كريم بقرادوني

صدمة وصمود

عهد إميل لحود ١٩٩٨-٢٠٠٧



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

كريم بقرادوني

صدمة وصمود

عهد إميل لحود

(١٩٩٨ - ٢٠٠٧)

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص. ب.: ٨٣٧٥ - بيروت لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢٢ - ٧٥٠٨٧٢ - ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+
تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٩
ISBN: 978-9953-88-232-1

الغلاف: جانين إده
الاخراج الفني: فدوى قطيش

الفهرس

المقدمة:

قصة كتاب

خصنّي رئيس الجمهورية إميل لحود بلقاء أسبوعي كل يوم جمعة من منتصف العام ١٩٩٩ إلى نهاية ولايته في العام ٢٠٠٧. بداية، كانت الاجتماعات تحصل في نادي الكسليك في جونيه، إلى أن وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريري، فانتقلت هذه اللقاءات إلى قصر بعبدا.

بعد ظهر يوم الجمعة كان مرافق الرئيس يتصل بي هاتفياً ليعلمني «أننا في طريقنا إلى المكان المعتاد» من دون أن يسمّيه. فور الاتصال كنت أتوجه إلى نادي الكسليك، فأجد مجموعة من الحرس الجمهوري بالثياب المدنية منتشرين حول المكان بلا سلاح ظاهر، وقد فتش رجالها الغرفة حيث نلتقي للتأكد من سلامتها.

أدخلُ إلى غرفة مطلّة على البحر، وفيها مقعدان متواجهان نجلس عليهما وتفصل بينهما طاولة صغيرة. وفي إحدى الزوايا طاولة مربّعة عتيقة ومنسيّة كانت تستخدم للعب البريدج، وعلى الجدار ثلاث لوحات بشعة ومهملة. يعلو في الغرفة صيفاً وشتاءً صوت مكيّف مزعج، وتتدلى على الباب ستارة مصفرّة جراء الشمس والبحر.

عند وصولي يعرض عليّ المرافق القهوة فأشكره. لا يلّح لعلمه أني سأرتشفها مع الرئيس. يقف عند باب الغرفة حاملاً جهاز اتصال لاسلكي، وبعد فترة ينظر إليّ ليعلمني بوصول «فخامتو» الذي يأتي على الدوام بسيارة مموهة. وكثيراً ما كان يفيد من الطريق ليأخذ قيلولة أو ليقرأ التقارير المقدّمة إليه.

يقطع المسافة بين مكان وقوف السيارة والغرفة بخطى سريعة ورجال الحماية يلهثون وراءه ليلحقوا به. يدخل عليّ وهو يبتسم كعادته، ينزع نظارته الشمسية ويقبّلني بحرارة، وهي عادته مع معظم من يلتقيهم.

يعتني على الدوام بهندامه الخارجي، ويحب الظهور مظهر الأنيق، خارج الاستقبالات الرسمية، غالباً ما يرتدي في فصل الصيف قميصاً أسود مع بنطلون أسود، وبلا جوربَيْن. أما في الشتاء فيرتدي سترة من الجلد الأسود يخلعها فور دخوله الغرفة كأنه يريد التخلص منها.

أخبرني أنه يرتدي السترة ليظهر في عيون الناس أنه «طبيعي». وهو لا ينسى حادثة وقعت معه فيما كان يسبح مرة والأرض مغطاة بالثلج. صودف وجود واحد من رفاق المدرسة كان يلبس معطفاً وحول رقبته خمار من الصوف، فذهل لرؤية لحود في حوض السباحة فسأله: «يا إميل، هل أُصبت بضربة على رأسك في صغرك؟». منذ ذلك التاريخ راح يلبس سترة في الشتاء حتى لا يقال عنه إنه «مجنون».

ما إن نجلس حتى يقدّم لنا طبّاخه فنجانين من القهوة الإيطالية، كبوتشينو، مع القليل من السكّر، وكوبين من المياه المعدنية. وكان في بعض الأحيان يبدل القهوة بالبوظة المخففة التي يتناولها بدل طعام الغداء ظهراً، وقد تعوّد أن يفطر على موزة عند الصباح، أما وجبة الطعام الأساسية فهي العشاء.

يبادر في أكثر الأحيان إلى الكلام ليعرب عن رأي أو موقف، أو ليتحدث عن واقعة أو لقاء. في الفترة الأولى كان يتحفظ معي بعض الشيء ولا يدخل في التفاصيل والتسميات. وعندما تأكد له مع مرور الوقت أني لا أنقل أي أمر عن لسانه، وأحافظ على سرية لقاءاتي به، رغم أنها شاعت، أضحى يسمّي الأشخاص بأسمائهم، ويطلعني على الخفايا والأسرار، وما أكثرها في عهده.

يسجل ما يريد أن يتذكره على آلة تسجيل صغيرة لا تفارقه. وإذا سجّل

أمراً فهذا يعني أن في نيته أن يلاحقه. يستفيض في شرح القضايا المتعلقة بشخصه ومواقفه، لكنه يحافظ على باطنيته مع الأشخاص الذين يشك في ولائهم له. حياؤه الطبيعي يحول دون النطق بكلام غير مستحب، لكنه يسمح لنفسه مع الأصدقاء بأن يطلق للسانه العنان.

شكّلت هذه اللقاءات الأسبوعية مادة الكتاب الأساسية، وقد حرصت أن أسجل هذه الأحاديث خطيّاً، وأحياناً بالصوت الحيّ، فأوردت الكثير من الأحداث بلا تعليق، بعيداً عن الكتابة الأيديولوجية أو الكتابة العاطفية.

أصعب ما في الكتاب العنوان، وعكفت على التفتيش عن العنوان الأكثر تعبيراً عن عهد إميل لحود إلى أن استضافتني الإعلامية البارعة ماغي فرح في برنامج تلفزيوني واقترحتْ عليّ مجموعة عناوين حفظت منها «صدمة الحكم».

راجعت أستاذ الكلمة أنسي الحاج الذي أعانني بثقافته الواسعة على هذا الكتاب، فلاقى العنوان لديه استحساناً، وقال لي: «يجب اعتماد «صدمة حكم» وتحريكه حتى لا تختلط قراءته على أحد».

وما إن شارفتُ على خاتمة الكتاب حتى تراءى لي أن عهد إميل لحود يختصر بحالتين: حالة الصدمة أو الصدمات التي زلزلت الوطن جراء اغتيال رفيق الحريري وقبله إيلي حبيقة وما استتبعهما من اغتيالات طاولت بيار الجميل وأنطوان غانم، وحالة الصمود التي جسدها الشعب اللبناني في وجه الصعوبات والمصائب التي توالت عليه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إضافة إلى صمود المقاومة الوطنية في وجه الغزوات الإسرائيلية المتكررة التي بلغت أوجها أثناء حرب تموز. صمد الرئيس اللبناني رغم الشدائد حتى آخر دقيقة من ولايته، ففرض العنوان نفسه عليّ: «صدمة وصمود».

أبرزتُ في هذا الكتاب مدى التبعات التي تقع على عاتق لحود في العديد من المسائل والمشاكل، ولا سيما في بداية عهده. وأظهرت مدى الإجحاف الذي تعرض له، وبخاصة في السنوات الممدّدة من ولايته.

عند انتخابه في أواخر ١٩٩٨ جسّد صورة الرئيس القوي الذي يحمل مشروع تغيير طَموحاً، كما جسّد صورة الرئيس المقاوم الذي حمى «حزب الله» وأجبر الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من طرف واحد من معظم الأراضي اللبنانية في ربيع ٢٠٠٠. لكن رفيق الحريري هو الذي كسب الانتخابات النيابية بعد أشهر قليلة، وفرض نفسه رئيساً للحكومة. لم يحصد لحود في الانتخابات النيابية ثمار خياره الصائب في التحرير والتغيير.

تميزت المرحلة الثانية من العهد التي امتدت من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ بالاستقرار الأمني، وبحال من المساكنة المتوترة بين لحود والحريري انتهت بقرار التمديد للحود ثلاث سنوات إضافية في رئاسة الجمهورية وبموافقة الحريري على مضض. وشهدت هذه الفترة أكبر صدمة عرفتها الولايات المتحدة في تاريخها إثر عملية ١١ أيلول ٢٠٠١، كما عاش لبنان على وقع تصادم أهل الحكم، في وقت انعقدت القمة العربية على أرضه فأصرّ لحود على حق عودة الفلسطينيين ورفض التوطين، كما فعل مع العديد من الشخصيات التي زارته وفي مقدمها كولن باول ومحمد خاتمي، فيما كانت واشنطن تمارس الضغط على سوريا بإصدار قانون لمحاسبتها.

دخل العهد زمن الويلات في مرحلته الثالثة والأخيرة، فتجددت الخلافات بين لحود والحريري وبلغت أوجها مع قرار التمديد للحود لثلاث سنوات في رئاسة الجمهورية، ومحاولة اغتيال مروان حمادة، وتشكيل حكومة عمر كرامي، واغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وما تبعه من انسحاب الجيش السوري على نحو سريع ومفاجىء، إضافة إلى حالة العزل التي فرضت على لحود، مروراً بعودة ميشال عون من المنفى وإطلاق سراح سمير جعجع من السجن، انتهاء بمسلسل الاغتيالات والمواجهات. وحده «حزب الله» شكل علامة فارقة في حرب تموز ٢٠٠٦ حين حقق إنجازاً غير متوقع، فصمد مقاتلوه ثلاثة وثلاثين يوماً أمام الجيش الإسرائيلي الذي كان حتى الأمس القريب «لا

يُقْهر»، فذاق اللبنانيون للمرة الأولى نشوة النصر، واستشعر الإسرائيليون للمرة الأولى بعاصفة «حزب الله» تهبّ عليهم.

غادر لحود قصر بعبدا عند انتهاء ولايته الدستورية الممدَّدة، في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧، من دون أن يتم انتخاب خلف له، ليدشن اللبنانيون مرحلة الفراغ الرئاسي الذي استمر قرابة الستة أشهر، إلى أن انتخب مجلس النواب العماد ميشال سليمان رئيساً توافقياً للجمهورية في ٢٥ أيار ٢٠٠٨ إثر انعقاد «مؤتمر الدوحة» الذي جمع كل القادة اللبنانيين الرئيسيين.

تسلّم لحود رئاسة الجمهورية ولبنان ينوء بثقل الاحتلال الإسرائيلي والوجود العسكري السوري، وبارح سدة الرئاسة وقد انسحب الجيش الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، كما لم يبق فيه جندي سوري.

على وقع هذه التحوّلات الكبيرة تألّق نجما ميشال عون وأمين عام «حزب الله» حسن نصر الله في عهد إميل لحود، على غرار صعود نجم بشير الجميل في عهد الياس سركيس(*)، ونجمي نبيه بري ووليد جنبلاط في عهد أمين الجميل(**)، ونجم رفيق الحريري في عهد الياس الهراوي، فلكل عهد نجمه في لبنان.

(*) مراجعة كتاب كريم بقرادوني: «السلام المفقود، عهد الياس سركيس»، طبعة جديدة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، عام ٢٠٠٨.

(**) مراجعة كتاب كريم بقرادوني: «لعنة وطن، من حرب لبنان إلى حرب الخليج»، طبعة جديدة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، عام ٢٠٠٨.

القسم الأول: زمن الصعود

تسلّق إميل لحود الدرجات العسكرية، درجة درجة، ليصبح أول قائد للجيش اللبناني يأتي من سلاح البحرية، أصغر أسلحة الجيش، وثاني رئيس للجمهورية ينتقل من قيادة الجيش إلى الرئاسة الأولى، على غرار فؤاد شهاب في العام ١٩٥٨.

سلك لحود طريق الصعود منذ تعيينه قائداً للجيش في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٩، فأعاد بناء المؤسسة العسكرية على أسس وطنية، بعيداً عن منطق المحسوبية والوساطات ومداخلات أهل السياسة والمال. وحرص على تجنب أي صدام مع المقاومة الوطنية، ففتح الطريق واسعاً أمام التحرير.

في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٨ انتخب لحود رئيساً للجمهورية، فحمل معه تجربته في الجيش ليطبقها على الدولة، إضافة إلى خلافه المزمن مع رفيق الحريري. انحاز الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى الحريري، وأمعنت السياسة الأميركية في الانحياز لمصلحة إسرائيل.

مع هذا لم تمنع هذه الأوضاع نجاح لحود في كسب معركة الضنيّة ضد الإرهاب في نهاية ١٩٩٩، واستعادة معظم الأراضي اللبنانية التي انسحبت منها إسرائيل في ٢٥ أيار ٢٠٠٠.

الفصل الأول: الطريق إلى الرئاسة

قبل أيام معدودة من استشهاد رئيس الجمهورية رينيه معوض في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩، زار جوزف أبو شرف إميل لحود في منتجع «المنار» في المنطقة المسيحية، المتعارف على تسميتها في حينه بـ«الشرقية»، ليخبره أن معوض المقيم في المنطقة المتعارف عليها بـ«الغربية» يرغب بالتعرّف إليه تمهيداً لتعيينه قائداً للجيش، أجابه لحود: «أنا لا أقبل الخضوع لفحص»، بمعنى أنه لا يقبل أن تفرض عليه شروط مقابل التعيين. أخبره أبو شرف أن قرار التعيين متخذ، ورئيس البلاد يريد أن يجتمع به لإطلاعه على هذا الأمر.

عشية عيد الاستقلال أبلغ ميلاد القارح لحود أن رئيس الجمهورية يريد اللقاء به عند الساعة الثالثة من بعد ظهر الغد. انتقل لحود إلى «المنطقة الغربية» بمفرده بثياب مدنية، واجتاز الحواجز التي تفصل المنطقتين سيراً على الأقدام، فيما انتقلت العائلة بسيارة أخرى.

غير أن القدر شاء أن يستشهد رينيه معوض قبل الظهر بفعل متفجرة زرعت على طريق موكبه قرب محلة الصنائع، أما إميل لحود فلم يشأ العودة إلى «الشرقية»، وسكن في شقة له في «محلة الروشة».

استدعاه رئيس الجمهورية الياس الهراوي الذي خلف معوض إلى ثكنة أبلح العسكرية في البقاع حيث كان الهراوي يقيم بصورة مؤقتة، بعدما استعصى عليه الدخول إلى القصر الجمهوري في بعبدا، بسبب سيطرة العماد ميشال عون على المكان.

ليلة لقائه الهراوي، وبسبب انقطاع التيار الكهربائي، اصطدم لحود، وهو

يخرج من شقته، بباب المصعد الذي كان مفتوحاً فتورمت عينه، وتوجس شراً، فقال: «لا أريد أن ألتقي رئيس الجمهورية غداً وعيني على حالها».

اهتمّ صديق دربه وجاره اللواء ادوار منصور وزوجته أندريه بوضع الثلج على عينه للتخفيف من الورم، وأقنعاه باستخدام نظارة الشمس الكبيرة التي تخفي آثار الصدمة.

في اليوم التالي، دخل لحود على الهراوي الذي قال له ممازحاً: «من ضربك على عينك؟»، ردّ لحود ضاحكاً: «ميشال عون».

بادر الهراوي بسؤاله عن أسماء الضباط الذين يرغب باختيارهم لشغل المواقع الرئيسية في الجيش في حال تعيينه قائداً. اعتذر لحود عن الجواب وانتهى الاجتماع بعد خمس دقائق.

التقى الهراوي الرئيس السوري فأطلعه على ما جرى مع لحود، فنصحه حافظ الأسد بتعيين لحود على أساس أنه يتصرف بشفافية وبلا مناورات.

اجتمع الهراوي بلحود ثانية، وكان إلى جانبه مدير المخابرات العسكرية السابق في الجيش اللبناني جوني عبده الذي أدّى دوراً محورياً طوال عهد الياس سركيس من العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٨٢، وهو صديق للهراوي ومعروف بقربه من رفيق الحريري، وبقدرته على أداء الأدوار الصعبة والقيام بالمهام الدقيقة.

بعد إبلاغه قرار تعينه قائداً للجيش، عرض جوني عبدو على لحود حقيبة تحتوي على خمسمئة ألف دولار أميركي، مرسلة إليه من الحريري على سبيل المساعدة. وفهم لحود في سياق الحديث أن الحريري تعوَّد أن يرسل نقداً إلى الجيش مثل هذه المساعدات شهرياً ومنذ فترة طويلة.

لم يكن لحود يتوقع هذا العرض فارتبك، لكنه رفض على الفور قبول

المساعدة، فبدا الاستغراب على محيّا الهراوي وعبدو، مما حمل لحود على تبرير رفضه بالقول: «لن أتسلم هذه الحقيبة، فالدولة هي المسؤولة عن جيشها».

لن تكون هذه الحادثة يتيمة في مسار لحود والحريري، إذ تبعتها مجموعة من الخلافات الرئيسيّة، منها: الخلاف حول كيفية بناء الجيش، والخلاف حول كيفية التعامل مع ظاهرة «حزب الله».

١ - التدخل في الجيش ممنوع

مع انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية من أربع ليرات مقابل الدولار في العام ١٩٨٢ إلى ألفين وخمسمئة ليرة في العام ١٩٩٢، اشتد الضغط المعيشي على الطبقات الوسطى والفقيرة، مما دفع بالاتحاد العمالي إلى إعلان الإضراب العام في السادس من أيار ١٩٩٢، وتخللت هذا اليوم أعمال عنف وشغب، من قطع طرقات وحرق دواليب واعتداء على المؤسسات وعلى منازل بعض المسؤولين.

اختلطت المطالب العمالية بالمآرب السياسية، فقدّم رئيس الحكومة آنذاك عمر كرامي استقالته، وهو على اقتناع بأن بعض المصارف تعمَّدت التلاعب بالليرة لإطاحته والمجيء بالحريري محلّه.

أشاع تكليف الحريري رئاسة الحكومة، في الأول من تشرين الثاني ١٩٩٢، مناخاً إيجابياً في أعقاب انتخابات نيابية قاطعها معظم القوى والشخصيات المسيحية إضافة إلى بعض المسلمين. وأقدم الرئيس المكلف على تشكيل أوسع حكومة عرفها لبنان في تاريخه، إذ ضمت ثلاثين وزيراً، وغابت عنها كل الشخصيات والأحزاب التي عارضت الانتخابات النيابية وقاطعتها.

حازت حكومة الحريري ثقة مجلس النواب قبل أيام من عيد الاستقلال في

٢٢ تشرين الثاني. فور الانتهاء من احتفالات الاستقلال، اتصل الحريري بقائد الجيش إميل لحود الذي كان يقضي عطلة نهاية الأسبوع في الحمّام العسكري، وأصرّ عليه أن يوافيه إلى منزله في بيروت حيث استقبله بحضور وزير الدفاع محسن دلول.

بعد تبادل أحاديث المجاملة، توجه رئيس الحكومة إلى قائد الجيش بالقول: «لازم نتفاهم من أول الطريق، أنا مش عاجبني إدوار منصور لأنو خيّ ألبير ولا أحبّه، ولا يحيى رعد لأنو من طرابلس وبدي محلو ضابط من صيدا».

أجابه لحود بأنه لا يقدر أن يلبّي طلبه. استغرب الحريري هذا الجواب وقال: «كيف لا تقدر؟» أجابه لحود: «أنا أتكلم معك كعسكري وبقلب مفتوح، ففي الجيش أصول لا أريد أن أتجاوزها وتقضي بألا يُعاقب عسكري إذا لم يرتكب مخالفة، ولا يُرقّى ضابط إذا لم يكن ناجحاً. ما تطلبه مني يخالف كل ما تعلمته ونشأت عليه. فإذا أراد كل واحد منا أن يعاقب من لا يعجبه، أو أن يرقّي من يعجبه، فلن يصير عندنا جيش».

تظاهر الحريري بأنه لم يفهم قصد لحود فقال له: «إذا كنت تخشى أن يزعل يحيا رعد، فأنا سأحكي مع «أبو جمال» (وهو اللقب الذي كان يُنادى به عبد الحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية السورية) لتعيينه مديراً عاماً للأمن الداخلي فنكون بذلك قد رقّيناه!».

انتفض لحود وقال: «ليست المسألة موضوع أشخاص، بل مسألة مبدأ. ولو وافق يحيا رعد، فأنا لن أوافق، ولن أقبَل ان تتم التشكيلات العسكرية بهذه الطريقة».

وأمام إصرار الحريري على أن «أبو جمال» يحل المشكلة، أجابه لحود بانفعال: «شو علاقة «أبو جمال» بالأمر؟»، ووقف ليغادر الاجتماع، فسارع الحريري إلى تهدئة خاطره: «على مهلك وين رايح؟ ولو عم «منأنكل» (نتلهى)!».

انتقل الحريري إلى موضوع تسليح الجيش، وأخبر لحود أنه التقى حكمت الشهابي، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة السورية، وأطلعه على طلبية أسلحة للجيش اللبناني تشمل دبابات ومدفعية وناقلات جنود وغيرها. ثم سحب لائحة من جيبه وعرضها على لحود ليختار منها ما يراه مناسباً.

سأله لحود ما إذا كان هذا السلاح سيأتي على سبيل الهبة، فأجابه الحريري بالنفي. عندها طلب قائد الجيش أن يعرف أسعار هذه الأعتدة قبل الموافقة على شرائها. ردّ عليه الحريري: «لا تهتم بموضوع المال». لم يوافق لحود، ولفت نظر الحريري أنه اشترى عتاداً بأسعار متهاودة جداً، وأن الأمر يتعلق بـ «سمعة الجيش»، فأجابه الحريري متأففاً: «تكلّم مع رئيس الأركان». ردّ لحود: «أنت فاتحته بهذا الموضوع، أنت أكملْ معه».عندها ضاق صدر الحريري فأنهى الاجتماع قائلاً: «يبدو أننا لن نتفاهم».

كان لحود مثال النظافة والانضباط في جميع الوظائف التي تبوأها عندما كان مديراً للأفراد ورئيساً للغرفة العسكرية في وزارة الدفاع الوطني. نشأ في كنف والده اللواء جميل لحود الذي لقنه مفاهيم الوطنية والعداء لإسرائيل والاستقامة والعدالة الاجتماعية.

تسلّم لحود جيشاً تائهاً بين رؤى متناقضة، ومنقسماً وحدات طائفية ومذهبية عرضة لكل أنواع المغامرات والرهانات، وفي ظرف غير مسبوق: رئيس الجمهورية خارج قصر بعبدا، وقائد الجيش خارج قيادة الجيش في اليرزة، والجيش جيشان، والحكومة حكومتان، والدولة مفككة، والاقتصاد منهار، والاشتباكات المسلحة تدور بين أطراف متصارعة على السلطة والزعامة. أدرك القائد الجديد منذ بداية الطريق أن المهمة صعبة جداً، لكنه كان على قناعة أنها ليست مستحيلة.

استلهم سيرته العسكرية الشخصية في الجيش لإعادة بنائه. فهو وطني غير

طائفي، أصرّ على أن يتنقل طوال الحرب بين جميع المناطق اللبنانية، وحرص عند تسلُّمه القيادة على إزالة الصبغة الطائفية والمذهبية للألوية والقطع والوحدات، فأجرى أوسع مناقلات فردية في تاريخ الجيش شملت حوالي سبعة آلاف ضابط ورتيب وفرد.

هاله أن تكون الطائفية نخرت الجيش إلى حد أن العسكريين المسيحيين والمسلِمين ما عادوا يتكلمون بعضهم مع البعض الآخر، وكان الواحد منهم يرفض أن يقدم التحية إلى الآخر، مما اضطره أن يصدر، بصفته قائداً للجيش، أمراً بمعاقبة كل عسكري لا يقدم التحية إلى الأعلى منه رتبة.

خلال السنوات التسع التي قضاها في قيادة الجيش، نجح في إرساء عقيدة قتالية لا لبس فيها ترى في إسرائيل عدواً وفي سوريا حليفاً. واستوعب عناصر من الميلشيات المتحاربة على الرغم من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وحدة الجيش، وعزّز العلاقات بين الجيشين اللبناني والسوري على أساس من الثقة والتعاون والتنسيق في كل المجالات.

أقام حدّاً فاصلاً بين الجيش والسياسة للحيلولة دون تدخل السياسيين في الجيش والعسكريين في السياسة، وطبّق خطة أمنية متوازنة ودون تمييز أو تفرقة بين جميع الفئات وفي كل المناطق، ووضع موضع التنفيذ بصرامة مشروع التجنيد الإجباري المعروف باسم «خدمة العلم»، وأعطى المثل بإرسال ولده إميل إلى الدورة الأولى، وبعده ولده الثاني رالف.

طوّر تباعاً «نظرية الأمن»، فأكد في كل مواقفه أن الأمن هو ركيزة الحياة الطبيعية والسلم الأهلي، وأنه الجامع المشترك الذي يوحّد اللبنانيين.

يتباهى أنه أول قائد للجيش عمل بمبدأي الدمج والمداورة. ويروي أنه منذ مطلع الاستقلال كانت وحدات الجيش تتشكل على أساس طائفي، وتُنشر الوحدات ذات الأكثرية الإسلامية في المناطق الإسلامية، والوحدات ذات الأرجحية المسيحية في المناطق المسيحية، ولإنقاذ المظاهر جرت العادة أن

يُعين مسلم على رأس الوحدات المسيحية، ومسيحي على رأس الوحدات الإسلامية.

أخفت هذه التعمية بنية الجيش الطائفية، ولكن في كل مرة كانت تواجه الدولة هزة أو امتحاناً تضطر القيادة العسكرية إلى تحييد الجيش وإبقائه في ثكنه خوفاً من انقسامه، فيتعطّل دوره في زمن الأزمات حين تكون الدولة في أشدّ الحاجة إليه.

دَمَجَ الألوية وخلط عناصرها طائفياً ومذهبياً، وطبّق المداورة فيما بينها، بحيث يتحرك كل لواء على كل الأراضي اللبنانية كل ستة أو تسعة أشهر، فيتعرف الجندي على كل لبنان، ويتعرف اللبنانيون على كل الوحدات العسكرية.

في إطار عملية الدمج أصدر لحود أمراً لأحد الضباط(*) الذي كان يشغل مهام قائد لواء وقائد منطقة، وهو من المقرّبين إلى دمشق، فلم ينفذ الضابط الأمر فأعفاه لحود من قيادة اللواء.

عشية صدور مذكرة الإعفاء، طلب قائد القوات السورية العاملة في لبنان اللواء سعيد بيرقدار من لحود موعداً لزيارته على رأس وفد عسكري كبير، فخّيل للحود أنهم آتون إليه ليطلبوا منه أن يعود عن المذكرة فقرّر في سرّه أن يقدم استقالته.

عند وصول الوفد، سأله اللواء بيرقدار: «إن شاء الله ماشي الحال؟» أجابه لحود الذي قرر أن يفاتحهم بما يختلج في صدره: «إذا كان هدفكم من هذه الزيارة أن تراجعوني في موضوع المذكرة، فإني أجيبكم على الفور: مش ماشي الحال...!».

ضحك الزوار، وقال له اللواء السوري: «نحن آتون للتعرف إليك... أنت أعطِ الأوامر التي تريد، والكل ينفذ كل مذكراتك. نحن هنا لنسألك ماذا تريد

(*) أصرّ لحود على عدم ذكر اسم الضابط ضنّاً منه بكل ما يعود لأفراد وضباط الجيش اللبناني.

منا؟» ارتاح لحود وطلب إصلاح الدبابات العائدة للجيش اللبناني وعشرين ألف بندقية، فنال كل ما طلبه.

لم يخفِ رئيس الجمهورية الياس الهراوي قلقه من خطة لحود في إعادة بناء الجيش، فأرسل إليه عدداً من الضباط لمفاتحته، وعلى رأسهم العميد ميشال حروق الذي حذره من مغبة تقاتل الأفراد والضباط فيما بينهم في حال وضع خطته موضع التنفيذ، فأجابه لحود: «أريد أن أنفذ خطتي، وإذا لم تنفذ الآن فإنها لن تنفذ أبداً».

كبرت هواجس الهراوي فاستعان بالجانب السوري على لحود، ورتّب اجتماعاً ضمّه وضم لحود بحضور عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وغازي كنعان. اختلى الشهابي بلحود وقال له: «الرئيس الهراوي هو دستورياً القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو غير مرتاح لخطتك، عسى أن تؤخر تنفيذها إلى أن يتم الاتفاق عليها». أجابه لحود: «أنا أعرف لبنان، فإما أن نبني جيشاً وطنياً الآن، وإما لن يكون للبنان جيش وطني أبداً، هذه قناعتي». أجابه الشهابي: «هذا حقك، ولكن ماذا نقول لرئيس الجمهورية؟» ردّ لحود: «قلْ له إنك تكلمتَ معي».

توجَّه لحود في أثر هذا اللقاء إلى مقره في قيادة الجيش، وأعطى الأوامر بتسريع خطته في الدمج والمداورة لإيهام الهراوي أنه اتفق والشهابي، وعلق أمامي: «لولا هذا الالتباس المتعمد لما قام في لبنان جيش وطني».

عمل لحود على تسليح الجيش بصورة تتلاءم ومهامه، فاستعاد ما أمكن استعادته من أسلحة الميليشيات، واستعان بالجيش السوري للحصول على رشاشات وأسلحة فردية وذخائر دبابات ت ٥٢ وبعض وسائل النقل، واستحصل من الخارج على تجهيزات ومعدات بأثمان رمزية، إذ تزامن تسلُّمه القيادة مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتوحيد ألمانيا وتخفيض عديد القوات الأميركية في أوروبا، مما أوجد فائضاً من الأسلحة والمعدات برسم البيع.

وما قام به لحود على مستوى التسليح والتجهيز طبّقه على مستوى الأدوية والمحروقات. وساهم هذا الوفر في إعادة بناء الحمام العسكري المركزي وتوسيعه، وتشييد «أوتيل مونرو» بديلاً من النادي العسكري في الزيتونة، وبناء مجمع عسكري في الكسليك، إضافة إلى تسوية أوضاع العسكريين المتقاعدين.

نشر الجيش في الداخل ضماناً للسلم الأهلي، وفي الجنوب على خط المواجهة مع إسرائيل. ونادى باستراتيجية دفاعية مرنة ورادعة بمستوى قدرات لبنان.

أدرك باكراً أن المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي هي من عناصر قوة لبنان في ظل انعدام التوازن العسكري مع إسرائيل. وتصدى لمحاولات دق إسفين بين الجيش والمقاومة لقناعته التامة أنه بفضلها يمكن تصحيح الخلل في التوازن، فتحسب إسرائيل ألف حساب قبل أن تشنّ أي عدوان على لبنان. أصرّ على حماية المقاومة والتزم بها خطاً أحمر لا يمس إلى حين احلال السلام الشامل والعادل.

٢ً - المقاومة خط أحمر

في ٢٥ تموز ١٩٩٣ صبّت إسرائيل، طوال سبعة أيام متتالية، نيران مدفعيتها وطيرانها وبارجاتها على لبنان في أوسع عدوان لها منذ اجتياح ١٩٨٢، مما أوقع قرابة مئة وثلاثين قتيلاً وخمسمئة جريح في صفوف المدنيين، إضافة إلى تدمير عدد كبير من البيوت والحقول وتهجير زهاء خمسين ألف مواطن.

مع بدء هذه العملية التي أطلقت عليها إسرائيل تسمية «تصفية الحسابات»، دعا رئيس الجمهورية إلى اجتماع عاجل في منزله في الحازمية، وكانت أعمال ترميم القصر الجمهوري في بعبدا لم تنته، بعد إخراج ميشال عون منه بالقوة في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠.

ما إن وصل لحود إلى الاجتماع الذي ضمّ، إلى جانب رئيس الجمهورية، كلاً من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة رفيق الحريري، حتى أخذه الأخير من يده وخرج به إلى شرفة المنزل وقال له: «سمعنا أنك أعطيت الأمر بالرد على إسرائيل، فهل السوريون قالوا لك أن تفعل؟» أجابه لحود بالنفي. فاستغرب الحريري وسأله: «لماذا إذاً أعطيت هذا الأمر؟» قال لحود: «أطلعني المسؤول عن العمليات أن دبابة إسرائيلية دمّرت منزلاً وقتلت امرأة فسألته إذا كانت الدبابة في مرمى النيران اللبنانية، فأجابني بالإيجاب، فقلت له: «ماذا تنتظر؟ أطلق القذائف عليها ودمّرها».

هذا الجواب لم يقنع الحريري الذي عاد إلى الإجتماع وهو يقول: «عجبكم؟ هو الذي أعطى الأمر بالرد من دون أن يراجع أحداً!». راح الهراوي ينظر إلى لحود مستغرباً، إذ تعوّد الجيش اللبناني ألا يردّ على الجيش الإسرائيلي بسبب التفاوت الكبير في القدرات القتالية بين الجيشين!

أحدث العدوان الإسرائيلي وردّ الجيش اللبناني عليه تبدلاً على المستويين العربي والدولي، فاضطرت إسرائيل إلى وقف هجومها من طرف واحد. استهل لحود كلمته بمناسبة عيد الجيش في الأول من آب ١٩٩٣ فأعلن أن لبنان «على حق» ومستعد لخوض المواجهة مع الجيش الإسرائيلي رغم تفوقه «عدة وعدداً»، ولكن الغلبة في النهاية هي للحق.

لم يكن هذا الخطاب جديداً على لحود الذي لم يخف خياراته منذ تسلّمه قيادة الجيش، فقد أوصى في أحاديثه وأوامر اليوم بوجوب الرد على الاعتداءات الإسرائيلية بالوسائل المناسبة، والتمسك بحذافير القرار الدولي ٤٢٥ الذي يقضي بانسحاب الجيش الإسرائيلي من كل الأراضي اللبنانية بلا مفاوضات وبلا شروط، وحذّر من مغبة نشر الجيش اللبناني على الحدود، وجعله يؤدّي «دور الشرطي» لحماية أمن إسرائيل. واختصر معادلته الاستراتيجية بالقول: «حيث يكون الجيش منتشراً تكون مسؤولية الأمن والمقاومة على عاتقه،

وحيث لا يقدر على الانتشار تقع هذه المسؤولية على عاتق المقاومين». بهذه المعادلة رفع الجيش إلى مرتبة الجيش الوطني والمقاوم، وشرّع دور المقاومة وجعلها تتكامل والجيش في الدفاع عن لبنان.

في اليوم الثاني لوقف عملية «تصفية الحسابات»، سارع الهراوي إلى عقد جلسة للمجلس الأعلى للدفاع(*)، يوم الثاني من آب، في قصر بعبدا الذي كان قد انتقل إليه.

افتتح الهراوي الاجتماع، على ما جاء في المحضر، متسائلاً عن أسباب «وجود مسلحين» في بقعة عمل الجيش، من دون أن يسمي «حزب الله» بالاسم، وذكّر بالقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢ كانون الثاني ١٩٩١ والذي أعطى التعليمات الواضحة للجيش لمنع أي وجود مسلح في منطقة عمله، واتّهم قيادة الجيش «بالتراخي الفاضح» في تنفيذ مهامها في الجنوب وإقليم التفاح والبقاع الغربي، وأضاف: «نحن مع المقاومة، ولكن لا نقبل بمقاومة تُورّط الدولة، ولا تنسق مع الجيش».

أيّد الحريري بقوة كلام رئيس الجمهورية، وقال: «نحن وطنيون، ونقدّر دور الجيش وأهمية هذا الدور، لكن عليه أن يطبق الأوامر ولا يتساهل مع أحد». وأشار إلى أن الحكومة مستعدة لأن تتحمل مسؤولية المقاومة شرط « ألا تشطّ وأن تُبقي أهدافها في حدود مصالح الدولة بلا أي توريط».

أفاد الحريري بأن أشرطة الفيديو التي في حوزته تدل بما لا يقبل النقاش على انفلاش المقاومة في بقعة عمل الجيش، وقد بات الجميع يشتكون من هذا الوضع «بمن فيهم الرئيس بري»، وأردف قائلاً: «إننا نمر في وضع خطير، فإذا

(*) ضمَّ هذا المجلس رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الحكومة رفيق الحريري ووزير الخارجية فارس بويز ووزير الدفاع محسن دلول ووزير الداخلية بشارة مرهج ووزير الاقتصاد والتجارة هاغوب دمرجيان ووزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة ونائب رئيس الأركان العميد إبراهيم عباس ممثلاً قائد الجيش إميل لحود.

لم يحافظ الجيش على صدقيته، وينفذ مهامه بدقة متناهية، فإنه سيسقط وتسقط معه الدولة، لهذا علينا سدّ كل الثُغر، ولو اقتضى الأمر زيادة قدرات الجيش».

تعليقاً على هذه المواقف، شرح ممثل قائد الجيش العميد إبراهيم عباس أن ثمة «ممرات متروكة فراغاً»، والجيش غير مسؤول عنها لأنها خارج بقعة عمله، وهي التي تتسبب بهذا الخلل الأمني، وأوضح: «نحن نقوم بتوقيف جميع المسلحين الذين يتحركون داخل بقعة عمل الجيش، ونحيلهم على المحكمة العسكرية». وبالسؤال حول مرد هذا الفراغ أجاب: «إن هذا الفراغ سببه إسرائيل».

طلب الحريري الكلام ليؤكد استعداد الحكومة تأمين العتاد اللازم لزيادة فاعلية الجيش وإجراء الاتصالات الديبلوماسية لسد الثغر الجغرافية، وأضاف «نحن نتحمّل مسؤولية المقاومة، ولكن لا نستطيع أن نستمر في تحملها ما لم يكن موقفها منسقاً مع الدولة... إن مجرد مطالبة «حزب الله» بعدم تشدد الجيش حياله في المستقبل، يعني أن الحزب يشعر بالتساهل معه في الوقت الراهن». ثم توقف لحظة ليتكلم بعدها بتأنٍّ، وهو يعني كل كلمة يقولها: «هناك نقمة شعبية بدأت أصواتها ترتفع ضد المقاومة، ولا يجوز أن تعطل هذه المقاومة قدرتنا على تسويق قراراتنا لدى أصدقائنا».

حسم رئيس الجمهورية النقاش فتمنى لو كان قائد الجيش حاضراً ليسمع هذا الكلام، «غير أنه على ما يبدو في اجتماع تنسيقي مع قوات الطوارئ»، فطلب إلى ممثله ضرورة العمل على تنفيذ قرارات مجلس الوزراء «بدون أي تساهل».

انتقل رئيس الجمهورية إلى موضوع آخر، فأثار مسألة منح «عدد كبير من رخص السلاح» والتي من شأنها التسبب في «خلل أمني»، وتمنى أن يعاد النظر في الموضوع. كما أثار عدم ضبط الوضع القانوني للسيارات العائدة إلى النواب

الذين يعلّق بعضهم «اللوحة الزرقاء» الواحدة على سيارات عديدة، فتمرّ على الحواجز الأمنية والعسكرية بلا توقف ولا مراقبة، «ولا أحد يعلم ما في داخلها!».

من جهته اقترح الحريري إلغاء كل رخص السلاح الصادرة واقتصارها على عدد قليل من المواطنين وفق معايير محددة وحصر حق توزيعها به، وأضاف: «بغية رفع الإحراج عن وزارة الدفاع، فلتُقدم الطلبات إليها وأنا أتولى بتّها». وأكد صحة كلام رئيس الجمهورية حول استخدام بعض النواب «اللوحة الزرقاء» الواحدة على أكثر من سيارة.

خلاصة هذا الاجتماع، أن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة متفقان على أن الجيش لا ينفذ التعليمات المعطاة له، ولا يتصدى لعناصر «حزب الله»، ويحمّلان إميل لحود مسؤولية هذا الواقع، ويتهمانه بمسايرة المقاومة، ويظنّان أنه ينسق بشكل خفيّ مع دمشق!

ما إن اطّلع لحود على مجريات هذا الاجتماع حتى سارع إلى إيصال رسالة واضحة إلى المسؤولين مفادها أنه غير مستعد لمواجهة «حزب الله» عسكريّاً، ولن يخوض معركة تريح إسرائيل وتطلق شرارة الحرب الأهلية في لبنان. وأبلغ كل من راجعه أن من واجب الجيش حيث يكون أن يمارس سلطته كاملة بلا شريك، وحيث تكون المقاومة، خارج مناطق انتشار الجيش، تمارس دورها كحركة تحرير، وأنه يفضل الاستقالة على أن يعطي أمراً يؤدي إلى الصدام بين الجيش والمقاومة.

كان الحريري اتصل بلحود قبل انعقاد اجتماع المجلس الأعلى للدفاع، وطلب إليه موافاته إلى منزله ببيروت. وما إن ولج لحود دار الحريري حتى بادره الحريري بالقول: «أنا راجع على التوّ من دمشق. ولازم أصارحك بأن مستقبلك أمامك، وأنت قادر أن تعمل رئيساً للجمهورية إذا وضعت حداً لموضوع سلاح المقاومة، وقد ضمنتُ لك لهذه الغاية غطاء دولياً وعربياً

ولبنانياً. أنا متفاهم مع وليد جنبلاط، وقد اتصلت ببطرس بطرس غالي (أمين عام الأمم المتحدة)، ليتخذ مجلس الأمن قراراً في هذا الشأن، وغداً يبلغونك إياه، ويساعدونك على تنفيذه. لازم نعمل بسرعة خشية أن تتبدل الأجواء».

ردّ لحود: «أنصحك أن تنسى الموضوع....».

الحريري: «أنا عم أطلب منك...».

لحود: «وأنا لن أنفذ هذا الأمر».

استغرب الحريري الجواب وقال: «هل تريد أن تقنعني بأنك لا تفكر برئاسة الجمهورية...؟».

أجابه لحود: «أنا وصلت إلى قيادة الجيش لأني لم أسعَ إليها».

الحريري: «طيب فهمت... خذ بعض الوقت وسأتصل بك في المساء».

عاود الحريري الاتصال بلحود مساءً ليخبره بأنه تكلم مع بطرس بطرس غالي الذي سيرسل في الصباح وفداً للاجتماع به. في اليوم التالي، وصل إلى قيادة الجيش وفد من الأمم المتحدة يصحبه مدير المخابرات اللبنانية ميشال رحباني ونائبه جميل السيّد، فأبلغهم لحود بأنه غير مستعد لإرسال الجيش إلى الجنوب، وراح يجمع أوراقه، فسأله جميل السيّد: «ما بالك؟» أجابه: «أنا ذاهب إلى بعبدات...فتشوا عن قائد للجيش غيري!».

على الفور توجه جميل السيّد إلى دمشق وأطلع مستشار الإدارة العامة للمخابرات العامة العميد محمد ناصيف، المعروف بـ «أبو وائل»، على ما جرى. وبالنظر لخطورة الموضوع سارع «أبو وائل» إلى الاتصال بالرئيس حافظ الأسد الذي سرّه موقف قائد الجيش، فقرر أن يوجه إليه دعوة للاجتماع به. وكان هذا اللقاء رسالة توقف عندها الهراوي والحريري وأدركا مضامينها.

في الاجتماع الأول بين الرجلين، بادر الرئيس السوري إلى الترحيب بلحود وقال له: «رغبت أن أتعرف عليك لأسألك لماذا رفضت أن تصطدم بالمقاومة

رغم أن السلطات اللبنانية أعطتك أمراً خطياً، وتبلغت موافقة الأمم المتحدة وسوريا ومختلف الأطراف اللبنانيين؟».

كان لحود يتوقع مثل هذا السؤال، فقال للرئيس السوري أنه تربّى منذ صغره على القيام بما يريح ضميره. وروى له أنه، وهو في الثامنة من عمره، تشاجر مرة مع أحد أترابه في المدرسة، وعاد إلى البيت و«مريوله»، أي اللباس الرسمي الذي تفرضه كل مدرسة، ممزق. أخبر والده عما جرى معه، فسأله الوالد سؤالاً واحداً: «هل ضميرك مرتاح؟»، أجابه الفتى: «نعم». فعلق جميل لحود قائلاً: «طالما أن ضميرك مرتاح فلا تهتم، سأعمل لك «مريول» غيره!».

ضحك حافظ الأسد ملءَ فمه لقصة «المريول»، وارتاح أكثر لقول لحود له: «لم يطاوعني ضميري أن أضرب المقاومة التي تواجه إسرائيل، في حين أني أجهد لبناء جيش وطني للغاية عينها. فضلت أن أذهب إلى بيتي ولا أضرب المقاومة».

طرب الأسد لهذا الكلام الذي ينطوي على وطنية صافية، وأخبر لحود أنه، عندما كان ضابطاً صغيراً في الجيش السوري، قرأ كتاباً ألفه أحد السوريين من عائلة العظم لم يعد يذكر اسمه بالكامل، يقول فيه أنه تعرّف على ضابط مسيحي متحدر من جبل لبنان، ومن عائلة مارونية معروفة، اسمه جميل لحود، وكان مناهضاً للانتداب الفرنسي يواجه الضباط الفرنسيين في كل مرة يتعرضون فيها للعرب ولسوريا، ووجه الأسد كلامه إلى ضيفه: «نحن لا ننسى والدك. وعندما دخلتَ إلى الجيش راقبنا حركتك ومواقفك لنكتشف ما إذا كنت وطنياً على صورة أبيك. وتبين لنا بما لا يقبل الشك أنك ابن ابيك. وقد قدمتَ بالأمس البرهان القاطع حين قررتَ عدم ضرب المقاومة».

فهم لحود أبعاد هذا الإطراء، وتعمد عند عودته من دمشق ألا يخبر أحداً بما جرى معه، وأبقى مضمون اللقاء قيد الكتمان، وكان يرد على سائليه: «راجعوا إذا شئتم الرئيس الأسد!»

يطيب للحود الحديث عن والده، وهو معجب به كل الإعجاب، ويفتخر بالتربية التي تلقاها على يده. ويذكر باعتزاز أن والده كان مجرد نقيب حين دعا الضباط اللبنانيين إلى الاجتماع في زوق مكايل، يوم ٢٦ أيار ١٩٤١، واتخذوا قراراً بعدم تلقي الأوامر إلا من السلطات اللبنانية، وأن لا يخدموا إلا في ظلال العلم الوطني، ووقعوا وثيقة تاريخية هذا نصها: « نحن الموقعين بذيله أدناه، ضباط القطع اللبنانية، نتعهد مقمسين بشرفنا أننا لن نقبل الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته، على أن لا تكون لنا علاقة إلا مع حكومته الوطنية، وأن نعمل لتحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء الله. وكل من يسلك غير هذه الطريق يعتبر خائناً ويُشهّر به على هذا الأساس»[١].

ويذكر لحود في هذا السياق أن والده هو أول من رفع العلم اللبناني في العام ١٩٤١ على مركز فرقته في عين الصحّة متحدياً سلطات الانتداب الفرنسي[٢].

توفي جميل لحود في العام ١٩٨٤ وفي قلبه غصتان: لم يتبوأ منصب قائد الجيش، ولم يصل إلى سدة الرئاسة. ومن دواعي سرور إميل لحود أنه حقق حلمي والده، ولو بعد وفاته.

٣ - الخيار الذي فرض نفسه

مع اقتراب موعد الاستحقاق الرئاسي صيف ١٩٩٨، كان الياس الهراوي يعرف في قرارة نفسه أن حظوظ التمديد له مرة ثانية شبه معدومة، وكان الأكثر استعجالاً لمعرفة من سيخلفه، فاتصل بنظيره السوري حافظ الأسد مرتين فلم

(١) مراجعة كتاب العميد الركن سامي ريحانا: «تاريخ الجيش اللبناني المعاصر (١٩١٦-١٩٤٦)»، الجزء الرابع، دار نوبليس للنشر، ص ٦٣٦.

(٢) مراجعة كتاب العميد الركن عزيز الأحدب: «الموسوعة اللبنانية، جيش لبنان ومناقبيته العسكرية»، دار نوبليس للنشر، ص ٨٥.

يوفق، إلى أن تحادث معه بعد اتصال ثالث جرى خلاله تحديد الخامس من تشرين الأول ١٩٩٨ موعداً لزيارة دمشق، على ما جاء في مذكرات الهراوي التي دونها الصديق كميل منسى(*).

ما إن اطمأن الرئيسان واحدهما إلى الآخر حتى سارع الرئيس اللبناني إلى السؤال عن التأزم الحاصل على الحدود السورية-التركية عارضاً على نظيره السوري كل مساعدة، واضعاً الجيش اللبناني في تصرف سوريا. شكره الرئيس السوري على عرضه وبادره بالقول: «ما دمنا نتكلم عن الجيش اللبناني، فقد لفتني أن الصحف اللبنانية، ومنها صحيفة «النهار»، تنشر استطلاعات للرأي العام تشير إلى أن الغالبية الساحقة من الشعب اللبناني تريد إميل لحود رئيساً للجمهورية...». ودون انتظار جواب الهراوي أضاف الأسد: «من واجبنا احترام الإرادة الشعبية والاستجابة لها، وإننا في سوريا، وبرعايتكم، سنساعد وندعم هذا التوافق اللبناني، ولو اقتضى الأمر تعديل المادة ٤٩ من الدستور لهذه الغاية..!».

لم يفأجا الهراوي بهذا الموقف، وكان نبيه بري قد أخبره به عشية توجهه إلى دمشق، غير أنه فوجىء بالأسلوب المباشر والمقتضب الذي اعتمده حافظ الأسد الذي تعوّد أن يسهب في الشرح كلما أراد أن يتقدم باقتراح في مثل هذه الأهمية!

حاول الرئيس اللبناني مداورةً أن يثني الرئيس السوري عن موقفه، بحجة أنه هو الذي اقترح في مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩ إدخال الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ على الدستور اللبناني، تلافياً لاستغلال بعض موظفي الفئة الأولى وظائفهم فيَسدون خدمات مخالفة للقانون لكسب معركة الرئاسة.

استمع الأسد إلى شروح نظيره اللبناني، لكنه لم يتوقف عندها، وكرر

(*) كميل منسى: «الياس الهراوي وعودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة»، دار النهار للنشر، ٢٠٠٢، ص ٦٠٣ وبعدها.

الموقف عينه، وتعمّد أن يعلن رأيه هذا على مسمع من أركان حكمه، ولا سيما عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وغيرهما من المسؤولين السوريين الذين دعاهم إلى غداء أولمه على شرف ضيفه اللبناني، في إشارة واضحة إلى أن خياره بات نهائياً وغير قابل للمراجعة.

في طريق العودة إلى بيروت اتصل الرئيس اللبناني بالقصر الجمهوري حيث كان ينتظره بعض المقربين منه ليعلمهم بأن الرئاسة حسمت لمصلحة لحود. ثم أطلع رئيس مجلس النواب على الأمر، ودعا مجلس الوزراء إلى جلسة استثنائية في الثامن من تشرين الأول اقترح خلالها تعديل المادة ٤٩ من الدستور «لمرة واحدة وبصورة استثنائية».

غاب عن جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية الوزيران وليد جنبلاط وأكرم شهيّب اللذان سبق لهما أن أعلنا مقاطعتهما جلسة اقتراح تعديل الدستور، كما غاب الوزير نديم سالم لوجوده خارج البلاد، وتحفّظ الوزير فارس بويز عن نص التعديل وليس عن مضمونه. استغرقت هذه الجلسة أقل من ثلاثين دقيقة، وكانت أقصر جلسة يعقدها مجلس الوزراء في عهد الهراوي.

والواقع أن الطريقة التي تمّ فيها ترشيح لحود أضرّت به وأظهرته مظهر «المرشح السوري»، مما أساء إليه في الأوساط المسيحية، مع ذلك انتخب لحود في الخامس عشر من تشرين الأول، ونال أصوات ١١٨ نائباً من أصل ١٢٨، وبحضور نحو مئتي مدعو، في مقدمهم أعضاء السلك الديبلوماسي العربي والدولي.

على الأثر، اصطحب رئيس مجلس النواب نبيه بري الرئيس المنتخب، على جاري العرف، إلى القصر الجمهوري حيث كان الهراوي في استقبالهما.

ما إن أنهى لحود هذا الواجب البروتوكولي حتى توجه على الفور إلى مقبرة والده في بعبدات، وانتقل بعدها إلى منزله الذي كان يعجّ بالمهنئين، غير أنه لم يمكث فيه طويلاً، وطلب إلى شقيقه نصري أن يتولى تقبّل التهاني، وأصدر

لاحقاً بياناً أعرب فيه عن شكره النواب على ثقتهم به، وأعلن اعتذاره عن عدم تقبل التهاني، وختم كلمته المقتضبة بالقول: «لدي القليل من الوعود والكثير من العمل والأمل. وسأسعى لأكون المثل والمثال».

أيّد الأسد انتخاب لحود على أساس أنه الرئيس القوي والموثوق والقادر على إبقاء لبنان إلى جانب سوريا والحفاظ على المقاومة اللبنانية في ظل قيام التحالف التركي - الإسرائيلي الذي يجمع دولتين قويتين لهما مع سوريا حدود مشتركة وخلاف مزمن.

عارض هذا الانتخاب كل من وليد جنبلاط وريمون إده وميشال عون، وتحفظ المطارنة الموارنة عن الطريقة وليس عن الشخص. في المقابل لاقى لحود تأييداً واسعاً من اللبنانيين الذين رأوا فيه فرصة لبناء الدولة، كما لاقى ارتياحاً عند المسيحيين، على الرغم من تحفّظهم عن الأسلوب، غير أنهم أملوا أن يعيد إلى رئاسة الجمهورية حضورها، وأن يصحح الحكم ويصلحه فيقدم على إنجاز الإصلاح الإداري، ومكافحة الفساد، وإنهاء زمن الصفقات والعمولات والسمسرات.

على المقلب الخارجي، لاقى الانتخاب تأييداً عربياً ودولياً واسعاً. فأبرق إلى لحود الرؤساء العرب إضافة إلى رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد خاتمي. وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك أول المتصلين هاتفياً، وذكر الناطق باسم الخارجية الأميركية جيمس روبن أن الرئيس المنتخب أحرز نجاحاً مميزاً في إعادة بناء الجيش اللبناني. كما كان لافتاً وصول بشار الأسد إلى بيروت للتهنئة، بصفته ممثلاً والده وخليفته الطبيعي.

قبل انتخاب لحود التقيت رفيق الحريري مرتين في منزله الصيفي في فقرا. قال لي في المرة الأولى أن معركة رئاسة الجمهورية محصورة بـ «اللحودين»، أي إميل لحود ونسيب لحود، مع ميل شخصي واضح لديه إلى نسيب. أما في المرة الثانية فوافقني الرأي أن «إميل لحود هو الأوفر حظاً».

أيّد الحريري ترشيح لحود رغم التحفظات والشكوك التي تساوره، وقد حرص على إبلاغ مساعديه ضرورة التنبّه إلى كل محاولة للإيقاع بينه وبين الرئيس العتيد.

يوم انتخابه رئيساً للجمهورية سارع الحريري إلى زيارة لحود في مجمع الحمّام العسكري، وتوالت بينهما اللقاءات بصورة منتظمة، قبل تسلُّم لحود الرئاسة، ودارت بينهما الأحاديث حول شؤون الحكم بعامة، وحول أربعة ملفات بخاصة: العلاقات بين رئاستي الجمهورية والحكومة، الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الملف الإداري بما فيه التعيينات الأمنية والديبلوماسية والإدارية المرتقبة، تأليف حكومة العهد الأولى، وهو الملف الأهم الذي شكّل الاختبار الحقيقي الأول بينهما.

أراد لحود عبر اجتماعاته بالحريري أن يطّلع بالتفصيل على أحوال الدولة ومشاكلها، ويؤكد دور رئيس الجمهورية في صياغة مخططات الحكم وقراراته، ويوجّه إلى الجميع، بمن فيهم الحريري، رسالة ضمنّها رغبته في فتح صفحة جديدة مع كل الأطراف، وفي وضع خط عريض يفصل بين ماضيه كقائد للجيش وحاضره كرئيس للجمهورية.

من جهته كان الحريري يرغب في التعرف أكثر إلى الرئيس المنتخب وطريقة تفكيره ونظرته إلى مختلف المسائل، وخصوصاً أن معرفته السابقة له بقيت محدودة، واقتصرت على ملف المؤسسة العسكرية.

اتخذت اجتماعات لحود - الحريري نمط عملية «التسلم والتسليم» الفعلية، فيما اقتصرت على الشكليات مع الهراوي الذي لم يخفِ عتبه وامتعاضه من تصرف الرئيس المنتخب.

غير أن هذه الاجتماعات المفتوحة بين لحود والحريري لم تسفر عن اتفاق، واتخذت منحى تبادل المعطيات والمعلومات، وكان لحود في أكثر الأحيان مستمعاً أو سائلاً.

تصرف لحود كأنه لا يملك شيئاً، وكرر أنه لا يريد شيئاً لنفسه. وأوحى الحريري كأنه يملك كل شيء، ويطمح إلى الحفاظ على كل شيء، لكنه يدرك بالسليقة أنه لن يكون في عهد لحود كما كان في عهد الهراوي، وهو يجد نفسه أمام شريك مصمم على وضع الأمور في نصابها: رئيس الجمهورية هو رئيس للجمهورية، ورئيس الحكومة هو رئيس للحكومة، والمساكنة بينهما تقوم على هذا الأساس.

في هذه الفترة الانتقالية شاع العديد من الروايات والتكهنات حول العلاقات المحتملة بين لحود والحريري. فمن قائل أن «تفاهم الضرورة» سيكون أقوى من «تباعد المزاجين»، ومن زاعم أن الاتفاق بين لحود والحريري «متعذر»، وأن الهّوة بينهما واسعة، فكل منهما آتٍ من عالم خاص ومختلف عن الآخر، ولكل منهما عقليته الخاصة في العمل والإدارة وطريقة التفكير والتخطيط والتنفيذ.

أما دمشق فكانت حريصة على ضبط إيقاع العلاقة بينهما، وتأمين مقومات نجاح العهد الجديد على قاعدة أن الحريري ضرورة وحاجة ومن مصلحة لحود التفاهم معه. وقد أسمع المسؤولون السوريون، وفي مقدمهم عبد الحليم خدام، العديد من السياسيين اللبنانيين، وأنا واحد منهم، أن لحود والحريري هما «ضرورتان متلازمتان»، وأن «الواحد منهما يكمل الآخر»، وأن الخلاف بينهما من «الممنوعات».

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٨، توفي رئيس حزب الكتائب اللبنانية جورج سعادة عن عمر ناهز الثامنة والستين جراء مرض خبيث.

ولد جورج سعاده في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٠ من عائلة متواضعة في شبطين، وهي قرية صغيرة في قضاء البترون.

انتسب إلى حزب الكتائب وهو في الخامسة عشرة، وتدرج فيه نائباً ووزيراً

ورئيساً للحزب في العام ١٩٨٦ إلى وفاته. عند تسلمه مقاليد رئاسة الحزب رفع شعاراً واعداً هو «من حزب المؤسس إلى حزب المؤسسة».

لمع نجمه في مؤتمر الطائف في العام ١٩٨٩، وأظهر قدرة على الاعتدال وعلى الالتزام بتسويات غير شعبية في الأوساط المسيحية، كما أظهر ميلاً للانفتاح على المسلمين وعلى العالم العربي، ولا سيما على سوريا والسعودية.

ترك بصماته في منطقته وحزبه. وقد عرف بدماثة الأخلاق وسرعة البديهة وروح الدعابة. تزوج من ليلى كسروان الخازن، ولهما ثلاثة أولاد: سامر وميرا ورامي.

كل من عرف جورج سعادة يقرّ له بأنه نجح بفضل عمله الدؤوب وعلاقاته المفتوحة على كل الأفرقاء. وكان اسماً على مسمى ينشر السعادة من حوله.

في ٢٤ تشرين الثاني، افتتح نبيه بري الجلسة النيابية المخصصة لتلاوة لحود القسم، فدعا النواب إلى الوقوف دقيقة صمت حداداً على روح المرحوم سعادة، ونوّه بمزايا الراحل، ثم ألقى كلمته الترحيبية برئيس الجمهورية المنتخب، أكد له فيها حرص مجلس النواب على التعاون معه في ترتيب الأولويات الوطنية، انطلاقاً من قضيتي التحرير والتنمية، وصولاً إلى بناء الدولة القادرة على إحقاق العدالة الاجتماعية.

بعدها وقف لحود، وأخذ الدستور بيسراه، ورفع اليمنى عالياً، وتلا قَسَم اليمين كأنه طليع دورته، وألقى ما سيعرف بـ «خطاب القسم». للمرة الأولى رأى اللبنانيون رئيسهم الجديد يتلو بياناً، وكانوا لم يسمعوه من قبل من موقعه في قيادة الجيش، إذ كان يكتفي بإصدار البيانات دون أن يتلوها شخصياً.

بدأ لحود يقرأ خطابه بلغته الفطرية، وبشيء من الارتباك، وبسرعة كبيرة كأنه يريد أن ينهي كلامه ومراسم التنصيب في وقت قياسي. غير أن تجاوب النواب والحضور أراحه، فارتفع التصفيق مراراً فعمد إلى إعادة قراءة بعض المقاطع التي لاقت استحساناً.

قارب في خطابه مشاكل الناس بأسلوب مكثف ومقتضب ودقيق، ولغة مباشرة وواضحة بلا تمويه، وبنبرة عسكرية طبيعية، فجاء هذا الخطاب أقرب إلى «أمر اليوم» منه إلى الخطاب الرئاسي المألوف.

لم يغرق في العموميات، ولم يتوسل اللغة الخشبية المعتادة في مثل هذه المناسبات، وآثر الوضوح والصراحة بعيداً عن المجاملات، فعكس ما يريده الناس منه، ونطق بلسانهم في ما يريدونه من الدولة.

قال: «أبدأ من القسم الذي أديته أمامكم منذ لحظات وتعهدت فيه احترام الدستور والدولة والقوانين. وأجد أن رئيس الدولة هو الوحيد الذي يؤديه من بين السلطات، فأتساءل لماذا؟ وأجيب: لأن المشترع أراد أن يكون رأس الدولة تحت القانون، فلا يعود لأحد آخر أن يكون فوق القانون، وسأكون تحت القانون...».

هذا المقطع من الخطاب قوبل بالتصفيق الحاد، وشكل عناوين الصحف والإذاعات والتلفزيونات. أكمل لحود فأعلن المبادىء والأسس التي سيعتمدها في عهده: قضاء نزيه ومستقل، إدارة تخضع لرقابة صارمة وتتميز بالكفاءة والنظافة، سياسة مالية واقتصادية شفّافة ومتقشّفة، واهتمام مميز بالشؤون التربوية والاجتماعية.

أما الفقرات الأكثر وجدانية فهي التي خصّ بها الفقراء والمهجرّين، فقال: «لا يجوز أن يكون الفقر مانعاً للعلم. ولا يجوز أن يكون الفقر مانعاً للصحة. ولا يجوز أن يكون الفقر مانعاً للعمل. ولا يجوز أن يستمر الإجرام البيئي. ولا يجوز أن يبقى مهجَّر خارج أرضه. ولا يجوز أن ينسى المهاجر الوطن. ولا يجوز رهن السياسة بالطائفية...».

عرّج على العلاقات مع سوريا، فقال: «إن علاقتنا بسوريا هي علاقة تاريخ وأرض وشعب، فلا يمكن أن تكون مراهنة أو مسايرة بل مصير وخيار...».

وفي موقف لافت من مفاوضات السلام قال: «إسرائيل لا تزال تستفرد

الأطراف العرب لتقيم مع كل واحد منهم نصف سلام يوحّد إسرائيل ويقسّم العرب... إننا نرفض إعطاء ضمانات من أي نوع كانت، إنما الضمانات تكون من خلال السلام، كل السلام، وليس نصف السلام... إن للبنان مصلحة وطنية عليا ثابتة ودائمة بتلازم المسار مع سوريا على قاعدة الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي والجولان على حد سواء وفقاً لقرارات الامم المتحدة...». تلازم المسارين خيار أطلقه لحود في بداية عهده وتمسك به إلى النهاية.

تعمّد لحود أن يغفل في خطاب القسم الإشارة إلى العهد السابق، رغبة منه في إفهام اللبنانيين أنه ليس استمراراً لما سبقه. في المقابل شنَّ حملة صريحة على الفساد، فأصاب الحريري مداورة من دون أن يسميه، وأفصح عن عزمه على أن «تقطع يد السارق أياً يكن، والمهدر والمنتفع والمرتشي...».

وختم قائلاً: «أنا لا أدعي أن لدي عصا سحرية تلبي الآمال بين ليلة وضحاها، ولكن لدي النية والإرادة، نعم، لدي النية والإرادة، ويدي ممدودة للجميع في كل ما هو خير وصواب وعدل».

كان لخطاب القسم صدىً طيب في مختلف المناطق والطوائف ولدى معظم الفئات الشعبية. وعقد اللبنانيون، ولا سيما الشباب منهم، الآمال على أن يكون زمن إميل لحود هو «زمن التغيير»، وعهده «عهد القانون والمؤسسات». وراج هذان العنوانان في الداخل والخارج.

بعد أن تقبّل تهاني النواب، توجَّه لحود إلى قصر بعبدا لتسلم مهامه الدستورية بلا مواكبة رسمية، فوقع في زحمة سير خانقة في منطقة غاليري سمعان، ووصل متأخراً عن الموعد قرابة الثلاثين دقيقة. وكانت آخر نصيحة أعطاها الهراوي للحود هي أن يلجأ إلى المواكبة حفاظاً على نفسه ووقته وهيبة الرئاسة.

ارتجل الهراوي كلمة قصيرة رحب فيها بلحود وذكّره بأنه في أول لقاء معه

قبل تسع سنين سلّمه مرسوم تعيينه قائداً للجيش مكتوباً بخط اليد على ورقة بيضاء لأنه لم تكن في رئاسة الجمهورية آلة كاتبة، وأردف: «ما وعدتم به اللبنانيين صباح اليوم أثلج صدري. صحيح أنه ليس لديكم عصا سحرية، لكن لديكم الإرادة». وختم كلمته، وقد بدا عليه التأثر الشديد: «إني أسلّمكم الرئاسة ولم يسلّمني إياها أحد، وأقلّدكم الوسام الذي هو حق لرئيس الجمهورية ولم يمنحني إياه أحد».

لم يردّ لحود التحية بمثلها، فما يريد أن يقوله قاله في خطاب القسم، وهو لا يحب كثرة الكلام، ولا يريد أن يمدح سلفه كما جرت العادة. امتعض الهراوي من تصرف لحود مرتين: مرة لأن خَلَفه لم يأت على ذكره تحت قبة المجلس النيابي، ومرة لأنه لم يبادله العاطفة تحت قبة القصر الجمهوري، فاختصر الهراوي المراسم وهرول خارجاً كأنه أدرك أنه لم يعد له مكان في قصر هو الذي أعاد بناءه.

لم يمازح الهراوي الصحافيين كما كان يفعل، وبدا كأنه شاخ فجأة وتعب. ركب سيارته الخاصة وفي قلبه غصة، وانطلق دون أن يلتفت إلى الوراء، وهو يحمل لقب «رئيس جمهورية سابق»، بعد أن قضى في الحكم تسع سنين مديدة!

مشهد «التسليم والتسلّم» في ذاته هو ما يميز لبنان عن سواه من الأنظمة العربية. في لبنان يغادر رئيس الجمهورية القصر الجمهوري بغصة ولكن بإرادته، فيمسي رئيساً سابقاً للجمهورية. أما في الدول العربية، فلا مكان لرئيس جمهورية سابق: الحاكم يبقى في الحكم مدى الحياة إلى أن يذهب إلى القبر أو يهرب إلى الخارج. إن مجرّد وجود رئيس جمهورية سابق داخل البلاد يدلّ على أن النظام اللبناني، رغم كل عيوبه، هو في النتيجة نظام ديمقراطي، ولو كان ينقصه ديمقراطيون، رجالاتٍ وأحزاباً.

وصل لحود، القائد العسكري، إلى رئاسة الجمهورية بالطرق السياسية الشرعية، لا على متن دبابة أو إثر انقلاب. ومع ذلك، نظر بعضهم إلى وصوله

كما لو كان «انقلاباً أبيض» كشف عجز الطبقة السياسية التي انتهى بها الأمر إلى تسليم عسكري دفّة الرئاسة.

كان ثمة شبه إجماع على إطراء صفات لحود ومزاياه الشخصية، وذهنيته المؤسساتية وأسلوبه المترفع ونزعته الوطنية. وتميز بأنه نقطة تقاطع بين مختلف القوى والأطراف اللبنانية: المسيحيون يشعرون معه أنهم أكثر تمثيلاً في الحكم مما كانوا، والمسلمون يرون فيه رئيساً وطنياً معادياً لإسرائيل ويتعامل مع اللبنانيين بعيداً من المحسوبية والطائفية.

أما سوريا فكانت تنظر إليه كحليف ثابت اختبرته في السرّاء والضرّاء، وبخاصة في مواجهة إسرائيل. ولئن كان لحود جاهزاً لتسلّم الرئاسة، وكان اختياره سهلاً نسبياً، فإن حكمه سيكون الأصعب في كل المقاييس.

الفصل الثاني: الصراع داخل السلطة

في اليوم الأول لتسلّمه مهام الرئاسة، أصدر لحود بياناً أعرب فيه عن شكره لرئيس الحكومة رفيق الحريري والوزراء، واعتبر الحكومة مستقيلة عملاً بالمادة ٦٩ من الدستور، وطلب إليها الاستمرار في تصريف الأعمال ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة.

في هذه الأثناء كان رئيس الحكومة رفيق الحريري يقوم بجولة خارجية قادته إلى فرنسا ومصر وإيران والسعودية وسوريا، وكان واثقاً كل الثقة بأنه أمسى «ضرورة لبنانية» و«ضرورة إقليمية»، وسيتم اختياره حتماً رئيساً للحكومة، وكان قد صرح قبل ثلاثة أشهر في مقابلة تلفزيونية: «أنا باقٍ في رئاسة الحكومة أياً يكن اسم الرئيس الجديد...».

في المحصلة، عارض الحريري مشروع الإصلاح الذي قاده لحود، ونجح في عرقلته باستمالة غازي كنعان ومدّه بالمال. من جهته اعتمد كنعان على جميل السيد لإظهار الإصلاح كأنه عملية تصفية حسابات من قبل فريق ضد فريق، فضاعت الإصلاحات في غياهب لعبة المال والنفوذ وتعثرت.

غير أن رياح السياسة ستجري بما لا يشتهيه الحريري، وسرعان ما سينفجر الخلاف المزمن مع لحود وسيحتدم الصراع على السلطة داخل لبنان وفي ظل متغيرات إقليمية غير متوقعة.

١- الخلاف المزمن ينفجر

في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٨ باشر رئيس الجمهورية الاستشارات النيابية الملزمة وفق الدستور ليسمي رئيس الحكومة الجديد.

قبيل بدء الاستشارات، دار سجال مستغرب في توقيته حول ما إذا كان رئيس الجمهورية ملزماً بعملية إجراء هذه الاستشارات أم هو ملزم بنتائجها أيضاً. كما دار سجال آخر حول ما إذا كان من حق النائب أن يفوض رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة، فادّعى تيار الحريري أن التفويض مخالف للدستور.

بعد يومين من الاستشارات النيابية، نال الحريري ٨٣ صوتاً وفوّض ٣١ نائباً إلى رئيس الجمهورية اختيار من يشاء. فرأى الحريري في هذا التفويض مخالفة أو بدعة دستورية، وطلب خلال لقائه برئيس الجمهورية إعادة الاستشارات، إلا أن لحود أطلعه على محضر الاستشارات التي أجراها الرئيس السابق الياس الهراوي في العام ١٩٩٥ والتي سمت الحريري نفسه رئيساً للحكومة، ويظهر فيها أن عدداً من النواب فوّض إلى رئيس الجمهورية اختيار رئيس الحكومة، ولم يعترض في حينه أحد على هذا الإجراء. ولفت لحود نظر الحريري إلى أن نيله ٨٣ صوتاً من أصل ١٢٨، أي ثلثي أعضاء مجلس النواب، يدلّ على أن السلطة لم تستنزفه بعد ست سنوات من الحكم المتواصل، وقال له ممازحاً: «أتمنى شخصياً أن أحظى بثقة ٨٣ نائباً بعد ست سنوات!...».

غير أن الحريري ما كان يريد أن يقتنع، وأصرّ على وجوب إعادة الاستشارات بحجة أن رئيس الجمهورية حصل على ١١٨ صوتاً، «فلا يجوز أن يحصل رئيس الوزراء على أقلّ مما حصل عليه رئيس الجمهورية!».

لم يشأ لحود أن يختلف مع الحريري، فقرر أن يفسح له في المزيد من الوقت للتفكير بهدوء، واقترح عليه تأجيل اللقاء إلى مطلع الأسبوع. وما إن غادر الحريري الاجتماع حتى سارع لحود إلى الاتصال بنبيه بري وطلب إليه إقناع الحريري بقبول نتائج الاستشارات، لأنه يرغب خلال اجتماعهما المقبل في تكليفه تشكيل الحكومة. لكن الحريري لم يتروَّ، وشنّ هجوماً إعلامياً اتهم فيه لحود بأنه «خالف الدستور»، وأعلن «اعتذاره عن قبول التكليف».

أثارت هذه الحملة الإعلامية حفيظة لحود الذي دعا صبيحة الإثنين ٣٠ تشرين الثاني النواب إلى استشارات جديدة ليختاروا رئيس حكومة آخر.

سمع الحريري الخبر من إذاعة «صوت لبنان» فيما كان متوجهاً إلى قصر بعبدا، فدخل على عجل، وسأل لحود بحدّة عن صحة ما سمعه، فأجابه لحود بهدوء: «أنت تتهمني في وسائل الإعلام بأني خالفت الدستور، وتعلن أنك ترفض نتائج الاستشارات، وأنك معتذر، فبالاستناد إلى تصريحاتك وتصرفاتك قررت أن أجري استشارات جديدة».

سأل الحريري لحود بمن تفكر لرئاسة الحكومة؟ أجابه بلا تردد: «الرئيس الحص». صعق الحريري من تصرف لحود، وغادر القصر الجمهوري خائباً وغاضباً.

وفي الواقع، رشّح ٩٥ نائباً سليم الحص لتشكيل الحكومة، وامتنعت كتلتا الحريري ووليد جنبلاط عن تسمية مرشح. ويوم باشر رئيس الحكومة المكلف إجراء الاستشارات النيابية، عقد الحريري مؤتمراً صحافياً قال فيه بنبرة عالية: «لو كنت مكان الرئيس الحص لما قبلت التكليف».

انفجر الخلاف بين لحود والحريري بأسرع مما كان متوقعاً. من جهة، لم تَرُق لحود محاولة الحريري فرض رأيه عبر السجال المفتعل حول الاستشارات النيابية، فقرر أن يفهمه من «أول الطريق» أن ما كان يفعله في عهد الهراوي لا يمكنه أن يواظب عليه في العهد الجديد. ومن جهة أخرى، تضايق الحريري من خطاب القسم الذي جاء ليدين ما سبقه، ولم تعجبه الأجواء التي واكبت بدايات العهد، فهدد بالخروج من الحكم على أمل أن تسارع دمشق إلى التدخل لفرض تسوية سياسية والعودة إلى منطق الحكم بالتراضي الذي كان ساري المفعول من قبل.

غير أن حسابات الحريري لم تكن دقيقة، فقد تجرأ لحود على الاستغناء عنه، ولم تتدخل دمشق لمصلحته، فنظّم حملة إعلامية شرسة استهدفت رئيس الحكومة سليم الحص للنيل منه شخصياً، وتأليب الرأي العام الإسلامي عليه،

فاتهمه بالتفريط بمصالح السنّة، وبتنازله عن صلاحياته لرئيس الجمهورية لمجرد قبوله التكليف.

في البداية، تحاشى الحريري التعرض لرئيس الجمهورية، وحصر حملته الإعلامية برئيس الحكومة على أمل أن يصيب ثلاثة عصافير بحجر واحد: ألا يصطدم بسوريا التي تدعم رئيس الجمهورية دعماً كاملاً، وألا يحرق مراكب العودة إلى رئاسة الحكومة خلال السنوات المقبلة، وأن ينجح في الإيقاع بين لحود والحص.

لم تحقق حملة الحريري أياً من الأهداف المرجوة منها، وقد سمعت غير مرة إميل لحود يعلّق أمامي: «أخطأ الحريري في الحسابات، فهو الذي أخرج نفسه بنفسه، ولم يخرجه أحد من الحكم!».

مع تشكيل حكومة الحص في ٤ كانون الأول ١٩٩٨ انتهى «عصر الحريري» الذي بدأ في تشرين الثاني ١٩٩٢. وجاءت الحكومة الجديدة مختلفة عن حكومات الحريري، نوعاً وعدداً. وتمثّل الحدث الأهم بخروج وليد جنبلاط منها بعد أن شارك أو تمثّل في كل الحكومات منذ مؤتمري جنيف ولوزان عام ١٩٨٤.

لم يعد رفيق الحريري الرجل الذي لا يستقيم الوضع الاقتصادي إلا به، ولا جنبلاط الرجل الذي لا يكتمل التمثيل الدرزي في غيابه. كما خلت التركيبة الحكومية الجديدة من ممثلين عن الأحزاب، خلافاً للحكومات الموسعة التي كان يشكلها رفيق الحريري، وغلب عليها الطابع التكنوقراطي باستثناء شخصيتين سياسيتين بارزتين: سليمان فرنجية وميشال المر. الأول ماروني صلب وزعيم شاب وواعد من شمال لبنان ولا يخفي صداقته لعائلة الأسد، والآخر أرثوذكسي محنّك في السياسة وهو قريب من إميل لحود، وقد راح يتصرف كأنه «عرّاب» الحكومة والحكم.

حصلت حكومة الحص، التي أطلق عليها رئيسها تسمية «حكومة الإنقاذ

والتغيير»، على ثقة مجلس النواب فنالت ٨٥ صوتاً، وامتنع ٣١ نائباً عن التصويت، وغاب ١٢ نائباً. وكان لها وقع حسن في الرأي العام، فارتاح لها اللبنانيون عامة، ونظر إليها المسيحيون خاصة باعتبارها خطوة متقدمة على طريق إعادة التوازن المفقود، قياساً على ما كانت عليه الحكومات السابقة. فقد حققت حكومة الحص توازناً سلبياً باستبعاد جميع الأحزاب عنها، سواء الموالية لدمشق أو المتخاصمة معها، على عكس حكومات الحريري التي كانت تمثل الأحزاب الموالية لدمشق وتستبعد الأحزاب المعارضة لها. بهذا المعنى يمكن وصف التركيبة الحكومية بأنها «متوازنة»، ولكن لا يمكن اعتبارها حكومة «المصالحة الوطنية» التي يطمح إليها معظم اللبنانيين.

أثبتت حكومة الحص أن سعر صرف العملة الوطنية لا يرتبط بشخص الحريري، بل بالاقتصاد اللبناني ومناعته. ولعبت صدقية الحص ومهنية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة دوراً مهماً في تثبيت سعر صرف الليرة بعد استبعاد الحريري عن رئاسة الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أن رياض سلامة سينجح على مدار السنوات التسع المقبلة على تثبيت سعر الليرة اللبنانية رغم الأهوال التي ستحل بالوطن.

اعتمد وزير المالية جورج قرم نموذجاً تنموياً يختلف عن النموذج الذي اعتمده الحريري ما بين العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨. نادى قرم بالاقتصاد المنتج بينما عمل الحريري بمفاهيم الاقتصاد الريعي. وكان الحريري قد حصر اهتمامه أساساً بقطاع الخدمات، وبالأخص القطاع العقاري والفندقي والمصرفي على حد قول الوزير قرم، وتجاهل قدرات قطاعات الإنتاج الأخرى وإمكاناتها، وأهمل الزراعة والصناعة، ولم يتم استخدام فائض المياه وتوظيف الطاقة البشرية العالية الكفاءة، فتركز الازدهار في الأحياء الراقية من العاصمة وبعض المواقع السياحية في جبل لبنان.

في ١١ كانون الأول ١٩٩٨، عقدت حكومة الحص جلسة استغرقت أربع

ساعات لإقرار بيانها الوزاري. غير أن بعض الوزراء لفت إلى وجود ملفات مشكوك بها في وزاراتهم، فدعاهم لحود إلى متابعتها ومساءلة من يرونه مسؤولاً عنها. كانت هذه الجلسة إشارة انطلاق إلى أوسع عملية إعفاءات إدارية وملاحقات سياسية شملت، ولأول مرة في تاريخ لبنان، العديد من المديرين العامين وبعض الوزراء.

جاء البيان الوزاري امتداداً لخطاب القسم تحت عنوان «الإنقاذ والتغيير»، ودلّ في ما دلّ على مدى الانسجام بين رئيسي الجمهورية والحكومة، وعلى مدى التماسك داخل فريق العمل الحكومي، وحمل في طياته الكثير من المطالب التي كانت ترفعها المعارضة في وجه حكومات الحريري.

أخذ مجلس الوزراء علماً باستقالة جميع السفراء المعينين من خارج ملاك وزارة الخارجية، ومن أبرزهم السفير جوني عبدو. وجرت التعيينات في أهم المراكز العسكرية والأمنية: ميشال سليمان قائداً للجيش، إدوار منصور مديراً عاماً لأمن الدولة، جميل السيّد مديراً عاماً للأمن العام، ميشال تابت رئيساً للهيئة العليا للتأديب، منذر الخطيب رئيساً لمجلس الخدمة المدنية، وفؤاد هيدموس رئيساً لهيئة التفتيش المركزي، إضافة إلى تعيينات أخرى ستتلاحق تباعاً.

دار خلاف صامت بين لحود وغازي كنعان، رئيس فرع جهاز الأمن والاستطلاع في قيادة القوات السورية العاملة في لبنان، حول تعيين قائد الجيش الجديد. أصرّ لحود على تعيين أسعد غانم، في حين تمسك كنعان بميشال سليمان، وكان لكنعان في النتيجة ما أراد.

احتدم صراع غير معلن بين الرجلين: كنعان يرى في لحود رجلاً صنعته سوريا وعليه إطاعتها في كل الشؤون، ولحود ينظر إلى كنعان كوصي مزعج يقتضي التخلص منه في أقرب وقت. أما ميشال سليمان فلم يتأثر بهذا الخلاف، وأرجأ تعليق رتبه ليومين رغبة منه أن يقوم رئيس الجمهورية بهذا الأمر، في خطوة كان لها رموزيتها في الحاضر والمستقبل. خلال حفل تعليق

الرتب أوصى لحود قائد الجيش الجديد أن يرفض تدخل السياسيين في شؤون المؤسسة العسكرية بمن فيهم رئيس الجمهورية، وقال له: «عندما كنتُ محلك، كنت أرفض أن يتدخل رئيس الجمهورية في شؤون الجيش».

أثار تعيين جميل السيّد اعتراضات واسعة في الأوساط المسيحية. فقد جرت العادة منذ الاستقلال على أن يكون مدير عام الأمن العام مسيحياً، وفي أكثر الأحيان مارونياً. كبرت هواجس المسيحيين من جراء هذا التعيين الذي تزامن مع تعيين مصطفى حمدان قائداً للواء الحرس الجمهوري، وهذا الموقع كان مخصصاً أيضاً للمسيحيين. وقد انعكست هذه التعيينات سلباً على شعبية رئيس الجمهورية في الوسط المسيحي الذي بدأ يشك في قدرة لحود ورغبته في تصحيح الخلل الذي يشكو منه المسيحيون في الحكم.

من جهة أخرى ولأسباب مختلفة، عارض الحريري وجنبلاط بشدة هذه التعيينات خوفاً من خطر إطاحة كل الشبكة المرتبطة بهما داخل إدارات الدولة ومؤسساتها. غير أن الرجلين اختلفا في التصويب. الحريري كان يصوّب في اتجاه رئيس الحكومة، ويدرج التعيينات الإدارية في خانة «التشفّي والتجنّي والانتقام» على حد قوله، ويتوقع في العلن، ويتمنى في السر، أن يغرق الحص في المشكلات المالية والاقتصادية الموروثة من العهد السابق والتي لا يملك أحد حلولاً جاهزة لها. أما جنبلاط فكان يستهدف رئيس الجمهورية مباشرة ويتهمه بـ«عسكرة النظام»، ويصفه بـ«الخيار السوري».

وأكثر ما كان يشغل بال الحريري وجنبلاط معاً، هو الدعم الصريح الذي كان يلقاه لحود من دمشق نتيجة التبدل الحاصل داخل النظام السوري الذي شهد تراجعاً لموقع عبد الحليم خدام الذي كانت تربطه علاقة خاصة برفيق الحريري، إضافة إلى تراجع تأثير حكمت الشهابي الذي نسج مع وليد جنبلاط علاقة ثقة. في المقابل توسع نفوذ بشار الأسد الذي تسلم «الملف اللبناني»، والذي لم يكن يخفي دعمه الكامل للحود مع إبقاء خيوط التواصل مع الحريري وجنبلاط والتحاور معهما.

٢ - إصلاح يتعثَّر ومعارضة تستقوي

في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩ عقد مجلس الوزراء جلسته الأولى في مقرّه الجديد بالمتحف، برزت خلالها، وللمرة الأولى، آثار الحملة الإعلامية التي نظمها الحريري عن الحكومة، فأبدى عدد من الوزراء، وفق ما جاء في محضر الجلسة، تحفظات على التعيينات التي صدرت، فأقرّ وزير الإعلام أنور الخليل بأن هذه التعيينات «لم تتم حسب الأصول، كما أنها لم تكن على المستوى المطلوب»، في إشارة إلى أن التعيينات الإدارية التي اقترحها ميشال المر والياس المر غلبت عليها دوافع الحظوة والقربى على قواعد الكفاءة والجدارة.

تدخل الوزير سليمان فرنجية بصراحته المعهودة ليؤكد أن من حق كل عهد أن يسعى إلى إجراء تعيينات إدارية جديدة، وإعفاء «الموظفين السيئين» شرط ألا نعيد تعيينهم في إشارة إلى أن هذا الأمر حصل في صندوق المهجرين.

* * *

تعوَّد فرنجية أن يتعامل بروح الفروسية مع الحكام والناس على السواء، وهو عن حق فارس آتٍ من مأساة قلّ نظيرها في تاريخ لبنان. فقد قاسى، وهو ابن الرابعة عشرة، مرارة «مجزرة إهدن» التي أودت بحياة والده طوني ووالدته فيرا وشقيقته جهان و٢٨ من أنصار عائلته، ليل ١٣ حزيران ١٩٧٨.

شاء القدر أن يغادر سليمان فرنجية إهدن، مساء الأحد ١١ حزيران، إلى مدرسة «الأتانيه» فنجا من الاغتيال. وصل صبيحة الثلاثاء إلى المدرسة على عادته، وهو غير عالم بالمجزرة، ارتبكت الإدارة خوفاً على سلامته، لكن سرعان ما جاء أحد أصدقاء العائلة الشيخ جوزف بطرس الخوري فاصطحبه إلى منزله المجاور بحجة أنه مدعو إلى حفل عيد ميلاد أحد أترابه. ما إن ولج عتبة

البيت حتى لَفَتَه عدم حضور أي من أترابه وغياب الزينة المعتادة في مثل هذه المناسبات. وكان أهل البيت يحيطونه بعناية خاصة، ويحرصون على إبعاده عن شاشة التلفزيون.

بعد فترة قصيرة وصلت عمته لميا لاصطحابه برفقة الشيخ سليم بطرس الخوري إلى زغرتا. سألها سليمان عن سبب اصطحابه، فأجابته أنه وقع حادث في إهدن، وستخبره بتفاصيله في الطريق. لم يكن من السهل على العمة إبلاغه بما حدث. ألحّ عليها بالسؤال فقالت له: «دخلت عناصر من الكتائب إلى إهدن وأطلقت النار على البيت». استغرب الفتى وسأل: «هل ماتت أمي؟» فكان الجواب: «بنعم». أطرق لحظة وسأل: «هل ماتت أختي جهان؟». لم تجبه العمة فسال على خديه الدمع، ثم صمت صمتاً مريعاً. لم يسأل عن والده وانتظر إلى أن وصل إلى المنزل فلم يجده، ورأى الجموع ترتدي قميصاً عليها صورته، فارتدى قميصاً مماثلاً وفهم أنه أصبح يتيماً.

ما إن أَطلّ على جده الذي كان بانتظاره على أحرّ من الجمر حتى سارع الأخير إلى ضمّه بحنان، وطلب إليه أن يجلس إلى جانبه لتقبّل التعازي وهو يردد: «فدا لبنان، فدا لبنان...!».

انقطع سليمان الحفيد عن المدرسة واستعاض بدروس خصوصية في المنزل، واكتسب بالممارسة الكثير من الرشاد والخبرة في كنف جدّه الذي رعاه رعاية خاصة.

نشأ الحفيد على شعار الجدّ: «وطني دائماً على حق»، وعلى شعار الوالد: «الأشخاص يزولون أما لبنان فباق»، ولم يطل به الوقت حتى رفع شعاره الشخصي: «نحن لبنانيون، نحن مشرقيون، نحن عرب».

رياضي يعشق السباحة والغطس، وصيّاد يهوى صيد الرنّة والخنزير البري والكواسر، وهو يعرض الغنائم المحنطة في دارته في بنشعي. مولع بالتصوير ويتقنه بما فيه التصوير الجوي.

عُين وزير دولة في العام ١٩٩٠، وهو في الخامسة والعشرين، وتولى بعدها وزارات الإسكان والتعاونيات، والشؤون القروية والبلدية، والصحة العامة، والزراعة، والداخلية. أولى القضايا الاجتماعية أهمية كبرى، وأطلق مشاريع عدة في مجالات الإسكان والري والبيئة، ودعا إلى تطوير المستشفيات الرسمية وتفعيل مكتب الدواء توصلاً إلى مجانية الاستشفاء والطبابة لكل اللبنانيين.

في العام ١٩٩١ عُين نائباً عن قضاء زغرتا، ثم انتخب نائباً عن محافظة الشمال في دورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦، وعن دائرة الشمال الثانية في دورة العام ٢٠٠٠، لكنه رسب في انتخابات ٢٠٠٥، رغم أنه نال نسبة تعدت السبعين في المئة من أصوات المسيحيين!

حوّل تنظيم «المردة» العسكري إلى مؤسسة اجتماعية وخدماتية في العام ١٩٩٠، ومن ثمَّ إلى تيار سياسي أطلقه في ١١ حزيران ٢٠٠٦. واختار البقاء قريباً من أهله وسائر الناس، فاتخذ من بلدة بنشعي، في قضاء زغرتا، مقراً دائماً له.

بنى زعامته على خدمة المواطنين ومنطقته، ويعترف له الجميع أنه الزعيم المسيحي الأول في شمال لبنان. لا تتأثر شعبيته بكبوة تصيبه، ولا يرتبط نفوذه بكسب أو بمنصب، بل يستمد قوته من تلاحمه مع أهله، وتلاحم أهله معه، يؤيدونه بلا شروط، وهو يبادلهم العاطفة بلا حساب. لا يرد طلباً لمحتاج، ولا يتحمّل الظلم، ويميل إلى التسامح في محيط قاسٍ، وقد وصلت به فروسيته أن صفح عن أحد المشاركين في قتل والده ووالدته وشقيقته وأخرجه من السجن.

أثبت أن علاقته بقاعدته متينة جداً، وأكبر دليل أن سكان زغرتا المعروفين بتعلقهم بكنيستهم وتدينهم يلتفّون حوله في كل مرة يصعّد فيها لهجته ضد أي طرف، بمن في ذلك البطريرك الماروني.

يستمع إلى كل الآراء مهما اختلفت، لكنه في النهاية يتخذ القرار الذي يقتنع به، ولا يتردد في إصدار الأمر لتنفيذه، ولا تتردد الجماعة في العمل به.

مقلّ في الكلام إذا كان في مجلس لا يرتاح إليه، ومسترسل في الحديث عندما يكون في محيط صديق. لا يتعمد إبهار أحد، لكنه كلما أطلّ على الإعلام يتابعه الناس سواء الذين يحبونه أو الذين لا يحبونه. فالكل يقرّ بأنه صريح وينطق بما يجول في خاطره، وكثيراً ما يعبّر بالفطرة عن أحاسيس الناس دونما عناء. وإذا ارتكب خطأ فهو يملك الجرأة على الاعتراف به وتصحيحه.

لا يحتمل العقوق، ويحرص على حفظ الودّ والجميل. إذا صادق صدق إلى أبعد الحدود، وإذا خاصم واجه بإباء وشجاعة. عصب نابض بالصراحة، لا يخاف الكبار ولا يستهين بالصغار. لا يفيد معه التهويل ولا الترغيب، وإذا جوبه بالتحدي ردّ الصاع صاعين.

شفّاف في كل أعماله ومواقفه. لا يعرف الكذب ولا يهوى المناورات. الكذب في نظره جبن وهو جريء، والمناورات في عرفه دليل ضعف وهو قويّ. كل من يعرفه يثق بكلامه. إذا وعد وفى، وصدقه لا يضاهيه إلا حدسه المرهف وقدرته على التمييز بكل عفوية بين الصواب والخطأ، وبين الصالح والطالح.

ورث عن جده ووالده صداقة متينة مع الرئيس السوري حافظ الأسد ووالديه باسل وبشار. لا يخفي هذه الصداقة، ويتباهى بها في كل الأوقات وفي أحلك الظروف. عزّز هذه العلاقة بثباته على سياسة ترى في إسرائيل عدواً للبنان عامة وللمسيحيين خاصة. دعا إلى تحرير الجنوب والبقاع الغربي من الاحتلال الإسرائيلي. دعم المقاومة ونادى بالانفتاح على المحيط العربي وإقامة علاقات خاصة ومميزة مع سوريا، مع تمسكه الشرس بوحدة لبنان واستقلاله وسيادته، فشكل مثالاً يحتذى للمسيحي العربي.

زعامته عابرة للطوائف. يستحوذ على تأييد موارنة زغرتا، وأرثوذكس الكورة، وحتى بعض سنّة طرابلس، مما أتاح لقاعدته السياسية والشعبية، في

نهاية عهد لحود، أن تمتدّ خارج منطقة الشمال، ليصبح زعيماً ينبسط نفوذه على اتساع مساحة لبنان.

وافد من ماضٍ سحيق إلى غد واعد. مستقبله يتوالد من حاضره، وحاضره من ماضيه. فهو الزعيم الذي تليق به الزعامة، سواء كان في الحكم أو المعارضة. آتٍ من تاريخ عائلة، ويتطلع إلى صناعة تاريخ وطن.

* * *

في مطلع ١٩٩٩ فجّر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر قنبلة سياسية ستكون لها ارتدادات واسعة، حين أعلن أنه بعد تسلّمه الوزارة «اكتشف شوائب» في الصندوق البلدي المستقل، وخلاصتها أن وزيري البلديات والمال في الحكومات السابقة اتخذا القرارات بصرف أموال البلديات من دون الرجوع إلى مجلس الوزراء. ولفت إلى أن الاتفاقات المعقودة مع شركة «سوكلين» التي تعنى بجمع النفايات في بيروت حصلت بالتراضي، خلافاً لقرارات مجلس الوزراء التي قضت بأن تُجرى عن طريق المناقصة المفتوحة، وأنه تمَّ في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨ تحويل مبلغ ١٢٠ مليار ليرة لبنانية من الصندوق البلدي، وبتوقيع وزيري المال والبلديات، وتساءل: «أليس من العيب سحب هذا المبلغ بعد انتخاب رئيس الجمهورية ومن دون الرجوع إليه؟»».

ردت المعارضة بشراسة وركّزت حملتها على سليم الحص لتشويه صورته وصورة حكومته. ردّ الحص على هذه الحملات بما تستحقه، غير أنه كان يشكو مع أخصائه من تصرفات ميشال المر وغطرسته والتعيينات غير الموفقة التي اقترحها على لحود الذي أخذ بها من دون الوقوف عند رأي أحد.

في ١٤ شباط ١٩٩٩، فاجأ الحص الأوساط السياسية والشعبية بإصدار بيان سجل فيه مفارقة غريبة تتمثل بوجود «حكومة ضعيفة في عهد قوي»، وكشف عن الوهن الذي أصاب الحكومة وهي بعد في مرحلة الانطلاق.

لم يتقدم الحص باستقالته، كما كان يتوخى الحريري، لكنه أطلق صرخة عالية يُطالب فيها لحود بأن يفسح له في مجال الحركة والقرار بشكل أرحب.

استرعى هذا البيان انتباه لحود، وفهم أن الحص يحذره من مغبّة الوقوع في المطبّ الذي تعمل عليه المعارضة وهو الفصل بين العهد والحكومة، وهو مستاء من الاتصالات التي يجريها جميل السيّد مع الحريري، ومن الزيارات التي يقوم بها الحريري إلى دمشق، كما لو أن حكومته شارفت على نهايتها، وأن عمرها بات قصيراً، وأن في لبنان حكومتين، والحريري يرأس حكومة الظلّ.

في هذه الأثناء قام لحود في ١٢ شباط ١٩٩٩ بزيارته الرسمية الأولى إلى خارج لبنان، فتوجه إلى دمشق للقاء نظيره السوري حافظ الأسد وتهنئته بالتجديد له لولاية خامسة. وقد جرى الاتفاق على موعد هذه القمة خلال اتصال هاتفي هنأ فيه حافظ الأسد نظيره اللبناني بعيد مار مارون.

طغى على هذه الزيارة الطابع التكريمي، وأظهرت دمشق تأييدها الصريح للحود وعهده، وتعّمدت إزالة أي لبس في هذا الشأن، وأكدت أن فشله فشل لسوريا، ونجاحه هو نجاح لها، والتزمت إعطاء دفع جديد للحكومة بعدما ساد بعض الالتباس نتيجة لقاءات الحريري مع كبار المسؤولين السوريين.

خلال الخلوة القصيرة نسبياً التي جمعت الرئيسين اللبناني والسوري، وما كانا يعرفان أنها ستكون الأخيرة بينهما، استفسر الأسد من نظيره عن الأوضاع اللبنانية بصورة عامة، واتفقا على استمرار التواصل بينهما عن طريق الهاتف. ومنذ ذلك التاريخ، تعوّد لحود أن يتصل بالأسد قبل ظهر كل يوم سبت. وبعد غياب الرئيس السوري استمرت عادة «تلفون السبت» مع خَلَفه.

بعد أيام على عودته من سوريا، ترأس لحود جلسة مجلس الوزراء، فاستهلها بإطلاع الحضور على زيارته إلى دمشق ولقائه الرئيس السوري. ثم تطرّق إلى حملات المعارضة، فأعلن دعمه الحكومة ورئيسها بكل قواه، وأشار

إلى أن وزير المال أطلعه على حجم العجز الموروث من الحكومات السابقة، وهو بالفعل «شي بخوّف»، ووصف الحكومة بأنها «آخر خرطوشة»، وإذا لم تستطع ضبط الأمور «فالناس سيتركون البلد». وأنهى استهلاليته موجهاً كلامه إلى الوزراء: «إننا جئنا للتغيير والإنقاذ والإصلاح... ولن تثنينا الحملات عن الاستمرار في فتح ملفات الفساد».

كان أول الغيث استدعاء وزير النفط السابق شاهي برصوميان إلى التحقيق وإصدار مذكرة بتوقيفه وبعض موظفي الوزارة في ٤ آذار ١٩٩٩ بتهمة الفساد والاختلاس وإهدار المال العام. وشكّل توقيف الوزير سابقة لم تعرفها الدولة من قبل.

وفي ٣٠ آذار أصدر ديوان المحاسبة تقريره المتعلق بأموال الصندوق البلدي المستقل، وأشار فيه إلى مخالفات قانونية يتحمّل مسؤوليتها رئيس الحكومة ووزير المال السابق رفيق الحريري، إضافة إلى فؤاد السنيورة وباسم السبع.

فهم الحريري الرسالة، فطلب إلى نواب كتلته ووسائل الإعلام التابعة له، «كإذاعة الشرق» و«تلفزيون المستقبل»، ضبط النفس والتزام التهدئة ووقف الحملات على الحكومة والحكم.

انكفأ الحريري مؤقتاً عن المواجهة السياسية، وحيّد نفسه في الوقت المناسب، إذ سرعان ما كرّت سبحة التحقيقات والتوقيفات. وباشر القضاء النظر في عقود تمّت بالتراضي بين مؤسسة كهرباء لبنان وشركة قاديشا. وتناولت التحقيقات مديرية الآثار فأوقف مديرها العام كميل أسمر وثلاثة موظفين. وتوسعت التوقيفات لتشمل على التوالي: المهندس عبد القادر عيتاني الذي كان يعنى بأعمال البلديات وشؤون التلزيمات، والمدير العام السابق للمكتب الوطني للدواء قاسم حماده، والمدير العام السابق عماد نوّام، والمدير العام بالإنابة حنا سليمان في وزارة النقل، ورئيس مجلس إدارة مرفأ بيروت مهيب عيتاني، ومحافظ بيروت السابق نقولا سابا، والمدير العام السابق في وزارة النفط نقولا

نصر، والمدير العام للصيانة والاستثمار في وزارة البريد والمواصلات عبد المنعم يوسف الذي قبض عليه وهو يحاول الهرب بحراً.

ادّعى النائب العام المالي على المحافظ السابق لجبل لبنان محمد سهيل يموت الفار إلى البرازيل، وعلى المدير العام السابق في وزارة البيئة الياس مطلي و ١٥ آخرين، وعلى الرئيس السابق لمجلس إدارة «تلفزيون لبنان» فؤاد نعيم وعضوي مجلس الإدارة السابقين وليد شقير وابراهيم الخوري وسواهم، لكن لم يصدر بحقهم أي اتهام. كما أخلي سبيل معظم الذين أوقفوا نتيجة تدخل غازي كنعان وجميل السيّد، وسرعان ما أقفلت الملفات القضائية وتوقفت الملاحقات على أنواعها رغم إصرار لحود على الاستمرار بعملية الإصلاح.

في أوائل أيار ١٩٩٩، اغتنم لحود زيارة وفد من نقابة الصحافة ليدلي بمطالعة ردّ فيها على التساؤلات والشكاوى التي أقلقت الرأي العام في الأشهر الستة التي قضاها في الحكم، فحدد لعهده أولويتين: الأولى تتعلق بالتزام الحل الشامل والعادل القائم على الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي اللبنانية ومن الجولان إضافة إلى ضمان حق الفلسطينيين في العودة، والثانية تتعلق بعودة المهجرّين اللبنانيين وإقفال هذا الملف استناداً إلى خطة جديدة تطبق على الجميع بالتساوي وبلا إهدار.

بعد تحديد هاتين الأولويتين تطرق إلى مجموعة ملفات، بدءاً باستكمال الإصلاح الإداري، بما فيه الإصلاح القضائي، فأكد الاستمرار في عملية «فتح الملفات وفق مجموعة من اللاءات: «لا حصانة ولا حماية ولا خيمة فوق رأس وأحد، ولا تدخّل في عمل القضاء». ثم عرّج على الوضع الاقتصادي فاستعرض حجم الأزمة ووطأتها، وأعلن ثقته بإيجاد حل لها، ولكن ليس «بسحر ساحر» وليس «في القريب العاجل»، واضعاً نصب عينيه تأمين العدالة الاجتماعية على قاعدة أن بناء البشر أهم من بناء الحجر، والضمانات الاجتماعية أهم من الجسور، خلافاً للسياسة التي طبقها الحريري في عهد الهراوي.

بهذه المطالعة رمى لحود إلى إعادة تحريك عملية الإصلاح التي كادت أن تغرق في الروتين، وابتدع «صندوق الشكاوى» في القصر الجمهوري متيحاً لكل مواطن أن يراجعه مباشرة ليبقى الحكم على تماس مع هموم الناس ومشاكلهم، وقد عزم على تفقد الإدارات بنفسه وبأسلوب المباغتة.

شكّلت زيارته المفاجئة إلى جزين في الخامس من حزيران ١٩٩٩، إثر انسحاب جيش لبنان الجنوبي المتعامل مع إسرائيل منها، خطوة شجاعة زادت من شعبيته، بعدما تجاوز النصائح التي تبلّغها من المسؤولين الأمنيين الذين تحفظوا عن ذهابه خوفاً على حياته، فأجابهم: «ما دامت المسألة تتعلق بحياتي، فأنا ذاهب على الفور لأثبت أن جزين باتت منطقة آمنة مثل أي منطقة من لبنان...».

لم تدم الهدنة الإعلامية بين الحكم والمعارضة طويلاً، فنسبت «الوكالة الوطنية للإعلام» إلى «مصادر وزارية» لم تسمّها، تصريحاً تضمّن هجوماً هو الأعنف على الحريري، وعلى ما يستحضره من مشاريع خارجية مموهة بهدف ضرب المقاومة، بغية الفصل بين المسارين اللبناني والسوري، واتهمته بأنه أدار الدولة كأنها شركة من شركاته، وأوصل البلاد إلى مديونية تعجز عن إيفائها، إضافة إلى «تفشي أعمال السرقة والإهدار واختلاس المال العام، وهو يقود جوقة من الشتّامين ومطلقي الشائعات، ويكثر من أسفاره للإيحاء بأهميته واستعادة دوره الضائع، وهو في كل حال لن يعود إلى رئاسة الحكومة».

اتخذ السجال الداخلي منحى العنف الكلامي المتبادل، وعادت العلاقة بين لحود والحريري إلى الصفر، على غرار ما كانت عليه في بداية العهد. ومن اللافت أن الشكوى التي سادت الأوساط المسيحية في عهد الياس الهراوي من سوء تطبيق اتفاق الطائف والضعف اللاحق بموقع رئيس الجمهورية وتقليص صلاحياته، قابلها في بداية عهد لحود شكوى مماثلة، ولكن هذه المرة في الأوساط السنيّة التي راحت تنتقد ضعف رئيس الحكومة وطغيان رئيس

الجمهورية عليه. وللمرة الألف ثبت بما لا يقبل الشك أن العزف على الوتر الطائفي والمذهبي له مردود سياسي وشعبي مضمون في كل الطوائف التي تتساوى في التخلّف والتعصب. وما دامت الطائفية هي المحرّك، فإن الوطنية محكومة بالتراجع، والدولة باقية مشروعاً قيد التأسيس.

رغم هذه المناخات السلبية، جرى تكريس بيروت «عاصمة الثقافة العربية لعام ١٩٩٩»، فشهدت زحمة من النشاطات الفكرية المميزة. كما فاز نادي الحكمة، بطل لبنان في كرة السلّة، ببطولة العرب للمرة الثانية، ثمّ ببطولة النوادي الآسيوية العاشرة في ٣٠ آيار ١٩٩٩، وهي المرة الأولى التي يفوز فيها فريق كرة سلّة عربي بهذه البطولة. وقد فاجأ لحود الجمهور اللبناني بحضوره الشوط الثاني من المباراة، فور عودته إلى بيروت من زيارة رسمية له إلى الأردن استمرت ست ساعات، قدّم خلالها التعازي إلى الملك عبد الله بوفاة والده، بعدما تسبَّب له عدم مشاركته الشخصية في جنازة الملك حسين في شهر شباط بالكثير من التأويل والانتقاد.

وفي ٨ حزيران ١٩٩٩، وقعت جريمة مروعة، هي الأولى من نوعها في لبنان، حين أطلق مجهولان النار داخل مبنى قصر العدل في صيدا على أربعة قضاة كانوا جالسين في قوس محكمة الجنايات، فقُتلوا جميعهم، وهم الرئيس الأول لمحكمة استئناف الجنوب حسن خزاعي عثمان، والمستشاران عماد فؤاد شهاب ووليد محمود هرموش، والمحامي العام الاستئنافي عاصم خالد أبو ضاهر. وقد تمكن الفاعلان من الفرار إلى مخيم عين الحلوة الفلسطيني المجاور.

هزّت هذه الجريمة القضاء والإدارة والدولة وكل لبنان واللبنانيين. وأعلن مجلس الوزراء الحداد الوطني وأحال القضية على المجلس العدلي، وعلّق مجلس القضاء الأعلى جلسات المحاكمة في جميع قصور العدل لثلاثة أيام، وعلت الأصوات تطالب بالقبض على المجرمين، ودخول الجيش اللبناني إلى المخيمات الفلسطينية التي باتت تشكّل «جزراً» أو «بؤراً» تهدّد الأمن الوطني.

غداة الجريمة عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية استهلها رئيس الجمهورية، على ما جاء في المحضر، بتقديم تعازيه الشخصية وتعازي مجلس الوزراء والشعب اللبناني إلى عائلات الشهداء، وأبلغ الوزراء أن الشكوك تحوم حول جهات عدة، وأن المداهمات تتلاحق للقبض على أي مشتبه به، وأن الجيش اللبناني اتخذ «مواقعه الاستكشافية» حول مخيم عين الحلوة، وقال: «يجب أن يعاقب المسؤول الأمني على الإهمال، ويجب أن يعرف المجرم أننا سنصل إليه مهما طال الزمن».

عقّب رئيس مجلس الوزراء سليم الحص بكلام سياسي مؤثر، فقال: «إذا كان القصد من هذه الجريمة المروّعة إطفاء وهج انتصار لبنان في جزين فإن ضحايا الجريمة دخلوا في عداد شهداء الحرية والكرامة الوطنية. وإذا كان الهدف ترويع القضاء وتحييده، فالقضاء قلعة سياجها الشجاعة في الحق، وسلاحها التصدي للخارجين على القانون...».

حضر هذا الاجتماع كل من رئيس المجلس الأعلى للقضاء منير حنين، والنائب العام التمييزي عدنان عضوم، وقائد الجيش ميشال سليمان، ومدير عام قوى الأمن الداخلي عبد الكريم إبراهيم. وأفاد عضوم الوزراء بأن المعلومات الأولية تشير إلى أن أشخاصاً لهم «لحى كبيرة» حضروا إلى المحكمة وراقبوا المكان حيث حصلت الجريمة، وأن الجناة «مدربون ومحترفون» جاؤوا بسيارة وفرّوا بدراجات نارية، وقد تعرّف البعض إلى شخص من أتباع «أبو محجن» المحكوم بالإعدام، واقترح عضوم في نهاية عرضه تأمين الحراسة المشددة على قصور العدل.

بدوره تكلم قائد الجيش ميشال سليمان بثقة الرجل الهادئ والعارف، ورأى أن المجرمين أرادوا من عملهم «تسجيل نقاط في ملعب الدولة اللبنانية»، ومن المحتمل أن يكونوا قد اتخذوا من المخيّمات «ملجأً أساسياً لهم»، وأفاد: «تعرّفنا إلى أحدهم من صورته في مديرية المخابرات، وهو من «عصبة الأنصار»

المعروف أنه تنظيم أصولي ديني، وقد شددنا الزنار الأمني على المخيم رغم الاحتجاجات التي وردتنا، وأفهمنا المتصلين أن هذه التدابير احترازية...».
أكد ميشال سليمان أن الجيش يسيطر على الوضع الأمني وعلى المخيمات الفلسطينية، ولا خطر من أي فلتان في أي بقعة من بقاع لبنان.

أشاد لحود بموقف الجيش، وحذّر الذين يطالبونه بدخول المخيم من عواقب هذا الإجراء وقال: «قضية المخيم أبعد بكثير من البحث عن مجرمين. إذا قررنا أن ندخل يعني أننا فتحنا الحرب، ووقعنا في المصيدة التي نصبها أعداؤنا، ولا يجوز أن نقع في هذا الفخ».

في موازاة هذه الأحداث الداخلية كانت المواجهة على أشدها في الجنوب حيث نجح «حزب الله» في إنهاك «جيش لبنان الجنوبي» والجيش الإسرائيلي عن طريق زرع العبوات، والهجوم على مواقع متعددة دفعة واحدة، وإطلاق صواريخ الكاتيوشا بصورة شبه يومية.

ردت إسرائيل بغارات جوية وقصف مدفعي مُنزلة الأضرار بالمدنيين والبلدات دون أن تنجح في وقف القصف ضد جيشها والمستوطنات، فشنت حرباً تدميرية على البنى التحتية اللبنانية، ليل ٢٤ - ٢٥ حزيران ١٩٩٩، واستهدفت في ما استهدفت محطات الكهرباء ومولّداتها في الجمهور وبصاليم، وأصابت رجال الإطفاء والدفاع المدني، مما أدى إلى وقوع أكثر من ١٥ قتيلاً و١٥٠ جريحاً. وقد رمت إسرائيل إلى إثارة الخلاف بين الدولة والمقاومة والرهان على قيام حركة شعبية احتجاجاً على انقطاع الماء والكهرباء والطرقات.

في ٢٥ حزيران وجّه رئيس الجمهورية إلى اللبنانيين كلمة أعلن فيها أن لبنان يملك في مواجهة إسرائيل «قوة الحق وسلاح الوحدة وخيار المقاومة». ودعا القادرين من اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، إلى الإسهام في إعمار ما تهدّم. فلبّى الكثير من اللبنانيين والعرب الدعوة، وفي مقدمهم الأمير الوليد بن طلال

الذي تبرع بمبلغ خمسة ملايين دولار دفعة أولى لإصلاح الأضرار، وعشرة آلاف دولار لأسرة كل شهيد من شهداء العدوان. وقد فاق مجموع التبرعات الخمسين مليون دولار، أمر لحود بإيداعها في المصرف المركزي، وإصدار لائحة بكيفية صرفها ونشرها في الصحف ليطلع المتبرعون والرأي العام على كل التفاصيل توخياً لمزيد من الشفافية.

وفي مجلس الوزراء المنعقد في اليوم عينه، طلب لحود إلى الوزراء المعنيين الإسراع في إصلاح الأضرار لإعادة الكهرباء إلى منازل المواطنين والمؤسسات والشركات، والشروع في ترميم الجسور والطرق. كما اقترح تشكيل لجنة لإحصاء الأضرار، وإجراء المقتضى القانوني لمطالبة إسرائيل بالتعويض، وختم قائلاً: «نحن سرنا في طريقنا، ولن نحيد عنه...».

تولى الحص الكلام بعد استهلالية لحود، فأعلن أن «مقولة الاعتدال المزعوم للقيادة الإسرائيلية الجديدة قد سقطت، وسقطت معها الآمال المعلّقة على استئناف مسيرة السلام العادل والشامل...» واطلع مجلس الوزراء على أنه أجرى اتصالاً ببشار الأسد طلب إليه التدخل لدى «حزب الله» ليوقف تصعيده تمهيداً لوقف إطلاق النار، علماً بأن «المقاومة لم تكن هي البادئة».

شاء بشار الأسد أن يعرب عن استنكاره العدوان بصورة لافتة، فزار رئيس الجمهورية يرافقه اللواء غازي كنعان للمرة الثانية منذ تسلّم لحود قيادة البلاد. وأعلنت الحكومة الإيرانية استعدادها لإعادة بناء كل الجسور التي هدّمها العدوان الإسرائيلي على نفقتها.

لم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية، وتركزت على البقاع، وبخاصة على بلدة أرنون. وكان رئيس الجمهورية مقتنعاً في قرارة نفسه بما كان يردده في مجالسه الخاصة وتصريحاته العلنية بأن «تحرير الأرض لا يتم عن طريق الجيوش، بل عن طريق المقاومة». وقد شرح لي غير مرة أن أي مواجهة بين الجيشين اللبناني والإسرائيلي محسومة سلفاً لمصلحة الجيش الإسرائيلي. أما المواجهة بين

الجيش الإسرائيلي والمقاومة فمحسومة أيضاً، ولكن لمصلحة المقاومة. وكان لحود يكرر: «أنا عسكري، وأعني ما أقول... انتظروا بعض الوقت تروا أن إسرائيل ستنسحب تحت وطأة المقاومة من الأراضي اللبنانية المحتلة».

قلة قليلة كانت تصدق أن إسرائيل ستنسحب بالقوة، وفي مقدمها إميل لحود وحسن نصر الله ونبيه بري. من جهتي كنت على قناعة أن قوة لبنان بمقاومته، وكنت أجاهر بدعم عمليات «حزب الله» حفاظاً على الوفاق الداخلي، ولعدم تمكين إسرائيل من فرض توطين الفلسطينيين أو جزء منهم في لبنان.

التقيت رئيس الجمهورية مرتين في منتصف تموز وفي مطلع آب ١٩٩٩، أشار خلالهما أن الاستقرار متوافر رغم حرب الجنوب، وأن لبنان يحتل المرتبة الأولى بين دول العالم لجهة استتباب الأمن في ربوعه. وكان يبدي تبرمه من الحملة التي يديرها الحريري داخل لبنان وخارجه، وهي أخطر من أحداث الجنوب وتستهدف كل الحكم على حدّ قوله: «الحريري مسيطر على الإعلام وماسك الجميع وشاري الجميع... وقد أوصل المديونية العامة إلى حدود ٢٠ مليار دولار في ست سنوات، فتصوّر لو بقي ست سنوات أخرى لكان بلغ الدين ١٠٠ مليار... عندها يصبح لبنان كلّه برسم البيع!».

رأى لحود أن الحريري لم يقتنع بعد بأنه لم يعد رئيساً للحكومة، وهو يبذل قصاراه لإسقاط حكومة الحص لمجرد أنه ليس رئيسها. وأكثر ما كان يضايق الحريري، على حد قول لحود، أنه كان أقنع الجميع أن استقرار الليرة مرتبط بوجوده في الحكم فتبين للجميع «أن الحريري غادر رئاسة الحكومة، وما انهار الاقتصاد ولا الليرة».

أكمل لحود الصورة فأشار إلى أن الحريري فتح معركة إعلامية ضد الحكومة، ثمّ معركة الحريات إثر استدعاء رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان فؤاد نعيم إلى التحقيق، فتبين له أن هذه الحكومة لن تسقط، وهي مرشحة للبقاء

طويلاً، فاستدار يقتطع لنفسه «دوراً إقليمياً في التسوية السلمية التي كان يراها قريبة جداً». وأضاف لحود أن الحريري ينظر إلى التسوية من منظارين: من المنظار السياسي على اعتبار أنها مشروع سلام بين العرب وإسرائيل، ومن المنظار الاقتصادي على أساس أنها تحمل في طياتها أضخم مشاريع الشرق الأوسط. وما كان الحريري قابلاً أن يتصوّر نفسه خارج الحكم لحظة يدخل فيها لبنان إلى التسوية السلمية، وقال لي لحود وهو يبتسم: «إن حسابات الحريري هي أكبر من حساباتنا».

أخبرني لحود أن الحريري اتصل به في حزيران ١٩٩٩ إبان الاعتداء الإسرائيلي ووضع نفسه بالتصرف، وأعلمه أنه سيقابل الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وطلب منه موعداً قبل توجهه إلى فرنسا.

قال لي لحود: «فيما كنت أتكلم معه بالهاتف تصورت أن استقبالي له سيزعج حتماً الحص، وسأظهر كأني أستعين بالحريري في المراحل الحرجة، وكأنه ضرورة لا غنى عنها. كما تخيلت أن الحريري سيوظف اجتماعه بي ليوحي أني كلفته معالجة الأوضاع. لذلك اعتذرت عن عدم استقباله متذرعاً بزحمة المواعيد...».

فهمت من كلام لحود أنه لا يريد الإتيان بحركة تزعج الحص أو تضعفه، مع اعترافه الضمني بقدرات الحريري عربياً ودولياً. كما فهمت حرصه على التنسيق الدؤوب مع دمشق خصوصاً في مثل هذه الحالات، وقال لي في هذا الشأن: «إن القيادة السورية مطمئنة في قرارة نفسها إلى كوني لن أطعنها في الظهر».

وأنهى لحود كلامه بالقول: «أنا رجل أرض أعرف أن أعمل، ولا أعرف أن أنظّر. أريد أن تحاكموني على أفعالي...!».

أخبرته أني التقيت نائب رئيس الجمهورية السورية عبد الحليم خدام الذي يرى أن الأمور ستبقى «متعثرة» في لبنان، «ولن تسير على ما يرام»، ما لم

يرجع الحريري إلى ترؤس الحكومة. ردّ لحود بكثير من الثقة: «أنا متيقن من أن عبد الحليم خدام يقف إلى جانب رفيق الحريري وأنه هو الذي أشار عليه أن يضرب المقاومة في الجنوب فرفضت في حينها، لكني متيّقن أيضاً من أن دوره في الملف اللبناني قد انتهى. لست قلقاً على مستقبل علاقتي بسوريا فهي ثابتة، وحافظ الأسد يعتبرني مثل بشار، واحداً من أولاده!».

سألته كيف يفسر أن بعض أصدقاء دمشق متفقون معها، وهم على خلاف معه، بدءاً بوليد جنبلاط وانتهاء برفيق الحريري؟

حدّق إلي لحود كأنه يجمع أفكاره ليتذكر تفاصيل علاقته بجنبلاط. فروى لي أن العلاقة في الأصل كانت ممتازة. فبعد أيام قليلة على تعيينه قائداً للجيش في العام ١٩٨٩، وفيما كان جالساً مع مساعده إدوار أبو شقرا في ثكنة رياق في البقاع، دخل عليهما جنبلاط فجأة وقال لإميل لحود: «نحن بدنا نساعدك. أنت في خطر. لقد أتيت لك بسيارة مصفحة». تأثر لحود كثيراً وشكره وقال له: «أعرف مدى العلاقة المتينة التي جمعت والدي بوالدك، فعلينا أن نقتدي بهما». تقبل لحود الهدية، لكنه أعاد السيارة بعد شهر إلى جنبلاط شاكراً له التفاته.

أصرّ جنبلاط على لحود أن يتعشى في المختارة، وكان لحود يرفض على الدوام مثل هذه الدعوات لكنه وافق بصورة استثنائية، وبارح مكان القيادة من دون أن يبلغ أحداً من معاونيه. أثناء غيابه عمّ القلق الضباط اللبنانيين والسوريين الذين ظنوا أنه قد يكون تعرض لحادث، فاستنفروا أجهزتهم للتفتيش عنه.

لكن هذه العلاقة الحميمة لم تستمر طويلاً. ففي ضوء قرار مجلس الوزراء في ٢٢ تموز ١٩٩٢ الذي كلف بموجبه الجيش تسلّم المباني الرسمية وإخلاءها من الموجودين فيها من ميليشيات، أمر لحود بصفته قائداً للجيش بإرسال مجموعة عسكرية إلى الشوف، عقر دار وليد جنبلاط، لاسترداد المكتبة العامة

في بعقلين، وقصر المير أمين، وبالأخص قصر بيت الدين، وهو المقر الصيفي لرئيس الجمهورية.

قبل يوم على بدء تنفيذ العملية المقررة في ٢٦ تموز، استدعى رئيس الجمهورية الياس الهراوي إميل لحود ليطلب إليه تأجيل موعد إرسال الجيش إلى الشوف. سأله لحود عن سبب إرجاء التنفيذ فلم يلق جواباً مقنعاً إذ اكتفى الهراوي بالقول: «وليد بك بِقَدْرَك. وعلاقة والدك بوالده كانت ممتازة، فلا تطلع على الشوف، وبلا مشاكل معه».

لحود: «لا أقدر أن أتراجع عن قرار اتخذه مجلس الوزراء وأبلغني إياه للتنفيذ. إذا أردتم وقف العملية فما عليكم إلا اتخاذ قرار معاكس في مجلس الوزراء وإبلاغه لي».

الهراوي: «لا تهتم بالسياسة، نحن نتدبر الأمر».

لحود: «إذا لم أصعد إلى الشوف بلا سبب شرعي، سيقول المسيحيون إن الجيش لا يقدر أن ينفذ إلا في المناطق المسيحية، ولا يجرؤ على التحرك في المناطق الأخرى».

الهراوي: «رئيس الحكومة رشيد الصلح موجود حالياً في باريس، ولا تقدر الحكومة أن تتخذ أي قرار في غيابه».

لحود: «اتصلوا برئيس الحكومة، واتفقوا معه، وأرسلوا لي كتاباً قبل الساعة الثامنة صباحاً، وإلا سيتحرك الجيش إلى الشوف».

وكان الجيش قد دخل مقر «القوات اللبنانية» في الكرنتينا ليلاً قبل يومين، لكن سمير جعجع رفض الخروج من مقره في الظلام خوفاً من أي حادث ليس في الحسبان، واتصل بالبطريرك صفير وأبدى تخوفه مما يحصل، وطلب إليه التدخل.

اتصل البطريرك بلحود فيما كان متوجهاً لتقديم التعازي بوفاة الرئيس

الأسبق للجمهورية سليمان فرنجية في ٢٣ تموز ١٩٩٢. وكان هذا الاتصال هو الأول بين الرجلين، إذ لم يسبق لهما أن التقيا من قبل. بادر البطريرك لحود بالقول: «حياة سمير جعجع برقبتك...!». أجابه لحود: «نحن لسنا ميليشيا، إننا نحافظ عليه أكثر مما يظن».

صباح ٢٦ تموز ١٩٩٢ تحركت مجموعة عسكرية على رأسها إميل لحود باتجاه بعقلين وبيت الدين إنفاذاً للخطة الأمنية التي أقرتها الحكومة. تصدى حشد من المشايخ والأهالي الدروز للمجموعة العسكرية وحاولوا منعها من الدخول. عالج لحود الأمر بالحسنى، وشدّد على عناصر الجيش بعدم إطلاق النار إلا في حال الدفاع عن النفس. أدرك المعترضون أن الجيش مصمم على تنفيذ مهمته، فتراجعوا تباعاً، وسلّموا كل المباني الرسمية. ولكن بعد أسابيع قليلة فوجىء لحود بالحكومة تُعيد إلى جنبلاط كل المواقع التي جرى إخلاؤها بموجب عقود نظمتها الحكومة لمصلحته. علق لحود: «بالنتيجة طلِعتْ وحدي بسواد الوجه».

مع حلول صيف ١٩٩٩ أطلع وزير الثقافة محمد يوسف بيضون وليد جنبلاط على رغبة الرئيس لحود بقضاء فترة من الصيف في القصر الرئاسي في بيت الدين حيث أقام جنبلاط على مدخله تمثالاً لوالده، وطلب الوزير من جنبلاط أن ينقل التمثال من مكانه، غير أن هذا الأخير لم يحرك ساكناً. أصدر لحود أمراً للجيش بنزع التمثال فجنّ جنون جنبلاط، ورأى في الأمر تحدياً شخصياً وأعرب عن غضبه بالقول: «لن أنسى فعلة لحود مدى الحياة...!».

اتصل غازي كنعان بلحود ليقول له أن التوتر يعمّ أرجاء الشوف، فأجابه أنه يتغدى في مطعم المير أمين في الشوف. سأل كنعان: «هل صحيح أنكم قررتم نزع تمثال كمال جنبلاط؟» أجابه لحود: «نزعت التمثال عن البوابة ووضعته جانباً». استفهم كنعان: «هل سترسله إلى وليد؟» أجاب لحود: «لن

أرسله خوفاً من أن يصاب بأذى على الطريق. لقد حفظته في غرفة كبيرة من غرف القصر، وبإمكان وليد أن يرسل من يريد لنقله على مسؤوليته متى يشاء».

وقع حادث آخر زاد العلاقة بين لحود وجنبلاط تعقيداً حين منع جنبلاط شيخ عقل الطائفة الدرزية بهجت غيث من الذهاب إلى قريته في الشوف، فاتصل غيث بلحود الذي أرسل إليه قوة عسكرية واكبته وأمنت دخوله إلى منزله، فاغتاظ جنبلاط كثيراً.

قاطع جنبلاط إميل لحود فترة، ولم يجتمع به إلا نزولاً عند إصرار غازي كنعان. التقى الرجلان بعد قطيعة في القصر الجمهوري حيث وصل جنبلاط وهو يتأبط كتاباً حول مذابح الأكراد أهداه إلى لحود الذي قام بدوره بإهدائه كتاباً حول مذابح الأرمن.

استهل جنبلاط الاجتماع باتهام لحود أنه يحاول بممارساته العودة إلى ما قبل الطائف، أجابه لحود: «أنا لا أريد العودة إلى ما قبل الطائف، أريد أن أعمل رئيساً للجمهورية، وأستعيد هيبة الرئاسة وأنجز الاصلاح... ولازم تعرف أن في البلاد رئيساً واحداً للدولة وليس ثلاثة أو أربعة رؤساء».

حاول جنبلاط زعزعة ثقة لحود بنفسه وبدمشق، فأشار عليه بألا يطمئن كثيراً لوضعه ووضع حلفائه السوريين وقال له: «حافظ الأسد مريض وسيموت قريباً، وبشار لن يحل محله، وحكمت الشهابي وعبد الحليم خدام سيقبضان على زمام الحكم...». نصحه لحود بتجنب الحديث في هذا الموضوع لأنه شأن داخلي سوري، وقال له: «غداً سترى، الدكتور بشار سيتسلم الحكم، وهو بصلابة والده».

وبقدر ما كان لحود وجنبلاط يتقدمان في الحديث، بقدر ما كانت الهوّة تتسع بينهما، إلى أن انتهى الأمر بوليد جنبلاط وهو يقول: «أنا لا أحب العسكر»، فأجابه لحود: «وأنا لا أحب الميليشيا».

خرج جنبلاط من هذا اللقاء مغتاظاً وراح يكيل الاتهامات للحود الذي

شاهده يوماً على التلفزيون مجتمعاً بسليم الحص، وهو يلبس بنطلون «جينز»، فاستدعى على الفور أحد مرافقيه ليطلب إليه أن يمنع جنبلاط من دخول القصر الجمهوري إذا وصل بلا ربطة عنق، وأعطاه التعليمات بأن يقول له: «مقابلة رئيس الجمهورية تفرض عليك أن تلبس كرافات». هذه الواقعة التي لم تحصل تدّل في ذاتها على مدى تدهور العلاقة بين الرجلين.

سألت لحود: «ماذا يريد وليد جنبلاط؟». أجابني: «يريد، على غرار والده، حكم لبنان كما في زمن الإمارة، أو على الأقل أن يكون قادراً على فرض إرادته على رئيس الجمهورية».

لاحظ لحود أن كمال جنبلاط عارض كل رؤساء الجمهورية منذ الاستقلال حتى اغتياله في العام ١٩٧٧، وتعامل معهم على أساس أنهم اغتصبوا منه موقعاً يعود إليه. ومشى وليد جنبلاط على خطى والده، وهو يرى في كل حكم قوي تهديداً مباشراً لموقعه.

وفي سياق كلامه عن سائر أصدقاء سوريا من السياسيين اللبنانيين، ذكر لحود، على سبيل المثال، أن نبيه بري جاءه في أول العهد معاتباً وناصحاً: «أنتَ عسكري ناجح لكنك لا تعرف كثيراً في السياسة». أجابه لحود : «إذا كنت لا أعرف في السياسة وعملت قائداً للجيش ورئيساً للجمهورية، فماذا كان عليّ أن أعمل لو كنت أعرف؟». وضع بري يده على رأسه في حركة تحاب وهو يقول: «غلبتني». غير أن حال التحاب لم تستمر طويلاً، وسرعان ما افترق رئيس مجلس النواب عن رئيس الجمهورية، وانقطع عن زياراته الأسبوعية كل يوم أربعاء أعقاب اغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥.

سألني بري هل أعتقد أن لحود ذكي أم غبي؟ وقبل أن أجيبه علّق قائلاً: «من يظن أنه غبي يكون هو الغبي. لا يثق لحود بأحد ويشكّ في الجميع، يتظاهر أنه لا يعرف شيئاً وهو مطلّع على كل التفاصيل، وهو أكثر حنكة من

كثيرين، ولا يتورع، على سبيل المثال، عن إشراك جميل السيّد في محادثاته مع المراجع والشخصيات الدولية ليشهد له عند السوريين». واستطرد بري في الحديث عن جميل السيّد، فقال: «من جهتي لا أسمح للسيّد أن يدخل مكتبي، وقبل دخوله قد أعطي الأوامر ليتم تفتيشه!».

كان لحود على معرفة بما يقوله بري، لكنه كان يؤكد أنه مهما اختلف معه على الأمور التكتيكية فإنه يلتقي معه على المسائل الاستراتيجية. ووصف لحود بري بأنه واحد من ثلاثة أو أربعة زعماء ليسوا طائفيين، لكنه ماهر في الحصول على ما يريده من الحكم.

وعن سليمان فرنجية أكد لحود أنه الأقرب إليه في السياسة. «نحن في خط وطني واحد ورثناه عن آبائنا وأجدادنا. سليمان رجّال لا مثيل له، وفي الأزمات يقف بلا تردد إلى جانب حلفائه».

وانتقل لحود بلا تمهيد من الحديث عن فرنجية إلى الكلام عن الوضع المسيحي الذي كان يقلقه بسبب المناخات العدائية تجاه سوريا، فقال: «الفارق كبير بين "مسيحيي الانتداب" و"مسيحيي العرب". إن "مسيحيي الانتداب" يعزلون المسيحيين ومعهم لبنان، أما "مسيحيو العرب"، وسليمان فرنجية منهم وفي مقدمهم، فهم منفتحون ويفتحون لأنفسهم كل أرجاء المحيط العربي. في هذا السياق، أتمسك بوحدة المسارين اللبناني والسوري اللذين يصبّان في النهاية في مصلحة لبنان ومسيحييه. أنا مقتنع بهذا الخط السياسي وملتزم به إلى النهاية».

خلال اللقاء سألت لحود بماذا يختلف «قصر بعبدا»، وهو المقر الدائم لرئاسة الجمهورية، عن «قصر بيت الدين»، وهو المقر الصيفي، بعد أن استعاد الرئيس تقليداً قديماً قضى بأن ينتقل رئيس الجمهورية إلى «قصر بيت الدين» أثناء فصل الصيف؟ أجابني: «قصر بيت الدين مشبع بالتاريخ، وطقس بيت الدين يشبه طقس بعبدات. تذكرت طفولتي عندما جلست قرب البركة مع زوجتي

عند الغياب أستمع إلى خرير المياه الذي يعيدني إلى صباي، وأنا أعشق خرير المياه!».

ما لم يقله في تلك اللحظة الوجدانية هو أنه يعشق البحر أكثر. وقد سألته مرة عن صحته في أحلك أيام حكمه فأجابني بابتسامته المعهودة: «طالما أنا قادر أن أسبح كيلومتراً كل يوم، فإن صحتي ممتازة».

في ٦ آب ١٩٩٩، فوجئت، كما فوجىء الكثيرون، باجتماع في قصر بيت الدين ضمّ إميل لحود ورفيق الحريري: لاذ الأول بعده بالصمت، وسافر الآخر إلى سردينيا في إيطاليا من دون الإدلاء بأي تصريح.

بعد ثلاثة أيام على هذه المفاجأة، استقبلني لحود في قصر بعبدا، فبادرته بالسؤال: «عندما تركتك قبل أسبوع ما كنت أتصور أبداً أنك ستجتمع إلى الحريري!».

وافق على صحّة ملاحظتي، وأشار إلى أن المناخ الذي كان سائداً بينه وبين الحريري قبل أسبوع ما كان يدل على احتمال حصول مثل هذا الاجتماع، غير أن غازي كنعان اتصل بلحود ولفته إلى أن الحريري طلب إليه موعداً منذ أكثر من شهر، إبان الاعتداءات الإسرائيلية في أواخر حزيران الماضي، ولم يتلقَّ جواباً بعد، وأصرّ عليه أن يحدد له موعداً.

لم يعجب لحود هذا التدخل، لا في الشكل ولا في الأساس، فأجاب: «مرّ زمن طويل على طلب الموعد فليطلب ثانيةً». وكان لحود يتصور أن الحريري لن يفعل، لكن الأخير فاجأه واتصل، فكان اللقاء. وعلّق لحود أمامي: «لن أقبل طويلاً أن يستمر غازي كنعان يتدخل في شؤون الحكم على هذا الشكل!».

وعن الانطباع العام الذي خرج به لحود إثر اجتماعه بالحريري، قال لي: «الحريري يفتش عن دور على مشارف التسوية في الشرق الأوسط التي يتوقعها آتية وبسرعة».

وفي تفاصيل هذا اللقاء، أطلعني لحود على أن الحريري بادره معاتباً لتأخره في تحديد موعد له، فأجابه لحود: «هل تريد أن نتصارح بكل جدية أم أن نتجامل؟ هل تريد أن أفتح لك قلبي وأخبرك بما يعتمل في داخلي؟».

ردّ الحريري بأنه في الأساس كان متعاوناً وما زال مستعداً للتعاون في مختلف المجالات، وأنه لا يفتش عن الخصام معه، ولكن يعتريه شعور دائم بأنه مستهدف، كأن ثمة تحضيرات كيدية بحقه وبحق أنصاره.

التقط لحود الكرة لينفي وجود أي كيدية تجاه الحريري، وسأله أن يسمّي له قاضياً واحداً اتصل به لحود مباشرة أو بالواسطة ليطلب إليه تحريك أي ملف، وقال له: «تستطيع أن تستفسر من القضاة، فمعظمهم جرى تعيينهم أثناء توليك المسؤولية...اسألهم تعرف الحقيقة».

عاود لحود استعراض شريط تشكيل الحكومة، وبيّن للحريري بالوقائع أنه أعطاه الفرصة كاملة لتشكيلها، وختم بالقول: «منذ اللحظة الأولى فهمت مقصدك، كان يهمك أن تنال العدد نفسه من أصوات النواب الذين انتخبوني رئيساً للجمهورية لتفرض شروطك عليّ. من جهتي كنت عازماً أن تكون رئيساً لأول حكومة في عهدي، ولكن كنت مصمماً ألاّ أخضع لشروطك».

دافع الحريري عن نفسه بحدّة، ورسم خطاً بيانياً مختلفاً للأحداث، فسعى لحود إلى تهدئة مخاوفه، وأعطاه مثلاً يتعلق بحاكم مصرف لبنان فقال له: «رياض سلامة هو اختيارك الشخصي، ولو كان في نيّتي الانتقام منه لأنه من جماعتك لكنت عيّنت غيره حاكماً لمصرف لبنان، على غرار ما فعل معظم رؤساء الجمهورية السابقين الذين أقدموا في بداية ولايتهم على إجراء تعيينات تشمل كل الوظائف الرئيسة وفي مقدمها، تعيين حاكم مصرف لبنان. لكن أسلوبي مختلف، فالشخص الذي يقوم بواجبه بضمير وتقنية أحافظ عليه، ولو كان يخصك ولا يخصني، أما الذي لا يقوم بواجبه فإني غير مستعد للتساهل معه لمجرد أنه من جماعتك».

على عكس ما كان يتوقع لحود أبدى الحريري امتعاضه من هذا الكلام، فقرر لحود أن يصارحه إلى أقصى الحدود فقال له إنه مطلع على «المبالغ الطائلة» التي يدفعها للإعلام، وهو على معرفة بلائحة الصحافيين الذين يقبضون منه، أجابه الحريري: «المبالغ مضخمة، واللائحة غير دقيقة، وأنا أدفع للإعلام كي لا يهاجمني». أجابه لحود: «يا دولة الرئيس، هذا الأسلوب لن يعيدك إلى رئاسة الحكومة، وكل محاولات الضغط والشحن تزيدني اقتناعاً بصعوبة التعاون معك. إني أمنح الحكومة الحالية كل ثقتي، والرئيس الحص رجل وطني وشريف ويدير السلطة بكفاءة، ولا أرى ضرورة لأي تغيير حكومي. أما إذا رغبت في التعاون، فالمجال مفتوح أمامك، ولا تنس أنه لا يمكنك أن تعود إلى الحكم من دوني، فأنا الذي يوقّع على مرسوم تعيين رئيس الحكومة...».

لم يتفق الرجلان لكنهما التقيا. وهذا ما كان يبغيه الحريري ليعطي الانطباع في الخارج بأنه على تواصل مع رئيس البلاد، وأن عودته إلى السلطة أمر ممكن. وفي الخلاصة قيّم لحود الاجتماع كالآتي: «لم يكن الاجتماع ناجحاً، والحريري لم يتحمل صراحتي بالنسبة لأخطائه، فخرج وهو زعلان».

أسفر لقاء بيت الدين عن هدنة بين الرجلين أعقبتها بعد يومين زيارة خاطفة قام بها بشار الأسد إلى لحود تعمّد خلالها إظهار تأييده المطلق لرئيس الجمهورية، وأدلى في ختامها بتصريح قال فيه: «إن كل ما يراه الرئيس اللبناني مناسباً للوضع الحكومي تراه دمشق مناسباً لها. فإذا شاء الرئيس اللبناني أن يغيّر كل الحكومة فدمشق تسانده، وإذا شاء أن يبدل فيها فيضيف وزيراً أو أكثر فدمشق معه، وإذا شاء أن يُبقيها من دون أي تغيير أو تعديل فدمشق أيضاً معه. إن ثقة سوريا كاملة بالرئيسين لحود والحص».

اختصر لحود أمامي حقيقة خلافه مع الحريري وجنبلاط بهذه الجملة: «الحريري يحاول الاستقواء عليّ، وهذا ما لا أتحمّله، وجنبلاط يحاول ابتزازي، وهذا ما لا أقبل به».

٣- انحياز شيراك وغطرسة أولبرايت

في الرابع من أيلول ١٩٩٩، افتتحت القمّة الفرانكوفونيّة الثامنة أعمالها في مونكتون بكندا، وحضرها ممثلون عن ٥٢ دولة تحت عنوان «الشباب»، ألقى فيها إميل لحود خطابه الثاني المهم بعد خطاب القسم ضمّنه نظرة لبنان إلى السلام في الشرق الأوسط، وأكد فيه رفض توطين الفلسطينيين في لبنان رفضاً قاطعاً ومطلقاً.

كانت لهجة لحود حازمة وصرخته مدّوية في الإعلان عن تلازم المسارين اللبناني والسوري، والدفاع عن المقاومة في لبنان، والمطالبة بحق العودة للفلسطينيين، ورفض التوطين. وعدّد الأخطار التي تهدد لبنان جراء توطين أربعمئة ألف لاجىء فلسطيني فيه، وسيتذكر القادة الفرانكوفونيون طويلاً تشبيه لحود التوطين بـ «القنبلة الموقوتة» التي تجعل السلام في ظلّه «سلاماً مفخّخاً».

كان لهذا الخطاب وقعه الإيجابي، مما أسهم في أن تقرر القمة الفرانكوفونية عقد اجتماعها المقبل سنة ٢٠٠١ في لبنان الذي سيكون أول دولة تستضيف هذه القمة في القرن الحادي والعشرين، وقد اقترح لحود عنواناً لقمة بيروت: «الحوار بين الثقافات».

على هامش القمة الفرانكوفونية التقى لحود الرئيس الفرنسي جاك شيراك للمرة الأولى، بعد أن ساد التوتر العلاقة بينهما.

قصة توتر العلاقات بين الرجلين بدأت بعد يومين من تسلم لحود مهامه، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٨، حين وجّه السفير الفرنسي في لبنان دانيال جوانو،

باسم الرئيس الفرنسي، رسالة إلى لحود، يدعوه فيها إلى القيام بزيارة رسمية إلى فرنسا تاركاً له الاختيار بين موعدين: الأول يوما الخميس والجمعة في ١٨ و١٩ شباط، والآخر يوما الإثنين والثلثاء في ١٥ و١٦ آذار ١٩٩٩.

غير أن استبعاد الحريري عن رئاسة الحكومة حمل المستشار الديبلوماسي للرئيس الفرنسي جان - فرانسوا جيرو أن يلتقي في ٧ كانون الأول ١٩٩٨ سفير لبنان في فرنسا ناجي أبي عاصي ليطلب إليه أن ينقل رسالة شفهية إلى الرئيس اللبناني، هذه ترجمتها الحرفية: «تقيم فرنسا علاقات سياسية قوية جداً مع لبنان، غير أنها تستغرب ما حصل، ولم تفهم معنى التوجه الجديد في تعيين رئيس جديد للحكومة. بإمكان لبنان أن يعتمد دائماً على دعم فرنسا له، لكننا في صدد إعادة تقويم الموقف في ضوء الوضع الطارىء نتيجة وصول مجموعة حكومية جديدة. نتمنى أن نتروى بعض الوقت قبل إتمام زيارة الرئيس اللبناني الرسمية لفرنسا، وتأجيل الموعد الذي حددناه قبل تشكيل الحكومة، على أن نعاود الكلام قريباً بهذا الموضوع». الرسالة واضحة: استبعاد لحود الحريري عن رئاسة الحكومة قابله شيراك بتأجيل زيارة لحود إلى فرنسا.

حاول السفير اللبناني استيضاح بعض النقاط، إلا أن الديبلوماسي الفرنسي أفاده بأنه غير مخوّل مناقشة مضمون الرسالة، مشيراً فقط إلى أن الرئيس جاك شيراك أرسلها بالتوافق مع رئيس الوزراء ليونيل جوسبان ووزير الخارجية هوبير فدرين، وأن الجانب الفرنسي غير راغب في إعطاء طابع العلنية لهذا الموقف.

من جهتها أفادت أوساط وزارة الخارجية الفرنسية السفير اللبناني بصورة غير رسمية أن الرئيس شيراك يؤيد سياسة رفيق الحريري ويتريث بغية تقويم الأوضاع المستجدة، «وربما كان يتمنى لو جرى الاتصال به شخصياً لوضعه في الأجواء قبل الإقدام على تعيين الحص رئيساً للحكومة».

فهم لحود على الفور أن الحريري استخدم «علاقاته الشخصية والحميمة» مع جاك شيراك ليطلب إليه إرسال إشارات واضحة عن استياء باريس جراء استبعاده عن رئاسة حكومة لبنان، وبطريقة غير معهودة في تاريخ العلاقات الفرنسية - اللبنانية.

للمرة الأولى، ربط رئيس جمهورية فرنسا علاقته بلبنان بتعيين شخص محدد على رأس الحكومة اللبنانية، وتبين أن صداقة الرئيس الفرنسي للحريري أهم في نظره من الصداقة التاريخية القائمة بين فرنسا ولبنان، بدليل أن السفير الفرنسي في لبنان تسلّم تعليمات بالامتناع عن أي اتصال بالحكومة اللبنانية إلى أمد غير مسمى، كأن شيراك أراد أن يؤدب لحود تضامناً مع «صديقه رفيق»!

حاولت الديبلوماسية الفرنسية إضفاء الطابع السياسي على موقف شيراك وإبعاد الطابع الشخصي عنه، اعتقاداً منها أنه لا يجوز أن يظهر موقف رئيس جمهورية فرنسا على أنه مرتهن لشخص واحد في لبنان.

طلبت باريس إلى السفير أبي عاصي نقل رسالة إلى لحود مفادها أن شيراك يكنّ له كل تقدير واحترام، وقد تسنّى له التعبير عن هذا الشعور بأشكال ومناسبات مختلفة منها أنه تعمد زيارة وزارة الدفاع، في أيار ١٩٩٨، بقصد الاختلاء به حين كان قائداً للجيش، كما أعرب عن تقديره له بصورة علنية حين أصرّ بعد انتهاء مراسم الوداع في مطار بيروت أن يصافحه. وبادر شيراك لاحقاً إلى الاتصال هاتفياً بلحود مساء انتخاب هذا الأخير رئيساً للجمهورية، ووجه إليه دعوة رسمية ليقوم بـ«زيارة دولة» إلى فرنسا في أقرب وقت، إضافة إلى عبارات التأييد اللافتة التي تضمّنها تصريح الناطقة باسم قصر الأليزيه، وإشادتها بالمكانة العالية التي يتمتع بها الرئيس المنتخب في لبنان والخارج.

في المقابل تلاحظ الأوساط الفرنسية أن الرئيس الفرنسي لم يتلقَّ أي إشارة تجعله يستنتج منها أن الرئيس اللبناني يعامله بالمثل. فلم يرد في خطاب القسم أي ذكر لفرنسا رغم الاهتمام الكبير الذي يوليه شيراك لكل ما يتعلق بلبنان، كالتزامه شخصياً مواجهة نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ١٩٩٦، وإصراره على تشكيل لجنة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، وبذل جهود كبيرة لإقناع الإدارة الأميركية والأمين العام للأمم المتحدة تجنب الوقوع في فخ القراءَة الإسرائيلية للقرار الدولي ٤٢٥. وتخلص الأوساط الديبلوماسية الفرنسية إلى القول أن «الرئيس شيراك شعر ببعض الخيبة لعدم وضعه شخصياً في أجواء ما تمّ اتخاذه من قرارات في شأن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، وقد فوجىء بهذه التطورات التي لم يكن يتوقعها رغم معرفة القاصي والداني أنه شديد الاهتمام بالأوضاع اللبنانية».

توسع عتب شيراك ليشمل القيادة السورية بحجة أن الرئيس الفرنسي كان يتصور أنه توصل مع دمشق إلى «شراكة استراتيجية» تلتزم فيها فرنسا ألاّ تقدم على أي مبادرة في الشرق الأوسط، ولا سيما في شأن لبنان، قبل استشارة الجانبين اللبناني والسوري وأخذ موافقتهما، مقابل قيام بيروت ودمشق بإعلامها سلفاً بأي تطور مهم للأوضاع في لبنان، وهو ما لم يحصل بالنسبة إلى تعيين سليم الحص بدلاً من رفيق الحريري في رئاسة الحكومة.

برز الفتور واضحاً في العلاقات بين باريس ودمشق أثناء تشييع الملك الراحل حسين في عمان. فقد التقى حافظ الأسد الرئيس الأميركي بيل كلينتون من دون أن يجتمع بالرئيس الفرنسي الذي كان حاضراً هذه المناسبة. كما زار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع معظم العواصم الأوروبية الأساسية، ومنها لندن، ولم يتوقف في باريس، على ما جرت العادة في الأعوام الماضية!

غير أن شيراك الذي يتقن فن المباغتة، استقبل في نيسان ١٩٩٩ سفير لبنان أبي عاصي في قصر الأليزيه لمناسبة مغادرته مركزه، ومنحه وسام جوقة الشرف من رتبة كومندور. وكان هذا الاستقبال استثنائياً، إذ لم تجرِ العادة أن يستقبل الرئيس الفرنسي سفراء الدول في الأليزيه لمناسبة مغادرتهم مركز عملهم. كما من النادر أن يُمنح رئيس بعثة ديبلوماسية مثل هذا الوسام وبهذه الرتبة.

في حديثه مع السفير اللبناني لم يتطرق شيراك من قريب ولا من بعيد إلى موضوع الحريري، إلا أنه استفسر عن الأوضاع في جنوب لبنان، وتوسع في الكلام عن مشكلة كوسوفو، وقد لفت نظر السفير اللبناني قول شيراك له: «إن انتصار الحلفاء في البلقان يبشر بالقضاء على الديكتاتورية في العالم». وفي ظني أن جاك شيراك وجّه بهذه العبارة رسالة مرمزة إلى لحود بألا يبالغ في الرهان على دمشق دون سواها!

وقبل انعقاد القمة الفرانكوفونية في كندا، تدخل رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان ووزير الخارجية هوبير فدرين لدى الرئيس الفرنسي لتخطي الاعتبارات الشخصية الطارئة، والسماح للإدارة الفرنسية بالعودة إلى العلاقات التقليدية بين فرنسا ولبنان من باب الواقعية السياسية والمصالح المشتركة. فتلقّى السفير الفرنسي في لبنان تعليمات باستئناف اتصالاته مع المسؤولين اللبنانيين والاتفاق معهم حول تبادل الزيارات على مستوى الوزراء. كما تعمّد جوسبان أن يعلن بنفسه أن لبنان مدرج على لائحة الدول التي ستحظى بالأفضلية في مجال المساعدات، وأنه سيتم قريباً افتتاح مكتب «الوكالة الفرنسية للتنمية» في لبنان لتفعيل المساعدات التي ستصله، وانتظر الجميع القمة الفرانكوفونية في مونكتون لوصل ما انقطع.

في الرابع من أيلول ١٩٩٩ التقى الرئيسان شيراك ولحود للمرة الأولى في

مونكتون بحضور وفدَي البلدين[*]. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يسبق لرئيسي جمهورية فرنسا ولبنان أن عقدا لقاءهما الأول خارج أراضي بلديهما، وقد تعوَّد معظم رؤساء جمهورية لبنان أن يزوروا كلاً من فرنسا والفاتيكان في مطلع ولايتهم.

بداية، أشاد شيراك بخطاب لحود أمام القمة الفرانكوفونية، وأطلع نظيره اللبناني على أن إيهود باراك اتصل به قبل وقت قصير، أثناء فترة الغداء، ليبدي له ارتياحه إلى حسن سير المفاوضات مع الفلسطينيين. وتوقع شيراك أن يتم توقيع اتفاق بين الطرفين بين لحظة ولحظة، ولم يستبعد توسيع المفاوضات في المستقبل لتشمل سوريا ولبنان.

بعد هذه المقدمة المليئة بالتفاؤل المبالغ فيه، قال شيراك للحود: «أرغب أن أستمع إلى آرائكم في هذا الشأن، وإلى ما تنتظرونه من فرنسا على الصعيد الإقليمي، وعلى صعيد العلاقات الثنائية بين بلدينا».

كان لحود يشكّ في احتمالات نجاح المحادثات الجارية بين إسرائيل وسوريا، غير أنه تخطى هذا الموضوع واستهل كلامه مشيداً بـ«الجهود الكبيرة» التي بذلها الرئيس الفرنسي إبان عملية «عناقيد الغضب» التي شنتها إسرائيل ضد لبنان في نيسان ١٩٩٦، وقال له إنه لمس في حينه، ومن موقعه، كقائد للجيش اللبناني، أن لبنان كان على «شفير الكارثة» لولا تدخل شيراك الشخصي الذي حمل إسرائيل على وقف عدوانها، وتوقيع «تفاهم نيسان»، وإنشاء لجنة المراقبة التي اقترحتها باريس، والتي أنجزت عملاً مجدياً في التخفيف من مآسي اللبنانيين ولا سيما منهم أهل الجنوب. وأنهى لحود مقدمته بالقول: «نتمنى لو

(*) نقلاً عن المحضر الذي نظمه الجانب اللبناني، ضمّ الوفد الفرنسي، بالإضافة إلى الرئيس شيراك، مستشاره الديبلوماسي جان دافيد لافيت، ومستشاره التقني لشؤون لبنان والشرق الأوسط جان - فرانسوا جيرو، والناطقة الرسمية باسم قصر الأليزيه كاترين كولونا. أما الوفد اللبناني فضمّ، بالإضافة إلى الرئيس لحود، نائب رئيس مجلس الوزراء ميشال المر وسفير لبنان في فرنسا ناجي أبي عاصي.

يحظى لبنان على الدوام باهتمامكم الشخصي وبالمساعدة الفرنسية كما في الماضي. . .».

بعد هذه المقدمة التي استمع إليها شيراك وقد ارتسمت على محيّاه علامات الارتياح، عرض لحود وجهة نظره في ما يتعلق بالوضع الإقليمي، فرأى أن «التسويات المنفردة لا تصنع سلاماً، وأن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي قد يشعل حرباً، وأن الحل لا يستقيم إلا بالانسحاب الإسرائيلي المتزامن من الجولان وجنوب لبنان، ولفرنسا في هذا الإطار دور محوري».

ركّز لحود على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فأكد أنهم يشكلون عبئاً كبيراً على لبنان الذي لا يمكنه، ولا بحال، قبول توطينهم فيه، لافتاً إلى أن «نسبة الولادات عند الفلسطينيين هي ثلاث مرات أكبر مما هي عند اللبنانيين!. . .».

تعجّب شيراك وتساءل: «ثلاث مرات أكثر!؟ هذا أمر كنت أجهله!».

تابع لحود شرحه بالأرقام التي استرعت اهتمام الرئيس الفرنسي، فأشار إلى أن الفلسطينيين يشكلون في الوقت الراهن عشرة في المئة من سكان لبنان، أما في المستقبل المنظور فسترتفع هذه النسبة لتبلغ ثلاثين في المئة، مما يصيب التوازن اللبناني بخلل شديد، وأضاف أن «لا حل لمشكلة الفلسطينيين إلا عن طريق تأمين حق العودة لهم. وإذا تبين أن هذا الحل صعب، فلا بأس من إيجاد أي حل باستثناء توطينهم في لبنان، بعد أن أجمع اللبنانيون في اتفاق الطائف على رفض التوطين، رغم أن إسرائيل ومعها الولايات المتحدة ترفض حق العودة. . . وإذا تهاونّا في هذا الموضوع فستلعننا الأجيال الطالعة».

سأل الرئيس الفرنسي نظيره اللبناني إذا كان اتفاق الطائف يتضمن نصاً صريحاً برفض التوطين؟ أجابه لحود: «اتفاق الطائف يتضمن نصّاً صريحاً برفض التوطين، وكذلك الدستور اللبناني».

هزّ الرئيس الفرنسي رأسه إيجاباً، وقال بشكل قاطع: «لا بدّ أن يخرج الفلسطينيون من لبنان. بالطبع لست ضد الفلسطينيين، لا بل على العكس أنا صديقهم، وتربطني بهم علاقات ممتازة، لكني بت مقتنعاً بأن محلهم ليس في لبنان».

حول موضوع مفاوضات السلام في الشرق الأوسط سأل شيراك: «هل لبنان وسوريا سيتمثلان بوفد واحد أم بوفدين؟» أجابه لحود: «بوفدين، ولكن لا نرغب في المرحلة الراهنة أن يشارك الوفد اللبناني في المفاوضات على أساس القرار الدولي ٢٤٢، فنحن نصرّ على تطبيق القرار الدولي ٤٢٥ الذي يقضي بانسحاب إسرائيل الكامل بلا مفاوضات». ولفت لحود إلى أن لبنان لن يفاوض على استرداد أرضه، ولن يشارك في المفاوضات قبل أن تصل إلى موضوع مصير الفلسطينيين، «عندئذٍ، وعندئذٍ فقط، يفكر لبنان بالمشاركة، ويرسل بالطبع وفداً لبنانياً مستقلاً».

أبدى شيراك تفاؤله بالمفاوضات الجارية حول أزمة الشرق الأوسط على قاعدة أن باراك مستعد لتقديم التنازلات أكثر من نتنياهو، وأن عرفات مستعد بدوره لقبول الحد الأدنى المعقول. ولم يستبعد شيراك أن يكون باراك في صدد التفتيش عن إنجاز سياسي في الخارج ليتمكن من حل مشاكله في الداخل، وهي كثيرة بحسب علمه. وكشف شيراك للحود أنه على «علاقة ممتازة» بباراك، خلافاً لما كان عليه الوضع مع نتنياهو، ووصف باراك بأنه «صاحب شخصية تعرف ماذا تريد وماذا عليها أن تفعل. . . ولم يسارع بالذهاب إلى واشنطن، على خطى رؤساء الحكومات السابقين، بل هو يأخذ وقته قبل لقاء الرئيس الأميركي بيل كلينتون، مما يدل على نهج جديد يختلف عن نهج من سبقوه».

ارتأى شيراك أن يُسرّع كل الأطراف وتيرتهم لاستئناف المفاوضات في ما بينهم، إذا أرادوا السلام حقاً. فالمسائل التقنية، كمراقبة الحدود بين إسرائيل

وسوريا ولبنان، لها حلول جاهزة شرط أن يتخذ الأفرقاء قرارهم السياسي بإحلال السلام. وأنهى كلامه بالقول: «تربطنا بسوريا علاقات جيدة، ونأمل أن نستمر على هذا المنوال».

أجابه لحود أن لفرنسا دوراً مركزياً، خصوصاً أنها «وسيط شريف»، وعلى مسافة متساوية من كل أطراف النزاع، وتتميز دون سواها من الدول الكبرى بعدم خضوعها للضغوط الإسرائيلية، وهذا أمر في غاية الأهمية في نظر الرئيس حافظ الأسد. واستطرد لحود فأبدى ارتياحه إلى بعض التحسن الذي طرأ على العلاقات الأميركية - السورية، بدليل أن وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت اجتمعت بالرئيس السوري ثلاث ساعات أدلت بعدها بتصريح أعلنت فيه أن «الأسد كان إيجابياً».

قدّر شيراك ملاحظة لحود في شأن خصوصية الموقف الفرنسي، وأجابه على الفور بأن فرنسا على استعداد لتلبية كل مطلب تتقدم به سوريا ولبنان، وأوضح: «نحن منفتحون على كل طلب يقضي بنشر وحدات فرنسية على طول الحدود السورية - الإسرائيلية، أو اللبنانية - الإسرائيلية، أو الاثنتين معاً».

وردّ على إشارات لحود حول طبيعة «الضغوط الإسرائيلية»، فذكّره بوجود جالية يهودية كبيرة في فرنسا، وهي الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، ويبلغ تعدادها ما بين ستمئة وسبعمئة ألف نسمة، غير أنها لا تعارض في المحصلة سياسة فرنسا في الشرق الأوسط. وأشار في هذا السياق أن الجنرال شارل ديغول ابتدع بعد حرب ١٩٦٧ سياسة شرق أوسطية جديدة عرفت بـ«السياسة العربية لفرنسا»، وصدمت في حينها الرأي العام الفرنسي، وبخاصة اليهودي، لكنها باتت في زمننا الحاضر مقبولة لدى معظم الفرنسيين، وحتى لدى الجالية اليهودية. وشدد شيراك على أن فرنسا تتبع سياسة مستقلة، وتربطها علاقات جيدة بإسرائيل وبالدول العربية على السواء.

ثم توقف الرئيس الفرنسي فجأة عن الحديث كأنه تذكّر أمراً مهماً، فنظر

إلى لحود ليسأله: «ماذا سيكون موقف «حزب الله» في حال التوصل إلى اتفاق سلام؟».

أجاب لحود: «في حال قيام سلام حقيقي ستنتفي الحاجة إلى المقاومة، ويتحوّل «حزب الله» إلى حزب سياسي».

شيراك: «ما تقوله منطقي، وعلى ما أعلم أن لـ«حزب الله» ممثلين في مجلس النواب، فهل لهم وزراء في الحكومة؟».

لحود: «لا، ليس لهم وزراء، ولكن لا شيء يمنع مشاركة «حزب الله» في الحكومة في أي وقت، وهو مدرك أنه لن يعود للمقاومة مبرر بعد إحلال السلام، على غرار ما جرى للمقاومة الفرنسية حين تحول الديغوليون إلى حزب سياسي».

شيراك: «لم يكن الديغوليون وحدهم في المقاومة...».

لحود: «كان الشيوعيون أيضاً». تبسّم شيراك دون تعليق.

في هذا الطور من الاجتماع رأى لحود من المفيد أن يطلع نظيره الفرنسي على حديث جرى في السابق مع مارتن أنديك، الذي كان في حينه معاون وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، والذي طرح على لحود السؤال التالي: «ماذا يحصل إذا انسحب الإسرائيليون من لبنان وحده؟»، أجابه لحود: «ستستمر المقاومة». علّق شيراك على هذه النقطة: «حتى في حال الانسحاب الشامل فإن حل المقاومة لن يكون سهلاً...!».

تدرج الحديث إلى القمة الفرانكوفونية المقرر عقدها في بيروت في العام ٢٠٠١، فألحّ شيراك على أهمية هذه القمة للبنان كي يطلّ على العالم من جديد، وقال: «أنا مقتنع بقدرة الشعب اللبناني. صحيح أن الحرب أضعفتكم، وأن دبي تحاول أن تكون بيروت الجديدة، لكنكم قادرون بعبقريتكم أن تحافظوا على مركز لبنان التجاري والمالي ودوره في المنطقة». وأصرّ شيراك على

توضيح موقف فرنسا من عدة مسائل لبنانية، ومنها مسألة إقامة الجنرال عون في فرنسا، فقال ممازحاً على طريقته الخاصة: «لم أكن يوماً عونياً، ولا عون شيراكياً».

عند هذا الحد من النقاش بدا شيراك كأنه لم يعد يتذكر كل النقاط المدرجة في المذكرة المعدة له خصيصاً لهذا الاجتماع، فراح يتلوها على عجل من دون التعليق عليها: ضرورة إسراع لبنان في استخدام كل المساعدات المالية الفرنسية الممنوحة له كي لا يتم تحويلها إلى دولة أخرى، أهمية «المعهد الوطني للأعمال» الذي أنشأته فرنسا أخيراً في لبنان، حماية الحريات العامة، تعزيز وسائل الإعلام الفرنسية ومسؤولية السلطات اللبنانية في تشجيع المستثمرين الفرنسيين للتوظيف في لبنان. عند هذه النقطة توقف شيراك ليسأل: «هل يوظف المغتربون اللبنانيون في بلدهم على غرار ما يفعله اليهود في إسرائيل؟».

أجاب لحود أنه مهتم شخصياً بموضوع المغتربين في العالم، وهو عازم على تنظيم الاغتراب اللبناني، وتشجيع المغتربين للاستثمار في وطنهم الأول عن طريق منحهم جوازات سفر لبنانية، إضافة إلى بعض التسهيلات الإدارية. وذكّر أن المغتربين اللبنانيين يملكون ثروات ضخمة تقدر بأكثر من ستين مليار دولار. ويوم كان لحود يتكلم لم يكن يعرف أن ثروة المغترب اللبناني كارلوس سليم تساوي وحدها ستين مليار دولار!.

بعد مرور ساعة على اللقاء الموسع، اقترح ميشال المر أن يختلي الرئيسان، فطلب الرئيس الفرنسي إلى مستشاره الديبلوماسي لشؤون لبنان والشرق الأوسط فرانسوا جيرو البقاء معه لتدوين تفاصيل الاجتماع، مما حدا الرئيس اللبناني على الطلب من السفير أبي عاصي أن يبقى معه للغاية عينها.

بادر الرئيس الفرنسي إلى إطلاع نظيره اللبناني على أنه سيلتقي إيهود باراك بعد أيام، في ٢٢ أيلول المقبل، وأن رئيس الحكومة الإسرائيلية مهتم باستئناف المفاوضات مع سوريا ولبنان فور الانتهاء من المفاوضات مع

الفلسطينيين. امتنع شيراك عن التكهن بما يمكن أن تسفر عنه هذه المفاوضات مع «الإسرائيليين الذين يبرعون في الدفاع عن وجهة نظرهم، فضلاً عن كونهم مدعومين أميركياً في كل ما يقومون به».

أشار شيراك أن بيل كلينتون يريد أن ينهي ولايته، بعد عام، بنجاح شخصي، وقد أرسل لهذه الغاية وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت في جولة لها تشمل العديد من بلدان الشرق الأوسط بغية تحريك المفاوضات العربية - الإسرائيلية، وتوظيف هذه الحركة لمصلحة زوجته هيلاري كلينتون المرشحة للانتخابات. ومن المعروف أن أولبرايت صديقة حميمة لهيلاري.

أكمل شيراك كلامه فقال إن السوريين بدورهم مفاوضون يعرفون ماذا يريدون، «ويصعب إحلال السلام في الشرق الأوسط بمعزل عنهم». وأفاد شيراك نظيره اللبناني بأنه عازم أن يتعامل بشفافية مع بشار الأسد الذي سيقوم بزيارة قريبة إلى فرنسا، ولفت إلى أن الرأي العام الفرنسي والأوروبي لا يرتاح لسوريا ولا لسياستها، وقال: «لن أتوانى عن لعب ورقة الثقة والصداقة والتعاون مع دمشق. كما لن أتوانى عن الدفاع عن لبنان والحرص على ألا يدفع الفواتير من حسابه. لهذا يقتضي أن نبقى على تشاور مستمر، وقد يكون من المفيد أن ترسل موفداً خاصاً إلى باريس قبل ٢٢ أيلول، وأنا عازم على توجيه الطلب عينه إلى الرئيس الأسد».

عزّز لحود نظرة شيراك إلى الرئيس السوري، فقال: «ثقتي ببشار الأسد كبيرة، فهو يمثّل جيلاً جديداً في سوريا». وروى لشيراك أولى تجاربه مع القيادة السورية ومنها تجربته مع الضابط اللبناني المقرب من السوريين بالاسم، وخلص إلى القول: «إذا عاملنا السوريين بصدق، فإنهم يتعاملون معنا بصدق. وقد ساعدوني في البداية أكثر مما ساعدتني فرنسا، فأرسلوا إلي مئة مدرعة وعشرين ألف بندقية، ووثقوا بي وبادلتهم الثقة».

كان الرئيس الفرنسي يستمع بشغف إلى تفاصيل العلاقات الخاصة مع القادة

السوريين، ومن المعروف أن شيراك يهتم كثيراً بسيرة الزعماء الشخصية، وكان الحريري يزوده بالكثير عن خصوصيات الحكام العرب.

ارتأى لحود أن يطرح وجهة نظره في موضوع «حزب الله» وسوريا، فقال: «ما كان أحد يتخيّل أن يكون للبنان مقاومة بهذا الحجم، وأن يحظى في الوقت عينه بهذا الاستقرار اللافت في منطقة مشتعلة بالحروب. لقد نجحنا في إبعاد كل أنواع الحروب الأهلية عن لبنان، بفضل تعاوننا النزيه مع المقاومة ومع «سوريا - الأسد» بالذات، وإني أعني ما أقول، فلولا «سوريا - الأسد» لكانت الأصوليات المتطرفة اجتاحت كل بلاد الشام، ومنها لبنان...».

استطرد لحود في موضوع السوريين فقال: «أنا لا أخاف السوريين، بل أخاف باراك الذي قد يكون أخطر من نتنياهو بسبب صورة الاعتدال التي اكتسبها على الصعيد الدولي، ولست واثقاً بأنه عازم على سحب الجيش الإسرائيلي من لبنان كما يدعي وهو الذي شارك في حزيران **١٩٩٩** بإصدار الأمر بشن أعنف عدوان تدميري على لبنان، فأي باراك نصدق؟ باراك الذي يريد سحب جيشه من لبنان أم باراك الذي يشارك في اتخاذ القرار بتدمير لبنان؟».

وختم لحود كلامه بالقول: «السفير أبي عاصي لا ينتمي إلى حزب ولا إلى فريق، ولا يشتغل بالسياسة، وهو يعمل بأمانة في خدمة بلده، وقد عمل سنوات عديدة سفيراً في باريس، وهو يحوز كل ثقتي، ويمكنه أن يزوركم بصورة دورية، وكلما دعت الحاجة ليأخذ برأيكم، وسأطلب إليه أن يحضر إلى باريس بعد انتهاء زيارة باراك».

سارع شيراك إلى اقتراح تركيب خط هاتف «سرّي ومحمي» بينه وبين لحود، «فلا تقدر أي جهة أن تتنصت عليه، بما فيها سوريا». ردّ لحود على الفور: «لا حاجة إلى خط كهذا لأني لا أخفي شيئاً عن سوريا... وإذا ما ركبّت خطاً معك فسأكون مضطراً إلى تركيب خطوط مع عشرين رئيس دولة عربية!».

لم يعجب هذا الجواب الرئيس الفرنسي الذي بدا ممتعضاً في نهاية الاجتماع. والواقع أن علاقة شيراك بلحود ستتبدل على وقع تبدل العلاقة بين لحود والحريري.

وفيما كان لحود يجتمع بشيراك، كانت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت تصل إلى بيروت من دمشق، في الرابع من أيلول **١٩٩٩**، على رأس وفد كبير[١]، لتلتقي رئيس الحكومة ووزير الخارجية سليم الحص والوفد اللبناني المساعد[٢].

كان لهذه الزيارة دلالاتها، إذ هي المرة الأولى التي يهبط فيها مسؤول أميركي رفيع المستوى في مطار بيروت الدولي منذ أكثر من ١٦ عاماً، مما يعني أن الأمن بات متوافراً في لبنان من المنظار الأميركي، غير أن المحادثات اتخذت منحى سلبياً، ولم تسفر عن أي نتيجة.

فور وصولها إلى السرايا الحكومية، طلبت أولبرايت عقد اجتماع على انفراد مع الحص استمر عشرين دقيقة، ثم توسعت المحادثات لتشمل الوفدين[٣].

أشارت أولبرايت إلى أن واشنطن تعمل لاستئناف مفاوضات السلام في

---

(١) كان الوفد الأميركي المرافق لمادلين أولبرايت يضم رئيسة مكتب الوزيرة ألن شوكاس، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط دنيس روس، ومعاون وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط مارتن أنديك، ونائب رئيس أركان القوات المسلحة الجنرال دون كيريك، ونائبة مساعدة الوزيرة لشؤون الشرق الأوسط توني نيرستاندغ، والسفير الأميركي في لبنان ديفيد ساترفيلد، والمستشار الأول في السفارة الأميركية في بيروت ديفيد هيل.

(٢) كان الوفد اللبناني برئاسة سليم الحص وإلى جانبه الأمين العام لوزارة الخارجية ظافر الحسن، وسفير لبنان في واشنطن فريد عبود، ومدير الشؤون الخارجية وممثل لبنان في مجموعة « تفاهم نيسان» مسعود معلوف، ورئيس دائرة الشؤون الأميركية في الخارجية المستشار جبران صوفان، ومستشار رئيس الحكومة الديبلوماسي يحيى محمصاني.

(٣) أورد سليم الحص مجريات هذا الاجتماع في كتابه: «للحقيقة والتاريخ»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٢، ص٢١١ إلى ٢١٥.

الشرق الأوسط بلا شروط، ودعت لبنان إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، على غرار ما يجري بين الإسرائيليين والفلسطينيين في شرم الشيخ. وسألت بغطرسة وإلحاح: «هل الحكومة اللبنانية جاهزة لتوفير الأمن على الحدود مع إسرائيل إذا نفّذ باراك تعهده بسحب الجيش الإسرائيلي في حزيران المقبل؟».

أبدى الحص ريبته بنيّات إسرائيل بدليل أن كل اتفاق توقعه يحتاج إلى اتفاقات عديدة لتنفيذه، إذ إن الاتفاق المنوي توقيعه في شرم الشيخ بين الإسرائيليين والفلسطينيين ليس سوى تطبيق لاتفاقَي أوسلو وواي بلانتايشين، وخلص إلى القول: «لا عجب إذا قلنا أن موقف إسرائيل غير جدير بالثقة».

أكد الحص أن لبنان ملتزم السلام، إنما في إطار المسارين اللبناني والسوري على السواء، وفي ذلك قوة للمفاوض اللبناني وللمفاوض السوري. كما كرر تمسك لبنان بقرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ الذي اقترحه المندوب الأميركي الأسبق في الأمم المتحدة أندرو يونغ عام ١٩٧٨، ولا تزال إسرائيل متمنعة عن تنفيذه بعد مرور واحد وعشرين عاماً على صدوره!

رفعت أولبرايت من منسوب غطرستها حين طالبت الحص باسترداد المتهمين بخطف طائرة TWA عام ١٩٨٥، ومنهم عماد مغنية، وتفجير مركز المارينز في بيروت، وتدمير السفارة الأميركية، واغتيال السفير الأميركي في لبنان، وأضافت بصراحة جارحة: «إلى أن تحل هذه القضايا ستبقى علاقاتنا مشوبة بالحذر الشديد». أجابها الحص بجرأة ومنطق: «عندما وقع حادث TWA كنت أتعرض شخصياً لمحاولة اغتيال أودت بحياة ثلاثة من مرافقي. وكان لبنان مسرحاً لحرب سقط ضحيتها ما لا يقل عن ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف قتيل..!».

في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٩ زار وزير الخارجية الفرنسية هوبير فدرين رئيس

الجمهورية. في مستهل الاجتماع(*) رحب لحود بالوزير الفرنسي والوفد المرافق، واستفسر منه عن انطباعاته في أعقاب زيارته مدينة بعلبك. أجابه الوزير الضيف، وفق ما جاء في محضر هذا الاجتماع، أنه زار لبنان وقلعة بعلبك في العام ١٩٦٩، ونزل يومها عند أحد أصدقاء والده، وقد عاد مراراً إلى لبنان في الأعوام الماضية، لكنه اختار هذه المرة القدوم من دمشق عن طريق البرّ ليرى بأم العين ما لا يمكن أن تراه العين من الطائرة، واغتنم الفرصة للتوجه مرة أخرى إلى بعلبك وتفقُّد «المركز الثقافي الفرنسي» الذي أقيم فيها حديثاً.

ذكّر لحود الوزير الضيف بأنه التقاه في الرباط أثناء تشييع العاهل المغربي الحسن الثاني، فروى فدرين حادثة تدل على عمق العلاقة بين فرنسا والمغرب، فقال: «إن المغرب بلد صديق وفرانكوفوني، لدرجة أن طائرة الأمير تشارلز الذي شارك في تشييع الحسن الثاني، اضطرت لمغادرة الرباط إلى البرتغال للتزود بالوقود، لأن السلطات المغربية المسؤولة في المطار رفضت التعامل بغير الفرنك الفرنسي!».

وأشاد الوزير بحسن انطلاقة ولاية الملك محمد السادس في المغرب، ليعرّج على الموضوعات ذات الاهتمام الفرنسي- اللبناني المشترك، فأوضح أن جولته الحالية تشمل سوريا ولبنان ومصر، ولن يتوجه إلى الأردن لأن الملك عبد الله الثاني سيزور فرنسا في الأيام المقبلة، كما أنه لن يزور إسرائيل لأنه قام بزيارتها قبل نحو شهر. واستنتج من جولته أن «الأمور لا تبدو ناضجة للتسوية بعد، وعلينا الانتظار لمعرفة توجهات حكومة إيهود باراك التي نعوّل عليها كثيراً من أجل فتح آفاق جديدة للحل».

(*) شارك في هذا الاجتماع عن الجانب الفرنسي، إضافة إلى الوزير، كل من سفير فرنسا في لبنان دانيال جوانو، ومدير قسم الشرق الأوسط في الخارجية إيف أوبان دو لا موسوزيير، ومستشار الوزير لشؤون الشرق الأوسط جان نوبيل بواربيه، والناطقة باسم الخارجية آن سوكري غازو. أما الجانب اللبناني فضم إلى جانب الرئيس اللبناني، مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية ناجي أبي عاصي، وسفير لبنان في فرنسا ريمون بعقليني، وعضو مجموعة مراقبة لجنة «تفاهم نيسان» مسعود معلوف.

توقف الرئيس اللبناني عند تصريحات باراك التي وصفها بأنها «متضاربة وأحياناً متناقضة، وهي تارة إيجابية وطوراً سلبية...». وأوضح أن باراك يعلن يوماً أنه «سينسحب من لبنان في تموز المقبل»، وفي يوم آخر أنه «لن ينتحر إذا لم يباشر الانسحاب في الموعد المحدد»، وفي يوم ثالث أنه يسعى «لانسحاب ضمن اتفاق مع سوريا»، وفي يوم رابع أنه عازم على «الانسحاب من دون أي اتفاق»، وفي الواقع لا أحد يعرف ماذا سيفعل.

أخبر فدرين لحود أن باراك زار باريس لمناسبة انعقاد مؤتمر الاشتراكية الدولية، والتقى جاك شيراك ورئيس الحكومة ليونال جوسبان، وقال لهما: «أنا عرضت على الرئيس الأسد اقتراحات في غاية الأهمية، ولا أدري لماذا لم يلتقطها ؟!». أما بالنسبة للبنان فقد أبلغ باراك الجانب الفرنسي أنه مصمم على سحب الجيش الإسرائيلي منه ضمن اتفاق، وإذا تعذر الأمر، «فإنه سينسحب حتى من دون أي اتفاق!».

أجاب لحود: «إذا أرادت إسرائيل الانسحاب حقاً، فالحدود الدولية معروفة، فلتنسحب إلى ما وراء هذه الحدود».

أبدى الوزير الفرنسي اعتقاده بأن قسماً من تصريحات باراك «تكتيكي»، والبعض الآخر «له علاقة بالجوهر». ردّ الرئيس اللبناني بأن موقف باراك تكتيكي صرف، وهو يعلم علم اليقين أن لا سلام بلا انسحاب شامل، وأنه إذا كان يريد السلام فعلاً، «فما عليه إلاّ الانسحاب من لبنان والجولان وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان على الأقل...».

واستطرد لحود أن فرنسا، شأنها دائماً، تقف إلى جانب لبنان وتساعده، «وهي قادرة على الكثير لتقريب الموقف الأوروبي من الموقف الفرنسي، أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فإن اللوبي اليهودي قوي جداً فيها».

علّق فدرين بأن الفرق بين نتنياهو وباراك هو أن الأوّل لم يكن يريد حلاً وبنى شعبيته على هذا الأساس، في حين أن الآخر يريد حلاً مطابقاً لمصلحة

إسرائيل ويختلف بالطبع عن الحل الذي يريده لبنان أو سوريا. وينبغي قراءة تصريحات باراك على أساس أن بعضها موجّه إلى الداخل الإسرائيلي، والآخر موجّه إلى لبنان والعالم، وهو يتصوّر «أن تأكيده أنه قد ينسحب بلا اتفاق يساعد إلى حد ما في التوصل إلى اتفاق».

لم يستبعد فدرين أن يكون لدى باراك حسابات أخرى، ومنها أنه قادر على الانسحاب فعلاً من لبنان وإدارة «الوضع الفوضوي» الذي قد ينتج بالأساليب والإمكانات المتوافرة لديه، وخصوصاً باللجوء إلى القصف الجوي. وهكذا يكون كسب الرأي العام الإسرائيلي عبر وفائه بوعد الانسحاب الذي قطعه على نفسه أمام الناخبين، واحتفظ بقدرته على ضرب «حزب الله» والسوريين بواسطة طيرانه، وختم فدرين بالقول: «من جهتي، لا أعتبر بالطبع أن هذا هو الحل السليم، لأن العنف يولد العنف».

رد لحود بثقة وحزم: «صحيح أن الإسرائيليين يتمتعون بتفوق كبير في المجال الجوي، وهم يلجأون باستمرار إلى القصف بالطائرات، وقد لجأوا إليه بكثافة في السابق، ولكن السؤال ماذا كانت النتيجة؟ ولدت في لبنان مقاومة وسوف تبقى، والقصف ليس هو الحل». وأضاف من دون أن يترك لمحدّثه فرصة الجواب: «الإسرائيليون يلجأون دائماً إلى العقد والتعقيد، ويُفشّلون الحلول لأنهم مصممون على إبقاء احتلالهم للأراضي العربية والوصول إلى المياه!».

استغرب فدرين أن يشدد لحود على موضوع الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان وسأله: «هل المقصود معرفة مدى إمكانات الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة؟». وأكمل فدرين أن باراك يرغب في الانسحاب من الجولان أيضاً، «وهو مستعد لأن يذهب بعيداً، ربما إلى حدود عام ١٩٦٧»، إلا أنه لا يريد التصريح بذلك، وهو يقول: «لن أسلّم أوراقي قبل أن أبدأ بالمفاوضات». وخلص الوزير الفرنسي إلى أنه لم يسجّل خلال جولته أي تقدُّم

في اتجاه التسوية، وأسف ألا يتم التوصل إلى صيغة لاستئناف المفاوضات، وأضاف: «إن الصعوبة هي في استئناف المفاوضات. فإذا استؤنفت سَهُل التفاهم على مضامين الحلول». وأعرب فدرين عن اعتقاده بأن التوصل إلى اتفاق حول «موضوع الأمن ليس متعذراً»، كذلك الحال بالنسبة إلى «موضوع المياه»، لكن «المشكلة هي في الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧».

طرح فدرين احتمالين، مع ميل واضح إلى الاحتمال الثاني فقال: «إما أن يقبل باراك ما وافق عليه رابين فتبدأ المفاوضات على الفور، وإما أن تقول سوريا أن رابين وافق على الانسحاب حتى خط الرابع من حزيران، وعلى هذا الأساس، ورغم أن باراك لم يشأ الإقرار بهذا الأمر، وبقطع النظر عن هذه المسألة الاختلافية، فإن دمشق تقبل باستئناف المفاوضات، رغبة منها في إظهار استعدادها للتفاوض وإثباتاً لكونها ليست عامل عرقلة». غير أن سوريا لم توافقه الرأي، واستنتج بعد اجتماعه بحافظ الأسد وفاروق الشرع أن «المواقف بين الأطراف المتصارعين ما زالت متباعدة، وأن ظروف استئناف المفاوضات وفقاً لمفاهيم متوافق عليها لم تتوافر بعد، للأسف».

تمنى لحود أن تتكلل الجهود الفرنسية بالنجاح، وأضاف: «في حال حصول انسحاب إسرائيلي أحادي من الجنوب خارج إطار اتفاق شامل، فإن الأمور ستكون أكثر تعقيداً في المستقبل».

وافق فدرين لحود أنه لا يمكن إسقاط احتمال الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من الحسبان، ولو كان هذا الاحتمال غير مستحب، إلا أنه مع ذلك قد يحصل بسبب الضغوط داخل إسرائيل في هذا الاتجاه.

هنا قطع لحود الشكّ باليقين فقال: «يستطيع الإسرائيليون أن يفعلوا ما يشاؤون. نحن اتخذنا الخيار الذي يحفظ وحدتنا. فمن الأفضل لنا أن نكون شعباً لبنانياً موحداً ونتحمل الغارات والقصف، على أن نعود إلى ما كنا عليه خلال سنوات الحرب الأهلية... خلاصنا هو في وحدتنا».

فهم فدرين موقف لحود، فانتقل إلى موضوع الفلسطينيين، وسأل الرئيس اللبناني رأيه فيه، فأجابه لحود أنه ليس في وسع لبنان أن يتحمّل ثمن بقاء الفلسطينيين على أراضيه لاعتبارين على الأقل: «الأول يتعلق بالاقتصاد وبات معروفاً، والثاني وهو الأهم يتعلق بالتوازن الذي يقوم عليه لبنان، وكل تعديل في هذا التوازن يؤدي إلى تعديل في وجه لبنان وإطلالته وطبيعته. لذلك فإن جميع اللبنانيين متفقون على حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، ولا يمكنهم أن يقبلوا أقل من ذلك... ولن نرضى ببقاء ولو بضع مئات من اللاجئين الفلسطينيين على أرض لبنان».

أضاء لحود على نقطة في غاية الأهمية حين قال: «كانوا يقولون في السابق أن اللبنانيين غير متفقين في ما بينهم، أما في الوقت الحاضر فإننا متفقون وموحدون بخاصة حول نقطتين أساسيتين: تلازم الحل بين لبنان وسوريا، ورفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان».

أجاب الديبلوماسي الفرنسي أن مجرد إعلان المواقف لا يحل المشكلة، فالأمور في الواقع أكثر تعقيداً. إسرائيل لا تريد أن تسمع بموضوع حق العودة. واللجنة الخاصة باللاجئين التابعة للمفاوضات المتعددة الأطراف لا تبحث سوى في تحسين أوضاع الفلسطينيين المعيشية حيث هم، وجمع شمل بضعة آلاف من العائلات وجلّهم مقيم في الأردن ومصر. أما بالنسبة إلى العودة ضمن شروط محددة إلى أراضي الدولة الفلسطينية، فيتوقف الأمر على السلطة الفلسطينية ومساحة الدولة الفلسطينية ووضعها المالي والاقتصادي، وكل هذه الأمور تؤشر على صعوبات عملية جمّة.

وذكّر فدرين أن الرئيس الفرنسي دعا إلى عقد «مؤتمر دولي حول اللاجئين الفلسطينيين» للنظر في مصيرهم السياسي، إضافة إلى المستلزمات المالية. ولخّص موقف فرنسا من حل أزمة الشرق الأوسط على الشكل الآتي: «لا يجوز صياغة أي حل بين الإسرائيليين والفلسطينيين أو بين الإسرائيليين

والسوريين على حساب لبنان... إننا ننادي بوجوب التوصل إلى اتفاقين متماسكين، سوري - إسرائيلي وآخر لبناني - إسرائيلي، شرط ألاّ يكون أحدهما على حساب الآخر، ومثل هذا الموقف نراه منطقياً وعادلاً».

ووجّه الضيف الفرنسي في هذا السياق، ومن منطلق الصداقة بين فرنسا ولبنان، النصيحة الودية الآتية: «إذا كنتم كلبنانيين مجمعين على أن يغادر كل اللاجئين الفلسطينيين لبنان انطلاقاً من رفضكم التوطين، فمن المستحسن ألا تجاهروا بهذا الأمر مباشرة وبأسلوب فظّ وقاسٍ، لأن من شأن هذه المجاهرة أن تولّد صدمة سلبية في الرأي العام الخارجي. من المناسب أن تقولوا إن المشكلة جدية وخطيرة، وليس في وسع لبنان أن يتحمل تبعات كل حروب الشرق الأوسط ومشاكله، وهو غير مسؤول عن تدفق اللاجئين الفلسطينيين إليه، وهو لا يتحمّل مسؤولية تهجيرهم ولا يتحمل بقاءَهم، وهو يعاني الأمرّين جراء إبقاء هذه المسألة بلا حل».

وأكمل فدرين نصيحته باقتراح مقاربة ديبلوماسية لهذه المسألة، فقال: «إذا أعطيتم الانطباع بأن كل ما يهمكم هو أن يرحل جميع الفلسطينيين عن أرضكم فحسب، فلن تلقوا التأييد اللازم، ولا مفرّ من أن تفكروا في أسلوب مناسب للتعبير، ولو كان رحيل الفلسطينيين هو هدفكم في الواقع. فمن الأفضل لكم أن تطالبوا بحق الفلسطينيين بالعودة وهذا هو حقهم، فلا يلاقي هذا الموقف أي انتقاد».

أجابه لحود: «أنا أدرك ما تعنيه، ولكن أُفضّل أن نوصل موقفنا إلى المجتمع الدولي بشكل واضح، نظراً لخطورة الموضوع بالنسبة إلينا ولكونه شائكاً وصعباً بالنسبة إلى العالم».

أبدى فدرين تفهمه لموقف لحود وشكَرَه على وضوحه، وأقرّ بأن المشكلة في الواقع هي الأصعب في لبنان، فالفلسطينيون هم أقل عدداً في دول أخرى، وهم مندمجون أكثر في تلك المجتمعات، وقال: «نحن نعي خطورة الموضوع

تماماً، لكن باقي دول العالم لا يعي هذه المسألة كما نعيها نحن... وإن كان الأميركيون قد بدأوا يفهمون الموضوع».

علّق لحود على الجزء الأخير من كلام فدرين فقال: «نعم أصبح الأميركيون أكثر واقعية. فعندما كنا من قبل نفاتحهم بأمر حق العودة ورفض التوطين كان جوابهم هو أنهم لا يستطيعون الحديث في موضوع الفلسطينيين، وأن هذا الموضوع مُرجأ إلى وقت لاحق. أما اليوم فقد باتوا يقولون لنا: لا تخافوا، لن يقع على كاهلكم عبء الفلسطينيين، وسوف نجد وسيلة للحل».

وعن سؤال فدرين ما عدد الفلسطينيين في لبنان وأي سنة دخلوا إليه، أجاب لحود أنهم في حدود الأربعمئة ألف، وأن القسم الأكبر مقيم في جنوب لبنان وشماله، وهم من لاجئي ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٠، وبعضهم غادر إلى تونس عام ١٩٨٢.

وحول ملاحظة الديبلوماسي الفرنسي على أن العديد من الفلسطينيين المقيمين في المخيمات يشتكون من أحوالهم المعيشية، رد الرئيس اللبناني بأن «الحياة في المخيمات صعبة أكثر مما نتصور».

أنهى فدرين هذا القسم من المحادثات، فأكد للرئيس اللبناني: «تستطيعون الاتكال علينا. سنكون في غاية الوضوح بالنسبة إلى أسس الحل. علاقتنا بلبنان علاقة صداقة خاصة، وحوارنا مع السوريين يتقدم بصورة عميقة، فيما تربطنا وشائج قوية بالفلسطينيين. وقد عدنا إلى الحوار أخيراً مع إسرائيل».

أما عن علاقة فرنسا بالولايات المتحدة فرسم فدرين صورة شديدة القساوة والواقعية في آن، فقال: «لقد تحسنت علاقاتنا مع الأميركيين، وانتقلنا من حال المنافسة إلى حال التكامل، وباتت أهدافنا متقاربة... نتبادل المعلومات رغم أن الأميركيين لا يطلعوننا على كلّ شيء. وعندما تسير الأمور سيراً حسناً يميلون إلى الاستئثار بالحل، وعندما تتعقد لا يكتفون بعدم الممانعة في مشاركتنا، بل يطالبوننا بالتدخل، شرط أن يتم بالطبع التوقيع على الاتفاق، إن

توصلنا إليه، في البيت الأبيض...!». بدا كلام فدرين «ديغولياً» وهو ينتقد السياسة الأميركية بشكل مباشر وصريح.

كان من الطبيعي أن يتناول البحث انعقاد القمة الفرانكوفونية في لبنان سنة ٢٠٠١. ونوّه الديبلوماسي الفرنسي باهتمام لحود بالإعلام المرئي والمسموع الفرانكوفوني، وعلّق بالقول: «نحن نأخذ بالطبع في الاعتبار أن اللغة الإنكليزية باتت تحتل مركزاً بارزاً في كل دول العالم وحتى في فرنسا». أجابه لحود: «لهذا السبب سيكون موضوع القمة الفرانكوفونية القادم هو «حوار الثقافات».

التقط الوزير الفرنسي اقتراح لحود للتشديد على أن «حوار الثقافات» يفترض وجود ثقافات متعددة، غير أن الواقع مخالف، فالأحادية الأميركية ممسكة بالإعلام، وبخاصة على صعيد المرئي والمسموع، وهذه مسألة تعتبرها فرنسا من أبرز النقاط المدرجة على جدول أعمال المفاوضات التي تُجرى بين الدول الصناعية الكبرى. ولاحظ فدرين أن ثمانين في المئة من الصور التي تنشر في وسائل الإعلام في العالم هي أميركية المصدر. وتملك الولايات المتحدة قوة لاتضاهى على الصعيد الإعلامي، وتقوم بشراء معظم دوْر السينما والتلفزة والفيديو.

وأظهر فدرين عزم فرنسا على التصدي للهيمنة الأميركية في الميدان الثقافي، فقال: «نحن نسعى، في إطار الفرانكوفونية، إلى تمكين اللغات الرئيسية ومختلف الثقافات من أن تجد لنفسها وسائل تعبير، في مغالبة ودية مع التيار الأميركي الذي ينحو إلى الأحادية والهيمنة. الواقع أن العديد من شركات الإنتاج الألمانية والإيطالية والبريطانية تقفل أبوابها أو تنقل ملكيتها إلى الشركات الأميركية. نحن مصممون على العمل بكل الوسائل والطاقات لحماية ثقافتنا. في المقابل يبدو أن الأميركيين لا يكتفون بالثمانين في المئة، بل يريدون المئة في المئة من قطاع المرئي والمسموع!».

لم يشأ فدرين إنهاء الاجتماع دون العودة إلى موضوع «تفاهم نيسان» ودور اللجنة المنبثقة منه والمعنيّة بالحفاظ على وقف إطلاق النار عند الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، فلفت إلى أن هذه اللجنة لا يمكنها بالطبع أن تحل المشاكل الأساسية، إلا أنها تسهم إلى حد بعيد في التقليل من الأضرار في انتظار السلام المرتجى.

استخلص لحود أن إصرار فدرين على أعمال «لجنة تفاهم نيسان» هو إشارة غير مباشرة إلى كون فرنسا لا تتوقع انسحاباً إسرائيلياً من لبنان في المستقبل المنظور!

لحظة مغادرة هوبير فدرين القصر الجمهوري وصلت إلى بعبدا ودخلت على لحود فقال لي وهو ينزع سترته ويفك ربطة عنقه: «لا تؤاخذني، أريد أن أريح نفسي بعض الشيء». ثم طلب القهوة واتصل برئيس الحكومة سليم الحص الذي كان على موعد مع الوزير الفرنسي، فأطلعه على مضمون محادثاته مع الوزير بقصد أن يسمع الديبلوماسي الفرنسي خطاباً لبنانياً رسمياً واحداً.

بعدها أسرّ لي لحود بانطباعاته فقال: «الفرنسيون يحبّوننا، وكنت صريحاً معهم، فأفهمت فدرين بما لا يقبل اللبس أن تلازم المسارين اللبناني والسوري موقف ثابت ولا أحيد عنه. ولا حل دون انسحاب إسرائيل من كل الجنوب ومن كل الجولان. وأن السلام هو نتيجة حل شامل وعادل لكل القضايا العالقة، بما فيها مسألة الفلسطينيين. كما أبلغته بوضوح أننا لا نتحمل توطين فلسطيني واحد في لبنان، ونتمسّك بحق العودة لأنه، من جهة، حق للفلسطينيين، ومن جهة أخرى ضمان لاستمرار التوازن الوطني. نصحني الضيف الفرنسي أن أكتفي بالكلام عن حق العودة دون التطرق إلى موضوع التوطين والتوازن الداخلي، فأجبته بما معناه: أن الديبلوماسيين يتحاشون قول كل الأمور صراحة، وأني لست ديبلوماسياً. أنا عسكري أقول الحقيقة كما أراها، وهذه هي الحقيقة».

كشف لي لحود من خارج محضر الاجتماع أن فدرين طلب إليه في نهاية اللقاء أن يختلي به، وأخبره أن ياسر عرفات اتصل بشيراك طالباً منه التوسط لإيجاد مخرج لمسألة سلطان أبو العينين الذي حكم عليه القضاء اللبناني بالإعدام، وهو فار من وجه العدالة داخل أحد المخيمات الفلسطينية، فأجابه لحود: «القضاء مستقل، ولا أتدخل فيه، ولو تعلّق الأمر بأقرب المقرّبين مني. لم يعد موضوع أبو العينين موضوعاً سياسياً، بل أمسى موضوعاً قضائياً. وفي المناسبة أريد أن أسأل الفلسطينيين سؤالاً واحداً: لماذا يحملون السلاح وضد من؟ بالطبع ليس ضد إسرائيل فقد تصالحوا معها!». لم يلح فدرين في طلبه وهزّ رأسه موافقاً وقال: «من الناحية القانونية وفي إطار منطق الدولة، معكم كل الحق».

شرح لي لحود أنه تعمّد في محادثاته أن يدفع بباريس إلى التفاوض مع دمشق، وهذا «يريح سوريا على الصعيد الدولي، ويريح لبنان على الصعيد الداخلي. فما يهمني في النهاية هو الاستقرار في لبنان، فإذا وافقنا على انسحاب إسرائيل من لبنان دون موافقة سوريا يدخل لبنان من جديد في حرب أهلية!».

واستنتج لحود من اجتماعه بفدرين أن إسرائيل محشورة وتسعى إلى إنهاء احتلالها للبنان بأي ثمن، إلى حدّ أنها باتت تلجأ إلى وساطة فرنسا التي تختلف معها حول ملف الشرق الأوسط، وأضاف: «لا أحب خوض المعارك الخاسرة، وإذا خضت معركة فإني أحرص على ضمان نتائجها سلفاً. وقد باتت النتائج مضمونة في المواجهة مع إسرائيل».

وكما توقع لحود قدّم فدرين عند عودته إلى باريس تقريراً مفاده أنه لا مجال للبحث مع لبنان في أية تسوية قبل الاتفاق مع سوريا، وأن لحود متمسك بهذا الموقف، ولن «يتزحزح» عنه.

وفي الواقع غدا جنوب لبنان ورقة ضغط على إسرائيل بعدما كان ورقة ضغط لمصلحتها، ومردّ هذا الانقلاب يعود إلى عاملين اثنين: مقاومة «حزب الله» الناجحة، وإصرار لحود على تلازم المسارين بين لبنان وسوريا. لقد وقعت إسرائيل في مأزق «الاحتلال المكلف»، وقد ذهب البعض إلى حد الزعم أنها «تدفع في لبنان ثمن احتلالها هضبة الجولان!».

الفصل الثالث: معجزة التحرير

منذ اليوم الأول من العام ٢٠٠٠ تلاحقت المفاجآت. ففي حين كانت العيون شاخصة إلى جنوب لبنان حيث كان الجيش اللبناني يقف و«حزب الله» في صف واحد، جاءت المفاجأة من شماله، عندما أقدمت مجموعة من الإسلاميين المتطرفين على مهاجمة وحدة من الجيش ليلة رأس السنة ١٩٩٩-٢٠٠٠، فكانت معركة الضنّية.

وفي منتصف العام ٢٠٠٠، حدث ما لا يُصدَّق حين جلا الجيش الإسرائيلي من طرف واحد عن الأراضي اللبنانية المحتلة، باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، مما شكّل حدثاً غير مسبوق في سجل الصراع العربي - الإسرائيلي.

للمرة الأولى تنسحب إسرائيل من أرض عربية بلا مفاوضات ولا معاهدات، فاستعاد لبنان جنوبه قبيل وفاة حافظ الأسد الذي حكم سوريا بلا منازع طوال ثلاثين عاماً. وبالتزامن مع نجاح المقاومة اللبنانية اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في أيلول عقب زيارة استفزازية قام بها آرييل شارون للحرم القدسي.

وفي صيف ٢٠٠٠، وفيما كان إميل لحود في أوج قوته بعد أن استطاع فرض شروطه في رسم «الخط الأزرق» بين لبنان وإسرائيل، حقق رفيق الحريري كسباً انتخابياً ساحقاً، وتغلّب في بيروت على رئيس الوزراء سليم الحص الذي استقال من رئاسة الحكومة، ليحل محله الحريري طوال أربع سنوات.

١ - معركة الضنّية وظاهرة الإرهاب

مع سهره الدؤوب على الأوضاع الأمنية، لم يتصور لحود أنه سيقضي آخر يوم من العام ١٩٩٩ وهو يتحضر والجيش لمواجهة مجموعة مسلّحة من الإسلاميين المتطرفين بقيادة عبد الحليم الجزار وعبد الله هزيم وبسّام الكنج وهو لبناني يحمل الجنسية الأميركية، ملقب بـ«أبو عائشة»، نصّب نفسه «أميراً» على قاعدة المجاهدين في الضنية، وقامت مجموعاته بتفجير كنائس أرثوذكسية في طرابلس، رداً على احتلال الجيش الروسي لغروزني، عاصمة الشيشان ذات الأكثرية المسلمة!

ومن باب المصادفات أن بعض المدنيين علقوا صيف ١٩٩٩ في جبال الضنّية، مما أوجب تدخل الجيش لإنقاذهم بواسطة مروحية عسكرية. وأثناء هذه العملية رصد الجيش أعداداً من المسلحين يرتادون هذا المكان ويتدربون فيه، ويستخدمون الكهوف والمغاور، وتبيّن أنهم خليط من تيّارات متطرفة انتظموا في جماعة «التكفير والهجرة»، وبـ«حزب التحرير الإسلامي» وبـ«عصبة الأنصار» التي يتزعمها أحمد عبد الكريم السعدي المعروف بـ «أبو محجن»، والمحكوم بالإعدام لاغتياله، في آب ١٩٩٥، الشيخ نزار الحلبي، رئيس «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية».

وفيما كانت القيادة العسكرية تتحضر للقيام بعملية بعد انتهاء فترة الأعياد، فاجأت هذه المجموعات الجيش بالاعتداء على وحدة من وحداته في ٣١ كانون الأول ١٩٩٩.

عصر ذلك اليوم، كان لحود مسترخياً أمام شاشة التلفزيون يشاهد بدء احتفالات أعياد رأس السنة في أستراليا وسنغافورة، نظراً لفارق الوقت، وإذا به يتلقى خبر قيام مسلحين إسلاميين بنصب مكمن لدورية من الجيش كانت تؤدي عملها الروتيني في الضنّية، فاستشهد أربعة عسكريين وأُسر ضابط وجندي.

اتصل لحود على الفور بقائد الجيش ميشال سليمان معزّياً، وطلب إليه إبقاء خبر هذا الاعتداء طي الكتمان لساعات، إفساحاً أمام اللبنانيين لإحياء رأس السنة بفرح واطمئنان. باشر قائد الجيش وضع خطة محكمة وجهّز قوة كبيرة مؤلفة من خمسة آلاف عنصر، بمن فيهم مغاوير البحر.

فجر الثاني من كانون الثاني ٢٠٠٠، توجهت هذه القوة إلى منطقة الضنّية، واشتبكت مع المسلحين في بلدتي عاصون وكفرحبو، وهما بوابتا جرود الضنّية، وضربت قواعدهم، وقبضت على بعضهم، وقتلت البعض الآخر، بمن فيهم «أبو عائشة» ومساعده وعدد من مناصريه، وفرّ الباقون إلى مخيمات الفلسطينيين في الشمال، ولا سيما مخيم نهر البارد. غير أن لحود وميشال سليمان لم يوافقا على تتبع الفارين إلى داخل المخيم، لأن في هذا الأمر «فخاً للإيقاع بالجيش».

كان رأي لحود أن هذه المجموعات المتطرفة والمسلحة خططت للسيطرة على منطقة الضنّية، والتأسيس لحالة شبيهة بما حصل في الجزائر. وقد ثبت هذا الأمر من طريقة قتل الضابط الأسير ميلاد نواف بفصل رأسه عن جسده، في محاولة لاستنساخ «الحالة الجزائرية». غير أن الجيش حسم الموقف، ولم يُتح لهذه الجماعات مجال اقتطاع أي بقعة جغرافية والتمدد فيها، فعطّل قنبلة التطرف الديني. وقد ساهم في الحسم بسرعة معرفة قائد الجيش بطبيعة الأرض بعدما كان خدم في مناطق قريبة منها. كما استخلص ميشال سليمان أن على الجيش أن يستبق السياسيين في معالجة المشاكل الأمنية قبل أن تندلع حولها التجاذبات والسجالات السياسية داخل مجلس الوزراء وخارجه.

شرح لي لحود أنه لو لم يصرّ حين كان قائداً للجيش على إدماج الألوية بعضها ببعض، ولو لم يطبق مبدأ المداورة بين هذه الألوية على كل الأراضي اللبنانية، لما قدر للجيش أن يخوض معركة الضنيّة وينتصر فيها، وقال: «ادماج الألوية ساعدني في توحيد الجيش، وتوحيد الجيش كان الشرط الذي لا بدّ منه لبنائه. كما أن المداورة بين الألوية سمحت للجيش بأن يعرف كل لبنان وأن

يتعرف إليه كل اللبنانيين ويثقوا به، مما أتاح له أن يصل إلى الضنّية بلا عراقيل، وأن يحسم المعركة في وقت قياسي...». توقف عن الحديث لحظة ليكمل: «جريمة أن نترك الجيش يتراجع مرة واحدة، حينذاك سيتراجع في كل مرة...».

أطلع قائد الجيش ميشال سليمان مجلس الوزراء المنعقد يوم الرابع من كانون الثاني ٢٠٠٠ على مجريات العملية العسكرية في الضنّية، وأعلن أنها «حققت أهدافها»، وأن وحدات من الجيش «تلاحق الفارين وتعزز انتشارها في الشمال». أما مدير المخابرات ريمون عازار فقدم معلومات وافرة عن انتماء هذه المجموعات، ولفت إلى أنه «يجري تمويلها من مصادر عربية وأجنبية بقصد خلق حالة عدم استقرار في لبنان وسوريا».

بعد أيام على انتهاء عملية الضنّية وصلت إلى لبنان مساعدة المدعي العام الأميركي ديانا بروسك التي التقت المدعي العام العسكري اللبناني نصري لحود، شقيق رئيس الجمهورية، بحضور السفير الأميركي في لبنان. احتجت القاضية الأميركية على ما جرى في الضنّية تحت عنوان «الدفاع عن حقوق الإنسان»، وعلى أساس أن أحد الذين قتلوا يحمل جواز سفر أميركياً. أوضح لها نصري لحود أن هؤلاء الأشخاص قُتلوا أثناء المواجهات الميدانية، وأنهم كانوا البادئين في الاعتداء على الجيش. طلب إميل لحود إلى شقيقه أن يبلغ الجانب الأميركي أن «هذه المجموعات لا تستهدف لبنان فحسب، بل العالم برمته بما فيه الولايات المتحدة الأميركية وحتى نيويورك...!»

بعد ٢١ شهراً على معركة الضنّية، حصل ما توقّعه لحود فتعرضت الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١ لعملية إرهابية هي الأكبر. استهدفت نيويورك تحديداً، فهرولت القاضية الأميركية مجدداً إلى لبنان بعد أن أظهرت التحقيقات أن بعض المشاركين في عملية ١١ أيلول قد يكونون على صلة بمجموعة الضنية، وطلبت مساعدة المراجع الأمنية والعسكرية اللبنانية لإطلاعها على

المعلومات المتوافرة لديها حول هذه المجموعة. والتقت رئيس الجمهورية الذي قال لها: «الإرهاب لا يرحم أحداً. ولا يجوز أن تتلطوا يوماً وراء حقوق الإنسان عندما لا يتعلق الأمر بكم، وتستنفرون العالم كله عندما يمسّكم الأمر. إن الإرهاب الذي أصاب لبنان هو عينه الذي وصل إلى الولايات المتحدة، وقد نبهتكم إليه سلفاً. الإرهاب لا حدود له، وكثيراً ما ينقلب على الذين غذّوه أو سهّلوا له». وكان لحود مقتنعاً بأن لا علاقة لسوريا بمجموعات الضنّية، خلافاً لما شاع في بعض الأوساط الأميركية تحديداً.

التقيته في نادي الكسليك بعد ظهر الجمعة ٦ كانون الثاني ٢٠٠٠، وكان قد استقبل قبل الظهر السلك الديبلوماسي على ما جرى العرف في كل عام. وكانت الأعمال الإرهابية قد تجاوزت حدود الضنّية، وتوسعت إلى بيروت. ففي ٣ كانون الثاني ٢٠٠٠، قام فلسطيني من مخيم عين الحلوة يدعى أحمد بو خروب، المعروف بـ«أبو عبيدة»، بإطلاق قذائف على مبنى السفارة الروسية، بعد ما تمركز في طبقة من مبنى مطل عليها واحتجز المقيمين فيها، إلى أن باغتته مجموعة من قوات الأمن الداخلي بمؤازرة الجيش وقتلته وحررت الرهائن. وكان قد اعتدي قبل يوم من ذلك على الراهبة أنطوانيت زيدان التي قُتلت بصورة شنيعة.

فاجأني لحود على غير عادة بطرح مجموعة تساؤلات: «لماذا الضنّية؟ لماذا السفارة الروسية؟ لماذا الراهبة؟ ولماذا الآن؟» وأجاب: «كل هذه العمليات جزء من مسلسل واحد ومتماسك يرمي إلى إشعال الحرب الأهلية، وفرض توطين الفلسطينيين، وضرب المقاومة، وتقسيم لبنان، وما مقتل الراهبة واغتصابها وكسر يدها وإلقاؤها عارية وهي ممسكة بالصليب إلا لافتعال الفتنة». أخبرني أنه اتصل بالبطريرك الماروني ولفته إلى أخطار السقوط في الفخ الطائفي، فكان البطريرك غاضباً إلى أقصى الحدود، لكنه كان متفهّماً خطورة ما يحصل.

* * *

في خضمّ هذه الأحداث غيّب الموت في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠صائب سلام، آخر رجالات الاستقلال، وصاحب الشعار المشهور «لا غالب ولا مغلوب» الذي ابتكره إثر الأحداث الأمنية التي هزت لبنان في العام ١٩٥٨، كما طرح لاحقاً شعاراً آخر أقل رواجاً، لكنه يدل على منحاه السياسي، تحت عنوان «التفهّم والتفاهم».

هو في الذاكرة: قرنفلة وسيجار وشخصية مهابة وجذّابة. كانت القرنفلة مشكوكة على الدوام في عروة بدلته تتدلى على صدره كأنها شارته المميزة. سألته مرة: «لماذا القرنفلة؟» قال: «تذكرني بأن الحياة حلوة». وفي الواقع، كان يحب الحياة، لكنه كان يحب السياسة أكثر!.

احترف السياسة منذ الصغر في كنف والده سليم علي سلام، الملقب بـ«أبو علي»، أحد الوجوه البيروتية البارزة. انتخب صائب سلام نائباً عن مدينته بيروت في ٦ أيلول ١٩٤٣، وأسهم في انتخاب أول رئيس لجمهورية الاستقلال ولما يبلغ الأربعين من العمر، حين جمع في دارته في المصيطبة الأكثرية النيابية التي قررت انتخاب بشارة الخوري. ساهم في رسم علم الاستقلال يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ في موازاة علم آخر رُسم في بيت الكتائب اللبنانية وأُودع المتحف الوطني في العام ١٩٦١، ويحمل تواقيع كبار رجال الاستقلال.

عين وزيراً للداخلية للمرة الأولى عام ١٩٤٦، ورئيساً للوزراء عام ١٩٥٢،غير أنه اعتذر بعد أربعة أيام على تكليفه، وكان اعتذاره بمثابة جرس الإنذار بنهاية عهد بشارة الخوري، كأنه هو الذي أتى به وهو الذي أطاحه.

في عهد كميل شمعون عيّن رئيساً للحكومة للمرة الثانية عام ١٩٥٣، ووافق في العام ١٩٥٦ أن يكون وزير دولة للشؤون العربية والدولية ليخوض معركة شرسة مع شركات البترول لينال لبنان نصيبه من عائدات مرور النفط في أراضيه. نجح في إتمام المهمة، غير أنه استقال من الوزارة، في تشرين الثاني ١٩٥٦، احتجاجاً على الموقف الملتبس الذي اتخذه رئيس الجمهورية كميل

شمعون في مواجهة «العدوان الثلاثي»، البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي، على مصر.

انتقل إلى المعارضة، وخاض غمارها ضد «حلف بغداد» و«مشروع أيزنهاور» اللذين أيدّهما شمعون. أصيب صائب سلام بجروح بالغة خلال قيادته لإحدى التظاهرات، وسجن خمسة أيام، وأُسقط في انتخابات ١٩٥٧ النيابية الشهيرة التي شهدت سقوط كل أقطاب المعارضة، باستثناء رشيد كرامي في طرابلس، وحميد فرنجية في زغرتا.

إثر سقوطه في الانتخابات، شكّل سلام مع حميد فرنجية «جبهة الاتحاد الوطني» المعارضة لكميل شمعون، وضمت كمال جنبلاط، عبد الله اليافي، أحمد الأسعد، معروف سعد، صبري حمادة، نسيم مجدلاني، فيليب تقلا، فؤاد عمون وغيرهم. وقاد «الثورة الشعبية» في العام ١٩٥٨، وكانت حركته إيذاناً بنهاية عهد كميل شمعون، على غرار ما حصل مع الرئيس السابق بشارة الخوري.

انتهت أحداث ١٩٥٨ وانُتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية. وفي العام ١٩٦٠ انتُخب سلام نائباً عن بيروت للمرة الثالثة، وشكّل في العام عينه حكومته الثالثة، وترأس وفد لبنان إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة التي حضرها العديد من رؤساء الدول، وفي مقدمهم نيكيتا خروشوف وجواهر لال نهرو وجمال عبد الناصر.

أثناء ترؤسه حكومته الثالثة توترت علاقاته بفؤاد شهاب عام ١٩٦١. وتورد إحدى الروايات أن شهاب كان يتضايق من رائحة سيجار صائب سلام، رغم أنه كان مدمناً تدخين السيجارة. بالطبع لم يكن السيجار هو سبب الخلاف، بل كان الخلاف الأساسي حول دور مديرية المخابرات اللبنانية المعروفة بـ«المكتب الثاني» وتدخّل ضباطها في السياسة.

أعلن سلام معارضته الصريحة للحكم الشهابي وهاجم أجهزة المخابرات،

وسمى الأشياء بأسمائها رغم التهديد والوعيد، وشكّل «تكتل الوسط» مع كامل الأسعد وسليمان فرنجية، وكانت معارضته إيذاناً بنهاية الحكم الشهابي الذي خسر انتخابات رئاسة الجمهورية في العام ١٩٧٠ بفارق صوت واحد لمصلحة سليمان فرنجية. مرة أخرى أثبت صائب سلام أنه صانع الرؤساء ومُسقِطهم.

ترأّس أول حكومة في عهد سليمان فرنجية وقد عرفت بـ«حكومة الشباب»، وكان في الخامسة والستين من العمر. قام بالعديد من الخطوات الاستعراضية التي يعشقها، فاقتحم «غرفة التنصت» الهاتفي التابعة للمخابرات العسكرية، وألغى المراقبة على الاتصالات الهاتفية، ودافع عن الحريات العامة، ونظم في العام ١٩٧٢ انتخابات نيابية على درجة عالية من النزاهة.

في نيسان ١٩٧٣، أقدم كومندوس إسرائيلي بقيادة إيهود باراك على أول عملية من نوعها في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، اذ نزل في شارع فردان في قلب العاصمة بيروت، واغتال كمال عدوان وكمال ناصر ويوسف النجار، وهم ثلاثة من كبار القادة الفلسطينيين. لم يتحمل صائب سلام الصدمة، وهو المعروف بنصرته القضية الفلسطينية وصداقته لياسر عرفات الذي قال لي مرة: «عندما انتقلت إلى لبنان بعد عملية «أيلول الأسود» في الأردن عام ١٩٧٠ كنت أعرف سياسياً لبنانياً واحداً هو صائب سلام».

حاول سلام تنفيس الاحتقان الشعبي العارم بالمطالبة بإقالة قائد الجيش اسكندر غانم بتهمة التقصير. رفض فرنجية الطلب، فقدم سلام استقالة حكومته، فأعاد فرنجية تكليفه تشكيل الحكومة، لكنه اعتذر وانكفأ في منزله قلقاً وخائفاً على الوطن الذي كان يقترب من جحيم حربه الطويلة.

عام ١٩٧٥ رفض منطق الحرب والمشاركة فيها، وهو الذي تعوَّد قيادة الثورات والتظاهرات، وأسس مع رشيد كرامي وريمون إده «جبهة الاتحاد الوطني» لمحاربة التقسيم والتصدي للفتنة بين المسلمين والمسيحيين، وقام بزيارة مفاجئة لبيار الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، بالأشرفية، في آب ١٩٧٦،

حين كانت الحرب الأهلية على أشدها، رغبة منه في تخطي حواجز التقسيم وتأكيد العيش المشترك.

مع ارتفاع وتيرة الحرب اللبنانية بدأ نجمه بالأفول وانطوى على ذاته ليخفي ضعفه. ومع ذلك حرص على الاستمرار في العمل السياسي، فصمد في مدينته بيروت خلال الحصار الإسرائيلي لها صيف ١٩٨٢، وشارك في المفاوضات التي أدارها المبعوث الأميركي فيليب حبيب لإخراج المقاتلين الفلسطينيين منها، وكان مهتماً بحماية الفلسطينيين وسلامة قادتهم، غير أنه كان ينتقدهم بشدة، ويعدد أخطاءهم، ويعيب عليهم تدخلهم في الشؤون اللبنانية، وقد أخبرني كثيرون أن صوته كان يرتفع عالياً في وجه عرفات الذي كان يلجأ إليه كلما احتدمت الأمور.

عارض انتخاب بشير الجميل لرئاسة الجمهورية، ولكن بعد انتخابه تعرف إليه في لقاء يتيم، فاستهواه الرئيس الشاب وراح يردد على مسمع الجميع: «اكتشفنا هذا الشاب متأخرين. وين كان مخبّأ...!». بعد استشهاد بشير، يوم ١٤ أيلول ١٩٨٢، بكاه سلام وسارع إلى تأييد شقيقه أمين خلفاً له.

انتدبه رئيس الجمهورية أمين الجميل ممثلاً شخصياً له، ليلتقي في العام ١٩٨٣ الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وليطلب إليه الضغط على إسرائيل كي تنسحب من لبنان. لم يفلح في مهمته، فتدهورت الأوضاع الأمنية على نحو دراماتيكي، مما اقتضى عقد مؤتمري جنيف ولوزان للحوار الوطني اللذين حضرهما في العام ١٩٨٤.

تعرض منزله لاعتداء مسلح عام ١٩٨٥ ففهم الأمر رسالة سورية موجهة إليه. لم يرجع إلى بيروت ومكث بين باريس وجنيف، وعمل جاهداً في سبيل انعقاد مؤتمر الطائف الذي أنهى حرب لبنان في العام ١٩٨٩، وقد صرح عند افتتاحه بأن «الفشل ممنوع».

عاد إلى بيروت عام ١٩٩٤ بعد غياب عشر سنين ليتابع عن كثب الحياة

السياسية التي أحبها، إلى أن حان أجله في الشهر الأول من القرن الحادي والعشرين.

التقيته في سنواته الأخيرة مرات في منزله بالمصيطبة، وكان يستقبلني وهو يناهز التسعين من العمر بقرنفلته المشهورة وسيجاره العريض الذي ما كان يفارقه، وقد قال لي مرة: «لن أفارقه حتى الموت، ولو قتلني».

كلما التقيته كان يتكلم عن دور المسيحيين وزعمائهم، فيؤكد أن لا مبرر لوجود لبنان من دون المسيحيين، وأن مصلحة المسلمين أن يحافظوا على مواقع الموارنة في الدولة، وكان لا ينفك يكرر أنه يرفض «أسلمة لبنان» ولو بقي وحيداً في هذا الرفض، لأن لبنان هو الشهادة على تسامح المسلمين وكِبَر الإسلام.

كان ينصح المسلمين فيقول لهم: «حافظوا على المسيحيين فهم كنز لكم». وكان ينبّه المسيحيين من مغبة التعامل مع إسرائيل، ويذكر أنه أصرّ على بشير الجميل أن يقطع كل علاقة له بإسرائيل، وتعهد له في المقابل أن يفتح له كل أبواب العالم العربي، بدءاً بالسعودية ومصر.

كان يحترم «صدق» بيار الجميل، ويحب «عناد» ريمون إدة، ويعجب بـ«حنكة» كميل شمعون. يميّز بوضوح بين «الاحتلال الإسرائيلي والوجود السوري»، رغم خلافه المعلن مع دمشق. قال لي عام ١٩٩٦: «لا تستعجلوا المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان قبل انسحاب آخر جندي إسرائيلي من آخر شبر من الأراضي اللبنانية. بعدها لا تعملوا على خروج الجيش السوري رغماً عنه، وإلا سيكون الثمن باهظاً...!»

في آخر اجتماع معه أوصاني بأن أبقى على تواصل مع ابنه تمّام وقال لي: «أنا مرتاح لأن تمّام سيُبقي هذا البيت مفتوحاً لكل اللبنانيين».

* * *

يوم وفاة صائب سلام التقيت إميل لحود في نادي الكسليك فبادرته بالسؤال إذا كان قد عرف الفقيد، فأجابني: «لم أعرفه جيداً، رافقت والدي مرتين أو ثلاثاً إلى منزله. كان رجلاً وطنياً صافياً وشجاعاً إلى أقصى الحدود، غير أن شعبيته تراجعت في آخر أيامه، وكأن مزاج الناس تغيّر، وبات الشباب يفتش عن زعماء من نوع آخر». كنت أتوقع أن يقول في سلام أكثر مما قال، فاستنتجت أنه لا يعرفه ولم يتابع سيرته.

أخبرني عن اجتماعه قبل الظهر بوفد من المركز الدولي للصحافيين في واشنطن الذي ينظم دورة تدريبية في بيروت في موضوع «الصحافة الاستقصائية»، وهي الدورة الأولى التي ينظمها في بلد عربي، وقال: «لا يمكن أن تقوم صحافة استقصائية في غياب الحرية، ولا يمكن أن تستقيم الحرية في ظل الفساد، فدور الصحافة الاستقصائية هو مكافحة الفساد والرشوة والدعوة إلى الشفافية في الدولة كما في المجتمع».

سألته إذا كان يطرح هذه الأمور لتبرير خلافه مع رفيق الحريري، فأجابني: «لا. أنا على ثقة تامة أن زمن الفساد شارف على الانتهاء، وأن المستقبل القريب سيشهد في العالم العربي بروز فجر الأنظمة النظيفة».

استرسل لحود في نظرية «الأنظمة النظيفة»، وأكد أن أنظمة الفساد لن تستمر بعد إبرام التسوية في المنطقة، وأن ما جرى في أوروبا لا بدّ أن يحصل في العالم العربي. وذكّرني بأن المافيات كانت تعيث فساداً في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا وباقي الدول الأوروبية في بداية القرن العشرين. وعندما تقدمت أوروبا بعض الشيء، ونزعت إلى الاتحاد، تراجع الفساد وصارت كل دولة حريصة على مكافحة هذه الآفة في كل الدول الأوروبية خشية انتقال العدوى إليها. ورأى لحود أن ما حصل في أوروبا سيعم العالم العربي، وأضاف: «أنا وصلت إلى الحكم لمكافحة الفساد، وإلا لكان من الأسهل الإتيان بغيري».

شدد على أنه عندما جرى تعيينه قائداً للجيش فهم أن قراراً اتخذ بتوحيد المؤسسة العسكرية. وعندما انتخب رئيساً للجمهورية خُيّل إليه أن القرار متخذ بإقامة دولة تطبق القوانين وتنتهج الشفافية، وهذا ما ينوي فعله.

شرح لي أن مواجهة التطرف بالقوة العسكرية، كما حصل في معركة الضنّية، أمر ضروري لكنه غير كاف ما لم تواكبه عملية إصلاح شاملة. ورأى أن تقدم العالم العربي مرتبط إلى حد بعيد بإنهاء حالة الحرب في المنطقة بأسرها، وإنهاء حالات الفساد داخل كل دولة. ففي ظل الحرب مع إسرائيل تُستباح الدولة باسم القضية التي تُخاض المعارك من أجلها، فتتصاعد ظاهرتا الفساد والتطرف. إن السلام في الشرق الأوسط يستتبع قيام حركة إصلاح داخل كل دولة، وخلص إلى القول: «علينا أن نتطلع إلى المستقبل بعيون جديدة، ونهيّئ لفريق سياسي جديد. والذي يريد أن يسبح ضد تيار الإصلاح سيطيحه التيار».

خرجت من هذا الاجتماع وأنا مقتنع بأن لحود عازم على الاستمرار في عملية الإصلاح، ويراهن على التسوية السلمية لحل أزمة الشرق الأوسط، وهو يربط بصورة جدلية بين السلام واستئصال الفساد والتطرف. غير أن الرغبة في الإصلاح بمعزل عن مشروع إصلاحي لا تصنع إصلاحاً. فلم يكلف رئيس الجمهورية فريقاً مختصاً بهذا الموضوع يشرف عليه مباشرة ويعطيه الدفع اللازم والغطاء الضروري لإحقاق المعالجات اللازمة، ولم يضع برنامجاً إصلاحياً متكاملاً يتناول الهيكليات والتشريعات لإطلاق عملية إصلاح شاملة على المستويين المركزي واللامركزي، وخلط بين الإصلاح والتعيينات، وخيل له أن الإصلاح يتم لمجرد تعيين مدراء عامين ورؤساء مجالس إدارة، وقد أحسن في اختيار البعض ولم يوفق بالبعض الآخر. وفي المحصلة بقيت الأمور على حالها وبقي الفساد دون عقاب.

في ٤ شباط ٢٠٠٠ أطلعني لحود على مجرى المفاوضات السورية -

الإسرائيلية، فأخبرني أن باراك سعى بادىء الأمر إلى الحصول على الحد الأقصى من أهدافه التي تتمثل بإحقاق الأمن لإسرائيل والتطبيع مع العرب من دون الالتزام بالانسحاب الكامل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧. غير أن سوريا أفهمته أنها غير مستعدة لاستئناف المفاوضات إلا على أساس البحث في الانسحاب والحدود، وقال لحود: «فور موافقة باراك على العودة إلى حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧ ستسير الأمور بسرعة فائقة، وهي ماشية في هذا الاتجاه...».

وفي محاولة منه لإزالة الشكوك التي أبديتها حول عدم اقتناعي بنجاح المفاوضات السورية - الإسرائيلية، ذكّرني بأن الأميركيين «جادون»، وأنهم «يحكمون العالم». ووصف سياستهم بـ«البراغماتية»، وشدد على أنهم «لا يجدون ضيراً في الاعتراف بالخطأ وتصحيحه إذا أخطأ أحدهم أو أخطأ أحد حلفائهم»، ولفت إلى أن أفضل طريقة للتعامل مع الإدارة الأميركية هي «أن نعرف ما نريد منها، وأن نطلب صراحة ومباشرة ما نريد».

لاحظ أن واشنطن تنظر إلى لبنان من خلال مصالحها في الشرق الأوسط من جهة، وأمن إسرائيل من جهة أخرى، وأسف لوقوف الولايات المتحدة على الدوام إلى جانب إسرائيل ضد كل الأفرقاء العرب بمن فيهم لبنان. وقال: «لو كان في الولايات المتحدة لوبي لبناني، على غرار اللوبي الصهيوني، لكانت السياسة الأميركية أكثر توازناً في المنطقة».

وصف لحود الموقف الأميركي من لبنان بأنه «موقف رمادي، لا أبيض ولا أسود»، وتتعامل واشنطن معنا «بالمفرّق وليس بالجملة، وكل حالة على حدة». ولم يخفِ أن الإدارة الأميركية ساعدت الجيش اللبناني في التسليح والتجهيز، وأرسلت إليه بعض المعدات بلا مقابل أو بثمن رمزي، اعتقاداً منها أن الجيش اللبناني سيأتمر طبيعياً بسياستها، ولا حاجة لأن تضع عليه شروطاً مسبقة، وأردف: «من جهتي حرصت أن أحصل على السلاح من أي طرف كان، سواء

كان واشنطن أو دمشق، مع التصميم سلفاً على منع أي من الأطراف من استخدام الجيش لأغراضه». ابتسم قليلاً وأضاف: «لم يكن الأميركيون يعرفونني جيداً، وقضوا وقتاً غير قصير للتعرف إليّ ولاكتشاف خياراتي وخطتي».

في ختام هذا الاجتماع الذي استغرق أكثر من ساعتين، أوجز لي لحود أسلوبه في العمل فقال: «عندما أقتنع بشيء أحضّر له تحضيراً دقيقاً. وعندما أشرع فيه أصرّ على الانتهاء منه ولا أتراجع. وإذا اصطدمتُ بحاجز لا أقف أمامه بلا حراك ولا أعود إلى الوراء، بل أقفز فوقه مهما كان صعباً».

وأنهى كلامه وهو يشدّد على كل كلمة يقولها: «على الإنسان أن يقرر، وأن يسير بقراره حتى النهاية. وإذا تراجع أو تقهقر يسقط عند الجميع، ولا يعود يُحسب له حساب...!».

٢ - معركة الجنوب وانتصار المقاومة

في حزيران ١٩٨٢، اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان ودخل بيروت، أول عاصمة عربية تحتلها إسرائيل في كل حروبها. وفي تشرين الثاني، قام أحمد قصير، بعد خمسة أشهر فقط من الاجتياح، بأول عملية استشهادية في صور، فاقتحم بسيّارته المفخّخة مقر الحاكم العسكري الذي تحوَّل إلى ركام، وسقط جراء العملية ٨٥ قتيلاً إسرائيلياً دفعة واحدة.

نفذ «حزب الله» عمليته الاستشهادية الأولى قبل الإعلان عن نفسه في ١٦ شباط ١٩٨٤، وأنجز عمّار حمود آخر عملية استشهادية في ٣٠ حزيران ١٩٩٩ قبل عام من التحرير. ومن المفارقات أن «حزب الله» لم يلجأ إلى العمليات الاستشهادية إلاّ في ما ندر. غير أنه اختار أسلوب المواجهات العسكرية المباشرة وتفجير العبوات ونصب المكامن والقصف بالكاتيوشا والصواريخ.

في ١٧ أيار ١٩٩٩، وقف إيهود باراك في ميدان رابين في تل أبيب، يوم انتخابه رئيساً للحكومة، ليعد الإسرائيليين بـ «فجر يوم جديد» يخرج فيه الجيش الإسرائيلي من لبنان قبل تموز ٢٠٠٠، بالاتفاق مع بيروت ودمشق، وحتى من دون اتفاق.

وفيما كانت تجري عملية التسليم والتسلُّم من بنيامين نتنياهو إلى إيهود باراك، شن الجيش الإسرائيلي أعنف الغارات الجوية التي استهدفت البنى التحتية في لبنان، ولا سيّما المحطّات والمنشآت الكهربائية في بعلبك، ودير بنوح قرب زغرتا، والجمهور قرب بيروت، مما أدى إلى إغراق لبنان في الظلمة.

سارع إميل لحود للدعوة إلى جلسة استثنائية لمجلس الوزراء، استهلها بالتأكيد ان الاعتداء الإسرائيلي هو انتهاك لـ«تفاهم نيسان»، وعرقلة للمفاوضات السورية - الإسرائيلية. وأعلن تمسُّكه بالثوابت الوطنية التي تقضي «بالزوال الكلي للاحتلال وتقرير حق عودة اللاجئين الفلسطينيين». وأطلع الحاضرين على تلقّيه اتصالاً من بشار الأسد يبلغه فيه استعداد سوريا للإسهام في إصلاح الأضرار التي تسبب بها العدوان. بعدها طالب وزارة الصحة الاهتمام بالجرحى ومعالجتهم على نفقتها، والشروع الفوري في إعادة التيار الكهربائي إلى كل الأراضي اللبنانية، وقال للوزراء : «ستصلنا مساعدات كثيرة، ولكن مال الناس مقدس. كل قرش يضيع يدخل المسؤول عن ضياعه السجن».

أخبرني لحود أن التقديرات الأولية لإصلاح الأضرار وصلت في البداية إلى ما يقارب ٣٥ مليون دولار، ومع حسن التخطيط والتنفيذ والمراقبة لم تتخط الكلفة المليون دولار، فاستنتج أن الجزء الأكبر من دين لبنان البالغ عشرين مليار دولار هو إهدار وسرقة».

في ١٨ شباط ٢٠٠٠، التقيت لحود في نادي الكسليك، فبادرني بالقول: «صرّحت اليوم بأننا لا نقبل تعديل حرف واحد من «تفاهم نيسان». وحذَّرت

إسرائيل من مغبّة ضرب أي مواطن أو أيّة مؤسسة من مؤسساتنا المدنية. وإذا ضَرَبْت ضربنا، ونحن قادرون أن نكون أشد إيلاماً». لم يسبق في تاريخ النزاع بين العرب وإسرائيل أن أطلق أي رئيس لبناني تهديداً مباشراً لإسرائيل بهذا الحزم وهذه اللغة.

شرح لحود استراتيجيته التي تعتمد على استمرار عمليات المقاومة ضد إسرائيل إلى حين سحب جيشها والقبول بالسلام الكامل والعادل، إذ «لا يجوز، على قوله، وقف عمليات المقاومة مقابل لا شيء أو مقابل وعود لا تُنفّذ... وإذا أوقفنا هذه العمليات بالقوة نكون قد دخلنا في حرب أهلية، ووافقنا على توطين الفلسطينيين».

وفي خطوة هي الأولى من نوعها لرئيس مصري منذ «لقاء الخيمة» الذي جمع عند الحدود اللبنانية-السورية جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب في العام ١٩٥٩، وصل حسني مبارك في ١٩ شباط ٢٠٠٠ إلى لبنان على رأس وفد رسمي كبير ورفيع المستوى(*).

ما إن وطئت قدما الرئيس المصري أرض المطار حتى سارع إلى مصافحة الرئيس اللبناني الذي كان في انتظاره أمام سلّم الطائرة، وقال له من دون مقدمات: «أنا تكلمت مع باراك، وقلت له: كيف تقصف عاصمة عربية؟ أجابني: لم يصب القصف أحداً. أجبته: وماذا يفعل الشيوخ والأولاد والنساء بلا كهرباء في هذا الصقيع؟! وبقيت أتكلم معه خمساً وأربعين دقيقة بلا انقطاع. وفي نهاية الحديث ما عاد يجاوبني إلى أن سألته: يا باراك هل تسمعني؟ ردّ: نعم. مما يعني أنه لم يكن يملك أي جواب مُقْنع على ما حصل».

(*) ضمّ الوفد، إلى الرئيس المصري، كلاً من وزير الخارجية عمرو موسى، ووزير الإسكان محمد إبراهيم سليمان، ووزير الكهرباء علي الصعيدي، ووزير الأمن القومي عمر سليمان، ورئيس ديوان الرئاسة زخريا عربي، ومستشار الرئيس للشؤون السياسية أسامة الباز.

وفي طريقهما إلى قصر بعبدا، سأل لحود مبارك إذا كان يريد أن يقضي ليلته في لبنان، فأجابه بالنفي. ثم سأله إذا كان يريد أن يدعو له أي شخص لمقابلته، فلم يسمِّ له أحداً.

عقد الرئيسان خلوة ثنائية في قصر بعبدا، توسعت بعدها لتضم الوفدين المصري واللبناني. روى مبارك مرة أخرى على مسامع الحضور حديثه الهاتفي مع باراك، وصدر في ختام الزيارة بيان مشترك دان فيه الرئيسان الاعتداءات الإسرائيلية التي استهدفت المدنيين والبنى التحتية والمرافق الاقتصادية، وأعربا عن تمسكهما بعملية التسوية السلمية، وأكدا «حق المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي حتى التحرير، وأن المقاومة هي نتيجة للاحتلال وليست سبباً له».

رأى لحود أن الدعم السياسي للبنان تحقق لمجرد قيام الرئيس المصري بهذه الزيارة الخاطفة، إذ وجه باسم مصر وباسم «عرب الاعتدال» إشارة قويّة إلى إسرائيل مفادها أن لبنان ليس وحيداً وكل العرب متضامنون معه، وهو يتمتع بمظلة عربية شاملة وليس مباحاً لتل أبيب.

وتوالت مواقف التأييد. ففي ١٥ شباط، زار رئيس جمهورية أرمينيا روبرت كوتشاريان لبنان تضامناً معه. وفي ٢٢ شباط، وصل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الجابر الصباح الذي أكد في نهاية زيارته «مساندة الكويت للبنان سياسياً واقتصادياً». وفي ٢٣، أعلن رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي من بيروت «أن ياسر عرفات مشتاق إلى زيارة لبنان وسوريا». وفي ٢٤، أعربت رئيسة البرلمان الأوروبي نيكول فونتين عن دعم أوروبا للبنان، وقلقها لتصاعد أعمال العنف في جنوبه، واستنكرت الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة. وفي ٢ آذار، زار ولي العهد السعودي عبدالله بن عبد العزيز لبنان على رأس وفد رسمي رفيع المستوى، وصرّح في ختام زيارته «أن المملكة العربية السعودية كانت ولا تزال وتظل مع

لبنان في السراء والضراء، وهو بصموده ومقاومته يؤكد مقدرة العرب على استعادة حقوقهم وكرامتهم».

كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك السبّاق إلى التضامن مع لبنان والوقوف إلى جانبه، من خلال رسالة وجهها إلى نظيره اللبناني، بواسطة السفير الفرنسي الجديد في لبنان فيليب لو كورتييه، غير أن رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان خرج عن موقف شيراك، فدان في مؤتمر صحافي عقده في القدس يوم ٢٤ شباط ٢٠٠٠ هجمات «حزب الله» على إسرائيل ووصفها بـ«الإرهابية»، مما حمل الرئيس الفرنسي على إصدار بيان رئاسي شدّد فيه على «ثبات فرنسا عند سياستها الخارجية والتوازن الذي تعكسه...»، وركّز البيان على «تفاهم نيسان» الذي يعطي عمليات «حزب الله» شرعية دولية.

من جهتها، وجهت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت رسالة إلى الحص تحفظت فيها عن سياسة حكومته تجاه إسرائيل، فجاءت ردة فعل اللبنانيين قاسية، واضطر رجال الأمن اللبنانيون إلى إخراج السفير الأميركي من الباب الخلفي لـ «لاسمبلي هول» في الجامعة الأميركية بسبب تظاهرات الطلاب احتجاجاً على حضوره حفلة موسيقية في جامعتهم!.

في ١١ آذار ٢٠٠٠، عقد مجلس جامعة الدول العربية في بيروت اجتماعاً عاجلاً واستثنائياً على مستوى وزراء الخارجية الذين أصدروا بياناً شجبوا فيه الاعتداءات الوحشية على لبنان، واستنكروا التصريحات التي أدلى بها رؤساء دول صديقة عقب العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، في إشارة واضحة إلى تصريح جوسبان، ودعوا الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل إلى «إعادة النظر في هذه العلاقات...».

أفاد لحود من لقائه مع وزراء الخارجية العرب ليوصل إليهم، على حد قوله لي، رسالة واضحة: «انظروا ما استطاع أن يفعل تضامن لبنان وسوريا في وجه إسرائيل...تصوروا لو كان العرب كلهم متضامنين فماذا كان سيحصل؟».

عزا لحود تحرُّك جامعة الدول العربية إلى زيارة حسني مبارك للبنان. كما عزا تحرُّك مبارك إلى تظاهرات الاستنكار التي عمَّت العالم العربي، والتي تصاعدت في جامعات مصر وجامعة بيرزيت في رام الله حيث حمل الفلسطينيون أعلاماً لبنانية. كانت الجموع العربية تهتف باسم وطن الأرز وتسأل حكّامها: ماذا تفعلون للبنان؟

أما في ما يتعلّق بالمساعدات العربية التي أقرها العرب للبنان، فأكد لي لحود أنها «مرتبطة إلى حد بعيد بالموقف الأميركي». وأشار إلى أن الدول العربية وعدت بتسديد المساعدات التي تعهدت بها للبنان منذ سنوات «ضمن الإمكانات». وشرح لحود أن مفهوم «ضمن الإمكانات» لا يعني «الإمكانات المالية»، وهي متوافرة، بل يعني وفق «الضوء الأخضر الأميركي».

ومن المعروف أن معظم الدول العربية، ولا سيّما دول الخليج، لا تقدّم المساعدات ولا إلى دولة في العالم إلا بعد مراجعة واشنطن. على هذا الأساس باشر لحود الاتصالات اللازمة مع الإدارة الأميركية كي تعطي الضوء الأخضر لوصول المساعدات العربية إلى لبنان!.

استبقت الحكومة الإسرائيلية انعقاد اجتماع الدول العربية في بيروت بقرار يرمي إلى التخفيف من حدة الاحتقان العربي ضدّها، فأعلنت في الخامس من آذار موافقتها على خطة رئيس الوزراء إيهود باراك لسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان بحلول تموز ٢٠٠٠. وأرفق باراك خطة الانسحاب بتحذير كل الأطراف من مغبّة القيام بأي هجوم على الأراضي الإسرائيلية بعد إنفاذ هذه الخطة بقوله: «لا أنصح أحداً اختبار رد فعلنا بعد أن نكون قد انتشرنا على طول الحدود الدولية، وبدأنا من هناك الدفاع عن بلداتنا».

لم يَرُق إسرائيل البيان الختامي الصادر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب، فردّت عليه بقصف أهداف في لبنان بغية توجيه رسائل عدة. استهدف القصف أولاً محلة الوادي الأسود في يانطا المحاذية تماماً للحدود اللبنانية – السورية

في رسالة مباشرة إلى دمشق. كما استهدف قواعد المقاومة الفلسطينية، وبخاصة القواعد المناوئة لياسر عرفات. واستهدف أخيراً حاجز الجيش في المنصورية في رسالة مباشرة إلى لحود رداً على موقفه الذي ربط فيه إعطاء ضمانات أمنية لإسرائيل مقابل انسحاب جيشها ليس من كل الأراضي اللبنانية فحسب، بل أيضاً مقابل انسحابها من الجولان.

كانت إسرائيل تراهن على أن انسحابها من لبنان سيؤدي إلى نتيجتين، أو على الأقل إلى واحدة منهما: من جهة الاقتتال بين حركة «أمل» و«حزب الله»، ومن جهة أخرى تعرّض المسيحيين للانتقام على يد المقاومة، كما حصل في الشوف وعاليه في العام ١٩٨٣ على يد وليد جنبلاط. غير أن وعي «أمل» و«حزب الله» أفشل الرهان الإسرائيلي، وفتح الباب واسعاً أمام نجاح مشروع التحرير.

يذكر لحود في هذا السياق أنه حين كان قائداً للجيش، جاءه مارتن أنديك الذي عيّن في ما بعد سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل، فأخبره بأنه حصل على موافقة الياس الهراوي ورفيق الحريري المبدئية لإرسال الجيش إلى جنوب لبنان، غير أنهما طلبا إليه مراجعة قائد الجيش لمعرفة مدى جهوزيته لإتمام هذه المهمة.

أدرك لحود أنه في وضع دقيق، وأن رئيسي الجمهورية والحكومة اتخذا الموقف السهل، وهو الموافقة المبدئية على ما تطلبه الولايات المتحدة منهما، وإلقاء مسؤولية الرفض عليه.

قرر لحود أن يقارب موضوع إرسال الجيش إلى الجنوب من المنظار السياسي، فأكد لأنديك أن الجيش جاهز للذهاب إلى الجنوب، وقادر على الانتشار في كل أرجائه لأنه يتمتع بدعم اللبنانيين له، وتساءل أمام الديبلوماسي الأميركي: «هل من المعقول أن أرسل الجيش لحماية حدود إسرائيل وهي ترفض تنفيذ القرار الدولي ٤٢٥ وتستمر في احتلال أراضٍ لبنانية؟ وهل يعقل

أن يقمع الجيش اللبناني الفلسطينيين لمجرد أنهم يطالبون بحقوقهم في العودة وإيجاد تسوية لأوضاعهم؟!».

استفسر أنديك حول موضوع الفلسطينيين، فقال له لحود: «صحيح أن الفلسطينيين ساكتون في الوقت الراهن. ولكن بعد عشر سنين سيطالبون بحقهم في العودة ويقولون لنا: «انتظرناكم طويلاً فلم تحلّوا مشكلتنا. نحن على مرمى حجر من أرضنا، اتركونا نعمل على طريقتنا»، وأضاف: «الحل ليس بإرسال الجيش إلى الجنوب، بل بإيجاد تسوية تسحب بموجبها إسرائيل جيشها من لبنان ومن الجولان، وتمنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة. الانسحاب الإسرائيلي من لبنان دون الجولان لا يعني سلماً، والانسحاب من لبنان والجولان دون حل القضية الفلسطينية لا يصنع سلاماً... خلّصوا مشكلة الفلسطينيين تخلّصوا مشكلة الشرق الأوسط... وإلا فالأزمة مستمرة».

علّق لحود على اجتماعه بأنديك فقال: «منذ البداية أفهمته أمرين: أولهما أني لن أشارك في مفاوضات منفردة مع إسرائيل وفي معزل عن سوريا، وثانيهما أن البند الأول بالنسبة إلى لبنان في المفاوضات مع إسرائيل هو بند حق العودة ورفض التوطين».

واستباقاً لأي انسحاب إسرائيلي من لبنان، أصدر لحود بياناً رئاسياً، في ٨ آذار ٢٠٠٠، قليلاً ما يصدر مثله عن رؤساء الجمهورية في لبنان، تضمن ثلاث نقاط: رفض ضمان أمن إسرائيل في معزل عن اتفاق شامل، تحديد شروط واضحة لمثل هذه الضمانات، الحرص على تلازم المسارين بين لبنان وسوريا.

وأشار البيان إلى أن انسحاب إسرائيل يحل جزءاً أساسياً من المشكلة، لكنه يُبقي عالقاً الجزء الآخر الذي لا يقلّ أهمية، وهو موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، وتساءل: «كيف يمكن ضمان الحدود مع إسرائيل فيما هناك عشرات الآلاف من الفلسطينيين في المخيّمات يطالبون بحق

العودة؟»، ويجيب: «إن لبنان غير مستعد لحرب مخيمات جديدة إكراماً لإسرائيل. . . وغير مستعد لطمأنة إسرائيل والعودة إلى النزاعات الداخلية المسلحة. . .».

عند صدور• بيان لحود جمعت مادلين أولبرايت فريق عملها، وكانت «غاضبة» و«ساخطة» وتستعد للردّ عليه، على قول سفير لبنان في واشنطن، وكانت لا تنفك تردد ما معناه: «لحود ذاهب إلى الحرب والعرب راجعون منها». غير أن الاتصالات الديبلوماسية التي قام بها سفير لبنان هدأت من روعها، وعادت الأجواء إلى طبيعتها، مما فسح المجال أمام الرئيس الأميركي بيل كلينتون ليوجه كتاب معايدة إلى الرئيس اللبناني لمناسبة عيد الأضحى، فارتاح لحود وقال لي: «بدل أن أتسلّم كتاب تنديد وصلني كتاب معايدة. ومجرد اعتراف واشنطن بوجود مشكلة اسمها «الفلسطينيون في لبنان»، نكون قد حققنا خرقاً مهماً».

في ختام هذا الحديث، توجّه إليّ لحود كأنه راغب أن يبوح لي بكل ما يجول في خاطره في أطول مونولوج وجداني سمعته منه، فقال: «إذا أردنا أن يبقى أولادنا في لبنان لازم نسعى كي لا يبقى الفلسطينيون فيه. أنا لست ضد الفلسطينيين، بل على العكس أنا أحمل قضيتهم وأدافع عنهم، لكن لبنان تحمّل ما لا يقدر على تحملّه. إذا ترك الفلسطينيون لبنان يعود اللبنانيون إليه، وإذا لم يتركوه سيغادر مَن تبقّى من اللبنانيين خارج لبنان. صحيح أن الوضع الاقتصادي يتسبب في الهجرة، لكن الصحيح أيضاً أن الهجرة قائمة بسبب الخوف من التوطين. اللبناني يدرك بالحدس أن وجود الفلسطينيين بهذه الأعداد يهدد استقرار لبنان ومستقبله، ومع بقاء الفلسطينيين لا مستقبل للبنان».

ثم توقف ليأخذ نَفَساً عميقاً ويتابع: «ممنوع الغلط في هذا الموضوع، ولا يحق لنا أن نرتكب الخطأ الذي ارتكبه بشارة الخوري الذي تصور أن استقبال اللاجئين هو لبضعة أسابيع أو لبضعة شهور وتُحَلّ مشكلتهم. هذا كلام سمعه

مني الأميركان والفرنسيون وغيرهم. لم يفهموا في البداية ماذا أعني بالتوطين واستغربوا حين أبلغتهم أني لن أشارك في مفاوضات مع إسرائيل ما لم يُدْرَج موضوع حق عودة الفلسطينيين ورفض التوطين على جدول الأعمال. قد أقبل جدولة خروج الفلسطينيين من لبنان، ولكن لن أوقع على بقائهم فيه. خُيّل إلى البعض أني اتخذت هذا الموقف بناء على طلب السوريين، غير أنهم اكتشفوا مع الوقت أن ما أقوله يتعلق بمصير لبنان واللبنانيين، ومن حسن الحظ أني ألتقي وسليم الحص على تصور واحد».

ربط لحود حرب لبنان بمشروع التوطين فقال: «إن حرب لبنان في العام ١٩٧٥ كانت إلى حد بعيد جزءاً من مؤامرة التوطين. وأخشى ما أخشاه أن يكون بعض السياسيين اللبنانيين، عن إدراك منهم أو عدم إدراك، يتصورون أن في وسعهم الإفادة من مشروع التوطين من أجل صياغة توازن داخلي جديد، كما يفعل الحريري الذي اشترى في منطقة القريعة في الشوف مساحة واسعة من الأرض تبلغ حوالي المليون متر مربع وسجّلها على اسم الدولة اللبنانية بقصد بناء مساكن للفلسطينيين خارج المخيمات. وما إن علمتُ بالأمر حتى طلبتُ تسريب أخبار هذا المشروع في الصحف بقصد إفشاله، فاضطر الحريري إلى التراجع عنه».

وأضاف كأنه يريد أن يصل إلى لبّ المشكلة: «الحريري وجنبلاط يعملان على توطين الفلسطينيين في لبنان لكي يواجهوا بهم الشيعة. . . صحيح أن الوضع في المخيمات مضبوط في الوقت الحاضر، ولا أحد يجرؤ أن يتحرك بسبب وجود الجيش السوري في لبنان، ولكن بعد بضع سنوات لن يكون في لبنان جيش سوري، فتكون الدولة اللبنانية في مأزق: إذا وافقت أن يقوم الفلسطينيون بعمليات من أرضها يتعرّض لبنان للحرب مع إسرائيل، وإذا لم توافق يتعرض لحرب أهلية سرعان ما تتحول إلى حرب مذهبية».

ذهب إلى أبعد في تحليله فربط بين الاستدانة والتوطين، فأشار إلى أن ما

لم يتحقّق بقوّة السلاح تحاول القوى العظمى بالاتفاق مع قوى إقليمية ومحلية أن تحققه عن طريق الاستدانة. يشجعون الدولة لتستدين أكثر من طاقاتها في سبيل إنجاز المشاريع التي تحتاج إليها، إلى أن تقع في عجز مالي يزداد سنة بعد سنة، فتخضع في النهاية لشروط سياسية مقابل إعفائها من الديون المتراكمة وقال: «أخشى أن يتكرر هذا المشهد في لبنان: أزمات فديون فعجز لا يمكن تحمله إلى أن تقبل السلطات اللبنانية توطين الفلسطينيين لقاء محو الديون». وذكّر أنه «قبل أقل من عشر سنين كان الدين العام في لبنان دون الملياري دولار، أما اليوم فتخطّى عتبة العشرين ملياراً، وقد أفاد هذا الدين حفنة من الشركات ورجال الأعمال الذين أثروا على حساب الناس، ونُفذت المشاريع بأغلى الأسعار، والأدهى أن تتحول الديون إلى مشروع لتوطين الفلسطينيين».

اطلّع لحود لاحقاً على كتاب جون بركينز وعنوانه «اعترافات قاتل اقتصادي» فأهداني نسخة منه. يروي، أو بالأحرى يفضح، الكاتب قصة «القتلة الاقتصاديين» الذين يقبضون أجوراً عالية جداً ليخدعوا الدول، وبخاصة دول العالم الثالث، ويستولوا على مليارات الدولارات منها. وقد قامت وكالة الاستخبارات الأميركية بتجنيده، وهو طالب في كلية الأعمال، فعمل سراً في الأكوادور وأندونيسيا تحت غطاء شركة استشارية. كانت مهمته إغراق الدول بديون هائلة ووضعها تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تمهيداً لفرض السياسة الأميركية عليها(*). كان لحود مقتنعاً أن دوره الأساسي هو التصدي «للقتلة الاقتصاديين» داخل لبنان.

التقيت لحود في نهاية آذار بعد انعقاد قمة جنيف التي جمعت الرئيسين الأميركي والسوري بيل كلينتون وحافظ الأسد في ٢٦ آذار ٢٠٠٠. شعرت بأنه يتحاشى الغوص في مجريات تلك القمّة، إما لعدم توافر المعلومات لديه، وإما

(*) John PERKINS, CONFESSIONS of an ECONOMIC HIT MAN, A Plume Book, 2004.

لعدم ارتياحه إلى نتائجها. وقد علّق أمامي بجملة واحدة: «السوء الحظ، أضاع الأميركيون فرصة سلام حقيقية».

كان يتعمد في حديثه التخفيف من سلبيات القمة بقوله «إن الباب لم يغلق كلياً». وأهمّ ما قاله لي في هذا السياق إن كلينتون كان يصرّ على عقد هذه القمة قبل شهر، في منتصف شباط ٢٠٠٠، وإن الأسد كان يتريث لمعرفة ما يمكن أن يحمله اللقاء من جديد. وصل الرئيس السوري إلى جنيف وفي اعتقاده أن الرئيس الأميركي أعدّ له عرضاً متقدماً في إطار الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان، لكنه فوجىء به يقترح عليه استرداد حوالي ٩٨٪ من الأراضي السورية المحتلة والتخلي عن ٢٪، بحجة مساعدة باراك على كسب معركته داخل إسرائيل». رفض الأسد هذا العرض فوراً على أساس أن «حدود الأوطان لا تخضع لمصالح المسؤولين»، وأكد لكلينتون أنه يريد أن يسترد ١٠٠٪ من الأراضي السورية، فأجابه الرئيس الأميركي: «صارت الكرة الآن في ملعبك».

بهذا الجواب أفهم كلينتون الأسد أن الانسحاب الكامل من الجولان غير وارد، وأن أقصى ما يمكن أن يحصل عليه هو ٩٨٪ من الأراضي السورية المحتلة، وأنه لن يتلقى عرضاً أفضل. ولولا جَلَد الأسد لكان انتهى الاجتماع بخمس دقائق.

انتقل لحود إلى الحديث عن الانسحاب المحتمل لإسرائيل من لبنان، فشدّد على أن باراك قرر الانسحاب للحدّ من الخسائر الجسيمة التي يتكبدها جراء أعمال المقاومة، وليس لدواعي إحلال السلام، وقال: «لا أريد أن أندم في المستقبل كما سيندم الفلسطينيون لاحقاً لقبولهم «اتفاق أوسلو» الذي أبقى مسألة الشتات بلا حل». وأنهى حديثه بالقول: «أنا عسكري وأعرف حقائق الميدان: إن الجيش الإسرائيلي أعجز من أن يواجه المقاومة».

بعد أسبوع وصلتُ كالعادة إلى الكسليك، أخبرني لحود بلا مقدمات أنه بعدما افترقنا الأسبوع الماضي، اتصل به أمين عام وزارة الخارجية زهير حمدان لينقل إليه برقية موجهة بتاريخ الأول من نيسان من الأمين العام المساعد للأمم المتحدة برنارد مايبه يسأل فيها مندوب لبنان في الأمم المتحدة عن موقف الحكومة اللبنانية من موضوع رفع عدد القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان، «اليونيفيل»، في ضوء استعداد فرنسا لإرسال قوات إضافية، إنفاذاً للقرار الدولي ٤٢٥، ومن دون انتظار استئناف مفاوضات السلام على المسار السوري. وتضيف برقية الأمم المتحدة: «لا داعي لإجابتنا خطيّاً منعاً للإحراج، فمجرد عدم الجواب نفهم منه أن الحكومة اللبنانية موافقة».

استفسر لحود عن الفقرة الأخيرة من البرقية، فكان التفسير أن لبنان تعوَّد منذ زمن هذا الأسلوب في التعامل مع الأمم المتحدة، فعندما لا ترسل الحكومة اللبنانية جواباً، فهذا يعني أنها موافقة ضمناً.

استفزّت هذه الطريقة لحود فقرر على الفور إرسال مذكرة جوابية، وطلب إلى جميل السّيد تحضيرها من دون التنبه إلى وجوب التشاور قبل ذلك مع رئيس الحكومة سليم الحص الذي يشغل منصب وزير الخارجية.

في الرابع من نيسان ٢٠٠٠ استقبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف وتبلَّغ منه أن انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان سيتم دفعة واحدة قبل نهاية تموز المقبل باتفاق مع لبنان وسوريا أو من دونه، وأن إسرائيل عازمة على التعاون تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة إنفاذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وأنها تفوضه تقدير ضرورة زيادة عديد «اليونيفيل» أو عدم زيادته.

في اليوم التالي، سارع أنان إلى إيفاد ممثله الخاص تيري رود لارسن إلى لبنان، فاستقبله لحود وسلّمه المذكَّرة التي أعدّها والموجَّهة إلى أمين عام الأمم المتحدة والتي ستعرف بـ«المذكرة الرئاسية». بهذا العمل أخطأ لحود تجاه الحص

مرتين: مرة لعدم دعوته إلى المشاركة في الاجتماع، ومرة لصياغة المذكرة وتسليمها إلى لارسن من دون علمه. وقد عاتبه الحص على تصرفه، فاعتذر له لحود وأسف لما جرى.

في الأساس عبّرت المذكرة عن مجموعة من الهواجس اللبنانية المحقة، ومنها أن الانسحاب الإسرائيلي المنفرد يرتب على لبنان « حروباً صغيرة» مع الفلسطينيين، وطالبت بإسناد مهمة جديدة إلى القوات الدولية هي تجريد المخيمات الفلسطينية من السلاح، وشككت في النيات الإسرائيلية، ورفضت أن يدفع لبنان ثمن الانسحاب حماية لحدود إسرائيل.

فسّرت الأوساط السياسية والديبلوماسية أن هذه المذكرة تعبِّر عن التحفظات السورية حيال تنفيذ إسرائيل للقرار ٤٢٥ المتعلق بلبنان دون تنفيذ باقي القرارات الدولية المتعلقة بالجولان.

دافع لحود عن وجهة نظره، وقال للارسن: «إنكم لا تفهمون موقفي، وتتصورون أني لا أريد أن تنسحب إسرائيل من لبنان إلا بعد أن تتفق مع سوريا... هذا فهم خاطىء للأمور». وأكمل: «إن مرتكبي جريمة اغتيال القضاة الأربعة اللبنانيين هربوا إلى المخيم فتعذر علينا توقيفهم. ماذا يمنع قيام أحد عناصر المنظمات الفلسطينية بإطلاق صاروخ كاتيوشا نحو إسرائيل من داخل المخيم أو من خارجه ويلجأ إلى المخيم؟ فهل نكون نحن المسؤولين عن هذه العملية؟». وخلص إلى القول أن الدولة اللبنانية غير مسؤولة عما يجري على الحدود مع إسرائيل، «ما دام في المخيمات شخص واحد قادر على إطلاق الكاتيوشا».

لم يشأ لحود أن ينهي اجتماعه مع لارسن من دون أن يذكّره بأن لبنان لن يقبل أي انسحاب إسرائيلي جزئي من أراضيه، وأبلغه أن الانسحاب من ٩٩٪ من الأراضي يعني أن المشكلة ستبقى قائمة، وختم: «نحن مقتنعون بأن الحق لا يخضع للقوة. أما إسرائيل فإنها تعتمد سياسة القوة. إن منطق إسرائيل

سيوصل الشرق الأوسط عاجلاً أم آجلاً إلى الحرب. وإذا بقيت مشكلة الفلسطينيين بلا حل فلبنان سيدفع الثمن، ولن تكون إسرائيل آمنة، وسيمسي كل فلسطيني مقاوماً، وإذا اقتضى الأمر إرهابياً. والحل الوحيد هو بإقرار حق العودة، ولا حل نهائياً سواه».

قبل أن يغادر لارسن الاجتماع سأل لحود: «كيف تريد أن أسمّي هذه المذكرة؟ هل هي صادرة عن الحكومة اللبنانية أم عن رئيس الجمهورية؟»، أجابه لحود: «سمّها مذكرة رئاسية».

صمت لحود فجأة، فسألته بمَ يفكر، فأجابني بعد تردد: «أفكر بالمسيحيين الذين ما زالوا يجادلون في موضوع صلاحيات رئيس الجمهورية، فأسألهم هل كان رئيس الجمهورية قبل الطائف يقدر أن يتصرف كما أفعل، فيرسل مذكرة إلى الأمم المتحدة كما فعلت؟ في الواقع، أنا أدير السياسة الخارجية ولا يعترض عليّ أحد لأني خرجت من زواريب الطائفية الضيقة، وقررت أن أواجه إسرائيل. ابتدعت خطاً وطنياً يُخرج اللبنانيين من المتاريس، ويضمن موقع المسيحيين، ولا يعترض عليه المسلمون. عندنا فرصة ذهبية لنبني الدولة ولا يجوز أن يُحبط بعض المسيحيين هذا العمل...».

كان منزعجاً إلى أقصى الحدود من تصريحات بعض القادة المسيحيين الذين اتهموه بأنه يعمل بناء على توجيهات دمشق، ويصرون على مطالبته بإرسال الجيش اللبناني إلى المخيمات من دون أن يقدِّروا المخاطر الناتجة عن مثل هذه الخطوة، وقال: «أنا لست مجنوناً ولا مغامراً لأُورط الجيش في المخيمات. إن إسرائيل التي اجتاحت كل لبنان، لم تجرؤ بكل جبروتها على الدخول إلى المخيمات. من جهتي، وضعت النقاط على الحروف، ورفعت الصوت، وصار العالم بأسره يعرف حقيقة مشاكلنا وأخطار التوطين علينا».

اهتزت ثقة المسيحيين بلحود، وتراجع دعم البطريرك له لتعثُّر ملف عودة اللاجئين، وتوقف الإصلاح الإداري، وعدم الانفتاح على المعارضة المسيحية،

وعدم مشاركته في قداس مار مارون وانتداب ميشال المر لتمثيله. غير أن لحود ثابر على تواصله مع البطريرك طوال عهده فالتقاه من بداية ولايته إلى نهايتها إحدى وثلاثين مرة منها مرتان في الفاتيكان: الأولى في ١٦ أيار ٢٠٠٤ بمناسبة إعلان الأب نعمة الله الحرديني قديساً من لبنان، والثانية في ٨ نيسان ٢٠٠٥ للمشاركة في جنازة البابا يوحنا بولس الثاني.

مع اقتراب موعد الانسحاب المرتقب لإسرائيل من لبنان، غادر لحود بيروت في ١٥ نيسان ٢٠٠٠ على رأس وفد لبناني كبير(*) في جولة قادته إلى كل من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين ومصر وإيران.

التقيته بعد عودته إلى لبنان في ٢١ آذار ٢٠٠٠، فأكد لي أن جولته كانت «ناجحة من كل النواحي»، وأن الزعماء الذين التقاهم كانوا على علم بأن الانسحاب الإسرائيلي بات أمراً واقعاً مع ما يرافقه من مخاوف وأخطار شتى. ولاحظ أن كل الدول التي زارها، ومعظمها قريب من الولايات المتحدة وبعيد عن سوريا، تنظر إلى لبنان نظرة احترام ملؤها الفخر والاعتزاز لما سيحقّقه هذا البلد الصغير فيحمل إسرائيل على الانسحاب دون مقابل، وهذا ما لم تقدر عليه ولا دولة عربية. وعلق لحود: «لبنان بات كبيراً في عيون كل العرب».

أفهم الرئيس اللبناني جميع مضيفيه أنه مصمم على المطالبة لا بالانسحاب الكامل فحسب، بل بوقف الطلعات الجوية وانتهاك المياه الإقليمية، «فإسرائيل لا تخرج من لبنان مختارة بل مضطرة، ولبنان قادر لأول مرة أن يفرض عليها شروطه».

(*) ضمّ الوفد إلى رئيس الجمهورية كلاً من وزير المال جورج قرم، وزير النقل والأشغال العامة نجيب ميقاتي، وزير السياحة أرتور نظاريان، الأمين العام لوزارة الخارجية زهير حمدان، المدير العام للأمن العام جميل السيّد، قائد لواء الحرس الجمهوري مصطفى حمدان، مدير عام المراسم مارون حيمري، نقيبي الصحافة والمحررين محمد بلعبكي وملحم كرم، والمسؤول الإعلامي في القصر الجمهوري فراس الأمين.

في السعودية كان ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في منتهى التجاوب، «وهو منذ صباه يحب لبنان ويعرفه» على ما قاله لحود. وأظهر الأمير أنه يتابع تفاصيل ما يحصل في لبنان، واستفهم من لحود عن توقعاته، فأجابه الرئيس اللبناني بأنه يتوقع «حصول ضغوط كثيرة وكبيرة علينا». وعندما سأله الأمير عبدالله عما يحتاجه، أجاب: «لم آتِ لأطلب مالاً، بل لأطلب فقط أن تؤجلوا بعض الوقت مواعيد دفع لبنان لديونه وخفض الفائدة». تعجّب الأمير عبدالله الذي كان يتوقع أن يطلب لحود شطب كل الديون إضافة إلى الحصول على مساعدات جديدة. وكان لحود أول رئيس يقيم في «قصر الحمراء» في جدة، بينما كان الضيوف ينزلون عادة في فنادق السعودية.

في الكويت بدا الشيخ جابر الأحمد الصباح بصحة جيدة خلافاً لما يشاع، وكان «يمشي مشية واثقة، وهو ذكي وفطري ولا يقول إلا الكلمة اللازمة»، وفق ما لاحظه لحود. قال الشيخ للحود: «لن ننسى أن لبنان وقف إلى جانبنا في محنتنا مع صدام حسين، ونحن على استعداد لمساعدته». ولم يكتفِ أمير الكويت باستقبال لحود بحفاوة لافتة، بل أصرّ عليه أن يرافقه لافتتاح مبنى «المركز العلمي» في الكويت، وهو يُعدّ الأضخم من نوعه في الشرق الأوسط.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي المحطة الثالثة من جولته، التقى لحود ولي العهد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الذي سأله عما يريد، أجابه لحود: «تكفيني محبتكم». علق الأمير قائلاً: «من واجبي أن أساعد، وما يفعله لبنان لم يقدر على فعله أحد، وهذه مدعاة تقدير وإعجاب وفخر...لن ننسى ما يوشك بلدكم على إنجازه، فقد رفع رأسنا ودافع عن كرامتنا». رأى لحود في ولي العهد «عروبياً أصيلاً»، رغم علاقة بلاده الوثيقة بالولايات المتحدة.

في قطر كان الاستقبال مميزاً وحاراً جداً. لم يفارقه الأمير القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولا لحظة، وأصرّ عليه أن يمدد إقامته، وأعرب له عن رغبته في قضاء فصل الصيف في لبنان للدلالة على تمسكه بهذا البلد.

في البحرين، استقبله رئيس البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي قال له: «زيارتك لأربع ساعات لا تعدّ زيارة، إننا ننتظرك في زيارة أطول، أما اليوم فسآخذك إلى مكان أتصور أنك ستحبه!». وفاجأ الملك ضيفه اللبناني على متن مركب بحري، فكانت فرحة لحود كبيرة لاشتياقه إلى البحر.

الجو في إيران كان في منتهى الجلال، وكان لحود أول رئيس لبناني يزور إيران منذ ٤٣ سنة. أظهر رئيس الجمهورية محمد خاتمي التقدير الكبير لشخص لحود وخياراته، وأخبره بأن مرشد الجمهورية علي خامنئي سيجتمع به، علماً بأن الأخير لا يجتمع مع كل رؤساء الدول الذين يزورون إيران.

فوجىء لحود بمرشد الجمهورية يشدّه إليه ويقول له: «سيحفظ التاريخ اسمك. أنت في صدد تحقيق إنجاز أكبر مما تحقق في فيتنام وفي غير فيتنام. استنهضتَ شعباً صغيراً، ووحدتَ جيشاً بعد تشرذم، وحضنتَ مقاومة كبيرة. نحن فخورون بك. اتفاقك مع سوريا والمقاومة هو الأساس». وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك.

اختتم لحود جولته بمصر حيث التقى رئيسها حسني مبارك الذي عاد وروى للحود اتصاله بإيهود باراك حين اعتدى الطيران الإسرائيلي على المنشآت الكهربائية في لبنان. أما لحود فقال له: «ما يهمنا هو أن تنسحب إسرائيل من لبنان في أقرب وقت. لقد أعددنا أنفسنا لهذه اللحظة منذ عشر سنين عندما أنشأنا جيشاً وطنياً. وقد أكدت التطورات صحة خيارنا حين رفضنا المسّ بالمقاومة، فصار عندنا مقاومة إلى جانب الجيش». ولفت لحود الرئيس المصري إلى أن الإعلام الإسرائيلي قوي جداً ويحاول «إظهارنا بمظهر من لا يريد الانسحاب إكراماً لسوريا، أما الخلاف في الحقيقة فلا يتناول الانسحاب، بل بقاء إسرائيل في مزارع شبعا».

استفسر مبارك عن مسألة مزارع شبعا، فشرح له لحود أنها أرض لبنانية ويجب أن ينسحب منها الجيش الإسرائيلي، وتطرق إلى تهديدات إيهود باراك

ضد لبنان في حال انسحبت إسرائيل واستمر القصف على المستعمرات، فصارح الرئيس المصري بأنه لا يستبعد أن يقوم أحد الفلسطينيين بإطلاق صاروخ على المستعمرات الإسرائيلية من مكان خارج سيطرة الجيش اللبناني الذي لن يَقْدر على منع إطلاق الصواريخ من المخيمات الفلسطينية، كما لم يَقْدر إلقاء القبض على من اغتالوا القضاة الأربعة وأضاف: «في لبنان جزر أمنية خارجة عن سيطرة الدولة. وما لم تحل المشكلة الفلسطينية لن يستتب الأمن، وفي نظرنا ان التسوية الشاملة هي الحل».

أجاب مبارك: «معك حق، التسوية الشاملة هي التي تعمل أمناً. ولكن باراك متردد ومحشور ولا يتّخذ قراراً».

علّق لحود: «إذا انسحب باراك وحصلت عمليات سيكون محشوراً أكثر. مصلحته أن يجد حلاً لمسألة الفلسطينيين، والتفاهم مع سوريا، وإلا سيبقى محشوراً، وسيبقى الوضع مأزوماً».

أبدى مبارك تحفظه عن استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان، فأجابه لحود بأن الجيش السوري هو أداة استقرار، وإذا انسحب في الوقت الحاضر فلا شيء يضمن عدم عودة اللبنانيين إلى الاقتتال. كما أنه لا يجوز مبدئياً المطالبة بانسحاب الجيش السوري قبل انسحاب الجيش الإسرائيلي بالكامل، وأن مجرد طرح الموضوع السوري في ظل الأوضاع القائمة يؤدي إلى انقسام اللبنانيين، وأضاف: «من يريد الانسحاب السوري الآن يريد في الواقع انهيار الدولة... فلينسحب الإسرائيلي أولاً، ولتحل مشكلة الفلسطينيين، بعدها طالبني بأن أسحب الجيش السوري...!»

سأل لحود مبارك: «هل تقبل أن يحلّق طيران دولة أجنبية فوق الاسكندرية، أو أن يعتدي أحدهم على الصيادين المصريين داخل المياه الإقليمية؟». ردّ مبارك على الفور وبحدّة: «أبداً!». أجابه لحود: «هذا ما يحصل معنا في لبنان».

علّق مبارك على المفاوضات السورية - الإسرائيلية المتعثرة، فقال: «لو كنت محل الأسد لما كان في إمكاني أن أتنازل عن شبر واحد من الأراضي السورية، ولو استمرت الحرب ألف عام... إذا تنازل عن متر واحد سيخونونه...!». كما أشار إلى أن «إسرائيل تناور بين المسارين الفلسطيني والسوري، فهي تشدّ في مكان وترخي في مكان، ولا تعطي أحداً شيئاً... والحقيقة أن الأمور مش ماشية...».

في ختام الزيارة صدر بيان مشترك، أصرّ بعده لحود على مغادرة القاهرة يوم الجمعة ٢١ نيسان ٢٠٠٠، رغم طلب مبارك إليه أن يبقى إلى يوم السبت ليتسنى له وداعه على المطار. غير أن لحود استعجل عودته إلى بيروت بسبب الأخبار التي وردته عن اعتصام طلاب «التيار الوطني الحر» الذي يترأسه ميشال عون في بكركي احتجاجاً على توقيف زملائهم.

غداة عودته توّجه لحود إلى بكركي للمشاركة في القداس الاحتفالي لمناسبة عيد الفصح في ٢٣ نيسان، وعقد قبل القداس خلوة مع البطريرك صفير أطلعه فيها على نتائج جولته، وشدّد أن لا جدوى من ديبلوماسية «الشكوى والدموع»، ولا بدّ من تجاوز «عقدة الخوف والضعف».

في المقابل ركّز البطريرك على الوضع الاقتصادي المتردي، وعلى حالة الأهالي في الشريط الحدودي المحتل، وعلى الممارسات القمعية التي تعرض لها قبل أسبوع الطلاب الذين تظاهروا أمام قصر العدل وأحرقوا العلم السوري منددين بوجود القوات السورية في لبنان.

في ٢٩ نيسان ٢٠٠٠ التقيت لحود الذي كان مستاءً من طريقة تعامل أجهزة الدولة مع تظاهرة الطلاب، فأسف لما جرى وقال: «لو كنت هنا لما تركتهم يفعلون بالطلاب ما فعلوا... كان يكفي أن يتم توقيف الشخصين اللذين أحرقا العلم السوري، وهما معروفان، وإخضاعهما للتحقيق القضائي... أما القمع الجماعي الذي جرى فقد حوّل الطلاب إلى ضحية، وأظهر الدولة بمظهر الجلاد!»

ألقى لحود الملامة على المسؤولين الأمنيين لسوء درايتهم بكيفية التعامل مع الطلاب، لكنه حمّل الزعماء المسيحيين مسؤولية ما حصل، وقال: «لم أسمع لسوء الحظ صوتاً مسيحياً واحداً يندد بحرق العلم السوري، فرأيت من واجبي أن أقول كلمتي، وأنا مدرك أنها لن تعجب الكثيرين. عسى أن يدرك المسيحيون لاحقاً، وقبل فوات الأوان، أني أعمل لخيرهم ولخير لبنان»، وأضاف: «المسيحيون مرضى ولازم نجبرهم أن يأخذوا الدواء الذي يشفيهم ولو على الرغم منهم، يتلهون بأمورهم الصغيرة في حين أن أموراً كبيرة تمرّ من تحت أنوفهم وهم غافلون عنها».

أوضح لي أن دمشق ليست في عجلة من أمرها، وأنها لن تقبل صيغة لا ترتكز على انسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، بما فيها بحيرة طبريا التي تمسَّك بها حافظ الأسد بقوة أثناء اجتماعه في جنيف إلى بيل كلينتون. ولن يقبل بشار الأسد أن يرتفع علم إسرائيلي في دمشق ما دام يرتفع علم إسرائيلي واحد فوق الجولان.

أكد لحود أن الجيش السوري في لبنان «شرعي ومؤقت»، وما إن تنسحب إسرائيل وتُحلّ مشكلة الفلسطينيين، حتى يغادر من تلقائه، لأن «كلفة بقائه في لبنان مرتفعة... ودمشق على اقتناع بأنها إذا أخرجت جيشها في عهدي فإني أحمي ظهرها...».

في الرابع من أيار ٢٠٠٠، وصل تيري رود لارسن إلى لبنان عن طريق الناقورة وقد ضمّ الوفد المرافق له مجموعة من الخبراء، بمن فيهم خبيرة في الخرائط والحدود والشؤون العسكرية، والتقى فور وصوله رئيسي الجمهورية والحكومة في قصر بعبدا.

ما إن جلس لارسن حتى أخذ الكلام بلا انقطاع لزهاء نصف ساعة أكد خلالها أن الأمين العام للأمم المتحدة يسعى جاداً إلى تنفيذ القرارات الدولية، ومساعدة لبنان في بسط سلطته على الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل،

والتحقق من تنفيذ إسرائيل القرار ٤٢٥ وانسحابها إلى الحدود الدولية التي نصّ عليها اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩.

أَتبعَ لارسن مداخلته العامة باقتراحات عملية بدت في الظاهر متوازنة، غير أنها في المضمون تأخذ بكل المطالب الإسرائيلية ومنها: إنشاء لجنة عسكرية مشتركة مع إسرائيل بديلاً من لجنة الهدنة، زيادة عدد قوات الطوارىء الدولية، ضمان أمن سكان المنطقة الحدودية، السماح لمراقبين دوليين تابعين لمنظمات دولية تعنى بحقوق الإنسان بالمثول أمام القضاء اللبناني في حال محاكمة المتعاملين مع إسرائيل، ترك موضوع مزارع شبعا عالقاً إلى حين يتم تجميع كل الوثائق من كل الأطراف وعرضها على مجلس الأمن الدولي.

أدرك لحود والحص أن السير بهذه الاقتراحات يساوي نسف القرار ٤٢٥، وتحميل لبنان مطالب تعجيزية تمس بسيادته إلى حد إقحام مجلس الأمن الدولي في مسائله الداخلية، بما فيها القضاء.

سارع الحص إلى تسليم لارسن مذكرة خطية موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تشير إلى أن القرار ٤٢٥ ينص على انسحاب إسرائيل الكامل من لبنان لا على إعادة الانتشار فيه، وأن الحكومة اللبنانية متشبّثة باستعادة سيادتها كاملة على كل الأراضي اللبنانية، وعلى كل أجوائها ومياهها الإقليمية، إضافة إلى استرجاع جميع الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية وفي سجن الخيام. كما رأت المذكرة أن لبنان ليس مسؤولاً عن حماية حدود إسرائيل الشمالية، وهو يرفض كل التهديدات الانتقامية التي تطلقها الحكومة الإسرائيلية ضده في حال وقوع أي حادث على الحدود، وأن الأمن لا يتحقق إلا عبر تسوية عادلة وشاملة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وأن الحل يتم في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري على أساس قرارات مدريد.

في الجلسة الثانية، احتدم الجدل حول موضوع مزارع شبعا. أكد لارسن بداية أن خريطة الانتداب لعام ١٩٢٣، وخريطة «أندوف» لانتشار قوات فك

الاشتباك الدولية في الجولان لعام ١٩٧٤، وخريطة «اليونيفيل» لقوات الطوارىء الدولية العاملة في جنوب لبنان لعام ١٩٧٨، تظهر كلها أن مزارع شبعا سورية ولا تدخل في نطاق الحدود اللبنانية، ورد لحود بالقول: «أنت غلطان، مزارع شبعا لبنانية وليست سورية. وإذا شئت اسأل الجانب السوري عن هذا الأمر».

انسحب الخلاف على باقي النقاط التي عرضها لارسن، فرأى الجانب اللبناني أن أمن سكان المنطقة الحدودية ومسألة المتعاملين مع إسرائيل هو شأن لبناني، ولا مبرر لإشراف مراقبين دوليين لحقوق الإنسان على المحاكم اللبنانية لأن في ذلك انتقاصاً من صدقية القضاء، وأن أي بحث في زيادة عدد القوات الدولية وتحويل المنطقة الحدودية إلى منطقة عمليات يحصل بعد الانسحاب لا قبله.

حاول لارسن تهدئة الأجواء بأسلوبه الديبلوماسي المحترف، فشكر لحود والحص على ترجمة المذكرة اللبنانية، ورأى فيها «عناصر إيجابية»، فسارع لحود إلى سؤاله بقصد إحراجه: «ما هو موقفك من مسألة مزارع شبعا؟». لم يتمالك لارسن أعصابه فأجاب: «إن إصراركم على مزارع شبعا يحول دون أن تتقدم المحادثات نحو حل». ردّ لحود على الفور: «نحن نتمسك بمزارع شبعا».

لم تسفر الجلستان في اليوم الأول عن تقدم ملموس، مما حدا لارسن على أن يطلب إلى لحود أن يختلي به، فسأله لحود: «لماذا تريد الاختلاء بي؟» أَجابه لارسن: «لأحصل منك على الأجوبة». فرد لحود بحدّة: «أنا جاوبتك أمام الجميع وليس عندي ما أضيفه أو أبدله». خفف لارسن من حدة الأجواء فأشار إلى أنه في حال سارت عملية الانسحاب من دون سفك دماء فمن المقرر أن تصل لبنان مساعدات تبلغ خمسة مليارات دولار.

زار لارسن رئيس مجلس النواب نبيه بري، وتناول معه مختلف الشؤون المطروحة مع رئيس الجمهورية، وأبدى «تخوفه من حصول أعمال انتقامية تجر

أعمالاً انتقامية»، فتقع مجازر طائفية، فأجابه بري: «أنا أضمن عدم حصول ذلك، وأنا أتحدث باسم حركة «أمل» و«حزب الله» و«الدولة اللبنانية».

في اليوم الثاني، في ٥ أيار ٢٠٠٠، عقد لارسن جولة جديدة من المفاوضات مع لحود والحص في قصر بعبدا طغت عليها أنباء الغارات الإسرائيلية التي استهدفت عند الفجر بيروت وضواحيها وبعلبك والشمال، إضافة إلى محطتي الكهرباء في بصاليم والبداوي، فانقطع التيار عن رقعة واسعة من المناطق اللبنانية. كما أوقعت الغارات أربعة قتلى من اللبنانيين، فردّ «حزب الله» بإطلاق صواريخ الكاتيوشا بغزارة على مستعمرة كريات شمونة في شمال إسرائيل.

في مستهل الاجتماع سأل لحود لارسن: «ما تفسيرك لقيام إسرائيل في هذا الوقت بالذات بالاعتداء على لبنان وقتل أربعة لبنانيين أبرياء؟». ردّ لارسن بأنه يأسف لما حدث، ولم يكن على علم بسقوط ضحايا جراء القصف الإسرائيلي، واستأذن الرئيسين لحود والحص بالخروج من قاعة الاجتماعات لفترة قصيرة اتصل خلالها بوزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، وطلب إليها مُلحّاً أن تقوم بالاتصالات اللازمة لوقف القصف. وبالفعل توقف القصف الإسرائيلي بعد فترة!

ورغبة منه في تخفيف التشنج، لجأ لارسن إلى حِرَفيته المعهودة، ففاجأ لحود بالسؤال: «هل تسمح لي بأن أناديك إميل، وأن تناديني تيري على غرار ما يفعله أصدقائي؟» أجابه لحود: «ناديني ما شئت، لكن مزارع شبعا هي بيتي ولن أتخلى عنها».

في خضمّ الجدل مع لارسن، استدار لحود فجأة نحو المستشارة في شؤون الحدود التي ترافق لارسن وسألها: «عندما يحصل نزاع بين دولتين حول الحدود، من هو المرجع لحل النزاع: الدولتان أم الأمم المتحدة؟» أجابت المستشارة بلا تردد: «إن الدول المتنازعة هي التي تحلّ النزاع في ما بينها».

علق لحود أمام الوفدين: «إذن مسألة مزارع شبعا تحل بيننا وبين سوريا، ولا مشكلة على الإطلاق حول هذا الأمر». فوجىء لارسن بسؤال لحود لكنه فوجئ أكثر بجواب المستشارة.

في ١٢ أيار ٢٠٠٠، التقيت لحود في جلسة قوّم خلالها خلاصة المفاوضات التي أجراها مع لارسن وفريقه. لاحظ بداية أن المبعوث الدولي منحاز إلى إسرائيل، ووصفه بأنه «إسرائيلي أحياناً أكثر من بعض الإسرائيليين»، وأشار إلى أن الجانب اللبناني عرض مجموعة من الحجج المقنعة والأدلة الدامغة، غير أن لارسن، وبعد سبع ساعات من المحادثات، بقي مصراً على «أن مزارع شبعا سورية»، مما يبرر احتلال إسرائيل لها إلى حين الاتفاق مع دمشق.

تابع لحود سرده ليؤكد أن لارسن أصرّ في مستهلّ المفاوضات على تحميل لبنان تبعة حصول أي اعتداء على شمال إسرائيل بعد الانسحاب، لكن لحود شدّد على عدم مسؤولية الدولة اللبنانية، وأضاف أمامي: «أنا مدرك أن إسرائيل عازمة على الانسحاب، وأن باراك أمسى بحاجة إلى هذه الخطوة. هو يرفض في البداية كل ما يطلبه لبنان، غير أني سأبقى مصراً على هذه المطالب، وأنا على ثقة أن إسرائيل ستنسحب رغم رفضي التعهد بحماية أمنها».

كان لحود واثقاً بأنه قادر أن يحصل على كل ما يريد بلا مفاوضات مباشرة، فعزم على عدم التراجع عن أي حق من حقوق لبنان لأن «الفرصة سانحة، وقد لا تسنح ثانية»، خصوصاً بعدما عَلِم أن العديد من الجهات كانت تنصح إسرائيل بالتخلي عن مزارع شبعا بلا مقابل.

بعد هذا العرض، قال لي لحود: «ليت المسيحيين لا يحصرون اهتمامهم بانسحاب الجيش السوري من لبنان، في حين أن الآخرين يستشهدون من أجل تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي. لا يجوز أن يأتي التحرير على يد فئة لبنانية دون فئة أخرى، حفاظاً على التوازن الذي يقوم عليه لبنان...».

* * *

في العاشر من أيار ٢٠٠٠ توفي عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده عن سبعة وثمانين عاماً في منفاه الاختياري في باريس بعدما غادر لبنان قبل ٢٤ عاماً، واشترط للعودة إليه زوال الاحتلال الإسرائيلي وانسحاب الجيش السوري وتسليم السلاح الفلسطيني.

اختير عميداً للكتلة الوطنية في العام ١٩٤٩ وبقي في منصبه حتى وفاته. انتخب نائباً عن قضاء جبيل من العام ١٩٥٣ إلى العام ١٩٩٢ باستثناء دورة ١٩٦٤ حين سقط في مواجهة النائب انطوان سعيد. كان معارضاً بالسليقة والاختيار. يرتاح عند مناداته بـ«العميد» وعندما يطلق المحللون عليه تسمية «المعارض الدائم». يدّعي بعض أنصاره أنه لو سلّم بالصمت وغضّ النظر عن بعض الأمور، لكان حمل لقب «فخامة الرئيس».

كان دائم الحركة والكلام، متّقد الذكاء، سريع البديهة، عريض الابتسامة، غير أن مسحة من الحزن شابت وجهه وصوته في أواخر أيامه. حرص طوال حياته أن يترك عن نفسه صورة المدافع عن الحريات، والبرلماني الأصيل، وعاشق الديمقراطية، والمتعبد للبنان.

روى غسان تويني في «ذكرى العميد»(*) أن ريمون إده هو الذي اقترح على رئيس الجمهورية فؤاد شهاب تشكيل «حكومة رباعية» برئاسة رشيد كرامي وعضويته وحسين الحسيني وبيار الجميل، لإنهاء الأحداث الدامية التي عصفت بلبنان في العام ١٩٥٨. غير أن «العميد» لم يتحمل التجاوزات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية والعسكرية بحق أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي الذين قاموا بانقلاب عسكري فاشل في آخر يوم من العام ١٩٦١، فاستقال من الحكومة وشنّ هجوماً عنيفاً على شهاب وأجهزته، واتهمه بأنه يحاول إرساء «نظام بوليسي».

في العام ١٩٦٨ تحالف مع كميل شمعون وبيار الجميل لخوض الانتخابات

(*) لطفاً مراجعة جريدة النهار في ١٢ أيار ٢٠٠٨.

معاً بغية الإطاحة بالشهابية. شارك في العام ذاته في حكومة رباعية برئاسة عبدالله اليافي في عهد شارل حلو، إثر اضرابات وتظاهرات وصدامات بين الجيش وبعض المنظمات اللبنانية والفلسطينية، غير أنه سرعان ما استقال ثانية احتجاجاً على عدم إعطاء قائد الجيش أوامره بالتصدي للاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت.

عارض دون هوادة اتفاق القاهرة الذي وقعته الحكومة اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٩، ووقف بعناد ضد الميليشيات، ورفض الاشتراك في الحرب التي نشبت بين المسيحيين والفلسطينيين عام ١٩٧٥، وغادر إلى باريس بعد تعرضه لمحاولات اغتيال أصيب في إحداها بقدمه.

قبل أن يهاجر إلى باريس كان يتردد في المساء على مبنى جريدة «النهار» ليتحرى الأخبار من مكتب غسان تويني، وليلاحق شخصياً نشر أخباره وتصريحاته. وكانت مجموعة من السياسيين والنواب تتلاقى في مبنى الجريدة لتبادل الأحاديث والمعلومات وتستمع إلى آراء «العميد».

اكتشف القادة اللبنانيون والفلسطينيون على حد سواء أهمية «مطبخ» جريدة «النهار». فكان البعض منهم يصعد إلى الطبقة السادسة حيث مكتب ميشال أبو جودة وإلى جانبه مكتب بيار صادق، «الكاريكاتورست» الأول في لبنان، والبعض الآخر إلى الطبقة التاسعة حيث مكتب غسان تويني.

شاءت المصادفات أن أقضي مع العميد سهرة لم تكن في الحسبان. ففي أيار ١٩٧٣ اندلعت المعارك بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، وتوجه بعض السياسيين والسفراء إلى مقر ياسر عرفات للتوسط، وكان في عدادهم العميد وأنا.

وصلنا إلى مقر ياسر عرفات، خلف جامعة بيروت العربية، وكان الجيش يحاصره، والمعارك الضارية على أشدها. بعد اجتماعنا بعرفات وقيادته، اقتنع إده بضرورة وقف إطلاق النار، وباشر الاتصالات من مكتب عرفات برئيس

الجمهورية سليمان فرنجية، وبقائد الجيش اسكندر غانم، وبمختلف المسؤولين المعنيين. وبعدما مكثنا ساعات طويلة جنباً إلى جنب، انتبه إلى وجودي وقال لي: «شو عم تعمل هون؟»، أجبته: «متل ما عم تعمل». ابتسم لجوابي وخرجنا فجر ذاك اليوم بسيارة قادها أبو حسن سلامة، المسؤول عن أمن ياسر عرفات.

كان إده على صداقة كبيرة مع صائب سلام وغسان تويني، وعلى تفاهم مع كميل شمعون ولكن بحذر، وعلى خلاف مكشوف مع حزب الكتائب اللبنانية، وبخاصة مع رئيسه بيار الجميل. وكان في البداية يتضايق من حضوري في مكتب غسان تويني الذي كان يعتبره وقفاً عليه، إلى أن تصادقنا مع مرور الوقت، فكان لا يتوانى عن الترداد: «أنت الكتائبي الوحيد الذي أقبل أن أتكلم معه...!».

عمّت الدهشة يوماً الحاضرين في جريدة «النهار» حين دعاني على حين غرّة لحضور فيلم سينمائي، وكان من هواة السينما. وكم كانت دهشتي أنا أيضاً كبيرة حين ولج إحدى صالات سينما «إتوال» المواجهة لجريدة «النهار» من دون الاستفسار عن الفيلم المعروض. كان همه قضاء بعض الوقت. وحدث أن أخذ يتكلم معي بصوت مرتفع أثناء عرض الفيلم، فما كان من المشاهدين إلا أن راحوا يعبرون عن تذمرهم منه، ولكن ما إن أضيئت الأنوار حتى سارع معظمهم إلى إلقاء التحية عليه بحرارة، وكنت واقفاً إلى جانبه مربكاً لا أعرف ماذا أفعل.

مصارحة الناس وقول الحقيقة مهما كانت قاسية ميزتان نادرتان عند السياسيين اللبنانيين والعرب، وقد اختزلهما العميد بشخصه فتحوّل في المخيلة الجماعية إلى مدرسة في الاستقامة والجرأة، يجسّد ما يختلج في نفوس المواطنين الذين أطلقوا عليه تسمية «الضمير». وبالفعل كان على الدوام ضمير لبنان.

❋ ❋ ❋

في نيسان ٢٠٠٠، تقاطعت المؤشرات الميدانية والسياسية حول اقتراب موعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. ووردت تقارير إلى قيادة «حزب الله» تشير إلى أن الجيش الإسرائيلي بدأ بإخلاء مواقع له في المنطقة الحدودية المحتلة في محيط بلدة القنطرة، وتمّ رصد عمليات تفكيك التجهيزات الإسرائيلية في ثكنة الريحان من منطقة إقليم التفاح. كما أكدت كل استطلاعات الرأي أن نسبة تقارب ثلثي الإسرائيليين يؤيدون الانسحاب من لبنان.

في ٢٣ أيار أوعزت المقاومة إلى الأهالي بدخول بلدة القنطرة وديرسريان والقصير والطيبة، وبدأ الزحف البشري، وبدأت البلدات تتحرر والمواقع تسقط الواحدة تلو الأخرى، وراح جيش لحد المفكك أصلاً ينهار، في حين مضى الجيش الإسرائيلي في انسحابه من دون قتال تاركاً وراءه معداته العسكرية وحطام هيبته. وسارت الأمور بسرعة أدهشت المقاومين أنفسهم الذين اجتاحوا والأهالي كل المواقع المحتلة بسهولة غير متوقعة ومن دون أي صدامات تذكر.

عند الساعة السادسة مساء عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية ترأسها رئيس الجمهورية وحضرها رئيس الحكومة سليم الحص وكل الوزراء. استهل لحود الجلسة فأشاد بـ«سلاحي الوحدة الوطنية والمقاومة» اللذين أجبرا إسرائيل على الانسحاب من طرف واحد، وأثنى على جهود الأمين العام للأمم المتحدة، غير أنه أسف لعدم إدراج مزارع شبعا في إطار القرار ٤٢٥، وجدّد التأكيد أن هذه المزارع لبنانية، ولا سيما أن سوريا أبلغت إلى الأمم المتحدة استعدادها لتقديم كتاب خطي يؤكد لبنانيتها.

لفت لحود أن ثمة ثغرة أخرى أساسية وحيوية لا يمكن لبنان أن يتغاضى عنها وتقضي بإلزام إسرائيل الإفراج عن جميع المعتقلين اللبنانيين في سجونها، وليس فقط عن المناضلين في معتقل الخيام. وطلب أخيراً إلى مجلس الوزراء اعتبار اليوم الذي يلي آخر يوم من الانسحاب الإسرائيلي عيداً وطنياً باسم «عيد المقاومة والتحرير».

أخبرني لحود أن لارسن جاءه قبل الانسحاب الإسرائيلي ليطلعه أن الدول المانحة على استعداد لتقديم خمسة مليارات دولار للبنان في حال إتمام الانسحاب الإسرائيلي منه دون إراقة دماء.

يوم الانسحاب توجه لحود إلى الجنوب، وقصد خصيصاً الكنيسة في بلدة رميش، والتقى كاهنها والأهالي، وطمأن مسيحيي المنطقة بأنهم لن يصابوا بأي أذى. حرص لحود على إتمام الانسحاب دون إراقة دماء ضنّاً منه بسلامة الوطن، في حين لم يفِ لارسن بوعده منح لبنان خمسة مليارات دولار!

في الرابعة من فجر ٢٤ أيار٢٠٠٠، انسحب الجيش الإسرائيلي من آخر المواقع المحتلة، وهي قلعة الشقيف الاستراتيجية وثكنتا الريحان والعيشية. وعند الساعة السادسة واثنتين وأربعين دقيقة اجتاز آخر جندي إسرائيلي نقطة العبور العسكرية المعروفة بـ«بوابة فاطمة» عند الحدود. في هذه اللحظة انتهى الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر طوال اثنين وعشرين عاماً وسبعين يوماً، فاسترد لبنان أراضيه باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وتبدلت قواعد اللعبة الإقليمية.

مهما حاولت إسرائيل إيجاد المبررات والأسباب الموجبة لانسحابها، بما فيه مبرر تنفيذ القرار ٤٢٥، غير أن الوقائع تشير أنها نفذته مكرهة، وأن هذا الانسحاب هو بمثابة «هزيمة تحت الاحتلال وتحت النار»، على حد قول الصحافة الإسرائيلية التي وصفت يوم الانسحاب بأنه «يوم المهانة»، وشبّهته «بيوم الذل الأميركي في سايغون». وأعلن التلفزيون الإسرائيلي أن الجيش «يطوي ذيله ويسحب قواته ويخلي المواقع العسكرية في ساعات الليل بعيداً عن عدسات الكاميرات»، وأضاف: «إن هذا الخروج ليس خروج المنتصرين، بل هو هرولة متهافتة لأناس منهكين».

في المقابل عرف «حزب الله» أن ينتصر، ويحق له أن يتباهى بهذا النصر،

وعرف أن يديره بذكاء، فاستوعب منذ اللحظة الأولى الوضع الداخلي وحال دون حصول مجازر كالتي شهدها جبل لبنان إثر الانسحاب الإسرائيلي في العام ١٩٨٣، وحرص على مراعاة مشاعر المسيحيين وأحوالهم، فسلّم بسرعة زمام الأمن إلى الدولة اللبنانية، ورفع يده عن ملف عناصر «جيش لبنان الجنوبي» الذين تحول معظمهم إلى لاجئين في مخيمات داخل إسرائيل.

كانت فرحتي كبيرة بانتصار «حزب الله» الذي راهنتُ عليه قبل أعوام، وكنت على يقين أنه قادر على تحقيق ما لم يحققه سواه. وثبت للملأ أنه لولا المقاومة لما انسحبت إسرائيل بلا مقابل ولا شروط للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي.

بعد التحرير لم يعد الجنوب أرضاً مباحة دون هوية. به كبرت مساحة الوطن ومساحة الكرامة في الوطن، ورفرفت غصون الزيتون فوق الرؤوس، وأضاءت شموع النصر عتمة القلوب، وصار التحرير نشيد الأناشيد.

في ٢٥ أيار ٢٠٠٠ ألقى أمين عام «حزب الله» حسن نصرالله «خطاب النصر» في بنت جبيل، وكان آية في فن الخطابة، وقد عُرف في ما بعد بـ«خطبة بيت العنكبوت»، ومما قاله: «نلتقي هنا في عمق المنطقة التي استعادت الوطن واستعادها الوطن... لنؤكد من جديد أن الدم ينتصر على السيف، وأن الدم قَهَرَ السيف وهزمه، وأن الدم حطّم كل قيد، وأن الدم أذل كل طاغية ومستكبر... اليوم نحن هنا في أرضنا بفضل دماء شهدائنا، بفضل شعبنا، وليس منّة من أحد... هذه التضحيات هي التي أعادت، وللمرة الأولى، أرضاً عربية بفعل القوة والمقاومة... وعلينا أن نثبت أننا لائقون بالنصر».

أمام حشد بشري هائل، أهدى النصر إلى كل اللبنانيين واعترف بحق جميع الشركاء، وطمأن الجميع بقوله: «هنا يجب أن يكون عيش مشترك حقيقي، ولا يجوز أن تكون ثمّة مخاوف لدى أحد، لا من المسيحيين ولا من المسلمين. لسنا في وارد أن نكون بديلاً من الدولة، ولسنا سلطة أمنية ولن نكون سلطة

أمنية. لسنا مرجعية أمنية ولن نكون مرجعية أمنية. الدولة هي المسؤولة... هذا انتصار لكل اللبنانيين وليس انتصار حزب أو حركة أو تنظيم، هذا ليس انتصار طائفة ولا انهزام طائفة»، وأضاف: «أنا أعدكم بأن هذا النصر لن يستخدمه أحد على حساب هذا الوطن أو على حساب أي جزء من شعب هذا الوطن». وأكد عزمه على تحرير الشيخ عبد الكريم عبيد وأبو علي الديراني وسمير القنطار، «وكل أسير في السجون الإسرائيلية». ونصح لباراك أن «يخرج من مزارع شبعا ويفضّ هذه المشكلة، وستثبت الأيام أنه ليس لديه خيار آخر».

ثم وجّه تحية شكر إلى حافظ الأسد وعلي خامنئي، وتحية إكبار إلى «شعبنا المظلوم في فلسطين المحتلة وإلى شعوب أمتنا العربية والإسلامية»، وأنهى كلامه بجملة لاقت رواجاً وشهرة: «إن إسرائيل التي تملك أسلحة نووية وأقوى سلاح جو في المنطقة، واللهِ هي أوهن من بيت العنكبوت».

* * *

يوم ٢٥ أيار ٢٠٠٠ خرج من لبنان زعيم بحجم أمّة، وثائر من تحت العمامة. الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ومجموعة من دول الغرب ترى فيه «إرهابياً» يجب القضاء عليه، في حين أن معظم الشعوب العربية والإسلامية تنظر إليه نظرتها إلى «بطل» يحلو لها أن تلتف حوله.

ولد حسن نصرالله في ٣١ آب ١٩٦٠، وهو أحرّ أشهر السنة، في حي شرشبوك، وهو من أفقر ضواحي بيروت الشرقية. كان الابن البكر لعائلة من تسعة أولاد، وكان الأب معيلها الوحيد، وهو بائع خضر من جنوب لبنان.

تلقى دراسته الابتدائية في مدرسة «الكفاح» الخاصة، وتابع دراسته المتوسطة في مدرسة الثانوية التربوية في سن الفيل. كان يمضي الساعات وهو ينظر إلى صورة الإمام موسى الصدر المعلقة على جدران متجر والده.

لم يشبه أولاد الحي. ما كان يلعب بالكرة، أو يذهب إلى السباحة أو

السينما، بل أبدى باكراً نزعة إلى التدّين، فكان يرتاد مسجد «أسرة التآخي» في النبعة للصلاة، وكان السيد محمد حسين فضل الله يشرف على هذا المسجد.

في الرابعة عشرة، غادرت عائلته حي شرشبوك إلى بلدته البازورية في الجنوب حيث أسس، بمساعدة الشيخ علي شمس الدين، مكتبة صغيرة كان يقرأ فيها ما يقع تحت يده من كتب دينية، مما أهّله لأن يدرّس الدين لشبان الضيعة. أكمل دراسته الثانوية في مدرسة صور الرسمية. وما إن بلغ الخامسة عشرة حتى انضمّ إلى «أفواج المقاومة اللبنانية»، أي حركة «أمل» المعروفة «بحركة المحرومين» لتعلقه بشخص الإمام موسى الصدر الذي أسسها في العام ١٩٧٤، قبل سنة من اندلاع حرب لبنان.

رغم صغر سنه، تدرج في الحركة من مسؤول تنظيمي عن بلدته إلى مسؤول عن محافظة البقاع، ومن ثمّ عضو في المكتب السياسي. تعرّف إلى الدكتور مصطفى شمران في مهنية جبل عامل، وإلى الشيخ محمد منصور الغراوي الذي شجّعه على إكمال الدراسة في النجف، وسهّل له الأمر، وزوّده كتاب توصية إلى السيد محمد باقر الصدر.

انتقل ابن السادسة عشرة إلى النجف حيث التقى السيد عباس الموسوي. وبعد أقل من سنتين، عاد إلى لبنان، في حزيران ١٩٧٨، بسبب مضايقات المخابرات العراقية له. وفي ٣١ آب هزته أخبار اختفاء الإمام موسى الصدر في ليبيا.

في ١١ شباط ١٩٧٩ حدث ما سيبدل وجهة المنطقة ودور الشيعة فيها، فقد نجح الإمام الخميني في إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران على أنقاض نظام الشاه. انتقلت إيران من الشرطي الأميركي في الخليج، والسيف المصلت على العرب، والحليف القوي لإسرائيل، إلى النظام الإسلامي المعادي للولايات المتحدة، والمتطلع إلى التعاون مع العرب، والداعم للشعب الفلسطيني وقضيته. وكان الجميع يعرفون موقع الإمام الصدر في عقل «الثورة

الإسلامية» وقلبها، وقد تسلّمت مجموعة من القيادات المقربة منه، كمصطفى شمران، مراكز متقدمة في النظام الإيراني الجديد.

في ٥ حزيران ١٩٨٢ اجتاحت إسرائيل لبنان، فسارع رئيس الجمهورية آنذاك الياس سركيس إلى تشكيل «هيئة الإنقاذ الوطني» التي ضمتّ للمرة الأولى رئيس حركة «أمل» نبيه بري، ورئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط وقائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل.

عقدت «هيئة الإنقاذ الوطني» أول اجتماع لها، في ٢٠ حزيران ١٩٨٢، حضره بري رغم اعتراض مجموعة من قادة حركة «أمل» على مشاركة رئيسها في هيئة تضم بشير الجميل. وتسبب هذا الاجتماع بخروج عباس الموسوي وصبحي الطفيلي وحسين الموسوي وإبراهيم أمين السيد ونعيم قاسم وحسن نصرالله وغيرهم من الحركة، والتقوا على تأسيس «حزب الله» من دون الإعلان عنه، حفاظاً على مقتضيات العمل السري الذي انتهجوه، وكانوا على موعد مع القدر والتحولات.

لن يتّخذ الحزب شكله التنظيمي إلا في الذكرى الأولى لاغتيال الشيخ راغب حرب، في ١٦ شباط ١٩٨٥، حين أعلن إبراهيم أمين السيد ولادة «حزب الله»، غير أن الناس تعاملوا معه بحذر لارتباطه المعلن بالجمهورية الإسلامية، فكان علي محتشمي «الأب الروحي» له، ومحمد حسن أختري «الأب الميداني».

أدخل «حزب الله» بلا ضوضاء أسلوب القتال الاستشهادي الذي أدى إلى انسحاب حلف الأطلسي من لبنان، وإسقاط اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، وجلاء الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠. لم يفصح نصرالله عن هذا الموضوع إلا في الذكرى السنوية لاستشهاد الشيخ راغب حرب التي تزامنت في العام ٢٠٠٨ وذكرى الأسبوع لاستشهاد عماد مغنية الذي بكاه حسن نصر الله وأطلق عليه تسمية «أمير الشهداء».

تتلمذ على يد معلمَيْن أحباه: راغب حرب وعباس الموسوي. أخذ عن الأول مقولته الشهيرة عندما أراد أحد الضباط الإسرائيليين أثناء احتلال الجنوب أن يتحدث معه، فقال: «الكلمة موقف والمصافحة اعتراف». وعندما استشهد الثاني أخذ نصر الله بالمقولة التي راجت بين صفوف المجاهدين «أن حزباً يستشهد أمينه العام لا ينهزم».

في العام ١٩٨٧ عين عضواً في هيئة الشورى ورئيساً للهيئة التنفيذية في «حزب الله». وبتصريح من الحزب توجه في العام ١٩٨٩ إلى مدينة قمّ لمتابعة دراساته الدينية التي بدأها في النجف، غير أنه اضطر مرة أخرى إلى العودة إلى لبنان بسبب اندلاع مواجهات عسكرية ضارية مع حركة «أمل». خسر مرة أخرى فرصة إكمال تحصيله الديني، وهو ما زال يؤكد أن أغلى أمنية لديه هو أن يرجع طالباً. قد لا يكون فقيهاً في الدين، لكنه بلا شك فقيه في علم الانتصار.

في ١٦ شباط ١٩٩٢، استهدفت غارة إسرائيلية سيارة أمين عام «حزب الله» عباس الموسوي وزوجته وولده. التأمت هيئة الشورى بعد يومين على اغتيال أمينها العام، في ١٨ شباط، وقبل تشييعه إلى مثواه الأخير، انتخبت حسن نصر الله أميناً عاماً للحزب، وهو أصغر أعضاء هيئة الشورى سناً في سابقة قلّ نظيرها، وكان نصرالله في الثانية والثلاثين من العمر.

لا يخفي نصر الله أن هذا الانتخاب أربكه. اعتذر في البداية، غير أن أعضاء هيئة الشورى أصرّوا لعدة أسباب منها أنه كان الشخص الأقرب للموسوي فكان يقال: «عباس وحسن هما الشيء نفسه». كما أن نصر الله كان يملك علاقات واسعة مع القاعدة وكان في مقدوره الإمساك بالحزب وضمان وحدته بعد الضربة القاسية التي أصابته. وفي الواقع شكّل هذا الانتخاب الرد الملائم على محاولة إسرائيل زعزعة قدرات الحزب وضرب معنوياته وتماسكه الداخلي. وفي عهدة نصر الله اشتدّ عوده، وأصبح من أقوى الأحزاب اللبنانية والعربية والإسلامية.

أولى حسن نصر الله قضية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي كل اهتمامه، فنظم «جيشاً من الأشباح» أنزل الرعب في قلوب الإسرائيليين، وجعل من منازلة إسرائيل السلاح الأمضى، وأقنع مقاتليه بأن للتحرير ثمناً، وعلّمهم أن يموتوا أبطالاً ليعيشوا أحراراً. فالمقاومة للشعوب الضعيفة تجربة تصقل وحدتها الوطنية، وتتيح للمقهور أن يستعيد ذاته عوض أن يضيعها ويضيّع معها كل شيء.

لا يعرف حسن نصر الله إلا عدواً واحداً هو إسرائيل. لكن أخصامه على الساحة اللبنانية كثر، وهو لا يفهم أسباب استشراسهم ضده. قلت له مرة غداة التحرير: «ستكتشف من آلان فصاعداً أن السياسة أصعب من المقاومة». وبعد فترة ذكّرني بهذا القول، وأضاف: «كثيراً ما يخطر لي أن أترك السياسة وأتفرغ من جديد للمقاومة».

يملك موهبة القيادة، ويتمتع بقدرات عالية من الذكاء والمعرفة والصبر، ويتوكل على الله في كل شيء وكل حين. صمد في وجه ثلاثة اجتياحات أقدمت عليها إسرائيل في تموز ١٩٩٣ في ما عرف بعملية «تصفية الحسابات» التي استمرت سبعة أيام، والثانية في نيسان ١٩٩٦ في ما عرفت بـ«عناقيد الغضب» التي استمرت سبعة عشر يوماً، والثالثة في تموز ٢٠٠٦ وهي العملية الأكبر والتي استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً.

خرج «حزب الله» من رَحم الهزيمة وعجز الجيوش العربية عن الصمود أمام الجيش الإسرائيلي. أيقن أن لا مفرّ من المزج بين مفاهيم «حرب العصابات» وأساليب «الحرب التقليدية»، للتوصل إلى «حرب المقاومة» التي أثبتت نجاعتها. صار «حزب الله» أكبر من طائفة وأكبر من أي كيان سياسي قائم.

حوّل نصر الله حلم العرب بالنصر واقعاً، ومناطق الاحتلال جحيماً يلتهب

تحت أقدام العدو الذي تكبّد أكثر من ١٥٠٠ قتيل وألوف الجرحى، بما يوازي ضعف ما تكبّده في حرب ١٩٦٧ خلال منازلة جيوش دول الطوق العربي مجتمعة.

استشهد ابنه البكر هادي على الجبهة الأمامية وهو يقاوم، عصر يوم ١٢ أيلول ١٩٩٧، عشية الاحتفال بالذكرى الرابعة لـ«مجزرة ١٣ أيلول» التي شهدت صداماً بين الجيش اللبناني و«حزب الله»، وكان من المقرر أن يلقي حسن نصرالله كلمة في المناسبة. اتصل به نائبه، الشيخ نعيم قاسم، وعرض عليه أن ينوب عنه في الاحتفال، فالمصاب بهادي جلل. أجابه نصرالله بتصميم أنه سيتكلم كما هو مقرر، «ولا يرى مناسباً أن يعطي أي إشارة ضعف يستفيد منها العدو».

وفي الواقع ألقى الأمين العام خطاباً هو من أبلغ خطبه وأكثرها وجدانية، قال فيه: «شهادة الشهيد هادي هي الدليل أننا في قيادة «حزب الله» لا نوفر أولادنا للمستقبل، ونفخر بهم عندما يذهبون إلى الخطوط الأمامية، ونرفع رؤوسنا بهم عندما يسقطون شهداء».

أثبت بالفعل أن طاقة الشعوب من طاقة قياداتها، وأن القدرات الروحية أكبر من قدرات الجيوش وآلياتها، وأن تحرير الإرادة شرط تحرير الأرض. بانتصار «حزب الله»، انتصر لبنان على ضعفه، وعلى أسطورة التفوق الإسرائيلي، وعلى ثقافة الهزيمة المتفشية في الوجدان العربي. بات لبنان قوياً، وقوته في مقاومته.

عرف «السيد» أن يستثمر كل المعطيات الداخلية والخارجية، وجاء التحرير ثمرة هذا الاستثمار الذكي، فاستخدم في المعركة خمسة عوامل ضمنت له النجاح: المقاومة المنظمة، الجيش الحامي، الحكم الداعم، الشعب المؤيد، والعون السوري والإيراني.

أتقن فن إدارة المعارك غير المتكافئة وإنجاز النجاحات غير المتوقعة. لم

يغرق في أوحال اللعبة السياسية، ولا في أفخاخ الصراع على السلطة، غير أن انتصاراته كانت مدوية إلى درجة أن أخصامه باتوا لا يتحملون مجرد وجوده ولا يطيقون هالته. تبع خطاً استراتيجياً مركَّباً فيه مكان للسياسة ومكان للبندقية.

هو من القلة التي تتمتع بملكتي العقل التحليلي والعقل الاستنتاجي، فتأتي مقارباته شاملة ومتكاملة وبأسلوب متماسك ومنهجي. راكم في شخصه العقائدية في أعلى تجلياتها والواقعية في أدق أشكالها، وتخطى بجدارة مشكلة التناقض بين مشروع «الدولة الإسلامية» وواقع «الدولة اللبنانية» ونظامها الطائفي، وعرف أن يصهر الواجب الشرعي والممكن الواقعي في حركة هادفة.

خاض غمار الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ فحقق فوزاً لافتاً تمثل بإيصال ١٢ نائباً شكلوا «كتلة الوفاء للمقاومة» داخل المجلس النيابي، كما حقق نجاحات متلاحقة في انتخابات الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥.

بعد استشهاد رفيق الحريري وانسحاب الجيش السوري شارك الحزب للمرة الأولى في حكومة فؤاد السنيورة واستقال وزراؤه منها في تشرين الثاني ٢٠٠٦ ليشاركوا ثانية في الحكومة التي تشكلت بعد مؤتمر الدوحة في تموز ٢٠٠٨. لبى في العام ٢٠٠٦ دعوة رئيس مجلس النواب لعقد طاولة الحوار، وباتت كلمته مسموعة ومهابة. وصار «حزب الله» بقيادة «السيد» الحزب الذي لا يمكن تخطيه في أي شيء.

أسبغ الله عليه نعمة الصبر واليقظة وعدم الانفعال، وحصّنه بعقل راجح نيّر، وبإيمان ثابت وقت الشدائد، وواعٍ في زمن التقلبات. برع في بناء صورة عن نفسه مختلفة عن صورة الزعماء التقليديين في مرحلة بات فيها اللبنانيون بخاصة، والعرب بعامة، يتبرمون من أداء أحزابهم والمسؤولين عنهم. أسقط عن «حزب الله» صورة الجماعة المغلقة والمتعصبة، كما يرسمها المعترضون عليه والمعارضون له، وأبْرزَ وجه المنظومة المؤمنة والحية التي تتقن أصول السياسة وتقيس الأحداث بمقياس الواقع.

في أعقاب عملية «عناقيد الغضب» في تموز ١٩٩٦، اقترحتُ فكرة انعقاد مؤتمر وطني دعماً للمقاومة، وعرضت أن يتم هذا اللقاء في فندق «أَلِكْسندر» بالأشرفية، حيث أَقام أريل شارون إبان اجتياح ١٩٨٢. وكان هذا الاجتماع أول لقاء وطني في منطقة مسيحية دعماً لـ «حزب الله».

لم يأت اقتراحي من فراغ، بل كان حصيلة اتصالات سرّية باشرتُها، بصفتي أمين عام حزب «الكتائب اللبنانية»، مع «حزب الله» منذ آب ١٩٩٣، وكان ركنا هذه الاتصالات هما عضو المكتب السياسي في «حزب الله» نواف الموسوي، ورفيق الدرب لويس حنينه الذي كان يشغل إلى جانبي موقع نائب الأمين العام. كانت السرية ضرورة للحزبين لعدم تقبل القواعد الشعبية لمثل هذه العلاقات في حينه.

اتسمت علاقتي بنواف الموسوي بالصراحة والودّ، وقد لفتني مدى إيمانه بقضيته، وحماسته لحزبه، وقدرته على التفاوض بجدلية متماسكة وفق أهداف ثابتة. وقد أهّلته هذه الصفات وغيرها ليتبوأ لاحقاً موقع المسؤول عن العلاقات الخارجية في «حزب الله».

حلّ غالب أبو زينب محل نواف الموسوي في متابعة العلاقات مع الأحزاب والفعاليات المسيحية، وقد أحسن إكمال ما بدأه سلفه، واحترف عرض مواقف حزبه وفق منطق يتقبله المسيحيون، كنيسة وقوىً سياسية. كما عرفتُ محمود قماطي الذي يتميز بكثير من اليقظة ويوحي الثقة والارتياح حيثما حلّ. وكلما تحدثت مع حسين خليل، المعاون السياسي للأمين العام، تأكد لي أنه رجل المهمات الصعبة لما يتمتع به من صلابة ولباقة. ويبقى الشيخ نعيم قاسم، أحد مؤسسي الحزب ونائب الأمين العام، محطّ أنظار لبنان والعالم، وهو الناطق الدائم باسم الحزب وخطيب كل المناسبات، وفي الاستماع إليه فائدة ومتعة.

إثر «لقاء أَلِكْسندر»، ذهبت إلى أمين عام حزب الله في ٢٤ شباط ١٩٩٧ برفقة نواف الموسوي. وفيما كنا نقترب من مقر الأمانة العامة كنت أشاهد العديد من آلات التصوير مزروعة على أعمدة الكهرباء أو عند زوايا المنازل المطلة على مفارق الطرق. وما إن وصلنا حتى توقفت سيارتنا أمام حاجز سرعان ما انفتح آلياً بعد ما تعرّف علينا الحارس المولج به.

كان في انتظارنا أمام مبنى الأمانة العامة أربعة أو خمسة أشخاص استقبلونا بكثير من اللطف والترحاب، وألقوا علينا التحية وهم يبتسمون وأيديهم على صدورهم على الطريقة الشيعية المحببة.

ولجنا بناية عادية جداً، هي أقرب إلى المساكن الشعبية، وشبيهة بمعظم الأبنية المجاورة لها. رافقنا أحدهم في المصعد، وهو يردد: «كيف حالكم؟ أهلاً وسهلاً بكم». وقد لفتني استخدامه صيغة الجمع وليس المفرد، زيادة في الاحترام.

وصلنا إلى صالة واسعة مليئة بالكراسي المتلاصقة، وفي الصدر كرسيان: واحد إلى اليمين مخصص للضيف، وآخر إلى اليسار يحيط به العلم اللبناني وعلم «حزب الله»، وهو مخصص للأمين العام.

بعد هنيهة أطلّ علينا «سماحة السيد» أو «السيد حسن» كما يسمّيه المقربون، وتوجه صوبنا بخطى سريعة وخاطفة، بوجهه المبتسم، وعمامته السوداء، ونظارته البيضاء، وخلفها عينان واسعتان ترصدان كل حركة في كل اتجاه.

ألقى علينا التحية بصوت خافت، وقد علت وجنتيه احمرارة خجولة. وكما في كل مرة نلتقي قبّلني بلحيته الكثيفة الطرية والمعطرة، وأخال نفسي في حضرة معلم مدرسة أو أستاذ جامعة أكثر مما أنا أمام رجل مُدْرَج على لائحة الإرهاب الدولي، ومطلوب حيّاً أو ميتاً.

لم أتمالك نفسي من القول له ممازحاً: «أنت مشكلة إسرائيل، لولاك لكانت قادرة أن تبقى مئة سنة محتلة لبنان». فأجابني على الفور: «مئة سنة، هذا ليس بالكثير بالنسبة إليهم، لقد بقوا يعملون ثلاثة آلاف سنة حتى عادوا إلى فلسطين. . . !».

كانت هذه المقدمة الفاتحة الملائمة للدخول في شؤون الساعة. ولكن قبل الغوص في الموضوع السياسي، سألني بلطف متناهٍ إذا كنت لا أمانع بدخول الصحافيين لأخذ الصور. وافقت، فأشار بيده إلى أحد مساعديه لإدخال الصحافيين إلى القاعة. وفيما كان المصورون يهمون بالدخول، رتّب جلسته وشدّد عباءته.

شكرني بداية على نجاح «لقاء ألكُسندر»، وقال لي: «عندما كنت في جولة على الجبهة كان السؤال الأول الذي طرحه عليّ إخواني المجاهدون يتعلق بـ«لقاء ألِكْسندر» قبل أن يفاتحوني بهمومهم الشخصية واهتماماتهم الميدانية، وقد لمست أنهم باتوا يشعرون بأن ظهرهم أصبح محصناً أكثر بعد هذا اللقاء».

ثم تطرق إلى تفاصيل الوضع المسيحي بعامة، ووضع بكركي والأحزاب المسيحية بخاصة، وتوقف عند «حزب الكتائب»، وأسف للخسارة التي مُني بها في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٦، وخصّني بكلمة فاجأتني حين قال: «نحن نتابع كتاباتك ونقرأ كتبك ونرى فيك رجلاً سياسياً ذا خبرة واسعة، ونريد الإفادة من خبرتك. . .». أخجلني إطراؤه فأجبته: «خبرتي بتصرفك، وهذه فرصة لي ثمينة لأن أشارك في تحرير أرض الوطن ولو عن طريق المشورة. . .».

كان اهتمامه منصبّاً على معرفة رأيي في مدى جدّية الحركة التي تتصاعد داخل إسرائيل وتطالب بسحب جيشها من لبنان، ومدى أفقها وتأثيرها على القرار السياسي. واستغرب توقيت هذه الحركة، لافتاً إلى أن هذه المرحلة تشهد هدوءاً نسبياً على الحدود، وقد تراجعت وتيرة العمليات في شهر رمضان: «فلا جَلَد عند المقاتل ليعمل عمليات وهو صائم» على حد تعبيره. أجبته: «حكومة

إسرائيل تتأثر بالرأي العام الداخلي الذي تميل أكثرية منه كبيرة إلى سحب الجيش الإسرائيلي من لبنان».

في بداية كل لقاء يتعمد نصر الله الاستماع بانتباه شديد إلى ما يطرحه الضيف عليه أو ما يريده منه، ويفسح له ما يكفي من الوقت لعرض أفكاره أو مطالبه، ويكثر من الأسئلة ويُقلّ من الأجوبة. وعندما يحين دوره في الكلام يبدأ بمقدمة تحليلية تطول أو تقصر وفق الموضوع المطروح أو الشخص المحاور، ويخلص في كل حال إلى استنتاجات واضحة.

عندما اجتاح الجيش الأميركي العراق، سألته ماذا يحدث في رأيه لو خرجت واشنطن منتصرة، فنظر إليّ نظرة الواثق وقال لي: «لا تضع في حسابك لحظة واحدة أن الأميركيين سينتصرون في العراق ولا في ظرف من الظروف». غير أنه أبدى قلقه من اتساع الهوة بين السنّة والشيعة، ورأى في الأمر «معالم فتنة ما بعدها فتنة».

عوّل على تحالفه مع نبيه بري وحركة «أمل» ليضمن وحدة الشيعة في لبنان، كما عوّل على التنسيق مع رفيق الحريري للحيلولة دون اندلاع فتنة سنيّة - شيعية، وقال لي بوضوح: «الحريري ليس بالرجل الغبي، هو يدرك أخطار الفتنة. وهو ينسق ولو بالحد الأدنى مع دمشق، ويمتلك نظرة استراتيجية توائم بين مشروع الإعمار وبناء الدولة ومشروع المقاومة والتحرير».

عند اغتيال الحريري كبرت هواجسه حول احتمال زجّ لبنان في أتون النزاعات والفتن المذهبية والطائفية، وتعهد علناً أن سلاح المقاومة لن يُستخدم في الصراع الداخلي وأضاف مرة: «لن يستخدم السلاح في الداخل إلا لحماية السلاح». ورأى أن ظاهرة الاغتيالات التي تعرض لها المسيحيون هي في الغالب من صنع إسرائيل بغية إشعال الفتنة التي لم تندلع باغتيال الحريري. هاجس الفتنة، وبخاصة الفتنة السنيّة - الشيعية، يقضّ مضجعه، فهو مستعد لخوض كل أنواع المعارك والمنازلات باستثناء ما يودي إلى الفتنة.

قلب نصر الله كل المعادلات في حرب تموز ٢٠٠٦ حين صمد مقاتلوه في وجه العدو، ومنعوا الجيش الإسرائيلي من اجتياح المناطق الحدودية والتقدم حيث يشاء كما تعوَّد أن يفعل. وأثبت بالبرهان أن الجيش الإسرائيلي ليس الجيش الأفضل في العالم، كما روجت له الدعاية الإسرائيلية والغربية وحتى العربية، وأنه يمكن أن يخسر، وهو ليس قدراً لا يُرد، بل هو من طبيعة البشر التي إذا أحسنت مواجهتها تُكسر وتُقهر. وقد أنزل مجاهدو «حزب الله» الإصابات المباشرة بالجيش الإسرائيلي، بشراً ومعدات، بما فيه دبابة «المركافا»، فخر الصناعة العسكرية الإسرائيلية.

نجح في بث الذعر في قلوب الإسرائيليين الذين صدّقوا قوله أنه قادر على قصف أية مدينة من مدنهم، وقد حمى بيروت لمجرد تهديده الإسرائيليين: «إذا قصفتم عاصمتنا بيروت فالمقاومة الإسلامية ستقصف مدينة تل أبيب». وتباهى أمامي بأنه إذا توجه عبر التلفزيون إلى سكان شمال إسرائيل وطلب إليهم النزول إلى الملاجىء، فهو على يقين أنهم «سيفعلون، لا بل سيخلون شمال البلاد في ساعتين»!

بعد مرور ما يقارب الأربعة أشهر على حرب تموز، حظيت في ٨ كانون الأول ٢٠٠٦ بلقاء مع «السيد حسن» الذي كان يقلّ من اللقاءات، وكان الوصول إليه معقداً ومشوّقاً.

توجهت ليلاً إلى منزل غالب أبو زينب في الضاحية الجنوبية المدمرة، فوصلت إلى بيته المشظى نتيجة إصابته بقذائف عديدة، وكانت كتبه مكدسة على الأرض والزجاج مكسراً. استقبلتنا زوجته غزوة بكثير من الترحاب. وفيما كنا نرتشف الشاي والقهوة، جاءنا رجال أمن «السيد»، وطلبوا إلي إبقاء سيارتي والمرافقين حيث هم، ودعوني وأبو زينب لركوب إحدى سيارتين جاءتا لمواكبتنا.

أَقلتنا سيارة سوداء، زجاجها أسود، وتفصلنا عن السائق والمرافق برداية سوداء. طافت السيارتان زهاء عشر دقائق ثمّ حطتّا بنا في مرأب، فترجلنا وقد خُيل إليّ أننا وصلنا حيث نريد. غير أن المرافقين طلبوا إلينا أن نصعد إلى سيارة أخرى كانت في انتظارنا راحت تدور كالمرة الأولى إلى أن حطّ بنا الدوران في مرأب آخر، وكانت تنتظرنا سيارة ثالثة أقلتنا إلى المكان المقصود حيث لم ألحظ وجود أية سيارة في انتظارنا ففهمت أننا وصلنا حيث نبغي.

انطلق بنا المصعد وما إن فتحتُ الباب حتى رأيت «السيد» ينتظرنا عند مدخل الشقة، وهو يبتسم على عادته. كان قد مضى على لقائي الأخير به، برفقة النائب نادر سكر، ما يقارب التسعة أشهر. للوهلة الأولى لم ألحظ أن شيئاً تبدل فيه. ولكن عندما حدقت إليه جيداً اكتشفت أنه اكتسب بعض السمنة، وشاب لحيتَه بعضُ البياض. عانقته بحرارة، وعانقه غالب أبو زينب بشوق، وراح يلثم صدره ويتبرك منه وينقل إليه سلامات الأحبّة والإخوان.

كانت الشقّة التي استقبلنا فيها صغيرة جداً في بناية متواضعة جداً. صالون صغير يحتوي على ثلاثة مقاعد، جلس على واحد منها، وجلست قبالته، وجلس غالب على المقعد المجاور.

بادرني السيّد ممازحاً: «دوّخوك؟!» فأجبته: «ماشي الحال». فسألني وهو يبتسم: «كم كاراجاً دخلت؟» قلت له: «ثلاثة». تظاهر بالاستغراب وقال: «يعني عاملوك الشباب كواحد منّا».

توقف لحظة عن الكلام كأنه تذكر فجأة أمراً ما فقال: «عندما طلب الشيخ أمين (الجميل) موعداً لمقابلتي، قلت لمساعديّ أن يعلموه سلفاً من باب اللياقة بهذه الترتيبات، فلم يتردد في القبول، غير أنهم داروا به دورات كثيرة فوصل وهو «مبيّض»، فاعتذرت منه، فأجابني: «أنا أتفهم هذه الأمور».

يعيش نصر الله في خطر واستنفار دائمين، غير أنه لا يبدو قلقاً أو خائفاً. يدرك أن إسرائيل تجهد بكل الوسائل للنيل منه مهما كان الثمن، فيتقبل الإجراءات الأمنية الصارمة والمزعجة له وللآخرين دون أدنى تململ حفاظاً على حياته، «وللحيلولة دون منح إسرائيل أية فرصة لتحقيق اختراق تسوقه انتصاراً لها على «حزب الله»، وأضاف: «إن أخوتنا في الأمن يعاملونني كما عاملوكم، فهم ينقلونني من سيارة إلى سيارة ومن كاراج إلى كاراج...».

كما في المرات السابقة دار الكلام بداية حول الوضع الإقليمي والدولي. فهو يلاحق بشغف كل ما يجري داخل إسرائيل، ويتابع باهتمام المقالات التي تنشرها الصحف الإسرائيلية، ويقرأ مذكرات الشخصيات السياسية، وبالأخص مذكرات القادة الإسرائيليين وكتبهم. فالمعرفة بالنسبة إليه أساس التفوق في الحرب والسياسة على السواء.

يرى نصر الله أن معركة جورج بوش في كل من لبنان وفلسطين والعراق واحدة، وهي القضاء على المقاومة، وسحب ورقة لبنان من يد سوريا، وإنهاء نفوذ إيران. وقد أخذت الإدارة الأميركية على لحود توفيره الغطاء للمقاومة طوال ثمانية عشر عاماً، بصفته قائداً للجيش ورئيساً للجمهورية.

يرى أن إدارة بوش تتعمد عرقلة كل الحلول في لبنان لأن أي حل في الوضع الراهن سيلبي على الأقل بعضاً من مطالب «حزب الله»، وهذا ما لا تقبله واشنطن، وهي تعمل للقضاء على الحزب، وإشعال فتيل الفتنة السنيّة - الشيعية داخل لبنان، كما في العراق.

استعان بوسائل متعددة لبسط نفوذ «حزب الله» ومنها توسيع شبكة المؤسسات الدينية، فرعى المساجد والحسينيات والمدارس ومؤسسات علماء الدين، مثل «هيئة علماء جبل عامل» و«تجمع العلماء المسلمين في البقاع»، واهتمّ بالمؤسسات الاجتماعية كالمستشفيات والصيدليات التي تقدم الخدمات مجاناً أو ببدل رمزي، وشجع المؤسسات الرياضية، أمثال «نادي الهادي»

و«جمعية كشافة المهدي» اللذين يجذبان آلاف الشباب. أما أُسر الشهداء فلها منه عناية خاصة. أقام لهذه الغاية «مؤسسة الشهيد» التي أناط بها رعاية عوائل الشهداء وضمان مستقبل أولادهم وذويهم. أما الشهيد فيحتل في نفسه المرتبة الأولى دون منازع، ويصفه بأنه من «أهل اليقين» و«عاشق الله»، وهو أسمى ما يمكن لإنسان أن يبلغه في حياته.

أفاد من طفرة الإعلام السمعي - البصري، فعزز إذاعة «النور» وتلفزيون «المنار»، وتميز في فن مخاطبة اللبنانيين والعالم قاطبة. أظهر التلفزيون مواهبه الفذّة، كمحلّل مؤثّر في مقابلاته السياسية، وخطيب مفوه في لقاءاته الجماهيرية: يقنع بمنطقه ويثير الحميّة بخطبه، وكثيراً ما يجمع بين الاثنين.

باتت إطلالاته المباشرة أمام الجموع المحتشدة أو عبر الشاشات العملاقة تجمع الآلاف المؤلفة من اللبنانيين ومئات الألوف في الخارج. ينتظرها الجميع أيام السلم والحرب لأنها البوصلة التي تحدد مسار الأحداث.

سألته مرةً على سبيل الفضول عن المنهجية التي يتبعها في إعداد أحاديثه وخطبه فقال: «أستعد لها ذهنياً بدقة، ويستغرق مني الإعداد وقتاً غير قليل. عندما أتكلم، أراني مضطراً أن أعمل مئة حساب وحساب. عندما أهاجم إسرائيل لا أُبالي وأكسب تأييد الشعوب العربية والإسلامية. أحرص على عدم إحراج الحلفاء والأصدقاء، وفي مقدمهم نبيه بري وميشال عون على وجه التخصيص. كما أحرص على عدم التفوه بما يمكن أن يستخدم لتأجيج الفتنة المذهبية بين السنّة والشيعة. ولا أخفي في كل الأحوال علاقاتي بسوريا وإيران...».

أخبرني أنه عندما بدأ في الخطابة، وبقصد التمايز، كان يعلن في المقدمة عن العناوين التي سيتناولها والتصميم الذي سيتبعه. حصل مرةً أن أعلن في مقدمة إحدى خطبه أنه سيتناول ثلاثة عناوين. استفاض في العنوانين الأولين، وعندما أراد الانتقال إلى العنوان الثالث غاب الموضوع عن باله وما عاد

يذكره، فأكمل من دون أن يظهر عليه الارتباك، وقال لي: «منذ ذلك التاريخ أسجل العناوين أمامي على ورقة منعاً للسهو».

منذ العام ٢٠٠٠، تحوَّلت كل خطبة من خطبه أو مقابلة من مقابلاته حدثاً سياسياً. صراحته في قول ما يعتبره حقاً وحقيقة هي مفتاح نجاحه وصدقيته. طبق نظرية أرنولد توينبي القائلة أن الرد على التحدي يكون من طبيعة التحدي، فردّ «حزب الله» على العنف بالمقاومة، وعلى الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان بهجمات ناجحة على إسرائيل.

أخذ عن الإمام موسى الصدر، فهمه الخصوصية اللبنانية وما يفرضه ميثاق العيش المشترك من سلوكيات تجاه المسيحيين والدولة فقال: «فلا يجوز استخدام سلاح المقاومة لأي مكسب سياسي داخلي، لكن لا يجوز أيضاً استخدام سلاح الدولة لتصفية الحساب مع فريق سياسي معارض». وأضاف في ذكرى عيد المقاومة والتحرير الثامنة في ٢٦ أيار ٢٠٠٨: «نحن لا نريد السلطة في لبنان، ولا نريد السيطرة على لبنان، ولا نريد أن نحكم لبنان، لا نريد أن نفرض فكرنا أو مشروعنا على الشعب اللبناني، لأننا نؤمن بأن لبنان خاص ومتنوع ومتعدد....».

يرى نصر الله، على قاعدة «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم»، أن ضعف الدولة في لبنان أتاح الفرصة لقيام المقاومة. فلو كانت دولة لبنان شبيهة بالأنظمة العربية الأخرى لاستحال على المقاومة أن تنطلق. اعترفت الدولة بحق «حزب الله» بالمقاومة لعجزها عن مواجهة إسرائيل، ولإدراكها أن أية مواجهة مع المقاومة تجر إلى حرب أهلية.

قال لي «السيد» أن النظام الديمقراطي في لبنان، على كل عيوبه، مكّن المقاومة من أن تعمل داخل المجتمع وخارج الدولة بفضل هامش الحريات الواسع. حظّ «حزب الله» أنه ولد في دولة كلبنان، وما كان في وسعه أن يولد إلا فيها. في المحصلة، يرى نصر الله أن ضعف الدولة أفسح لقيام مقاومة

قوية، والمقاومة تحوّلت بدورها إلى قوة للدولة. الأنظمة الأحادية تصنع جيوشاً تقاتل حيناً في سبيل الوطن وأحياناً في سبيل النظام، أما الأنظمة الديمقراطية فتنبت مقاومات شعبية تصنع النصر عندما تنكفىء الجيوش.

واجه نصر الله قمة التكنولوجيا المعقدة التي تملكها إسرائيل بقمة البساطة التي تملكها الشعوب. ففي اعتقاده أن أكبر عقل إلكتروني لا يستطيع فكّ الرموز التي يتحدث بها أبناء جنوب لبنان في ما بينهم على هواتفهم الخاصة، كما حصل في حرب تموز حين كان المجاهدون يستخدمون على الأجهزة العسكرية المصطلحات التي يستخدمونها في ما بينهم في حياتهم اليومية، فاستحال على إسرائيل فكّها!

عندما أعلن: «نحن قوم لا نترك أسرانا في السجون»، صدقه الأسرى وعوائلهم ومعظم الناس. وقد أعاد في ١٦ تموز ٢٠٠٨ جميع الأسرى بمن فيهم عميدهم سمير القنطار المعتقل منذ ثلاثين عاماً، وأربعة من مقاتلي «حزب الله»، إضافة إلى كل جثامين الشهداء اللبنانيين والفلسطينيين والعرب، بما فيها جثمان دلال المغربي، عميدة الشهيدات الفلسطينيات التي نفَّذت قبل خمسة وثلاثين عاماً «عملية كمال عدوان» انتقاماً «لعملية فردان» الإسرائيلية. وقد أصرّ نصر الله على تسمية عملية التبادل «بعملية الرضوان» في معرض تكريم الشهيد عماد مغنية.

الكلمة عنده أقوى من الكاتيوشا، فهي تهدر وتبرق وترعد. وقد ذهبت أقوال له مذهب المَثَل، وفعلتِ فعلها في المناصرين والأعداء، كإعلانه في نهاية خطبه: «كما وعدتكم بالنصر دائماً، أعدكم بالنصر مجدداً»، أو كقوله في الأيام الأولى من حرب تموز ٢٠٠٦: «انظروا إلى البارجة الإسرائيلية تحترق في عرض البحر». وعندما هددت إسرائيل بقصف بيروت أطلق رداً ما برح يحفر في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية ولفترة قد تطول، حين قال أنه سيقصف بدوره «حيفا وما بعد حيفا، وما بعد بعد حيفا». فهم الإسرائيليون أن كلامه عن «ما

بعد حيفا» يعني تل أبيب، وعن «ما بعد بعد حيفا» يعني منطقة المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونا. وشاعت بين أنصاره مقولة: «نصر الله يعد ويفي»، فجاءت تسمية حرب تموز بـ«الوعد الصادق».

أظهرت استطلاعات الرأي أن الإسرائيليين يصدقونه أكثر مما يصدقون أقوال رئيس حكومتهم إيهود أولمرت. أما هو فلا يتردد في القول إن جانباً من خطبه هو بمنزلة «الحرب النفسية» التي يمارسها بلا مواربة ضد إسرائيل، ويقول عنها: «أنا أمارس الحرب النفسية وهي جزء من المعركة، لكني لا أهدد إلا بما أقدر على تنفيذه، والإسرائيليون يدركون هذا الأمر فيتصرفون على قاعدة عدم توفير الذريعة لكي أنفذ تهديداتي، وعندما يتخطون هذه القاعدة، أرد على الفور».

لم تلقَ إسرائيل منذ قيامها مقاومة على الجبهة اللبنانية، ولا على أية جبهة عربية أخرى، شبيهة بما فعله حسن نصر الله، فبرز فريداً في مساره ومسيرته، دخل التاريخ من باب المقاومة، لا بل قام بتغيير مجرى التاريخ عن طريق المقاومة، فنقل العرب من زمن الهزائم إلى زمن الانتصارات. إنه هنيبعل لبنان الذي يتحدى روما القرن الحادي والعشرين. إنه فخر الدين وفخر العرب.

* * *

غداة التحرير اختار لحود العميد أمين حطيط ليترأس اللجنة اللبنانية للتحقق من الانسحاب الإسرائيلي تحت إشراف الأمم المتحدة، وعينّ أعضاء فيها الضباط عماد عنقة ومخايل وهبة وأنطوان مراد ويوسف لطيف. واختار حطيط لعلمه بطبعه المتصلب الذي يصل إلى حدود الجفاصة.

اعترفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية بصلابة الفريق اللبناني المفاوض الذي نجح بعناده في إجبار إسرائيل على إخلاء موقع للمراقبة بعدما تبين أنه تخطى «الخط الأزرق» بحوالي ثمانية سنتيمترات. وهكذا تمسك لبنان بحقه في أرضه ليس لآخر متر، بل لآخر سنتيمتر!

يروي أمين حطيط في كتاب وثائقي فريد من نوعه(*) تفاصيل المفاوضات لتحديد «الخط الأزرق»، ومنها ما يتعلق بـ«تلة العباد» حيث تبين أن الاعتداء الإسرائيلي هو بعمق ١٠٠ متر وبوجهة ٣٠٠ متر، فأخذ الفريق الدولي على عاتقه تصحيح هذا الاعتداء. غير أن حطيط عاينه ثانية، فتبين أن الإسرائيليين صححوا نصف المساحة، فأصرّ الفريق اللبناني على كامل الحق. تلكأ الإسرائيليون ولم يتساهل اللبنانيون، مما حمل الجنرال الإيرلندي جيم سرنين على مصارحة الجانب اللبناني بأن اليهود يدّعون أن أحد حكماء التلمود، رافي أشي، مدفون في هذا المكان، وأن البناء القائم هو مقام هذا الحكيم التلمودي الذي هو عندهم في مصاف الأنبياء، وينبغي أن يبقى الوصول إلى هذا القبر متاحاً للصلاة فيه. وأظهر ترسيم الحدود أن خُمْسي القبر هو داخل إسرائيل والثلاثة أخماس داخل الأراضي اللبنانية. إزاء هذا الوضع المفاجىء سأل الجنرال الإيرلندي نظيره اللبناني: «ماذا نفعل الآن؟» أجابه حطيط: «نرسم الحدود كما أظهرتها الإحداثيات». صعق الجميع بمن فيهم الضابط الإسرائيلي الذي كان يراقب المشهد في الجانب الآخر من الحدود وهو لا يصدق ما يرى ويسمع! استمرت معركة «تلة العباد» أسابيع طويلة إلى أن تدخل لارسن طالباً إلى إسرائيل اعتماد أحد الاقتراحات التي تقدم بها الجانب اللبناني.

عند الساعة العاشرة والدقيقة العشرين من صبيحة السبت ١٠ حزيران ٢٠٠٠، وعلى جاري عادته كل سبت، اتصل إميل لحود بحافظ الأسد الذي بادره بالسؤال عن أحوال الأولاد والعائلة والطقس لافتاً إلى أن الحالة الجوية التي تبدأ بلبنان سرعان ما تنتقل إلى سوريا والعكس صحيح، مشيراً وهو يضحك إلى «تلازم الطقسين» أيضاً. أعرب مجدداً عن فرحته بالتحرير مؤكداً اعتزازه بما يقوم به لحود، واستفسر منه عن سير المفاوضات مع الأمم المتحدة. أطلعه لحود أن إسرائيل تحاول قضم بعض أجزاء من الأراضي

(*) أمين حطيط: الصراع على أرض لبنان، بين الحدود الدولية والخط الأزرق، دار الأمير للثقافة والعلوم ش.م.م. ٢٠٠٤.

اللبنانية، وأن فرنسا تقترح إرسال قوة عسكرية ضاربة تنتشر في المناطق المسيحية، وقوات هندية أو باكستانية تنتشر في المناطق الأخرى، وأنه رفض هذا الاقتراح بكل تفاصيله. تعجب الأسد وتساءل: «هل وصلت الأمور إلى هذا الحد؟» أجابه لحود: «أخشى أن نعود إلى تقسيم لبنان محاور متواجهة». اغتاظ الأسد، ولأول مرة سمعه لحود يرفع صوته ويصرخ: «هل يتصورون أنهم ما زالوا في زمن الانتداب؟ خلصنا من الانتداب».

غير أن الأسد استعاد بسرعة هدوءه المعهود، وسأل لحود عن أوضاع العائلة والأولاد، وقال له: «أعرف أنك تخصص يوم السبت عادة للأولاد، لا تتأخر عليهم، كل شغلنا لهم، والمستقبل لهم».

وما إن وصل الحديث إلى هذه النقطة حتى تلكأ الرئيس السوري في الكلام، واختفى صوته فجأة، وترامى إلى أذن الرئيس اللبناني طرقة استنتج أنها سماعة الهاتف سقطت من يد الأسد على الأرض. بقي الخط مفتوحاً وسمع لحود عبر الهاتف صراخ نسوة قبل أن ينقطع الاتصال.

تسمّر لحود في مكانه مذهولاً، وخيّل له أن الأسد أصيب بمكروه. بعد فترة عاود الاتصال بالقصر الجمهوري في دمشق، وطلب الكلام إلى الدكتور بشار الأسد، فأجابه محدثه: «لا تؤاخذنا الدكتور مش موجود...!».

لاذ لحود بالصمت وجلس ينتظر، وهو مشغول البال يستقي الأخبار، إلى أن اتصل به بشار الأسد وقال له: «أنت آخر من تكلم معه، وفيما كان يكلمك أصابته نوبة أودت بحياته». وأبدى بشار اهتماماً كبيراً لمعرفة مضمون آخر ما قاله والده.

عند انتشار نبأ وفاة الأسد، انتابني شعور من الحزن على رجل كبير عرفته عن كثب، والتقيته مرات عدة حرص خلالها دوماً أن يعاملني معاملة الصديق. ففيما كنت أقدّم إليه واجب العزاء بوالدته في القرداحة بصحبة رفيقي أنطوان شادر وسيمون الخازن، انبرى عبد الحليم خدام الواقف إلى جانبه

يعاتبني على غيابي الطويل عن زيارة دمشق، فقال لي: «أهلاً بصديقنا القديم». التفت إليه الأسد وقال على مسمع من الجميع: «كريم صديق قديم، لكن صداقته تتجدد دائماً».

تذكرت حديثاً حميماً آخر في أحد لقاءاتي معه، في العام ١٩٧٦، حين فاجأته بسؤال لم يكن يتوقعه، فقلت له: «من هي الشخصية التاريخية التي أثرت فيك أكثر من سواها؟» حدّق إليّ لفترة خلتها زمناً، ولم يجب مباشرة عن سؤالي، بل التفت إلى اللوحة المعلقة في صدر قاعة الاجتماعات في «قصر المهاجرين» والتي ترمز إلى «معركة «حطين»، ونظر إليها بتأنٍّ. يومها فهمت أن مثاله التاريخي هو صلاح الدين الأيوبي، وقد سعى ليكون صلاح الدين القرن العشرين.

كان حافظ الأسد تاريخاً. معه شهد الشرق الأوسط بداية مرحلة غير مسبوقة من النفوذ السوري، لا سيما في لبنان. ولولاه ما كانت دمشق لتأخذ مكانتها الإقليمية والدولية. حقق لسوريا إنجازين: الاستقرار الداخلي والدور الإقليمي.

باتت سوريا في عهدته الشريك الذي لا يمكن تخطيه في إدارة قضايا العرب ومشاكلهم، واحتل مركز الصدارة في الزعامة العربية، وعقد تحالفاً مع إيران، وأمسك بمفتاح السلم والحرب في الشرق الأوسط. وباتت الدول العظمى وبخاصة الولايات المتحدة تحسب له ألف حساب(*).

فور وفاته خرجت التساؤلات الكبيرة من عقالها: إلى متى يستمر انتشار الجيش السوري في لبنان؟ ومتى تستعيد سوريا هضبة الجولان؟ وهل من حل عادل ودائم للفلسطينيين؟ ناهيك بالسؤال الأدق والمطروح على كل شفة ولسان: هل يكون بشار الأسد قادراً أن يسيطر على الحكم وإدارة الأوضاع بمهارة أبيه؟

(*) لطفاً مراجعة مقطع عنوانه «مذهب الأسد» في كتابي «السلام المفقود».

يوم رحيل حافظ الأسد، التأم مجلس الشعب السوري ليعدل بالإجماع المادة ٨٣ من الدستور فخفض الحد الأدنى لعمر رئيس الجمهورية إلى أربعة وثلاثين عاماً، في خطوة تمهد الطريق أمام بشار البالغ من العمر خمسة وثلاثين للوصول إلى سدة الرئاسة.

وفي ١٨ حزيران ٢٠٠٠، اختار أعضاء المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي وبالإجماع بشار الأسد «قائد المسيرة والحزب والشعب»، وانتخبوه بعد يومين أميناً عاماً للحزب. وفي ١١ تموز، أعلنه مجلس الشعب السوري رئيساً للجمهورية لولاية مدتها سبع سنوات نتيجة استفتاء شعبي نال بموجبه الرئيس الجديد ٩٧,٢٩ في المئة من أصوات المقترعين.

* * *

عرفتُ الرئيس بشار الأسد قبل أن ينتخب رئيساً للجمهورية وبعدها، ولم أشك لحظة أنه يملك المقومات الضرورية للحكم، والقدرات اللازمة للتغيير. وهو جاد وعصي يقود أصعب دولة في أصعب الظروف.

ولد في ١١ أيلول ١٩٦٥، وهو الابن الثالث، في عائلة يصفها بالـ«تقليدية» بكل معنى الكلمة، تخضع لتراتبية واضحة على مستوى الأولاد: بشرى الشقيقة الكبرى ثم باسل الابن البكر، وبعدهما بشار وسائر الأشقاء.

يقول الرئيس السوري: «كان باسل بالنسبة لي أكثر من شقيق كبير في ضوء انشغالات الوالد الدائمة. أما الوالدة فكانت متفرغة بالكامل لنا تعيش معنا ليل نهار، وتهتم بكل التفاصيل». ويذكر في هذا السياق: «أننا لم نر يوماً على وجه الرئيس حافظ وتصرفاته أي أثر من آثار الأزمات. كان همّه أن نشعر أننا في بيت طبيعي كسائر العائلات السورية».

تربى بشّار على اعتبار القانون هو الحَكَم بين الناس، والدولة هي أعلى من الجميع، بمن فيهم رئيس الجمهورية. وقد شاعت حكاية تداولها الشارع السوري أنه عندما كان يحلو له أو لأشقائه أن يقفزوا على المقاعد، كسائر

أولاد جيلهم، كانت الوالدة تنهرهم قائلة: «لا تتلفوا الكراسي فهي ملك الدولة». وكان الوالد يتعمد إشعار أولاده أن رئيس الدولة ليس أهم من الدولة، وأنهم كأبناء الرئيس ليسوا أهم من سائر المواطنين.

أنهى بشار دراسته في طب العيون في جامعة دمشق عام ١٩٩٢، واختار التخصص في جراحة العيون: ففي الجراحة شيء من المغامرة التي تستهويه، وفي طب العيون الكثير من الدقة التي يتحلى بها. يحب العلم والعلوم، ويحترم الفكر والمفكرين.

في العام ١٩٩٢ التحق بمشفى «ويستيرن اي» في لندن ليتابع تخصصه فيه. يصفه أستاذه، جراح العيون الدكتور ادموند شولنبرغ، بأنه «شاب مثقف ومهذب ولطيف ومتواضع... لم يَحِطْ نفسه بأي من مظاهر الرسميات... ولم يكن حوله حراس شخصيون وبقي لفترة بلا سيارة خاصة يتنقل بها».

يوم الجمعة ٢١ كانون الثاني ١٩٩٤ تلقى بشار خبر حادث شقيقه باسل، فتبدلت مسيرة حياته، وعاد إلى دمشق على جناح السرعة ليواجه قدره في الحكم والسياسة.

يهزأ بالاعتقاد السائد أن والده كان يمضي الوقت في إعداد شقيقه باسل، وأنه استدعاه إلى دمشق بعد وفاة شقيقه ليدربه و«يعطيه كل يوم ساعتين من الدروس الخصوصية في السياسة». والحقيقة أن حافظ الأسد حثّ ابنه بعد أن انتهت مراسم الدفن على العودة إلى لندن وإنهاء تخصصه. لكن بشار قرر البقاء في الجيش وكان ضابطاً فيه منذ العام ١٩٨٥، وطلب فقط تغيير اختصاصه.

ترأس جمعية المعلوماتية التي أسسها شقيقه الراحل وهو على اقتناع بأنه لا يمكن التقدم من دون المعلوماتية. سعى في أول الأمر إلى حصر جهده بها وعدم التدخل المباشر في الشأن العام، «لكن بحكم أني ابن رئيس الدولة، ونحن في مجتمع شرقي بامتياز، كنت أضطر من حين إلى آخر أن أعمل لحل بعض مشاكل الناس مع الادارات والمؤسسات العامة ليس إلا».

عندما خلف والده في العام ٢٠٠٠ ظنّ بعض أهل السلطة أنه بمقدورهم التعامل معه كواجهة في الحكم وليس كحاكم، فارتدّ عليهم وفكك منظوماتهم بكل حلقاتها. لم يحسبوا أن الرئيس الشاب أمسك بمقاليد الحكم بسرعة قياسية.

اعتاد أن يستقبل زائريه في القصر الجمهوري على باب قاعة الاجتماعات وليس بداخلها، رغبة منه بالتلاقي مع الآخر. يهتم بكل شخص وبكل قضية وبكل تفصيل، ويجتهد في كل الأمور ليجد لها الحلول والمخارج الملائمة. ينظر إلى كل موضوع من أكثر من زاوية وضمن أكثر من احتمال. يصغي جيداً إلى محدثه ليكتشف ما يجول في خاطره إذا كان صديقاً، وما يضمره إذا كان خصماً. يتبحر في كل ما حوله، ويجد حتى في النكات أحياناً رسائل يُحسن التقاطها.

لا يحب المجاملات والمقدمات الطويلة، يفكر بسرعة وينطق بسرعة ويستوعب بسرعة، أنه ابن عصره. إن غاص في موضوع أحاط بكل جوانبه وبواطنه، يعصره ليستخرج منه كل خواصه، وإن واجه مشكلة يحتاط لتداعياتها ويستعد لها فلا يؤخذ على حين غرّة. يقول عن نفسه: «أنا بطبعي مهني، إن أقدمت على شيء فيجب أن أنجح فيه».

شكّل خطاب القسم الذي ألقاه في ١٧ تموز ٢٠٠٠ أمام مجلس الشعب السوري خريطة طريق حكمه. قارب المشاكل والحلول برؤية مستقبلية شاملة وجريئة تحافظ على الثوابت الوطنية والقومية، وتدعو إلى استراتيجيات اقتصادية وتنموية جديدة تسير بخطى ثابتة وإن متدرجة إلى التغيير مشدداً على دور المؤسسات وأهمية المساءلة والمحاسبة.

منذ البداية صارح الشعب السوري فقال: «لا أسعى إلى منصب ولا أهرب من مسؤولية، فالمنصب ليس هدفاً، بل هو وسيلة لتحقيق الهدف». رأى أن المنصب لا يعفي الشخص من المسؤولية، بل العكس هو الصحيح، «فعندما

يصل شخص إلى منصب ولا يحمل شعوراً بالمسؤولية، فإنه لا يستطيع أن يأخذ منه سوى السلطة، والسلطة دون مسؤولية تشجع على انتشار التسيّب والفوضى وتدمر المؤسسات».

كلمة «مؤسسات» لها عنده كل دلالاتها. يدفع بكل قواه لنشر مفاهيم العمل المؤسساتي. يرى أن المجتمع ينحو باتجاهين: من قاعدة الهرم إلى قمته وبالعكس. إذا اختلّت وظيفة القاعدة انعكس ذلك على أداء القمة، وإذا شذَّ من في القمة أساء إلى القاعدة. يستنتج أمثولة مفادها أنه «لا يبنى المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو جهة أو مجموعة، بل بالاعتماد على تكامل عمل الكل في المجتمع الواحد». يحرص على تطبيق مبدأ المشاركة في إدارة البلاد، ويرتاح إلى فكرة التعددية في الوحدة.

يتحدث عن التطوير وهو هاجسه وبوصلته في آن، يحدد جوهره بجملة بسيطة: «أن نتمكن من زيادة الايجابيات على حساب السلبيات». يدعو إلى التحرك بالتوازي على ثلاثة محاور: الاقلاع عن الأفكار القديمة التي أصبحت عائقاً وحجر عثرة، تجديد الأفكار القديمة التي ما زالت تتلاءم مع المتغيرات والتحولات في الحاضر والمستقبل، طرح أفكار جديدة وخلاّقة في المجالات كافة.

يلفت النظر إلى عامل الزمن ويدعو إلى تحقيق الحد الأقصى من الانجازات بأقصر مدة ممكنة. همّه «الفكر المبدع»، ويربط بين مفهومي «النقد الذاتي»، و«الرقابة الذاتية» اللذين ينطلقان من الوحدة الصغرى وهي المواطن، وينتهيان بمؤسسة المؤسسات وهي الدولة.

يصرّ على «الشفافية»، ويرى فيها حالة ثقافية تقود إلى الديمقراطية، وهي نظام العصر. غير أنه يحذر من مغبة تطبيق «ديمقراطية الآخرين على أنفسنا»، وينشد ديمقراطية تنبع من «تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية»، وتأخذ بالاعتبار «حاجات مجتمعنا ومقتضيات واقعنا».

يواجه آلة إعلامية شرسة لا يملك الإمكانات المادية للتصدي لها، فيلجأ إلى أسلوب بسيط وهو نقل المعلومات إلى المواطن عبر الخطابات والمقابلات والإعلام والإنترنت والنشرات المباشرة ليحصّنه إزاء الهجمة الخارجية، مما أفقد الاعلام الخارجي الكثير من تأثيره.

نجح في بث روح التضامن بين مختلف فئات الشعب التي التزمت مشروعه السياسي القائم على عشر مسلمات: احترام القانون وكرامة المواطن وحريته، مكافحة الهدر والفساد، تحسين الواقع وتطويره وتجديده، التخطيط والتطلع إلى التنمية الشاملة، نشر المعرفة والثقافة والتقنية والمعلوماتية، إصلاح التربية والتعليم والإعلام والإدارة، تحديث القوانين ومحاربة البيروقراطية، تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية ومكافحة البطالة، تطوير البحث العلمي وإيلاء التدريب والتأهيل اهتماماً خاصاً، التوظيف في الإنسان وتنمية العقول وتحفيز المرأة للمشاركة في بناء الوطن.

يتطلع على الصعيد الخارجي إلى تفعيل العمل العربي المشترك، وقيام سوق عربية مشتركة وتكتل عربي كبير لأن الوضع العالمي الجديد «لا يحترم إلا الأقوياء». يركز على الجانب المؤسساتي للعلاقات العربية - العربية مع الأخذ بخصائص كل دولة عربية، «فنحن في قارب واحد، ومن الواضح اليوم أن الدول التي لا يجمعها قارب واحد تحاول صناعته»، ولا يجوز أن «نترك قاربنا دون استخدام فيسبقنا إليه الآخرون».

يقوده التزامه العربي إلى التفاهم مع السعودية ومصر اقتناعاً منه بضرورة تشكيل تحالف استراتيجي عربي مؤثر في الشؤون الإقليمية والدولية. وقد خيل لكل من الرياض والقاهرة أن سوريا هي الحلقة الأضعف، وبمقدورهما جرّها إلى حيث لا تريده، فقرر الأسد أن يتحرك منفرداً ويقلب موازين القوى ومفاهيم اللعبة.

يجهد ليكون للعرب «مكانة لائقة» يفرضونها على الآخرين، ولا يكتفون

«بجائزة ترضية مقابل تنازلات مخزية». إن مكانة العرب ومستقبلهم في نظره رهن بقدرتهم على الحضور «ككتلة سياسية واقتصادية متنافسة ومتجانسة لكي تكون مؤثرة». كما عليهم أن يعوا أنه «لا يمكن لأحد أن يضمن أمنه بمعزل عن أمن الأشقاء». إن مفهوم الأمن القومي لا يأتي من فراغ، وما يصيب بلد عربي يصيب كل البلدان العربية. «علينا أن نبرهن أن الانكفاء ليس قدراً والانكسار ليس خياراً»، وأن المقاومة بمعناها الشامل هي التي تمنح الأمان في وجه العدوان، وتضمن «تحقيق السلام الذي هو للأقوياء فقط».

يذكّر أن إسرائيل ما زالت تحتل الجولان، ومسألة استعادة الأرض هي «شغلنا الشاغل»، وتتساوى في الأهمية مع خيارنا في إحقاق السلام العادل والشامل. «فالأرض والسيادة هما قضية كرامة وطنية وقومية من غير المسموح لأحد أن يفرّط بها أو يمسها».

لا يتراجع أمام الضغوط ولا يستسلم للأمر الواقع، لكنه لا يتورط في حرب لم يختر زمانها ولا مكانها. اقتنص الفرصة المناسبة ليطلق مفاوضات غير مباشرة عبر الوسيط التركي مع إسرائيل، رغم معارضة الادارة الأميركية وعلى رأسها جورج بوش الذي عاتب ايهود أولمرت لسلوكه طريق المفاوضات مع دمشق من دون معرفة واشنطن ورضاها.

يحضّ الولايات المتحدة على لعب دور راعي عملية السلام «بشكل حيادي ونزيه» انفاذاً لقرارات الشرعية الدولية. ويعلن عن استعداد سوريا للسلام، لكنه يرفض أي محاولة لتقليص الحدود، ولن يوافق على أي «خط معدّل» على خط الرابع من حزيران ١٩٦٧. كما يلفت إلى أن إدارة بوش «صنعت أخطر الايديولوجيات تحت عنوان سقوط الايديولوجيات»، فبررت الحرب الاستباقية وملحقاتها التي «زعزعت استقرار العالم».

لا ينساق وراء الأوهام، ولا يتخلى عن الثوابت، وقد اقتنع أن ثمن الصمود والمقاومة أقل من ثمن الاستسلام، وأن نهج الولايات المتحدة لم يأتِ

للعالم «إلا بويلات الحروب، وتغذية عوامل العنف والإرهاب، بدلاً من أن يساهم في معالجتها».

لم تؤثر فيه الغارة على منطقة «عين الصاحب» في العمق السوري التي قام بها الطيران الإسرائيلي في صيف ٢٠٠٣ وأتبعها لاحقاً بغارات أخرى، ولم يربكه «قانون محاسبة سوريا» الذي أقره الكونغرس الأميركي في تشرين الأول ٢٠٠٣، وعلّق بكل بساطة: «لقد تعودت سوريا حالات القصف والحصار والضغط، ولن يسقط الحكم نتيجة هذه العمليات».

يفاجئ أخصامه وأحياناً أصدقاءه في المفاصل الحساسة، ويتصرف كرئيس صعب لا يدرك أحد كيف يفكر ويقرر. أما هو فيرى في الأمر نقطة قوة لصالحه.

من المستحيل أن تحصل من بشار الأسد بالإكراه أو الضغط على شيء، ومن السهل أن تأخذ منه بالحسنى والاقناع أي شيء باستثناء ما يتعلق بكرامته وكرامة سوريا والحقوق العربية، وفي مقدمها حقوق العراق وفلسطين والسودان ولبنان.

ينفي أن يكون لسوريا أي علاقة بحرب العراق ويلفت إلى أنه كلما كبرت مصاعب القوات الأميركية في العراق، كلما علت الأصوات باتهام سوريا بالمشاركة في الأحداث لأن الإدارة الأميركية تأبى الاعتراف أنها عجزت عن السيطرة على المقاومة العراقية، فتتذرع بتدخل القوات السورية لتبرر تعثرها وإخفاقاتها.

أيقن منذ البداية أن الجيش الأميركي سيغوص في الرمال المتحركة العراقية، وأن الشعب العراقي سيقاوم بعناد، وأن الحرب ستنتهي بانسحاب الجيش الأميركي عاجلاً أم آجلاً. يتخوف على العراق من «التفتيت والتذويب» ومن «طمس عروبته»، ومن الدخول ومعه المنطقة في «دوامة المجهول».

يصرّ على وحدة العراق والحيلولة دون تقسيمه وإقامة دويلات دينية في الشرق الأوسط، ويطالب «بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية منه».

لا يسقط القضية الفلسطينية من حساباته، ويدافع بثبات عن حقوق الشعب الفلسطيني في العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ويرفض التوطين، ويدعو إلى وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة مقاومته بكل فصائلها، ويوافق على كل ما يوافق عليه الفلسطينيون ويرفض ما يرفضونه.

يشير إلى أن السودان يتعرض منذ عقود إلى هجمة تستهدف وحدة أرضه وتماسكه الوطني بدءاً من الجنوب وانتهاء بدارفور، ويعاني من «محاولات تقسيم حقيقية توازي نتائجها خطورة ما حصل في فلسطين عام ١٩٤٨». يدين كل تدخل أجنبي في شؤون السودان، ويؤيد ما تقوم به الحكومة السودانية حفاظاً على الوحدة الوطنية.

يدرك الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي التوازنات داخل الشرق الأوسط والعالم العربي. يؤكد على تحالفه الثابت مع إيران، ويدافع عن حقها المشروع بتطوير قدراتها النووية.

شاءَت الظروف أن يتعرف بشار الأسد على الشؤون اللبنانية قبل أن ينكّب على الشأن السوري، وكان على قوله «يعرف عدداً من النواب اللبنانيين أكثر من عدد النواب السوريين قبل انتخابه رئيساً للجمهورية». يعزو السبب الأساسي إلى أن علاقات باسل باللبنانيين كانت واسعة، وبعد وفاته انصبّت الاتصالات عليه. ويلحظ أن معظم اللبنانيين ما كانوا يأتون إليه طلباً لخدمة، بل للتحادث في العلاقات السياسية بين البلدين، وسرعان ما تركّز اهتمامه على معرفة الأسباب الحقيقية وراء معارضة المسيحيين لسوريا، وأسباب ما سمي آنذاك «الإحباط المسيحي».

العلاقة الأقدم هي مع نبيه بري الذي عرفه منذ العام ١٩٨٥، وغالباً ما كانا يلتقيان في جلسات طويلة بحضور اللواء محمد ناصيف.

تجمعه علاقات عائلية وأواصر صداقة ببعض الوجوه السياسية البارزة وفي مقدمها سليمان فرنجيه وطلال إرسلان. وقد تكون علاقته الحميمة بإرسلان سبباً من أسباب عدائية جنبلاط له إضافة إلى أمور يجهلها ويعلق عليها بكلمة واحدة: «والله أعلم».

أما علاقته بلحود فبدأت في العام ١٩٩٦، وكان الأخير لا يزال قائداً للجيش اللبناني، فالتقيا في منزل سليمان فرنجية في بعبدا. سُرّ بصراحة لحود الذي اشتكى من ممارسات الضباط السوريين وتدخلهم في الشؤون اللبنانية، وبخاصة في شؤون الجيش، وسمّى الأشخاص بأسمائهم وعدّد التجاوزات بتفاصيلها.

لمس الأسد خلال هذا الاجتماع أن لحود رجل مؤسساتي ومؤهل لبناء الدولة، كما بنى الجيش، فاقتنع بأنه الشخص الملائم لبناء «دولة المؤسسات» في مواجهة «دولة الميليشيات».

استمر الاجتماع نحو الساعة والنصف وكان اللقاء سرياً بلا حراسات ولا مواكبات وبعيداً عن الإعلام والأنظار. كانت هذه الزيارة هي الثانية للأسد إلى لبنان، وقد سبقتها زيارة أولى إلى مغارة جعيتا وكان لا يتجاوز التاسعة من العمر.

دعم الأسد وصول لحود إلى الرئاسة رغبة منه أن تخرج سوريا مما يسميه «التفاصيل اللبنانية» التي يرى أنها عبء على دمشق ويُراد منها إغراقها فيها، وجعلها جزءاً من الفساد فيه، وفريقاً بين أفرقاء الصراع الطائفي والمذهبي.

يرغب في تحويل العلاقات مع لبنان «نموذجاً» يحتذى به في العلاقات بين دولتين عربيتين، لكن «هذا النموذج لم يكتمل بعد وبحاجة للكثير من الجهد لتصحيح الأخطاء والشوائب» التي اعترته، وهو يدعم «المقاومة الوطنية الباسلة التي سطّرت أروع ملاحم البطولة والاستشهاد»، ويكن تقديراً عالياً لأمينها العام السيد حسن نصرالله.

فور تسلمه الرئاسة وبعد زوال الاحتلال الإسرائيلي، أبدى الأسد رغبة أن يكون لبنان أول دولة يزورها بصورة رسمية للتأكيد على اعتراف سوريا باستقلال لبنان وسيادته وتطمين المسيحيين فيه، غير أن البيانات الصادرة عن بكركي تسببت بتأجيل الموعد لما تضمنته من مواقف حادة ضد الوجود العسكري السوري في لبنان. وقبيل انعقاد قمة بيروت العربية أصرّ على إتمام هذه الزيارة في ٣ آذار ٢٠٠٢.

تجلى في قمة بيروت زعيماً عربياً واثقاً من نفسه ومن حقوق العرب. رأى أن واشنطن بعد ١١ أيلول باتت «فاقدة الصواب والعقل والمنطق»، وأن المقاومة حق وإسرائيل هي الإرهاب. أخذ على العرب أنهم يطالبون العالم بالضغط على إسرائيل، وهم لا يضغطون بما يملكون من قدرات وإمكانات. وأنهى كلمته بجملة تختزل الواقع فقال: «عملية السلام بحاجة لخطة سلام وليس لخطة كلام».

في ١٤ شباط ٢٠٠٥ وفيما كان الأسد ينهي لقاءً مع الصحافي الأميركي سيمور هيرتش، ليباشر اجتماعاً مع الوزيرة بثينة شعبان، اتصل به مدير مكتبه المخضرم محمد دعبول، المعروف بـ«أبو سليم»، ليخبره أن انفجاراً كبيراً حصل في بيروت قرب فندق السان جورج. وما إن باشرت الوزيرة عرض النقاط موضوع الاجتماع حتى اتصل «أبو سليم» ثانية ليخبره أن الانفجار استهدف موكب الحريري الذي لقي حتفه.

صدم نبأ اغتيال الحريري بشار الأسد الذي تراءى له للوهلة الأولى أن «شيئاً كبيراً قد تحول أو هو على طريق التحول». أوقف اجتماعه بالوزيرة، وراح يتقصى المعلومات، ويتساءل ما إذا كان الاغتيال من ضمن مخطط يقضي بتنفيذ القرار ١٥٥٩ عنوة.

في ٤ آذار ٢٠٠٥، أعلن الأسد أصعب وأخطر موقف حين طرح أمام

مجلس الشعب قراره بسحب الجيش السوري من لبنان. كان الخطاب قمة في الشجاعة السياسية، لا سيما أن الخروج أصعب من الدخول.

وفي عملية نقد ذاتي علنية لم يعتدها النظام السوري ولا أي نظام عربي، اعترف الأسد «أن ثمة أخطاء ارتكبت على الساحة اللبنانية حيث اندفعنا في بعض الأحيان في علاقاتنا مع بعض اللبنانيين على حساب البعض الآخر»، وأن بعض المستفيدين من الوجود العسكري السوري في لبنان كانوا أول من انقلبوا على سوريا. عبّر في هذا الشأن عما يجول في خاطر كل سوري من نقمة على هؤلاء المنقلبين.

انهالت الضغوط على سوريا في محاولة لقلب النظام، أو على الأقل لتغيير سلوكه. لكن الأسد لم يتراجع قيد أنملة. وحين قرر القاء كلمته من على مدرج جامعة دمشق في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥ وصل الاحتقان إلى ذروته، وكانت الأطراف الداخلية والخارجية تتوقع منه أن يستجيب مباشرة أو بصورة غير مباشرة للضغوط ويقدم بعض التنازلات، غير أنه فاجأ الجميع عندما قال أن ثمن المقاومة أقل بكثير من ثمن الفوضى، وأعلن المواجهة.

لم يسلم بالأمر الواقع المفروض من الخارج، ولم ينساق وراء الأوهام، ولم يتخلّ عن الثوابت، ودعا الحكّام العرب إلى المصالحة. فلا خلاص للأمّة ولا مستقبل لها ما دام قادتها يمارسون سياسة الريبة بعضهم إزاء البعض الآخر، وأضاف: «أثبتت العولمة التي تتجاهل حضارات ومصائر الشعوب فشلها... وهي فرصة تاريخية للعرب لينسقوا مواقفهم، ويوحّدوا جهودهم، ليصبحوا هذه القوة الإقليمية المؤثرة».

يطرح الأسد على نفسه وعلى الآخرين سؤالاً: «ما الهدف من الاغتيالات التي حصلت في لبنان؟». وفي محاولة للردّ يلحظ أنه قبل انسحاب الجيش السوري استهدفت عمليات الاغتيال مروان حمادة، وهو أقرب المقربين من وليد جنبلاط وقد نجا منها بأعجوبة، كما استهدفت رفيق الحريري الذي لم ينجُ

منها، وكأن الغاية هي إثارة غرائز الدروز والسنّة ضد سوريا وتحميلها المسؤولية. أما بعد خروج الجيش السوري فالعمليات استهدفت شخصيات مسيحية سياسية وحزبية وإعلامية، باستثناء وليد عيدو وابنه، وقد يكون القصد منها دفع المسيحيين إلى المزيد من الخوف ليستعيدوا مشاريع الأمن الذاتي والكانتونات.

يؤكد أن سوريا بريئة من دم الحريري، وغير متورطة على مستوى الدولة ولا على مستوى الأفراد، ولن يوافق على سياسة «أقتل نفسك أو أقتلك»، فسوريا لن تقتل نفسها ولن تدع أحداً يقتلها. وأعلن أنه ليس لديه شيء يساوم عليه، وهو لا يساوم في المطلق.

يقدر الشرفاء والصادقين، سواء كانوا أخصاماً أم أصدقاء، بدليل الاستقبال الذي أعده في كانون الثاني ٢٠٠٨ لميشال عون الذي كان خصماً شريفاً وأمسى صديقاً شريفاً.

تعلم بسرعة لعبة الأمم وذكر لي في هذا الصدد قاعدتين ذهبيتين: الأولى أن الدول الكبرى، وفي مقدمها الولايات المتحدة، تعمل لإقناع الدول المتوسطة والصغيرة بضعفها وحاجتها إلى المساعدة الخارجية، وتوحي لها أنها لا تملك أي «بضاعة» يعتدّ بها. تعمّد استخدام كلمة «بضاعة» للدلالة على أن الغرب عامة يعمل بمنطق السوق والمال، أكثر مما يعمل بمنطق الدولة والقيم. وخلص إلى القول: «نحن في سوريا ربحنا المعركة لمجرد أننا اقتنعنا أننا نملك قضية، ولم نقبل أن نبيعها بالرخص، ولم نفرّط بأي من حقوقنا ومصالحنا».

أما القاعدة الذهبية الثانية فهي أن الدول الكبرى لا تحسب حساب الدول الأخرى إلا بمقدار ما تحتاج إليها، ويورد مثال فرنسا التي حاولت حل مشاكل المنطقة بما فيها لبنان بمعزل عن سوريا، ولكن ما إن اكتشفت أن لا حل بلا سوريا، حتى سارع نيكولا ساركوزي ومن قبله جاك شيراك إلى التواصل مع دمشق. وأظن شخصياً أنه قد لا يطول الوقت ليحذو الرئيس الأميركي الجديد

باراك أوباما حذو ساركوزي، وقد تشكل الحرب على غزة التي اندلعت في آخر العام ٢٠٠٨ الفرصة السانحة لإحياء العلاقات الأميركية - السورية التي تعطلت في عهد بوش.

مرّت حوالي أربعة أعوام على زلزال الاغتيالات في لبنان وصمد النظام السوري. وفي اعتقادي أن من يتغلب على محنة ٢٠٠٥ لن تقوى عليه المحن. كما مرت ثمانية أعوام ونيف على انتخاب بشار الأسد رئيساً على سوريا، وقد أصبح أقوى مما كان يوم انتخابه.

يهمه أن يكون شعبه معه، وأن يكون هو مع شعبه في كل حين وفي كل مكان: في العمل والشارع، في المطاعم وأماكن النزهة. لم يغير المنصب فيه شيئاً وقد قال في خطاب القسم: «الإنسان الذي أصبح رئيساً هو نفسه الطبيب والضابط وقبل كل شيء المواطن».

بقي مواطناً يحب وطنه، ويحكم عن جدارة، ويقدّم البرهان تلو البرهان أنه صانع نفسه، وصانع المستقبل السوري، ومن صنّاع المستقبل العربي، وهو عن حق جاد وعصي يجرؤ حيث لا يُقدم الآخرون.

* * *

في خطوة هي الأولى من نوعها، زار كوفي أنان، يوم ٢٠ حزيران ٢٠٠٠، أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله في مقره، بناء على طلب أنان نفسه. أكد نصر الله خلال اللقاء التزامه موقف الدولة، وطالب الأمم المتحدة «بمعالجة سريعة وحاسمة للانتهاكات الإسرائيلية»، موضحاً أن «الخط الأزرق لا يعني لنا شيئاً، وأن المقاومة لن تنتظر طويلاً، وأنها ستعمل على تحرير كل شبر من الأراضي اللبنانية». ردّ أنان أنه طلب إلى القوات الدولية متابعة عملها للتحقق من الانتهاكات، وأنه يأخذ الموضوع على محمل الجدّ، «وسنكون جاهزين لمعالجة كل خرق ومنعه»، وطلب إلى نصر الله التعاون مع القوات الدولية، وضبط النفس، والحفاظ على الهدوء والأمن على الحدود.

أقام لحود مأدبة عشاء على شرف أنان والوفد المرافق، حضرها كبار المسؤولين اللبنانيين. وأثناء العشاء قال أنان للحود: «معظم الخروقات حصلت بعد صدور قرار مجلس الأمن». أجابه لحود: «لا فرق عندي إذا حصلت قبل الإعلان عن القرار أو بعده، ولن أجادلك في هذا الأمر، المهم بالنسبة إلي أن تتم إزالتها كلها». تابع أنان الحديث فقال: «لم تحصل الخروقات بقرار من باراك أو من الحكومة الإسرائيلية، بل حصلت بقرار من صغار الضباط العاملين على الجبهة». كرر لحود موقفه: «لا فرق عندي من أقدم على هذه الانتهاكات، فمن البديهي أن أحداً في إسرائيل يريد أن يقضم أرضنا، وهذا ما لن نقبله...».

أخذ أنان على عاتقه معالجة الخروقات، والسعي لإنهاء موضوع المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وسلّمه لحود رسالة من ابنة الأسير اللبناني مصطفى الديراني.

لم تسهم زيارة أنان إلى لبنان في إزالة الشكوك التي تعتري الجانب اللبناني، غير أنها أفضت إلى اعتراف الأمين العام بوجود انتهاكات إسرائيلية، وتعهده العمل على إزالتها. كما أفضت إلى اعتراف أن «حزب الله» مقاومة وليس إرهاباً، لمجرد اجتماع أنان بنصر الله.

بعد بيروت توجّه أنان إلى إسرائيل حيث أعلن أن «الانتهاكات» لخط الحدود اللبنانية - الإسرائيلية «ثانوية للغاية»، وتعود إلى «أسباب تقنية»، وهي مسألة أيام وتنتهي بصورة كاملة. غير أن اجتماعه بإيهود باراك كان عاصفاً، وقد علا صراخ رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي عاتب أنان لاستخدامه كلمة «انتهاكات»، واتهم الأمم المتحدة بأنها «تعطي لبنان أراضي إسرائيلية».

وفي ٢٧ حزيران ٢٠٠٠، كان القصر الجمهوري يشهد حركة غير عادية ويستعد لاستقبال ضيف استثنائي في زيارة استثنائية. خرق لحود البروتوكول،

وخرج من مكتب الرئاسة إلى البهو لاستقبال أمين عام «حزب الله» حسن نصر الله، وسط حفاوة ظاهرة تُوّجت بتقديم «درع رئاسة الجمهورية» إلى قائد المقاومة، بعد أن سقطت كل المسافات بين الدولة و«حزب الله».

في بداية الاجتماع أشاد حسن نصر الله بالتعاون القائم مع لحود منذ كان قائداً للجيش، وأكد أن هذا التعاون مستمر ومعركة التحرير مستمرة، وأن التجاذبات التي كانت تحصل بين الدولة والمقاومة في السابق والتي كانت تستوجب تدخلاً سورياً قد ولى زمانها. وأشار إلى أنه رفض تحديد موعد لتيري رود لارسن لعلمه أن لحود غير مرتاح لأدائه، ولم يلتقِ أنان إلا حين تأكد له أن هذه المقابلة تدعم موقف الدولة.

في نهاية اللقاء، اتفق لحود ونصر الله على أن يكمل الأول عمله السياسي حتى تحرير كل الأراضي اللبنانية، وأن يتابع الثاني عمله المقاوم لتحرير ما لم يُحرَّر بالسياسة. إنه نموذج قلّ نظيره في التلاقي بين الدولة والمقاومة.

رغم التهديدات التي وجهتها أولبرايت إلى لحود شخصياً لتثنيه عن المطالبة بكامل حقوق لبنان، فإن الرئيس اللبناني لم ينصاع لرغباتها وتحمل جراء ذلك الضغوط على أنواعها ومن مختلف الأطراف، ونجح في إزالة جميع الخروقات، واستعاد لبنان أكثر من سبعة عشر مليونا وسبعمئة وستة وخمسين ألف متر مربع كانت إسرائيل عازمة على ضمّها إثر إنسحابها الأحادي منه.

صحيح أن لحود اكتسب الكثير من التقدير على الصعيد الإقليمي غير أنه سيواجه الكثير من الصعوبات على الصعيد الداخلي بمناسبة الانتخابات النيابية وبعدها.

٣- معركة الانتخابات وعودة الحريري

أحجم لحود عن التدخل المباشر في الانتخابات النيابية لإحساسه بضرورة الحفاظ مبدئياً على الحياد كرئيس للجمهورية، ولشعوره عملياً بالعجز عن التأثير فيها. غير أنه وقع في إحراج كبير عندما أصرّ ابنه البكر إميل على ترشيح نفسه عن المقعد الماروني في دائرة المتن الشمالي.

قال لي لحود: «نصحته بألا يترشح فلم ينتصح، هذا حقّه لكني لن أتدخّل لمساعدته». لفتُّه إلى «أن الناس لن يصدقوا هذا الكلام»، قال لي: «أين مصلحتي؟ إذا خسر نخسر كثيراً، وإذا ربح لا نربح شيئاً يُذكر. ولكن من حقه أن يترشح ولا أقدر أن أمنعه»، وأضاف: «هذا الترشيح سيحرمني الذهاب إلى بيتي في بعبدات طوال الصيف، فعندما كنت ضابطاً شاباً كان والدي يترشح للانتخابات في المتن، فكنت أمتنع عن الصعود إلى بعبدات حتى لا يُساء تفسير حضوري، فكم بالأحرى اليوم!». أجبته: «لن يتوقف الناس أمام كل هذه الأمور، وسيأخذون عليك أنك رشحت ابنك وأنت في سدة الرئاسة».

صاغ غازي كنعان وجميل السيّد قانون الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٠، وقد عرف «بقانون غازي كنعان». عارض هذا القانون بشدة رئيس الحكومة سليم الحص والوزير عصام نعمان، وسجلا تحفظهما في محاضر مجلس الوزراء. أما الرئيس لحود الذي لا يعطيه الدستور حق المشاركة في التصويت، فقد أبدى تحفظاً مبدئياً لعدم اعتماد القانون مقياساً واحداً لكل لبنان، فأنشأ دوائر على مستوى القضاء، ودوائر على مستوى المحافظة، ودوائر بين القضاء والمحافظة، وتبين للحود لاحقاً أن الحريري استمال غازي كنعان الذي استمال بدوره جميل السيّد، فجاءت النتائج الانتخابية على ما أراد لها الحريري.

رسمت انتخابات العام ٢٠٠٠ خريطة سياسية جديدة: تراجعت شعبية العهد، وتقدمت المعارضة بكل أجنحتها. برز رفيق الحريري الزعيم السنّي

الأول. وأثبت وليد جنبلاط أنه الزعيم الدرزي الأقوى. وانعقدت الزعامة الشيعية للثنائي نبيه بري وحسن نصر الله يحصنها تعاون سياسي بين الفريقين. وحسم سليمان فرنجية زعامته المسيحية في الشمال بصورة لا تقبل أي نقاش. أما الزعامة المسيحية في الجبل فبقيت موزعة بين رئيس الجمهورية والبطريرك الماروني والمعارضة المسيحية التي كانت محدودة الفاعلية والتأثير بغياب ميشال عون في منفاه، وسمير جعجع في سجنه. وحده الرئيس السابق للجمهورية أمين الجميل بدّل بنسبة معينة في المشهد المسيحي حين عاد إلى الوطن بصورة غير متوقعة في ٣٠ تموز ٢٠٠٠ بعد غياب قسري استمرّ أكثر من اثني عشر عاماً.

كان الجميل قد غادر لبنان في نهاية عهده عام ١٩٨٨ إثر خلاف مع قائد القوات اللبنانية سمير جعجع. لكن غيابه ما كان ليطول لو لم تبادر السلطات اللبنانية إلى منعه من العودة على قاعدة «غير مرغوب فيه»، وإن ملفات قضائية تنتظره إن هو عاد.

عاد أمين الجميل في صيف ١٩٩٢ عن طريق البحر بصورة خفيّة ومفاجئة لا تخلو من المغامرة قبيل الانتخابات النيابية، فدفع بحزب الكتائب اللبنانية إلى مقاطعة الانتخابات التي أرادتها سوريا في حينه. وأثّر الموقف الكتائبي المقاطع ليس فقط في الوسط المسيحي، بل أيضاً في الوسط الإسلامي، فأعلن صائب سلام عدم خوضه الانتخابات في ضوء إعلان الكتائب معارضتها، وبرّر موقفه بعدم جواز إجراء الانتخابات النيابية من دون مشاركة مسيحية.

استثار تحرك الجميّل في العام ١٩٩٢ سخط أهل الحكم إلى حدّ أن رئيس الجمهورية الياس الهراوي لم يردّ على مكالمته الهاتفية، ولم يحدد له موعداً لمقابلته. اشتدت على الجميل الضغوط، فغادر لبنان.

في صيف ٢٠٠٠ تلقى الجميل دعوة للمشاركة في إحياء ذكرى الأربعين لغياب حافظ الأسد في القرداحة، فرأى فيها إشارة سورية إيجابية، كما تلقى إشارة تشجيع من نائب كسروان رشيد الخازن الذي تربطه بلحود ودمشق

علاقات جيدة، فقرر العودة إلى لبنان، وحزم حقائبه وتوجه إلى المطار. قبيل الإقلاع إلى بيروت بدقائق وصل سفير لبنان في فرنسا ريمون بعقليني مهرولاً، وهو صديق شخصي للجميل، ونصحه بإلغاء سفره تحت طائلة تعرضه للتوقيف والمحاكمة.

فهم الجميل الرسالة، وأصدر بياناً من مطار باريس شرح فيه ما جرى معه بشكل هادىء وموضوعي، فأحدث كلامه ردة فعل لصالحه في أوساط السياسيين والمسؤولين، وفي مقدمهم رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة سليم الحص.

اغتنم الجميل ردات الفعل، وقرر العودة، وهو مقتنع في قرارة نفسه بأنها فرصته الأخيرة التي قد لا تتكرر، وقال: «إذا لم أعد اليوم فإنني لن أعود أبداً».

نظّم له مناصروه في بكفيا، مسقط رأسه، استقبالاً شعبياً حاشداً. ألقى العائد في الجموع خطاباً تعمد أن يشكر فيه رئيس الجمهورية بالاسم، وأن يعلن أنه ينشد المصالحة الحقيقية، وأنه طوى كل الخصومات في «المتن وخارجه»، وهو منفتح على الحوار مع «أي فريق لبناني وغير لبناني».

على مدى أيام، أمّت دارة الجميل في بكفيا حشود شعبية وشخصيات سياسية من كل الطوائف والمناطق. وفي ١٠ آب قام وليد جنبلاط بزيارة قلّ نظيرها إلى بكفيا، ردّ عليها الجميل بزيارة دارة وليد جنبلاط في المختارة في ٢٧ آب، حيث وقعّ الزعيمان ميثاق مصالحة وتفاهم بينهما.

بعد فترة وجيزة من عودته، طلب الجميل موعداً لمقابلة لحود الذي استقبله بحفاوة، وجالا معاً في أرجاء القصر الذي يعرفه الجميل جيداً، والتقى سليمان فرنجية، وطلب إليه التوسط لزيارة دمشق التي تحفظت. بدّل الجميل لهجته وراح يصعّد ضد سوريا ويطالب بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب. طلب الجميل موعداً ثانياً من لحود، فلم يتلق جواباً، كما لم يتلقَّ دعوة من القصر

الجمهوري للمشاركة في عيد الاستقلال، كما تقضي الأعراف، بصفته رئيس جمهورية سابقاً. وبسؤالي لحود عن وضعية الجميل، أجابني: «تصرفات الجميل هي التي تحول دون زيارته سوريا، فهو يبعث برسائل الودّ إلى دمشق في السر ويهاجمها في العلن. هذا الأسلوب لا يفيد على الإطلاق».

أنجز ابنه البكر بيار مفاجأة سارة لم يكن يتوقّعها أحد عندما اخترق في انتخابات المتن الشمالي منفرداً لائحتين قويتين ومكتملتين، وأثبت حضوراً لافتاً وحركة لا تتوقف. أظهر هذا النجاح مدى شعبية عائلة الجميل رغم كل الظروف المعاكسة التي مرّت بها.

وأكثر ما أساءَ إلى صورة العهد الحملة الإعلامية الغبية التي شنّها «تلفزيون لبنان» على الحريري، فارتدت سلباً على لحود ورفعت شعبية الحريري إلى أعلى درجاتها.

التفّ الشارع السنيّ حول الحريري بشكل غير مسبوق، مما حمل النائب نجاح واكيم المعارض للحريري على العزوف عن ترشيح نفسه خشية السقوط، وهذا ما حصل لرئيس الوزراء سليم الحص الذي سقط ولائحته بالكامل، وخسر شخصياً بفارق الضعف أمام مرشحة مغمورة هي غنوة جلول لمجرد أنها مدرجة على لائحة الحريري.

من جهته، اكتسح وليد جنبلاط مناطق الشوف وعاليه وبعبدا، ورسب النائب المشرق زاهر الخطيب.

عزا سليم الحص نجاح الحريري إلى استخدامه المال السياسي بلا حدود، ولفت في مداخلتيْن له في مجلس الوزراء المنعقد في ٢ و ٣٠ آب ٢٠٠٠ إلى عاملين من شأنهما الانتقاص من الديمقراطية: عامل «المال السياسي» الذي أدى دوراً «لم يسبق له نظير في تاريخ الانتخابات النيابية في لبنان، وشكّل مصدر إفساد في المجتمع»، والعامل الآخر تمثل «باستغلال بعض المرشحين للعصبيات

الفئوية في سبيل تحقيق مآرب انتخابية»، فتحكم أمراء المال والطوائف في مسار الانتخابات ونتائجها.

برز الحريري سياسياً ماهراً ومحترفاً. وظّف الأوضاع المتردية في البلاد لمصلحته، رغم أن جزءاً كبيراً من هذا الترديّ هو نتيجة السياسة التي انتهجها من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨. وأحسَنَ استخدام الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، وأنفق حجماً من الأموال لم يكن في حسبان أحد.

جمع الحريري في شخصه سلطة المال وسلطان الزعامة، ففاق انتصاره كل التوقعات، ونجحت لوائحه في العاصمة بكل أعضائها دون استثناء، إضافة إلى اختراقين لافتين للمقعدين السنيّين في كل من دائرتي الشوف والضنّية.

تدرج رفيق الحريري من مقاول مغمور في صيدا إلى واحد من أكبر رجالات الأعمال العرب، فأنشأ المؤسسات الاجتماعية، وبخاصة التربوية التي تولت تعليم آلاف الطلاب في الخارج. أتاحت له إمكاناته الضخمة أن يلعب دور رجل المصالحات، فساهم في كل المساعي الآيلة إلى وقف الحرب الأهلية في لبنان، وساهم من وراء الستار بمؤتمري جنيف ولوزان في العامين ١٩٨٣ و١٩٨٤، والاتفاق الثلاثي في العام ١٩٨٥، ومؤتمر الطائف في العام ١٩٨٩.

في بدايات مساره، حرص على البقاء بعيداً عن الإعلام. ولكن ما إن تبوأ موقع رئاسة الحكومة، في نهاية العام ١٩٩٢، حتى أدرك أن لا سياسة بلا إعلام، فاهتم بالإعلاميين وأنشأ مجموعة إعلامية خاصة به ضمت تلفزيوناً وإذاعة وصحيفة.

لم يكن لاعباً عادياً، فقد نجح من خلال انتخابات ٢٠٠٠ أن يلغي كل الخيارات البديلة منه لترؤس الحكومات، وفرض نفسه الممثل الشرعي شبه الوحيد للسنّة في لبنان.

أقرّ له خصمه سليم الحص بتفوقه خلال مؤتمر صحافي عقده غداة

انتخابات بيروت في الرابع من أيلول ٢٠٠٠، أكد فيه أنه لا يملك «إلا الرضوخ لحكم الناس مهما كانت ديمقراطيتنا هزيلة»، غير أنه وصف العملية الانتخابية بأنها «الأشرس والأوسخ في تاريخ لبنان»، وأنها «خضعت لعصف المال السياسي والعصبيات الفئوية». قدرت مصادر عليمة كلفة الانتخابات التي خاضها الحريري في كل لبنان بمئتي مليون دولار، وهو رقم لا مثيل له في العالم قياساً على حجم لبنان.

ما كاد الجدل حول الانتخابات يهدأ بعض الشيء حتى أثار النداء الصادر عن مجلس المطارنة من بكركي، في ٢٠ أيلول ٢٠٠٠، زوبعة في سماء غير صافية.

فتح النداء النار سياسياً على سوريا ووجودها العسكري ودورها في لبنان، وبدا في صياغته صريحاً وفجّاً إلى أبعد حدّ. ركّز على الدعوة إلى إعادة انتشار الجيش السوري تمهيداً لانسحابه نهائياً من لبنان إنفاذاً لاتفاق الطائف والقرار الدولي ٥٢٠. أسقط كل المقولات والنظريات التي بررت وجود الجيش السوري واستمراره في لبنان، كعامل استقرار داخلي أو كمانع للفتنة. رأى في النظام السوري مصدر كل المشاكل التي يعانيها اللبنانيون، من ضيق اقتصادي، وانعدام فرص العمل، وحرمانهم حقهم في تسيير شؤونهم، وتعرضهم للملاحقات والتوقيف والإذلال والمهانة، وصولاً إلى إقرار قانون انتخاب مجحف أفسد العملية الانتخابية، إضافة إلى تدخل الأجهزة اللبنانية والسورية. باختصار، أصدر البطريرك الماروني حكماً مبرماً على سوريا أعده بنفسه وكاد أن يذيعه بصوته.

انعكس هذا النداء سلباً على العلاقات بين البطريرك ولحود الذي سارع إلى إصدار بيان أعاد فيه التأكيد أن الوجود السوري في لبنان «شرعي ومؤقت»، وأن البحث فيه في هذه المرحلة يهدد المصالح اللبنانية، فالعدو الإسرائيلي لا يزال يرفض السلام العادل والشامل، ويسعى إلى توطين الفلسطينيين في لبنان. وقال

لي في لقاء خاص: «لا شيء يهزني. أنا متمسك بدولة القانون، وسأكون الحكم، وقد تقبلت نتائج الانتخابات، وأتقبل بيانات بكركي علماً بأني غير موافق عليها».

في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٠ قام «حزب الله» بعملية خطف ناجحة أسر فيها ثلاثة جنود إسرائيليين في منطقة مزارع شبعا بقصد مبادلتهم بتسعة عشر أسيراً لبنانياً معتقلين في السجون الإسرائيلية. وبعد أسبوع استدرج «حزب الله» وفق خطة محكمة العقيد الإسرائيلي في الاحتياط ألحنان تننباوم، وقبض عليه في بيروت، وهو يحمل جواز سفر أجنبياً تبيّن أنه مزوّر.

بعد يومين على عملية الخطف، نقل السفير الأميركي ديفيد ساترفيلد رسالة من وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت موجهة إلى رئيس الجمهورية تدعوه فيها إلى العمل على تأمين الاستقرار والأمن والهدوء على الحدود مع إسرائيل. كما نقل السفير إنذاراً من رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك يعطي الحكومة اللبنانية مهلة أربع ساعات لإطلاق الجنود الإسرائيليين الثلاثة. ردّ لحود على الفور: «اعتبروا أن الأربع ساعات قد انتهت منذ الآن وليعمل باراك ما يريد أن يعمله».

لم يحاول لحود التوسط لإطلاق الجنود الإسرائيليين، فوصفت أولبرايت التعاون اللبناني معها بأنه في «مستوى الصفر». برر لحود موقفه أنه كان يخشى أن يقوم باراك «بعملية ثأرية» لمحو آثار انسحابه القسري من لبنان، وقال لي: «أفضل ضمان لنا في الحاضر هو إبقاء الجنود الإسرائيليين المخطوفين بين يدي «حزب الله».

في ١٠ تشرين الأول التقيت لحود الذي بادرني بالقول: «طلع معنا حق. تصوّرْ لو كان الجيش اللبناني منتشراً على الحدود ووقعت عملية الخطف، لكان الجيش الإسرائيلي حاصر جيشنا وراح يفاوضنا لإطلاق سراح الإسرائيليين الأربعة، ولكنّا وقعنا في ورطة سيئة: من جهة ليس بإمكان الجيش منع «حزب

الله» من القيام بعملياته ضد مزارع شبعا وهي أرض لبنانية محتلة، ومن جهة ليس بالإمكان منع إسرائيل من القيام بعملية ضد لبنان، فلو كان الجيش على الحدود لكان وقع بين فكي كماشة».

في هذه الأثناء، تصاعدت المواجهات الدامية بين الانتفاضة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، فدعا حسني مبارك الرؤساء العرب إلى عقد قمة عربية طارئة في القاهرة تضامناً مع الانتفاضة.

توجه لحود في ٢٠ تشرين الأول إلى مصر لحضور أول قمة عربية يشارك فيها. ذهب إليها متحمساً، وعاد منها خائباً. لم يخف شعوره أنه عندما قام بجولته العربية كان أكثر ثقة بالقادة العرب، «على الأقل كان كل رئيس يقول ما يجول في خاطره». أما عندما اجتمعوا فلم يسمع منهم لحود سوى «خطاب واحد لا يأخذ في الحسبان مصالح شعوبهم، بل يحوز على رضى الإدارة الأميركية»، وأضاف: «أنا وبشار عبّرنا عن مواقف شعبينا بوضوح».

اكتشف لحود أن القمة التأمت في الظاهر لدعم الانتفاضة، وفي الواقع لاحتوائها، ووقف العمليات بحجة أن «باراك محشور وعرفات متضايق». كما لاحظ أن العديد من الدول العربية، وفي مقدمها مصر والسعودية، تعهدت للولايات المتحدة ألاّ يصدر عن هذه القمة أي قرار بمقاطعة إسرائيل.

على هامش القمّة عقد لحود اجتماعات ثنائية مع العديد من الرؤساء العرب، لكن الاجتماع الأحبّ إلى قلبه كان مع «الدكتور بشار» الذي ما إن وصل إلى الفندق حتى توجه مباشرة إلى شقة لحود لإجراء التنسيق اللازم معه في ما يتعلق بأعمال القمة. وفي اليوم التالي تناولا الطعام معاً، ثم جالا في شوارع القاهرة. لاحظ وزير خارجية الكويت مدى تقارب الرئيسين، فقال: «أراكما على الدوام معاً... شو القصة؟» أجابه لحود: «لو كان كل العرب مثل لبنان وسوريا، لاستطعنا أن نحرّر كل أرضنا... صلوا حتى تصبحوا مثلنا...».

في العشاء الذي أقامه مبارك للمشاركين في القمة، صودف جلوس لحود إلى جانب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي قال له: «لا تتكّل أبداً على الآخرين، نحن في الجزائر لم يساعدنا أحد». بعدها التفت بوتفليقة نحو الأمير عبد الله فقال له مشيراً بالبنان إلى لحود: «هذا الرجل استطاع أن يحقق أمراً استثنائياً فجانس بين الدولة والمقاومة، ما ينقصنا في العالم العربي هو رجال من أمثاله».

من جهته أظهر الرئيس السوداني عمر البشير حماسة كبيرة وملحوظة للبنان، وناشد العرب أن يساعدوه ويتمثلوا به في آن: «كما حضنت الدولة اللبنانية المقاومة، احضنوا الانتفاضة الفلسطينية».

وفي لقائه مع زين العابدين بن علي اكتشف لحود أن الرئيس التونسي يتمتع بشخصية مميزة: «يتكلم قليلاً لكنه يفعل كثيراً». أطلعه الرئيس التونسي على ما نفذه من مشاريع لمعالجة مشاكل التونسيين: وسيط الجمهورية، الطبابة المجانية، التعليم المجاني، ضمان الشيخوخة. وافتخر بن علي بأن بلاده سبقت أوروبا في مضمار حقوق المرأة. علق لحود: «هو يعمل ما نحلم أن نعمله في لبنان...».

كان لبنان مدار اهتمام العرب وتقديرهم، غير أن لحود فوّت على نفسه فرصة الإطلالة الناجحة عند افتتاح المؤتمر في لحظة كانت كل الأنظار مركزة عليه. وصل إلى المؤتمر من دون أن يحضر كلمة يلقيها في جلسة الافتتاح على أساس أن سفير لبنان في الجامعة العربية وأمين عام الجامعة عمرو موسى أكدا له أن جلسة الافتتاح ستكون مخصصة لكلمتي حسني مبارك والملك حسين دون سواهما. غير أن مبارك دعاه إلى الكلام في الجلسة الافتتاحية تكريماً له وللبنان.

فوجيء لحود فارتجل كلمة مقتضبة دعا فيها القادة العرب أن «يستمعوا إلى

صوت شعوبهم كي لا يتجاوزهم الشعب». لم تكن الكلمة المرتجلة بحجم الحدث والمناسبة.

فور عودته من القاهرة، اجتمع بالحريري الذي عاتبه متسائلاً عن الأسباب التي حملته على تأجيل الاجتماع به إلى ما بعد القمة. أجابه لحود: «بصراحة، تعمدت تأجيل هذه الاستشارات النيابية لأتفاهم معك حول أمرين قبل أن أُكلفك تشكيل الحكومة: الأمر الأول خارجي والآخر داخلي».

عرض لحود نظرته إلى التطورات الخارجية، فأشار إلى أن لبنان كان في الماضي القريب في حالة حرب بينما كان معظم الدول العربية الأخرى في حالة استقرار، وما يجري في الحاضر هو العكس: لبنان ينعم بالاستقرار، والأوضاع في فلسطين والعراق والصومال وغيرها مشتعلة. ورأى لحود أن «مردّ الاستقرار هو أن لبنان لم يخضع لضغوط خارجية، ولم يرسل جيشه إلى خط التماس».

أجابه الحريري: «أنا مقتنع بهذه الأمور».

لحود: «بما فيها عدم إرسال الجيش اللبناني إلى خط التماس؟».

الحريري: «لماذا تطرح عليّ هذا السؤال؟».

لحود: «لأنك اقترحت عليّ في الماضي أن أرسل الجيش لضرب المقاومة».

الحريري: «لست أنا وحدي من اقترح هذا الأمر».

لحود: «أنت موافق إذن على أن لا ينتشر الجيش على خط التماس؟».

الحريري بحدة: «بالطبع. وما هو الأمر الثاني؟».

لحود: «الكل يعرف وأنت تعرف أكثر من غيرك حجم الدين المترتب على لبنان. لا أريد أن أحاسب أحداً ولا أن أحقق مع أحد. أريد فقط أن أمنع الإهدار في الحاضر والمستقبل».

الحريري: «اتفقنا... هل نتكلم بالأسماء التي ستتشكل منها الحكومة؟».

لحود: «حضّر اقتراحاً في هذا الشأن، ونتداول به غداً».

في اليوم التالي طرح الحريري على لحود رزمة من الأسماء تحفظ فيها عن توزير الياس المر وجان لوي قرداحي وجورج أفرام، لكن لحود أصرّ على هذه الأسماء وعارض تسمية فؤاد السنيورة. في النهاية قرّ الرأي على توزير الأسماء التي تقدّم بها الجانبان، وانطلقت عملية تشكيل الحكومة.

في ٢١ تشرين الأول، أجرى لحود الاستشارات النيابية الملزمة لتكليف رئيس جديد للحكومة، فنال الحريري ١٠٦ أصوات. وكان اللقاء مع وليد جنبلاط هو الأدق والأصعب. فما إن دخل على رأس كتلته النيابية وجلس إزاء رئيس الجمهورية حتى راح جنبلاط يهزّ قدمه بعصبية لافتة. بادره لحود بالسؤال التقليدي: «من تسموّن لرئاسة الحكومة؟» أجابه جنبلاط: «كيف تطلب إلينا أن نسّمي رئيساً للحكومة، والحكومة تشكّلت بكاملها منذ ثلاثة أيام؟»، وسأل بحدّة: «هل النواب المسيحيون الذي ينتمون إلى كتلتنا لا يليقون بالحكومة؟». قاطعه لحود: «وليد بك. نحن في صدد تسمية رئيس الحكومة، أما أسماء الوزراء فيتم البحث فيها مع رئيس الحكومة بعد تكليفه». صعّد جنبلاط لهجته قائلاً بسخط: «هل صرنا نحن لا شيء، مثل عرفات، يقدمون لنا السلامات ولا يسألون عنا؟ ما معنى هذه الاستشارات؟». ردّ لحود بلهجة جازمة: «هل تريد أن تسمّي اسم رئيس الحكومة أم لا؟» تدخل مروان حمادة: «نريد أن نسّمي ولكن ضمن شروط». أجابه لحود: «أنا لا أقبل الشروط. فإما أن تسّموا وإما أنكم لا تريدون رفيق الحريري رئيساً للحكومة». أجاب جنبلاط على الفور: «نريد الحريري». شكره لحود على التسمية وأنهى الاجتماع.

أثناء تشكيل الحكومة عرض الحريري على لحود أن يسمي ابنه إميل لحود وزيراً للرياضة والشباب، غير أن رئيس الجمهورية لم يوافقه الرأي، فصدرت مراسيم الحكومة في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٠، وبدا للرأي العام أن الحريري

أكمل انتصاره الانتخابي بانتصار سياسي عبر تشكيل «حكومة حريرية» بامتياز، فأعاد فؤاد السنيورة وزيراً للمال رغم الملاحقات القضائية التي تعرض لها، وأسدل الستار نهائياً على المشروع الإصلاحي الذي كان ينادي به لحود.

تناول النواب بمفعول رجعي أعمال الحكومة السابقة أثناء مناقشتهم البيان الوزاري ومنح الحكومة الثقة. كما تركّز النقاش حول العلاقات مع سوريا ووجودها العسكري في لبنان. وتبين أن جنبلاط الذي شارك في الحكومة بثلاثة وزراء كان الأكثر تشدداً في معارضته لسوريا، وطالب بإنهاء الوجود العسكري السوري من منطلق استراتيجي وليس لدواعٍ تكتيكية، مستخدماً عبارات فظّة ضد الحكم في سوريا، وضد بشار الأسد شخصياً، فبلغ الخلاف مع دمشق نقطة اللاعودة.

في أول جلسة للحكومة في ٢٧ تشرين الأول، التقى الرئيسان لحود والحريري على التأكيد «أن الماضي وراءنا والمستقبل أمامنا». ولكن في الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢٣ تشرين الثاني نشب خلاف حول كيفية إدارة القطاع العام ومشروع وسط بيروت، المعروف بـ«سوليدير».

أخبرني لحود أن الحريري طلب ضمّ ٢٤ ألف متر مربع إلى ملكية «سوليدير» العقارية، فتصدى له عصام فارس بالمنطق والأرقام مفنداً هذا الطلب شارحاً أنه يعني تنازلاً من الدولة إلى الشركة بما يوازي ١٠٧ ملايين دولار. احتدّ الحريري فتصدى له لحود وطلب تأجيل الموضوع أسبوعاً لمزيد من الدرس. اتصل غازي كنعان بالوزراء وحثهم على التصويت لصالح الحريري الذي كان له ما أراد، فمعه أكثرية الوزراء وقد خرج منتصراً من الانتخابات النيابية. أما لحود فكان يكرر: «هذه الـ٢٤ ألف متر ستبقى حسكة في زلاعيمي ما عم أقدر أبلعها»، وكان يضيف: «صحيح أن الدولة خسرت آلاف الأمتار لكنها ربحت رجل دولة هو عصام فارس».

هو عن حق اسم على مسمى. عصامي بكل ما للكلمة من معنى، وقد

شَرُف بنفسه لا بآبائه. يجتنب العداوات في الأعمال والسياسة. هو صاحب عصمة بقدر ما هو صاحب دولة.

بدأ حياته المهنية كرجل أعمال في الخليج العربي، ثم تحول إلى الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط، فأسس وترأس شركات بلغ عدد المستخدمين فيها أكثر من ٧٠ ألف شخص. انتخب نائباً عن عكار في دورتي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، وعُين نائباً لرئيس مجلس الوزراء مرتين في العام ٢٠٠٠ و٢٠٠٣. ترأس أكثر من خمسين لجنة وزارية، وشارك في معظم الزيارات التي قام بها لحود إلى الخارج.

نشاطاته الاجتماعية والإنسانية هي أحلى ما يحب. هو رجل خير وإحسان. يساعد بلا مقابل ولا تمييز بين الطوائف. يمقت الطائفية والطائفيين، ويؤمن بالوطن وبعروبته. نجح في كل ما أقدم عليه، هو مفخرة من مفاخر لبنان.

في كانون الأول ٢٠٠٠، أرسلت دمشق إشارة واضحة باتجاه تعزيز موقع رئيس الجمهورية، فأفاد المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية اللبنانية أنه، بناء على اتصالات بين الرئيسين اللبناني والسوري،تقرر تسليم السلطات اللبنانية كل الموقوفين اللبنانيين الذين صدرت في حقهم أحكام أو الذين لا يزالون قيد التحقيق بحيث لا يبقى أي «موقوف لبناني في السجون السورية».

راوحت ردات الفعل اللبنانية، وبخاصة المسيحية بين مرحب ومتحفظ. طالب المرحبون بإعطاء الرئيس السوري الوقت لتركيز أوضاعه، وهم على اقتناع أن إطلاق المعتقلين اللبنانيين ليس خطوة معزولة في الزمان والمكان. ونظر المتحفظون إلى هذه الخطوة على أنها ترمي إلى تنفيس الاحتقان العربي والدولي الضاغط على سوريا لسحب جيشها، وغضّ الطرف عن العلاقات الثنائية غير المتوازنة بين البلدين.

في ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٠، شارك لحود بقداس الميلاد في بكركي، وعقد مع البطريرك خلوة قبل القداس دامت ساعة، تبين للحود خلالها أن

البطريرك يحمل في أعماقه عداء مستحكماً لسوريا، وهو مصمم على المطالبة بانسحاب الجيش السوري أكثر من أي وقت مضى، لا سيما بعد الانسحاب الإسرائيلي منه.

لفت لحود نظر البطريرك إلى أنه تعمد في العامين الماضيين حضور القداس في بكركي في عيدي الميلاد والفصح ليس بدافع ديني، إذ كان بإمكانه القيام بهذا الواجب في مسقط رأسه في بعبدات، بل بقصد الاجتماع مع غبطته. وذكّر لحود البطريرك صفير أنه صعد مرة واحدة إلى بكركي، طوال فترة تسلمه قيادة الجيش، ليعزي بوفاة البطريرك خريش، وقال: «أنا أكنّ لك كل احترام وتقدير، فهل هناك شيء شخصي بيني وبينك؟» أجابه البطريرك: «أبداً، ولكن البعض يريد لنا أن نختلف، فينقل عنا كلاماً بالاتجاهين». وافقه لحود الرأي وأشار إلى أن «بعض الغيارى» يسعون إلى «افتعال مشكلة بيننا».

شرح لحود للبطريرك أن إسرائيل التي تريد التوطين تدير واشنطن، وواشنطن تدير باريس، بدليل أن هوبير فدرين حمل له رسالة من الرئيس الفرنسي يطلب إليه فيها التفاوض مع ياسر عرفات وعدم محاكمة سلطان أبو العينين. وتساءل لحود: «أمام هذه المطالب أليس من حقي أن أشكّ في أن شيراك يعمل للتوطين؟». ولم يفت لحود الإشارة إلى أن الحريري وجنبلاط اشتريا ملايين الأمتار في القريعة لتوطين الفلسطينيين.

ذكّر لحود البطريرك أنه قال له في عيد الميلاد عام ١٩٩٩: «إن التحرير حاصل في السنة المقبلة. وهذا ما حصل. وإني أقول لك هذا العام أننا نخوض معركة التوطين، وإذا لم نتوحد فإن لبنان سيدفع الثمن، وستقع أحداث شبيهة بما حدث في العام ١٩٧٥ والتي ما زالت ماثلة في الأذهان». كما ذكّره بسيرته الشخصية، فأشار إلى أنه قرر فور تسلمه قيادة الجيش أن يجعل منه جيشاً وطنياً قادراً أن يتحرك على كل مساحة الوطن، وأضاف: «ما فعلته كقائد للجيش، قررت أن أفعله كرئيس للجمهورية، فأنا عازم على جعل رئاسة

الجمهورية مرجعية قادرة أن تقرر في كل الشؤون، وتشرف على كل المؤسسات. كما عزمت أن أجعل منها مرجعية عربية».

روى للبطريرك أنه رافق في العام ١٩٧٥ قائد الجيش حنا سعيد في زيارة لرئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية الذي سأل عن حالة الجيش، أجابه سعيد: «الجيش منقسم، والوضع يتدهور، والفلسطينيون وصلوا إلى مشارف ضهور الشوير». هزّ فرنجية رأسه بأسى وقال: «طلبنا إلى الرئيس حافظ الأسد أن يساعدنا فوافق... اصمدوا بعض الوقت والأوضاع ستتبدل رأساً على عقب». وبعد أيام دخلت سوريا في المعركة، ودحرت المنظمات الفلسطينية و«الحركة الوطنية» من الجبل، وأنقذت مناطق المسيحيين من الانهيار. كان معظم الدول في العالم يتصور أن سوريا لن تجرؤ على التصادم مع المقاومة الفلسطينية، وهي رمز عربي لا يمس، خشية أن يسقط النظام السوري برمته.

استنتج لحود أن كل من راهن على ضعف نظام حافظ الأسد خسر، وكل من يراهن على ضعف نظام بشار الأسد سيخسر. ولفت أن حافظ الأسد دخل إلى لبنان ليحمي المسيحيين ويبعدهم عن إسرائيل، وقد أورث قناعاته لابنه بشار، وأضاف: «إن عائلة الأسد قربت المسيحيين منها في سوريا، وتحب أن تتقرب من المسيحيين في لبنان. وأنا وبشار أكثر من أصدقاء، نحن مثل الأخوة».

استمع البطريرك إلى هذه الشروح باهتمام وسأل لحود: «كل ما تقوله مفيد، لكن أخبرني متى سينسحب الجيش السوري من لبنان؟». ردّ لحود: «عندما يحل السلام الشامل والعادل...!».

عقد البطريرك حاجبيه وبدا الامتعاض على محياه، لكنه لاذ بالصمت. أما لحود فلم يبال، وأكمل حديثه عارضاً هذه المرة وجهة نظره حيال المقاومة اللبنانية، فقال: «لو لم أؤيد المقاومة لكان انقسم لبنان بين مسيحيين معارضين لـ«حزب الله» ومسلمين مؤيدين له. ولو أردت مسايرة المسيحيين وعارضت

المقاومة، لكان المسيحيون اليوم في موقع المهزوم. حمايتي المقاومة حمت لبنان والمسيحيين فيه. لم يصدقني أحد عندما كنت أقول إن الجيش والمقاومة قادران على تحرير الجنوب، وفي الواقع حررناه. صدقني اليوم عندما أقول إن لبنان وسوريا تقدران على منع التوطين. إذا اختلفنا مع سوريا تقع الحرب الأهلية عاجلاً أم آجلاً، وبنتيجتها يغادر معظم المسيحيين لبنان تباعاً فيتم توطين الفلسطينيين بدلاً منهم».

أكمل لحود حديثه فقال: «إني عازم على توظيف علاقاتي بالدكتور بشار لتثبيت الاستقرار ومنع المؤامرة الكبرى على لبنان والمتمثلة بإسقاط حق الفلسطينيين في العودة وتوطينهم فيه، وحليفتنا الكبرى في هذه المعركة هي سوريا».

بعد هذا العرض المسهب، وكادت الساعة المحددة للاجتماع تقترب من نهايتها، أجاب البطريرك صفير بإيجاز: «ما في غلط في موقفك... واعلمْ أني لستُ ضد سوريا، ولستُ مع إسرائيل... ولكن بعدما انسحبت إسرائيل من لبنان لازم تنسحب سوريا». في ختام الاجتماع لم ينسَ البطريرك تذكير رئيس الجمهورية بمسألة المفقودين والمعتقلين في السجون السورية، وخرجا معاً إلى باحة الصرح وعلامات الارتيَاح بادية على وجهيهما.

لمناسبة الأعياد، زرتُ البطريرك مهنئاً، واستفسرت عن الانطباع الذي تركه لحود لديه، فتملص بداية من الجواب وراح يردد: «مليح...مليح...»، وسرعان ما أبدى عتباً غير مباشر فقال: «يقولون لنا إن التوقيت غلط في الكلام عن سوريا الآن. طيّب، انسحبت إسرائيل، صارت الانتخابات النيابية، تشكلت الحكومة، انتقل الحكم في سوريا من يد إلى يد، فإذا لم نتكلم الآن فمتى نتكلم»؟، وأضاف: «إن الذين يصرّون على أن الوقت ليس مناسباً للكلام هم في الحقيقة يريدون منا ألا نتكلم أبداً...!». أجبته: «لا أحد يطالبك، على ما أظن، بأن تتوقف عن الكلام، بل البعض مثلي يطالبك بأن تكثر منه، وتفتح

حواراً مباشراً مع دمشق، وفؤاد بطرس موجود ويحظى بثقتك، فما عليك إلا أن تكلفه بمهمة تحسين الأوضاع مع سوريا، وأنا على يقين أنه سينجح بنسبة كبيرة. أنه محترم في سوريا، وموثوق من المسيحيين، ويرتاح له كل اللبنانيين».

وبسؤالي عن الحريري أبدى البطريرك تذمره من طبيعة هذه العلاقة: «في كل مرة أقول له شيء يجيبني الوضع الإقليمي...!». وعن العلاقة بين لحود والحريري، رد البطريرك: «إنها علاقة الحاجة والضرورة. لكن سوريا تدعم لحود...!».

كان البطريرك مصيباً في تقويمه، إذ بات واضحاً للقاصي والداني أن كل من يرغب شيئاً من سوريا في لبنان لا بدّ له أن يسلك طريق القصر الرئاسي. دمشق مصممة على التعامل ليس على مستوى المخابرات، بل من رئيس إلى رئيس، ومن دولة إلى دولة، لإظهار احترامها لسيادة لبنان والثقة التي يحوز عليها رئيس الجمهورية.

في آخر يوم من العام ٢٠٠٠، التقيت لحود لمعايدته، غير أنه فاجأني بالحديث عن مجموعة معطيات ومواقف ومنها: أن الجيش السوري باشر إعادة الانتشار ولكن لأسباب إقليمية بقي هذا الأمر طي الكتمان، وأن المعركة ضد التوطين بدأت تعطي بعض الثمار.

عندما هممت بالخروج سألته أين سيقضي عطلة الأعياد؟ نظر إلى البحر وأجابني: «يقولون لي: «سافرْ حتى ترتاح»، أجيبهم: «أحلى محل في العالم يمكن أن أرتاح فيه هو لبنان. أين تجد مثل لبنان؟ عندما أجلس في الشمس في فاريا أو في الكسليك يمتلىء جسدي بالنور، فأنسى كل شيء وأشعر أني في عالم آخر يشبه الجنّة».

وقفنا لنتبادل التمنيات بمناسبة الأعياد، غير أني غامرت بسؤال أخير حول علاقته برفيق الحريري اعتقاداً مني أن الجواب سيكون مختصراً بكلمة. ما إن

سمع السؤال حتى طلب إلى أن نجلس مجدداً لبعض الوقت وقال لي: «سؤالك في محله، الأمور تتحسن نوعاً ما...». وأطلعني أن الحريري قال لجميل السيّد: «عندما يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء، أبقى على أعصابي ماسكاً قلبي بيدي، خوفاً من أن يفاجئني بأمر ليس في الحسبان. أنا «نقزان» منه على الدوام ولا أدري كيف أتصرف معه...!» أجابه السيّد: «هذه طبيعة الرجل. لازم تتعود عليه. وأفضل طريقة للتعامل معه أن تخبره سلفاً بكل ما تريد أن تقوم به وتطلب مساعدته، وهو يساعدك في كل ما يقتنع به».

ويبدو أن الحريري تلقف نصيحة جميل السيّد وراح يطبّقها. فقد حرص قبل زيارته الصرح البطريركي، بمناسبة الأعياد، أن يستفهم من رئيس الجمهورية عما حصل معه لتأتي زيارته استكمالاً لما تناولته الخلوة الرئاسية مع صفير. وفور عودته من بكركي اتصل مجدداً بلحود وأطلعه على مضمون لقائه.

انتهج الحريري أسلوباً جديداً في التعامل مع لحود عن طريق الاتصال الدائم به. وكانت بداية تفاهم ومساكنة امتدت إلى العام ٢٠٠٤.

القسم الثاني: زمن المساكنة

بعد مرور سنتين على رئاسته، أدرك إميل لحود بالممارسة أن تنفيذ القرارات في مؤسسة الجيش شيء، وإدارة الصراعات في رئاسة الجمهورية شيء آخر، غير أنه ظلّ مصمماً على إحقاق وعوده وكان يردد: «أن عدم التراجع هو نصف الطريق إلى التقدم»!

وافق لحود دون اقتناع على تشكيل حكومة «حريرية» اللون، وشهد الحكم خلال عهدها فترة من المساكنة الصعبة. على صعيد آخر تعرضت الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١ لأكبر عملية إرهابية في تاريخها، فانقلبت أوضاع العالم والشرق الأوسط رأساً على عقب.

في العام ٢٠٠٣، استمّر شدّ الحبال بين لحود والحريري الذي ترأس هذه المرة على مضض حكومة «الحودية» اللون بالتزامن مع شدّ حبال آخر بين سوريا والولايات المتحدة حول القرار الدولي ١٥٥٩. دبَّ صراع مفتوح بين الرجلين، وارتفعت حدته مع اقتراب الاستحقاق الرئاسي في لبنان.

الفصل الأول: حكومة الحريري الأولى وعملية ١١ أيلول

يوم الجمعة ٥ كانون الثاني ٢٠٠١، التقيت لحود في الكسليك ككلّ يوم جمعة. أبدى ارتياحه لتحسّن موقف واشنطن من موضوع التوطين. وكان قد استقبل قبل الظهر السفير الأميركي دافيد ساترفيلد الذي أطلعه على الرسائل التي تبادلها بيل كلينتون وياسر عرفات وتتضمن إعطاء الأولوية لمعالجة ملف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل مختلف عن باقي الملفات في الدول العربية. طمأن السفيرُ رئيسَ الجمهورية إلى أنه لن يكون أي حل لموضوع اللاجئين على حساب لبنان، وأن الإدارة الأميركية باتت «تتفهم» وجهة نظر لبنان حيال موضوع التوطين.

وفي محاولة منه لاستكشاف الأسباب التي حملت واشنطن على اتخاذ مثل هذا الموقف، سأل لحود ساترفيلد: «قبل سنة، كنتم تقولون كلاماً مختلفاً، وتعملون لتوطين العدد الأكبر من الفلسطينيين المقيمين في لبنان، فماذا جرى حتى عدّلتم موقفكم؟». أجابه ساترفيلد: «بالأمس كانت لنا قراءة مختلفة لاتفاق أوسلو». ردّ لحود: «نحن في الأصل لا علاقة لنا بأوسلو ونرفض توطين ولو فلسطيني واحد!». لم يستهجن ساترفيلد كلام الرئيس وقال له: «إننا نتفهم قلق لبنان من التوطين».

غير أن الرئيس بقي على حذره بسبب المعلومات المتوافرة لديه عن أن عرفات وافق مع كلينتون على استرداد قطاع غزة، و٩٥٪ من الضفة الغربية، لكن الاتفاق لم يذكر موضوع حق العودة. كرر أمامي، في إشارة مباشرة إلى موقف الحريري، إنه «لن يوافق على توطين الفلسطينيين مقابل حصول لبنان على

مساعدات مالية مهما كانت مغرية»، وأنهى حديثه بالقول: «الى جانب متابعة موضوع التوطين، لا بدّ من الاهتمام اكثر بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية».

١ - منطق الدولة ومنطق السوق

في السابع من كانون الثاني ٢٠٠١، غيّب الموت «الرئيس المثقّف» شارل حلو، رئيس الجمهورية الأسبق الذي قال فيه الأب الدكتور يوسف مونس أنه حمل «ثلاثة هموم: مصير الإنسان في حضرة الله، ومصير لبنان في حضرة التاريخ، ومصير الثقافة التي تعطي الشعوب كرامتها وعظمتها واستمراريتها...».

وكتب غسان تويني، صاحب جريدة «النهار»، مقالاً تحت عنوان: «العقل الدستوري الحلو... هل يعود»؟، فرأى أن الرئيس الراحل كان «عصارة المئوية الصاخبة التي تباطأ ثم رحل معها، حتى لا يحس مثل سواه بغربة الألفية الثالثة...». حمل سرّ اتفاق القاهرة الذي فرضته الثورة الفلسطينية على الدولة اللبنانية عام ١٩٦٩، وسلّم به «في محاولة يائسة لتدجين منطق الثورة وجعله يتآلف مع منطق الدولة، تحاشياً لحرب بين فريقين تساويا زوراً، فتقاسما لبنان إلى حدّ صارت معه الدولة دولتين والأرض أرضين، وكاد الوطن أن يصير وطنين». كلام غسان تويني ينصف شارل حلو في مماته بعد أن قسى عليه اللبنانيون في حياته.

وفي العاشر من كانون الثاني ٢٠٠١، نعى رئيس مجلس النواب نبيه بري، وهو في حالة تأثر ظاهر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام محمد مهدي شمس الدين الذي قال فيه طلال سلمان، صاحب جريدة «السفير»: «غاب القائد الوطني، اللبناني حتى العظم، والعربي حتى النخاع، والمسلم كأصفى ما يكون الإسلام، المتحرر فكراً، والملتزم نهجاً، والمجاهد من أجل المستقبل...».

على غرار الإمام موسى الصدر حمل شمس الدين لواء قضيتين: القضية الوطنية والقضية الاجتماعية، ودعا إلى حوارين: الحوار السنّي - الشيعي، والإسلامي - المسيحي، وحذّر من خطرين: التقسيم والتوطين.

في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠١، حضر عبد الحليم خدام على رأس وفد سوري كبير ليشارك في مراسم تشييع الشيخ شمس الدين. وفي المساء، قام بزيارة ندرت مثيلاتها، فاجتمع بالرئيس اللبناني بناء على طلب الرئيس السوري.

استهل خدام الاجتماع بالتنويه إلى أن لحود هو «الوحيد الذي اعتمد منذ البداية خياراً صريحاً»، والذي فهم عقلية «الرئيس حافظ»، وأدار بنجاح عمليتي توحيد لبنان وتحريره، وسأله إذا كان «ماشي الحال» مع الحريري وجنبلاط، ملمحاً بصورة غير مباشرة إلى استعداده للمساهمة في تحسين هذه العلاقات. رفض لحود وساطة خدام وقال له: «اعتدت حل مشاكلي الشخصية بطرقي الخاصة».

فهم خدام أن لحود لا يريد أن يجاريه في الحديث عن الوضع اللبناني الداخلي، فسأله: «ما رأيك في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في واشنطن؟».

أجابه لحود أن هذه المفاوضات لن تسفر عن نتيجة «ولو اتفق المفاوضون»، وتوقع ألا يتفقوا، وأشار صراحة إلى أن الانتفاضة الفلسطينية مستمرة رغم القمع الإسرائيلي، وأنه في ظل هذه الاوضاع الإقليمية المضطربة والغامضة، يقتضي حماية التفاهم بين لبنان وسوريا «فلا يقدر أحد علينا». علّق خدام مبتسماً: «واللهِ، أنت سبقتنا في هذه المسائل». ولخص لي لحود الاجتماع بأنه كان «للصورة فقط».

غير أن زيارة خدام استقطبت الاهتمام الإعلامي كونها تزامنت مع مصالحة جنبلاط ودمشق بمبادرة من غازي كنعان الذي اتصل بالزعيم الدرزي ليقول له: «سوريا هي بيتك وبلدك»، إنهاءً لمفاعيل القرار السوري الذي صدر قبل ذلك بشهرين وقضى بعدم استقبال جنبلاط وأركان حزبه كسياسيين، بل كمواطنين

عاديين. ولعب غازي العريضي، أحد كبار المقربين من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، دوراً رئيسياً في إتمام هذه المصالحة على الشكل الذي تمت به.

فور إعلان مصالحته مع الحكم السوري، وبعد التزامه الصمت لأكثر من شهرين، شنّ جنبلاط هجوماً عنيفاً على لحود وحمّله مسؤولية تردي الأوضاع مع سوريا، ودعاه إلى «أن يخرج نفسه من دائرة الأمن الصغير أو التنصت» وتساءل: «هل يستطيع لحود ان ينزع عنه البزّة العسكرية ويرتدي البزة المدنية؟». وتحدّث عن «النظام الأمني التافه»، وعن «إدارة مترهلة عششت فيها جرثومة المخابرات».

انبرى له سليمان فرنجية فوصف لحود بـ«الوطني»، ودافع عن رئاسة الجمهورية لأنها «ليست مكسر عصا»، وأشار إلى أن جنبلاط «هو المشكلة» و«لديه مشكلة» يحاول الخروج منها بالهجوم على الآخرين، وأضاف: «إن حكم أجهزة الدولة أفضل من حكم أجهزة الميليشيات، وكل الناس يحق لهم أن يتكلموا في هذا الموضوع إلا الوزير جنبلاط». وكان فرنجية يشير صراحة إلى عمليات قتل المسيحيين وتدمير بيوتهم والتهجير الجماعي الذي استهدفهم في الشوف وعاليه على يد وليد جنبلاط في العام ١٩٨٣.

إلى جانب البقاء على موقفه في المطالبة برفض التوطين، واستعادة مزارع شبعا، وعودة الجولان إلى سوريا، باشر لحود التفكير بوضع خطة إنمائية تنهض بلبنان واللبنانيين، واعترف بأن الحريري هو الأقدر في مجال الاقتصاد والمال، فحاول أن يزاوج بين خلافه مع الحريري وحاجة الدولة إليه، وعبّر عن رأيه بالحريري فقال أمامي: «بتّ أعرف الحريري في العمق. الأنا عنده كبيرة. يهمّه شخصه والمظاهر. كل ما تريده منه في السر يفعله، أما في العلن فيريد أن يظهر مظهر الآمر...».

رغم إقرار لحود بالحاجة إلى الحريري استمرّ في الشك به، واتهامه بأنه يدير وجنبلاط «لعبة مزدوجة»، هو يترأس الحكومة وحليفه جنبلاط يترأس

المعارضة، وهما يمسكان بعصا اللعبة من طرفيها، ويلتقيان على تهميش دور رئيس الجمهورية.

حمل كل من لحود والحريري تصوراً مختلفاً لكيفية إدارة شؤون الدولة. كان الحريري يتصور أن الدولة باتت آلة ثقيلة لا تتلاءم وحركة العصر، وبخاصة حركة الاقتصاد، ويقتضي تقليص حجم الموظفين فيها وجعلها «رشيقة»، على حد تعبير فؤاد السنيورة، وحصر مهامها أساساً بالأمن والبنى التحتية، وإناطة كل ما تبقى بالقطاع الخاص عن طريق الخصخصة، بدءاً بقطاعي الهاتف والكهرباء.

في المقابل كان لحود مقتنعاً أن الدولة ليست مسؤولة عن الأمن والبنى التحتية فحسب، بل هي مسؤولة أيضاً عن تأمين عمل المواطن وصحته ولقمة عيشه، ولا يجوز أن تتخلى عن دورها الاجتماعي. وإذا تبين له أن القطاعات الخدماتية تصبح أكثر مردودية في حال خصخصتها، فهو لا يمانع شرط ألا تشمل الخصخصة القطاعات المربحة للدولة، غير أنه كان يعارض أية خصخصة في ظل الحريري لأنها تعني تسليم الدولة إلى شركات تابعة له بصورة مباشرة أو غير مباشرة فيمسي الحريري ممسكاً بالدولة عن طريق الشركات إلى أن تتحول الدولة إلى منطق الشركة.

كبرت ظنون لحود حين سارع الحريري إلى الإعلان عن خصخصة قطاع الخلوي في العام ٢٠٠١، وقال لي إن «أهم خدمة أؤديها هي أن أمنع تحويل الخلوي إلى أكبر صفقة عرفها لبنان»(*).

نظمت الدولة، في ٣٠ حزيران ١٩٩٤، عقد (BOT) مع شركة الخلوي الفرنسية (FTML) التي تفرغت فيما بعد عن عقدها إلى الشركة اللبنانية (FTML)، ومع الشركة الفلندية (FTI) التي تفرغت بدورها عن عقدها لصالح الشركة اللبنانية (Liban Cell)، وكان موضوع العقدين هو إنشاء شبكتي هاتف

(*) غادة عيد: «الخلوي أكبر الصفقات»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٨.

خلوي في لبنان وإدارتهما وتحويلهما إلى الدولة اللبنانية بعد عشر سنوات، وبحد أقصى بعد اثني عشرة سنة.

نص العقدان في المادة e و٢٢,١ على إعطاء الدولة حقاً استنسابياً مطلقاً لفسخ العقد شرط إبلاغ الشركة المعنية قبل ١٨٠ يوماً. غير أن رفيق الحريري، بصفته رئيساً للحكومة ووزيراً للمالية ووزيراً للمواصلات بالوكالة، سلّم في ١٨ تموز ١٩٩٧ كلاً من الشركتين كتاباً يبلغهما فيه عن استعداده لإلغاء المادة e و٢٢,١ من العقدين، بمجرد تقديمهما طلباً لإلغائه، وهكذا كان.

في ٢١ نيسان ٢٠٠٠، أصدر رئيس الحكومة سليم الحص ووزير المواصلات عصام نعمان «أمر دفع» بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أميركي بحق كل من الشركتين استناداً إلى المخالفات التي ارتكبتاها عملاً بتقرير ديوان المحاسبة. قدمت الشركتان في ١٢ أيار ٢٠٠٠ دعوى وقف تنفيذ «أمر الدفع» أمام المحاكم اللبنانية، ودعوى تحكيمية أمام غرفة التجارة الدولية في باريس (CCI) طالبت فيها «ليبانسل» بتعويض يقارب مليار وخمسين مليون دولار، كما طالبت شركة "FTML" بحوالي ٩٥١ مليون دولار.

قبل صدور الحكم جاء من يسرّ إلى الرئيس لحود أن القرار سيصدر ضد مصلحة الدولة بشكل سافر(*) ونصحه بنقل هذا الملف من غرفة التجارة الدولية إلى مركز التحكيم الدولي العائد للأمم المتحدة (UNCITRAL).

أخذ لحود بالنصيحة وقرر مجلس الوزراء تعيين الأستاذ انطوان عقل محكماً في الملفين ومكتب «روبان وقرقماز» للدفاع عن الدولة. وبعد بضعة أشهر أصدرت الهيئة التحكيمية قرارها بأن تدفع الدولة تعويضاً قدره ٢٦٦ مليون دولار للشركة اللبنانية FTML و٢٦٠ مليون لشركة «ليبانسل» ورد باقي الطلبات، فحققت الدولة وفراً كبيراً.

(*) لم يشأ الشخص الذي اتصل بلحود على أن يكشف عن اسمه لأسباب مهنية.

أدار وزير المواصلات آلان طابوريان مفاوضات ناجحة مع الشركتين أسفرت عن مصالحة قضت بتنازل الشركتين عن ١٧٠ مليون دولار وقبولهما بمبلغ ٩٦ مليون دولار فقط.

غير أن الوزير مروان حماده الذي خلف طابوريان أضاف إلى عقد المصالحة نصاً يقضي أنه في حال فرضت أي ضريبة على FTML فإن الدولة اللبنانية تتحملها، مما حدا بالوزير طابوريان إلى إرسال كتاب إلى رئيس الحكومة وصف فيه تصرف حماده «بالفضيحة».

تشكلت لجنة وزارية برئاسة عصام فارس وضمّت بهيج طبارة وفؤاد السنيورة ومروان حمادة وجان لوي قرداحي لتضع الأسس الكفيلة بإجراء مناقصة الخلوي، غير أنها لم تتوصل إلى أي نتيجة. هدد لحود في آخر جلسة في العام ٢٠٠٠ أنه سيصرح عند خروجه من الاجتماع «أن شركتي الخلوي هما أقوى من الدولة». هدأ الحريري خاطره، وكلف مجلس الوزراء، بناء على إصرار لحود، قرداحي بإجراء المناقصة وارتفع الربح لصالح الخزينة من حوالي ٢٠٠ مليون دولار لأكثر من مليار.

شهد لبنان في مطلع العام ٢٠٠١ سلسلة زيارات إلى لبنان بدأها الرئيس الباكستاني برويز مشرّف، تبعه مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية إيف أوبان دو لاميسوزيير. لكن رئيس الجمهورية كان يترقب زيارة رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون بشيء من الحذر.

وصل المسؤول الدولي إلى القصر الجمهوري بصحبة السنيورة، وسرعان ما طلب الاختلاء برئيس الجمهورية على انفراد وقال له ما معناه: سمعت عن نزاهتك وإرادتك بقيام إدارة صالحة. أعطني ضمانتك أنك تريد أن تقوم بمحاولة جدية في هذا الاتجاه، وأنا مستعد لتأمين ما يلزم لبنان من تمويل.

شكره لحود على ثقته وفاتحه بأنه كان يتوجس من زيارته ظناً منه أنها

تندرج في إطار الترويج لمشاريع الحريري. حمّل لحود الطبقة السياسية الحاكمة مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة جشعها الذي لا حدود له، «فكل واحد منها مهتم بما يجني من أرباح، وإذا خرب لبنان يهرولون إلى باريس أو مونتي كارلو، أما عامة الناس فتدفع الثمن ولا مكان لهم سوى لبنان». لاحظ لحود أن هذه المصارحة فعلت فعلها في نفس الضيف فاستطرد يقول: «أتينا بحكومة الحص لمكافحة الفساد وبناء دولة القانون، غير أن الحريري أفاد من بعض هفواتنا فربح الانتخابات وتعطّل الإصلاح...».

شجّع ولفنسون لحود في خياراته الإصلاحية، وصارحه بضرورة وقف التمادي في الاستدانة، ووضع حد للخلافات السياسية داخل الحكم والحكومة، وقال: «كلكم تبحرون على مركب واحد مثقوب، إذا غرق لن ينجو منه أحد». ثم توجه إلى لحود بخطاب وجداني غير متوقع من رجل يترأس البنك الدولي، فقال: «أشعر كأني أعرفك من زمن بعيد، وأعدك بمساعدة لبنان ما استطعت، ولن أتركه يغرق...».

لفت لحود ولفنسون إلى أن الحريري «شديد الحساسية» في كل ما يتعلق بشؤون المال والاقتصاد «فلا تتركه يلحظ أنك تفاهمت معي». ابتسم ولفنسون وقال: «لا تشغل بالك، أنا معتاد مثل هذه الحالات!».

في مفاوضاته مع الحريري ربط رئيس البنك الدولي الوضع المالي بالوضع السياسي، وتخوف من أن الكارثة آتية لا محالة إذا لم يتدارك اللبنانيون الأمر وبسرعة، ومن أن الليرة اللبنانية تتعرض لضغط متواصل في الأسواق يتصدى له مصرف لبنان بنجاح. غير أن هذا التصدي لا يمكن أن يستمر إلى الأبد في غياب دعم من الهيئات الدولية والدول الصديقة والشقيقة.

حفظ الحريري من اجتماعه مع ولفنسون أن لبنان بحاجة إلى دعم الدول الصديقة والشقيقة، ففاتح الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي تجاوب معه على

الفور، ووافق أن تطبق فرنسا على لبنان البرنامج الخاص بضمانات القروض الذي حظي به المغرب، ونصح الحريري أن يركز جهوده على ألمانيا «لما تتمتع به من ثقل في عالم المال والأعمال»، واتصل بالمستشار الألماني غيرهارد شرودر طالباً منه استقبال «صديقه رفيق».

أنقذت فكرة «باريس ٢» لبنان من الاهتزاز المالي، واتفق لحود والحريري على أن «المسؤولية مشتركة» في معالجة كل المشاكل، وتفاهما على عدم إدراج أي موضوع على جدول أعمال مجلس الوزراء قبل أن تكون قد جرت مناقشته بينهما ومع الوزراء المعنيين. غير أن هذه المقاربة لم تحل المشاكل الكثيرة العالقة.

طالب الحريري بإلغاء التنصت الهاتفي «حفاظاً على الحريات العامة»، وأصرّ لحود على إبقاء التنّصت «ضماناً للأمن والاستقرار». وتبين في النهاية أن الخلاف لا يدور حول مبدأ وجود التنصت أو عدم وجوده، فالجميع متفقون على ضرورة وجوده، لكن الخلاف يدور حول من يديره ومن يستفيد منه.

في شأن مجلس الإنماء والإعمار كان الخلاف أكثر تعقيداً. ففي حين رأى الحريري ان هذا القطاع هو من اختصاصه حصراً، كان لحود يسعى إلى إخراج هذه المؤسسة من عهدة رئاسة مجلس الوزراء وإتباعها لمجلس الوزراء.

وليس بعيداً عن هذا النقاش، اختلف رئيس الحكومة ونائبه عصام فارس حين اقترح الأخير إنشاء أمانة عامة لمجلس الوزراء مستقلة عن المديرية العامة التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، فرأى الحريري في هذا الاقتراح مساً بصلاحيات رئيس الحكومة.

من جهته شنّ جنبلاط حملة عنيفة على لحود، وراجت شائعات وصلت إلى حد الزعم أن لحود يغذي الخلاف بين الحريري وفارس، وأن الحريري يغذي الخلاف بين لحود وجنبلاط!

في مناخ الشكوك المتبادلة، تعمّد لحود حضور كل جلسات مجلس الوزراء

وترؤسّها، في حين كان يتغيّب عن العديد منها أيام حكومة الحص تعزيزاً لموقع رئيسها. غير أن حكم الضرورة لم يلبث أن تغلّب على حكم العواطف، فعزم كل من لحود والحريري أن يتعايشا على حذر.

دخل العهد في لعبة «الأوراق الثلاث»: حيناً يتفق لحود مع بري ضد الحريري، وحيناً آخر يتفق لحود مع الحريري ضد بري، وفي بعض الأحيان يتفق بري والحريري ضد لحود، مما أدخل الحكم واللبنانيين في حلقة مفرغة من الخيبات.

٢ - المسيحيون بين الأمل والخيبة

في ٢ آذار ٢٠٠١ غادر لحود لبنان في زيارة رسمية إلى إيطاليا يرافقه فيها عصام فارس وجميل السيّد ووفد إعلامي. لم يكن لحود قد زار روما من قبل ولا حتى باريس ولا أي بلد أوروبي باستثناء بريطانيا. أعجب كثيراً بالمعالم السياحية الرومانية، وقال لي: «كنت أنظر إلى عظمة هذه الآثار والمباني التاريخية مدهوشاً ولا أشبع منها».

استهل لحود زيارته بالاجتماع والرئيس الإيطالي كارلو إزيليو تشامبي بحضور عصام فارس وجميل السيّد وسفير لبنان في إيطاليا سمير الخوري. منذ اللحظة الأولى كان الانسجام تاماً: الرئيس الإيطالي من أصحاب «الأيدي النظيفة» والرئيس اللبناني من محاربي الفساد.

أعلن الرئيس الإيطالي أمام نظيره اللبناني أن الحل الوحيد للبنان والشرق الأوسط هو الحل الشامل والعادل، رغم الأجواء المكفهرّة نتيجة عمليات الانتفاضة الفلسطينية. كما أطلعه على نية الحكومة الإيطالية زيادة مساهمتها في المشاريع الإنمائية في لبنان، وتعزيز دورها في إزالة الألغام الإسرائيلية في الجنوب، غير أنه طلب إلغاء عقوبة الإعدام لتعلقها بحقوق الإنسان. وأعلمه أن

الدول الأوروبية تفاهمت في ما بينها على اشتراط هذا الأمر على كل الدول التي تتلقى مساعدات من إحدى دول أوروبا.

شكر لحود للرئيس الإيطالي حفاوته ومواقفه والمساعدات. وشرح له أن لبنان يخرج لتوّه من حرب طويلة، والشعب اللبناني كله مسلح، والعديد من المنظمات اللبنانية وغير اللبنانية تملك سلاحاً ثقيلاً، والمنطقة بكاملها ما زالت في حالة حرب، «ولو كنتم محلنا ما كنتم ألغيتم عقوبة الإعدام». أبدى الرئيس الإيطالي تفهمه وتخطى الحظر الأوروبي، ووقّع كل البروتوكولات المعدة.

فور اجتماعه بالرئيس الإيطالي، توجه لحود والوفد المرافق له إلى حاضرة الفاتيكان. على مدخل المقر البابوي، قدّم أفراد الحرس السويسري في زيّهم التقليدي التحية إلى لحود الذي أعجب «بهاماتهم الطويلة وانتصابهم كالسيوف بلا أدنى حراك». وفيما كان يسير في الأروقة المؤدّية إلى مكتب البابا دلّه مرافقوه الإيطاليون إلى الشرفة التي «يطل منها قداسته على المؤمنين والعالم». شعر لحود بالهيبة عند وصوله إلى قاعة الاجتماع، وبخاصة عندما قال له مدير البروتوكول بكل جلال: «البابا سيحضر بعد ثلاثين ثانية».

بارك البابا عائلة لحود والوفد المرافق، ثم انفرد بالرئيس وجلسا وجهاً لوجه وبينهما طاولة عريضة. بادر لحود بشكر الحبر الأعظم على الدعم الذي يقدمه للبنان في المحافل الإقليمية والدولية، وعلى الزيارة التاريخية التي قام بها للبنان عام ١٩٩٧، وما تركته من أثر كبير في نفوس اللبنانيين. ردّ البابا بالفرنسية شاكراً الرئيس لحود عاطفته، وقال: «أنا أحب لبنان كثيراً، وقد عانى بلدكم عذابات طويلة، وحان الوقت لوضع حد لها. سأظل أصلّي وأعمل حتى ينتهي عذاب اللبنانيين. لبنان لا يغيب عن صلواتي اليومية، وأفاتح كل شخصية التقيها في الموضوع اللبناني. لبنان عندي بمنزلة وطني بولونيا».

تأثر لحود بكلام البابا وقال له: «نحن شعرنا طوال حرب لبنان أنكم كنتم

إلى جانبنا، وأنتم أنقذتم لبنان وأنقذتم المسيحيين فيه. الوضع أفضل، ولكن ما زال أمامنا عمل كثير ومصاعب كبيرة».

البابا: «هل تقدر أن تقول لي كيف يمكننا أن نساعد لبنان ومع من يجب أن نتدخل؟».

لحود: «لن أطلب من قداستكم أن تساعدوني على العرب وبخاصة على سوريا، فدمشق تتجاوب مع كل ما نطلبه منها لنهوض الدولة اللبنانية من كبوتها، وقد ساعدتني في بناء جيش وطني، وبفضله بات الأمن مستتباً، كما دعمتْ المقاومة اللبنانية التي حررت معظم الأراضي اللبنانية المحتلة. لا تشغلوا بالكم في موضوع علاقة لبنان بمحيطه العربي. نرغب من قداستكم مساعدتنا على أمر واحد، وهو الحيلولة دون توطين الفلسطينيين في لبنان. هذا أمر لا يقدر عليه لبنان بمفرده».

البابا: «أرسلنا وزير الخارجية المونسنيور جان لوي توران إلى واشنطن لهذه الغاية».

لحود: «أتصور أنه بفضل تدخلكم تبدل موقف واشنطن إيجاباً. وقد أبلغني أخيراً السفير الأميركي في لبنان موقفاً متقدماً في ما يتعلق بالتوطين، بعد أن شرحنا له أن التوطين يعني حرباً جديدة».

البابا: «معكم حق».

لحود: «المشكلة أن كل طائفة تريد أن تحكم كل لبنان، أو أن تبسط سلطانها على جزء منه. ومشكلة المسيحيين أنهم يتقاتلون في ما بينهم رغم الإرشاد الرسولي. البطريرك وطني، لكنه مغلوب على أمره. لا نخاف من انهيار الوضع الأمني فالأرض ممسوكة ولن نسمح بأي اقتتال داخلي».

البابا: «التقاتل لا يحل مشكلة. يجب أن نحكّم عقلنا، وحده الاعتدال هو الحل».

خلال الدقائق العشرين التي استغرقها الاجتماع لاحظ لحود، خلافاً لبعض الشائعات، «أن البابا يتمتع بكامل وعيه، والشيء الوحيد الذي يعاني منه هو مرض «البركنسون» وارتجاف يديه بصورة دائمة. أما عقله فسليم ومتماسك».

بعد اجتماعه بالبابا انتقل لحود والوفد المرافق إلى الاجتماع بأمين سر الدولة الكاردينال أنجلو سودانو بحضور وزير الخارجية جان لوي توران. بدا سودانو كثير الحركة في حين كان توران يجلس هادئاً ويتكلم قليلاً.

استمر اللقاء خمساً وأربعين دقيقة شدّد خلالها سودانو على حاجة لبنان إلى «المصالحة الوطنية التي تشمل جميع اللبنانيين»، وقال: «يجب أن تتعلموا التسامح بعضكم مع بعض». أجابه لحود أن «المصالحة قائمة نسبياً»، وأن مستقبل المسيحيين مرتبط في المقام الأول «بمدى انتمائهم إلى المحيط العربي». شرح الرئيس اللبناني مخاطر السياسات التي تراهن على إسرائيل وتُعرّض المسيحيين لأخطار جسيمة. ولفت إلى أن الإرشاد الرسولي شدد على أهمية تفاعل المسيحيين مع محيطهم العربي.

استمع سودانو إلى لحود باهتمام، ثم سأل: «متى يعود المسيحيون الجنوبيون المهجرون إلى بيوتهم؟ وهل نقدر أن نشجعهم على العودة ونعمل لهم شيئاً بهذا الاتجاه؟ ولماذا لا يذهب الجيش اللبناني إلى الحدود؟».

قال لحود: «نحن نعمل المستحيل حتى يعود جميع المهجرين، وقد عهدنا إلى مطران الأراضي المقدسة بولس الصيّاح مهمة معالجة الأوضاع وتسهيل العودة»، وأضاف: «الجنوب في حالة حرب وواشنطن تدفع بنا لإرسال الجيش إلى الحدود بناء على طلب إسرائيل. من جهتنا لن نرسل الجيش ليصطدم «بحزب الله». لا أريد أن أغامر بالجيش وأضعه على مرمى من إسرائيل. الوضع الحالي في الجنوب متعب لإسرائيل ومريح لنا، ولا أريد أن ارتكب خطأين: أن أرسل الجيش إلى الجنوب فيتعب لبنان وترتاح إسرائيل، أو أن أرسله من دون أن نضمن له مسبقاً الحماية السياسية، فينقسم ويتشرذم».

أثناء حديث لحود كانت علامات التعجب تبدو على وجه سودانو الذي كان يمسك بصليبه المدلى على صدره ويقبّله من حين إلى آخر، وردّ على لحود ملاحظاً: «أن اسمع مثل هذا الكلام من رئيس ماروني أمر غير معتاد، وهو مستحب بالنسبة إلي، ويشجعني على الاعتقاد بان طريقتكم في الحكم ستوصل لبنان إلى السلم الداخلي».

سأل سودانو عن الوضع الاقتصادي، فأجابه لحود أن الوضع خطير بسبب سياسة الاستدانة: «حملّوا لبنان ديناً كبيراً وراهنوا على ان السلام آت. اكتشفوا متأخرين أن السلام متعثر، فكانت النتيجة أن أصبح لبنان دولة مديونة فوق طاقتها لدرجة أني قلت لمسؤولي البنك الدولي: لا تدينونا بعد اليوم!».

ثم دار الحديث عن إيران فنصح لحود بأن يتعامل الفاتيكان مع طهران بانفتاح وإيجابية كونها قوة إقليمية لا يستهان بها في الشرق الأوسط. وفي نهاية الاجتماع قلّد لحود سودانو وتوران وسامين، وبدا توران شديد التأثر، وقال للحود: «أنا أحب لبنان، وبعد أن قلدتني هذا الوسام صرت أحسب نفسي لبنانياً. أنا سفيركم في الفاتيكان».

من جهته باشر رفيق الحريري، طوال شهر آذار، سلسلة اجتماعات مع المسؤولين السياسيين والكتل النيابية بدأها في قصره بفقرا بخلوة مع نبيه بري استمرت يومين، أتبعها باجتماع ثلاثي مع لحود وبري في قصر بعبدا، وكان القصد من هذه اللقاءات البحث في السبل الآيلة إلى خفض النفقات العامة في المؤسسات المدنية والعسكرية.

وفيما كان الحوار الداخلي يخطو خطوات إيجابية، بدأ البطريرك جولة على الجاليات اللبنانية المنتشرة في ميامي وواشنطن ونيويورك وتورنتو وهاليفكس، شنّ خلالها هجوماً مركّزاً على سوريا، قائلاً إن لبنان بات «مسلوب الإرادة»، و«تحت الوصاية»، وقد دخله الجيش السوري «من دون استئذان احد»، مما «أفسد الحياة الديمقراطية والحياة الاقتصادية فيه»، و«أفقد اللبنانيين الثقة بنفسهم

وبوطنهم فراحوا يهاجرون»، وحضّ العالم على تمكين الوطن المحتل من «استعادة استقلاله وسيادته وقراره الحر». ترددت أصداء كلمات البطريرك في كل أرجاء الوطن، فسُرَّ بها أخصام سوريا وانزعجت منها دمشق.

في ٢٦ آذار ٢٠٠١، وصل لحود إلى عمان على رأس وفد رسمي(*) للمشاركة في القمة العربية الثالثة عشرة، وقد انضمَّ إليه لاحقاً رفيق الحريري.

طغت على هذه القمة «الحالة العراقية - الكويتية» المتفجرة في ظل خلاف عربي مستحكم كاد أن يعطّل انعقادها، بعد أن أبلغت واشنطن الجميع أن عمان ليست «المكان المناسب» لبحث هذا الأمر، ولا موعد القمة هو «الزمان المناسب»، وأفهمت الملوك والرؤساء العرب مباشرة أو مداورة أن موضوع الحصار على العراق يبحث في مجلس الأمن، وليس في القمة العربية.

عشية افتتاح القمة، توجه بشار الأسد إلى جناح لحود في فندق «الميريديان»، وتداولا المواضيع المطروحة على جدول الأعمال. استفسر لحود من نظيره السوري عن الشائعات الكثيرة التي راجت حول إغلاق منتديات الحوار في سوريا، فأجابه الأسد: «عندما تكلمت عن الإصلاح والحوار والانفتاح فور انتخابي رئيساً، خيل لبعضهم أني ضعيف، وهي ذهنية تسود في العالم الثالث حيث يخلطون بين الانفتاح والضعف، مما اضطرني لاتخاذ القرارات المناسبة».

ألقى لحود في الجلسة الافتتاحية كلمة دعا فيها إلى مراجعة شاملة لما يسمى «العملية السلمية»، ورأى أنه لا توجد عملية سلام، بل خطة أمنية

(*) ضمّ الوفد إلى رئيس الجمهورية إميل لحود رئيس الحكومة رفيق الحريري وكلاً من المدير العام للأمن العام جميل السيّد، والأمين العام لوزارة الخارجية زهير حمدان، وسفير لبنان في الأردن أديب علم الدين ومدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية ناجي أبي عاصي، والمدير العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في رئاسة الجمهورية إيلي عساف، إضافة إلى نقيبي الصحافة والمحررين محمد بعلبكي وملحم كرم.

إسرائيلية برعاية دولية تتستر بشعار السلام، وهدفها الحقيقي هو أمن إسرائيل فقط، بدءاً من جنوب لبنان مروراً بالجولان وصولاً إلى الضفة الغربية. وأكد أن إسرائيل كيان غير راغب في السلام لا بل هو ضد السلام، ولا يطلب إلا الامن ولو على حساب السلام. ورفض لحود تقديم ضمانات أمنية لإسرائيل، ولفت إلى أن لبنان يتعرض لحرب اقتصادية بسبب رفضه تقديم هذه الضمانات.

إثر كلمة لحود التي اعتبرت متقدمة جداً في طرحها السياسي حيال عملية التسوية والموقف العربي من إسرائيل، خرج لبنان في اليوم الأول للقمة بتكليف يرتب عليه مسؤولية كبيرة، إذ تنازلت دولة الإمارات العربية المتحدة عن دورها في استضافة القمة العربية العادية في آذار ٢٠٠٢ لمصلحة انعقادها في لبنان تقديراً لمواقفه الوطنية والقومية، ولتأكيد الدعم الإماراتي له في استعادة حقوقه وتحرير ما تبقّى من أراضيه. قال الوفد الإماراتي للحود: «يقترح عليكم الشيخ زايد أن تأخذوا أنتم مكاننا ونأخذ نحن مكانكم»، علماً أن دور لبنان لاستضافة القمة موعده بعد أكثر من عشر سنين وفق الترتيب الأبجدي المعمول به.

في هذه الأثناء، علم لحود أن معمّر القذافي ينشط والوفد المرافق لكي يضمن أكثرية تعارض انعقاد القمة العربية في لبنان، وقد أبلغ الأطراف العرب الأساسيين أنه سيتغيب عنها وحجته «أن نبيه بري يشتمه يومياً منذ اختفاء الإمام موسى الصدر عام ١٩٧٨».

اغتنم لحود فرصة وجود القذافي في إحدى القاعات فاختلى به وقال له: «أليس من المعيب وأنت العربي الصميم أن تجني على دولة عربية مُقاوِمَة بسبب خلافك مع أحد المسؤولين فيها؟ القمة يجب أن تنعقد في لبنان، وأنت ينبغي أن تحضر هذه القمة».

استغرب القذافي طريقة لحود ولهجته وقال له: «أنا راغب أن أزور لبنان ولكن هناك مشكلة تحتاج إلى حل». أخبره لحود أنه قبل مغادرته بيروت جاءَ

وفد من المجلس الشيعي الأعلى وعائلة الإمام موسى الصدر ليطلب منه أن يتخذ مجلس الوزراء قراراً بوضع اليد على ملف الإمام، وأضاف لحود: «أقترحُ عليكَ تشكيل لجنة تحقيق لبنانية - ليبية لجلاء هذه المسألة وإغلاق ملفّها قبل انعقاد القمة المقبلة». نظر القذافي إلى لحود ملياً وقال له: «أنا موافق». ونادى قذّاف الدم وقال له: «لا تكمل حملتك ضد لبنان».

حاول لحود تجنب الاجتماع بياسر عرفات. غير أن الأخير أصرّ عليه، فجرى ترتيب لقاء لم يستغرق طويلاً أكد فيه لحود أنه غير موافق على «اتفاق أوسلو» لأنه يشكِّل حلاً منفرداً ويمهد للتوطين، «فلو جرى التفاوض بشكل جماعي لكانت إسرائيل اضطرت أن تقدّم المزيد من التنازلات». أجابه عرفات: «أردت أن أجتمع بك لأريحك من موضوع التوطين. أنا اتفقت مع باراك أن يكون فلسطينيو لبنان أول العائدين إلى فلسطين، وأنا ملتزم الموقف اللبناني الرافض للتوطين». أجابه لحود: «أرحتني، وما دمنا اتفقنا على عدم توطين أي فلسطيني في لبنان، يسهل التفاهم بيننا على كل الباقي».

اجتمع لحود مع كوفي أنان الذي كان يحضر هذه القمة، وعاتبه للإخلال بالوعود التي أطلقها موفده تيري رود لارسن غير مرة، وخلاصتها أنه إذا انسحبت إسرائيل من طرف واحد دون أن يتعرض لها «حزب الله»، فإن لبنان سيتلقى الكثير من الدعم السياسي والمالي. وأضاف لحود: «تبين لي أن همكم كان منصبّاً على تأمين خروج هادىء لإسرائيل من لبنان كي يرتاح باراك. وما إن ارتاح حتى عقّد مسألة انسحابه من مزارع شبعا...!»

أجاب أنان: «أنصحك أن تترك موضوع مزارع شبعا إلى حين يتم الاتفاق على تنفيذ القرار الدولي ٢٤٢». احتدّ لحود وسأل أنان: «ماذا أقول لشعبي؟ إن مزارع شبعا غير لبنانية ولا دخل للبنان بما يحصل لها؟ أنا أعرف أنكم تضغطون علينا اقتصادياً حتى نرسل الجيش إلى الجنوب، وهذا ما لن نفعله حفاظاً على وحدة الجيش، وإذا ما أجبرتمونا أن نختار بين الجوع والحرب

الأهلية، سنختار حتماً الحال الأولى، فالجوع ممكن معالجته، أما الحرب الأهلية فتعني لنا الموت، ولا يمكن معالجتها».

شهدت قمة عمان تطوراً إيجابياً في العلاقات بين بشار الأسد وياسر عرفات اللذين التقيا مرتين بعد قطيعة طويلة: المرة الأولى في لقاء منفرد وسريع، والثانية بحضور أعضاء الوفدين لمدة خمس وأربعين دقيقة، في مقر إقامة الرئيس السوري، أعلن بعدها الوزير الفلسطيني صائب عريقات ان اللقاء كان ناجحاً «والأبواب فتحت جميعها».

أوصل هذا الاجتماع الزعماء العرب في البيان الختامي إلى صيغة تأخذ بالاعتبار النظرة السورية إلى قضية فلسطين، وتغطي في الوقت عينه حركة المفاوض الفلسطيني مع إسرائيل.

توقّف كل المشاركين في القمة أمام كلمة بشار الأسد الذي حدَّد فيها ثلاثة أسس للحل الفلسطيني: الانسحاب الإسرائيلي على المسار الفلسطيني حتى خط الرابع من حزيران، عودة كل اللاجئين الفلسطينيين من دون استثناء إلى وطنهم، قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وقد أورد هذه الأسس في سياق «مد اليد إلى إخواننا الفلسطينيين»، و«العفو عما مضى» رغم غياب التنسيق السوري -الفلسطيني طوال السنين العشر الأخيرة التي شهدت عملية السلام خلالها «الفشل تلو الفشل». وتوجه في كلمته غير مرة إلى عرفات بودّ ووضوح: «نقف معكم»، «نرفض لعبة المسارات»، «لن يكون الجولان على حساب القضية الفلسطينية»، «سوريا لا يمكن أن تكون عصا بيد إسرائيل في أي حال من الأحوال»، «نحن إلى جانبكم لدعم الانتفاضة الباسلة».

لم يكتفِ الأسد بدعم الانتفاضة التي أطلقت «حالة نهوض قومي في الشارع العربي» على حد تعبيره، بل ذهب بعيداً عندما رأى أن الشارع الإسرائيلي هو «مجتمع عنصري، أكثر من النازية»، وطالب الأمم المتحدة بإعادة العمل بقرارها الذي صنّف الصهيونية «شكلاً من أشكال العنصرية»، ودعا العرب

إلى «تطبيق أحكام المقاطعة العربية»، وإنشاء «محكمة دولية» لمحاكمة الإسرائيليين الذين «ارتكبوا المجازر» ضد العرب. حذّر أخيراً من مغبّة التمييز بين اليمين واليسار في إسرائيل، «فمن يقتل ألف عربي هو يسار، ومن يقتل خمسة آلاف هو يمين، وعندما يأتي من يقتل عشرة آلاف يصبح اليمين وسطاً، ويكون هناك يمين جديد...».

قال الرئيس السوري في كلمته إن «الشارع الإسرائيلي» هو الذي يصنع سياسة إسرائيل، ويختار القادة الإسرائيليين. استعرض ردات فعل الشارع الإسرائيلي، فشدد على «أن هذا الشارع قتل رابين عندما شكَّ - مجرد شكّ - أن هذا الرجل قد يُقدّم شيئاً من أجل السلام... وأسقط بيريز عندما شكّ أنه أقل تطرفاً من نتنياهو، رغم أن بيريز قام بمجزرة قانا لكسب ودّ الشارع الإسرائيلي... وأسقط باراك عندما شكّ بأنه أقل تطرفاً من شارون الذي يوصف في العالم وفي إسرائيل بأنه جزّار ويكره العرب... فكيف يريدون منا أن نقنع أنفسنا أولاً، ونقنع الشارع العربي ثانياً، بأن هذا الشارع الإسرائيلي الذي انتخب رجلاً بمواصفات شارون هو شارع يريد السلام؟».

ارتقى الأسد في خطابه إلى أعلى درجات الوعي القومي لحقيقة الصراع العربي - الإسرائيلي، وقدّم مقاربة تخرج عن الطقوس الفكرية السائدة التي غرق فيها العرب، وباتت جزءاً من هزائمهم وتخلّفهم.

أشعلت مقارنة الأسد الصهيونية بالعنصرية جدلاً حاداً تردد صداه في الشرق الأوسط والعالم. وانقسم الرأي العام الإسرائيلي إزاء قمة عمان بين من أبدى قلقه من تشكيل محور عربي متشدِّد مؤلف من سوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية على حساب المحاور الأكثر اعتدالاً، وبين من رأى أن التأييد العربي للفلسطينيين ليس أكثر من «ضريبة كلامية»، وأن القمة لن تتخطى «حدود النبرة العالية».

طلب القذافي الكلام في اليوم الأول من انعقاد القمة، واشترط أن تكون

الجلسة مغلقة لأن طرحه «خطير جداً وغير قابل للنشر». أعلن في الجلسة المغلقة أنه لا يمانع في دخول إسرائيل إلى جامعة الدول العربية أن هي استجابت لثلاثة شروط: استعادة الفلسطينيين الأراضي الفلسطينية المحتلة، نزع اسلحة الدمار الشامل، وحلّ مسألة القدس!

وفي ختام القمة جرى الاتفاق على تعيين وزير الخارجية المصري عمرو موسى أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، ودعم ترشيح كوفي أنان لولاية ثانية تقديراً لجهوده واهتمامه بالقضايا العربية.

أوجز لحود حصيلة لبنان من القمة في ثلاث نقاط: انعقاد القمة العربية المقبلة سنة ٢٠٠٢ فيه، موافقة العرب على رفض التوطين، تشكيل لجنة لبنانية - ليبية مشتركة للتحقيق في موضوع اختفاء الإمام الصدر.

أثناء انعقاد القمة، عاد البطريرك صفير من جولة في الولايات المتحدة وكندا استمرت شهراً، فلاقى عند وصوله استقبالاً شعبياً حاشداً، أعاد إلى الذاكرة استقبال البطريرك الحويك يوم عاد من مؤتمر فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى. ولكن شابت استقبال صفير هتافات مسّت بشخص رئيس الجمهورية.

سارعت أمانة سر البطريركية إلى إصدار بيان «استنكرت فيه أشد الاستنكار» ما تعرّض له «أعلى المقامات الرسمية والسياسية». لكن بيان بكركي لم يخفِ حقيقة التحول الذي طرأ على المزاج المسيحي الذي أظهر عداءه للحود وسوريا على السواء.

في ٢٩ آذار ترأس لحود اجتماعاً لمجلس الوزراء استهله، وفق ما جاء في المحضر، بإحاطة المجلس علماً بأجواء قمة عمان وقال: «في الحقيقة، يكبر قلب الإنسان عندما يرى كل الدول العربية تعبّر عن حبها وتقديرها للبنان، خاصة بعد التحرير». وأشار إلى أن كلمته لاقت الاستحسان «حتى لدى أولئك الذين لم يكونوا متحمّسين لموقفنا، وقد ركّزنا فيه أن شارون أتى من أجل

تحقيق أمن إسرائيل، وليس من أجل إقامة السلام، فارتاح القادة العرب لسماع أحدهم يفصح عن حقيقة يتمنون أن يعلنوها».

في ختام استهلاليته، دعا لحود الوزراء، كلاً في نطاق اختصاصه، إلى مباشرة التحضيرات لاستضافة قمتين تعقدان على التوالي في بيروت: قمة الفرانكوفونية في تشرين الأول ٢٠٠١، والقمة العربية في آذار ٢٠٠٢.

أيّد رئيس الحكومة والوزراء بالإجماع كلمة رئيس الجمهورية في القمة العربية. غير أن الوزير علي قانصو، ممثل الحزب السوري القومي الاجتماعي في الحكومة، أثار موضوع استقبال البطريرك صفير قبل يومين وما رافقه من «سلوكيات سخيفة تدل أن المستهدف هو الدولة... ومع احترامنا للبطريرك نخشى أن تصبح البطريركية طربوشاً لبعض القوى السياسية التي نعرف تاريخها وأهدافها»، في إشارة إلى «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» وأمين الجميّل. واقترح أن يصدر عن مجلس الوزراء موقف في هذا الشأن.

طرح وزير الداخلية الياس المر الموضوع من زاويته القانونية التي تفرض على من يريد التظاهر أن يطلب ترخيصاً، «وما يحصل لم يعد حرية ولا ديمقراطية... كل الأحزاب تتقدم بطلب ترخيص لتحركها إلا «التيار العوني» و«القوات اللبنانية» لأنهما لا يعترفان بالدولة، وحتى «تيار الجميّل» الذي يعترف بالدولة فإنه لا يحترم قوانينها... فمن غير الجائز أن تؤّمن الدولة الحماية لمن يشتمها...» اقترح المر أن يُصدر مجلس الوزراء قراراً بمنع التظاهر لكل من لا يتقدم بطلب ترخيص، «لأن الوضع صار عشوائياً وسيؤدي إلى مجزرة».

إثر مداخلة المر، انبرى الوزير بيار حلو يدافع عن البطريرك، وطالب بالتمييز بين المعارضة وبكركي، مذكّراً بأن «البطريرك كان مع اتفاق الطائف وضد عون ودفع ثمن ذلك»، وأضاف: «نحن نؤيد منع تظاهرات عون والقوات... ولكن أودّ أن تتخذ هذه التدابير ايضاً ضد التظاهرات والمسيرات المسلحة في البقاع والضاحية الجنوبية من بيروت...» ثم أثار حلو غياب

المسلمين عن استقبال البطريرك في المطار حيث «لم يحضر إلا المسيحيون». واقترح أن تفتح الحكومة حواراً مع البطريرك حول العلاقة بين لبنان وسوريا، وختم كلامه بالقول: «أنا أطالب بالحوار، وحظنا كبير أن الحوار ليس مع عون وجعجع والكتائب، الحوار اليوم مع البطريرك، فلنجرّبه...».

تدخّل سليمان فرنجية فقال: «لم أكن أرغب في الكلام لو أن الوزراء الذين كانوا في بكركي انسحبوا عند الهجوم على رئيس الجمهورية والدولة، ولو لم أشاهد وزيراً يضحك في الوقت الذي كان فيه رئيس الجمهورية يُشتم...»، وأضاف: «صار في لبنان ثورة (ولم يستخدم عمداً كلمة حرب) تَواجَهَ فيها خطان، خط كان خياره إسرائيل والتقسيم، وخط تمسك بوحدة البلد والعلاقة مع سوريا، وربح الخط الثاني. الحرية ضمن هذا الإطار نحن معها، وخارجه نحن ضدها. لن نقبل أن يعود الخاسرون لينقضّوا علينا تحت ستار الحريات. نحن دفعنا دماً ثمن هذه الثورة، وكائناً من كان الجالس في سدة بكركي، فأنا أُقبّل يده وأنحني أمامه كمرجعية دينية، أما عندما يصبح صاحب مشروع سياسي مخالف لقناعاتنا نتصدى له».

توسّع النقاش وتشعّب وامتدت الجلسة لأربع ساعات استحوذ خلالها موضوع استقبال البطريرك على حيّز مهم منها، وتدخل فيها نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس مهدئاً. والتقى الوزراء جورج إفرام وجان لوي قرداحي وفؤاد السعد على الدفاع بأشكال مختلفة عن البطريرك. أما طلال أرسلان فذكّر الوزراء بضرورة الالتزام «بالبيان الوزاري الذي نلنا الثقة على أساسه»، ووصف محمد عبد الحميد بيضون خطاب البطريرك بأنه «خطاب تعبئة»، وأكد مروان حمادة أن الوجود العسكري السوري في لبنان «شرعي ومؤقت وضروري».

بعدما أنهى الوزراء كلماتهم، أخذ لحود الكلام ليلفت إلى أن النقاش يحصل بهدوء ومنطق وبروح طيبة، «وهذا أكبر برهان على أننا منسجمون»، ولكن «هل طرح أحدكم السؤال الأهم: لماذا يُثار موضوع الوجود العسكري

السوري الآن؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الطرح؟ ولماذا تذكّر عون وجعجع والجميّل فجأة أن حقوق لبنان ضاعت ويجب أن يخرج السوريون الآن على الفور؟».

استرسل لحود في الشرح فقال: «إن البعض يرد سبب المشكلة إلى انعدام الحوار، والبعض الآخر يعيدها إلى أن حقوق المسيحيين مهضومة داخل الدولة، ولكن لا أحد يجيب عن السؤال الأساسي: لماذا فُتح الملف السوري بعد الانسحاب الإسرائيلي؟». وأردف لحود: «إن موضوع إعادة انتشار الجيش السوري كان مطروحاً منذ العام ١٩٩٢، وكان من المفترض أن تتم إعادة الانتشار في العام ١٩٩٤، فلماذا سُكت عن هذا الموضوع مدة ست او سبع سنوات؟. إن سوريا ساعدتنا في أحرج الأوقات، وهي الآن في وقت حرج، فلا يجوز أن نمتنع عن مساعدتها، وهذا ما لا يفهمه الآخرون».

وتطرّق لحود إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الحملة عليه وعلى سوريا فقال: «كل هذه المواقف والضغوط تزول على الفور، ومن دون إعادة انتشار الجيش السوري، إذا ارسلنا الجيش اللبناني إلى الشريط الحدودي، كما تريد إسرائيل، وإذا فعلنا ذلك يعطينا العالم كل المساعدات التي نطلبها. تذكّروا إن باراك اشترط لإعادة إعمار جنوب لبنان إرسال الجيش اللبناني إليه. وقد حاولت مادلين أولبرايت إقناعي على مدى أربع ساعات بتلبية المطلب الإسرائيلي، وهددتني بوقف كل المساعدات الموعود بها لبنان، فحييتها وأنهيت المكالمة متحججاً أني أريد أن أذهب إلى النوم، حتى لا أكون قليل التهذيب معها، فأقفل السماعة في وجهها».

أعلن لحود أنه يكنّ لبكركي كل الاحترام، «ومن حق البطريرك الماروني أن يخاطب الموارنة بالطريقة التي يراها مناسبة، ولكن لن نترك الذين خربوا لبنان يعملون عرض عضلات ليظهروا أنهم أقوياء، وهم ليسوا كذلك، ولن نتركهم يستخدمون غطاء بكركي لإثارة النعرات الطائفية، وهم لا يتقنون إلا ذلك».

وكشف لحود أمام مجلس الوزراء عن خطة المتظاهرين وكيفية الرد عليها فقال: «يريدون أن نختلف مع البطريرك، غير أننا عازمون ألا نختلف معه. ويريدون أن يثيروا المشاكل الطائفية، لكن الجيش مقتنع بأن وحدته هي في وطنيته، وهو لا يفكر ولا يتصرف طائفياً، وهو متماسك ولا يستطيع أحد أن يهزه...».

وتساءل لحود: «ماذا علينا أن نفعل؟»، وأجاب: «المهم أن نحافظ على الاستقرار... وهذا ما قمنا به بنجاح منذ كنت قائداً للجيش. إن الأمن مستقر، والأمور تسير بشكل طبيعي... لن نستسلم للمعارضين الذي لا همّ لهم سوى إفشالنا ولو دفع الوطن الثمن... لم يقدروا على إسقاطنا اقتصادياً فلن يقدروا أن يسقطونا أمنياً...».

بعد يوم على انعقاد مجلس الوزراء التقيتُ لحود في ٣٠ آذار ٢٠٠٠ في نادي الكسليك. ما إن جلس حتى باشر الكلام كأنه يكمل ما بدأه في مجلس الوزراء، فأبدى خوفه على المسيحيين ومخاوفه من بعض قادتهم، وقال لي: «تذكّر كلامي إذا وقعت اضطرابات، المسيحيون سيدفعون الثمن وينتهون في كندا. يا ليتهم حضروا القمة العربية، لكانوا أدركوا أن كل العرب معجبون بلبنان بسبب مقاومته ومواجهته إسرائيل.

عبّر أمامي عن حالة من الغضب ممزوجة بكثير من المرارة نتيجة ما تعرض له من إهانات لمناسبة استقبال البطريرك، وقال: «لا دخل للبطريرك في هذه اللعبة التي تديرها «القوات اللبنانية» وبعض الزعماء المسيحيين، ولا مصلحة للمسيحيين في الدخول في لعبة الأعداد. إذا جمّعوا مئة ألف فالآخرون قادرون أن يجمعوا خمسمئة ألف...». توقف لحظة ثم أكمل: «كل حياتي كنت وحدي ضد الكل. كنت وحدي في سبينز(*) ونجحت في بناء جيش قوي. وأنا

(*) اسم محلة بيروتية حيث مكث إميل لحود عند تعيينه قائداً للجيش في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٩ حتى عودته إلى وزارة الدفاع في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠.

وحدي في رئاسة الجمهورية لكني على ثقة أني سأبني دولة قوية. ولو أردت أن أفعل ما فعله معظم الذين سبقوني إلى رئاسة الجمهورية لأستطعت بعد تسلُّمي الرئاسة بتأييد من المسلمين أن أدخل في المزايدات وأخرج غداً من سدة الرئاسة وأنا بطل مسيحي، لكن هذه السياسة تكسبني على الصعيد الشخصي وتضر بالوطن على الصعيد العام... لا أستغرب أن يكون هؤلاء الزعماء ضدي، ولو التفوا حولي لشعرتُ بأني على ضلال!».

أطرق ملياً على غير عادته، وصرح لي أنه يعرف حقيقة ما يريده المسيحيون: «يريدون أن أرسل الجيش اللبناني إلى خط التماس مع إسرائيل، وأن أطالب بانسحاب الجيش السوري من لبنان، ولكني لن أفعل هذا ولا ذاك. فإذا أرسلت الجيش بلا ضمانات فإنه يمسي «بوليس إشارة». ولم ننس بعد أن الجيش اللبناني كان موجوداً على الشريط الحدودي عام ١٩٧٨، وكان الطيران الإسرائيلي يتعمد المرور فوقه بصورة دائمة ليفضح عجزه، إلى أن حامت حوله الشكوك فضاعت صدقيته، فانسحب واحتلت المقاومة الفلسطينية محلّه».

وأنهى كلامه بالإشارة إلى أن أمين الجميل خسر ثقة سوريا من زمان، ووليد جنبلاط خسرها أخيراً، و«حزب الله» بدّل موازين القوى، «في حين أن المسيحيين ما زالوا يتسابقون لكسب الأصوات الانتخابية فيغرقون في سياسة المزايدات غير مدركين أن اللعبة صارت أكبر منهم بكثير...».

دخل العهد في حقبة «الخيبة المسيحية»، فرعى البطريرك ولادة تيّار سياسي حمل اسم «لقاء قرنة شهوان»، تيمناً بالمكان الذي كان يعقد فيه اجتماعاته في مطرانية الموارنة برئاسة المطران يوسف بشارة ويضم كل المعارضين للحود وسياسته. وسرعان ما تحول بعض أعضاء هذا «اللقاء» إلى نوع من «مكتب سياسي» لبكركي وادعى أن لا مشكلة داخلية بين اللبنانيين، وأن كل المشكلة هي من صنع سوريا لتبرر بقاءها في لبنان ووصايتها عليه، ولتثبت أن دورها مرادف لاستمرار الاستقرار اللبناني.

٣ - استقرار داخلي وزلزال عالمي

فيما كانت المعارك تحتدم بين «حزب الله» وإسرائيل حول مزارع شبعا، أغار الطيران الإسرائيلي في ١٦ نيسان ٢٠٠١ على محطة رادار سورية في منطقة ضهر البيدر، وموقع للمضادات السورية في المديرج، مما أدى إلى مقتل جندي سوري وإصابة أربعة آخرين، فضلاً عن تدمير المحطة. رمت إسرائيل من هذه العملية إلى اختبار ردات فعل بشار الأسد الذي أظهر رباطة جأش أعادت إلى الذاكرة طريقة والده في مواجهة مثل هذه الحالات.

وبالتزامن مع العدوان الجوي الإسرائيلي على المواقع السورية في لبنان، شنّ أرييل شارون عدواناً برّياً على شمال قطاع غزة الفلسطيني، فاضطرب الوضع في الشرق الأوسط واقترب من حافة حرب إقليمية.

أعلن الأسد أن العدوان الإسرائيلي «لن يبقى دون ردّ»، فسارع بوش إلى الاتصال به لحثه على «ضبط النفس»، فأجابه الأسد بأن الدعوات لضبط النفس لم «تعد مجدية»، ودعاه إلى «التحلي بالجرأة» فيُسمّي الأشياء بأسمائها، ويعلن أن إسرائيل قامت بـ«عدوان» على لبنان وسوريا. وفوجىء العالم بالصحافة السورية تنشر، للمرة الأولى، مضمون محادثة الرئيس السوري مع نظيره الأميركي، وفوجىء السوريون والعرب أكثر بـ«الحوار الساخن» و«الكلام القاسي» الذي وجهه الأسد إلى رئيس أعظم دولة في العالم.

كعادتها انحازت واشنطن إلى إسرائيل وحمّلت «حزب الله» مسؤولية التصعيد، ونقل السفير الأميركي في لبنان دافيد ساترفيلد إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة أسف واشنطن لخسارة الأرواح في حادثي مزارع شبعا والغارة على المواقع السورية، ودعوتها كل الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووقف التصعيد، وطالب، وهذا هو الأهم على حد قول السفير، «بوقف الهجمات المتعمدة والاستفزازية عبر الحدود من جنوب لبنان والتي تؤدي إلى

التصعيد». وأضاف السفير بلهجة قاطعة وحادة: «نأمل أن تكون هذه الرسالة مفهومة، ونأمل أن تتوقف هذه الهجمات الاستفزازية على الفور».

أطلعني لحود في ٢٠ نيسان أن كوفي أنان اتصل به هاتفياً إثر الغارة ليقول له إن «حزب الله» تخطى «الخط الأزرق» في مزارع شبعا، وأن هذه الحادثة خطيرة. أجابه لحود ان ما قامت به إسرائيل في ضهر البيدر «هو اخطر بكثير». وأضاف لحود مخاطباً محدّثه أن ما حصل في مزارع شبعا حصل على أرض لبنانية، وما حصل في ضهر البيدر حصل على أرض لبنانية ايضاً، وفي الحالين إسرائيل هي المعتدية، «ولا يجوز أن تساووا بين المعتدي والمعتدى عليه، وبين المحتل والمقاوم». ولفت إلى أن إسرائيل تعتدي من دون أي مبرر على القوات السورية، وهي قوات دولة صديقة تستضيفها الدولة اللبنانية طلباً للمساعدة. وحمّل لحود كوفي أنان رسالة غير مباشرة إلى شارون قال فيها: «إذا كان شارون يفكر في العودة إلى عاداته القديمة فإنه يرتكب خطأ فادحاً. فليتذكر أنه اجتاح بيروت، لكنه اضطر أن يخرج منها، وأُقصي بنتيجتها عن الحكم عشرين سنة، وهو اليوم لن ينجح حيث فشل بالأمس».

أعلمني لحود أن وزير الخارجية الأميركية كولن باول كان قد اشترط صراحة على كل أصدقاء واشنطن، من عرب وغير عرب، عدم إرسال المساعدات إلى لبنان ما دام الجيش اللبناني لم ينتشر على الحدود مع إسرائيل. كما تلّقى لحود «بالونات اختبار» عديدة تتلخص بالمقايضة بين قبول إسرائيل وجود الجيش السوري في لبنان مقابل ضمانة أمن إسرائيل. وثبت للحود بما لا يقبل الشك أنه إذا ضمنت دمشق أمن إسرائيل من لبنان، فإن تل أبيب لا تعارض استمرار الوجود العسكري السوري فيه إلى أجل غير مسمى، وكان جواب لحود للجانب الأميركي «ان الجيش السوري ليس للمقايضة، ووجوده عندنا استراتيجي للمجابهة لأننا ما زلنا في حالة حرب مع إسرائيل، ونحن أدرى أين نضع جيشنا ليكون أكثر فاعلية، ودون أن يكون تحت رحمة أحد».

طرح لحود الوضع العسكري والأمني على مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٩ نيسان لتتحمل الحكومة مسؤولياتها بعدما طلعت جريدة «المستقبل»، الناطقة باسم رئيس الحكومة رفيق الحريري، بموقف يشير إلى أن عملية مزارع شبعا جاءت في «التوقيت الخاطئ». سارع الحريري إلى توضيح موقفه أمام الوزراء وأكد، وفق ما جاء في محضر الجلسة، انه يعي كل ما ترمي إليه إسرائيل، فقال: «نحن نعرف أن لا سلام للعرب إلا إذا وافق الفلسطينيون على قبول اثنين وأربعين في المئة فقط من الضفة الغربية زائد غزة... وعلى العرب والفلسطينيين أن ينسوا القدس، ومن يرغب منهم بالصلاة فيها تعطيه إسرائيل أذناً...!».

غير أن مروان حمادة حذّر من خطورة تبنّي الدولة عمليات المقاومة، فالشعب سيفقر ويجوع، ولا بدّ عندها من تشكيل «حكومة مقاومة» و«إدارة مقاومة» وتكييف الاقتصاد مع هذا الخيار، «ومطالبة العرب بدعم هذه السياسة».

أيّد الياس المر كلام حمادة، وشدّد على خطورة تبنيّ الدولة عمليات المقاومة لأن كل من يتبنى هذه العمليات يتحمّل المسؤولية أمام الشعب اللبناني الذي «يجوع ويزداد فقراً...».

اعترض سليمان فرنجية على منطق حمادة والمر لأنه منطق يضع المقاومة في مواجهة الاقتصاد، وقال: «إن أي ربط بين الوضع الاقتصادي والمقاومة سيحمل المواطن اللبناني على التفكير بأولاده، فإذا جاع سيشتم المقاومة».

حَمي وطيس النقاش حول الموضوع، غير أن مجلس الوزراء وافق في النهاية على الكلمة التي استهل بها رئيس الجمهورية الاجتماع، واتفق الحاضرون على الامتناع عن تسريب هذه النقاشات وعدم الإيحاء أن خلافاً حصل في مجلس الوزراء حول الموقف من إسرائيل والتضامن مع سوريا ودعم

المقاومة الوطنية، وجرى التصديق بصورة مبدئية على استراتيجيا التنمية الإدارية، وتقرر تأجيل البحث في المخطط التوجيهي العام للمقالع والكسارات.

في ١٦ نيسان زار الحريري قطر واجتمع بأميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وفي ٢٣ توجه إلى الفاتيكان والتقى البابا يوحنا بولس الثاني والكاردينال أنجيلوني سودانو والمونسيور جان لوي توران. وفي ٢٤ وصل إلى الولايات المتحدة حيث التقى الرئيس الأميركي جورج بوش ونائبه ديك تشيني، ووزير الخارجية كولن باول، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ومستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس، ورئيس صندوق النقد الدولي هورست كوهلر، ورئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون، والعديد من المسؤولين الأميركيين، إضافة إلى كوفي أنان. وفي ٣٠ زار كندا وعقد اجتماعاً مع نظيره جان كريتيان. وكان الهدف الرئيسي من كل هذه الزيارات التحضير لعقد مؤتمر الدول المانحة بصورة خاصة، والتداول في عملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط بصورة عامة.

أثناء سفر الحريري هدأ الجدل السياسي، وتميزت عطلة عيد الفصح في بكركي بالخلوة التي عقدها لحود مع البطريرك صفير في ٢٦ نيسان واستمرت سبعين دقيقة، خرج الرجلان في إثرها وهما يبتسمان، وولجا الكنيسة جنباً إلى جنب، فصفّق لهما الحضور.

في عظة العيد تَوجّه البطريرك إلى لحود بقوله «إن الأمل معقود على همّتكم العالية لقيادة الحوار المطلوب بين اللبنانيين ولإجراء مصالحة شاملة بينهم، وبينهم وبين سواهم».

في مستهل الخلوة سأل لحود البطريرك: «هل تقدر أن تقول لي ما هي هواجسك؟». اجابه البطريرك أن المسيحيين يشتكون من غلاء المعيشة وضيق سوق العمل وهيمنة السوريين على البلاد، «وهم يرون أنه لم يعد بمقدورهم أن يعيشوا في لبنان، ومعظم الشباب الذين تراوح أعمارهم بين ثلاث وعشرين وخمس وعشرين سنة يبغون السفر إلى الخارج...!».

طلب لحود من البطريرك أن يسمح له بأن يكون صريحاً وأن يسمي الأشياء بأسمائها. بداية ذكّره أنه رافق كل مجريات حرب لبنان عن كثب من موقعه في قيادة الجيش، وتأكد له بما لا يقبل الجدل أن هجرة المسيحيين هي نتيجة، وليست سبباً، وأن العلّة تكمن في انقسام الزعماء المسيحيين، وتقَاتلهم، وانجرار البعض منهم في أحلك الأيام لكسب المال والنفوذ على حساب الصالح المسيحي.

روى لحود للبطريرك حادثة حصلت مع والده بشهادة ادوار منصور، وذلك في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. فبعد أن سيطرت «القوات اللبنانية» على مناطق الجبل، قصد أحد المواطنين الدروز جميل لحود يشتكي من سوء معاملة المشايخ على حواجز «القوات»، فاتصل جميل لحود ببيار الجميل ليطلعه على هذا الأمر. أسف رئيس حزب الكتائب لما حصل، وقال بلهجة امتزج فيها الغضب بالمرارة: «أنا مش قادر اعمل شي مع هالزعران». ذهل جميل لحود وقال بأسى: «ما دام الأمر هكذا، سيصل الدم إلى الركاب».

وبالفعل ما إن بدأ الجيش الإسرائيلي انسحابه من لبنان في العام ١٩٨٣ حتى وقعت «حرب الجبل» حيث ارتكب وليد جنبلاط وحلفاؤه المجازر بحق المسيحيين وهجّروهم ودمّروا بيوتهم وأرزاقهم، «والتهجير هو الخطوة الأولى إلى الهجرة».

سرد لحود خلفيات الصراع العبثي الذي خاضه الزعماء المسيحيون حول اتفاق الطائف: ميشال عون لم يوافق عليه فغادر البلاد مكرهاً، سمير جعجع وافق عليه بادىء الأمر بقصد التخلص من ميشال عون، وما إن تحقق له ما أراد حتى انقلب على الطائف وانتهى به الأمر في السجن. واضاف لحود موجهاً الكلام مباشرة إلى البطريرك: «المشكلة أن هؤلاء الزعماء يتغطّون بك..». قاطعه البطريرك: «أنا لا أغطيهم، ولن أنسى أنهم أذلوني»، في إشارة

إلى اقتحام ناشطين من العونيين والقواتيين بشكل غير لائق حرم بكركي في تشرين الثاني ١٩٨٩ والعبث ببعض محتوياته.

عرّج لحود على العلاقة مع سوريا، وهي في صلب شكوى البطريرك، فتساءل: «لماذا لم يقدر الزعماء المسيحيون، باستثناء سليمان فرنجية، أن يتفاهموا مع سوريا، رغم أنهم هم الذين طالبوا بدخول جيشها إلى لبنان؟».

وأكمل دون أن ينتظر جواباً فقال: «أنا تعاملت مع السوريين كقائد للجيش ورئيس للجمهورية، فلم أشتبك معهم ليس لأني متفق معهم على كل شيء، بل لأني لم أمارس معهم أسلوب المناورة: أبدي لهم الودّ في الظاهر وأتفاهم مع أعدائهم في الخفاء، لذلك وثقوا بي ولم يردّوا لي طلباً ولا في وقت»، «وكان التعامل بيننا من الندّ للندّ».

وتابع كلامه بوتيرة فيها شيء من الحدة فقال: «أنا عملت قائداً للجيش بكفاءاتي وصحة خياراتي ولم أكن أعرف أي مسؤول سوري، ووصلت إلى رئاسة الجمهورية ولم أطلب هذا الموقع من أحد... غير أني لا أبيع ولا أشتري، ولا أستفيد، ولا أوافق على التوطين».

روى لحود للبطريرك أنه عند تعيينه قائداً للجيش عام ١٩٨٩، رفع أهل بلدته لافتة في سوق بعبدات كُتب عليها بالخط العريض: «إميل لحود خائن». وعندما عاد إلى وزارة الدفاع وأمسك بزمام الأمور بعد ما يقارب السنة، سارع الأهالي أنفسهم فرفعوا لافتة كتب عليها «أهلاً بالبطل». ابتسم لحود وهو يقول للبطريرك: «في الحالين لم أردّ عليهم ولم أصدقهم».

ثم انتقل إلى موضوع إعادة انتشار الجيش السوري، فأصرّ على «أننا ما زلنا بحاجة إلى القوات السورية لضمان الأمن والاستقرار في الظروف الخطيرة التي تمر بها المنطقة». ورأى أن نصف المشكلة في لبنان هو في ضمان «السلم الأهلي»، والنصف الآخر هو في خفض «المديونية العامة». وكشف للبطريرك أن الدول المانحة عرضت علي لبنان ملياري دولار مقابل إرسال الجيش اللبناني

إلى خط التماس في الجنوب، غير أنه رفض العرض ضمناً بالسلم الأهلي، لأنه «في حال عودة الحرب فإننا سنخسر السلم والاقتصاد معاً»، وأضاف: «مأخذهم عليّ أن كل مسؤول يعمل لطائفته، في حين أنا أعمل للبنان، هذا صحيح. أنا أعمل لكل لبنان، وأنت، يا صاحب الغبطة، تعمل للمسيحيين في لبنان وفي كل المشرق».

تساءل لحود لماذا لا يطرح هؤلاء الزعماء على أنفسهم سؤالاً واحداً: ما هو سبب استتباب الأمن في لبنان وليس فيه «ضربة كفّ» كما يقولون بالعامية؟ وأجاب: «السبب الرئيسي أني لم أنجرّ وراء الشارع ووراء المزايدات، ولو أخذت بنصائح البعض لكانت الحرب مشتعلة في كل لبنان...».

أثناء هذا الاجتماع حثَّ لحود البطريرك على زيارة سوريا بمناسبة قدوم البابا يوحنا بولس الثاني إليها، وقال له: «فكرّ لحظة بمسيحيي سوريا والمنطقة وهم يستقبلون البابا في غياب البطريرك الماروني الذي هو مرجعيتهم الروحية! أنت لا تلبي دعوة دمشق بل دعوة البابا. ولا مشكلة لدى السوريين، فإنهم سيستقبلونك في كل حال استقبال الرؤساء».

أجابه البطريرك أنه لا يريد أن يذهب إلى سوريا ويعود منها بلا نتيجة «تفادياً للتفسيرات السياسية ولخيبة أمل اللبنانيين الذين يأملون شيئاً ما من مثل هذه الزيارة...».

ألحّ لحود على البطريرك وقال: «أنت ذاهب بزيارة رعوية وليس سياسية، وحتى لو كانت سياسية فإن الأمور لا تسوى بزيارة واحدة. قمّ بهذه الخطوة، وأوفدْ بعدها فؤاد بطرس فهو يحسن إكمال المهمة...».

كرر البطريرك غير مرة: «إذا لم نأخذ شيئاً، ماذا نقول لجماعتنا؟». فهم لحود أن جماعة «قرنة شهوان» تضغط عليه لعدم زيارة دمشق، فقال للبطريرك: «هذا رأيي، فكّر فيه جيداً...».

قبل نهاية اللقاء أشار صفير إلى «ضرورة الحوار بين اللبنانيين»، فسأله

لحود: «الحوار بين من ومن؟». قال البطريرك: «بين كل اللبنانيين»، ولم يسمِّ أحداً، واكتفى بالقول: «يمكننا أن نتساعد...». أجابه لحود: «أنت عملت بطريركاً ولم تعد تريد شيئاً، وأنا عملت رئيساً ولم أعد أريد شيئاً. تاريخنا نظيف ويدل علينا، وبمقدورنا أن نعمل الكثير معاً، شرط ألا نستسلم للذين خرّبوا لبنان في الماضي، فلا نتركهم يخرّبونه في الحاضر».

علّق لحود على هذا الاجتماع أنه «في حال لم يذهب البطريرك إلى سوريا، فهو الذي سيخسر، والمسيحيون سيخسرون، ولبنان سيخسر...!».

وفي الواقع لم يذهب البطريرك إلى سوريا، وضاعت فرصة ثمينة لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين المسيحيين والحكم في دمشق.

في مطلع أيار كان لحود مستعجلاً ومسروراً لزيارة أرمينيا برفقة زوجته على رأس وفد كبير(*). اكتسبت هذه الزيارة التي بدأت في الثاني من أيار أهمية خاصة لوجود ألوف اللبنانيين من أصل أرمني في لبنان، ولوجود العديد من رجال الأعمال اللبنانيين في أرمينيا، لكنها اكتسبت بالنسبة إلى لحود بعداً وجدانياً لا علاقة له بالسياسة.

تحادث لحود بالأرمنية مع نظيره روبرت كوتشاريان وأركان الجمهورية الأرمنية، ورأى بأم العين ما كانت تخبره به جدته بأن «الأرض سوداء قاحلة والشعب حزين لا يضحك». وتأثر عندما زار بعض الأماكن المحفورة في ذاكرته وبخاصة مبنى «الهولوكست» الأرمني الذي يشهد على ما تكبده الأرمن من اضطهاد وعذابات.

(*) ضمّ الوفد إلى رئيس الجمهورية نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس، ووزير الشباب والرياضة سيبوه هوفننيان، والأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين السفير زهير حمدان، والمدير العام للأمن العام جميل السيّد، ورئيس فرع الشؤون القانونية والإدارية في رئاسة الجمهورية فاروق قبلان، ونقيبي الصحافة والمحررين محمد البعلبكي وملحم كرم، وسفير لبنان في أرمينيا أنطوان بدوي.

أعزّ أصحاب إميل لحود هم من الأرمن، كالوزيرين أرتور نظاريان وسيبوه هوفننيان، وصديقه الحميم فارتان بزديكيان، كما أن زوجته أندره من والدة روسية ووالد أرمني.

قصّته مع الأرمن بدأت مع والده حين تطوّع في المدرسة الحربية بدمشق كتلميذ ضابط في كانون الأول ١٩٢١، وكان في العشرين من العمر. وشاءت الأقدار أن تصل إلى العاصمة السورية في المرحلة عينها عائلة بادجاكيان لتؤسس مصنعاً للأحذية العسكرية.

كان من الطبيعي أن يتوجه جميل لحود إلى هذا المصنع حيث لفتته ابنة صاحبه، وكانت في سن المراهقة، فتعارفا واستمرت العلاقة بينهما طوال عشر سنين قبل أن يعقدا قرانهما ويقيما في لبنان وينجبا ولدين: نصري وإميل.

عندما أنهى إميل لحود السنة الأولى من دراسته في إنكلتره عام ١٩٥٤ أصيب بمرض «التهاب السحايا» المعروف بـ«الميناجيت»، ونجا منه بأعجوبة. بعد استرداده عافيته قال في نفسه: «أريد أن أعيش»، فأمضى سنوات صاخبة: سيارة جاكوار بيضاء مكشوفة، شاليه على البحر، سهر كل يوم لساعات متقدمة من الليل.

وفيما كان يتردد على الحمام العسكري لفته حضور أندره أمادوني وهي على الدوام بصحبة أهلها، تجلس وحيدة تطالع الكتب ولا تتكلم مع أحد، وقد شاع عنها أنها «المرأة التي تستحيل مقاربتها».

ذهب مرة ليهنىء صديقه وزميله روجيه عقل بولادة ابنه، فما إن وقعت عيناه على الطفل في السرير حتى خيل له أنه أمام ملاك، فقرر أن يتزوج لينجب أولاداً، واكتشف بعدها «أن البنين والبنات هم أحلى ما في الدنيا».

قصد والده، وهو «مثاله الأعلى»، ليستشيره كما في كلّ مرة يكون على أهبة اتخاذ قرار مهم. رحب الوالد بفكرة الزواج، فسأله لحود: «بمن تنصحني؟». أجابه الوالد: «إذا كانت زوجتك فقط جميلة فإن الجمال لا يدوم.

وإذا كانت غنية فإنها لن تكفّ مدى الحياة عن تذكيرك بالأمر. وإذا كانت مثقفة فإنها تكون في الإجمال متعبة». وخلص الوالد إلى القول: «بعد الخبرة، أنصحك أن تختار المرأة القنوعة التي تقبل أن تنام معك على الحصيرة إذا اقتضى الامر...!».

ما إن سمع كلام والده حتى اتجهت أفكاره إلى أندريه أمادوني التي تجمع بين الجمال والثقافة والقناعة، وتزوجا في بيروت أواخر العام ١٩٦٧ في يوم ماطر لا تنساه أندريه التي تروي أنه فور انتهاء حفل الزواج ركبا سيارة الجاكوار وتوجها إلى بعبدات. وفيما كانا في منتصف الطريق تعطلت السيارة، فانتظرت أندريه إلى أن يتدبر إميل سيارة أخرى، وانتقلت إليها تحت المطر، وهي في ثوب العروس. وعندما سألتها مرة: «كيف غامرتِ بالزواج من رجل معروف أنه كان زير نساء». أجابتني بكلمة واحدة: «الحب».

بعد أرمينيا انتقل لحود والوفد المرافق في ٣ آذار ٢٠٠١ إلى رومانيا حيث التقى الرئيس إيون إيليسكو، وكان معارضاً عنيداً لنظام الرئيس السابق نيكولاي تشاوشيسكو الذي أطيح به عام ١٩٨٩. سمع لحود من إيليسكو كلاماً صريحاً يعترف فيه أن النظام السابق أنجز الكثير على صعيد الإعمار، لكنه ضحّى بالحريات وحقوق الأفراد، وأن الوضع انقلب رأساً على عقب، وباتت رومانيا تتمتع بنظام حريات سمح ببروز خمسة وخمسين حزباً سياسياً، في حين أن الوضع المعيشي تراجع، «فحال المواطن الاجتماعية كانت في العهد السابق أفضل مرتين مما هي الآن»، على حدّ قول الرئيس الروماني.

في ٢٨ أيار ٢٠٠١، قام لحود، ترافقه زوجته ووفد رفيع المستوى(*)، بثاني «زيارة دولة» يقوم بها رئيس جمهورية لبناني إلى فرنسا منذ زيارة الرئيس السابق شارل حلو في العام ١٩٦٥، قبل ستة وثلاثين عاماً. استقبل شيراك

(*) تشكل الوفد من نائب رئيس الحكومة عصام فارس، ووزير الخارجية محمود حمود، وجميل السيّد والسفير ناجي أبي عاصي.

الوفد اللبناني بكلام عاطفي، فقال: «أظنكم تعلمون أن هناك شيئاً لبنانياً في قلب كل فرنسي». اكتفى لحود بالقول: «هذا شعور متبادل».

ما إن اختلى الرئيسان حتى أبدى شيراك رغبته، وفق ما جاء في محضر الاجتماع، بأن يستمع إلى تقييم لحود حول شؤون الشرق الأوسط. أسف الرئيس اللبناني لكون «الأوضاع باتت أسوأ مما كانت عليه قبل وصول أرييل شارون إلى رئاسة الحكومة، وهو صاحب نظرية الأمن قبل السلام، في حين أن السلام يصنع أمناً وليس العكس، والعنف لا يولد تسوية، ولا حل إلا الحل العادل والشامل الذي يضمن الانسحاب من الجولان، وحق العودة للفلسطينيين، ورفض التوطين، وإطلاق المعتقلين اللبنانيين من السجون الإسرائيلية، واستعادة مزارع شبعا التي تقع ضمن نطاق القرار **٤٢٥** خلافاً لرأي لارسن الذي يصنفها ضمن القرار **٢٤٢**».

بعد هذا العرض، استرسل لحود في شرح ما يحصل في فلسطين، فأشار إلى أن شارون فشل في السيطرة على الانتفاضة ميدانياً، بدليل أنه لجأ إلى طائرات «أف ١٦» دونما جدوى، «وقد يلجأ إلى القنبلة الذرية». في المقابل استخدمت الانتفاضة الحجارة، وقد تلجأ إذا ما اضطرت إلى البنادق، ثمّ إلى المدافع، «ولديها سلاح أقوى من القنبلة الذرية وهو الاستشهاد»، وقال: «لن تطيق الشعوب العربية رؤية الطائرات تقصف وتقتل الأطفال والنساء، ولو صمتت الأنظمة».

أخيراً أَطْلعَ لحود شيراك على تفاصيل مكالمته الهاتفية مع مادلين أولبرايت فكان الرئيس الفرنسي يستمع بكل انتباه، وقد ارتسمت على وجهه علامات التعجب الذي لا يخفي بعض الإعجاب.

انتقل لحود دون مقدمات إلى طرح موضوع إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب قبل أن يوجّه إليه شيراك السؤال، فقال: «لا يعقل أن يقف جيشان

وجهاً لوجه في غياب اتفاق سلام بين الدولتين». وذكّر بأن إسرائيل اشترطت عند التوقيع على اتفاق الهدنة مع لبنان في تموز **١٩٤٩** ألا يتجاوز عدد الجنود اللبنانيين على الجانب اللبناني من الحدود الألف جندي، «علماً أن هناك ستة آلاف عنصر من الجيش اللبناني ينتشرون في الوقت الحاضر على بعد ربع ساعة من الحدود، إضافة إلى ألفي عنصر من قوى الأمن الداخلي يسهرون على الأمن داخل المنطقة الجنوبية التي لم يحصل فيها أي مشكلة، على عكس كل التنبؤات التي كانت تتوقع حصول معارك ومجازر».

أشار لحود إلى إن لبنان يعلق الآمال العريضة على رفض فرنسا التوطين الذي هو «بالنسبة إلينا قضية حياة أو موت ولن نتساهل بها، وقد علمتنا حرب لبنان مع إسرائيل، وما نشهده مع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية، أن الأقوى لا يربح بالضرورة كل حروبه، وإسرائيل هي خاسرة أمام المقاومة».

أبدى تقديره لموقف فرنسا وما تتعرض له من إحراج شركائها الأوروبيين لها نتيجة الضغط الأميركي على أوروبا. ولم ينس موضوع باريس٢، فشكر للرئيس الفرنسي كل الجهود التي يبذلها في هذا الشأن. ثم توقف عند القمة الفرانكوفونية التي يعرف أن شيراك مهتم بها إلى أقصى الحدود وفي الوقت عينه متخوف من وقوع أي حادث أمني خلال انعقادها فقال له: «سيلمس القادة الفرانكوفونيون أن الأمن مستتب في لبنان، خلافاً لما تدعيه بعض وسائل الإعلام التي تتحدث عن لبنان كأنه فيتنام جديدة. نحن ننعم بالأمن ربما أكثر من واشنطن ونيويورك...!». وشرح ان الامن في لبنان يقوم على الوحدة الوطنية، والوحدة الوطنية تقتضي في ما تقتضيه دعم المقاومة، «وأفضل لنا أن نتحمل نزاعاً خارجياً، ولو بكلفة عالية، من أن نتورط في نزاعات داخلية لا نقدر على تحملها».

بعد شرح لحود المستفيض علّق شيراك قائلاً «إن النظر إلى الأمور من منظار الداخل اللبناني يختلف عن النظرة من الخارج. وما أشرتم إليه من

احتمال حصول انقسام داخلي في حال اعتمدتم سياسات أخرى لا يخطر على بال من يتابعون الشؤون اللبنانية من خارج لبنان».

انتقل شيراك إلى الوضع في الشرق الأوسط فقال: «نحن قلقون جداً من الوضع القائم بين إسرائيل والفلسطينيين، وقد أبلغنا قلقنا إلى الرئيس عرفات عند استقباله قبل أيام، وسنبلغ القلق عينه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون».

ولم يخف شيراك أنه متوجس من وصول شارون إلى الحكم بدعم من أكثرية الشعب الإسرائيلي الخائف، «والخوف مستشار سيئ بخاصة لدى الشعب اليهودي». ولم يغفل الإشارة إلى دور نتنياهو الذي يقف لشارون بالمرصاد و«ينتظر دوره في الغرفة الخلفية».

أما في الشأن اللبناني فتحاشى شيراك التركيز على موضوع إرسال الجيش إلى الجنوب لعلمه بأن الرئيس اللبناني لن يبدل رأيه في هذا الشأن، فقال: «لا اريد أن أحث الحكومة على نشر الجيش في الجنوب، هذه مشكلتكم. لكن اعرفوا أن معظم دول الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، ترغب أن يبسط لبنان سلطته على كامل أرضه، اقتناعاً منها بأن هذا الأمر يعزّز الاستقرار في لبنان والمنطقة».

حول الوضع الاقتصادي والإصلاحات، توقف الرئيس الفرنسي عند تعزيز «دولة القانون والحريات العامة»، وصارح لحود بأن الأوروبيين «ينتقدون الكثير من ممارسات الحكم التي تمس الحريات العامة، فأسوج، على سبيل المثال، ترى أن وضع الحريات في لبنان يتراجع». لم يحدد شيراك ما هو موقف فرنسا من هذا الأمر، ولكن مجرد نقله هذا الكلام عن أسوج يوحي أنه يشاركها الرأي.

وحول تميّز نظرة فرنسا عن سائر الدول الأوروبية في شأن التسوية في الشرق الأوسط، أكد شيراك «أن العواصم الأوروبية ترى أننا نميل إلى العرب

أكثر مما ينبغي»، مع ذلك فإن تحسناً ولو محدوداً طرأ على الجو الأوروبي إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وألمح إلى أن لبنان سينال «حصة أساسية» من المساعدات الأوروبية المقررة لدول البحر المتوسط التي تبلغ خمسة مليارات وثلاثمئة ألف أورو للعام ٢٠٠١.

وأعرب عن ارتياحه إلى موقف الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة أكثر من الحزب الديمقراطي، ونصح أن يُعطى جورج بوش بعض الوقت، «فهو يشجع أوروبا على لعب دور أكبر في حل أزمة الشرق الأوسط».

كان من الطبيعي أن يتناول الرئيسان موضوع القمة الفرانكوفونية التي ستنعقد في بيروت عام ٢٠٠٢، وهي أول قمة للفرانكوفونية في الألفية الثالثة، والأولى في الشرق الأوسط، وقد رأى لحود في تصريح صحافي: «أن الفرانكوفونية والعروبة هما المكونان اللذان تتشكل منهما الشخصية اللبنانية»(*).

اقترح شيراك على لحود اعتماد ترشيح بطرس بطرس غالي أميناً عاماً لمنظمة الفرانكوفونية، «فهو يتمتع بمستوى عالٍ من العلم والخبرة وحالته الصحية جيدة رغم تقدمه في السنّ ورغم أن الأفارقة لا يعتبرونه مرشحهم، وقد يتفقون على رئيس جمهورية السنغال السابق عبدو ضيوف، وهذا حل جيد أيضاً، فهو مسلم وزوجته كاثوليكية». وأوصى شيراك لحود بأن يتدخل، بصفته رئيس الدولة الفرانكفونية المضيفة، كي يصير بتّ أحد الاسمين قبل القمة. كما أوصاه بدعوة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي تتمتع بلاده بموقع خاص في الفرانكفونية، وإن لم تتقدم الجزائر بعد بطلب رسمي في هذا الخصوص.

أثار شيراك موضوعاً يطرحه الأوروبيون ويتعلق بعقوبة الإعدام التي لا تزال سارية المفعول في لبنان. أجابه لحود أنه سمع هذه الملاحظة من أكثر من جهة، وكان جوابه: «أننا ما زلنا في حالة حرب، ويصعب أن نلغي هذه العقوبة

(*) Figaro Magazine, entretien avec Patrick WAJSMAN, 26 mai 2001.

بسرعة، ولكن منذ وصولي إلى السلطة لم أوقع على أي قرار بالإعدام». أجابه شيراك: «هذه المعادلة جيدة». تحفظ لحود وقال: «لا أدري ما قد يحصل في المستقبل، وقد أراني مضطراً لتوقيع مثل هذه الأحكام». أجابه شيراك: «نصيحتي ألا تطبقوا أحكام الإعدام. فإذا جرى تنفيذ أي حكم، فإن الايجابيات التي يمكن أن تنتج منه على الصعيد الداخلي لا توازي، في أي حال من الأحوال، السلبيات التي ستلقونها على الصعيد الخارجي».

لم يسمع شيراك من أي رئيس لبناني «منطقاً مقاوماً» كالذي سمعه من لحود الذي دافع عن «حزب الله» على درج قصر الإليزيه فقال: «إن إسرائيل لم تنسحب من تلقائها، ولولا «حزب الله» والجيش اللبناني لكانت لا تزال تحتل أرضنا».

من جهته، كان لحود يدرك أن كلامه يلقى معارضة من العديد من دول العالم، وفي مقدمها إسرائيل والولايات المتحدة، إضافة إلى العديد من الدول العربية التي لا تريد الإقرار بأن ما بلغته المقاومة لم يقدر أن يبلغه أي نظام عربي، وهو تحرير الأرض بالقوة وبلا مفاوضات.

في اليوم التالي، أي في ٢٩ أيار، عقد لحود اجتماعاً في قصر ماتينيون مع رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان الذي أعرب عن سروره بالاجتماع مع الوفد اللبناني إثر مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الفرنسي على شرفه في إطار «التفخيم الجمهوري» لكبار الضيوف، في انتقاد مباشر لأسلوب شيراك في استقبال الضيوف، وقال: «إن اجتماعنا اليوم هو اكثر تواضعاً، لكنه يكمل المحادثات التي أجريتموها مع الرئيس شيراك».

ويظهر من محضر الاجتماع أن لحود أشاد بالعلاقات التاريخية القائمة بين فرنسا ولبنان، ورفض نظرية الأمن قبل السلام، وردّ على تصريح وزير الإسكان الإسرائيلي الذي أعلن أن حكومته اتخذت قراراً ببناء سبعين ألف مسكن في الضفة الغربية، بأن «لا سلام ولا أمن مع استمرار بناء المستوطنات التي تحولت إلى عقبة أمام استئناف المفاوضات بين العرب وإسرائيل».

رأى لحود أن واشنطن تعتمد «سياسة المكيالين والمعيارين»، وأن العرب يعتمدون على أوروبا، ولا سيما فرنسا، لتصويب الدور الأميركي. وتوقف ملياً عند الوضع اللبناني، فأكد أن إحقاق السلام هو أولوية لبنانية بعد أن دفع هذا الوطن أكثر من غيره ثمن العنف: و«الفارق بين حالة السلم وحالة الحرب بالنسبة إلى لبنان هو كالفارق بين السماء والجحيم». غير أنه شدد على أن هذه الحرب لن تنتهي لمجرد انسحاب الجيش الإسرائيلي من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة، بل يقتضي الانسحاب من مزارع شبعا، وهذا الانسحاب هو «قضية مبدأ»، كما يفترض إنهاء المشاكل الأخرى العالقة، ومن أبرزها مشكلة الفلسطينيين وضرورة إيجاد حل عادل يحول دون توطينهم في لبنان.

انتقل لحود مباشرة إلى شرح وجهة نظره من موضوعي مزارع شبعا وإرسال الجيش إلى الجنوب دون ان ينتظر سؤالاً، فقال بصراحة ما بعدها صراحة: «إن «الخط الازرق» هو خط تماس وليس حدوداً، ولا نرغب حالياً في إرسال الجيش ليكون حارس حدود لإسرائيل. ومن غير الجائز مطالبة دمشق بسحب جيشها من لبنان بينما لا تزال إسرائيل تحتل الجولان».

شكره جوسبان على عرضه وصراحته، واستعاد موقف الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران الذي تدخل غير مرة ليحث الإسرائيليين على التفاوض مع الفلسطينيين والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما دفع بياسر عرفات لقبول دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وكان هذا الموقف خطوة متقدمة في الاتجاه الصحيح.

أشار جوسبان أنه، بعد اغتيال رابين وفشل بيريس، ترأس نتنياهو الحكومة فجمّد عملية السلام طوال فترة ولايته التي استمرت ثلاث سنوات وانتهت بانتخاب إيهود باراك الذي قدم إلى الفلسطينيين «ما لم يجرؤ عليه إسرائيلي قبله، وبالاخص في موضوع القدس». لكن عرفات «لم يلاقِ باراك في منتصف الطريق»، ففشلت قمة كمب دافيد بين الزعيمين الإسرائيلي والفلسطيني. حمّل

جوسبان صراحة عرفات مسؤولية فشل المفاوضات بأسلوب أراده موضوعياً، فقال: «أنا لا أفاضل بين عرفات وباراك فكلاهما ينتميان إلى الاشتراكية الدولية التي انتمي بدوري إليها».

لفت جوسبان إلى مفارقة أميركية غريبة: كان كلينتون من أشدّ الرؤساء انفتاحاً على أوروبا، غير أن إدارته كانت تتجاهل المجموعة الأوروبية في موضوع الشرق الأوسط، وتتصرف على أساس أنها قادرة أن تحل مشاكل الشرق الأوسط بمفردها. أما الإدارة الأميركية الحالية العاملة تحت إمرة الرئيس الجمهوري الأشد بعداً عن أوروبا، فإنها تبدو أكثر استعداداً لتسليم فرنسا ومعها أوروبا دوراً اكبر لحل الصراع العربي - الإسرائيلي. وختم جوسبان كلامه قائلاً: «تفرض علينا الواقعية الاعتراف بأن لواشنطن الدور الأبرز في الشرق الأوسط، غير أن هذا الواقع لا يحول دون قيامنا بتحرك على أساس معادلة وقف العنف الفلسطيني في مقابل وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية».

لم تستمر الخلوة بين الرجلين أكثر من نصف ساعة، قررا بعدها أن يكملا حديثهما في حفل الغداء الذي أقامه رئيس الوزراء الفرنسي على شرف الضيف اللبناني. خلال الغداء وافق جوسبان لحود على نظرته إلى أحوال الشرق الأوسط، لكنه تخوف من أن يتسبب عدم إرسال الجيش إلى الحدود باستئناف المواجهات العسكرية مع إسرائيل. أجابه لحود: «أؤكد لك أن إسرائيل لن تقدم على عمل عسكري خشية تورطها من جديد في حرب خاسرة مع المقاومة».

أعادت زيارة لحود إلى فرنسا «الحرارة» بين الرئيسين والبلدين. وحرص شيراك على إظهار اهتمامه الشخصي بلحود لطي صفحة الفتور التي سادت علاقتهما في السابق. وأفردت الصحافة الفرنسية حيزاً واسعاً لهذه الزيارة.

رغم هذا الاهتمام اللافت لم يغب عن ذهن لحود أن علاقته بشيراك تسير على إيقاع علاقاته بالحريري: حين تسوء علاقته بالحريري تسوء علاقته بصورة آلية مع شيراك، وحين تتحسن العلاقة مع الحريري تتحسن على الفور مع شيراك.

تجاوب لحود مع المناخ الفرنسي، فأكثر من المقابلات والأحاديث التي أبرز فيها أن سياسته تستند إلى ثلاث قواعد عمل: «عدم الرضوخ للضغوط الخارجية، استلهام دروس التاريخ، والتطلع على الدوام إلى المستقبل».

بهرت باريس لحود بجمالها، وقال وهو يجوب شوارعها: «لقد حلمت بها طويلاً حتى أني عندما رأيتها لأول مرة تملكني الشعور بأني أعرفها من زمان». وقد سرَّهُ قول رئيس بلدية باريس برتران دولانوي له: «أنا مثلك أحب البحر، وهو هوايتي المفضلة». لكن ما سرّه أكثر إعجاب بعض الفرنسيات به حين قالت إحداهنّ أثناء الاحتفال الحاشد الذي أقامته له بلدية باريس: «أدفع مليون فرنك كي أبدو كلحود أقل من عمري بعشرين سنة».

أنهى لحود زيارته الرسمية إلى فرنسا في ٣١ أيار، وعند عودته أخبرني أن شيراك لجأ في بداية اللقاء معه إلى «اللغة التقليدية» التي يستخدمها كل رئيس فرنسي مع أي رئيس لبناني على أساس «أنه ماروني»، وفرنسا هي «الأم الحنون للموارنة»، فقطع لحود عليه الطريق وقال له: «لن أقف إلى جانب فرنسا في مواجهة سوريا...».

امتعض شيراك بعض الشيء لكنه حافظ على هدوئه، وأسفرت المحادثات عن تفاهم حول بعض الأمور، وبقي البعض الآخر عالقاً.

كانت قراءة باريس أن لحود مختلف عن سائر رؤساء الجمهورية الذين سبقوه، وأن لبنان بات على الساحة الإقليمية رهاناً أكثر منه لاعباً، وأن وضعه صعب للغاية، وفرنسا ترغب في مساعدته، ولكن على «لبنان أن يساعدنا لمساعدته»، وخصوصاً أن «السلام في الشرق الأوسط صار بعيداً جداً».

سجل الفرنسيون أن الرئيس اللبناني مصمم على دعم عمليات المقاومة بلا تحفظ ما دامت مزارع شبعا تحت الاحتلال، في حين أن رفيق الحريري يتحفظ على عمليات «حزب الله» وينظر إلى الانسحاب من مزارع شبعا كجزء من القرار الدولي ٢٤٢، ويدعو لإرسال الجيش اللبناني إلى الحدود الجنوبية.

وما استشفته باريس من فوارق بين لحود والحريري في السياسة الخارجية ينسحب أيضاً على الشؤون الداخلية حيث الخلافات أكبر والموضوعات أشد سخونة، مثل موضوع الدين العام الذي بلغ أربعة وعشرين مليار دولار في العام ٢٠٠١. لحود يحمّل الحريري مسؤولية الأزمة الاقتصادية الناجمة عن سياسة الاستدانة التي اتبعتها حكوماته المتعاقبة خلال السنين العشر الماضية، والحريري يحمّل لحود المسؤولية نتيجة دعمه المقاومة التي تضر بالوضع الاقتصادي. وقد أظهرت مناقشة موازنة ٢٠٠١ في مجلس النواب في نهاية أيار أن الخلافات بين أهل الحكم تتناول مختلف الشؤون: التنصت، المراقبة، الأجهزة الأمنية، القضاء، الضمان الاجتماعي، الحريات العامة، سوليدير، الخليوي والميدل إيست. وبدا لبنان حلبة صراع بين أهل السلطة على السلطة، وبين أهل السلطة والمعارضة التي تريد السلطة، وبين كل هؤلاء والمواطن المتعب.

من جهته، خرج بري عن صمته ليعلن أنه تحمل مدة سنتين «لعبة تهميشه» و«تشويه سمعته»، وذلك رغبة منه في حماية المقاومة وفي إنجاح العهد. غير أنه لم يعد مستعداً لتحمل «ألاعيب جميل السيّد». وقد سمعته شخصياً يقول بحدّة: «أنا لا أثق بجميل السيّد على الإطلاق إلى حدّ أني لو قررت استقباله فإني قد أطلب من حراسي تفتيشه قبل أن يدخل علي!».

لم ينجُ لحود من انتقادات بري الذي كان يتساءل: «لماذا يكلف رئيس الجمهورية مدير عام الأمن العام مهمات تقع خارج نطاق صلاحياته؟ ولماذا يطلق يده في كل شؤون الحكم؟».

ينطوي كلام بري على عتَب عميق إزاء تصرفات لحود تجاهه، غير أنه ثابر على الصعود إلى القصر الجمهوري كل يوم اربعاء ليلتقي رئيس الجمهورية من الساعة العاشرة والنصف إلى الساعة الثانية عشرة، حتى حصلت جريمة اغتيال الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، فتوقفت هذه اللقاءات الأسبوعية.

يأخذ بري على لحود أنه يقدم «حزب الله» على حركة « امل»، وينتقد باستمرار عمل مجلس النواب، ويخفض موازنته بالتفاهم مع الحريري.

اغتاظ بري غداة التحرير، حين أجرى لحود مفاوضات مكثفة مع الأمم المتحدة لانسحاب إسرائيل من الجنوب دون أن يسأله رأيه، وهو ابن الجنوب بامتياز، وأول من طرح موضوع لبنانية مزارع شبعا، وجمع له الخرائط والمستندات.

قبيل توجهه إلى الفاتيكان بمناسبة إعلان الراهبة رفقا أول قديسة من لبنان، زار البطريرك الماروني رئيس الجمهورية في قصر بعبدا يوم السابع من حزيران ٢٠٠١، وعقدا خلوة استمرت ما يقارب الساعة، غير أنها لم تأتِ بجديد، أكد في نهايتها لحود أن «أبواب بعبدا مفتوحة للجميع»، و«لا فيتو على أحد»، «وكل من يطلب موعداً لمقابلة رئيس الجمهورية يحصل عليه»، مما يعني ضمناً أن لحود ليس مستعداً للقيام بمبادرة لدعوة المعارضة المسيحية كما يرغب البطريرك.

بعد ظهر الأربعاء ١٣ حزيران ٢٠٠١، وصل لحود وزوجته إلى المغرب يرافقه وفد مؤلف كالعادة من عصام فارس وجميل السيّد ونقيبي الصحافة والمحررين محمد بعلبكي وملحم كرم.

فور وصوله أجرى مع الملك المغربي محمد السادس في أغادير ثلاث جولات من المحادثات أفضت إلى تفعيل العلاقات الثنائية عن طريق تحريك اجتماعات اللجنة العليا المشتركة، وإعادة تسيير رحلات الخطوط الجوية المغربية إلى بيروت بناء على تعليمات الملك المباشرة، وتسهيل دخول رجال الأعمال اللبنانيين إلى المغرب.

في ختام المحادثات وجّه الرئيس اللبناني الدعوة إلى الملك لزيارة لبنان والمشاركة في قمة الفرانكفونية والقمة العربية.

فيما كان لحود في المغرب، قررت الحكومة إنهاء عقدي تشغيل الهاتف

الخليوي مع شركتي «ليبانسيل» و«سيليس» بطريقة ستشكل لاحقاً مادة خلاف بين رئيسي الجمهورية والحكومة. غير أن قرار إخلاء القوات السورية مواقعها في المناطق المحيطة بالقصر الجمهوري ووزارة الدفاع وفي بعض المناطق من بيروت وجبل لبنان، طغى على ما عداه، فعمّت حالة الاسترخاء في البلاد بأسرها، وصمدت المساكنة بين الحريري ولحود الذي كان يصف وضع الحكم على الشكل الآتي: «أنا متأكد من أن الحريري ليس مغروراً ولا مغامراً، وما عندنا حل سواه. لكنه يصرف الأموال بكثرة، ولا يهتم بتراكم الديون، وهو يخيرنا على الدوام بين أن يستقيل وأن يبقى بشروطه... أخذ على عاتقه الاقتصاد، فعلينا أن نساعده وخلينا نَحمله ونُحملّه...!».

السبت **٢٣** حزيران، التقى لحود والحريري في منطقة فقرا الجبلية حيث يملك لحود «شاليه» صغيراً غير بعيد عن «شاليه» الحريري الضخم. ما إن ولج الحريري باب «شاليه» لحود حتى توقف مستغرباً: «ما عندك إلا غرفة واحدة؟»، أجابه لحود: «هذه الغرفة في نظري تساوي مملكة».

عرض الحريري على لحود سلّة من التعيينات في مجالس إدارة الإنماء والإعمار وشركة طيران الشرق الأوسط «الميدل إيست» ومستشفى بيروت وغيرها. لم يناقشه الرئيس وقال له: «الاقتصاد مسؤوليتك، سمِّ الأفضل وأنا أساعدك شرط الابتعاد عن المقربين والأقارب...». فوجىء الحريري بهذا الموقف الإيجابي الذي لم يكن يتوقعه، والتقط لحود ما يجول في خاطره، فقال له: «أنت المسؤول، وعلينا أن نسهل لك المهمة، إذا فشلتَ فكلنا نفشل...».

غير أن السياسيين لم يتعاملوا مع ملف الإدارة والاقتصاد بالطريقة التي تعامل بها لحود، فاصطدمت التعيينات التي اقترحها الحريري بأطراف عديدين، كان أشدهم نبيه بري الذي اعترض على الإجراءات التي اتخذها مجلس إدارة «الميدل إيست» بصرف الفائض من الموظفين، وتضامنت معه نقابات الطيران وهددت بالإضراب ووقف الرحلات الجوية.

في هذه الأثناء أكمل لحود برنامج زياراته إلى الخارج، فغادر في **١١** تموز **٢٠٠١** إلى تونس برفقة زوجته على رأس وفد رسمي[*]. وكان سفير لبنان ريمون روفايل قد أعدّ العدة لإنجاح هذه الزيارة بالنظر إلى علاقاته المتينة بالمسؤولين التونسيين.

بدأت المفاوضات بخلوة بين الرئيسين خرج منها الرئيس اللبناني معجباً بشخصية الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وسياسته ومشاريعه، ومنها مشروع إحصاء ممتلكات الدولة تسهيلاً لاستثمارها، ومشروع «وسيط الجمهورية» الذي رأى فيه لحود حجر الزاوية في أي إصلاح إداري.

عند عودته من تونس قال لي بلهجة اختلط فيها الإعجاب بالتحسر: «ما يفعله بن علي في تونس كان بودي أن أفعله في لبنان. هو نجح لأن تونس تدار على أساس نظام رئاسي مطلق، في حين أن النظام اللبناني طائفي إلى أبعد الحدود، ولرجال الدين فيه دور لا يمكن إغفاله».

بهذه الملاحظة بدا لي كأنه يتوجس من جراء الزيارة الرعوية التي قرر البطريرك صفير القيام بها إلى منطقة الشوف وجزين، وهي الأولى من نوعها لبطريرك ماروني.

كانت المحطة الأولى في خلده حيث استقبله الوزير طلال أرسلان على رأس حشد كبير من الدروز. ألقى البطريرك الماروني كلمة أكد فيها «أننا ما تنكرنا يوماً للعرب والعروبة»، غير أننا نريد «أن نحافظ على هويتنا اللبنانية أولاً»، ولنا مصلحة في «أن نرسي أوثق العلاقات بين لبنان وسوريا، فهما جاران وشقيقان»، ولكن «لنا الحق في الاستقلال والسيادة والقرار الحر».

وفي بلدة كفرحيم الشوفية حيث حشد الحزب التقدمي الاشتراكي جمعاً

(*) إضافة إلى رئيس الجمهورية وزوجته تشكل الوفد من نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس والمدير العام للأمن العام جميل السيّد وسفير لبنان في تونس ريمون روفايل ونقيبي الصحافة والمحررين محمد بعلبكي وملحم كرم.

غفيراً من الدروز والمشايخ، وصف البطريرك الخلافات الدرزية - المارونية بأنها تعود «إلى الفترات المظلمة» وهي «أزمات مراهقة»، وقد تخطينا «سن المراهقة فأصبحنا شباناً أشداء ورجالاً عقلاء».

انتقل في اليوم الأول من زيارته إلى مقر مطرانية الموارنة في دير القمر حيث استقبل الوفود الشعبية والسياسية، كما زار رئيس الجمهورية في مقره الصيفي في بيت الدين المجاورة.

بلغت الجولة البطريركية ذروتها في اليوم الثاني، عندما انتقل البطريرك إلى قصر المختارة حيث نظم له وليد جنبلاط استقبالاً شعبياً وسياسياً لافتاً ضمّ أركان المعارضة المسيحية وفي مقدمهم رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون وعميد الكتلة الوطنية كارلوس إده، إضافة إلى العديد من الشخصيات المرموقة. ألقى جنبلاط في هذا الحفل كلمة شدّد فيها على «وحدة لبنان» و«العيش المشترك في الجبل»، و«استكمال مسيرة عودة المهجرين المسيحيين»، و«احترام الحوار وتعزيز الديمقراطية».

وفي اليوم الثالث والأخير، ترأس البطريرك قداساً احتفالياً في كنيسة سيدة التلة في دير القمر حضره لحود، ودعا في عظته إلى «مصالحة وطنية حقيقية تنهض بالوطن من كبوته، وتعيده إلى ما كان ينعم به من استقرار وازدهار وسلام أوجد له مكانة دولية مرموقة».

على طريق العودة، عرّج البطريرك على بلدات رشميا، عين تراز، عاليه والكحالة حيث استقبله الأهالي بهتافات معادية لسوريا وبشار الأسد، فخطب فيهم قائلاً: «ما هكذا تعالج الأمور وليس بمثل هذه الشعارات، إنما بالمواقف الهادئة والقوية...».

قامت الأجهزة الأمنية بالقبض على عدد من الذين شاركوا في تظاهرة الكحالة، كمنسق التيار الوطني الحر اللواء نديم لطيف، ورئيس مصلحة الطلاب في القوات اللبنانية سلمان سماحة، وذلك بتهمة الإساءة إلى الأمن والاستقرار،

وإطلاق الهتافات المعادية لرئيس دولة عربية صديقة. كما أوقف المستشار السياسي السابق لقائد «القوات اللبنانية» توفيق الهندي الذي اتهم أنه يعمل بوحي «مخططات إسرائيلية».

حاول متظاهرون من أنصار «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» التجمع أمام قصر العدل في السابع من آب ٢٠٠١ احتجاجاً على التوقيفات، فصدتهم بقساوة مجموعات أمنية ترتدي اللباس المدني. فجاءت ردات الفعل الشعبية قوية وغاضبة، وشمل الاستنكار قطاعات سياسية واسعة، خصوصاً بعدما تبين أن رفيق الحريري لم يكن على علم بما حصل.

انقسم اللبنانيون إزاء ما حصل في السابع من آب بين اتجاهين متناقضين: واحد يرى في ما جرى محاولة لزعزعة السلم الأهلي، وواحد ينظر إلى ما حصل كاعتداء على الحريات. في كل حال شكل تاريخ ٧ آب بدء القطيعة النهائية بين العهد والمسيحيين.

فوجئ رئيس الجمهورية بما شاهده مساءً على التلفزيون، ورأى في الأمر مساً بالعهد وبه شخصياً وقد وقع الحادث أمام قصر العدل في بيروت حيث أُلصقت صوره على الحيطان، وكأن من افتعل هذه المعركة مع الطلاب أراد لهم أن يصوبوا سهامهم إليه عن طريق إلصاق صوره في مكان الحادث بالذات.

انتاب لحود شعور بالامتعاض الشخصي والقلق على الوضع العام، فدعا إلى عقد مجلس الوزراء يوم التاسع من آب. ظهر الخلاف جلياً بين أهل الحكم والحكومة. طال الاجتماع إلى الساعة العاشرة والنصف ليلاً، وانتهى بخلاصة طرحها لحود على المجتمعين أنه «لا يجوز أن نخرج مختلفين، وربما حصلت أخطاءٌ أثناء التنفيذ لكن ما حصل كان حفاظاً على الاستقرار ولو لم يكن سليماً مئة بالمئة».

أصدر مجلس الوزراء بياناً أكد فيه أنه يسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة، ويشرف على أعمال كل أجهزة الدولة من دون استثناء، وأن ما قام ويقوم به

الجيش هو لضمان السلم الأهلي والدفاع عن كرامة الوطن. وكلف وزير الاعلام تطبيق قانون الإعلام بالتنسيق مع المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع لوقف جميع المخالفات.

تجاوز مجلس الوزراء أزمة حكومية كانت ستلقي بظلالها على الحكم برمته بفضل صبر الحريري الذي امتنع عن المزايدات، وبفضل لحود الذي لام الأجهزة الأمنية من دون أن يفسح في المجال إلى المسّ بها. وبات الكل يسلّم بأنه إذا لم يتمكن لحود من معالجة المشاكل الأمنية، فمن الصعب على أي رئيس ماروني آخر أن يعالجها، وإذا لم ينجح الحريري في إنقاذ الوضع الاقتصادي، فليس بإمكان أي رئيس حكومة آخر توفير شروط الإنقاذ. لكن المشكلة الأساسية هي في كيفية تفاهم الرئيسين في جو المبارزة الحادة بين الأطراف: الطرف المؤيد للحود يدفع به للتصرف على أساس أن القرار عند رئيس الجمهورية، والطرف المؤيد للحريري يحثه للعمل على قاعدة أن القرار بيد مجلس الوزراء ورئيسه، والفريقان يدركان أن الافتراق ممنوع مهما كان التفاهم صعباً.

اندفع لحود لاستعادة زمام المبادرة، فدعا بري والحريري وبعدهما جنبلاط إلى الغداء في قصر بعبدا. خرج الأول مرتاحاً، والثاني منزعجاً، في حين تعمد الثالث قبل الاجتماع «نعي الحكومة»، والإعلان أن ما جرى هو «انقلاب أبيض على الدستور وعلى الطائف»، وحذّر من دخول لبنان في «نظام استخباراتي».

بات الحريري في وضع لا يُحسد عليه، فهو أمام احتمالين أحلاهما مرّ: الاستقالة من الحكم أو المعركة المفتوحة مع رئيس الجمهورية. في النهاية اختار «على مضض» أن يستمر في الحكم ولو بشروط غيره. انحنى أمام العاصفة بانتظار انحسارها، وسافر إلى سردينيا حيث أجرى مراجعة هادئة مع مستشاريه، وقام بمجموعة من الاتصالات الدولية والعربية.

إثر هذه المراجعة، استنتج الحريري أن «ضرراً فادحاً» لحق بهيبته الشخصية

والسياسية وصدقية خطته الاقتصادية من جراء ما حدث في السابع من آب على مشارف انعقاد «باريس ٢». استرجع كل الأسباب التي حالت دون قيام «علاقة ثقة» مع لحود. ولكن أكثر ما كان يشغل باله هو «الخلل» القائم في علاقته مع القيادة السورية و«ثقتها المهزوزة» به، فقرر إعطاء الأولوية لإزالة هذا الاهتزاز، متهماً لحود ومقربين منه بأنهم هم الذين يحرضون دمشق عليه.

عند الساعة العاشرة من صباح يوم ١١ أيلول ٢٠٠١، استقبل لحود بحضور مستشاره الإعلامي رفيق شلالا، لارسن وستيفان ديمستورا، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان، الذي قال للحود أنه عندما التقاه في المرة الأخيرة كان هو متفائلاً أن أرييل شارون يبغي إقامة السلام، كما فعل في السابق مناحيم بيغين، في حين كان لحود متحفظاً، وأضاف ديمستورا: «كان معك حق بدليل أن شارون يمنع وزير خارجيته شيمون بيريز من الاجتماع مع ياسر عرفات».

سأل لارسن لحود عن توقعاته للمرحلة المقبلة، أجاب لحود أن السياسة التي يمارسها الإسرائيليون إزاء الفلسطينين تدفع بهم إلى اليأس، فيقدمون على عمليات ضد إسرائيل وقد تنتقل هذه العمليات ضد الولايات المتحدة، وقال: «قد يتعرض، على سبيل المثال، المركز التجاري العالمي، على يد الفلسطينيين والعرب، كما تعرض منذ سنوات على يد المتطرفين الأميركيين، وقد تكون العملية أعظم»، وأضاف: «على الأمم المتحدة أن تجد حلولاً عادلة للصراع العربي - الإسرائيلي، ولا يجوز أن تتحكم إسرائيل بالعالم».

بعد ظهر ١١ أيلول أطبقت السماء على الولايات المتحدة، في ما يشبه الزلزال أو الطوفان، عندما سيطر إرهابيون على أربع طائرات مدنية استهدفت اثنتان منها برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، والثالثة البنتاغون في واشنطن، والرابعة بيتسبرغ، فكان عدد الضحايا بالألوف.

اتصل رفيق شلالا بلحود وطلب منه أن يفتح التلفزيون لرؤية ما يحدث.

ثم اتصل ثانية ليخبره أن ديمستورا اتصل به، بناء على طلب لارسن، ليسأل: «كيف عرف الرئيس لحود بما يجري؟» أجابه لحود: لو كنت عارفاً لكنت أقوى من الولايات المتحدة!».

أعلنت واشنطن حالة الاستنفار القصوى، واهتزت أسواق المال، وارتفعت أسعار النفط، وأخلي البيت الأبيض، وأغلقت الإدارات الحكومية، واختفى لفترة الرئيس الأميركي جورج بوش الذي كان في فلوريدا لحظة بدء الهجوم، وراح يتنقل من ولاية إلى أخرى لأسباب أمنية، ووجّه كلمة إلى الأمة المنكوبة من مكان لم يكشف عنه حفاظاً على سلامته. عاد في ساعة متأخرة إلى البيت الأبيض نزولاً عند إلحاح مستشاريه، إذ لا يجوز ان تبقى الدولة بلا رئيس.

أصابت هذه العملية هيبة الولايات المتحدة وجبروتها وسطوتها السياسية والعسكرية. وبدت الدولة الأقوى لساعات طويلة مشلولة القدرات. لقد ضرب الإرهاب ضربته الكبرى، وتوجهت أصابع الاتهام على الفور إلى أسامة بن لادن.

التقيت لحود غداة العملية، فقال لي: «أنا أول من استنكر ما حصل، ولكنني كنت أول من حذر الأميركان من أن الإرهاب قادر أن يصل إلى أي مكان، وسميت لهم على سبيل التخمين مركز التجارة العالمي بالذات، لكنهم لم يكترثوا لكلامي. وقلت لهم: ليس العرب من سيقاتل الولايات المتحدة بسبب انحيازها لإسرائيل، بل كل المسلمين في كل العالم». وأضاف: «الدول العربية والإسلامية لا تقدر أن تقف طويلاً في وجه غضب شعوبها، حتى حكام السعودية يدركون أن كرامة العرب والمسلمين تُهان كل يوم، وهم لا يقدرون أن يستمروا على ما هم عليه». ثم نظر إليّ باعتزاز وقال: «بفضل خياراتي السياسية بات لبنان آمناً أكثر من الولايات المتحدة».

كان من الطبيعي أن تطغى «عملية ١١ أيلول» على ما عداها. شَرَع جورج بوش يتحضر للرد. وفي ٢٤ تشرين الأول نقل السفير الأميركي فنسنت باتل إلى

لحود رسالة خطية أكد فيها الرئيس الأميركي أن الولايات المتحدة عازمة على «إلحاق الهزيمة بالإرهابيين واقتلاع الإرهاب من جذوره في كل أنحاء المعمورة»، وطلب من لبنان دعم كل الجهود الآيلة إلى «القضاء على الإرهاب»، وأعلن أن الادارة الأميركية أدرجت «حزب الله» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ضمن المنظمات الإرهابية في العالم. ردّ لحود بأن «حزب الله» ليس منظمة إرهابية، بل هو تنظيم مقاوم.

من جهته، هبّ رئيس مجلس النواب نبيه بري للردّ على الموقف الأميركي، وأكد في الرابع من تشرين الثاني «أن المقاومة اللبنانية بعناوينها الوطنية والإسلامية هي نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وليست إرهاباً، وأن الأمر الدولي الذي صدر في حق «طالبان» و«القاعدة» لا ينطبق على المسميات الكفاحية للشعبين اللبناني والفلسطيني».

وفي الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠١ عقدت اللجان النيابية المشتركة برئاسة نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي جلسة للتعريف بالإرهاب، وأصدرت توصية جاء فيها: «إن المقاومة في لبنان والانتفاضة في فلسطين ليستا إرهاباً، بل هما نضال ضد الإرهاب الناتج من الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي نرفض إدراج «حزب الله» و«الانتفاضة الفلسطينية» على لائحة الإرهاب».

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠١، رأى رفيق الحريري، نقلاً عن محضر اجتماع مجلس الوزراء، «أن ما يهمّ لبنان هو قضية المقاومة وحفظها أمانة لدى الشعب اللبناني. وفي الوقت نفسه علينا التأكيد أننا جزء من العالم، وأن أي محاولة لتصوير لبنان كأنه في حالة نزاع أو مجابهة مع الولايات المتحدة أو مع المجتمع الدولي هي في غير محلها على الإطلاق».

في ٢٧ تشرين الثاني زار وزير الخارجية السورية فاروق الشرع لبنان، وعقد محادثات مع الرئيس في قصر بعبدا بحضور الحريري وبري ووزير الخارجية

محمود حمود، وتركز البحث على تداعيات ١١ أيلول. عقب الاجتماع حذر الشرع من أن أي تهديد او ضرب لأي بلد عربي بحجة مكافحة الإرهاب سيكون «خطأ قاتلاً»، وأضاف: «الإرهاب إرهاب، والمقاومة مقاومة، وما حدث في ١١ أيلول هو إرهاب، وما يجري ضد الاحتلال الإسرائيلي هو مقاومة».

لم تبدل المواقف اللبنانية والسورية نظرة واشنطن إلى «حزب الله». ففي التاسع من كانون الأول أصرّ السفير الأميركي فنسنت باتل أن «حزب الله» مدرج على لائحة المنظمات الارهابية لأنه «يقود أو هو قادر أن يقود أعمالاً إرهابية، وهو يقوم بتدريب منظمات إرهابية عديدة، مما يجعله متورطاً في أعمال إرهابية». وأضاف باتل أن كلام لحود عن «الطابع المحلي» لـ «حزب الله» لا يقنع الإدارة الأميركية، وطالب بتجميد حسابات الحزب في المصارف اللبنانية.

أما السفير البريطاني في لبنان ريتشارد كينش فقد قام بزيارة السيد حسن نصر الله وأعلن بعد اللقاء أنه «لا يزال هناك داخل «حزب الله» فئة تتصف بالإرهاب، وفق التعريف الوارد في التشريع البريطاني».

من جهته كان نصر الله يكرر لكل من التقاهم أنه ليس لـ«حزب الله» فروع في الخارج، و«من يزعم خلاف ذلك عليه أن يقدم الدليل». وكان على يقين أن اتهام «حزب الله» بالإرهاب هو نتيجة مقاومته إسرائيل. وكشف أنه تلقى في هذا الشأن «عروضاً اميركية ليتخلى عن المقاومة في مقابل العديد من الإغراءات».

نفى السفير الأميركي أن تكون واشنطن قدمت عروضاً إلى «حزب الله»، فجاء رد الحزب صريحاً: «يبدو أن السفير الأميركي في لبنان ليس على علم بالقنوات السرية لإدارته».

الفصل الثاني: حكومة الحريري الثانية وحقبة الصدمات

في نهاية ٢٠٠١ كان اهتمام لحود منصبّاً على انجاح القمة العربية في بيروت. غير أنه كان مصرّاً على ادراج بند صريح يؤكد على حق عودة الفلسطينيين ورفض التوطين في متن المبادرة التي أطلقها ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز تحت طائلة الاعتراض عليها.

وتزامن انعقاد قمة بيروت مع صدمتين: الأولى سبقتها وتمثلت باغتيال إيلي حبيقة، والثانية أعقبتها وتمثلت بالانتخابات الفرعية في المتن الشمالي التي انعكست سلباً على عهد لحود.

١ - بداية الاغتيالات مع إيلي حبيقة

في الخامس من تموز ٢٠٠١، دعا رئيس حزب «الوعد» ايلي حبيقة، ورئيس الهيئة التنفيذية السابق في «القوات اللبنانية»، إلى مؤتمر صحافي فاجأ فيه الصحافيين في الشكل، لأنه قلما يعقد مؤتمرات صحافية، وفي المضمون حين أعلن أن لجنة كاهانا الإسرائيلية التي تشكلت في العام ١٩٨٢ للتحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا ألصقت به تهمة «من دون أن يتسنى لي الدفاع عن نفسي ودحض هذا الاتهام». وأبدى حبيقة استعداده للمثول أمام القضاء البلجيكي في الدعوى المقامة على رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بتهمة ارتكابه هذه المجزرة، وأكد أن لديه «أدلة ثابتة وحسية تبرهن على براءَتي... وأملك معلومات عما حصل آنذاك ستشكل رواية مختلفة عن رواية لجنة كاهانا...» وأضاف: «إني أحد المتضررين من هذه القضية... وقد نُصب لي فيها مكمن».

زارني بعد أيام من مؤتمره الصحافي في منزلي في غدراس بمنطقة كسروان، وكنت قلقاً بعض الشيء. ففهم على الفور ما يدور في ذهني فقال لي: «أعرف بما تفكر، هذه لعبة كبيرة وخطيرة، غير أني كنت أنتظر مثل هذه الفرصة لأظهر الحقيقة كاملة وأضع حداً لكذبة عمرها تسعة عشر عاماً. ما عدت أتحمل نظرات الناس إليّ، حان الوقت لأبرىء نفسي أمام التاريخ، وأمام أعين أصدقائي وعائلتي وابني».

سررت لموقفه، غير أني بقيت خائفاً عليه، وارتفع منسوب خوفي بعد لقائه، في ٢٢ تموز ٢٠٠١، رئيس الوفد البلجيكي روجيه دوبيه الذي يتابع ملف محاكمة شارون، والذي صرح إثر اللقاء أن حبيقة أخبره أنه غير متورط في مجازر صبرا وشاتيلا وأن لديه القرائن على براءته، وأنه سيأتي إلى بروكسل في حال تشكلت المحكمة للنظر في الدعوى المقامة على شارون. وبالسؤال أجاب: «أشعر أني مهدد لأني أملك معلومات أنوي كشفها»(*).

صحّ حدسي، ففي صبيحة الخميس في الرابع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٢، دوى انفجار هائل على بعد مئة وخمسين متراً من منزل حبيقة استهدفه ومرافقيه الثلاثة: وليد الزين، ديمتري عجرم الملقب بـ «أكرم»، وفارس سويدان الملقب بـ «بورفيل»، وتبعثرت أشلاؤهم وتناثرت في كل الاتجاهات، وشبت النيران في سيارته وسيارات أخرى، وانتشر دخان أسود خانق، فأعاد هذا المشهد إلى ذاكرة اللبنانيين انفجارات الحرب، وكان آخرها انفجار كنيسة سيدة النجاة في زوق مكايل قبل ثمانية أعوام.

أجمع اللبنانيون على توجيه أصابع الاتهام المباشر إلى شارون، وعلى الربط ما بين الاغتيال والدعوى المقامة في بلجيكا في قضية مجازر صبرا وشاتيلا بعد ما أعلن حبيقة أنه يملك أدلة ووثائق من شأنها تجريم شارون وإسقاط الرواية الإسرائيلية التي اعتمدها تقرير لجنة كاهانا.

(*) ريما فرح: إيلي حبيقة القضية والقدر، دار المختارات، أيلول ٢٠٠٤.

ما حدث كان خطيراً، فقد تمت عملية الاغتيال في مربع أمني يشمل القصر الجمهوري ووزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش ومجموعة من الثكنات العسكرية وبيوت الضباط. أما طريقتها فتدل على جهة محترفة تستخدم أساليب متقدمة، وتكشف عن وجود اختراق أمني في الداخل اللبناني وشبكات «نائمة» تستيقظ حين تتلقى أوامر التنفيذ. بذل العميد لطفي جابر، نائب مدير المخابرات، أقصى الجهود للكشف عن القتلة والقبض عليهم، غير أن التحقيق الذي أداره بكل عناية العميد عماد القعقور لم يتوصل إلى نتيجة حاسمة، فلم يتم الكشف عن الفاعلين.

كان اغتيال حبيقة أول اغتيال سياسي بعد اتفاق الطائف، وشكل أول مؤشر على اقتراب زمن الاغتيالات التي وصلت إلى أوجها في العام ٢٠٠٥.

ساد الذهول نتيجة اغتيال الرجل الأكثر شهرة وخبرة في الشؤون الأمنية والمخابراتية والذي أمضى حياته وهو يبدل المنازل والهواتف والسيارات. ولكن هذه المرة جرى اختراق من كانت مهنته الاختراقات.

إثر وقوع الانفجار، توجهتُ إلى مكان الجريمة قرب منزل حبيقة، فتذكرت قوله لي قبل فترة قصيرة: «إن اخطر مكان على الإنسان هو طريق البيت». وبالفعل سقط على طريق بيته.

* * *

غاب أذكى وأدهى من عرفتُ في حياتي. جمع في شخصه التناقضات على أنواعها، فهو يخيف ويريح، شديد الوطأة وسهل المعشر، ربى بعض الصداقات المتينة وحصد الكثير من العداوات، أمسى في وقت قياسي رجل الأسرار الكبيرة والمغامرات الصعبة، وأتقن فن الانتفاضات والاتفاقات على حد سواء.

لم يعتمد عند انطلاقته على إرث عائلي يفتح له طريق الشهرة والسياسة، بل نَحَتَ موقعه بأظافره. ولد في ٢٢ أيلول ١٩٥٦، في بلدة القليعات في كسروان، من عائلة متواضعة تعود جذورها إلى بسكنتا في أعالي المتن. تنقل

في المرحلتين المتوسطة والثانوية في مدارس عديدة: الحكمة وعينطورة واللويزة وفرير الجميزة والمون لاسال، وتابع دروسه الجامعية في التجارة والعلوم المصرفية وهو يعمل موظفاً في البنك اللبناني-البرازيلي. كان مزاجياً في العلم كما في العمل، يدرس ما يستهويه من مواد ويهمل ما لا يحبه، كما كانت الوظيفة تضجره ولا تلبي طموحاته.

انتسب في العام ١٩٧٢ إلى حزب الكتائب اللبنانية. وما إن اندلعت حرب لبنان حتى طلّق الوظيفة وحمل البندقية في مواجهة المنظمات الفلسطينية والقوى الإسلامية واليسارية المؤيدة لها.

لمع نجمه كمقاتل شرس في «معركة الأنفاق» في العام ١٩٧٥، وأطلق عليه بشير الجميل لقب .H.K إثر عملية جريئة قام بها عندما حوصرت في الوسط التجاري من العاصمة في صيف ١٩٧٥ مجموعة من فرقة الـ «ب.ج.» تضم خيرة مقاتلي حزب الكتائب. تطوع حبيقة لفك الطوق عن المجموعة المحاصرة. اختار مجموعة من الشباب حزموا رؤوسهم بعصبة سوداء ونزلوا معه إلى الأنفاق، وكان يحمل رشاشه المفضل من طراز .H.K. نجح ومجموعته في اختراق الحصار، وعاد وكل الرفاق المقاتلين والمحاصرين فجراً إلى الكرنتينا حيث فوجئوا ببشير ينتظرهم مع العشرات من رفاقهم. ما إن اطلّ حبيقة برأسه حتى هرع بشير يقبله بحرارة وهو يصرخ: «هذا هو البطل .H.K»، ومنذ ذلك التاريخ عُرف الرجل بهذا الاسم.

عام ١٩٧٧، طلب بشير من حبيقة الانتقال إلى الجنوب لدعم الضابط سامي الشدياق الذي كان يعاني حصاراً فلسطينياً في قرية عين إبل الحدودية. قاتل حبيقة في المنطقة زهاء الستة أشهر تحت اسم «إدوار». احتكّ في هذه المرحلة بالإسرائيليين، فاستفزه تعجرفهم وفوقيتهم، ولم يتورع عن إطلاق النيران على أحدهم، فطلب الإسرائيليون منه أن يغادر المناطق الحدودية «كشخص غير مرغوب فيه».

برز قائداً عسكرياً في حرب «المئة يوم» في بيروت عام ١٩٧٨ في المواجهات مع الجيش السوري. وبعد «معركة الأشرفية» فرض بشير نفسه على «حزب الكتائب» و«القوات اللبنانية» والمسيحيين، ولمع إلى جانبه نجم H.Kبعد ما عينه بشير رئيساً للشعبة الثالثة.

إثر اغتيال ابنته مايا في شباط ١٩٨٠، كلف بشير حبيقة تأسيس جهاز للمعلومات الذي أُطلقت عليه تسمية «جهاز الأمن». ذاع صيت .H.K أنه حازم وبطّاش، يتحرك بسرعة وتكتم، ويلتقط الإشارات ويحلل المعلومات، ويعرف كل شاردة وواردة.

نجح حبيقة في بناء «جهاز الأمن» الذي تحول إلى العين الساهرة على المنطقة الشرقية التي كانت تعج بالأجهزة الأمنية. وفي العام ١٩٧٨ أوقفت «القوات» الرقيب في الجيش اللبناني الياس موسى، فردّ رئيس المكتب الثاني في الجيش جوني عبده بإيقاف إيلي حبيقة ونقله إلى وزارة الدفاع. ثارت ثائرة بشير، واتصل بي نظراً لعلاقتي الخاصة بالرئيس الياس سركيس، وقال لي بلهجة مليئة بالتهديد: «أُخرِّب كل شيء إذا اصيب إيلي بسوء. أقدر أن أحمل كل شيء ولكن لا أقدر أن أتحمل موت حبيقة».

بعد أيام خرج حبيقة من السجن، وكنت أتخوف أن يكون حاقداً. غير أني فوجئت به يدافع عن فكرة التقارب بين بشير ورئيس الجمهورية، وأظهر حساً سياسياً وحنكة ما كنت أتوقعهما منه. جمع إلى العقل المخابراتي عقلاً سياسياً منفتحاً.

تزوج في العام ١٩٨١ من جينا ريمون نشاطي، وله منها ولد سماه جوزف، وابنة سماها سابين عانت منذ ولادتها مشاكل صحية، وتوفيت قبل أن تبلغ العام.

لم تكن جينا على علم بمكانة زوجها في «القوات اللبنانية». كانت تتصوره واحداً من المقاتلين، ولم تكتشف موقعه إلا بعد عودتهما من شهر العسل في

شباط ١٩٨١ حين حطت الطائرة في مطار بيروت وكان في انتظارهما سيارات عديدة تابعة للأمن العام لاصطحابهما تواً إلى منزلهما.

مع اجتياح الجيش الإسرائيلي لبنان في العام ١٩٨٢، كانت ولاية رئيس الجمهورية الياس سركيس تشرف على نهايتها، فبرز بشير الجميل مرشحاً لا منافس له، وبرز إيلي حبيقة إلى جانبه قوة لا تضاهى. زار بشير برفقة زاهي بستاني وإيلي حبيقة السعودية في حزيران ١٩٨٢، والتقوا وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل، وكانت هذه الزيارة خطوة مهمة على طريق وصول بشير إلى رئاسة الجمهورية في ٢٣ تموز ١٩٨٢.

عند اغتيال بشير في ١٤ أيلول ١٩٨٢، نجح حبيقة في اليوم عينه في تحديد هوية الفاعل حبيب الشرتوني والقبض عليه. وفيما كان حبيقة يبلغ الشيخ أمين الجميل في بكفيا نتائج التحقيقات، اتصل صائب سلام بالجميل ليخبره أن أحداثاً مريبة تحصل داخل مخيمي صبرا وشاتيلا.

وما إن شاعت أخبار مجازر صبرا وشاتيلا حتى وُجهت إلى حبيقة أصابع الاتهام، وجاءت تحقيقات لجنة كاهانا الإسرائيلية تلقي بالمسؤولية على كاهله لتخفف عبء الجريمة عن أرييل شارون.

تعامل حبيقة بادئ الأمر مع هذه الاتهامات بهدوء في ظل الاحتلال الإسرائيلي، علماً بان المطلعين على بواطن الأمور كانوا يعرفون أن جهاز الأمن ما كان يمتلك ماكينة عسكرية، ولا يعود إليه قرار تحريك المقاتلين.

لاذ حبيقة بالصمت وتحمل بصبر أوزار هذه المجزرة بانتظار الوقت المناسب لكشف الحقيقة وإسماع صوته. «تمت هذه المجزرة، على حد قوله لي قبل أسبوعين من اغتياله، بناء على قرار إسرائيلي طمسته حكومة بيغين بواسطة لجنة كاهانا التي اتهمت «القوات»، وهي الفريق الأضعف، وألبستني العملية لتبرئة شارون، لكنه حان وقت إظهار الحقيقة أمام التاريخ».

عندما خلف أمين الجميل شقيقه في رئاسة الجمهورية عمد إلى الإمساك

بالقرار المسيحي وحصر مسؤولية الأمن بأجهزة الدولة، فضيّق على جهاز إيلي حبيقة بصورة خاصة. لم يتسرع حبيقة في الرد لأن توازن القوى لم يكن لمصلحته، وانتظر إلى ما بعد وفاة مؤسس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل، وإلى أن ضعف موقع أمين الجميل في رئاسة الجمهورية، وإيلي كرامه في رئاسة «الكتائب»، وفؤاد أبو ناضر في رئاسة «القوات»، لينقض بالتحالف مع سمير جعجع على الثلاثة معاً.

ما إن اتخذ المكتب السياسي الكتائبي قرار فصل سمير جعجع من «الكتائب» لتمنعه عن إزالة «حاجز البربارة» الذي يفصل منطقة الشمال عن الجبل، اتفق حبيقة وجعجع على سيناريو الرد، فتحركا معاً وكنت ثالثهما، فأقدمنا على ما عرف بـ«انتفاضة ١٢ آذار» ١٩٨٥.

تسلّم حبيقة رئاسة الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» في التاسع من أيار ١٩٨٥، إثر عملية سياسية محكمة داخل قيادة «القوات» فاجأني وسمير جعجع فخضعنا لها مكرهين. أنجز حبيقة فور تسلّمه القيادة خطوات مدروسة بعناية أعجبتني رغم خلافي معه. وأخرجت «القوات» من ورطتها العسكرية وعزلتها السياسية.

في ١٨ أيار أصدر قراراً بإقفال المكتب التمثيلي لـ«القوات اللبنانية» في إسرائيل واستدعى كل العاملين فيه، كما أبلغ القيمين على مكتب المخابرات الإسرائيلية في طبرجا أن «القوات» ما عادت مسؤولة عن حمايتهم، فاضطروا إلى إقفال مكتبهم في لبنان. طلب انعقاد اللجنة الأمنية لوقف فوري لإطلاق النار على خطوط التماس من سوق الغرب إلى بيروت، وفتح المعابر بين شطري العاصمة. أَخرج «القوات» من ورطتها العسكرية وعزلتها السياسية. وأوحى بالفعل وليس بالقول أن «القوات» دخلت بقيادته مرحلة جديدة مختلفة عما مضى، وهي تحمل مشروع وقف الحرب وإحلال السلام.

لقيت حركة حبيقة اهتماماً من دمشق، ودخل رفيق الحريري على خط الوساطات والحلول. في أول لقاء مع الحريري لم يتردد حبيقة بالقول ممازحاً: «أنتَ أول مسلم ألتقي به ولا أقتله».

في آب ١٩٨٥ وافق حبيقة على المشروع الذي أعددته لإطلاق «المؤسسة اللبنانية للإرسال» (LBC) التي كفلت للمسيحيين تلفزيوناً عصرياً، وأمنّت التواصل مع المسلمين والعالمين العربي والغربي.

اتخذ حبيقة قراراً استراتيجياً آخر قضى بفتح قنوات اتصال مع سوريا لوقف حرب لبنان. سأل جوني عبدو مرة: «ما المطلوب لوقف الحرب؟» ردّ عبدو: «المطلوب لا تقدر عليه». أجابه حبيقة: «أخبرني ودعني أقدر بنفسي».

مهّد ميشال سماحه طريق دمشق أمام حبيقة فأجرى اتصالات مع رفعت الأسد، سرعان ما توسعت لتشمل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الذي تسلم من حبيقة رسالة أولى في ٢٧ آب ١٩٨٥، أتبعها برسالتين في ٢٩ آب والأول من أيلول على سبيل التوضيح. شكلت هذه الرسائل الأساس الذي استند إليه ما سيعرف لاحقاً بـ«الاتفاق الثلاثي» لجهة الإصلاحات السياسية والعلاقات المميزة مع سوريا.

أدرك حبيقة منذ الوهلة الأولى أخطار ما هو مقدم عليه. نصحته أن يشرك فيه أكبر عدد من القادة المسيحيين، فعمد إلى إبلاغ المراجع السياسية والروحية بمضمون الاتفاق. رافقته في زيارته العلنية الأولى إلى دمشق في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٥، والتي استحوذت على اهتمام مختلف القوى اللبنانية.

في ١٣ أيلول خطا خطوة استراتيجية، فزار رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجيه في اهدن، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها قائد في «القوات اللبنانية» إلى الرئيس فرنجيه بعد مجزرة إهدن، ونسج مع سليمان فرنجيه الحفيد خيوطاً متينة من الودّ والصداقة والثقة.

خاض مفاوضات مضنية لصياغة بنود «الاتفاق الثلاثي» مع حركة «أمل»

و«الحزب التقدمي الاشتراكي» برعاية مباشرة وشخصية من خدام في ظل تصاعد العمليات العسكرية على مختلف الجبهات. كان حبيقة يبرر ما يفعله بمختلف الحجج، فقال لي مرة إزاء ما سمعه من اعتراضات: «علينا أن نختار بين توقيع ورقة يمكن تمزيقها لاحقاً إذا اقتضت المصلحة الوطنية، أو تحمل وقوع أطنان من الحديد والنار على رؤوسنا».

لعب رفيق الحريري دوراً محورياً في تذليل الخلافات، كما لعب ميشال المر دور القوة الدافعة لإقراره. كنت ألتقيه في تلك الفترة بصورة شبه يومية، وكان في حركة دائمة. دخلت عليه مرة فناولني كتاب «الأمير» لمكيافيلي وسألني: «هل قرأته؟». قلت له: «قرأته أيام الجامعة». أجابني: «أنا اكتشفته الآن، وأنصحك أن تعيد قراءته، فستكتشف الكثير مما فاتك فهمه في قراءتك الأولى».

كان يحب أن يتبادل معي الآراء والنظريات، ويقارن خصوصاً بين تجربته مع إسرائيل وتجربتي مع سوريا، فقال لي مرة في هذا الشأن: «ذهبتُ إلى إسرائيل بقرار من سواي غير مدرك أبعاد ما أفعل، أما الآن فأنا أذهب إلى سوريا بقرار مني، وأنا عارف ما ينتظرني».

في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥، جرى التوقيع على «الاتفاق الثلاثي» في دمشق بصورة احتفالية شارك فيها حشد من السياسيين اللبنانيين من كل الأطراف والأطياف، وكنت في عدادهم. غير أني أبديت لحبيقة تحفظاتي عن بعض بنود الاتفاق، وبخاصة حذرته من مغبة التسرع في التوقيع عليه قبل تسويقه بشكل جيد في الوسط المسيحي. لم يأخذ بنصيحتي، وكان يعيش نشوة المحارب الذي صمد في الحرب، وهو على أهبة صناعة السلام.

دفعته شجاعته إلى الجلوس مع الخصم لينجز سلام الأقوياء. كان مقتنعاً ان استخدام البندقية أسهل من توقيع الاتفاقات، فاختار الأصعب وهو يكرر أن التفاهم مع الخصم لا يندرج تحت عنوان الجبن، بل في خانة التسوية على

قاعدة الكرامة الشخصية والوطنية. شكّل الاتفاق الثلاثي بالنسبة إليه نقطة تحول استراتيجية باتجاه الحل، وليس مجرد مناورة سياسية أو صراع على السلطة.

في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦، حدث ما كان متوقعاً، انقلب عليه سمير جعجع ورئيس الجمهورية آنذاك أمين الجميل، مما اضطره إلى مغادرة مقره في الكرنتينا بضمان قائد الجيش ميشال عون وحراسته. أمضيت ليلة طويلة في وزارة الدفاع معه قبل أن يتوجه إلى دمشق(*) ويمكث بعدها في مدينة زحلة البقاعية.

أقام في زحلة وعينه على المناطق الشرقية التي حاول العودة إليها بالقوة في ٢٧ أيلول ١٩٨٦، لكنه فشل، إلى أن عاد بعدها مع الجيش السوري الذي دخل إلى المناطق المسيحية في أعقاب الإطاحة بالجنرال ميشال عون يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠. سارع حبيقة إلى إخراج عائلة الجنرال من القصر الجمهوري ليرد له جميل إخراجه من الكرنتينا سالماً عام ١٩٨٥.

كان يعيش في حذر دائم، لا يعطي ثقته بسهولة، لكنه إذا ما وثق بشخص فلا يخفي عنه شيئاً. يتحالف مع الصديق بإخلاص، وينقضّ على الخصم دون إنذار. مظهره الخارجي البارد والباسم يخفي عزماً وحزماً يتيحان له امتلاك ما يريد ساعة يريد. كان مولعاً بالكومبيوتر يمضي أمام شاشته ساعات عديدة طويلة في اليوم الواحد.

مارس رياضة الجيدو والكارتيه، وكان من هواياته قيادة السيارات واليخوت بسرعة والغوص إلى أعماق البحر حيث يجد سلامه الداخلي الذي يفتقده على اليابسة.

أثناء غيابه القسري عن الشطر المسيحي من بيروت ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٠، قرأ كثيراً وفكر أكثر، وتوصل إلى اقتناع أنه لا أمل بالتغيير إلا عبر إلغاء النظام

(*) لمزيد من التفاصيل مراجعة الفصل الثالث، «عصر الانتفاضات واتفاق الصقور»، من كتابي «لعنة وطن».

الطائفي، وفَصْل الدين عن الدولة، وإقامة نظام علماني، فمصمّم أن يكون السياسي الأول الذي يتخطى النظام الطائفي، بعد أن كان المقاتل الأول الذي تمرد على الحرب وفتح باب الحوار مع الأخصام وهو في موقع عسكري.

عُين نائباً في العام ١٩٩١ ونجح في انتخابات ١٩٩٢، و١٩٩٦، وخسر مقعده في انتخابات ٢٠٠٠. كما عين وزيراً في الحكومات المتعاقبة من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٨، ونجح في معالجة أصعب الملفات، من ملف المهجرين إلى ملف الماء والكهرباء. وتعهد موضوع إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز الطبيعي المستخرج من الشواطئ اللبنانية بدل استيراد الفيول. كان السبّاق إلى كل شيء وحتى إلى الموت.

٢ - قمة بيروت وحق العودة

قبل انعقاد قمة بيروت، قام الرئيس السوري بشار الأسد في ٣ آذار ٢٠٠٢ بزيارة إلى لبنان على رأس وفد رفيع المستوى(*)، هي الأولى له منذ تسلمه الرئاسة، والأولى لرئيس سوري منذ اثنين وثلاثين عاماً.

كان كل شيء مخططاً له بعناية في الشكل والتفاصيل. تَعمّد الأسد الوصول جواً إلى العاصمة بيروت بدل سلوك طريق البرّ التي اعتادها المسؤولون السوريون. أجريت له على أرض المطار كل مراسم الاستقبال، توجه بعدها إلى القصر الرئاسي يرافقه لحود حيث دوّن كلمة في سجل التشريفات وفق الأصول المتعارف عليها بين الدول. واختلى بالرئيس لحود احتراماً منه للتراتبية الدستورية بقصد أن تأخذ زيارته طابع اجتماع رئيس دولة إلى رئيس دولة.

ردّ الأسد بهذه الزيارة على المشككين وطمأن المتخوفين، وبخاصة

(*) ضم الوفد السوري، إلى الرئيس بشار الأسد، كلاً من رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة، ورئيس الوزراء محمد مصطفى ميرو، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية فاروق الشرع.

المسيحيين منهم، الذين طالما تحدثوا عن «عدم اعتراف سوريا بلبنان دولة مستقلة ذات سيادة». أكمل الأسد ما بدأه والده الرئيس حافظ الأسد عندما وافق عام ١٩٨٩ على اتفاق الطائف الذي نصّ في أول بند منه أن لبنان «وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه...».

كان لحود يرغب في تنظيم استقبال سياسي كبير يدعو فيه إلى القصر الوزراء والنواب ومختلف الشخصيات السياسية والروحية تُتَوِجهُ خلوة بين الرئيس السوري والبطريرك الماروني.

أوفد لحود العميد جورج خوري إلى البطريرك صفير ليطرح عليه فكرة لقائه الأسد، غير أن البطريرك تحفظ، مما حمل لحود على إلغاء الاستقبال السياسي والاكتفاء بالاستقبال الرسمي.

علّق لحود على موقف البطريرك بالقول «حين يفكر قادة الموارنة مسيحياً يتقاتلون عند ضفتي نهر الكلب ويمسون هم أكبر الخاسرين، أما حين يفكرون وطنياً وقومياً فباستطاعتهم أن يقودوا العالم العربي ويكسبوا كل شيء. نحن اليوم أمام فرصة نادرة لم يعرف البطريرك أن يلتقطها... أنا عملت واجباتي، أما البطريرك فلم يتجاوب معي...». وأضاف لحود: «إن الأسد أراد هذه الزيارة بمنزلة المبادرة السياسية نحو اللبنانيين بعامة والمسيحيين بخاصة، ومدخلاً جديداً إلى العلاقات الثنائية على نحو يظهر رغبته في إقامة علاقة ندية من الدولة السورية إلى الدولة اللبنانية».

لم يثن موقف البطريرك الرئيس السوري عن إطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، وإعادة انتشار الجيش السوري وانسحابه من نقاط لها دلالتها، كمحيط القصر الجمهوري ووزارة الدفاع.

في كل حال، ما كان يمكن فصل هذه الزيارة لجهة توقيتها عن القمة

العربية في بيروت والمبادرة السعودية التي كادت أن تكون الإطار السياسي لهذه القمة.

في ٢٠ آذار، زار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لبنان في إطار جولة له على المنطقة، وسلّم لحود نص مشروع الأمير عبدالله للسلام القائم على معادلة قبول العرب التطبيع مع إسرائيل لقاء انسحاب إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧. ونقل الفيصل رغبة المملكة في أن يُعطى ولي العهد الكلام في افتتاح القمة ليعرض على الحضور مشروعه، فيضمن أن يقرّه الزعماء العرب دون مناقشة طالما أنهم سيوافقون عليه مسبقاً.

قرأ لحود نص المبادرة بحضور الوزير السعودي، وعندما أنهى السطر الأخير سأله: «جيّد أن تقترحوا الأرض مقابل السلام ولكن أين موضوع حق عودة الفلسطينيين ورفض التوطين؟» أجابه الفيصل أن نص هذا المشروع متفق عليه عربياً ودولياً، ولا يمكن ادخال تعديل عليه. ألحّ لحود، فتذمر الفيصل، وأحاله على دمشق قائلاً له: «في كل حال، راجع أصحابك». ردّ لحود بخشونة: «أنا لا أراجع احداً، وهذه المبادرة تخالف مقدمة الدستور اللبناني الذي نصّ على رفض التوطين».

كان الأمير عبدالله يعلق أهمية قصوى على مبادرته، وقد أطلقها بناء على نصيحة الصحافي الأميركي المعروف توماس فريدمان الذي أقنعه بأن هذه الخطوة كفيلة بتحسين مكانته الشخصية وصورة السعودية على الصعيد الدولي بعدما تشوهت جراء اشتراك عدد كبير من السعوديين في هجمات ١١ أيلول، وجراء الاشتباه بأن بعض السعوديين وبعض أصدقائهم كعائلة الحريري يمولون تنظيمات سنّية متطرفة في العراق ولبنان.

عند قدوم الأمير عبدالله إلى لبنان للمشاركة في القمة استقبله لحود على المطار، كما تقضي الأصول، غير أنه اختلى به في إحدى قاعات الاستقبال لأكثر من ثلاثين دقيقة بحث معه خلالها في مشروع مبادرته. برّر لحود تحفظه

على أساس أن اللبنانيين «حرروا أرضهم بالدم»، وليسوا على استعداد ليتخلوا عن حقوقهم لعقد سلام مع إسرائيل يتسبب بنزاعات داخلية، وقال: «نفضل أن تفشل القمة على أن نُدخل لبنان في حرب جديدة». استمع عبدالله إلى لحود دون أن يعطيه جواباً شافياً.

شهدت قمة بيروت مسلسلاً من المفاجآت بدأ مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي الذي أبلغ إلى لحود أن الاعتداءات الإسرائيلية على الضفة، ولا سيما على رام الله، تحول دون قدوم ياسر عرفات إلى بيروت. وقد قرر الزعيم الفلسطيني أن يتوجه عند افتتاح المؤتمر بكلمة إلى العرب من رام الله، وأن الترتيبات باتت جاهزة لنقل كلمته عبر الأقمار الاصطناعية.

رفض لحود الطلب الفلسطيني بذريعة أن الإسرائيليين قد يتدخلون في هذا البث فيتسللون عبر الأثير إلى القمة، «فتحضر نجمة داوود» في الاجتماع. غير أن سبب رفض لحود الحقيقي يعود إلى تخوفه من أن يبادر عرفات إلى تأييد مشروع الأمير عبد الله بلا تحفظ، فتتم الموافقة عليه بالتصفيق دون نقاش، وينتفي احتمال إدخال أي تعديل عليه.

غاب عن القمة عدد من الزعماء العرب، وفي مقدمهم الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني عبدالله الثاني. بررت الأوساط المصرية غياب مبارك احتجاجاً على الحصار المضروب على عرفات، وقالت «إن الرئيس المصري نصح لعرفات بعدم المشاركة في القمة لأنه لا يضمن عودته، ولأن إسرائيل مارست عملية ابتزاز مهينة تجاهه».

أما غياب ملك الاردن فشكل المفاجأة الثانية. فقبل يوم من انعقاد قمة بيروت كانت التحضيرات جارية لحضوره جلسة الافتتاح على الأقل، وتسليم رئاسة القمة التي يتولاها إلى الرئيس اللبناني. لم تتبلغ بيروت قرار العاهل الأردني عدم الحضور إلا بعدما أصبحت الطائرة التي تقل رئيس الوزراء الأردني في الأجواء. ويبدو أن إصرار إسرائيل على محاصرة عرفات وعدم السماح له

بالخروج أغضب العاهل الأردني أيضاً، بعد أن كان قد حصل على تأكيدات أميركية لضمان مغادرة الرئيس الفلسطيني مقره إلى القمة. برر الديوان الملكي الأردني غياب الملك لإصابته «بالتهاب في الحلق».

كاد قرار لحود عدم إعطاء الكلام لعرفات أثناء الافتتاح أن يفجر القمة، وقد ردّ الزعيم الفلسطيني بإذاعة كلمته من رام الله، وقد رحب فيها بمبادرة الأمير عبد الله، كما كان يتخوف لحود، ووصفها بـ«المستنيرة والشجاعة».

تسبب منع بث كلمة عرفات بخروج الوفد الفلسطيني من جلسة الافتتاح احتجاجاً، وإعلانه مقاطعة أعمال القمة. تضامن معه العديد من الوفود العربية التي غادرت القاعة، ولم تلبِّ دعوة الرئيس اللبناني إلى العشاء، ولم تحضر لالتقاط الصورة التذكارية.

تولى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، ووزير الإعلام الإماراتي عبدالله بن زايد، ورئيس الحكومة رفيق الحريري، ترتيب حل قضى بأن يصعدوا معاً إلى جناح فاروق القدومي لاصطحابه والوفد المرافق له إلى قاعة الاجتماعات.

ظنّ البعض أن رفض لحود هو نتيجة إيحاء من الوفد السوري، لكن سرعان ما تبين أن سوريا لم تكن معترضة على بث كلمة عرفات، بل على العكس تدخل وليد المعلم إبان الجلسة الافتتاحية كي يتاح بث تلك الكلمة.

أما المفاجأة الكبرى فجاءت بالتحديد من أرض فلسطين. ففيما باشرت القمة أعمالها، هزّت مدينة ناتانيا الإسرائيلية عملية انتحارية، هي واحدة من أكبر عمليات الانتفاضة، فأوقعت ١٩ قتيلاً إسرائيلياً، وأكثر من ١٣٥ جريحاً. وأعلنت «كتائب عز الدين القسام»، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، مسؤوليتها عن هذه العملية. ردّ رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بتحميل عرفات المسؤولية، ووصف الوضع مع لبنان بقوله «اننا نجلس في شمال إسرائيل على برميل بارود»، ورفض ضمناً المبادرة السعودية زاعماً أن «العودة إلى حدود ١٩٦٧ هي خراب إسرائيل».

وسط هذا المناخ من المفاجآت، افتتح لحود القمة بكلمة ترحيبية أعلن فيها عن بزوغ «فجر المقاومة والانتفاضة»، وأشار إلى عملية ناتانيا بالقول: «كان لا بدّ لهذا الانفجار أن يحصل»، وتوقع أن تتصاعد العمليات في المستقبل، بعد أن سدّت إسرائيل كل الطرق أمام تنفيذ القرارات الدولية، وأضاف: «لم تنسحب إسرائيل من معظم الجنوب اللبناني إلا تحت وطأة المقاومة، وهي لن تستجيب حق الشعب الفلسطيني إلا تحت وطأة الانتفاضة». أنهى كلمته بالقول: «إن المقايضة، إذا حصلت، يجب أن تكون بين تضحيات المقاومة والانتفاضة والسلام العادل والشامل... إن قمة بيروت هي محطة تاريخية ليوجه العرب إلى العالم رسالة واضحة عنوانها السلام، كل السلام في مقابل كل الحقوق، أرضاً وعودة، وإلا وجدنا أنفسنا مجدداً أمام المزيد من المآسي والفرص الضائعة».

توالت المداخلات، وتميزت القمة بكلمتين: «خطاب المبادرة» الذي ألقاه الأمير عبدالله، و«خطاب المقاومة» للرئيس السوري بشار الأسد. عرض الأمير عبدالله على إسرائيل إقامة العلاقات الطبيعية معها وضمان أمنها مقابل انسحابها الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وقبول عودة اللاجئين، ولم يأت على ذكر رفض التوطين، وأضاف: «إن العرب عندما قرروا قبول السلام خياراً استراتيجياً، لم يفعلوا ذلك عن عجز مهلك أو ضعف قاتل. وتسرف إسرائيل في الخطأ إذا تصورت أنها تستطيع أن تفرض سلاماً ظالماً على العرب بقوة السلاح... آن الأوان كي تراهن إسرائيل على السلام بعدما راهنت على الحرب خلال العقود الماضية».

من جهته، رأى الأسد أن مبادرة الأمير عبدالله «تؤكد للعالم مجدداً أننا نريد السلام، وهي بالنسبة إلينا سلّة أفكار نضع فيها ثوابتنا القومية لنقدمها إلى العالم». ودعا العرب إلى «التحرك لإنقاذ الشعب الفلسطيني من المجازر

والمَحْرقة، وهي بحجم «هولوكوست جديدة»، مقترحاً قطع علاقات كل الدول العربية بإسرائيل حتى تحقيق السلام العادل والشامل. كما اقترح تشكيل لجنة لصياغة المبادرة السعودية تضم دول الطوق وهي: لبنان وسوريا ومصر والأردن وفلسطين، إضافة إلى السعودية بصفتها صاحبة المبادرة، والمغرب باعتباره رئيس لجنة القدس.

قال الأسد إن العالم يعيش عاصفة ١١ أيلول، «وعندما تكون هناك عواصف نحن بحاجة أكثر إلى التمسك بالثوابت. فالعواصف تذهب وتأتي أما الحقوق والثوابت فإذا ذهبت فهي لن تعود». شدد على أن المقاومة حق مشروع ضد الاحتلال وليست إرهاباً، و«الإرهاب الأكبر يأتي من إسرائيل». وعن الرعاية الأميركية لعملية السلام قال: «الولايات المتحدة دولة عظمى إزاء كل العالم ما عدا إسرائيل». وخلص إلى بعض الاستنتاجات ومنها أن العرب يريدون السلام وإسرائيل لا تريده، وأن الراعي الأميركي لمفاوضات السلام لا توجد لديه منهجية للوصول إليه، وأن أقلّ ما نستطيع قوله هو «أنه لا يمكن أن نطالب دول العالم بأن تضغط على إسرائيل بينما نحن العرب لا نقوم بأبسط ما يمكن أن نقوم به»، وأن الانتفاضة أفهمت إسرائيل أن الأمن لا يأتي من نظرية الأمن بل من مفاهيم السلام، «وأن حرصنا على السلام يجب أن يدفعنا إلى الحرص على الصمود وعلى استمرار الانتفاضة بشكل أكبر وأقوى...».

شهدت الجلسة الختامية مفاجأة سارة خففت أجواء التشنج، عندما دخل قاعة المؤتمرات يداً بيد الأمير عبدالله ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي عزة ابراهيم، وتعانقا وتبادلا السلام والثناء وسط تصفيق الحضور. وجاءت هذه المفاجأة بعد إعلان وزير الخارجية العراقي ناجي صبري أن بغداد تعهدت خطياً عدم تكرار اجتياح الكويت ووافقت على «احترام استقلالها وسيادتها وأمنها وسلامتها ووحدة أراضيها بما يؤدي إلى تجنّب كل ما من شأنه تكرار ما حدث عام ١٩٩٠». كما أعربت القمة عن حرص القادة العرب على «احترام استقلال العراق وسيادته وأمنه ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، ورفع الحصار عنه

وإنهاء معاناة شعبه... ورفضهم المطلق ضرب العراق أو تهديد سلامة أيّة دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية».

تأخرت الجلسة الختامية قرابة الساعتين عن موعدها بسبب إصرار لحود على أن يُدخل في صلب مبادرة الأمير عبدالله بنداً خاصاً برفض التوطين بالتلازم مع حق عودة الفلسطينيين.

عبثاً حاول وزراء خارجية السعودية ومصر والأردن وإلى جانبهم عمرو موسى ثني الرئيس اللبناني عن موقفه دون جدوى، فكان لحود يكرر على مسامعهم: «هذا هو دستور لبنان. هذا ليس ملكي. رفض التوطين واجب دستوري. إذا لا ترغبون أن تشيروا إليه بالنسبة لكل الدول العربية، أنا مصرّ بالنسبة للبنان».

اقترح وزير خارجية السعودية أن يشار إلى رفض التوطين من خارج المبادرة السعودية، لم يوافقه لحود الرأي وقال له: «إما أن تأتي الإشارة من داخل النص، وإما لبنان مهدد بحرب أهلية». استمهل الوزير السعودي بعض الوقت، ليتصل ببعض المراجع الأميركية، وعاد بعدها ليقول للحود : «فليكن ما تريد».

أعلنت القمة التضامن مع لبنان لاستكمال تحرير أراضيه وتقديم الدعم له لإنمائه وإعادة إعماره، والاعتزاز بالمقاومة اللبنانية وبالصمود اللبناني الذي أدى إلى اندحار القوات الإسرائيلية من معظم جنوب لبنان وبقاعه الغربي، والمطالبة بالإفراج فوراً عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وإدانة العدوان الإسرائيلي المتكرر على سيادة لبنان والمتمثل بخرق الطائرات والبوارج الإسرائيلية الأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية.

في ختام القمة، اعتمد الحاضرون ما سُمي بـ«إعلان بيروت» الذي ارتكز على مبادرة الأمير عبدالله معدّلة وفق ما طالب به رئيس لبنان.

بعد القمة كرر لحود مرات أمامي: «لو وافقت أن يبث «أبو عمار» كلمته التي تؤيد المبادرة السعودية، لما كنا استطعنا إدخال أي تعديل عليها، ولكان وقع التوطين حتماً...!».

تجاوزت «قمة بيروت» الخلاف الذي حصل مع الوفد الفلسطيني، وسجلت ايجابيتين: من جهة، تعديل مبادرة عبدالله لتصبح «مبادرة عربية» بعد أن حصل لبنان على ضمان عربي برفض «كل أشكال التوطين»، ومن جهة أخرى التوصل إلى اختراق فيما عرف بـ«الحال بين العراق والكويت».

عند انتهاء القمة دعا لحود الرئيس السوري إلى الغداء في القصر الجمهوري بحضور بري والحريري إضافة إلى الوفد السوري المؤلف من عبد الحليم خدام وغازي كنعان.

قبل تناول الطعام سأل خدام الحريري: «ماذا بك يا أبو بهاء؟»، أجابه الحريري: «لا أقدر أن أكمل كما نحن. الرئيس لحود يعاملنا «مثل الولاد»، أطلب منكم أن تجدوا حلاً».

قاطعه لحود وقال: «لا تُكملْ من فضلك. لا نريد أن ننشر غسيلنا أمام الآخرين. صحيح أن السوريين إخواننا لكنهم ليسوا لبنانيين. إذا أردت نشر الغسيل نتكلم معاً ولكن ليس بحضور الاخوان».

تدخل الرئيس السوري قائلاً: «معك حق، هذا شأن لبناني».

لم يحقق الغداء المصالحة المرجوة بين لحود والحريري، واستنتج نبيه بري، أن «الكيمياء مفقودة» بين الرجلين. فما يكاد الخلاف يخبو بينهما حتى يستعر لأتفه الأسباب، وما يكاد يشتعل حتى ينطفىء لضرورات استمرار المساكنة بينهما.

وإلى «الكيمياء المفقودة» تضاف الثقة المفقودة جراء تجارب الأعوام الماضية وتراكمها قبل انتخاب لحود رئيساً للجمهورية وبعده. وقد حالت الثقة المفقودة دون تنظيم الأدوار والملفات بينهما، وبدت عند الطرفين مظاهر الخيبة جراء تجربة المساكنة.

٣ - انتخابات فرعية مسيئة

في ١٣ نيسان ٢٠٠٢ غيّب الموت نائب المتن الشمالي ألبير مخيبر عن عمر ناهز التسعين عاماً شغل خلالها المقعد النيابي عن الروم الأرثوذكس لمدة خمسة وأربعين عاماً، وانتخب نائباً لرئيس مجلس النواب بين الأعوام ١٩٨٧ و١٩٩٠، وعُين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً مرات عدّة.

اشتهر بأنه «المعارض الدائم» ولو شارك في الحكومات. عارض اتفاق القاهرة مع الفلسطينيين في العام ١٩٦٩، واتفاق ١٧ أيار مع إسرائيل في العام ١٩٨٣، واتفاق الطائف ١٩٨٩، ومعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا ١٩٩١، ولم ينتخب بشير الجميل لرئاسة الجمهورية ولا أمين الجميل ولا الياس الهراوي ولا إميل لحود. فهو عن جدارة «بطريرك المعارضة» بلا منازع.

احتدمت المعركة الانتخابية في المتن الشمالي لاختيار خلف لألبير مخيبر، واستنزفت الكثير من رصيد لحود نتيجة الصراع الذي احتدم داخل عائلة المر: ميشال المر رشح ابنته ميرنا للمقعد النيابي في مواجهة شقيقه كبريال المر الذي رشحته «قرنة شهوان»، بينما كان الياس المر، ابن ميشال المر وشقيق ميرنا وابن أخ كبريال وصهر إميل لحود، هو الذي يشرف على هذه الانتخابات بصفته وزيراً للداخلية! ذكرّني هذا المشهد برواية «عقدة الأفاعي» للكاتب الفرنسي فرانسوا مورياك.

اقترح العديد من الأطراف أن يسافر وزير الداخلية قبل أسبوع من موعد إجراء الانتخابات في ٢ حزيران ٢٠٠٢ تجنباً لإحراج رئيس الجمهورية، غير أن الوزير أصرّ على البقاء، ويعلن النتائج الصحيحة مهما تكن.

جاءت النتائج متقاربة بفارق خمسة عشر صوتاً لمصلحة ميرنا المر. أطلع وزير الداخلية الياس المر لحود على النتائج وسأله رأيه فنصحه أن يتأكد من صحتها.

أرسل البطريرك صفير المطرانين رولان أبو جودة ويوسف بشارة ليقولا للحود أن المسألة ستعمل خضة، وطلبا منه أن يتدبر الأمر، بعد أن أبدى المطران بشارة خشيته من وجود تلاعب لصالح ميرنا المر.

تباطأ وزير الداخلية أسبوعاً قبل إعلان النتائج النهائية، فانبرت المعارضة تتهمه بـ«سرقة انتصارها» وتطالب باستقالته واستقالة لحود الذي أصرَّ على إعلان النتائج التي أظهرتها «صندوقة الاقتراع» بمعزل عن كل الحسابات الأخرى.

عمل الياس المر بنصيحة لحود، فأعلن فوز عمّه على شقيقته فجنّ جنون والده، وتقدمت شقيقته في ٨ تموز ٢٠٠٢ بمراجعة طعن أمام المجلس الدستوري الذي أصدر قراراً في ٤ تشرين الثاني أبطل فيه نيابة كبريال المر، وأعلن فوز المرشح غسان مخيبر الذي نال ١٧٧٢ صوتاً، في حين نال كل من كبريال المر وميرنا المر أكثر من ٣٤ ألف صوت، فعمّ الاستغراب كل الأوساط!

لم تقف الأمور عند هذا الحد. أصدرت محكمة استئناف بيروت الناظرة في قضايا المطبوعات قراراً في ٤ أيلول ٢٠٠٢ قضى بإقفال محطة تلفزيون «ام.تي. في» و«إذاعة جبل لبنان» العائدتين إلى كبريال المر الذي قدم عدة اعتراضات بقصد إعادة فتحهما، غير أن المحكمة أصدرت أربعة قرارات على التوالي في ستة أشهر ردت فيها كل مراجعات كبريال المر!

أثار قرارا إبطال نيابة كبريال المر وإقفال تلفزيونه وإذاعته موجة من الاحتجاج والاستنكار على المستويين الشعبي والسياسي عبّر عنها وزير الإعلام

غازي العريضي بالقول «إن هذا القرار له خلفيات سياسية بالكامل، وقبل شهرين أثيرت مسألة إقفال هذه المحطة، والذي لم يكن يصدق أصبح اليوم مصدقاً». وأصدرت نقابتا الصحافة والمحررين بياناً، في ٥ أيلول، رفضتا فيه قرار إقفال محطة «إم.تي.في.»، وأعلنتا يوم إضراب تعطل فيه كل المؤسسات الإعلامية المرئية منها والمسموعة والمكتوبة. وفي ١١ أيلول تقدم النائبان بطرس حرب ومحمد الصفدي باستجواب إلى الحكومة سألا فيه: «هل أصبح تطبيق القانون في لبنان مرتبطاً بمزاج المسؤول بحيث باتت ملاحقة الأفعال الجرمية استنسابية، وتحولت العدالة إلى عملية انتقائية...؟».

في نهاية المطاف، دفع لحود غالياً ثمن معركة المتن وإقفال تلفزيون «إم.تي.في»، وهما بلا شك أسوأ ما سُجل عليه في عهده.

في هذه الأثناء شهدت العلاقات بين لحود والحريري تحسناً ملموساً فيما عرف بمرحلة «غسيل القلوب». فما أن جرى الاتفاق حول موضوع الخلوي طلب الحريري موعداً للاجتماع بلحود بعد قطيعة دامت ثلاثة أشهر.

وصف لي لحود الاجتماع فقال: «جلسنا كأن شيئاً لم يكن». بادر الحريري بالكلام: «عند انتهاء ولايتك أنا قررت ليس فقط التمديد لك لثلاث سنوات، بل التجديد لست سنوات على أن نتفاهم سوية»، وأضاف: «إني أفكر أن أعمل أطول جسر في العالم يمتد من الكسليك إلى طبرجا ويصبح أطول بحوالي العشرة أمتار من الجسر الممتد من البحرين إلى السعودية، وأسمي هذا الجسر باسمك».

شكره لحود على عاطفته وقال له: «أنا لا أطلب كل هذا وأنت لم تعرفني بعد في حين أنا بتّ أعرفك جيداً. أنت مقاول ناجح تبيع وتشتري وتربح، أما أنا إذا معك حق أمشي معك دون مقابل، وإذا ما معك حق فلا أماشيك، أما تقنعني أو تقتلني». سأله الحريري: «طيب. هذه منطقة مسيحية ألا تريد أن تعمل فيها مشروعاً كبيراً؟». أجابه لحود: «بالنسبة لي هي أولاً منطقة لبنانية، وأريد أن أعمل فيها الكثير، وقد كلفت جورج افرام وضع دراسة بيّنت أنه

يمكن إقامة فوق الطريق الأساسية أوتوستراد هوائي يفي بالغرض دون إجراء استملاكات تتحملها الخزينة». واستطرد لحود: «أريد أن أخبرك عن حادثة لتفهمني أكثر. في بداية الحرب، عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، كنت أصعد يومياً إلى وزارة الدفاع رغم أنها كانت خالية من العسكر الذين التحقوا بالميليشيات. وصل مرة بشير الجميل وداني شمعون مع مجموعة من أنصارهما بغية الاستيلاء على سلاح الوزارة. كنا أربعة ضباط، فتصديت لهم وطلبت من أحد الضباط أن يصوب عليهم مدفع ١٠٦ الذي كنا نعرف أنه معطل، فأوهمناهم أننا مستعدون للقتال وأنقذنا موقعي قيادة الجيش ووزارة الدفاع». هزّ الحريري برأسه وهو يقول: «فهمت».

ساعد غسيل القلوب على إطلاق المشاريع، وإقرار الموازنة، وإنجاح «مؤتمر باريس٢» الذي أفسح للبنان فرصة للتنفس عبر حصوله على ودائع وكفالات لقروض طويلة المدى بفوائد مخفضة.

في هذه الأثناء توفي الزعيم الصيداوي مصطفى سعد عن عمر ناهز الخمسين بعد صراع مرير مع مرض عضال. لم يتقدم لخلافته إلا شقيقه أسامة، فأعلن فوزه بالتزكية في ٣٠ آب ٢٠٠٢، على نقيض ما حصل في المعركة الفرعية في المتن الشمالي.

سافر لحود في ٢٥ حزيران إلى جمهورية سلوفاكيا، وهي الأولى لرئيس لبناني، وفي ٢٧ تموز لجمهورية تشيكيا حيث عقد محادثات مع رئيسها فاكلاف هافل وكبار المسؤولين التشيكيين الآخرين، إضافة إلى زيارة قبرص في ١٩ تموز، والجزائر في ٢٣.

وضع يوم ٣ آب حجر الأساس لأهم مشروع إنمائي في عهده، وهو سدّ شبروح الذي يؤمن ثمانية ملايين متر مكعب من المياه سنوياً لتغطية العجز في مياه الشفة في مناطق كسروان وبعض مناطق المتن حتى السنة ٢٠٢٥، وهو واحد من مجموعة سدود وبحيرات تضمنتها الخطة العشرية التي وضعها فادي

قمير الذي جمع الحرفية العالية إلى الوطنية الصافية، فلم يُنفّذ منها إلا هذا المشروع. وكان القصد من العرقلة، على ما يؤكده لحود، بيع المياه إلى مجموعة «سوسيته جنرال»، والكهرباء إلى مجموعة «باريبا»، وهما شركتان فرنسيتان.

وفي الأول من أيلول جال لحود في المتن الشمالي حيث دشن ثلاثة مشاريع: الأول «مركز إميل لحود للثقافة والمؤتمرات في ضبيّه»، الثاني «مشروع قطين - عازار لمياه الشرب في منطقة عينطورة»، الثالث «بولفار إميل لحود - طريق المتن السريع». كما زار في ٢٨ أيلول اليمن، وفي ٢٩ سلطنة عمان.

وعلى غير ما كان متوقعاً، دشّن لحود في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٢ مشروع مياه نبع الوزاني في قضاء مرجعيون عند الحدود الفاصلة بين لبنان وإسرائيل. وكان قد اتخذ قراراً بعدم المشاركة شخصياً رغبة منه في إفساح المجال لنبيه بري أن يتصدر هذه المناسبة الوطنية، غير أنه عدل عن موقفه في آخر لحظة عندما تبلغ من السفارة الأميركية تحذيراً بعدم الذهاب إلى الحدود «خوفاً على حياته».

ألقى بري في المناسبة خطاباً جماهيرياً أعلن فيه أن هذا المشروع هو «فاتحة تحدٍ كبير لتنفيذ كل مشاريع المياه على مساحة كل المناطق اللبنانية».

أكدت السفارة الأميركية في بيروت لاحقاً أنها «لم تتمثل بأي مسؤول في احتفال تدشين مضخة مياه الوزاني تمشياً مع موقفها القائل إن الحل المنفرد من أي من الطرفين يقوّض الجهود المبذولة للتواصل والتفاهم». بكلام أوضح، تعارض واشنطن استثمار لبنان لمياهه وتريد منه أن يتقاسمها مع إسرائيل.

في ١٧ تشرين الأول وصل الرئيس الفرنسي إلى لبنان للمشاركة في مؤتمر القمة الفرانكوفونية، فعقد العديد من الاجتماعات، وافتتح المعهد الوطني للإدارة، وألقى كلمة في المجلس النيابي اللبناني ختمها بالقول: «ليس لبنان وحيداً، فنحن إلى جانبه...».

في ١٨، انعقدت القمة الفرانكوفونية تحت عنوان «حوار الحضارات

والتعددية اللغوية»، بحضور ٤٣ رئيس دولة ورئيس حكومة. في كلمة الافتتاح أعلن لحود التزام لبنان القرار المتخذ بالإجماع في «قمة بيروت» والذي «يدين أي عمل عسكري أجنبي ضد أي بلد عربي وتحديداً ضد العراق». وانتقد سياسة واشنطن التي تعتمد «التشدد تجاه البعض والتهاون مع البعض الآخر». وأعطى مثلاً لسياسة الكيل بمكيالين المشروع الذي يناقشه الكونغرس الأميركي والمسمى «قانون محاسبة سوريا»، في الوقت الذي كان ينتظر فيه العالم «قانوناً لمحاسبة إسرائيل». وأشار إلى الضعف الأميركي التقليدي تجاه مجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل. وأكد أن لبنان مصمم على استغلال مياه نهر الوزاني «من أجل تأمين حاجات شعبنا الحيوية، وفقاً لأحكام القانون الدولي».

حضر الافتتاح كل شخصيات لبنان، وكان أبرزهم الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله الذي شكلت مصافحته الرئيس الفرنسي جاك شيراك لأول مرة الحدث الأكثر إثارة. أما الحدث الآخر فكان تشديد شيراك على دور الفرانكوفونية السياسي في مواجهة أحادية الولايات المتحدة والدفاع عن التعددية الثقافية في مواجهة العولمة على الطريقة الأميركية.

يوم ١٩، عقدت القمة جلسة مغلقة اقتصرت على رؤساء الوفود وعضو من كل دولة. استهل شيراك الجلسة بكلمة مقتضبة ركز فيها على موضوع مكافحة الإرهاب، فأيّد «القضاء عليه نظراً إلى أخطاره على المجتمع العالمي»، غير أنه دعا أيضاً إلى «معالجة أسبابه لا الاكتفاء بمواجهة نتائجه».

أما كلمة لحود فشددت على قرارات مؤتمر مدريد ١٩٩١ وعلى إخفاق كل الاتفاقات الثنائية في إحلال السلام، سواء التي حصلت قبل مؤتمر مدريد، كاتفاقات كمب دافيد بين مصر وإسرائيل ١٩٧٨، أو بعده كاتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل ١٩٩٣. ودعا الحاضرين إلى الخيار بين «الحل الجزئي المرتكز على القوة والحل الشامل المرتكز على العدالة».

سجلت قمة الفرانكوفونية في بيروت ثلاثة أحداث: تحول الفرانكوفونية من

منظمة ثقافية لا تتعاطى الشؤون السياسية إلى منظمة ثقافية - سياسية تهتم بكل مشاكل العالم، ولا سيما مشاكل البحر المتوسط؛ اعتماد الدول المنضوية إليها منحى معارضاً للمنحى الأميركي في العراق؛ انتخاب الرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف أميناً عاماً لها خلفاً لبطرس غالي.

غداة عيد الاستقلال في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، استضافت العاصمة الفرنسية مؤتمر «باريس - ٢»، وكان مؤتمر «باريس -١» قد انعقد في شباط ٢٠٠١ على عجل ومن دون أن تكتمل تحضيراته، فتعهد آنذاك الرئيس الفرنسي شيراك الدعوة إلى مؤتمر ثان في أقرب وقت، غير أن أحداث ١١ أيلول أخّرت تحقيق هذا الوعد.

ضغط شيراك بكل ثقله لإنجاح «باريس-٢»، كما لم يفعل أي رئيس فرنسي من أجل لبنان، وكما لا يفعل عادة أي رئيس من أجل بلد آخر غير بلده. وقد جاء التأخير في مصلحة المؤتمر بعدما عززت فرنسا مكانتها نتيجة موقفها المختلف عن واشنطن في الملف العراقي، كما توافرت الشروط الموضوعية لحصول مقايضة بين مهادنة فرنسا للولايات المتحدة في الملف العراقي مقابل توكيل واشنطن لباريس بالملف اللبناني.

في الأول من كانون الأول ٢٠٠٢، وبمناسبة الذكرى السادسة والستين لتأسيس حزب الكتائب، نظمتُ مهرجاناً خطابياً في مركز الـ «بيال» في بيروت حضره وزير الداخلية الياس المر ممثلاً رئيس الجمهورية، والنائب علي بزي ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، ووزير الدولة بشارة مرهج ممثلاً رئيس الوزراء، وحشد من الوزراء والنواب والقيادات السياسية والحزبية.

لأول مرة في تاريخ حزب الكتائب شارك الزعيمان وليد جنبلاط وسليمان فرنجية في احتفال كتائبي حضوراً وخطابة. استهل جنبلاط خطابه فانتقد الواقع العربي برمته لينتقل بعده إلى الوضع الداخلي، فتساءل: «هل أصبحنا من الضعف والعجز إلى درجة نخاف معها شباب الجامعات، فتُقمع التظاهرات بدل

الحوار والنقاش مع الطلاب؟»، وتساءل: «ايهما أفضل لبعض المسيحيين قرنة ضيقة يتقوقعون فيها تحجز البطريرك وتجعله فريقاً وهو ليس بفريق، أم إرشاد رسولي جامع شامل يؤكد عروبة المسيحيين وتاريخهم الطويل في العيش المشترك مع المسلمين؟»، وختم قائلاً: «سيأتي يوم تزول فيه الحدود. سيأتي يوم تتوحد فيه الجبهات. سيأتي يوم تسقط فيه الأنظمة والأصنام والعروش والممالك. سيأتي يوم تكون ثروتنا لشعوبنا. سيأتي يوم تعم فيه انتفاضة نابلس وجنين، ويرفرف علم «السيّد» من لبنان إلى فلسطين».

أما سليمان فرنجية الذي لم تغب عن ذهنه «مجزرة إهدن» فأفصح في خطابه عن الكثير من مكنوناته وثوابته، فقال: «دار الزمن دورته، فإذا بنا على منبر حزب الكتائب نكرس تفاهماً بدأناه مع المرحوم الدكتور جورج سعادة الذي كان أول من تجرأ ودفع الكتائب إلى اعتماد الخيار العربي، ونواصله الآن مع القيادة الحالية التي لا تقل عنه شجاعة...» واستطرد يقول: «وجودنا هنا اليوم لتهنئة الكتائب في عيدها السادس والستين والاستمرار في فتح صفحة مشرقة في علاقتنا بها، بدلاً من الصفحة المظلمة التي طويت، ولتهنئة الأستاذ كريم بقرادوني على الجرأة التي أظهرها ويظهرها في حسمه لخياراته العربية وتشديده على الارتباط المصيري مع سوريا. إن هذا التحول الذي عاشه ويعيشه حزب الكتائب يؤيده كل من يؤمن بعروبة لبنان، وكل من قاوم تقسيمه، ووقف في وجه الرهان على إسرائيل». وختم كلامه بالقول: «إذا كان الحزب فقدَ، بسبب هذا التحول، بعضاً من شعبيته في أوساط المتضررين أو المتطرفين، فإنه كسب في المقابل تأييداً أوسع لدى كل المؤمنين بلبنان الواحد والعربي الانتماء...».

مع نهاية ٢٠٠٢ أتمّ لحود عامه الرابع في سدة الرئاسة، غير أن عملية «غسل القلوب» لم تدم طويلاً وانتقلت في نهاية العام إلى مرحلة «عصر القلوب» كما وصفها نبيه بري، والسبب أنه أقل ما يقبل به لحود أن يكون الناخب الأقوى إن لم يكن المرشح الأقوى لرئاسة الجمهورية، وأقل ما يريده الحريري أن يقطع الطريق على كل احتمالات التمديد، في ظل أوضاع دولية متقلبة.

الفصل الثالث: السباق بين التمديد والقرار الدولي

بلغ الصراع بين الولايات المتحدة وسوريا حد القطيعة. واشنطن تضغط على دمشق لتجاريها في حربها على العراق، ودمشق تمانع وتجاهر بمعارضتها التدخل الأميركي في العراق على غرار عدد من دول العالم بما فيها فرنسا.

غير أن باريس انعطفت في سياستها باتجاه الولايات المتحدة فصدر القرار ١٥٥٩ القاضي بسحب الجيش السوري من لبنان كجزء من تغيير خريطة الشرق الأوسط. لم يكن التمديد للحود مطروحاً في دمشق إلى أن تأكد بشار الأسد من سوء نوايا الولايات المتحدة وفرنسا، واتضح له أن القرار ١٥٥٩ يرمي إلى الضغط على سوريا وبند التمديد هو جزء من هذا الضغط.

هذه الأجواء الأميركية - السورية المبلدة أرخت بظلالها على الوضع الداخلي، فشهدت الساحة اللبنانية مختلف أشكال المناورات وشدّ الحبال، غير أنها تميزت بزيارتين بارزتين إلى كل من دمشق وبيروت: الأولى لوزير الخارجية الأميركية كولن باول، والثانية لرئيس الجمهورية الإيرانية محمد خاتمي، إضافة إلى زيارة ثانية قام بها إلى دمشق مستشار الرئيس الفرنسي موريس غوردو مونتين في أواخر ٢٠٠٣.

١ - باول والمطالب التعجيزية

بعد مرور أسبوع على بدء الحرب على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، اتصل جاك شيراك ببشار الأسد هاتفياً ليقول له أن الأميركيين في طريقهم إلى ربح الحرب، مما يقتضي «إعادة النظر في سياستنا». دُهِشَ الأسد عند سماعه هذا

الكلام المغاير لما كان يسمعه إبان مناقشة موضوع التدخل الأميركي في العراق في جلسات مجلس الأمن الدولي وكانت سوريا عضواً فيه. لم يقتنع الأسد بموقف نظيره الفرنسي وأبلغه أن سوريا غير معتادة على مثل هذه الانعطافات!

كبرت هواجس الأسد إثر تصريح ناطق رسمي فرنسي في أيار ٢٠٠٣ يدعو فيه إلى ضرورة تطبيق القرار الدولي ٥٢٠ الذي قضى فيما قضى بسحب الجيش السوري من لبنان ونزع سلاح «حزب الله».

في الثالث من أيار ٢٠٠٣، وصل وزير الخارجية الأميركية كولن باول إلى دمشق، والتقى الرئيس السوري. كانت النقطة المحورية في المحادثات هي الوضع في العراق على ما جاء في المحضر الذي صاغه الجانب السوري.

قال باول أن هناك تحركات أسلحة عبر الحدود السورية باتجاه العراق، ولمّح إلى أن الحكومة السورية على دراية بها، وحذّر من «أن هناك من طرح إمكانية استهداف شحنات الأسلحة هذه قبل دخولها العراق». كما تناول موضوع المسؤولين العراقيين الذين فرّوا إلى سوريا ولاقوا فيها المأوى والدعم، إضافة إلى موضوع الأرصدة العراقية الموجودة في المصارف السورية. أخيراً رحّب باول بقرار الحكومة السورية إغلاق الحدود مع العراق وطالب باستمرار هذا الاغلاق، كما طالب بأن تقوم الحكومة السورية بإخبار الولايات المتحدة عن حركة العلماء العراقيين الذين يدخلون أراضيها لاحتمال معرفتهم بنشاطات الأسلحة المحظورة.

استمع الأسد بتأن إلى موقف باول، وأكد له بداية أن تهريب الأسلحة عبر الحدود يضرّ بسوريا والعراق معاً، وأن سوريا تعمل دائماً لمنع كل أنواع التهريب، وأكد «أن هذا الموضوع مسؤولية مشتركة باعتبار أن أميركا تسيطر على الطرف الآخر من الحدود».

ذكّر الأسد باول بوجود مجموعة من القادة العراقيين الذين ألقي القبض عليهم في العراق لرفض سوريا السماح لهم بالدخول. أما بالنسبة للحسابات

العراقية الموجودة في المصارف السورية فيتم البحث فيها عندما تتشكل حكومة عراقية، لأن «للقطاع الخاص السوري أموالاً بذمة العراق».

لمس باول أن الأسد غير مستعد للانصياع للمطالب الأميركية في الموضوع العراقي، ويمتلك حججاً منطقية وواقعية في آن.

انتقل باول إلى طرح أوضاع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعملية السلام، فطلب من الرئيس السوري دعم السلطة الفلسطينية الجديدة الممثلة بالرئيس محمود عباس ومحمد دحلان، وإغلاق مكاتب «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وطرد كل القيادات الفلسطينية من دمشق، وهي «الخطوة التي تدل على مدى رغبة سوريا في إقامة أفضل العلاقات مع الولايات المتحدة». شدّد باول أن «الرئيس بوش يفكر بشكل شامل فيما يتعلق بعملية السلام ويدرك المتطلبات السورية واللبنانية»، وألحّ على أن «إغلاق مكاتب الحركات الفلسطينية في دمشق سيدفع بالمسار السوري إلى الأمام، وسيعطي حجة قوية للإدارة الأميركية أمام الرأي العام العالمي».

أجاب الأسد أن سوريا تدعم كل ما يقرره الفلسطينيون وكل ما من شأنه تحقيق سلام دائم، وأبلغ محدثه أنه «من المحال طرد كوادر الفلسطينيين الذين يقيمون في دمشق»، خصوصاً «وأن نشاطهم يقتصر على العمل السياسي والاعلامي، وأن كل ما تستطيع سوريا فعله في الوقت الراهن هو الطلب إليهم عدم الظهور وعدم التحدث إلى الوسائل الإعلامية». وذكّر الأسد ضيفه أن سوريا هي الدولة الوحيدة التي لم تغيّر موقفها من السلام منذ مؤتمر مدريد، «ولم تضع شرطاً أمام أي حكومة إسرائيلية، وما تطلبه هو استعادة أراضيها المحتلة».

لم يجد باول ما يجيب عليه، فتشعب البحث في موضوعي العراق والسلام، واستنتج الرئيس السوري في سرّه «أن حرب العراق أسقطت من العقل

الأميركي أي مسعى لإحلال السلام في الشرق الأوسط طيلة عهد الرئيس الأميركي بوش». حاول باول استدراك هذه الثغرة في طرحه فقال: «نحن نفكر بعملية السلام في الستة أشهر المقبلة». فهم الأسد أن الملاحظة الأخيرة كانت على سبيل رفع العتب، واستغرب أن يسمع، للمرة الأولى، من مسؤول أميركي أن دولته غير مهتمة بعملية السلام. وقد كرر بوش لاحقاً الكلام عينه على مسمع من شيراك والملك عبدالله.

عرّج باول في حديثه إلى الوضع اللبناني فطلب من الأسد صراحة «وقف دعمه لـ«حزب الله»، والامتناع عن إمداده بالأسلحة، ووقف العمليات العسكرية في جنوب لبنان». واستفسر عن موضوع إعادة انتشار القوات السورية في لبنان والانسحاب منه.

أكد الرئيس السوري أن دمشق لا تسيطر على «حزب الله»، غير أنه بمقدورها «العمل على تفادي ما يتسبب بالاضطراب على حدود لبنان الجنوبية». وشدّد على أن الوضع في لبنان بات أفضل حالاً من قبل، وأن الجيش اللبناني صار قادراً على أن يحل محل القوات السورية وتطبيق اتفاق الطائف، مشيراً في الوقت عينه إلى مخاوف عسكرية «كون إسرائيل وصلت عام ١٩٨٢ إلى مسافة ١٥ كم من دمشق لدى دخولها البقاع». وكرر الرئيس السوري على أن كل المواضيع قابلة للحل بشكل كامل عن طريق السلام العادل والشامل.

لجأ باول خلال هذه الجلسة إلى ديبلوماسية الترهيب والترغيب أو سياسة العصا والجزرة. فكان الأسد لا ينصاع لعصا الترهيب ولا ينجذب لجزرة الترغيب. أكثر وزير الخارجية الأميركية من التلويح بالمكاسب التي يمكن أن تحققها سوريا في حال استجابت للمطالب الأميركية، وأورد أثناء حديثه على سبيل المثال: إعادة النظر بقانون محاسبة سوريا لا سيما وأن أصواتاً في الكونغرس ترتفع مطالبة بالتشدد في تطبيقه، فتح صفحة جديدة بين البلدين، تأمين صفقات تجارية ونفطية مع العراق تعود بالنفع الاقتصادي الكبير على

سوريا، وأخيراً دفع المسار السوري في عملية السلام وتضمين «خارطة الطريق»(*) موضوعي الجولان ومزارع شبعا.

لم يأخذ الأسد بالوعود الأميركية ولا بوعيدها، وكان باول يتكلم «كالديك المنفوش»، و«كأنه الجنرال مارك أرثر العائد منتصراً من حرب كوريا!». غير أن الأسد لم يتأثر ولم يتزحزح.

ما إن انتهى وزير الخارجية الأميركية لقاءاته في دمشق حتى توجه مباشرة إلى بيروت، فاستقبله رئيس الجمهورية بحضور رفيق الحريري ونبيه بري ووزير الخارجية جان عبيد.

استهل باول كلامه، نقلاً عن المحضر الخطي الذي نظمه الجانب اللبناني، بإيراد ما تداول فيه مع الرئيس السوري بشار الأسد، وقال له: «دحرنا نظام صدام حسين وجيشه، وفتحنا آفاقاً وفرصاً أفضل أمام الشعب العراقي. وعندما نُسأل عن مصير صدام حسين نجيب أننا لا نعرف إذا كان حياً أم ميتاً، لكنه انتهى في كل حال، والأمور في العراق باتت تحت سيطرتنا، وسنعيد الأمن والاستقرار إلى هذا البلد، وستبقى قواتنا العسكرية الوقت اللازم لإنجاز مهمتها باقامة حكومة عراقية مدنية وديمقراطية».

أضاف باول: «قلت للرئيس بشار الأسد أنه سيكون له جار أفضل عندما يقضي على جيوب المقاومة في العراق، لكننا نحسّ بخيبة وانزعاج كبيرين من جراء الأعمال التي تقوم بها دمشق كسماحها إدخال العتاد العسكري عبر حدودها، والتباطؤ في ضبط هذه الحدود وإقفالها، والتساهل مع الموالين لصدام حسين الذين يلوذون بالفرار إلى أراضيها».

(*) صاغت هذا المشروع لجنة رباعية مؤلفة من ممثلين عن الأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

بعدها عدّد وزير الخارجية الأميركي المستجدات والمتغيرات في الشرق الأوسط، ومنها وجود حكومة فلسطينية برئاسة أبو مازن، والإعلان عن اتفاق إسرائيلي - فلسطيني عُرف بـ«خريطة الطريق» التي ترسم مسار الحل، واهتمام الرئيس بوش شخصياً بالتسوية النهائية التي تشمل سوريا ولبنان، وقال: «أبلغنا الأسد أننا نلتزم بشمولية الحل، ولكن لبلوغ هذا الهدف نحتاج إلى التعاون الكامل من كل الأطراف، والقضاء على الأنشطة الإرهابية، وعليكم ان تعيدوا النظر بالسياسات التي انتهجتموها خلال الأعوام الماضية».

تعمد باول استخدام لهجة متشددة حيال سوريا وهو يخاطب المسؤولين اللبنانيين فقال: «لا يمكن للسوريين الاكتفاء بالقول إن دمشق لا تقوم بأعمال إرهابية، ما دامت تسمح لـ«حركة حماس» و«الجهاد الإسلامي» بأن يكون لهما مكاتب إعلامية على أرضها، وما دامت المكاتب مفتوحة، فالخلاف مستمر، ومستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا مرتبط بالتدابير الميدانية التي ستتخذها دمشق في هذا الصدد».

وأتبع باول كلامه بإبلاغ لبنان رسالة أميركية أعرب فيها عن «قلقه البالغ» في شأن الأسلحة التي تصل إلى «حزب الله» عبر سوريا، وقال موجهاً كلامه للحود بلهجة صارمة: «أطلب منكم ومن حكومتكم أن تسعوا بكل ما تملكون من قدرة لوقف هذا التسلح والمحافظة على الهدوء في جنوب لبنان».

في ختام كلامه، حدّد باول موقف بلاده من دمشق، فقال: «طلبتُ من الرئيس الأسد التعجيل في سحب القوات السورية من لبنان وإحلال القوى اللبنانية النظامية محلها. وبحثتُ معه في مسألة أسلحة الدمار الشامل التي تحول دون أي تقدم على صعيد التسوية السلمية»، وأضاف: «في الأمس عارض البعض دخولنا إلى العراق وخيارنا العسكري، وأنتم منهم، وشهد مجلس الأمن نقاشات حامية. لكن الرئيس بوش قاد الحملة العسكرية وأسقط صدام حسين. أما الآن فالبعض يريد منا أن نغادر العراق. حسناً سنفعل، ولا نرغب في البقاء

هناك، ولكن بعد استتباب الأمن والاستقرار فيه. يتكلمون في الصحف عن رغبتنا في وضع اليد على نفط العراق، هذا غير صحيح وخاطىء، إن نفط العراق هو ملك شعب العراق...».

لم يشأ لحود أن تمر انتقادات الديبلوماسي الأميركي بلا ردّ، فقرر أن يفندها واحدة واحدة، وقد ساعده في التعبير عن وجهة نظره بدقة أن المحادثات تتم باللغة الإنكليزية التي هو متمكن منها أكثر من العربية أو الفرنسية.

ذكّر لحود ضيفه الأميركي أن لبنان من مؤسسي الأمم المتحدة وأنه متمسك بالشرعية الدولية، وشعبه محب للسلام وتوّاق إلى العدالة وينادي بشرق أوسط خال من القنابل الذرية ومن أسلحة الدمار الشامل، ويصرّ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وعلى حق العراقيين في تقرير مصيرهم، «رغم أن لبنان عانى الأمرّين من تدخل صدام حسين في شؤونه الداخلية».

توقّف لحود عند القرارات التي اتخذتها «قمة بيروت» والتي التزمت بالحل السياسي والسلام الشامل والعادل عملاً بالقرارات الدولية، واقتناعاً منها أن منطق القوة لا يصلح أساساً لأي حل. أكد أنه يتمنى كل الخير للشعب الفلسطيني، غير أن مأخذه على «خريطة الطريق» انها تغفل الحل على المسارين اللبناني والسوري، ولا تشير إلى حق لبنان في استعادة مزارع شبعا ومياهه، ولا إلى حق سوريا في استعادة الجولان، ولا إلى حق الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم. وشدَّد لحود على حق العودة، وعلى أن لبنان غير قادر أن يتحمّل عبء توطين الفلسطينيين، فضلاً عن أن المخيمات تحوَّلت إلى عامل تفجير وعدم استقرار، وأعطى أمثلة على هذا الأمر اغتيال القضاة الاربعة ولجوء القتلة إلى مخيم عين الحلوة. بعدها أدان لحود كل أنواع الإرهاب، وذكّر أنه كان السبّاق إلى ضرب الإرهاب على أرضه في العام ٢٠٠٠، والقبض على رئيس الشبكة التي قامت بأعمال تفجير العديد من المؤسسات، بما فيها مطاعم «ماكدونالدز» الأميركية، وذلك بمساعدة مباشرة من سوريا.

وصف لحود الوجود العسكري السوري في لبنان بأنه «شرعي». فالسوريون موجودون بموافقة الحكومة اللبنانية، وقد صدّقت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على اتفاق الطائف الذي يرعى أصلاً هذا الوجود، وهو على ثقة أن الجيش السوري سينسحب من لبنان في نهاية المطاف، «وما أن تزول الأسباب الأمنية المترتبة على حالة الحرب القائمة مع إسرائيل». وأضاف: «فَهِمَ الرئيس الفرنسي هذه المسألة عندما قال قبل عام إن السوريين لن يبقوا في لبنان عندما يحلّ السلام في المنطقة».

صنّف لحود «حزب الله»، بأنه «حزب سياسي ذو حضور واسع على الساحة اللبنانية»، وقد ساهم في تحرير القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية المحتلة، «وليس له أي امتداد دولي»، وهو «عامل استقرار في الجنوب»، ويساند الجيش اللبناني لمنع أي إخلال بالأمن، وينتشر على مقربة من المخيمات الفلسطينية لمنعها من إثارة الاضطرابات والحيلولة دون امتداد الانتفاضة الفلسطينية إلى لبنان.

أنهى لحود مداخلته مشيراً إلى موضوع نشر الجيش اللبناني في الجنوب، وتوجه بكلامه إلى باول قائلاً: «أنت مثلي عسكري وتدرك تماماً أنه في حال الحرب بين بلدين لا يتم نشر الجيش على طول الحدود، بل يوضع على بعد منها، وهذا ما فعلناه».

لم يعلق باول على كلام لحود سلباً أو إيجاباً، وانتقل إلى سؤال الحريري، وفق ما جاء في المحضر: «كيف حال الاقتصاد اللبناني؟ وهل حصل لبنان على المساعدات اللازمة؟». أجابه بري ضاحكاً: «دعم من دون دفع».

شرح رئيس الحكومة باقتضاب أن لبنان حصل على مليارين وخمسمئة مليون دولار، وهو ما زال موعوداً بثمانية مليارات وخمسمئة مليون. لكن الحريري لم يسترسل في الموضوع الاقتصادي، وتعمّد العودة إلى الموضوع السياسي، فسأل باول عن آفاق التحرك الأميركي في الشرق الأوسط: «تكلمتم

عن تغييرات في المنطقة، لكنكم لم تلحظوا أي جدول زمني يتعلق بـ«خارطة الطريق»، ولم تقولوا لنا متى يصبح لبنان جزءاً من مسيرة السلام؟ هل الفلسطينيون قبلنا، ومن ثم يأتي دورنا؟ وكيف ستتم الأمور؟».

أشار باول إلى أن «خارطة الطريق» شدّدت على المسار الفلسطيني لأنه «في حالة فوضى وارتباك كاملين»، وأضاف: «لا أرى ما يمنع التحرك على المسارين اللبناني والسوري...».

الحريري: «هل تتوقعون حصول شيء ما يدفع بالمسار الفلسطيني إلى الامام»؟

باول: «يمكن ذلك إذا ما توقف الإرهاب والعنف بصورة جدية».

الحريري: «لا يمكن وقف العنف دون قرارات سياسية».

باول: «إذا أقرن أبو مازن ومحمد دحلان القول بالفعل، وأوقفا العنف، وضيّقا على المنظمات الفلسطينية، وسيطرا على «حماس» والآخرين، فأنا على ثقة بأن الإسرائيليين سيقدمون أكثر بكثير مما قدموه حتى الآن، وأن الرئيس بوش يمسي قادراً أكثر على الضغط على الأطراف المعنية. لكن المشكلة أن عرفات رجل يَعِدُ ولا يفي. لذا قلنا للفلسطينيين: أعطونا رجلاً آخر».

الحريري: «تتكلمون عن الأطراف المعنية، لكننا لا نشعر أننا من ضمن هؤلاء الأطراف...».

باول: «أسلِّم بهذه النقطة».

الحريري: «لغاية الآن لم يقبل شارون «خارطة الطريق». ويبدو أن لديه سلسلة لا تنتهي من المطالب يريد من «أبو مازن» أن يحققها له، وأظن أن دوركم هو أن تمارسوا ضغوطاً حقيقية على الإسرائيليين كي يقبلوا «خارطة الطريق»، ويتوقفوا عن العنف، وعن تدمير البيوت، واقتحام المناطق... وإلا سيربح عرفات بالنتيجة على «أبو مازن»...!».

باول: «لا تنسَ أنه لم يتسنَّ لنا أن نطلب أي شيء من إسرائيل لتزامن تسلُّم «أبو مازن» مهامه مع الانفجار الذي حصل في تل أبيب، وتسبَّب بعدد كبير من القتلى والجرحى».

الحريري: «هل تلومهم؟».

باول: «لا ألوم أحداً».

الحريري: «كلما تقدم الحل السياسي تحسّن الوضع الأمني».

لحود متدخلاً: «لم يقبل شارون اتفاق أوسلو، ولا يبدو أنه مستعد لقبول «خارطة الطريق».

باول: «يجب ممارسة الضغوط على الجانبين وعدم إعطاء شارون الأعذار».

لحود: «تماماً».

باول: «يفترض بعرفات أن يكون قد اختبر شارون في ضوء التجربة معه».

عبيد مؤكداً: «لم يعلن شارون قبوله «خارطة الطريق» بعد، وأبدى تحفظات عنها».

باول: «ليفعل ما يحلو له. أنا مقتنع أنه عندما يحين الوقت المناسب سيتفاهم الأطراف في إطار «خارطة الطريق». والرئيس بوش على استعداد لدفع كل الأطراف باتجاه الحل السياسي. من المؤسف أن كل ما نراه في الوقت الحاضر لا يتعدى إطار تبادل الجثث بين الطرفين».

أنهى لحود اللقاء متمنياً لكولن باول أن ينجح في محاولته حل أزمة الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن. وختم موجهاً كلامه إلى الديبلوماسي الأميركي: «نأمل ألا تنسوا مشكلتنا الأساسية وهي الوجود الفلسطيني في لبنان».

خلال هذا الاجتماع فهم الجانب اللبناني أن واشنطن تضغط على دمشق

لتقوم بثلاث خطوات: الاعتراف بالحكومة العراقية المؤقتة، إغلاق المكاتب الفلسطينية في سوريا، نزع سلاح «حزب الله» وإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب.

تعاملت سوريا بجدية مع المطالب الأميركية انطلاقاً من اعترافها بالمتغيرات الاستراتيجية الحاصلة في المنطقة بعد الحرب الأميركية على العراق. وأبدت الكثير من المرونة في الملفين العراقي والفلسطيني، غير أنها لم تظهر أي استعداد لوقف دعمها لـ«حزب الله» ونزع سلاحه.

في ١٥ نيسان ٢٠٠٣ تقدم الحريري باستقالة حكومته التي شكّلها في نهاية صيف ٢٠٠٠، فجرى تكليفه في اليوم التالي بتشكيل الحكومة التي أبصرت النور بعد يومين، في ١٧ نيسان. فَهِمَ الجميع أنه جرى التوافق على الحكومة الجديدة قبل استقالة الحكومة السابقة.

أتت الحكومة الجديدة على شاكلة حكومات الحريري السابقة مع فارق واحد هو أن أكثرية الوزراء هم في خط لحود، في حين كانت الأكثرية في الحكومات السابقة تنتمي إلى خط الحريري(*).

٢ - خاتمي وخطاب السلام

لم يكن كولن باول الزائر الوحيد للبنان، فقد سبقه في كانون الثاني ٢٠٠٣ عضو مجلس قيادة الثورة العراقية علي حسن المجيد حاملاً رسالة إلى لحود من صدام حسين؛ ورئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد الذي تبادل مع المسؤولين اللبنانيين وجهات النظر في العلاقات الثنائية بين البلدين إضافة إلى قضيتي العراق وفلسطين. كما وصل على التوالي وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو، ووزير الخارجية الفرنسية دومينيك دوفيلبان، ووزير الخارجية السورية

(*) شغلت في هذه الحكومة موقع وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية.

فاروق الشرع الذي زار مرتين لبنان ناقلاً رسائل من بشار الأسد إلى المسؤولين اللبنانيين يعرب فيها عن قلقه من اندلاع الحرب في العراق وضرورة بذل الجهود لمنعها.

أما الزيارة الأبرز فكانت للرئيس الإيراني محمد خاتمي في ١٢ أيار ٢٠٠٣، وامتدت لثلاثة أيام حافلة باللقاءات والخطب والرسائل إلى لبنان والعرب والعالم. وقد أقيم له استقبال رسمي حار، واستقبال شعبي حاشد، وتغطية إعلامية واسعة. فهي أول زيارة لرئيس إيراني منذ قيام الجمهورية الإسلامية قبل عقدين ونيف.

استهل خاتمي زيارته بعقد خلوة مع لحود أبلغه فيها وقوف إيران إلى جانب لبنان في سعيه إلى تحرير ما تبقى من أراضيه المحتلة. وأكد له أن التهديدات والاتهامات التي توجهها الإدارة الأميركية إلى لبنان وسوريا باطلة ومرفوضة في كل المعايير والمقاييس الدولية والوطنية والدينية. ووقّع مجموعة من الاتفاقات منها قرض ميسّر للبنان بقيمة خمسين مليون دولار.

بعد انتهاء المحادثات الرسمية التي عقدها الوفدان، استقبل الرئيس الايراني البطريرك صفير في قصر بعبدا. ودار جدل في الأوساط السياسية حول تصرف البطريرك الذي لم يتردد من الصعود إلى قصر بعبدا لملاقاة الرئيس الإيراني في حين أنه امتنع عن الاجتماع بالرئيس السوري، علماً أن بين سوريا وإيران حلفاً متيناً وثابتاً، وأن سوريا في المحصلة تؤثر في لبنان أكثر من تأثير إيران فيه.

بلغت زيارة خاتمي الذروة عندما ألقى في اليوم الثاني «خطاب السلام» باللغة العربية أمام حشود شعبية كبيرة، وفي اليوم الثالث «خطاب الحوار» في مجلس النواب.

في «خطاب السلام» أمام عشرات الألوف من المواطنين المحتشدين في مدينة كميل شمعون الرياضية، أظهر حبه للبنان، فخصّه بكلمات قلّما سمعها اللبنانيون من أي زائر كقوله «هنا تأخذ الأرض صورة سماوية حيث يمتزج

الحب اليسوعي مع الحكمة المحمدية والعدالة العلوية»، وكوصفه لبنان «بلوحة فنية رائعة تبلور صورة متألقة عن الدين والأدب والثقافة والفن والسياسة»، وهو «جوهرة تشع النور في عتمة الليل فيؤذي شعاع نورها عيون هواة الظلام الذين يحاولون تحطيمها تحت مطرقة العدوان والاحتلال».

عرض خاتمي رؤيته السياسية والثقافية، فقال: «فكرت في حوار الحضارات والثقافات ولا أزال، فوجدت في لبنان مثالاً بارزاً». وأضاف: «لبنان أرض مرفوعة الرأس بمقاومتها التي هي رمز هذا البلد ووحدته». ورأى أن انتصار لبنان على إسرائيل هو انتصار لكل أبناء الشعب، وأن ايران تدعم كل لبنان، ودعمها «ليس دعماً لمذهب دون مذهب أو لفئة دون فئة أو لطائفة دون طائفة». دعا المسيحيين والمسلمين للوقوف في وجه كل أنواع الأصوليات، وقال: «إن الإسلام العقلاني التقدمي هو الذي من يُضَّيِق الساحة على ما يطرح باسم الإسلام من تصلُّب ورجعية وتطرُّف، وإن المسيحية الداعية إلى المحبة والتسامح هي التي من شأنها أن تقلل من خطر الأصولية ومن نشوب الصراعات الدينية باسم المسيح».

حذّر اللبنانيين من مغبة إعطاء «إسرائيل فرصة التذرُّع بحجج جديدة بغية تجنيد القوة الأميركية في خدمة أهدافها»، ودعا إلى «إعادة الحقوق المغتصبة» وإقامة دولة فلسطين المستقلة بحسب القرارات الدولية، بما فيها «عودة اللاجئين إلى وطنهم». وأنهى خطابه كما استهله بنفحة شعرية، فقال: «مجدداً شممت عطرك يندى، وتحينّت من لقائك وعدا».

سُرّ لحود بخطاب خاتمي، وبالفقرة المتعلقة خصوصاً بـ«حق العودة». وكان من الطبيعي أن تقابل الحشود مواقف الرئيس الإيراني بالتهليل والتصفيق. وكان خاتمي يتواصل معها بالحركة والابتسامة والكلمة.

أما في «خطاب الحوار» الذي ألقاه في ١٤ أيار ٢٠٠٣ في مجلس

النواب، بحضور رئيس المجلس والنواب ورئيس الحكومة والوزراء وحشد غير مسبوق من السياسيين والديبلوماسيين باستثناء السفير الأميركي فنسنت باتل، فإنه أطلق على مجلس النواب تسمية «المجلس الوطني اللبناني»، وركّز على الديموقراطية اللبنانية وأهميتها كمثال لدول المنطقة، وربط بين الغزو الإسرائيلي للبنان والديموقراطية، كما ربط بين الديموقراطية والمقاومة فقال: «الغزو هو الثمن الذي كان على الشعب اللبناني أن يدفعه لتمسُّكه بتقاليده الديموقراطية، والمقاومة هي التي حررت لبنان».

أضاء خاتمي على نقطة جوهرية تتعلق «بالديمقراطية اللبنانية»، فرأى أن لبنان دفع من جهة ثمن تمسُّكه بالديموقراطية، غير أنه ما كان لينجز التحرير لولا الديموقراطية السائدة فيه.

تلا على الملأ درساً في «الخصوصية اللبنانية»، وخلص إلى أن وحدة لبنان في تعدديته، وهو قدوة لكل دول المنطقة. وكان قد أوجز نظرته إلى لبنان في مقال نشرته جريدة «السفير «يوم وصوله(*) قال فيه: «إن لبنان يمثِّل موئل الحضارة والثقافة العربية. وهو عروس جميلة في هذه المنطقة، وإن الدم اللبناني يجري في عروق أولادي»، في إشارة إلى أن زوجته هي ابنة شقيقة الإمام موسى الصدر.

تزامنت زيارة خاتمي مع انفجارات وقعت في السعودية، فخطفت الأضواء بالنظر إلى جسامتها ودلالاتها السياسية والأمنية. وكشفت عن اختراق كبير في النظام الأمني السعودي الذي اشتهر بحزمه وإمساكه بالوضع الداخلي. وشبّه البعض هجمات ١٢ أيار في السعودية بهجمات ١١ أيلول في الولايات المتحدة.

وفي ١٧ أيار، عاشت مدينة الدار البيضاء في المغرب ما عاشته مدينة

(*) لطفاً مراجعة عدد جريدة السفير الصادر في ١٢ أيار ٢٠٠٣.

الرياض، إذ فجّرت مجموعة من الانتحاريين خمسة مواقع، مما أدى إلى قتل واحد وأربعين شخصاً، بمن فيهم الانتحاريون العشرة، فضلاً عن ثلاثة فرنسيين وإسبانيين وإيطالي.

وفي بيروت اعتقلت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، وبالتعاون مع جهاز الأمن والاستطلاع السوري، أعضاء في شبكة تخريب إرهابية تتخذ من مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين ملجأ لها. وكانت هذه الشبكة تخطط لضرب السفارة الأميركية في بيروت، ومراكز أمنية لبنانية وسورية، وخطف وزراء ونواب وسياسيين لبنانيين لمقايضتهم بموقوفين في السجون اللبنانية.

في إطار تثبيت الاستقرار الأمني، عمدت دمشق إلى تثبيت الهدنة السياسية بين لحود والحريري اللذين عقدا لقاء مصارحة ومكاشفة في منتصف أيار ٢٠٠٣.

استهل الحريري الاجتماع معاتباً لحود على خلفية المرحلة التي سبقت تشكيل الحكومة وسعيه إلى إقصائه عن رئاستها. أجابه لحود بأنه بالفعل سعى إلى تبديل الحكومة، لكنه لم يسعَ على الإطلاق إلى إقصائه عن رئاستها، وهذا ما حصل في الواقع.

أظهر هذا اللقاء أن الحذر هو سمة العلاقة بينهما، لكنهما اتفقا بحكم الضرورة على عقد لقاءات لاحقة للتداول في المواضيع العالقة، مع إصرار لحود على طرحها في نهاية المطاف على طاولة مجلس الوزراء.

في أواخر أيار تراجعت الهدنة السياسية الهشة في أعقاب طرح مشكلة «الاستملاكات والمدارس»، وخروج رئيس الحكومة غاضباً من جلسة مجلس الوزراء، وإطلاقه علناً معادلة قال فيها: «إما مدارس في بيروت أو لا مدارس في أي منطقة». رددتُ عليه بمعادلة مقابلة: «نريد مدارس في كل المناطق وأيضاً في بيروت».

في تفاصيل هذه المشكلة التي أثارت الكثير من ردات الفعل أن الحريري

عرض على مجلس الوزراء في جلسة ٢٢ أيار ٢٠٠٣ موضوع إصدار سندات خزينة لدفع بدلات استملاك بأكثر من ٤٥ مليون دولار لإقامة ١٣ مدرسة في مدينة بيروت.

تبيَّن لي بعد التدقيق أن هذه الاستملاكات تجري على عقارات في المناطق الراقية من بيروت، كفردان وتلة الخياط ورأس بيروت، حيث معظم القاطنين فيها يرسلون أبناءهم إلى المدارس الخاصة. فاقترحت أن يتم الاستملاك في مناطق شعبية حيث الكلفة أقل والحاجة أكبر إلى المدارس الرسمية.

لم يأخذ الحريري بأي من ملاحظاتي، لكنه اغتاظ عندما أثار لحود موضوع رصد ٢٠ مليار ليرة لاستملاك ٢٤ مدرسة في كل لبنان، و٦٢ ملياراً، أي ثلاثة أضعاف، لاستملاك فقط ١٣ مدرسة في بيروت. غضب رئيس الحكومة لحظة طالبتُ أن توضع خطة شاملة للمدارس في لبنان وفق الحاجات، وكشفتُ أن أحد العقارات المعروضة جرى تخمينها بأعلى الأسعار لغايات انتخابية بحتة.

انهالت وسائل اعلام الحريري عليّ بكل انواع الذم والقدح والتجريح، فصورتني اني أعارض كل المشاريع العائدة لبيروت، وكان جلّ ما أبتغيه أن يتم إنشاء مدارس أكثر بكلفة أقلّ. وما كنت أفهم كيف يهاجم رئيس حكومة وزيراً في حكومته بدل أن يتشاور معه فيتفقان أو يختلفان، ويُبنى على الشيء مقتضاه.

في منتصف حزيران، استهدف هجوم صاروخي «تلفزيون المستقبل» العائد إلى الحريري الذي سارع إلى تبرئة المنظمات الإسلامية من هذه العملية واتهام جهات داخلية بها، في حين كشفت أجهزة المعلومات الرسمية أن هذه العملية جاءت رداً على الحملة الإعلامية التي شنّها هذا التلفزيون على المنظمات الإسلامية المتطرفة، فاختلط الإقليمي بالمحلي.

تدخلت دمشق في سبيل التهدئة، وضغطت على الحريري الذي فاجأ الجميع بمرونته، فأنهى دفعة واحدة، وفي جلسة مجلس الوزراء في ١٨ حزيران

٢٠٠٣، ما كان عالقاً منذ أشهر. أجّل موضوع تشييد قصر المؤتمرات، وربط استملاك المدارس في بيروت بمراجعة شاملة للاستملاكات في كل لبنان، وسحب موضوع إحالة تلفزيون الجديد (نيو.تي.ڤي) على القضاء إلى حين النظر بملف الإعلام ككل، وأخذ بوجهة نظر وزير الاتصالات جان لوي قرداحي المقرَّب من لحود في موضوع الهاتف الخلوي وغضّ النظر عن كل الاعتراضات السابقة، ووافق على التعيينات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي أعدها وزير العمل أسعد حردان حليف دمشق.

حقَّق لحود تقدّماً بالنقاط والحريري تقدُّماً في الأداء. واستمرّ الستاتيكو القائم برعاية دمشق التي حرصت على إعطاء الأفضلية للحود، من دون السماح بانكسار الحريري.

ومن مفارقات هذه المرحلة أن الإدارة الأميركية منعت وزير المالية فؤاد السنيورة من دخول الولايات المتحدة لتبرُّعه بمبلغ من المال لـ«حزب الله» المتهم أميركياً بممارسة الإرهاب. فردّ السنيورة على هذا التدبير بقوله «إن الولايات المتحدة هي التي تمارس الإرهاب ضدي!». وأغرب ما في هذه المفارقة أن فؤاد السنيورة سيمسي بعد سنتين، في العام ٢٠٠٥، الرجل الأميركي الأول في لبنان .

٣ - التورط الأميركي وقانون محاسبة سوريا

في الثاني من آب ٢٠٠٣، غيّب الموت نائب عاليه بيار حلو عن عمر ناهز الخمسة والسبعين، إثر عارض ألمّ به وهو يشارك في ندوة تلفزيونية على شاشة «المنار».

كان صناعياً ناجحاً، انتُخب نائباً عن قضاء عاليه من العام ١٩٧٢ إلى حين وفاته. اعتذر عن تشكيل حكومة انتقالية في أيلول ١٩٨٨، ولم يقبل ان يكون

رئيساً للجمهورية في العام ١٩٨٩ إثر اغتيال صديقه رينيه معوض. شارك في مؤتمر الطائف، وعيِّن وزيراً مرتين، وانتخب رئيساً للرابطة المارونية في العام ١٩٩٧. تابع بكل جوارحه ملف مهجَّري الجبل، وناهض قانون التجنيس الذي أقرّه رفيق الحريري بموافقة رئيس الجمهورية السابق إلياس الهراوي. كان خلافاً لأترابه غير مهووس بالسلطة، وعاش حياة حلوة على اسمه.

جرى التوافق بين مختلف القوى على ترشيح هنري حلو لخلافة والده. وقد حظي بتأييد كل من وليد جنبلاط وطلال أرسلان، و«حركة أمل» و«حزب الله» ومجموعة واسعة من «قرنة شهوان» بينها «القوات اللبنانية» وأمين الجميل. غير أن ميشال عون قرر الخروج عن هذا الإجماع، وخاض معركة غير متكافئة فاخترق المعادلة السياسية القائمة. فاز حلو بفارق ضئيل من الأصوات، وخسر المرشح «العوني» حكمت ديب بطريقة مشرفة.

باشرت الإدارة الأميركية في العام ٢٠٠٣ بالتحضيرات لإقرار «قانون محاسبة سوريا» وسط مؤشرات تدل على تبدل في موقف جورج بوش الذي تدخل في السابق لتجميد البحث في هذا القانون، وبات لا يمانع من إقراره في مجلسي النواب والشيوخ، بعد أن سمح بتوغل الجيش الأميركي داخل الأراضي السورية واختراق طائرتين أميركيتين المجال الجوي السوري عن «طريق الخطأ»، كما ادعى الناطق باسم القوات المسلحة الأميركية. بالطبع كان الخطأ مقصوداً ويحمل رسالة سياسية لا تخطىء.

كانت غاية واشنطن من هذه الضغوط الإيحاء للرأي العام الأميركي أن تعثر العمليات العسكرية سببه سماح دمشق بدخول السلاح والمسلحين من أراضيها إلى العراق. وقد عمد صقور الإدارة الأميركية، كمساعد وزير الخارجية الأميركية جون بولتون، إلى تضخيم الخطر السوري على السياسة الأميركية في العراق، وعلى «خارطة الطريق» في فلسطين. غير أن الواقع كان خلاف ما

تدعيه واشنطن التي لا تريد أن تعترف بأن جيشها لا يقدر أن يسيطر على المقاومة العراقية وتتذرع بتدخل سوريا لمساعدة المقاومين.

في هذا المناخ الأميركي الضاغط على سوريا، تعمدتُ زيارة دمشق واللقاء مع الرئيس السوري الذي بدا واثقاً بنفسه إلى أقصى الحدود، وطمأنني أن الضغوط لن تؤثر بسوريا. وتَوقَّعَ تصاعد المقاومة في العراق واتساع المأزق الأميركي وتعثُّر «خارطة الطريق» وتراجع الضغوط الأميركية في لبنان، «فعامل الوقت يلعب لصالحنا» على حدّ قوله.

ومن ضمن سياسة كسب الوقت، تجاوب بشار الأسد مع الحد الأدنى من الإجراءات المطلوبة أميركياً، كضبط أكبر للحدود مع العراق، وتوفير المعلومات في كل ما يتعلق بنشاط «تنظيم القاعدة»، والموافقة ضمناً وبتحفظ على «خارطة الطريق» بإعلان الأسد «قبول كل ما يقبله الشعب الفلسطيني».

لم تقابل واشنطن مرونة دمشق بمثلها، فأعطت صقور الإدارة الأميركية الضوء الأخضر ليصعّدوا حملتهم في الكونغرس. أدلى ميشال عون في هذا السياق بشهادة «نارية» أمام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط، اتهم فيها سوريا باحتلال لبنان، وحمّلها مسؤولية الاضطرابات والأزمات التي حصلت فيه وعرقلتها نشر الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل. اقترح عون أن يُسمّى المشروع الأميركي بـ «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان».

جاءت الردود اللبنانية على شهادة عون أمام الكونغرس فورية وقوية. أصدر قاضي التحقيق الأول في بيروت بحقه مذكرة توقيف غيابية، وهاجمته الكتل النيابية والأحزاب والقوى الحليفة لدمشق بشدة. أما كتلة رفيق الحريري النيابية فكانت الأكثر حدة لتعرُّض عون للحريري في معرض جوابه عن سؤال النائب الأميركي هوارد بيرمان، فأعاد عون التذكير بكلام نسب إلى رئيس الحكومة أنه موجود في الحكم «برغبة من القيادة السورية ومن الرئيس الأسد بالذات، ونحن رهن هذه الرغبة»، فاستغرب أعضاء لجنة الكونغرس هذا الموقف وضحكوا منه.

من جهته كان ميشال عون يبرِّر إدلائه بشهادته أمام الكونغرس الأميركي على أساس «أن الولايات المتحدة هي التي أطلقت يد سوريا في لبنان، وهي القادرة أن تكفّ يدها عنه».

أفادت إسرائيل من تدهور العلاقات الأميركية - السورية، فأغار طيرانها، في الخامس من تشرين الأول ٢٠٠٣، على منطقة «عين الصاحب» في العمق السوري للمرة الأولى منذ توقيع اتفاقية فصل القوات بين الدولتين في أيار ١٩٧٤، رداً على عملية استشهادية أذهلت إسرائيل والعالم، نفَّذتها فصائل من الانتفاضة الفلسطينية في حيفا. استنكرت واشنطن الغارة الإسرائيلية غير أنها هددت باستخدام الفيتو في مجلس الأمن في حال قررت أكثريته إدانة إسرائيل.

بهذه العملية سعت إسرائيل إلى تبديل قواعد اللعبة التي سادت بعد حرب تشرين ١٩٧٣، والتي وفرت لسوريا فرصة فتح جبهات غير سورية، عبر أطراف غير سورية، سواء كانت لبنانية أو فلسطينية، دون أن تتعرَّض أراضيها لردّ عسكري إسرائيلي.

وفي ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٣ أقرّ الكونغرس الأميركي «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان» بأكثرية ساحقة. فمن أصل ٤٣٥ نائباً لم يعارض مشروع القانون إلا ٤ نواب، وامتنع ٥ عن التصويت، وغاب ٢٨، وأيده ٣٩٨.

نصّ القانون على فرض عقوبات اقتصادية وديبلوماسية على سوريا من بينها: حظر الصادرات الأميركية، ومنع الاستثمارات فيها، ووقف الرحلات التجارية للطائرات السورية إلى الولايات المتحدة، وتجميد الأصول والودائع السورية في المصارف الأميركية، وخفض التمثيل الديبلوماسي معها، وتقييد سفر الديبلوماسيين الأميركيين إليها.

كان بشار الأسد يتوقع إقرار هذا القانون ومصادقة الرئيس الأميركي لاحقاً

عليه. وقد قلّل أمامي من شأن هذه العقوبات فقال: «في الأصل لا تصلنا مساعدات مالية واقتصادية أميركية، ولا استثمارات أو شركات سورية تعمل في الولايات المتحدة، وحجم التبادل التجاري بين الدولتين متواضع جداً. أما التمثيل الديبلوماسي فهو في كل حال على مستوى قائم بالأعمال». ونظر إليّ بشار ليفهمني أن هذه التدابير لا تؤثر فيه، فقال: «سوريا مدرجة على لائحة الدول الداعمة للإرهاب منذ عشرين سنة ونيف ولم يقدر أحد عليها...!».

استرسل بشار الأسد بعرض موقفه بكل صراحة: «إذا كان المقصود من حرب العراق إقامة دويلات وأنظمة دينية في الشرق الأوسط على غرار إسرائيل، فلا مجال لأي تعاون سوري مهما كانت الضغوط. أما إذا كان المقصود قيام عراق موحد ومتصالح مع محيطه، فإن سوريا على استعداد للقيام بدور إيجابي».

كان بشار الأسد يدرك أن الاحتلال الأميركي للعراق يشكِّل تهديداً مباشراً لبلاده في المدى القصير، لكنه كان متيقناً، أن واشنطن ستخرج مهزومة في نهاية المطاف.

اتصل شيراك بالأسد ليعلمه أنه سيوفد له مستشاره موريس غوردو مونتين في العاشر من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٣. استقبل الرئيس السوري الموفد الفرنسي الذي شدّد على «الوضع الخطير» الذي نشأ في المنطقة بعد أحداث ١١ أيلول والحرب الأميركية على العراق. أسهب في شرح المبادرة الفرنسية الهادفة إلى «حماية سوريا من أي عدوان جديد» مع ازدياد عزلتها الدولية، وفق ما جاء في محضر الاجتماع الذي نظّمه الجانب السوري.

في نهاية عرضه طلب الموفد الفرنسي أمرين أساسيين: أولهما نشر قوات دولية على الحدود السورية - العراقية، وثانيهما توقيع سوريا نوع من «إعلان مبادئ لجهة الحدود الدولية مع إسرائيل، والاعتراف بدولة فلسطينية وأخرى

إسرائيلية»، وأضاف: «مقابل ذلك تقوم الدول الغربية ممثلة بفرنسا وروسيا وألمانيا بالانفتاح على سوريا».

لم تؤثر اللهجة الدراماتيكية التي اعتمدها المستشار الفرنسي على الأسد، ولم تستهوه عروضه، بل حرص على توضيح مواقف سوريا من مختلف تطورات الأوضاع في المنطقة وخصوصاً بشأن التعاون في موضوع مكافحة الإرهاب، إلا أنه أكد «عدم تخلّي سوريا عن عقيدتها باستعادة حقوقها»، وأشار إلى وجود «أجندة أميركية مبيتة»، وأنه «كلما لبّت سوريا مطلباً أميركياً جاؤوا بآخر غيره دون أن يقدّموا أي مقابل».

أما بالنسبة إلى القوات الدولية على الحدود مع العراق، فلفت «أن هذه القوات تنتشر بين دولتين متحاربتين، وأن سوريا والعراق ليستا في حالة حرب». أما إعلان المبادئ «فلا يمكن أن يتم قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عملاً بالقرارات الدولية».

أدرك بشار الأسد أن باريس تتحرك بناء على طلب من واشنطن في شأن العراق، وأن واشنطن تتحرّك على وقع مطالب إسرائيل ومصالحها في شأن المنطقة.

من لا يعرف بشار الأسد فوجئ به يعلن في مقابلة صحفية له مع «نيويورك تايمز» الأميركية، في مطلع كانون الأول ٢٠٠٣، أنه مستعد للتفاوض مع إسرائيل حول توقيع معاهدة سلام بكل مقتضياتها. سارعت الإدارة الأميركية إلى التشكيك بأقواله، ورأت فيها محاولة للتملُّص مما هو مطلوب منه في العراق وفلسطين ولبنان. أما رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون ووزير الدفاع شاؤول موفاز ورئيس جهاز الموساد مئير داغان فقد التقوا على ان الأسد يحاول استخدام إسرائيل ليعزز موقعه في واشنطن، وليُحدث بلبلة داخل الإدارة الأميركية تحول دون إنزال العقوبات بحقه. غير أن الأسد كان جاداً بتوقيع معاهدة سلام بشروطه وليس بشروط إسرائيل.

اندفعت إسرائيل إلى استثمار تقاطع المصالح مع إدارة أميركية هي الأكثر راديكالية وتطرفاً في تاريخ الولايات المتحدة، في ظل وضع عربي هو الأكثر عجزاً من أي وقت مضى، فرفعت من وتيرة اعتداءاتها وشروطها.

لم يعوّل بشار الأسد وإميل لحود على الدول الصديقة أو الشقيقة، بل على المقاومة في العراق وفلسطين ولبنان، وسمعتهما كل بمفرده يشدِّد أمامي «أن سوريا ولبنان يخوضان معركة استراتيجية واحدة، وما يصيب أحدهما يصيب الآخر»، والمطلوب هو المزيد من التضامن والتلازم فيما بينهما لمواجهة «مجنونين»: «مجنون في تل أبيب يسمّى أرييل شارون، ومجنون في واشنطن اسمه جورج بوش».

كان من الطبيعي أن يزور لحود نظيره السوري للتداول في كيفية مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية. وأراد لهذه الزيارة أن تتخذ طابعاً أخوياً وعائلياً. وصل إلى دمشق عن طريق البر من دون موكب رسمي، وعقد فور وصوله خلوة ثنائية مغلقة مع الأسد من دون حضور أي شخصية لبنانية أو سورية، وأحيطت هذه المحادثات بتكتم شديد.

بعد أيام على عودته من دمشق التقيته في الكسليك وكان في غاية الانشراح. سألته عن زيارته، فأخبرني أنه والرئيس الأسد يدركان أن إسرائيل تملك حيزاً واسعاً من القرار والحركة بسبب انشغال واشنطن في العراق من جهة، وفي التحضيرات للانتخابات الرئاسية الأميركية من جهة أخرى. لكنه استبعد أن تغامر الدولة العبرية بأي عملية عسكرية كبيرة ضد لبنان أو سوريا لعلمها أن الرد جاهز من قبل«حزب الله» ومن قبل الجيشين اللبناني والسوري.

لم يتطرق الرئيسان إلى موضوع التمديد لولاية لحود، خلافاً لما قيل في بيروت. فالمسألة برمّتها كانت خارج زمانها وتوقيتها. لم يفاتح الأسد لحود في هذا الموضوع، ولم يبادر لحود إلى طرحه، لكن الرئيسين كانا يعلمان دون أن يصرحا أن الأمر سيبحث في حينه وفقاً للظروف والتطورات.

لم يطل لحود الكلام عن زيارته إلى دمشق، وانتقل إلى الوضع اللبناني، وأشار إلى رغبته في التهدئة وتعزيز مناخ الاستقرار والانكباب على المسائل الاقتصادية الصعبة.

أنهى لحود عرضه فقال لي: «الدكتور بشار يفكّر مثلما نفكّر، وهو مثل والده ينظر إلى الأمور بموضوعية، وهو حريص على لبنان حرصه على سوريا . . . !».

في نهاية العام ٢٠٠٣ تفاقمت أزمة الثقة مجدداً بين الحريري والقيادة السورية التي أخذت عليه أنه يتصرف كزعيم سنيّ أكثر من تصرفه كرئيس للحكومة. أما الحريري فكان يأخذ على سوريا أنها تريد الحّد من نفوذه، وغاظه قيام لحود بجولات تفقدية على المشاريع والإدارات والمؤسسات، وبخاصة الواقعة منها في بيروت، كالمستشفى الحكومي والمدينة الجامعية ونفق سليم سلام. أما إميل لحود فكان يبرر إقدامه على هذه الجولات لإشعار المواطن أن رئيس الجمهورية مهتم بشؤونه الحياتية، لا سيما وأنه ورث عن أبيه الحس الاجتماعي الذي يدفعه إلى العناية بكل ما يعود للإنسان، كالمستشفيات، ووزارة العمل، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وما شابه.

في هذه الأثناء، حلّت الذكرى السابعة والستون لتأسيس حزب الكتائب. فنظمت، بصفتي رئيساً للحزب، احتفالاً على نحو مختلف ومميز عما سبقه من احتفالات، فوجَّهت دعوة إلى مجموعة من الأحزاب العربية في كل من سوريا ومصر وفلسطين والأردن وتونس والمغرب والسودان واليمن. تعمدت أن أطرح بحضور هذا الجمع رؤيتي لدور «المسيحيين العرب»، في سياق الانتفاضة الفلسطينية، والحرب في العراق، وتصاعد التيارات الإسلامية المتطرفة.

شددتُ، في هذه المناسبة، على أولوية العلاقات اللبنانية - السورية، وعلى علاقة حزب الكتائب بدمشق، وعلى علاقتي الشخصية بالرئيس السوري

في لحظة كان الكثيرون يتوقعون اقتراب سقوط بشار الأسد تحت وطأة التشدد الأميركي تجاهه. وكان العديد من الأطراف يتصوّرون أن بشار الأسد سيضطر في أحسن الأحوال أن يختار بين نموذجين: نموذج صدام حسين والسقوط القسري بالقوة العسكرية أو نموذج معمر القذافي والتنازل الطوعي والانصياع السياسي. من جهتي كنت على يقين أن بشار الأسد لن ينتحر على الطريقة العراقية، ولن يستسلم على الطريقة الليبية، وسيبقى لاعباً مؤثراً في الزمن المقبل.

القسم الثالث: زمن الويلات

مع صدور القرار ١٥٥٩ دخل لبنان زمن الويلات، وهبّت عليه الأعاصير من كل حدب وصوب، وتسارعت فيه وتيرة الأحداث: من التنازع على التمديد ومحاولة اغتيال مروان حمادة، إلى اغتيال رفيق الحريري الذي ارتدّ زلزالاً على الوطن كله، إلى مسلسل الاغتيالات الذي أصاب في من أصاب النائبين الكتائبيين بيار الجميل وأنطوان غانم.

في هذه الظلمة القاتمة حقّق «حزب الله» نصراً غير متوقع على إسرائيل في حرب تموز ٢٠٠٦، فبدّل في وجهة الصراع العربي - الإسرائيلي، وأدخل النشوة إلى قلوب العرب رغم واقعهم المحزن والمخزي أحياناً.

الفصل الأول: التنازع على التمديد

قام بشار الأسد في مطلع العام بزيارة إلى تركيا وصفت عن حق بـ«التاريخية»، فهي الأولى لرئيس سوري، كما هي «استثنائية» في توقيتها ونتائجها إذ إنها فتحت صفحة جديدة من العلاقات الطيبة بين بلدين جارين اتسمت إلى الماضي القريب بالعداء المزمن الذي كاد يجرّهما غير مرة إلى شفير الحرب.

وعلى الصعيد اللبناني راوح مشهد لحود - الحريري بين الهدنة والخلاف. منهم من قال إن الحريري بات على علم أن التمديد للحود أمر واقع لا مفرّ من التسليم به، ومنهم من تصور أن رئيس الحكومة يملك معطيات تجعله يطمئن إلى عدم حصول التمديد، وأن نهاية العهد باتت قريبة.

من جهته قام لحود بزيارة إلى روما والفاتيكان، وتعامل مع التمديد بارتياح كأنه أمر حاصل.

١ - الخلاف يتجدد

في خطوة هي استكمال لمعركة التحرير بدأت عملية تبادل الأسرى والجثامين بين «حزب الله» وإسرائيل فجر يوم ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٤. وشملت ٤٣٥ أسيراً لبنانياً وفلسطينياً وآخرين من جنسيات مختلفة، إضافة إلى جثامين ٥٩ شهيداً، مقابل تسليم «حزب الله» العقيد الاحتياطي في الجيش الإسرائيلي الحنان تننباون وجثث ثلاثة جنود إسرائيليين.

أقيم في مطار بيروت احتفال رسمي وشعبي لاستقبال الأسرى. ووصل إلى بيروت وفد من البرلمان الإيراني برئاسة علي أكبر محتشمي للمشاركة في الاستقبال. الفرحة في لبنان عارمة، والغصة في إسرائيل عميقة.

انتظر الرسميون على مدرج المطار، وفي مقدِّمهم لحود وبري والحريري، لاستقبال المحررين، فيما احتشد الآلاف على طول الطريق، وانتقلوا بعد وصول المحررين إلى مجمَّع الشهداء في منطقة الرويس، حيث أقيم احتفال ضخم ألقى فيه حسن نصر الله خطاباً، وإلى جانبه الخارجون من السجون الإسرائيلية. وبقي كرسي شاغر وضعت عليه صورة عميد الأسرى سمير القنطار الذي لم توافق إسرائيل آنذاك على إطلاقه.

عرض نصر الله مجريات المفاوضات، وأشار إلى «المعايير الإنسانية» التي تحكَّمت بها. وأصرّ على أنه كما خرج الأسرى بلا منّة من إسرائيل، فإن الباقين في الأسر سيخرجون بالطريقة عينها.

مارس هوايته المفضَّلة في التلاعب بأعصاب الإسرائيليين مهدِّداً، من دون أي لبس، بأسر جنودهم، إذا ماطلت الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن سائر الأسرى وفي طليعتهم سمير القنطار، وقال: «إن الإسرائيليين أخطأوا في مسألة الأخ سمير القنطار . . . وسيندمون»، وأضاف: «لن نترك أسرانا ولن ننسى أحداً منهم».

على المقلب السوري، باشر الأسد استقبالات واسعة شملت وزراء ونوّاباً وسياسيين لبنانيين. استقبلني في ٨ شباط ٢٠٠٤، وأبدى اهتماماً لافتاً بأوضاع المسيحيين لا سيما وضع حزب الكتائب. وصارحني القول إن هاجسه الأول هو الاستقرار، وأن أفضل ضمان للاستقرار هو لحود وحكومته، والتفاهم بين اللبنانيين، والتنسيق بين لبنان وسوريا. كان يتوجس من انعكاس حرب العراق على لبنان، ويدعو إلى وأد كل أنواع الطائفية والمذهبية، وكل أنواع الخلافات

بين لبنان وسوريا. كان يستبعد حصول أي حرب على سوريا أو في المنطقة، «فاللعبة الديبلوماسية، على ما قاله لي، ما زالت ممسكة بمعظم الأوراق».

سألني عن العلاقات بين أطراف الحكم، وحرص على معرفة تفاصيل ما يحصل في الوسط المسيحي. وشجعني على إيلاء بكركي الأولوية في اهتمامي وتحركاتي. أبدى تقديره واحترامه للبطريرك صفير على مواقفه القومية والوطنية، وأخبرني أنه تمنى عليه مرات عديدة أن يقوم بزيارة رعوية لسوريا، وخصوصاً أنه زار بلداناً بعيدة، وفيها أبرشيات أقل عدداً من الأبرشيات المارونية والمسيحية المنتشرة في بلاد الشام. وبرَّر عدم توجيه دعوة رسمية إليه بأن سوريا «دولة علمانية لم يسبق لها أن وجَّهت دعوة رسمية إلى قيادة روحية»، لكن إذا ما جاء البطريرك فإنه «سيلقى استقبالاً حاراً وخاصاً».

لم يكن كل أصدقاء سوريا من اللبنانيين مرتاحين للتمديد للحود في سدة الرئاسة، وفي مقدِّمهم سليمان فرنجية الذي قال في مقابلة تلفزيونية بصراحة وجرأة أنه «سيتقبل الأمر على مضض إذا ما أصرَّت عليه سوريا»، وأنه سيطالبها في المقابل أن تأخذ ضمانات من لحود، حماية «للخط السياسي الوطني».

مثلما كان فرنجية أول الداعمين لانتخاب لحود في العام ١٩٩٨، فقد أمسى من آخر الداعمين للتمديد له في العام ٢٠٠٤.

لم يحصر فرنجية انتقاداته اللاذعة بلحود، بل تناول الحريري على الصعيد السياسي، فاتهمه بأنه «يلعب دور المغلوب على أمره مع سوريا» ليحرّض عليها الخارج «ويحشرها».

أخذ على الحريري رغبته الدفينة في إيصال «رئيس ضعيف للجمهورية» بدل انتخاب «رئيس قوي» ليتحكم بالدولة. قارن بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، فكان أقرب منه إلى لحود حين قال: «الحريري يخطِّط لمواقفه بدقة، في حين أن الرئيس لحود عفوي في ردود فعله».

في ٢٥ آذار ٢٠٠٤ دار سجال حاد داخل مجلس الوزراء حين استهل لحود الاجتماع، وفق ما جاء في المحضر، فطرح موضوعاً يتداوله الإعلام، وبخاصة وسائل الإعلام التابعة للحريري، ويتعلق بحق رئيس الجمهورية في حضور جلسات مجلس الوزراء.

أكّد لحود عزمه على ترؤس كل مجالس الوزراء، عملاً بالدستور الذي نصّ على أنه يعود لرئيس الجمهورية حضور جلسات مجلس الوزراء «ساعة يشاء». وبرر قراره بحضور كل الاجتماعات ليحول دون إقرار مشاريع «عليها علامات استفهام»، وتباهى بأنه «لولا هذا الحضور لكانت المديونية وصلت إلى خمسين مليار دولار بدل، الخمسة والثلاثين!».

وفي موضوع جدول أعمال مجلس الوزراء، أكد لحود أن الدستور ينصّ على واجب رئيس الحكومة أن يُطلع رئيس الجمهورية سلفاً على البنود التي يتضمنها الجدول، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث من خارجه، وقال: «هل الاطلاع يعني أخذ العلم فقط، أم التداول والتشاور؟ أنا لا أتكلم كإميل لحود، بل كرئيس جمهورية لبنان، وهو موقع لا يحق لأحد أن يمس به... أنا لستُ «باش بزق»[1] في كل الأحوال».

صارح لحود أعضاء الحكومة الحاضرين قائلاً: «صرنا نخرج من جلسة مجلس الوزراء كأننا خارجون من معركة واترلو[2]، كل منا برأي وموقف... إن نشر خلافاتنا يضرّ بنا ويفيد المعارضين الذين صاروا يُعيروننا على أفعالنا، مع العلم أنهم كانوا قبلنا في الحكم ولم يكن الوضع أفضل، وكانوا يتخاطبون بالمدفع، أما نحن فنتحاور بالكلمة».

رد الحريري بأن «كلام رئيس الجمهورية يفتح نقاشاً كبيراً، وهو مفتوح في البلد، وأنا أتحفظ عن الكلام المتعلق بالدستور، ولا مانع في البحث فيه خلال

(١) تعبير تركي متداول شعبياً ويعني شخصاً لا يحسب له حساباً.

(٢) معركة عسكرية كبيرة خسرها نابوليون بونابرت في العام ١٨١٥.

جلسة أخرى، لأن هذه الجلسة مخصصة للاستماع إلى خطة مجلس الإنماء والإعمار، ولدينا القمة العربية بعد أيام، وليس الوقت مناسباً لنخوض في غمار مسائل اختلافية. وبما أن كلام فخامة رئيس الجمهورية سجل في محضر مجلس الوزراء، فإني أريد أن أسجل تحفظي عنه». بدوره سارع الوزير نجيب ميقاتي إلى تسجيل تحفظه أيضاً.

قبيل انعقاد القمة العربية المقررة في نهاية آذار في تونس، أقدمت إسرائيل على اغتيال مؤسس حركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين، وبعده بأيام خليفته الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، فانفجرت موجة غير مسبوقة من العنف حملت تونس على تأجيل موعد القمة من دون التشاور مع باقي الدول العربية، ومن دون أي تبرير، فساد الذهول كل المنطقة العربية، وانكشف العجز العربي بكل تجلياته.

في المقابل، كانت المناخات الأميركية مهيَّأة لنجاح زيارة أرييل شارون لواشنطن حيث التقى جورج بوش، وحصل منه على ما لم ينله أي رئيس حكومة إسرائيلية من أي رئيس أميركي.

قال لي لحود أن زيارة شارون حققت لإسرائيل كل ما تريده، فقد أقرّ بوش بالهوية اليهودية لدولة إسرائيل وحمايتها من تزايد عدد العرب داخلها. وشرّع قيام المستوطنات والأحياء اليهودية داخل القدس. وأسقط مضمون القرارات الدولية التي تطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، بما فيها القرار الدولي ١٩٤ الذي أعطى الفلسطينيين حق العودة والتعويض. كما تخلى بوش عن «خارطة الطريق» التي شارك في وضعها، واعتمد «خطة الانفصال» التي وضعها شارون، وأعطاه الضوء الأخضر للاستمرار في سياسة الاغتيالات، والتعامل مع أي قيادة فلسطينية يختارها في معزل عن ياسر عرفات.

استعر الخلاف بين لحود والحريري في أيار ٢٠٠٤ مع اقتراب موعد

الانتخابات البلدية، بسبب استبعاد رئيس الحكومة كل مرشح يمت بصلة إلى لحود وسليم الحص وتمام سلام وحزب الكتائب.

في ٢٢ أيار ٢٠٠٤، انعقدت في تونس القمة العربية المؤجلة بغية «حفظ ماء الوجه العربي». وبغض النظر عن المقررات والبيان الختامي، فإن مجرد انعقادها بدّد الهواجس التي كبرت حول مستقبل مؤسسة القمة نتيجة التأجيل المفاجئ الذي أصابها.

في قمة تونس برزت علامات الفتور والتباعد بين الرؤساء، فلم يسجل أي لقاء يذكر أو أي موقف موحّد. وصل لحود والحريري إلى تونس كل في طائرة، وأقاما في فندقين، ولم يتشاورا في أي موضوع، ولم يتبادلا مجرد الأحاديث العابرة.

في الجلسة المغلقة التي عقدها الرؤساء تتناول البحث المفهوم الذي طرحه بوش حول «الديمقراطية في الشرق الأوسط». أخذ لحود الكلام فأكد أن الديمقراطية الأميركية حديثة العهد، وأن الديمقراطية اللبنانية أقدم منها بكثير، وقال: «نحن نعلمهم الديمقراطية، وما غاية طرح الديمقراطية سوى التدخل في شؤون كل دول المنطقة». أيّد الأسد وبوتفليقة كلام لحود، ولم يقر إدراج موضوع الديمقراطية في البيان الختامي.

قبل الجلسة الختامية، حاول كل من وزراء خارجية مصر والسعودية والأردن وأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى الاتصال بالوفد السوري لإقناعه بتضمين البيان الختامي فقرة عن «الديمقراطية»، فردّ الأسد بحزم: «البارحة أخذنا قراراً باستبعاد هذا الموضوع، وما زلت عند قراري».

صحيح أن البيان الختامي لم يتضمن أي إشارة إلى «ديمقراطية الشرق الأوسط، غير أن معظم الإعلام العربي كشف تفاصيل ما جرى في الجلسة المغلقة ليخلص إلى القول أن الرؤساء العرب وافقوا على «نشر الديمقراطية في

المنطقة باستثناء سوريا ولبنان والجزائر». ويعلق لحود: «منذ تلك القمة بدأت مشاكل لبنان».

٢ - من روما إلى الفاتيكان

لمناسبة الاحتفال في الفاتيكان بإعلان الأب نعمة الله الحرديني قديساً في ١٦ أيار ٢٠٠٤، توجَّه لحود إلى روما والتقى على التوالي رئيس وزراء إيطاليا سيلفيو برلسكوني وقداسة البابا وأمين سر دولة الفاتيكان الكاردينال أنجلو سودانو.

عند الساعة الثانية من يوم الجمعة ١٤ أيار ٢٠٠٤، اجتمع لحود ببرلسكوني في مقر رئاسة الحكومة الإيطالية بحضور الوفد اللبناني ومستشاري برلسكوني(*).

يبدو من محضر الاجتماع أن اهتمام برلسكوني كان منصبّاً على موضوع العراق حيث يواجه صعوبات جمّة بعد أن أرسل، على حد قوله، «ثلاثة آلاف عسكري إيطالي إلى هناك خلافاً لرأي المعارضة التي تطالب الآن بسحبهم».

سأل برلسكوني لحود رأيه في مستقبل الوضع العراقي فأجابه لحود: «منذ البداية قلت لكوفي أنان أن تتم معالجة الوضع في العراق بالطرق السياسية من دون اللجوء إلى الاحتلال العسكري». وشرح لحود وجهة نظره وهي أن من السهل القصف من الجو، والتقدم في البر والاحتلال، لكن «الحرب الحقيقية» تبدأ بعد ذلك عندما ينتشر الجنود على الأرض، و«العراقيون مقاتلون شرسون يعرفون الأرض وهي أرضهم». وأضاف: «على أي حال لا أتوقع أي تبديل

(*) حضر هذا الاجتماع عن الجانب اللبناني رئيس الجمهورية وعصام فارس والمستشار الإعلامي في رئاسة الجمهورية رفيق شلالا وسفير لبنان في إيطاليا ملحم مستو، وعن الجانب الإيطالي رئيس الحكومة ومستشاره السياسي جيوفاني كاستاليناتا ومعاونه بولو بانايوتي ومدير مكتبه فالنتينو فالنتيني ومساعده الديبلوماسي باولو ديونيزي، وهو سفير سابق في لبنان.

قبل الانتهاء من الانتخابات الأميركية. بعدها يمكن العمل على تسليم الأمن لقوات الأمم المتحدة، وهذا أفضل لجنودكم، وإلا سيتراجع الوضع من سيئ إلى أسوأ».

قفز برلسكوني إلى موضوع آخر وسأل لحود باهتمام حول أوضاع الفلسطينيين في لبنان: أين يعيشون؟ وكيف هي أحوالهم الصحية؟ وما هي أوضاعهم الحياتية؟ وهل لديهم منازل؟

بعد هذه الأسئلة، عرّج على دور إيطاليا في لبنان والشرق الأوسط فقال: «كانت لي في الماضي لقاءات عديدة في سردينيا مع الرئيس الحريري الذي شرح لي ماذا يريد أن يفعل للاقتصاد اللبناني... نحن دعمنا لبنان، ونحن سعداء أن نواصل العمل في هذا الاتجاه».

وعن سياسة إيطاليا في الشرق الأوسط، أوضح برلسكوني أن لإيطاليا علاقات طيبة مع الجميع، بمن فيهم إيران وسوريا والسلطة الفلسطينية «وتربطني بياسر عرفات علاقات صداقة». أخبر لحود أنه اقترح على «مجموعة الثمانية» و«الاتحاد الأوروبي» خطة لدعم الفلسطينيين بمليار دولار. وأبدى استعداد بلاده لتتحمل قسطها من هذا الدعم، ولتستضيف «مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية» في صقلية؛ لكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح. وطُرح على إيطاليا المشاركة في صياغة «خارطة الطريق» فوافقت، غير أن الانتخابات الأميركية جمّدت العمل بها، «لأن بوش بحاجة إلى أصوات الناخبين اليهود، مما جعله يوافق على خطة شارون». توقّع برلسكوني معاودة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بعد انتهاء الانتخابات الأميركية.

ثم انتقل إلى شرح الوضع في العراق، فوصفه بأنه «يزداد تعقيداً» وترتفع فيه «درجة الحقد». ورأى أن الحقد ليس محصوراً في العراق وفلسطين وحدهما، بل يمتد إلى كل العالم الإسلامي الذي يشاهد على محطات التلفزة المروحيّات تقصف المدنيين، والسيارات المفخخة توقع القتلى بين المسلمين،

«فصار العرب يكرهون الغرب، وهم بطبيعتهم ضد إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة».

توقف قليلاً عن الكلام ليتوجه إلى لحود بقوله: «تعرفون الوضع أكثر مني فأنتم تعيشون في المنطقة، وأنا لا أحسدكم على وضعكم، وأعتقد أن خصائص لبنان كسويسرا الشرق ما عادت متوافرة بسبب ما يحيط بكم من مشاكل».

تشعَّب الحديث في الاقتصاد، وشارك فيه عصام فارس الذي أجاب بالأرقام عن بعض أسئلة برلسكوني. والتقى الرئيسان على أهمية السياحة في كل من لبنان وإيطاليا. وصف لحود روما بأنها «أجمل مدينة في العالم» فأجابه برلسكوني: «ندفع مبالغ طائلة لصيانة الآثار والثروات التاريخية التي تتطلب موازنة كبيرة للحفاظ عليها».

يوم السبت ١٥ أيار، زار لحود البابا ثم اختلى والوفد اللبناني(*) بأمين سر الفاتيكان الكاردينال أنجلو سودانو الذي نوّه بداية «بدور لبنان كأرض تعايش وحوار». فرّد لحود أنه في الوقت الذي يتنامى فيه العنف في أرجاء المعمورة أشار تقرير للأنتربول أن لبنان هو الدولة الأولى في العالم من حيث استتباب الأمن «متقدماً على دول أخرى كسويسرا والنمسا»، مما يثبت أن «من الممكن أن تتعايش الديانات والطوائف المتعددة داخل دولة واحدة شرط ضمان العدالة. فليس بالإمكان حل ولا مشكلة بالقوة»، وهذا يسري على العراق وفلسطين، فالقوة العسكرية الأميركية، على ضخامتها، لا يمكنها أن تجترح الحلول».

سودانو: «هل قلتم رأيكم للأميركيين؟»

لحود: «نعم. لكن المشكلة أن شارون لا يؤمن إلا بالقوة».

(*) حضر هذا الاجتماع عن الجانب اللبناني رئيس الجمهورية وكل من عصام فارس وسفير لبنان لدى الكرسي الرسولي ناجي أبي عاصي.

سودانو: «في المبدأ، لكل شعب الحق في أن يدافع عن نفسه، لكن الدفاع شيء وأسلوب شارون شيء آخر، علماً أن البعض يتخوف من «حزب الله» لوجود بعض الأصولية فيه».

لحود: «ليس الأمر كذلك».

سودانو: «البعض ينظر إليه من هذه الزاوية».

لحود: «الأصوليون كانوا في لبنان قبل ١١ أيلول وألقينا القبض عليهم. أما «حزب الله» فهو مقاومة».

سودانو: «أفهم من كلامكم أن «حزب الله» ينسّق مع الدولة بصورة جيدة، وقد يكون انطباع البعض عن «حزب الله» عائداً إلى مرحلة ماضية».

لحود: «إن المرحلة الماضية التي تشير إليها ليست من مسؤولية «حزب الله». فما حصل ضد المارينز عام ١٩٨٣ وقع قبل تأسيس «حزب الله» الذي أنشئ بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦. لكن الإعلام الصهيوني هو الذي ينسب إليه هذه الأفعال. إن الحزب مقاومة ولا يمكن ربطه بالإرهاب، بدليل أن إسرائيل سعت إلى اتفاق معه حول تبادل الأسرى والمعتقلين عن طريق وسيط ألماني».

سودانو: «يسألني قداسة البابا أحياناً عما هو وضع لبنان في جامعة الدول العربية، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي».

لحود: «لبنان عضو مؤسس في جامعة الدول العربية. أما مشاركتنا في منظمة المؤتمر الإسلامي فهي من منطلق وجود مسلمين في لبنان من دون أن نكون دولة مسلمة. بهذا المعنى اتَّخذت «منظمة المؤتمر الإسلامي» لها هذه التسمية، ولم تتخذ تسمية «منظمة الدول الإسلامية» بقصد التفريق بين هذين المفهومين.

سودانو: «يعني لا خوف من هذا الأمر».

لحود: «الكل يعي وضع لبنان الذي وصفه البابا بأنه أكثر من وطن، فهو رسالة وأرض حوار وتعايش ... إن خشيتي الحقيقية هي من توطين الفلسطينيين

في لبنان، وهذا ما تعمل له إسرائيل في حين أننا نعمل لتطبيق حق العودة المنصوص عنه في القرار الدولي ١٩٤.

سودانو: «الفلسطينيون هم في حدود الـ ٤٠٠ ألف...؟».

لحود: «أكثر من ذلك، وفي صفوفهم فئة من الأصوليين...».

سودانو: «بغضّ النظر عما سيكتبه التاريخ في شأن صحة المواقف المختلفة، ولا سيما موقفنا من مسألة العراق، فإن السؤال المطروح علينا اليوم هو: ماذا يمكن أن نعمل لمعالجة هذه المشكلة؟ ما رأيكم وأنتم العارفون بتاريخ العراق وعقلية شعبه؟ هل يملك العراقيون القدرة على إدارة شؤونهم بأنفسهم إذا ما طلب من القوات الأميركية الانسحاب وانسحبت فعلاً؟».

لحود: «كان هدف الأميركيين إسقاط صدام حسين، غير أنهم استهدفوا الجيش العراقي بأكمله فسرّحوه، وقتلوا الناس دون تمييز بين متورط وغير متورط...».

سودانو مقاطعاً: «نحن قلنا لهم إنهم أخطأوا في ذلك، إلا أننا وصلنا الآن إلى ما نحن عليه، والرجوع إلى الوراء لم يعد يفيد من الناحية العملية، فماذا يمكن تحقيقه اليوم؟».

لحود: «تسليم الأمم المتحدة، وإجراء انتخابات، ومدّ العراق بالمساعدات، لأن العراقيين وصلوا إلى حالة بؤس لا توصف. يجب أن تتدخل الأمم المتحدة كما فعلت في كوسوفو. الإدارة الأميركية بدأت تعي حجم المشكلة، وهي تعلن عن دور محتمل للأمم المتحدة، فعلينا الدفع بهذا الاتجاه».

سودانو: «هل تقبل الإدارة الأميركية أن يكون الجيش الأميركي تحت قيادة غير أميركية؟».

لحود: «عليهم أن يقبلوا وإلا فالمشكلة تبقى بلا حل. عليهم أن يتعلموا

من التاريخ، من الإغريق والرومان، وأن يدركوا أنهم جزء من العالم وليسوا هم العالم، وأن سياسات الفرض لن تنجح».

سودانو: «سوف يلتقي الرئيس بوش قداسة البابا في الرابع من حزيران المقبل، وإننا في صدد البحث عن اقتراح نعرضه عليه للانسحاب مع حفظ ماء الوجه. لا يمكننا أن نطلب من الرئيس الأميركي تكريس هزيمته أو قبوله بها، بل يمكننا طرح مخرج يوافق عليه أو يتقبله».

لحود: «بإمكان الأميركيين عدم سحب قواتهم وإبقاؤها من ضمن قوات الأمم المتحدة وفي كنفها. هذا هو الحل الوحيد: قوات تابعة للأمم المتحدة تشارك فيها قوات من دول عديدة، بما فيها قوات أميركية إذا شاءت».

سودانو: «هل سيتوقف العنف بعد ذلك أم تستمر الهجمات؟»

لحود: «سيتوقف العنف إذا كانت هناك مشاركة دولية واسعة، بما في ذلك فرنسا والدول الأوروبية وبعض الدول العربية...».

سودانو: «هل يقبلون؟».

لحود: إذا كان الأمر تحت قيادة الأمم المتحدة الكل يقبل. أما إذا كان تحت قيادة واشنطن فلن يكون الأمر مقبولاً. الأميركيون يواجهون مشكلة ليس فقط مع صدام، بل كذلك مع معارضي صدام.

سودانو: «سوف نرى ما يتوجب علينا قوله لبوش من منطلق تحسسنا بمسؤوليتنا تجاه السلام في العالم».

ساد المقابلة جوّ من الحوار الحقيقي، وجرى البحث حول ضرورة تغليب الحكمة في وجه التطرف. ونوّه المجتمعون بموقف البطريرك صفير، خصوصاً قبيل حرب العراق وغداتها. وقد تلاقت عظاته ومواقف قداسة البابا الذي عارض هذه الحرب، ودعا إلى التفاهم بين الشعوب والحضارات والأديان. شدّد سودانو على أهمية دور المدارس والجامعات في لبنان ومستواها الرفيع

الذي هو «موضع تقدير». وتعمّد أن يوجه الحديث مرتين إلى عصام فارس وسؤاله عن الدور الذي يقوم به كنائب لرئيس الحكومة واصفاً إياه بـ«صاحب الكتفين العريضتين!».

٣ - القرار الدولي والقوة القاهرة

في العشاء الذي جمع بين بوش وشيراك في حزيران ٢٠٠٤ في قصر الأليزيه، بمناسبة مشاركتهما في إحياء الذكرى الستين للإنزال الأميركي في النورماندي في الحرب العالمية الثانية، قال شيراك لبوش، بلهجة الخبير في خفايا الشرق الأوسط: «إذا قطعنا العلاقة بين سوريا ولبنان، يسقط النظام العلوي في دمشق». أجابه بوش: «أنت أدرى بهذا الملف، ابدأ به ونحن وراءَك».

إثر هذا العشاء صدر بيان أميركي- فرنسي مشترك يعلن رغبة الدولتين في إصدار قرار دولي في شأن لبنان. وشكّل هذا البيان شرارة انطلاق القرار الدولي ١٥٥٩ الذي صدر لاحقاً، في ٢ أيلول ٢٠٠٤، والهدف منه إخراج الجيش السوري من لبنان، وتجريد «حزب الله» من سلاحه. كان القرار ١٥٥٩ هو «مرتكز» التفاهم الأميركي - الفرنسي في لبنان، كما وصفه الكاتب والصحفي الفرنسي ريشار لابيفيير الذي بات كتابه «التحوّل الكبير» مرجعاً لفهم خلفيات القرار الدولي ١٥٥٩(*).

بقدر ما كانت الضغوط الدولية تكبر على سوريا، كانت حظوظ إميل لحود تكبر في التمديد. وقد عبّر أمين عام «حزب الله» في خطبة له عن هذا الرأي، حين وصف لحود بأنه «الأوثق والأقرب والأقدر».

وبمناسبة زفاف تيمور جنبلاط؛ ابن وليد جنبلاط، دعا لحود العروسين

(*) Richard LABEVIERE, le Grand Retournement, Bagdad-Beyrouth, Seuil, octobre 2006.

والأهل إلى عشاء عائلي في بيت الدين، وتجدر الإشارة أن الزعيم الدرزي كان لا يعارض التمديد ولكن بشكل خفي وملتبس. غير أنه وقع خلاف مفاجئ بينه وبين العميد رستم غزالي، فاتصل جميل السيّد بلحود ينصحه بإلغاء هذا العشاء خشية أن يستغله جنبلاط ليشن هجوماً على سوريا من القصر الجمهوري. قرر لحود العمل بهذه النصيحة، فأجّل العشاء فغضب جنبلاط، وشنّ على لحود حملة قاسية. لكن البطريرك الماروني كان الأعنف فانتقد بدءاً تعديل الدستور لإعادة انتخاب «الشخص عينه للمنصب الكبير إلى ما لا نهاية أسوة بما حولنا من الأنظمة المحيطة بنا».

مساء يوم الجمعة ٢٧ آب ٢٠٠٤، اتصل الحريري بلحود الذي كان في فقرا، وأعلمه أنه دعا مجلس الوزراء في الغد لاتخاذ قرار التمديد، وشدد على ضرورة حضوره. أبلغه لحود أنه لن يطلب التمديد لنفسه، أجابه الحريري: «أنت افتتح الجلسة وغادر متى شئت». سأله لحود عن سبب العجلة وإذا كان بالإمكان عقد اجتماع مجلس الوزراء الاثنين بدل السبت، قال الحريري: «أنا مستعجل حتى لا يسبقنا القرار الدولي».

حضر لحود جزءاً من الاجتماع، وكانت علامات الارتياح بادية على وجهه. قال للوزراء، وفق ما جاء في محضر الجلسة: «بداية أشكركم على مجيئكم اليوم، لاسيما وأن البعض منكم كان بعيداً في الجبل ووصل على الموعد. أود أن أقول لكم إننا نعي معاً ما يحصل إقليمياً، ونقدّر حجم الهجمة الكبيرة التي نواجهها، ونتابع ما يجري في العراق وفي فلسطين، ونسمع عن تهديدات إسرائيل لنا ولسوريا. رغم كل ذلك، وبفضل خطنا السياسي، فإننا نعيش بأمان واستقرار لدرجة أن دولاً مهمة تحسدنا على ذلك، ورعاياها والمسؤولون فيها يقصدوننا لقضاء العطلة عندنا، مما يعطينا دفعاً كبيراً».

أنهى لحود كلمته المقتضبة: «وددت أن أقول لكم إنه يجب الاستمرار في هذه السياسة لنحافظ على الاستقرار الذي ننعم به، وعلى هذا الأساس أردت

أن آتي لأشكركم في حال وافقتم على أن أستمر في الحكم». بعدها سلّم لحود رئاسة الجلسة إلى الحريري الذي قال له وهو يغادر القاعة: «مبروك سلفاً».

بعد انسحاب لحود ترأس الحريري الجلسة وقال بإيجاز شديد: «تعرفون لماذا نحن اليوم مجتمعون. السبب واضح، والوضع الإقليمي ضاغط، والخط السياسي الذي سار عليه فخامة الرئيس يجب أن يستمر. إن تمديد الولاية ثلاث سنوات لغاية ٢٠٠٧/١١/٢٣ يتطلب وضع مشروع قانون يصدره مجلس الوزراء وفق إجراءات خاصة. اسمحوا لي أن أطرح عليكم الموضوع بطريقة معكوسة، فأسأل إذا كان لدى أحد منكم أي اعتراض أو تحفظ فليتفضل ويقله، وإذا لم يكن لأحد أي تحفظ فخير البرّ عاجله».

طلب مروان حمادة الكلام فقال: «مع تقديرنا الكامل للاعتبارات وللخط الذي نحن من مؤسسيه وقد قدّمنا الدم في الدفاع عنه ونحن مستمرون فيه، وصوناً منا للتلازم بين الأصول الديموقراطية في لبنان وثبات العلاقة الاستراتيجية مع سوريا، ودفاعاً عن المقاومة وخط الصمود في وجه إسرائيل وفخامة الرئيس لحود من أبرز وجوهه، وحمايةً لسوريا ولبنان، لا بدّ من احترام مبدأ تداول السلطة على كل المستويات. ومع تقديرنا الكامل لفخامة الرئيس، أود إبلاغ مجلس الوزراء باسم «اللقاء الديموقراطي» الذي يترأسه وليد جنبلاط معارضتنا لمشروع القانون».

لم يفاجأ الحريري وكأنه كان على علم بكلام حمادة فسأل: «هل من أحد آخر يريد أن يتكلم؟»، طلب غازي العريضي الكلام فأعلن: «إضافة إلى ما قاله مروان (حمادة) فإنني باسم وليد جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي أسجّل أيضاً اعتراضنا». بدوره سجّل الوزير عبدالله فرحات اعتراضه من دون تعليق.

سأل الحريري مجدداً: «هل من اعتراضات أخرى؟». لم يعترض أحد. عندها وصل فؤاد السنيورة فقال له الحريري ممازحاً: «مبروك... أنت تصل آخر شخص، وتقبض أول شخص، وتدفع آخر شخص...».

بعد ممازحة الحريري للسنيورة انفرج جو الاجتماع، فطلب الياس المر الكلام، وتوجه إلى الحريري بلهجة فيها الكثير من التودد، فقال: «نعتز برحابة صدرك واستيعابك الدائم للأمور. إن مواقفك الوطنية والقومية يشهد لها التاريخ ولم نشك بها لحظة. فباسمي وباسم الخط السياسي الذي ننتمي إليه جميعاً في هذه الحكومة، نشكرك، يا دولة الرئيس، على موقفك». لم يجب الحريري على مديح المر له، ورفع الجلسة التي لم تستغرق إلاّ نصف ساعة، وهي أقصر جلسة عرفتها هذه الحكومة، وقد ذكرتني بجلسة التمديد للياس الهراوي.

بالتزامن مع انعقاد مجلس النواب للموافقة على التمديد، أصرت واشنطن وباريس في ٢ أيلول ٢٠٠٤ على إصدار القرار ١٥٥٩ الذي أكد سيادة لبنان واستقلاله السياسي وبسط سلطة حكومته وحدها دون منازع على جميع أراضيه، وطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان، كما دعا إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وأعلن تأييده لانتخابات رئاسية «حرة ونزيهة»، و«من غير تدخل أو نفوذ أجنبي» وفقاً لقواعد الدستور اللبناني.

أوفدت واشنطن مساعد وزير الخارجية وليام برنز إلى دمشق لإبلاغها رسالة قوية وحاسمة بأن «اللعبة انتهت»، ولا مفرّ لسوريا من أن تبدل سياستها في لبنان، وأن تتوقف عن التدخل في شؤونه الداخلية، وأن تسحب جيشها منه، وتنهي دعمها لـ «حزب الله».

تصدّر الموضوع اللبناني مناقشات اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد في منتصف أيلول. طلب فاروق الشرع موقفاً عربياً رافضاً للقرار ١٥٥٩، فردّ عليه وزير الخارجية الأردني مروان المعشر بوجوب التزام سوريا قرار الشرعية الدولية، سأله الشرع: «أين قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و٣٣٨؟». احتدم النقاش وتدخلت مصر والكويت ودول الخليج داعمة الموقف الأردني، وأفضت التسوية إلى تجاهل قرار مجلس الأمن ١٥٥٩. فسَّرت الأوساط

الديبلوماسية أن عدم إدانة وزراء الخارجية العرب القرار الدولي يعني ضمناً الموافقة عليه.

وصل الرئيس المصري حسني مبارك بصورة مفاجئة وعاجلة إلى دمشق في أول زيارة له إلى الخارج بعد الجراحة التي خضع لها. نبّه مبارك الأسد إلى خطورة الوضع الإقليمي والدولي، وإلى ما يحيط سوريا من أخطار جراء القرار ١٥٥٩. كانت نصيحته أن تتعامل دمشق بإيجابية مع القرار ١٥٥٩ نظراً إلى «إصرار واشنطن وباريس على تنفيذه»، وألّا تستخف به أو تعارضه. «لتتفادى الوصول إلى قرار ملزم» لافتاً إلى أن القرار ١٥٥٩ «ليس ملزماً ولا يذكر سوريا بالاسم ولم ينص على عقوبات».

لم تعمل سوريا بالنصيحة المصرية، ولم تنظر إلى المطالب الأميركية التي نقلها على التوالي باول وبيرنز على أساس أنها «رزمة واحدة لا تقبل المساومة».

كانت دمشق عاتبة على فرنسا «الصديقة» أكثر من عتبها على الولايات المتحدة. بدورها كانت باريس عاتبة على دمشق التي «لم تُصغِ إليها في أي شيء يتعلق بلبنان»، ولم تستجب للنصائح والرسائل المتعددة الموجهة إليها. أما إسرائيل فكانت تدفع واشنطن إلى المزيد من الضغط على سوريا، لكنها كانت ترى أن الأسد «شخص جدي» يتقن المناورة، وهو «قادر» على تحمل الضغوط، ويسير «بين النقاط».

غير بعيد عن هذه الصورة، أعلن سفير سوريا في واشنطن عماد مصطفى عن إعادة انتشار جديدة وواسعة للقوات السورية باتجاه منطقة البقاع، وهي الرابعة من نوعها، بعدما أخلت آخر النقاط العسكرية المتبقية لها في جبل لبنان وسلّمتها إلى الجيش اللبناني.

لخّص مساعد وزير الخارجية الأميركي للشرق الأوسط مارتن أنديك موقف دمشق بعد لقائه الرئيس السوري فقال إن الأسد يضع في سلّم أولوياته تحسين

علاقته بالولايات المتحدة، وعقد صفقة متكاملة معها تُبقي سيطرته على لبنان وتُعيد إليه الجولان، مقابل اتفاق سلام مع إسرائيل ووقف الدعم السوري للمنظمات الفلسطينية.

لم يخفِ أنديك أن الجهود التي قام بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك لإصدار القرار ١٥٥٩ تمّت بناء على طلب من «صديقه» الحريري، وأضاف: «التقيت الرئيس الحريري الذي ذكر لي أنه تعرّض لضغوط، وسيستقيل من رئاسة الحكومة، ولا يعرف ما يمكن تحقيقه في هذه الظروف بعد تجربة المساكنة الفاشلة مع الرئيس لحود...».

الفصل الثاني: وطن في دائرة الإعصار

من الناحية الدستورية لا نص يفرض قيام حكومة جديدة بعد التمديد، كما هي الحال بعد انتخاب رئيس جمهورية جديد أو انتخاب مجلس نيابي جديد. لكن من الناحية السياسية كان لا مفرّ من استقالة حكومة الحريري: لحود كان يرغب بهذه الاستقالة، وكان الحريري غير متحمس للبقاء على رأس الحكومة إثر محاولة اغتيال مروان حمادة، ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٥.

١ً - استقالة الحريري وحكومة كرامي

أحدثت محاولة اغتيال مروان حمادة قبل ظهر الجمعة في الأول من تشرين الأول ٢٠٠٤ صدمة في الأوساط الداخلية والخارجية، وشكلت اختراقاً للاستقرار والأمن، وعزّزت المخاوف من تدهور الأوضاع في المرحلة المقبلة نتيجة الضغوط الدولية لتنفيذ القرار ١٥٥٩، ونتيجة الانقسامات الداخلية بين المؤيدين للتمديد ومعارضيه، وفي مقدمهم وليد جنبلاط الذي ردّ على محاولة اغتيال حمادة بالقول: «وصلت الرسالة».

بادر لحود إلى السؤال عن حمادة وهنأه بالسلامة، وعندما التقيته قال لي: «الله يستر البلد، نحن على أبواب مرحلة صعبة. الذين خطّطوا لاغتيال مروان في هذا التوقيت يستهدفونني ويستهدفون سوريا والاستقرار في لبنان، ويريدون تأجيج الخلاف بيني وبين الحريري وجنبلاط على أساس أن حمادة هو أقرب المقربين منهما». وتجدر الإشارة إلى أن أصابع الاتهام كانت توجه إلى سوريا

عقب كل تفجير أو اغتيال، لحظة حدوثه وأحياناً قبل حصوله، مع العلم أن الوقائع والمعطيات الموضوعية لم تكن لتشير إلى سوريا لا من قريب ولا من بعيد، وقد استُخدمت سياسة اتهام دمشق للتغطية على هوية المرتكبين الحقيقيين.

لم يتأخر حصول ما كان لحود يتخوف منه. ففي ٧ تشرين الأول ٢٠٠٤، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة خاصة لمناقشة تقرير أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان الذي أكد أن سوريا ولبنان لم يلتزما تنفيذ القرار ١٥٥٩. وأظهرت المناقشات تشدداً غير مسبوق من فرنسا تجاه سوريا. واقترح المندوب الدائم الفرنسي في مجلس الأمن إصدار بيان يحدِّد آليات تنفيذ القرار ١٥٥٩، وطلب من ألمانيا تأجيل التوقيع على اتفاق الشراكة الأوروبية - السورية.

لم يكن الموقف الأميركي أقل تشدداً من الموقف الفرنسي. فقد وجَّه المندوب الأميركي كلاماً قاسياً إلى السوريين حذّرهم فيه من مغبة التباطؤ في تنفيذ القرار ١٥٥٩، فقال: «عملياً أقول لكم اخرجوا من لبنان، غادروه واسحبوا جنودكم، انزعوا سلاح «حزب الله»، وتوقفوا عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية».

ردّت وزارة الخارجية اللبنانية بأن القرار ١٥٥٩ هو تدخل غير شرعي ومرفوض في الشؤون اللبنانية الداخلية وفي العلاقات اللبنانية - السورية. وانتقدت مجلس الأمن لانحيازه وتحوُّله إلى أداة أميركية، وتجاوزه اختصاصه ومهامه لأنه ينظر في موضوع لا يهدِّد الأمن والسلم الدوليين، كما تنص شرعة الأمم المتحدة، فيما يتجاهل الأوضاع الخطيرة في العراق وفلسطين.

في هذه المناخات المليئة بالشكوك والرِيَب، باشر الحريري اتصالاته لتشكيل حكومة جديدة قبل أن يتقدم باستقالة الحكومة القائمة. وكان الانطباع السائد أن التمديد للحود في رئاسة الجمهورية يقابله تمديد للحريري في رئاسة الحكومة، لا سيما وأن التمديد للحود ما كان ليتم لولا تصويت كتلة الحريري في مجلسي الوزراء والنواب لتأمين أكثرية الثلثين اللازمة لتعديل الدستور والتمديد للحود.

أمضى الحريري خمسين يوماً وهو يحاول عبثاً تشكيل حكومة مصغرة يكون فيها مقعد واحد للدروز إرضاءً لوليد جنبلاط. وبدا له أن هذه الصيغة صعبة التحقيق، ففضل الاعتذار والذهاب إلى الانتخابات من موقع معارض كما في المرة السابقة، وقال للحود: «سأكسب الانتخابات وسنعود لنتعاون معاً، ومن الآن إلى انتهاء الانتخابات سنبقى على تواصل، وإذا صدر أي كلام ضدك من أحد مناصري أو حلفائي فلا تفكر أبداً أنه صادر عني، لا بل ثق أني لن أكون راضياً عن مطلقيه».

وافق لحود على كلام الحريري وقال له: «ستبقى أبواب بعبدا مفتوحة لك في أي وقت تشاء». أجابه الحريري أنه يرغب «بألا يحصل أي مضايقات لأنصاره». أجابه لحود: «أنا حريص أن تكون الانتخابات النيابية نزيهة وشفافة».

استمر الاجتماع قرابة الربع ساعة، غادر بعده الحريري القصر وإلى جانبه لحود الذي أصّر على مرافقته إلى المدخل الخارجي، فتصافحا أمام عدسات المصورين، وذهب كل منهما في حال سبيله.

جاءَت الاستشارات النيابية الملزمة، كما أرادها لحود، لصالح عمر كرامي كي يترأس الحكومة الجديدة. غير أن التأليف اصطدم بعقدة وزارة الداخلية التي كادت أن تطيح التفاهم بين لحود وكرامي.

كان كرامي مصمماً على التفاهم مع سليمان فرنجية لتأمين قاعدة مسيحية تدعم حكومته. غير أن فرنجية اشترط توليه وزارة الداخلية التي أدارها على التوالي ميشال المر ومن بعده ابنه الياس منذ سنوات، وأبلغ رئيس الحكومة المكلف أنه في حال عدم حصوله على ما يريد فإنه لن يشارك في الحكومة.

تمسَّك لحود بداية بالياس المر وزيراً للداخلية لارتياحه إليه، واضطر أخيراً إلى التراجع، وقال لي: «كنت مدركاً أن عمر كرامي سيكون أصعب من رفيق الحريري. فهو يطمح إلى أن أقدم إليه التنازلات التي كنت أرفضها للحريري. أنا أعرفه جيداً، لكن مشكلتنا معه أنه لا يتمتع بالحد اللازم من الجَلَد، وهو مستعد لأن يستقيل أمام أول عقبة...».

في معزل عن الخروج القسري للمر والكتائب وانتزاع فرنجية حقيبة الداخلية، فإن حكومة كرامي كانت أكثر الحكومات تغييراً منذ اتفاق الطائف. ظهر التغيير الأبرز في التمثيل السني والدرزي نتيجة إخراج الحريري وجنبلاط الذي كان عاتباً على كرامي على تمثيل الشوف للمرة الأولى بشخصيتين مناوئتين له شكّلتا لائحة ضده في الانتخابات النيابية السابقة هما: ناجي البستاني ووئام وهاب.

وجاء التغيير الثاني بإشراك العنصر النسائي لأول مرة بوزيرتين: ليلى الصلح وزيرة للصناعة، وهي صغرى بنات رياض الصلح أول رئيس لحكومة الاستقلال ونائبة رئيس مؤسسة الأمير الوليد بن طلال الإنسانية في لبنان، ووفاء حمزة وزيرة دولة، وهي أستاذة محاضرة في كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية وعضو المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

أما التغيير الثالث فتمثل بتعيين وزراء متخصصين كالياس سابا في وزارة المالية، وعدنان عضوم في وزارة العدل، ومحمد خليفة في وزارة الصحة، وعدنان القصار في وزارة الاقتصاد والتجارة. في كل حال، أصاب عمر كرامي عندما أطلق على حكومته تسمية «أفضل الممكن»، وهي في الواقع «أحسن الممكن».

وفي أقسى تعليق خارجي، قال نائب وزير الخارجية الأميركي ريتشارد إرميتاج إن هذه الحكومة «صُنعت في دمشق»، وإنها «خرق جديد لقرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩».

شدّد لحود في أول اجتماع لحكومة كرامي، يوم ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٤، على أننا «فريق متجانس»، في إشارة إلى أن حكومات الحريري لم تكن كذلك. واكد ضرورة أن «ننجح في الأمور الإصلاحية» رغم أن عمر الحكومة قصير ينتهي حكماً عند بدء ولاية مجلس النواب الجديد في ربيع ٢٠٠٥، وحدّد لها مهمتين عاجلتين: وضع الموزانة العامة، واقتراح قانون الانتخابات النيابية.

شدّد كرامي أيضاً على موضوع التضامن الوزاري، فقال: «لا هيبة للحكم إذا كنا لا نحترم أنفسنا». وأكد الوزراء إيلي الفرزلي وطلال أرسلان وألبير منصور ووئام وهّاب وناجي البستاني أهمية التضامن. غير أن سليمان فرنجية صارح الحضور بقوله لهم: «إذا تضامن الرؤساء يتضامن الوزراء، وإذا لم يتضامنوا فلا شيء هناك يصنع تضامناً». ثم توجه إلى رئيسَي الجمهورية والحكومة وقال لهما: «أتمنى أن تكونا متضامِنَين».

شكلّ مجلس الوزراء لجنة لصياغة البيان الوزاري(*). وقبل نهاية الاجتماع ذكّر رئيس الجمهورية الحضور بأن رئيس الحكومة «يمثّلها ويتكلم باسمها» كما جاء في الدستور، إضافة إلى وزير الإعلام، وهو «الناطق الرسمي»، وأضاف: «هما فقط يتكلمان... لا تعلّقوا لأنهم سيعلّقون علينا...».

نالت الحكومة ثقة هزيلة لم تتعدَّ ٥٩ نائباً من أصل ١٢٨، مع العلم أن عدد النواب الذي سموا كرامي رئيساً للحكومة وصل إلى ٨٢. الثقة بكرامي كانت أكبر من الثقة بحكومته.

٢- فوز بوش ورحيل عرفات

في أواخر ٢٠٠٤، تصدّر الأخبار حدثان: فوز جورج بوش بولاية رئاسية ثانية، وتدهور وضع ياسر عرفات الصحي، مما تطلّب نقله من رام الله، حيث كان شارون يحاصره، إلى فرنسا حيث خضع للعلاج.

في الموضوع الأول نقلت الأوساط الصحافية عن شارون قوله إن «بوش جيد لإسرائيل»، وهو «أكبر صديق» عرفته الدولة العبرية منذ نشأتها. أما سوريا

(*) تشكّلت اللجنة برئاسة عمر كرامي وعضوية الوزراء: الياس سابا، إيلي الفرزلي، ألبير منصور، سليمان فرنجية، سامي منقارة، ياسين جابر، محمود حمود، عدنان القصار، عدنان عضوم، ووئام وهاب.

فكانت قلقة من فوز بوش وتتخوف من أن يتعرض الشرق الأوسط لعدم الاستقرار والفوضى. غير أن الرئيس السوري بادر إلى تهنئته معرباً عن أمله بتعزيز العلاقات الأميركية - السورية.

عمّ القلق العالم العربي وبخاصة الأراضي الفلسطينية على صحة عرفات. وحبس الفلسطينيون أنفاسهم طوال أسبوعين، إلى أن أعلن الطبيب الفرنسي عن وفاته، في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤، عند الساعة الثالثة والنصف فجراً، فتدفقت الجموع في الشوارع هائمة تبكي وتنتحب. أعلنت السلطة الفلسطينية الحداد أربعين يوماً ونكست الأعلام.

وَصَفَ بوش رحيل عرفات بأنه «لحظة مهمة وكبيرة في تاريخ الفلسطينيين». كما وصفه شيراك بأنه «رجل شجاع ناضل أربعين عاماً في سبيل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». أما أرييل شارون فرأى أن «وفاة عرفات يمكن أن تكون نقطة تحول من أجل السلام إذا أوقف الفلسطينيون الإرهاب». وافقت الحكومة الاسرائيلية على دفنه في رام الله بناء على وصيته، وبدأت الترتيبات لإجراء الجنازة في القاهرة. وقد توحّد الشعب الفلسطيني في وداع الزعيم الذي لم يعرف سواه خلال أربعة عقود.

* * *

غاب الرمز واللغز. حيّر الجميع في حياته ومماته إلى درجة أن اسمه الحقيقي كان موضع جدل، مما حملني يوماً على سؤاله عن اسمه بالكامل، فكتب لي على ورقة بخطّ متقن وبالقلم الأحمر الذي لا يفارقه: «محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني، من مواليد القدس عام ١٩٢٩». أما وفاته فما زالت تحيط بها الشكوك والتساؤلات: هل مات نتيجة المرض أم اغتيل بدسّ السمّ؟

بدأ مقاوماً ومات مقاوماً. صار هو فلسطين وتماهت به قضيتها منذ منتصف

الستينات من القرن الماضي، حين عزم على إنشاء منظمة «العاصفة» والقيام بعمليات ضد المواقع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تحت شعار: «القيادة في الميدان»[1].

خلال حرب تشرين ١٩٧٣ قال لي: «من لا يشارك في المعركة لا يقطف ثمارها». وظل طوال حياته في الميدان، ولم يتخلَّ عن الكفاح المسلح حتى في عزّ المفاوضات مع واشنطن وإسرائيل. سألته كيف يوفّق بين إدارة الانتفاضة والتفاوض حول التسوية، أجابني وابتسامته العريضة تعلو شفتيه السميكتين والمتدليتين: «المقاومة هي التي تؤهلني للتفاوض والحصول من إسرائيل على ما لا تريد أن تعطيه». كان على الدوام يقاتل ويفاوض في وقت واحد. هو الذي أدار الانتفاضة الأولى على إسرائيل عام ١٩٨٧، وهو الذي فاوض حول أول اتفاق مع إسرائيل، وهو اتفاق أوسلو، عام ١٩٩٣.

تعوَّد حياة المقاومة والمغامرة، وتعرَّض للملاحقات والاعتقال طوال حياته. روى لي أنه في صيف ١٩٦٥ أوقفته دورية من الجيش اللبناني في منطقة بنت جبيل من لبنان فيما كان عائداً من عملية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع مجموعة من عشرة أشخاص، بينهم خليل الوزير «أبو جهاد»، وصلاح خلف «أبو إياد»، وأبو علي إياد. عرّف بداية عن نفسه أنه رقيب في الجيش السوري يدعى «علي مصطفى». ولكن بعدما اطمأن إلى نيّات الطرف اللبناني كشف عن حقيقة شخصيته، فأُطلق بعدما استقبله غابي لحود، مسؤول الشعبة الثانية في الجيش اللبناني، بصحبة سامي الخطيب، رئيس فرع الأمن الداخلي[2].

بعد مرور أربع سنوات على هذه الحادثة، أصبح عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، واحتلّ مقعداً في جامعة الدول العربية، وتمسّك على الدوام

(١) مراجعة الشهادة القيّمة التي دونها بسام أبو شريف في كتاب بعنوان: «ياسر عرفات»، منشورات رياض الرّيس للكتب، ٢٠٠٥.

(٢) لطفاً مراجعة كتاب سامي الخطيب بعنوان: «في عين الحدث»، الجزء الأول، ٢٠٠٨، ص ١٤٥ وما بعدها.

بالشرعيَّتين: الشرعية القانونية المتعارف عليها بين الدول، والشرعية الثورية أي البندقية المتعارف عليها بين المقاومين.

في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، أيقن أن الجيوش العربية أعجز من أن تحرر فلسطين لتقيم عليها الدولة العلمانية التي يتعايش فيها اليهود والفلسطينيون، من مسلمين ومسيحيين، وأن أقصى ما يمكن أن يطمح إليه هو دولة عاصمتها القدس الشرقية على جزء من فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، وكان يردد: «إذا حررت متراً واحداً من الأرض سأرفع عليه العلم الفلسطيني». وعندما كانت الأمور تتعقد وتبتعد حظوظ التسويات وتصيبه نوبات التوجس كان يقول: «غداً سيخرج طفل أو طفلة من صفوف شعبنا ويرفع العلم الفلسطيني على ربوع القدس».

منذ لقائي الأول به عام ١٩٦٩، أثناء زيارتي الأغوار في الأردن على رأس وفد من طلاب حزب الكتائب اللبنانية، شدّد على أهمية القدس في الصراع العربي - الإسرائيلي، وقال: «قد نختلف كمسيحيين ومسلمين على أمور كثيرة، لكننا نتفق على ضرورة تحرير القدس وجعلها العاصمة الروحية والسياسية لدولة فلسطين».

أدخل القدس في ضمير الشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية والإسلامية. باتت «زهرة المدائن»، كما سماها الرحبانيان وغنتها فيروز، أكثر من عاصمة لدولة: صارت قضية كل الشعوب المحبة للعدل والسلام.

عرقل العديد من المفاوضات، وأخّر بعض الاتفاقات لإصراره على القدس، وكان متمسكاً بها أكثر من تمسكه بحق العودة. وفي كل مرة كانت تُعرض عليه تسوية كان يسأل: «أين الحَرَم؟».

إثر حرب تشرين قام وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر برحلات مكوكية بين إسرائيل ومصر وسوريا، فقال لي أبو عمّار في إحدى جلساتي معه: «أعظم لحظة في حياتي أن أقف في القدس لأعلن قيام الدولة الفلسطينية».

حقّق حلمه بإعلان الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، غير أنه

لم يحقق حلمه بزيارة القدس إلا مرة واحدة وخلسة حين سار في محاذاة المسجد الأقصى في ساعات الفجر. يروي محمد دحلان(*) أنه فيما كان عرفات يحتفل بقداس الميلاد، اتصل به العاهل الأردني عبد الله الثاني وطلب أن يلتقيه على جناح السرعة، فقرر السفر ليلاً عبر القدس، وكلف دحلان إجراء الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي الذي وافق شرط إبقاء الزيارة سرية. يصف دحلان أبو عمّار أنه عندما حاذى المسجد الأقصى كان «منبهراً» كالطفل، وكأنه في «حلم»، وكان قد أمضى الوقت في الطريق يتكلم بلا توقف عن ذكرياته في القدس على مسمع من محمد دحلان ونبيل أبو ردينة.

حين استقر في بيروت نهاية 1970، كنت واحداً بين قلة من السياسيين الذين كانوا يعرفونه. وقد أكون من القلة التي بقيت على تواصل معه بعد خروجه من بيروت فكنتُ ألتقيه في تونس وأحياناً في بغداد. لم أجتمع به بعد أن غادر إلى رام الله، غير أنه كان يحرص على الاتصال بي بين الفينة والفينة، ولا سيما في الأعياد. وكان آخر اتصال في أعياد آخر سنة ٢٠٠٣، وكان إلى جانبه نضال السبع، وهو من مساعديه الشباب الأذكياء والأوفياء الذي كلّفه متابعة «الملف المسيحي».

أخبرني نضال السبع أنه قبل سفره إلى لبنان، في خريف ٢٠٠٠، ليبدأ مهامه، سأله أبو عمار: «هل تعرف كريم بقرادوني؟»، ودون أن ينتظر جواباً، استطرد: «قلْ له إنك آتٍ من قِبَلي وهو يعرف ماذا يفعل لتحسين علاقاتنا بالرئيس لحود».

وفي خريف ٢٠٠٣، وجّهتُ إليه دعوة للمشاركة في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر حزب الكتائب، فانتدب مستشاره الشخصي هاني الحسن الذي ألقى

(*) مراجعة حديث محمد دحلان، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وعضو المجلس الثوري لحركة «فتح»، في صحيفة «الحياة»، في إطار سلسلة «يتذكر» التي دوّنها الصحافي والكاتب غسان شربل والتي صدرت في خمس حلقات من ٣٠ آب إلى ٣ أيلول ٢٠٠٨.

كلمة جريئة تضمنت مراجعة نقدية للأخطاء التي ارتكبتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال وجودها في لبنان.

كان يَزينُ الأمور بميزان «الجوهرجي». يدرك بالسليقة والخبرة أنه شخص مزعج ومستهدف، وهو يعرف أكثر مما يجب عن أسرار الرؤساء وخفايا القصور ودسائس الكواليس ولعبة الأمم. كان يحمل على الدوام دفتراً صغيراً في جيبه يسجل فيه بعض معلوماته وملخص لقاءاته. قال لي ذات يوم: «انظرْ إلى هذا الدفتر الصغير إذا نشرت محتوياته تسقط عروش وأنظمة، وتتهاوى رؤوس كبيرة».

عربي أصيل في عاداته وطعامه، لا يحب الطقس البارد ويرتاح للطقس الحار، وبخاصة عندما يخلد إلى النوم. لا يحب تناول الطعام لوحده، وكان يعتني بضيوفه ويوزع عليهم الطعام بيديه بلطف وتودد، ويشيد بفوائد الخضر والفاكهة، وبخاصة والعسل الذي يرى فيه بلسماً لكل الأمراض.

كان رومانسيّاً حالماً يحب الموسيقى ويطرب للشعر. قال لي مرة: «قصيدة واحدة لمحمود درويش أهم من مئة خطاب وخطاب».

مارس المكر والخداع مع أعدائه، وإذا اقتضى الأمر فمع حلفائه أيضاً. يضعف حيناً ويشتد أحياناً، يحب ويبغض، يخاف ويقتحم، يصارح ويناور، ويلجأ إلى مختلف الوسائل لينجز ما خطط له. يفصح عما يخالجه حيناً بصراحة مدهشة وأحياناً عن طريق المداورة أو المداعبة.

عرف كيف يجذّف بين مختلف التناقضات العربية ليقود منظمة التحرير الفلسطينية. خرج من مكان إلى مكان ولم يستقر قط في مقر واحد. انتقل من حصار ليقع في حصار، وما إن نجا من اغتيال حتى تعرَّض لآخر.

يسهر على مقاتليه، وقد تعوَّد أن يجول عليهم قبل أن ينام ويغطيهم فرداً

فرداً. كما كان يتابع أخبار الأصدقاء في كل ظرف. أدهشني عندما أرسل إلي سكرتيره الخاص مع علبة شوكولاتة للاطمئنان إلى صحتي في عزّ «حرب تشرين» بعدما بلغه أني خضعتُ لعملية جراحية.

حوصر غير مرة وصمد. في «أيلول الأسود» ١٩٧٠، تخلّص بالحيلة من قبضة الجيش الأردني. في نيسان ١٩٧٣، هبطت مجموعة إسرائيلية في شارع فردان فاغتالت كمال عدوان وكمال يوسف وأبو يوسف النجار، والثلاثة هم من كبار قياديي «فتح»، وكان في نيتها تصفية ياسر عرفات، لكنها لم تعثر عليه. في العام ١٩٨٢، أفلت من براثن أرييل شارون الذي اجتاح لبنان وحاول اغتياله بواسطة الطائرات الإسرائيلية أكثر من ١٣ مرة. عام ١٩٨٣، أطبق عليه الجيش السوري في شمال لبنان وبقاعه، غير أنه فرّ من خرم الإبرة. عام ١٩٩١، دمّر الطيران الإسرائيلي مقره في تونس قبل وصوله إليه بدقائق معدودة، وانقلبت فيه سيارته على الطريق بين عمان وبغداد، ونجا بأعجوبة في ٨ نيسان ١٩٩٣ حين سقطت طائرته في الصحراء الليبية!

زرته بعد أسابيع في تونس لأهنئه بالسلامة فأخبرني أنه فيما كانت طائرته تحلّق فوق الصحراء الليبية، ترك الكابتن محمد درويش قمرة القيادة ليخبره بأنه يواجه عاصفة رملية تمنع الرؤية، وقد تعطلت أجهزة الاتصال، وبدأ الوقود ينفد بسرعة، وهو مضطر إلى الهبوط في منطقة لا يعرف طبيعتها، وأن العملية في غاية الخطورة. على الفور ارتدى «أبو عمار» بزته العسكرية ووضع كوفيته على رأسه، ومسدسه على خاصرته، وقال: «عندما يجدون جثتي سيعرفون أني متُّ مقاوماً».

لفّه مرافقوه بالبطانيات والأغطية المتوافرة في الطائرة، وأحاطوا به كدرع بشري للتخفيف من آثار الصدمة عليه. وما هي إلاّ لحظات حتى ارتطمت الطائرة بالأرض وتمزقت قطعاً، ولكن الذي أَنقذ حياته هو الكابتن محمد ومساعده غسان ياسين اللذان قررا أن يهبطا بالطائرة ومقدِّمها منخفض وذيلها

مرتفع، فتلقت قمرة القيادة الصدمة القاتلة واستشهدا ليحميا القائد، وعلّق عرفات أمامي بالقول: «من ينصره الله ويعاضده أخوانه لا تقوى عليه قوة، تفانينا بعضنا لبعض هو سر استمراريتنا».

كان يكرِّر كمؤمن أن الحياة بيد الله، «وما بياخد الروح إلا اللي أعطاها». غير أنه كان يدرك كمقاوم أن الأمن بيد الإنسان أيضاً. كان شديد الحذر، كثير الحيطة. وقد اختزل نظريته في الأمن بكلمة يلفظها بالإنكليزية وبلهجته المصرية فيقول: «يجب أن تكون Unpredictable». قال لي غير مرة: «الأمن هو أن تتحرك بشكل غير متوقع، وفي أوقات غير منتظمة».

كان يطبِّق نظريته الأمنية في كل مكان وزمان. لا أحد يعرف ساعة يتحرك ولا أين يتجه ولا الطريق الذي يسلك قبل أن تنطلق محركات السيارة أو الطائرة، وقد كانت له حاسة سادسة عجيبة ساعدته في تلافي المخاطر قدر ما ساعدته المعلومات ويقظة مرافقيه.

أذكر انه في إحدى ليالي أيار ١٩٧٣، وكانت الاشتباكات على أشدّها بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، وفيما كنت أهمّ بالخروج من مقره في ساعة متأخرة من الليل، سألني عرفات إن كان معي مرافقون، فأجبته بالنفي. صعد في سيارتي أمام ذهول مرافقيه الذين طلب منهم البقاء في أماكنهم. جلس، إلى جانبي وكانت الطرقات خالية، وطلب مني أن أوصله إلى السفارة الكويتية حيث ترجّل وقرع الجرس فسمعتُ الحارس يصيح: «أبو عمار!»، أجابه مبتسماً: «قل لسعادة السفير أني آتٍ لأنام عندكم...!»، وقبل أن يلج باب السفارة شكرني وأشار علي بالذهاب.

لا شك أن تحركاته كانت تخضع لمقتضيات الأمن، لكنها لا تخلو في جانب منها من بعض الاستعراضية، فهو يحب أن يفاجئ ويبهر. بعد عملية فردان عام ١٩٧٣، قرر أن يزور رئيس حزب الكتائب اللبنانية بيار الجميل في

منزله في المنطقة المسيحية من بيروت ليشكره على مشاركته في تشييع القادة الفلسطينيين الثلاثة.

اعتمر كوفيته، وصعد إلى جانبي في السيارة، وطلب مني أن نتجول في شوارع الأشرفية التي كان يدخلها للمرة الأولى. راح يُحيّي المارة الذين كانوا ينظرون إليه غير مصدقين عيونهم.

أولى الإعلاميين وخطباء المساجد عناية خاصة. كان يدرك أن الإعلام هو بقوة القنبلة الذرية مع فارق أنه يمكن استعماله في كل ساعة. كما كان يخشى تأثير خطباء المساجد على عقول المؤمنين وعواطفهم، فكان يسترضيهم ويتجنب الخلاف معهم.

لم يكن خطيباً مفوهاً، بل كان يملك من الكاريزما ما يجعله يحرك الجماهير لمجرد أن يطلّ عليها. كان يرفع يده بعلامة النصر في أحلك الأيام، ويحافظ على ابتسامته التي تبث النخوة والحماسة في نفوس المقاومين. وكلما كان الناس يهتفون له «بالروح بالدم نفديكَ يا أبو عمار»، كان يقاطعهم ويهتف: «بالروح بالدم نفديكِ يا فلسطين».

صبور إلى أقصى الحدود. يشبه صيادي السمك أكثر من صيادي الطيور. قادر أن يمضي الساعات والأيام والشهور والسنوات ينتظر حتى يعلق خصمه أو عدوه في الشباك أو يبلع الطعم. يعتمد الإقناع قاعدة، وإذا تعذر يستخدم المال، وإذا لم يتم له ما يريد بالمال يلجأ إلى القوة بعد أن يكون قد استنفد كل الوسائل الأخرى. نادراً ما كان يفقد أعصابه، لكنه إذا ما غضب يطيح كل شيء، ولا يقدر أحد على ضبطه.

يَقِظٌ في الشدائد يفكر بصفاء وهدوء، ولا يركن إلى الظواهر، ويحاول استكشاف المخفي من الأمور. عندما يطرق مفكراً يهزّ ساقه بعصبية ويلعب بأحد الأقلام التي بحوزته. امتلك قدرة خارقة على العمل في أوضاع مستحيلة. لا أنسى يوم كنت ضمن مجموعة من السياسيين اللبنانيين والديبلوماسيين

العرب، نحاول التوسط بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية لوقف الاشتباكات عام ١٩٧٣، وكنا محشورين في غرفة واحدة تحاشياً للقذائف المنهمرة علينا، نظرت إليه جالساً في زاوية من الغرفة بكل هدوء على كرسي خشبي وهو يحتضن أوراقاً يكتب عليها بيده نصوص برقيات الاستغاثة التي كان يوجهها إلى الرؤساء العرب وزعماء العالم.

كان يتعمد في بعض الحالات أن يتأخر عن الموعد دون مبرر بغية إثارة أعصاب الجانب الذي يتفاوض معه وإرباكه. وكثيراً ما كان يحدد لأخصامه مواعيد متأخرة أو في أيام العِطَل لم يألفوها. وإذا رأى أن من مصلحته المماطلة، فإنه لا يترك الخصم يتناول الموضوع الذي من أجله أتى، ويتطرق إلى شؤون جانبية، ويستهلك الاجتماع دون البحث في الأساس. وكثيراً ما ينهي مثل هذه الاجتماعات بتسمية أحد مساعديه «لاستكمال البحث» الذي لم يكن قد بدأ على أمل اللقاء ثانية. كان هذا الأسلوب يوتر المفاوض الإسرائيلي، وكان شارون لا يتحمَّل مجرد اللقاء به.

كل خطوة من خطواته أو كل موقف من مواقفه كان مثار اهتمام العالم. هدد مرة بوقف المفاوضات مع إسرائيل، وبإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، ما لم تتراجع الحكومة الإسرائيلية عن سياسة التعنُّت والتعجيز وفرض الشروط، فانهمرت عليه الاتصالات تستوضحه سبب استيائه، وهاتَفَهُ الرئيس الأميركي بيل كلينتون، ووعده بتحسين الشروط الفلسطينية، وطلب منه معاودة التفاوض، وكان هذا جلّ مبتغاه.

كان يدرك أن كارثة الكوارث أن يفقد الفلسطينيون استقلالية قرارهم، فيضيع مصيرهم في غياهب المصالح والنزاعات العربية والدولية. حمى القرار الفلسطيني المستقل بالقوة حيناً وبالمناورة في أكثر الأحيان.

كان أكثر الرؤساء العرب شهرة وحركة، وقد سجل الرقم القياسي في

اللقاءات مع كبار هذا العالم منفردين ومجتمعين. كان معظم القادة العرب لا يحبونه لكنهم يخشونه، وهو على علم بهذا الأمر، وكان يقول في هذا الشأن: «إن سوريا تريد القرار الفلسطيني، ومصر تريد منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن يريد الجمل والجمّال».

جمع في شخصه شبكة من العلاقات الدولية والصداقات العالمية. كان يوحي لكل رئيس أو زعيم أنه يعتمد عليه دون سواه من الرؤساء والزعماء. ارتبط بعلاقات حميمة مع أنديرا غاندي، رئيسة حكومة الهند وعائلتها، وإبان إحدى زياراته لها، التقى أحد الهندوسيين من أصل فلسطيني وقد أصبح مرشداً روحياً لإحدى الجماعات. سأل الهندوسي عرفات: «كم هو عدد الفلسطينيين في العالم ؟»، أجابه عرفات: «ثمانية ملايين». علَّق محدثه بكل جدية: «أنتَ زعيم على ثمانية ملايين، أما أنا ففي الهند تسعة ملايين شخص يعبدونني كإله..!». ردّ عليه أبو عمّار على طريقته الساخرة: «الفارق هو أني أقود ثمانية ملايين شخص، كل واحد يتصور نفسه إلهاً مثلك!».

كان يقرأ بعناية البريد الضخم الذي كان يُعرض عليه يومياً، بسبب مركزية القرار في منظمة التحرير الفلسطينية. يدوّن ملاحظاته الإيجابية أو السلبية بقلمه الأحمر على كل بند من المراسلات، ويهتم بأصغر التفاصيل. غالباً ما كان ينام عند الفجر ويصحو بعد أربع أو خمس ساعات ليعاود العمل بلا كلل ولا ملل، لكنه يستريح بعد الغداء في قيلولة طويلة.

لم يهدأ ولم يستكن، لم يرتح ولم يُرح، وكثيراً ما كان ينام في السيارة أو الطائرة كسباً للوقت. أنهك من عملوا معه، لكنهم كانوا معجبين به، يمازحهم ويتصرف معهم بتواضع وبساطة، ويفاخر بهم ويتفقد أحوالهم المادية ويرعى شؤونهم الخاصة والعامة.

ما كان يرد طلباً لمحتاج، ولا يتوانى عن مساعدة المساكين من شعبه،

ويعنى عناية خاصة بشؤون الأسرى والشهداء وعوائلهم . كان كريماً مع الآخرين إلى حد التبذير، وشحيحاً على نفسه إلى حد البخل. لم يملك من متاع الدنيا سوى بدلتين عسكريتين. وعندما أفاق للمرة الأخيرة وهو على سرير الموت في فرنسا، اتصل بمسؤول المال الدكتور سلام فياض ليسأله إن كان قد دفع الرواتب الشهرية!

أطلّ على العالم للمرة الأولى عندما ألقى خطابه أمام أعضاء منظمة الأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني ١٩٧٤، فطرح خيار البندقية التي يحملها بيد، وغصن الزيتون الذي يحمله باليد الأخرى. كما تكلم أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي انعقدت في جنيف في كانون الأول ١٩٨٨، فكشف عن خطته للسلام واستعداده لإنهاء الكفاح المسلح والاعتراف بإسرائيل، مما حمل الولايات المتحدة على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتحاور معها.

في تموز ١٩٩٤ عاد إلى فلسطين وكانت غزة محطته الأولى. وفي أيلول ١٩٩٥ وقّع اتفاقاً شمل الضفة الغربية، غير أن أحد المتطرفين الإسرائيليين اغتال رئيس الحكومة إسحق رابين الذي كانت علاقته بعرفات تنطوي على الحد الأدنى من الانسجام والاحترام بعكس العلاقة مع الخلف بنيامين نتنياهو التي اتسمت بالمشاكسة والعداوة. رفض نتنياهو التزامات منَ سبقه، ولم يسلِّم مدينة الخليل إلا بعد مفاوضات مضنية في واي ريفر عام ١٩٩٨ برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي ضغط على الجانب الإسرائيلي بشكل غير مألوف. خلال هذه المفاوضات أبلغ أرييل شارون الذي كان في حينه وزيراً للخارجية الرئيس الأميركي أنه لا يريد مصافحة عرفات، فردّ الزعيم الفلسطيني: «أنا لا أريد يده، أريد الأرض». ولم يتصافحا إطلاقاً.

في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ دخل شارون حرم المسجد الأقصى رغم تحذيرات عرفات لإيهود باراك من مغبة هذه الخطوة، فدارت اشتباكات بين المصلين

والجنود المرافقين لشارون أسفرت عن إصابات بين صفوف المصلّين، فعمّت التظاهرات في كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة واندلعت الانتفاضة.

في شباط ٢٠٠١ نجح شارون في الانتخابات النيابية. وفي كانون الأول شنّ هجوماً على مدينة رام الله، وقطع عنها المياه والكهرباء، ومنع الفلسطنيين من سحب جثث قتلاهم من الشوارع. أما «المقاطعة»، مقر عرفات، فتعرضت لقصف وحشي دمّر كل أجزائها باستثناء الطابق الذي يقيم فيه عرفات حيث وصلت إليه القوات الإسرائيلية، ووقفت وجهاً لوجه مع حرسه الشخصي، غير أنها لم تقتحم الغرفة عملاً بنصيحة الرئيس الأميركي جورج بوش لشارون بتجنُّب قتل عرفات حين قال له: «اتركه للرب». وقد أجابه شارون: «فلنساعد الرب قليلاً».

كان شارون مصمماً على قتله بأية وسيلة، ولو عن طريق السمّ. صار مجرد بقاء عرفات حياً كابوساً لشارون. كان أبو عمار يعرف كيف يستفزه، وكان يثير أعصابه بقوله: «سأهزمه هذه المرة أيضاً كما هزمته في بيروت». وعندما عزم شارون على اقتحام «المقاطعة» بغية اعتقاله، أطلق عرفات في وجهه صيحته الشهيرة: «لن أكون طريداً أو أسيراً بل شهيداً شهيداً شهيداً».

لم يؤثر الحصار على معنوياته لكنه أثَّر على صحته، فأصيب بألم في إمعائه وما عاد يقدر على الأكل وبدأ ينهار بسرعة، مما حمل الكثيرين على طرح السؤال: «هل مات أم قتل؟»(*).

لم تحظَ هذه المسألة بما تستحقه من اهتمام في ضوء تقرير مستشفى «بيرسي» العسكري في فرنسا الذي أعلن أن وفاة عرفات متأتية من «مرض غير معلوم لدينا»، مما يزيد من حجم الشكوك والظنون والتساؤلات، علماً أن الطعام الذي كان يصله خلال الحصار كان يأتيه عبر الحواجز الإسرائيلية!

(*) أشير في هذا الصدد إلى دراسة موثقة من أكثر من مئة صفحة منشورة على موقع «عرب ٢٠٠٠» تحت عنوان: «قصة اغتيال عرفات... التصفية السياسية والجسدية».

أخبرني الدكتور أشرف الكردي، طبيب عرفات طوال ٢٥ عاماً، فقال(*): «كان أول ما يعطس يستدعونني، وكنت أحضر رغم أخطار الطريق والحواجز الإسرائيلية. هذه المرة أصيب بغثيان وقيء شديدين فلم أُستدعَ إلا بعد مرور ١٧ يوماً. عند وصولي تعمدت أن أختلي به، وما إن وقعت عيناه عليّ حتى قال لي: «اليهود عملوها فيّ...!». وكان أبو عمّار بحسب شهادة طبيبه في «وعيه الكامل وكان يشعر أن في جسمه سمّاً».

طمأنه الكردي أن الإسرائيليين سمحوا له أن يغادر إلى أية جهة يريد، وأن العاهل الأردني يضع بتصرفه ما يلزم من إمكانات لتأمين نقله حيثما يرغب، واقترح عليه ألا يتوجه إلى الولايات المتحدة أو إلى بريطانيا، كونهما دولتين معاديتين له، ومن المستحسن أن يتوجه إلى دولة أوروبية، أجابه أبو عمار على الفور: «أريد أن أذهب إلى باريس، والرئيس شيراك صديق شخصي لي».

اتصلت زوجته سهى بالقائم بالأعمال الفرنسي الذي حضر في أقل من نصف ساعة. جرت ترتيبات نقله من رام الله إلى عمان ومنها إلى باريس. لاحظ طبيبه الخاص: «هذه المرة أيضاً جرى إبعادي عن السفر معه من دون أي مبرر، وكنت أتصل بالفريق الطبي للاستفسار عنه وهو في المستشفى الفرنسي فما كنت ألقى جواباً إلى أن دخل في غيبوبته الأخيرة وتوفي سريرياً، عندها أعطوني علماً بالأمر...!».

أطلعني الكردي أنه نصح لمحمود عباس، الذي خلف عرفات، بتشريح الجثة كي يضع حداً لأية تساؤلات فأجابه عباس: «الرجل مات ودعنا ننهِ الموضوع...!». غير أن طبيبه الخاص أكد لي «أن أبو عمّار لم يتوفَّ جراء المرض، بل نتيجة السمّ».

في آخر يوم له في مقره بفلسطين التقى عرفات أمين عام الرئاسة الطيّب

(*) حديث خاص أجريته مع الدكتور أشرف الكردي على الهاتف في الأول من أيلول ٢٠٠٨.

عبد الرحيم ومستشاره للأمن القومي جبريل رجوب، وأطلعهما على أدق التفاصيل السياسية والمالية، وأوصاهما بدفنه مؤقتاً في «المقاطعة» ونقل جثمانه إلى القدس لاحقاً. في هذه اللحظات المأسوية لم يفقد روح النكتة فقال لهما: «أوصيكم أيضاً أن تهتموا بأن تتزوج ابنتي زهوة برجل محترم».

وحين حضر محمد دحلان المسؤول الفتحاوي الطامح إلى خلافته، قال له عرفات: «لا أرغب في السفر لأن الإسرائيليين لن يسمحوا لي بالرجوع، وصحتي ستتحسن خلال يومين». أبلغه دحلان أن مصر والسعودية والولايات المتحدة حصلت من إسرائيل على ضمانات في شأن السماح له بالعودة، وقال ممازحاً: «إذا كنت تخشى على القيادة فستجدها كما هي عند عودتك». ابتسم عرفات ابتسامة عريضة وأجابه: «ما دام الأمر كذلك، فأنا مستعد للذهاب... شرط أن تأتي معي!».

في ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٤ كان آخر ظهور علني له، عندما حمله مرافقوه إلى الطائرة الفرنسية التي أقلّته إلى عمان، ومنها إلى مستشفى «بيرسي» العسكري في فرنسا. لم تكن آخر صورة له زاهية كما أرادها لنفسه، مرتدياً بذته العسكرية والمسدس يتدلى على خاصرته، بل ظهر بـ«بيجاما» باهتة، وعلى غير عادته لم يرفع يده بعلامة النصر، بل راح يرسل القبلات يمنة ويسرى كأنه أدرك أنه حان وقت الوداع.

صحيح أنه ارتكب أخطاء سياسية كثيرة، ومن أهمها ثلاثة: تَرَكَ الفساد يستفحل في مؤسسات منظمة التحرير وسلطة الحكم الذاتي، تورط في حرب لبنان بكل ويلاتها وأنزل أضراراً فادحة باللبنانيين لن ينسوها بسهولة، أيدّ احتلال العراق للكويت ففَقَدَ مساحة من تحركه العربي. ويضيف البعض أنه اقترف خطأً رابعاً وهو توقيعه «اتفاق أوسلو».

لكن الصحيح أيضاً أنه خلّف وراءه تاريخاً حافلاً، إذ حافظ طوال أربعين

عاماً على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى القرار الفلسطيني المستقل، فبات كل فلسطيني يحنّ إلى إطلالته وصوته، سواء أحبه أم لم يحبه. وباتت كوفيته رمز القضية، وبات عن حق قائد ثورة ومؤسس دولة، وهو قبل كل شيء إنسان أحب شعبه فبادله الشعب الحب والولاء.

كان العديد من الفلسطينيين يطلقون عليه تسمية «الوالد»، وكان عن حق «أب» القضية والمقاومة والسلطة.

* * *

في تشرين الثاني ٢٠٠٤، فوجئت الأوساط اللبنانية بتكليف الأمم المتحدة تيري رود لارسن مهمة تنفيذ القرار ١٥٥٩.

علّق كرامي، في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤، على هذا التعيين، فقال: «ما من أحد له مصلحة بتعكير الاستقرار في لبنان، وأتصور أن تنفيذ القرار ١٥٥٩ بات أمراً مؤجلاً، والكل يتفهم خطورة هذا القرار الذي لم يكن له أي داعٍ من الأساس».

كانت حكومة كرامي تسير بخطوات متثاقلة على ركام ما خلّفته حكومات الحريري من مشاكل منذ العام ١٩٩٢، مدعومة دعماً كاملاً من لحود الذي قرّر عدم حضور معظم جلسات مجلس الوزراء ليفسح المجال كي يترأسّها عمر كرامي، خلافاً لما كانت عليه الحال مع الحريري. استعاض رئيس الجمهورية عن حضوره الجلسات باجتماع أسبوعي مع رئيس الحكومة، كل يوم أربعاء، للاطلاع على جدول الأعمال والقرارات المنوي اتخاذها.

في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤، نظّم ميشال عون لقاءً سياسياً في قصر المؤتمرات في باريس أطلق فيه دعوة إلى عقد مؤتمر عام للحوار الوطني «من أجل تأمين أفضل الظروف لانسحاب الجيش السوري من لبنان والتأسيس لما بعد هذا الانسحاب».

تحرَّك ناشطو «التيار الوطني الحر» في لبنان ووجهوا دعوات إلى الأحزاب والشخصيات اللبنانية في المعارضة والموالاة على السواء. وفي ٣ كانون الأول، زارني في بيت الكتائب المركزي وفد مؤلف من نعيم عون وكمال اليازجي وربيع معلولي وأنطوان الخوري حرب المعروف بطوني حرب، وسلَّموني دعوة ورد فيها تصريح لميشال عون قال فيه: «أما وقد صار الانسحاب (السوري) أمراً مرتقباً، فإني أكرر دعوة اللبنانيين، أحزاباً وفعاليات، كما أدعو الدولة السورية، للاشتراك رسمياً في حوار مفتوح يقام في بلد آمن سعياً للوصول إلى اتفاق يشكِّل مخرجاً مشرفاً للجميع... نتمنى على المعنيين أن يتلقّوا بإيجابية هذه الدعوة مهما كانت آراؤهم ومواقفهم، فنثبت قدرتنا على الحوار، وعلى تحمُّل المسؤوليات، فالقضايا المصيرية لا تسمح بالمكابرة والرفض. إن المحافظة على الوطن تفرض علينا المحافظة على الثوابت الوطنية، بصرف النظر عن تنافسنا السياسي الذي يقره حق الاختلاف والذي لا تقوم ديمقراطية من دونه».

رأيت في دعوة عون لعقد «مؤتمر للحوار الوطني» أمراً مفيداً، فطرحتُ الموضوع على المكتب السياسي الذي وافق على المبدأ وشكل لجنة(*) لصياغة الرد الذي سُلم خطياً إلى «التيار الوطني الحر» في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤، ولم يتسلم «التيار» رداً خطياً آخر بحسب معلوماتي.

٣- اغتيال الحريري بحجم زلزال

كانت كل الدلائل تشير إلى أن عام ٢٠٠٥ سيكون عام المواجهات بين سوريا والولايات المتحدة التي أوقفت اتصالاتها مع دمشق، في أعقاب زيارة

(*) تشكَّلت اللجنة برئاسة نائب الرئيس سيمون الخازن وعضوية نادر سكر وجاد نعمة وفادي الهبر وجان بياجيني وجورج مغامس وجورج شاهين.

نائب وزير الخارجية الأميركية ريتشادر أرميتاج في مطلع العام. كما كانت المواجهة مستمرة بين الحكم والمعارضة بقيادة وليد جنبلاط الذي نسف كل الجسور مع سوريا، ودعا إلى استقالة إميل لحود، والقيام بانقلاب شبيه بما حدث في العام ١٩٥٢، حين اضطر رئيس جمهورية الاستقلال بشارة الخوري إلى الاستقالة تحت ضغط الشارع والإضراب العام.

وفي خطوة غير مألوفة، أصدر السفير الأميركي في لبنان جيفري فيلتمان بياناً، إثر لقائه لحود في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٥، كشف فيه عن اهتمام واشنطن برؤية القوات السورية تنسحب من كل لبنان بشكل «مسالم ومنظّم»، وتصميم الإدارة الأميركية على مراقبة الانتخابات النيابية اللبنانية عن قرب، للتأكد من عدم وجود أي «تدخل أجنبي» فيها، وطمأن المعارضة إلى أن القرار ١٥٥٩ سيطبق خلال الأشهر المقبلة، وأن الانسحاب السوري حاصل، «وليس إلا مسألة وقت». كان من الواضح أن الضغوط الأميركية والفرنسية والبريطانية ترمي إلى تعزيز حظوظ المعارضة في كسب الانتخابات النيابية.

بادر رئيس جهاز الأمن والاستطلاع للقوات السورية في لبنان العميد رستم غزالي إلى زيارة الحريري في منزله بقريطم، مما أثار اهتماماً ولغطاً في أوساط الحكم والمعارضة على السواء.

أبلغ غزالي إلى الحريري أن دمشق ترغب في طي صفحة التمديد التي باعدت بينهما وفتح صفحة جديدة، وأنها تميز بين مواقف الحريري الذي ما زال يتصرف كحليف لها وأبواب دمشق مشرّعة له، ومواقف جنبلاط الذي تجاوز في معارضته كل الخطوط الحمر، وانخرط في حملة الضغوط الدولية المتزايدة على سوريا التي أوصدت جميع الأبواب في وجهه.

استقطب موضوع صياغة قانون جديد للانتخابات كل الاهتمام. وبادر سليمان فرنجية، بصفته وزيراً للداخلية، إلى خطوة غير مسبوقة، فدعا

المواطنين، أفراداً وتنظيمات، إلى المشاركة بعرض آرائهم واقتراحاتهم حول قانون الانتخابات النيابية الأفضل، في استطلاع شعبي مفتوح. تجاوب المجتمع المدني مع دعوة فرنجية بشكل غير متوقع، إذ وصلت إلى وزارة الداخلية أكثر من ١٣٢ صيغة واقتراحاً.

خصّص مجلس الوزراء جلسته في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥ لعرض هذا الملف بحضور رئيس الجمهورية. واقترح فرنجية اعتماد القضاء دائرة انتخابية، والعودة إلى قانون ١٩٦٠ مع بعض التعديلات الطفيفة التي فرضتها التغييرات الديموغرافية التي حصلت في السنوات الأربعين الماضية. غير أن الحريري أعلن معارضته التقسيمات في بيروت، وأصرّ على إبقاء محافظة بيروت دائرة انتخابية واحدة، خلافاً لباقي المحافظات.

لم يخفِ فرنجية أنه تحرَّك على خلفية مراعاة هواجس البطريرك صفير بغية إراحة المسيحيين وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات. كما أشار، وفق ما جاء في محضر مجلس الوزراء، إلى أنه «إذا نظرنا إلى الكتل نرى أن الرئيس الحريري وافق على القضاء، و«لقاء قرنة شهوان» أعلن أنه مع القضاء، فقط ٢٧ إلى ٢٨ نائباً من أصل ١٢٨ كانوا مع الدائرة الكبرى...». وتابع فرنجية: «نحن مقتنعون بالمشروع، وإذا أردتم تعديله فنحن جاهزون. المشروع ليس مع أحد ولا ضد أحد... لم نضع مشروعاً على قياس دولة الرئيس كرامي في طرابلس، ولا على قياس سليمان فرنجية في زغرتا، ولا على قياس فخامة الرئيس لحود في المتن، ولا على قياس الرئيس بري في الجنوب، فلماذا يكون على قياس الرئيس الحريري في بيروت؟».

اقترح الوزير عبد الرحيم مراد خفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ سنة. وأثنت الوزيرة وفاء حمزة على موضوع «الكوتا» النسائية، وأشارت إلى أن هذه المسألة تتناول ٥٢٪ من الشعب اللبناني. دار جدل حول «مبدأ الكوتا»، وتقرر إحالة هذا الموضوع على وزير الداخلية لمزيد من الدراسة وعرضه لاحقاً على

مجلس الوزراء. من جهة أخرى سقطت الاقتراحات بفصل بعلبك عن الهرمل، وبنقل المقعد الدرزي في بيروت من الدائرة الأولى إلى الدائرة الثانية.

صعّد الحريري معارضته لتقسيمات بيروت الانتخابية على أساس أنها «تمسّ بحقوق الطائفة السنيّة». من جهته طالب «لقاء قرنة شهوان» بالانسحاب الكامل للجيش السوري قبل الانتخابات. أما وليد جنبلاط فاعتمد الموقف الأبعد مدى فركّز على وجوب إقالة إميل لحود قبل أي شيء آخر.

ردّ نبيه بري على تصعيد المعارضة فدعا الموالين إلى لقاء سياسي موسع في ٤ شباط في عين التينة، مقر إقامة رئيس مجلس النواب، حضره حشد من السياسيين بينهم ١٧ وزيراً، و٣٥ نائباً، و٢٣ ممثلاً عن الأحزاب والتنظيمات اللبنانية. فهم الجميع أن «لقاء عين التينة» هو الرد على «لقاء البريستول» الذي جمع أركان المعارضة قبل ذلك بأشهر.

كان الحديث الذي استهل به حسن نصر الله الاجتماع هو أبرز ما حصل في «لقاء عين التينة»، حين رسم أسس المواجهة في المرحلة المقبلة. دعا إلى عقد مؤتمر وطني شامل، ورأى أن لبنان يشهد «اجتياحاً سياسياً يهدف إلى تغيير وجهه ووجه المنطقة بكل الوسائل». وأضاف: «نحن معنيون في لبنان بمواجهة هذا الاجتياح الذي قد يقودنا إلى النموذج العراقي». حمل على خطاب المعارضة التي «كشفت عن نياتها في موضوع المقاومة» و«الانسحاب السوري وفصل المسارين». وأنهى كلامه بتحذير المعارضين من مغبة «أخذ البلد إلى الفوضى».

عند الساعة ١٢,٥٦ من يوم الإثنين ١٤ شباط ٢٠٠٥، تبدل المشهد السياسي في لبنان والمنطقة رأساً على عقب، حين دوى انفجار هائل أمام فندق السان جورج في بيروت أودى بحياة رفيق الحريري، وأحرق معه باسل فليحان الذي توفي بعد ٦٤ يوماً، وأوقع سبعة قتلى من حراس الحريري و١٢ مدنياً، وأصاب ٢٢٠ شخصاً بجروح متفاوتة. كان أول الواصلين إلى مكان الجريمة

روبرت فيسك، مراسل صحيفة «الأندبندنت» اللندنية فوصف المشهد بـ «المذبحة الكبرى».

في نهاية الثمانينات من القرن الماضي التقيت الحريري في باريس مرات عديدة بحضور جوني عبده فسألته: «ما هو سرّ نجاحك؟» أجاب: «لا سرَّ في النجاح، يكفي أن تكون مجتهداً وآدمياً». كان يتباهى بأنه لم يوقّع في حياته على أي سند دين لأن كلمته كانت أهم من أي سند. إذا وعد وفى مهما تكن الظروف.

ولد من عائلة متواضعة في صيدا وأصبح، وهو في الأربعين من العمر، أغنى شخص في لبنان، وبين مئة أغنى شخصية في العالم. قلت له مرة: «تُقدّر مجلة «فوربس» العالمية ثروتك بأربعة مليارات دولار». أجابني وهو يبتسم في إشارة إلى أن ثروته تتعدى هذا الرقم: «لماذا تصرّ «فوربس» على أنني ما زلت رجلاً فقيراً...!».

بنى امبراطورية مالية من لا شيء، أو بالأحرى من قدرته على رفع التحدي والمجازفة. بدأت مسيرته إلى الثروة حين تجرأ على المشاركة في مناقصة لبناء مجمّع ضخم في السعودية في مهلة ستة أشهر. غامر فأنجز وكسب ربحاً وفيراً، لكنه كسب الأهم، وهو ثقة ولي العهد آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز الذي تولّى حكم البلاد، فأصبح الحريري من كبار المقاولين في السعودية، قبل أن يصبح المبعوث الشخصي للعاهل السعودي.

حين عيَّنه رئيس الجمهورية الياس الهراوي رئيساً للحكومة في العام ١٩٩٢، ما كان أحد يتوقع، بمن فيهم الهراوي نفسه، أن يصبح هذا الرجل في فترة قياسية الزعيم الأول للطائفة السنية، ومن أقوى زعماء لبنان. فاخر أمامي مرة فقال: «أنا لست استثنائياً في الاقتصاد فقط، أنا استثنائي في السياسة أيضاً».

عرف أن يستخدم المال ليكسب في السياسة، والعكس صحيح. كما عرف

أن يتحول من رجل أعمال ناجح إلى سياسي ناجح، وهذه حالة نادرة. فهو الرجل الذي كان يسخو على المحتاجين ويقدِّم المنح إلى الناجحين، وفي الوقت نفسه يعفي الشركات الضخمة من الضرائب، ويحتكر المشاريع العملاقة كمشروع بناء وسط بيروت. ربح الكثير ووهب الكثير وأورث الكثير. غير أنه ترك لبنان متخبطاً في آفتين: آفة الفساد الذي تحوَّل في عهده إلى نظام حكم، وآفة المديونية التي تنوء الدولة تحت ثقلها ولسنوات طويلة.

قبل أيام قليلة من اغتياله سألته إحدى السيدات التي لا تريد ذكر اسمها: «أين أنتَ من المعارضة؟»، أجابها ضاحكاً: «هذا سؤال بمئة مليون دولار...!»، وأكمل: «أنا لستُ في الحكم وبالتالي أنا تلقائياً في صفوف المعارضة، لكن السؤال: أي معارضة؟ أنا متحالف مع وليد جنبلاط ولكني لست متحالفاً مع «قرنة شهوان». وقد بذلت الكثير من الجهود للفصل بين الاثنين...». وخلص إلى القول: «ليس سراً أني على خلاف مع سوريا، ولكن سوريا دولة صديقة ونتطلع إلى أفضل العلاقات معها...».

كان في الصميم متمسكاً باتفاق الطائف الذي شارك في صياغته. وفي آخر حديث له مع الصحفيين قبيل اغتياله بدقائق قال لهم: «لا أفهم ما المصلحة لدى بعض المعارضة في إثارة موضوع تعديل الطائف كما يفعل الرئيس أمين الجميل؟ أنا أحاول أن أتخذ موقفاً وسطاً بين جنوح المعارضين وجنوح السلطة والموالين». وودّعهم قائلاً: «إن الوضع خطر والغرائز تتنامى بشكل أخطر».

لم أتصور إطلاقاً أن ينتهي الحريري على النحو المأسوي الذي انتهى به. شعرت فور ذيوع نبأ اغتياله بالقلق والارتياب، ورأيت أن هذا الاغتيال يندرج في سياق الاغتيالات الكبرى.

يوم السبت ١٢ شباط، قبل يومين من اغتيال الحريري، وفيما كان لحود جالساً في أوتيل فاريا اقترب منه شخصان عرف الأول عن نفسه أنه ابن الأمير عبد العزيز بن سعود فاعتذر منه لحود لعدم التعرف عليه بدون كوفية، قال له

الأمير: ما في أجمل من طبيعة لبنان، وما في أهنأ من العيش فيه في ظل مناخه والاستقرار الذي يعمّه. وكان يرافق الأمير شخص عرّف عن نفسه أنه سعد الحريري. قبّله لحود وسأله عن والده، فأجابه: «والدي يسلم عليك وهو في بيروت».

ويوم الأحد، قبل يوم من الاغتيال، كان لحود على يخت عصام فارس الذي أخبره أن الاتصالات جارية مع الحريري للاتفاق على لائحة ائتلافية في عكار، وأن الحريري يطالب بمقعدين في حين أنه عرض عليه مقعداً، فنصحه لحود أن يعطي الحريري ما يريد ويوفّر على نفسه هموم المعركة.

سألت لحود كيف تلقى خبر اغتيال الحريري، فأطلعني على لائحة الاستقبالات التي بدأها عند الساعة العاشرة وأنهاها ما قبل الواحدة بقليل، وككل إثنين، كان ينتظره الحلاق لقصّ شعره.

ما إن بدأ الحلاق عمله حتى سمع لحود انفجاراً خيِّل إليه بداية أنه اختراق لجدار الصوت، إلى أن أبلغه رفيق شلالا أنه حصل انفجار قرب فندق «السان جورج»، وأن الصحفيين يرجحون أنه استهدف موكب رفيق الحريري.

قال لحود في نفسه: «هناك من يحاول أن يظهر أن لبنان لم يعد مستقراً». وذهبت أفكاره إلى أولاده فطلب الاتصال بهم. كارين كانت على السمع، لكنه لم يقدر أن يتكلم مع ولديه: إميل ورالف الذي كان يسلك يومياً الطريق حيث حصل الانفجار للالتحاق بعمله. طلب من مصطفى حمدان التحري عن الأولاد.

بعد فترة قصيرة اتصل به سليمان فرنجية، وقال له: «أنا في مكان الانفجار... العوض بسلامتك... هيدا الحريري».

ألغى لحود على الفور مواعيده لبعد الظهر، ودعا المجلس الأعلى للدفاع للانعقاد عند الساعة الثالثة، ومجلس الوزراء عند الخامسة.

افتتح رئيس الجمهورية جلسة مجلس الوزراء بالوقوف دقيقة صمت حداداً على روح الفقيد الرئيس رفيق الحريري، واستهلها، وفق محضر الاجتماع، بالقول: «قد نختلف في السياسة حول بعض الأمور، غير أننا نلتقي جميعاً على ما هو مصلحة لبنان. إن وفاة الرئيس الحريري خسارة كبيرة، وأقدم التعازي إلى ذويه وذوي كل الذين سقطوا معه». وأضاف: «إن الذي قام بهذا العمل يريد أن يشعل فتنة كبيرة، ونذكر كيف بدأت الأحداث عام ١٩٧٥ باغتيال معروف سعد وحادثة البوسطة (في عين الرمانة). هناك يد خارجية تشتغل بنا لها ارتباط بما يحصل إقليمياً، وعلينا أن ننزع الفتيل للحيلولة دون أن يحققوا مآربهم. أهم ما هو مطلوب أن تبقى الدولة متضامنة، والحكومة متضامنة، ومجلس النواب متضامناً... يجب أن نكون متنبهين جداً فالذي ارتكب الجريمة لم يفعل ذلك ليتوقف عند هذا الحد...». وختم بإطلاق تحذير شديد الوضوح: «إن المسألة خطيرة للغاية، والمستهدف الأول هو لبنان، وكل اللبنانيين. سنسمع كلاماً كثيراً في هذا الشأن... ولكن لا يجوز تحريض الناس وتحريك الغرائز المذهبية وغير المذهبية... نحن نحترم حرية التعبير، لكن الحريات لا تعني أن نحرق البلد...» وأنهى كلامه بإعلان الحداد ثلاثة أيام.

عزّى رئيس الحكومة عمر كرامي الجميع وقال: «كان الرئيس الحريري، رحمه الله، خصماً سياسياً لنا أو لأكثريتنا، ولكن الخصومة لم تفقد للود قضية، وكنا نطلب منه ويطلب منا. أتى إلى السياسة بشكل رسمي منذ ١٢ عاماً، وترك بصمات كبيرة على كل حياتنا السياسية والاقتصادية والعمرانية. وقد مشى إلى قدره، ولا مرد لإرادة الله، ولكن يبقى لبنان أهم منا جميعاً. المصيبة وقعت، وعلينا أن نواجهها بالتماسك والتصميم كدولة وحكم وشعب». وأضاف: «منذ حصول التمديد ونحن نشهد هجمة شرسة تستهدف أمننا واستقرارنا وكياننا... نبَّهنا مراراً إلى أن الشحن السياسي والطائفي سيوصلنا إلى الانفجار، وكان الجواب أننا نهوّل، وأن لبنان لن يتعرَّض لهزة أمنية، ومع الأسف جاءت الأيام لتثبت صحة توقعاتنا».

ذكّر كرامي أنهم فجّروا لبنان للتغطية على زيارة السادات إلى القدس وتوقيع كمب دايفيد، «وكأن السيناريو عينه يتكرر». طلب إحالة الجريمة على المجلس العدلي، واقترح تأليف لجنة برئاسة نائب الرئيس عصام فارس وعضوية الوزراء عدنان القصار، كرم كرم، إبراهيم الضاهر، ياسين جابر، لتنقل تعازي مجلس الوزراء إلى عائلة الحريري والتفاهم معها على إقامة مأتم وطني للفقيد. وتطرّق كرامي أخيراً إلى موضوع الإعلام الذي يعمل على استثارة المشاعر، «واستفزاز الطائفة السنيّة».

قال وزير الدولة ألبير منصور «أن الإثارة الطائفية هي أخطر ما يكون... وأن الإعلام مرآة، تصغّر أو تكبّر. وعلينا أن نطلب ألا يصغّروا ولا يكبّروا». نبّه وزير الإعلام إيلي الفرزلي إلى أن استهداف الرئيس الحريري يرمي إلى إصابة الدولة «بإنجازها الاستراتيجي والأمني... ومحاولة إدخال لبنان في لهيب المنطقة من العراق إلى السعودية». ولفت إلى أن الانفجار متقدم جداً وتمّ بتقنية عالية، والهدف منه «إحداث شرخ بين لبنان وسوريا»، «وأخذ الطائفة السنيّة إلى مكان يتجاوز الموالاة والمعارضة». أنهى كلامه بنبرة عالية، فقال: «يجب قطع دابر الفتنة وإنقاذ البلد بالقوة... والذي يرفع رأسه نقطعه».

توقع وزير العمل عاصم قانصوه أن يكون اغتيال الحريري مبرراً ليقوم شيراك وبوش بدعوة مجلس الأمن للاستعجال في تطبيق القرار ١٥٥٩، وللإفساح واسعاً أمام «التدخل الأجنبي في البلد، ونزع سلاح «حزب الله»، وتحقيق ما لم يستطع تحقيقه لارسن وغيره». حيّا الطائفة السنيّة التي «كان لها دائماً حصتها في الاستشهاد، من رياض الصلح إلى رشيد كرامي إلى رفيق الحريري». وحذّر من مشروع إثارة الفوضى وعدم الاستقرار في لبنان، كما هي الحال في العراق وفلسطين. وأكد أخيراً أن الجريمة هي من «تخطيط إسرائيلي والتنفيذ بأيدٍ لبنانية».

أبدى وزير الخارجية والمغتربين محمود حمود خشية من أن يتحقق عن

طريق الاغتيال ما لم يتحقق نتيجة إصدار القرار ١٥٥٩، فتنشأ حالة من الفوضى تبرِّر تدخلاً خارجياً، كما حصل في الصومال والسودان. أضاف: «لا يزال بعض اللبنانيين يحنّون إلىٰ فكرة متداولة، وهي أن أفضل حل للبنان أن تأتيه قوات من الأمم المتحدة لتنشر الأمن والاستقرار فيه، فيتّم دفعة واحدة تنفيذ القرار ١٥٥٩، وفك الارتباط اللبناني - السوري، وسحب القوات السورية من لبنان، وإرسال الجيش إلى الجنوب». وأنهى كلامه بالقول: «أهم شيء أن نمسك بالوضع الأمني في البلاد، فلا نعطي أحداً الذريعة ليعود إلى مجلس الأمن الدولي».

شدّد وزير البيئة وئام وهاب على ضرورة حماية القضاء والأجهزة الأمنية لتقوم بعملها بإشراف السلطة السياسية، وعدم التهاون مطلقاً مع الإعلام الذي يبدو أنه «مدفوع ومشترى».

لفت نائب مجلس الوزراء عصام فارس النظر إلى وجود «مؤامرة على لبنان والمقاومة»، وعلينا «أن نأخذ حذرنا في موضوع السلام».

رأى وزير السياحة فريد الخازن الذي سيستقيل بعد فترة قصيرة: «أن المعركة بدأت، وهي كبيرة جداً، ولا نرى أين ستقف». ولاحظ أن الشتائم انهالت على الحكومة ورئيسها تحت عنوان «أنها المسؤولة عن الأمن»، ووصلت الاتهامات إلى حد «كأننا نحن الذين قاموا بالاغتيال».

استنكر وزير المهجرين طلال أرسلان الجريمة، وركَّز على موضوعين: ضرورة المواجهة لأن ما حصل هو «محاولة ضرب صدقية الدولة بكل رموزها ومؤسساتها وخياراتها الاستراتيجية والوطنية»، وضرورة مراقبة تصرفات الرئيس شيراك الذي «عمل من الجريمة مسألة شخصية، ويُحاول جرّ الموقف الأميركي وراءه أكثر فأكثر...».

في موضوع الأمن، أكَّد وزير الداخلية سليمان فرنجية أنه «علينا أن نحتاط

كأن خللاً معيناً سيقع صباح غد». وفي موضوع الإعلام علينا «ألا نكون خائفين»، وأن يبادر الوزراء إلى زيارة عائلة الرئيس الحريري، «اليوم قبل غد»، ويتكلموا معهم، فقد يصدر عن العائلة ما يدعو إلى التهدئة.

شدَّد وزير الاقتصاد والتجارة عدنان القصار على وجوب حماية الأملاك العامة والخاصة. وأيّد فكرة الإقفال لمدة ثلاثة أيام، مما «يساعدنا على الصعيد الاقتصادي ويفسح أمام مصرف لبنان والجمعيات الاقتصادية لإبقاء الوضع مستقراً...».

قبل رفع الجلسة عند الساعة السادسة مساءً، أشار لحود إلى أنه وردت معلومات «أنهم بدأوا بتحريك مجلس الأمن». طلب عصام فارس من أعضاء اللجنة التي ستقوم بالاتصالات الاجتماع فوراً.

بذل فارس واللجنة الوزارية بمساعدة نبيه بري، مساعيَ حثيثة لإقامة مأتم رسمي، غير أن موقف عائلة الحريري كان قاطعاً، وأصرت على تنظيم مأتم شعبي، ورفضت مشاركة رئيس الجمهورية فيه. وكان هذا الموقف الإشارة الأولى إلى ان أهل الحريري وأنصاره يتجهون إلى اتهام الدولة وسوريا بالجريمة. وقد برز هذا الأمر واضحاً أثناء التشييع الضخم والمهيب الذي شارك أو تمثَّل فيه كبار قادة العالم.

تأثَّر لحود كثيراً من ردة فعل عائلة الحريري، وخصوصاً أن الاتصالات لم تنقطع مع رفيق الحريري بعد تنحّيه عن رئاسة الحكومة. يذكر في هذا السياق أن الحريري اتصل به عندما كتب الصحافي عوني الكعكي مقالاً هاجم فيه العهد فقال له: «صحيح أن عوني الكعكي محسوب عليّ، لكني لستُ وراء هذا الهجوم عليك، فتشْ عمن دفعه إلى هذا الأمر». اقتنع لحود بكلام الحريري وكان يعرف «أن عبد الحليم خدام هو وراء مثل هذه المقالات».

ما إن شاع خبر اغتيال الحريري حتى تحرَّكت التظاهرات في صيدا وبيروت، وأطلق المتظاهرون شعارات ضد لحود وكرامي وسوريا، وحطموا

كاميرا مراسل محطة «المنار»، وشتموا «حزب الله» وقيادته. كما جرت محاولة أحبطها الجيش اللبناني لإحراق مقر حزب «البعث» في محلة الطريق الجديدة في بيروت.

كان اغتيال الحريري الحدث الإعلامي الأول في المنطقة والعالم. قطعت كل القنوات والإذاعات العربية برامجها العادية وقامت ببث متواصل من بيروت. وتصدّر هذا الخبر الصحف الأوروبية والأميركية التي ركَّزت على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية في ملف اغتياله.

لم أقتنع على الإطلاق أن سوريا تقف وراء الاغتيال، وكنت على يقين أن لا مصلحة لها في تعريض الاستقرار في لبنان وتعريض نفسها لردات شرسة من قبل فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل. وكنت أتصور أن من مصلحة أعداء سوريا أن يقترفوا هذه الجريمة ويلصقوها بدمشق بقصد الإساءة إلى النظام السوري.

كنت في أحاديثي أكرر أنه لو عصا الحريري رغبة دمشق ولم يمدد للحود لكان يمكن للمرء أن يشك بأن تكون الأجهزة السورية وراء اغتياله، أما وأنه نفذ إرادة سوريا فالذين اغتالوه إذن هم الذين كانوا لا يريدون التمديد.

بعد أربعة أيام من اغتيال الحريري التقيت إميل لحود في بعبدا، وقد بات متعذراً الذهاب إلى نادي الكسليك، فقال لي: «هذا الاغتيال هو من فعل إسرائيل أو المتشددين الإسلاميين أو الاثنين معاً». وكان جوابي: «أنا على قناعة كاملة أن لا علاقة لك ولا لسوريا ولا لـ«حزب الله» بالاغتيال، ولكن من أقدم على فعلته رمى إلى اتهامك أنت وسوريا و«حزب الله» بقصد إسقاطك وإسقاط النظام السوري وتجريد «حزب الله» من سلاحه».

كان لحود موقناً من أن اغتيال الحريري جزء من مخطط يرمي إلى إخضاع لبنان للمصالح الإسرائيلية والشروط الأميركية. وكان مصمماً على مواجهة هذا المخطط. قال لي بكثير من وضوح الرؤية: «ظلت إسرائيل ٢٢ سنة تمتنع عن

تطبيق القرار الدولي ٤٢٥، وتصرّ على تجريد «حزب الله» من سلاحه وإبقاء مزارع شبعا تحت الاحتلال، والتحكُّم بالأرض والمياه. لكن بفضل عمليات المقاومة وصمود الجيش وتماسك الحكم بمساعدة سوريا، اضطرت إلى الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية، واحتفظت بالبعض اليسير منها، وبالأخص مزارع شبعا، لتقايض بها مقابل المياه». وأضاف: «إسرائيل تريد المياه أكثر من الأرض، سواء في جبل الشيخ أو بحيرة طبريا أو مزارع شبعا، وهي استهدفتنا لأننا تصدينا لمشروعها، ورفضنا كل أنواع المفاوضات والتسويات، وأصررنا على تحرير الأرض واستعادة المياه بالمقاومة».

أكمل لحود شرح تصوره فقال: «إن الموضوع الثاني الذي لا ترغب إسرائيل في التفاوض حوله، هو حق عودة الفلسطينيين، وهي متأكدة من أنه إذا جردنا «حزب الله» من سلاحه، ربحت المياه وألغت احتمال حق العودة. وعندما رأتني لا أحيد عن حماية «حزب الله» وسلاحه وأطالب برفض التوطين، قررتْ أن تضرب ضربة كبيرة لتكسب حرب المياه، وتسقط حق العودة، فاغتالت الحريري، سواء مباشرة أو بواسطة بعض التنظيمات المتطرفة».

غير أن المسار السياسي ذهب باتجاه معاكس لما يؤكِّده لحود. فقد ركّز الإعلام على اتهام سوريا بالتخطيط للجريمة، وحمّل الأجهزة اللبنانية مسؤولية التنفيذ. وتوجَّهت الأنظار إلى رؤساء الأجهزة الأمنية وهم: جميل السيد، مصطفى حمدان، ريمون عازار وعلي الحاج. ورفع المتظاهرون صورهم خلال التشييع وفيما بعد خلال التظاهرات.

تساءل لحود: «كيف اكتشف المعارضون وأهل الفقيد بعد ساعات معدودة من حصول الجريمة هوية المرتكبين، فرفضوا إقامة مأتم رسمي، ورفعوا صور رؤساء الأجهزة الأربعة أثناء التشييع؟ إن الذين اغتالوا الحريري جهَّزوا سلفاً سيناريو الاتهام».

تحت وطأة الإعلام والضغوط الخارجية ركزت أعمال لجنة التحقيق الدولية

على تتبع «الأثر السوري» في هذه الجريمة، واتهام رؤساء الأجهزة الأربعة، والتفتيش عن أدلة لتحميل دمشق المسؤولية، منتهكة القواعد القانونية الأساسية التي تقضي بجمع الأدلة والتثبت منها قبل تحديد هوية الفاعل، وليس العكس[*].

خرج التحقيق عن مساره الصحيح، واختلط القضائي بالسياسي وضاعت الحقيقة.

(*) مراجعة يورغن كاين كولبل، وهو باحث في علم الجنايات من جامعة هومبولت في برلين، ألّف كتاباً عنوانه: «اغتيال الحريري، أدلة مخفية»، ترجمة هاني صالح وكامل إسماعيل، صدر عن دار كاي هوميليوس برلين في آذار ٢٠٠٦.

الفصل الثالث: حرب تموز ونشوة النصر

دخلت الأزمة المتفجرة منعطفاً جديداً في ٢٨ شباط ٢٠٠٥ وتحوّلت الأنظار إلى ساحتَي «النجمة» و«الشهداء»: في ساحة النجمة مواجهة برلمانية بين جميع الأطراف الذين استخدموا كل الأسلحة السياسية المتاحة، وفي ساحة الشهداء مواجهة ميدانية حيث نفذت المعارضة قرار الاعتصام وخرقت قرار السلطة بمنع التجمع.

جاءت المفاجأة من البرلمان حين أعلن عمر كرامي استقالته فكانت الصدمة كبيرة في صف أهل الحكم، والفرحة كبيرة في صف المعارضين الذين كانوا يطالبون باستقالة الحكومة، من دون كبير أمل، وما أن حصلوا عليها حتى ازدادوا اندفاعاً إلى الشارع.

تشكّلت حكومة جديدة برئاسة نجيب ميقاتي، فأدارت الانتخابات على نحو حيادي، في مناخ تتحكم فيه الغرائز والانفعالات، ويسيطر عليه شبح اغتيال الحريري والعداء لسوريا. وأسفرت هذه الانتخابات عن نجاح تحالف رباعي غير طبيعي جمع الحريري وجنبلاط إلى حركة «أمل» و«حزب الله».

قبيل الانتخابات عاد ميشال عون من منفاه فكسب الانتخابات في معظم المناطق المسيحية، بنسبة تعدَّت السبعين في المئة، فأطاح «لقاء قرنة شهوان» وبات الزعيم المسيحي الأقوى دون منازع.

عند انتهاء انتخابات ٢٠٠٥ خرج سمير جعجع من السجن وشكل فؤاد السنيورة الحكومة. أما في العام ٢٠٠٦ فوقعت «حرب تموز» التي واجه فيها

«حزب الله» بنجاح الآلة العسكرية الإسرائيلية. وفي العام ٢٠٠٧ انتهت ولاية إميل لحود من غير أن يُنتخب خلف له.

١- الانسحاب السوري وعودة عون وإطلاق جعجع

بعد أسبوع من جريمة اغتيال الحريري التقى الرئيسان جورج بوش وجاك شيراك في بروكسل، وكانت الجريمة في صلب محادثاتهما، واتفقا على خطة مشتركة وفق ترتيب أصرّ عليه شيراك وهو: إنشاء لجنة تحقيق دولية خاصة بهذه الجريمة، تنفيذ القرار الدولي ١٥٥٩ وفرض الانسحاب السوري من لبنان، إجراء الانتخابات النيابية المقررة. وكان شيراك يشدد على ضرورة إتمام الانسحابات قبل الانتخابات.

في اليوم الرابع لاغتيال الحريري انعقد مجلس الوزراء، فاستهله لحود بالتمييز بين التعبير عن الحزن، وهو أمر مشروع، واللجوء إلى الشارع والعصيان المدني لتطبيق القرار ١٥٥٩، وهو أمر مرفوض.

من جهته ذكّر كرامي أن الحكومة عرضت إقامة مأتم وطني، لكنها لم تلقَ تجاوباً من عائلة الحريري، وأضاف: «يريدون استقالة فخامة الرئيس وانسحاب السوريين. أما نحن فلن نسلم بلدنا لقمة سائغة لإسرائيل». أكد ضرورة إجراء انتخابات نيابية «حرة وشريفة»، وأن «الطائفة السنيّة لن تنّجر إلى مكان يخالف تاريخها وموقعها وقناعتها، وهي حزينة لهذا الحادث مثل كل الشعب اللبناني المفجوع».

جزم سليمان فرنجية، بصفته وزيراً للداخلية، «بأننا نريد الدولة...لكن أقنعة المعارضين سقطت. فهم يريدون زعزعة الاستقرار عن طريق التجمع في ساحة الشهداء قرب ضريح الرئيس الحريري... والأيام ستكشف حقيقة الأمور، والمسايرات ما عادت تصح في هذا الأمر».

نبّه الوزير عاصم قانصوه إلى أن المعارضة اعتمدت «لغة الشتائم والتهييج» ضد رئيس الجمهورية وسوريا إلى درجة أنهم حرقوا «فرن الشامي» لأن اسمه «الشامي»، وقت كان صاحبه يقدم التعازي في منزل الحريري...!.

كشف وزير العدل عدنان عضوم أنه سلّم وزير الداخلية معلومات تفيد بأن ستة أشخاص سافروا ليلاً بعد الانفجار، من دون حقائب، إلى دبي ثم إلى سدني. وتبين للأنتربول الاوسترالي أن هناك آثار TNT على ثياب ثلاثة منهم. كما أطلع مجلس الوزراء أنه استدعى خبيراً سويسرياً للكشف على المتفجرات.

شنّت المعارضة حرباً إعلامية ناجحة على الحكم والحكومة، مما حمل رئيس الحكومة على الدعوة إلى جلسة مناقشة عامة في مجلس النواب يوم ٢٨ شباط،وكان الوزير فريد الخازن قد استقال واستُبدل به وديع الخازن.

في ٢٨ شباط طغى العنف على العقل، سواء في التظاهرات الشعبية حول البرلمان أو في مداخلات النواب داخل البرلمان. أصيب كرامي بصدمة كبيرة إثر كلمة بهية الحريري، شقيقة رفيق الحريري التي طالبته بالاستقالة. كما تأثر باتصال شقيقه معن من طرابلس ليفيده أنه يتعرض حتى في المساجد المحسوبة عليه لانتقادات شديدة. كل هذه العوامل مجتمعة، وبخاصة العوامل النفسية، حملته على تقديم استقالة حكومته.

فضّل أن يستقيل على أن يخسر مدينته طرابلس العزيزة على قلبه، فهو ابنها وزعيمها. ورث الزعامة عن شقيقه رشيد الذي استشهد في الأول من حزيران ١٩٨٧. عيِّن نائباً عن طرابلس عام ١٩٩١، ثم انتخب في ثلاث دورات متتالية. تولى عام ١٩٨٩ وزارة التربية في الحكومة الأولى بعد الطائف التي ترأسها سليم الحص، وخلفه في العام ١٩٩٠. غير أنه استقال تحت وطأة الاضرابات العمالية في العام ١٩٩٢، ليدخل لبنان في عصر حكومات رفيق الحريري. أما عمر كرامي فتحوّل إلى أحد أركان المعارضة الأساسيين، ووقف

بحزم في وجه التجاوزات، ولا سيما في وجه الهدر والفساد وتنامي المديونية العامة. كما وقف بقوة إلى جانب سوريا و«حزب الله».

معروف بابتسامته الهادئة، غير أن ظاهره لا يعكس حقيقة طباعه، فهو عصبي المزاج يتأثر بالانتقادات، لكنه عنيد لا يبدل في قناعاته وثوابته تبديلاً. من سوء طالعه أنه في الحكومتين اللتين ترأسهما على مدى أربع عشرة سنة اضطر أن يقدم استقالته بفعل تهويل الشارع الذي ظلمه مرتين: مرة عندما استقال تحت ضغط الحركات العمالية في العام ١٩٩٢، ومرة ثانية تحت ضغط الحركات الاحتجاجية على اغتيال الحريري، ولم يكن هو المسؤول عن الأزمة الاجتماعية ولا عن اغتيال رفيق الحريري، فقرر ألا يترشح في انتخابات ٢٠٠٥ تفادياً لأية خسارة ممكنة. عرف أن يحافظ على كرامته وعلى زعامته وعلى حظوظه في المستقبل.

ثابر على موقفه الداعم للمقاومة الوطنية، والمناداة بلبنان دولة عربية ومستقلة ترتبط بعلاقات مميزة مع سوريا. ترأس حزب «التحرير العربي»، ويترأس منذ العام ٢٠٠٦ «اللقاء الوطني اللبناني» الذي يضم شخصيات من مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية. هو وجيه في قومه، ويحافظ على وجه طرابلس اللبناني.

زار الأسد الرياض والتقى ولي العهد الأمير عبدالله. وفور عودته ألقى خطاباً في الرابع من آذار ٢٠٠٥ أمام مجلس الشعب السوري أعلن فيه قراره سحب الجيش السوري من لبنان.

صاغ الأسد خطابه صياغة متقنة وأظهر تفكيراً سليماً وحكيماً وحرصاً على حماية مصالح سوريا القومية والوطنية، والتعامل مع الأطراف المعنيين بعقل مفتوح وقدر كبير من الواقعية والمرونة والمسؤولية.

بدا عن حق ابن أبيه. أعلن الأب دخول الجيش السوري إلى لبنان قبل نحو ثلاثين عاماً بخطاب قومي ومتماسك، وأعلن الابن خروج الجيش السوري

بخطاب قومي ومتماسك أكد فيه مفهوماً استراتيجياً موحَّداً تعتمده سوريا تجاه فلسطين والعراق ولبنان، ويقوم على قاعدتي الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني، مشيراً إلى أن لا وحدة وطنية بلا استقرار، ولا استقرار بلا وحدة وطنية.

دعا المجلس الأعلى اللبناني - السوري إلى الاجتماع لإقرار خطة الانسحاب، «وبإنهاء هذا الإجراء تكون سوريا قد أوفت بالتزاماتها حيال اتفاق الطائف ونفَّذت مقتضيات القرار ١٥٥٩»، علماً بأننا باشرنا الانسحاب منذ خمسة أعوام وسحبنا أكثر من ٦٣ في المئة من القوات، وهذا الشيء ربما الكثير من السوريين لا يعرفونه، كان عدد القوات أربعين ألفاً فأصبح أربعة عشر ألفاً».

حيا القوى الوطنية التي «لا تمدّ يدها إلى الخارج وهي الأكثرية»، وانتقد القوى غير الوطنية وهي أقلية، والتي تتحدث عن السيادة، و«الحديث عن السيادة شيء مشرف»، غير أننا «اكتشفنا أنها ليست سيادة اللبنانيين على لبنان، وإنما سيادة أية دولة أخرى غير سوريا على لبنان. هذه هي المشكلة بيننا وبينهم...».

ذكّر بأن هذه القوى غير الوطنية فشلت مرات عديدة، فهي فشلت أن تجعل لبنان جزءاً من حلف بغداد في العام ١٩٥٨، وأن تضرب المقاومة الفلسطينية في العام ١٩٦٩، وأن تضمن تنفيذ اتفاق ١٧ أيار في العام ١٩٨٣، «وفشلت وستفشل في كل مرة». أكد حقيقتين أساسيتين: «الحقيقة الأولى هي أن لا مصلحة لنا في لبنان عندما تُفتح سوق الحسابات الرخيصة والضيقة، وإذا كان لنا من مصلحة فهي مصلحة قومية ذات طبيعة استراتيجية تتعلق بأمننا القومي...». والحقيقة الثانية هي أن قوة سوريا ودورها في لبنان «ليسا رهناً بوجود القوات السورية هناك، بل إن هذه القوة تتصل بحقائق التاريخ والجغرافيا والامتدادات السياسية والثقافية والروحية والإنسانية، فلا نريد للعلاقة مع لبنان أن تكون ضحية لأخطاء البعض، والبعض غالباً ما يكون من السياسيين....».

رأى أن جريمة اغتيال الحريري تستهدف «وحدة لبنان واستقراره»، كما تستهدف «دور سوريا ومكانتها في لبنان والمنطقة». وأكد أن الكشف عن الجناة وعمن يقف خلفهم «هو ضرورة سورية بمقدار ما هو ضرورة لبنانية». ولفت إلى أن التصعيد الذي أحدثته الفاجعة استخدم، بفعل مخطط مسبق أو بفعل سوء النية، لتأجيج المشاعر ضد سوريا وتوجيه أصابع الاتهام إليها، ولاحظ بسخرية: «في كل جريمة هناك احتمالات عدة إلا في هذه الجريمة لم يكن هناك إلا احتمال واحد وهو سوريا»!.

تساءل: «أين المشكلة؟»، وأجاب: «المشكلة ليست في بند الانسحاب، انتهينا من هذه النقطة، المشكلة هي أولاً في بند المقاومة، وثانياً في بند مخفي هو التوطين...».

مع إعلان الانسحاب طوى بشار الأسد في قرارة نفسه الملف اللبناني، وصبّ جهوده على تحسين الأوضاع السورية، ووعد شعبه بـ«متابعة الوضع الداخلي بتفاصيله»، وأعلن أنه في صدد التحضير للمؤتمر القطري لحزب البعث الذي «نتمنى أن يكون قفزة كبيرة في هذا البلد...».

كانت دمشق تصر على موفد الأمم المتحدة تيري رود لارسن أن يتحقق من إنجازها الانسحاب الكامل من لبنان، وتثبيته دولياً، والإعلان عن أنها طبقت القرار ١٥٥٩ في ما يعنيها، على النحو الذي حدث عندما سارع أمين عام الأمم المتحدة إلى الإعلان عن انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠.

صدم خطاب الأسد أصدقاء سوريا في لبنان، وتلبدت الغيوم في سماء سوريا: حصار عسكري من الحدود العراقية، وحصار سياسي من جانب لبنان، وحصار دولي ترعاه باريس وواشنطن.

انبرى السيد حسن نصرالله يطمئن حلفاءه، وهم حلفاء سوريا، واقترح

تنظيم تظاهرة يوم ٨ آذار «دعماً للمقاومة، ورفضاً للقرار ١٥٥٩، وشكراً لسوريا».

نجحت تظاهرة ٨ آذار في ساحة رياض الصلح بكل المقاييس: حشد شعبي غير مسبوق يحمل الأعلام اللبنانية دون سواها، تنظيم دقيق وقدرة على ضبط الشعارات والهتافات، وإطلالة لحسن نصرالله أعادت الاعتبار بنبرتها العالية والواثقة إلى الحلفاء، كما أعادت التماسك إلى صفوف السلطة المتصدعة. اختصر نصرالله بشخصه وحزبه نصف المعادلة اللبنانية، وبات الرقم الأصعب في لبنان، وأمسك «بعود الثقاب في المنطقة بيده» على ما كتب المعلق العسكري الإسرائيلي إلكس فيشمان.

أيقظت تظاهرة ٨ آذار هواجس المعارضة التي اغتنمت ذكرى مرور شهر على اغتيال الحريري في ١٤ آذار للرد على تظاهرة ٨ آذار تحت شعار: «الولاء للبنان والوفاء للرئيس الحريري».

شهدت تظاهرة ١٤ آذار حشداً تخطى كل التوقعات، ودلّ على رغبة دفينة عند الناس بوضع حد للمرحلة السابقة. وبدا لبنان منقسماً جبهتين متقابلتين: جبهة ٨ آذار وجبهة ١٤ آذار.

في ١٦ آذار، أطلّ أمين عام «حزب الله» بحديث تلفزيوني ناشد فيه وقف لعبة التظاهرات خشية الانزلاق في الفتنة، ودعا إلى لقاءات لرسم سياسة ما بعد الانسحاب السوري.

كانت إطلالته مناسبة ليكشف عن علاقاته الوثيقة برفيق الحريري الذي زاره مرات عديدة في الضاحية الجنوبية لتبادل الرأي في أوضاع البلاد، وكان الحريري يلحّ عليه للتوسط لإنهاء القطيعة بين جنبلاط ودمشق. وقد بلغت الثقة حداً متقدماً بين الرجلين حتى أن الحريري أبلغ نصرالله بأسماء بعض المعارضين اللبنانيين الذين هم على اتصال في الخارج بإسرائيل بغية الوصول إلى التقسيم أو ما يوازيه. وأشار أمين عام «حزب الله» أن عائلة الحريري

طلبت منه وضع خبرات الحزب للمساعدة في معرفة كيفية وقوع انفجار ١٤ شباط.

اقترح «السيد» سحب الأزمة من الشارع إلى طاولة الحوار في إطار حكومة اتحاد وطني، وأعلن عدم ممانعته أن تكون بهية الحريري، شقيقة الفقيد، رئيسة للوزراء، إذا أرادت، على قاعدة الخطاب السياسي «المسؤول» الذي ألقته في ساحة الشهداء. غير أنه رفض تشكيل «لجنة تحقيق دولية» في قضية اغتيال الحريري لأن في الأمر انتقاصاً من هيبة القضاء اللبناني، كما رفض إقالة قادة الأجهزة الأمنية أو دفعهم إلى الاستقالة لأن ذلك سيكون إيذاناً بمحاكمتهم.

أطلع نصرالله اللبنانيين على كون سوريا تلقّت عرضاً أميركياً رفضته يتضمن الموافقة على بقاء الجيش السوري في لبنان مقابل نزع سلاح «حزب الله». وخلص إلى أنه مستعد ليبقى «منظمة إرهابية في نظر الأميركيين» فذلك أفضل من أن يسلم سلاحه عملاً بالقرار ١٥٥٩. قال بوضوح ان مواقف «حزب الله» ستتحدد في المستقبل في ضوء موقف الأفراد والجماعات من القرار ١٥٥٩: فمن هو مع هذا القرار هو خصم، ومن هو ضده «نكون معه في خندق سياسي واحد».

كان لافتاً أن نصرالله لم يأت على ذكر لحود في مداخلته التلفزيونية كما من قبل في خطاب ٨ آذار، رغم تصاعد المطالبة باستقالته، وذلك مراعاة لعائلة الحريري والحالة السنيّة المتشنجة.

من جهته لم يبدل لحود حركته اليومية، غير أنه قرر عدم المشاركة في قمة الجزائر التي انعقدت في نهاية آذار ٢٠٠٥، وعندما سألته عن سبب تغيّبه قال لي: «لا يجوز أن أغادر لبنان على هذه الحال. إذا غادرت قد يحدث ما ليس بالحسبان، أو ما هو في حسابات البعض، فيخيل إليهم أنها الفرصة المتاحة للانقضاض على القصر الجمهوري، فتمسي العودة صعبة ومكلفة. إن قمة

الجزائر في توقيتها ومناخاتها غير مؤاتية للبنان». وفي الواقع، لم تسفر قمة الجزائر عن نتائج ملموسة، فكانت قمة عادية في ظروف استثنائية.

نهاية آذار كانت الأنظار مشدودة إلى مجلس الأمن الذي أصدر قراراً بتشكيل «لجنة تحقيق دولية» في قضية اغتيال رفيق الحريري استناداً إلى توصيات «لجنة تقصي الحقائق» برئاسة الإيرلندي بيتر فيتزجيرالد، في ظل تفجيرات متنقلة استهدفت المناطق المسيحية تحديداً، مما ولّد خوفاً لدى اللبنانيين من العودة إلى أجواء الحرب.

في هذه المناخات عقد لحود مع البطريرك صفير خلوة بمناسبة عيد الفصح أخبره فيها أنه وجّه رسالة إلى الأمين العام طلب منه فيها اتخاذ الاجراءات اللازمة لجلاء الحقيقة، وأنه «لن يغطي أحداً، ولا خيمة فوق رأس أحد». من جهته أعرب البطريرك عن ارتياحه لموقف لحود، وألمح له أنه لا يماشي الذين يتهجمون على رئاسة الجمهورية ويطالبون باستقالته.

كان لحود مصمماً على المواجهة، وقد أبلغ مختلف الأطراف عزمه على البقاء في القصر الجمهوري إلى نهاية ولايته، وإذا ما خطر على بال أحد اقتحام القصر «سيجدني على أول دبابة أطلق النار عليه، ولو كان ابني... سأدافع عن القصر وحرمته مهما كلف الأمر».

وبعيداً عن الأضواء كانت تتوالى الاجتماعات العسكرية اللبنانية-السورية في وزارة الدفاع اللبنانية لتنظيم عملية الانسحاب السوري من لبنان. والتقى في هذا الإطار قائد الجيش ميشال سليمان بالرئيس السوري في دمشق مطلع نيسان. وقد حرصت أوساط قائد الجيش على التأكيد أن التنسيق الامني والعسكري مع سوريا سيبقى بعد الانسحاب كما كان قبله إن لم يكن أكثر، وأن ثوابت الجيش وعقيدته القتالية لن يعتريها تغيير، وهي خمسة: التزام قرار السلطة السياسية، ابعاد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية، حماية المواطنين والمؤسسات

العامة والخاصة، التنسيق مع المقاومة، واستمرار التعاون مع سوريا تطبيقاً للمعاهدات الموقعة بين البلدين.

* * *

حجب إعلان وفاة البابا يوحنا بولس الثاني في ٢١ نيسان ٢٠٠٥ لأيام ما عداه من أخبار في لبنان والعالم، وتحوّل الفاتيكان إلى مركز الحدث.

أجمع المسيحيون وغير المسيحيين أن البابا المتوفى هو من أهم أحبار الكنيسة، وقد شارك في صناعة تاريخ الإنسانية في العقود الماضية. آمن بالله وبالكلمة، وبهما غيّر وجه العالم، فساهم في إسقاط الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، وأدخل الكنيسة الكاثوليكية في حركة الحداثة.

لم تمنعه محاولة اغتياله عام ١٩٨١ من مواصلة التجول حول العالم، فهو البابا الذي تخطى جميع من سبقوه، وربما اللاحقين، في عدد الزيارات التي قام بها في مختلف القارات، رغم أنه كان يعاني من مضاعفات الرصاصات التي اخترقته. كما لم يمنعه كسر وركه في إحدى قاعات الفاتيكان من إكمال حركته التبشيرية. غير أن ظواهر الشيخوخة أصابته باكراً.

تصدى للأنظمة التوتاليتارية ليُحرر الإنسان. ووصلت إنسانيته إلى حدّ العفو عن الرجل الذي حاول اغتياله، وقصده في سجنه لمعرفة دوافعه، وأبقى ما باح له المعتدي عليه سرّاً من أسرار الاعتراف.

تكوكبت حوله شعوب العالم، وبخاصة الشباب منها، كما لم تلتف حول أي بابا من قبل. وبادلها الحب وثابر على التواصل معها رغم آلامه الجسدية التي أخذت منه مأخذاً.

أحب لبنان كما أحب بولونيا، وزار وطن الأرز في العام ١٩٩٧، وخصّه بإرشاد رسولي عنوانه: «رجاء جديد»، وخلاصته أن لبنان هو «أكثر من وطن»، هو «رسالة تعايش حر» للغرب والشرق.

من واكب البابا في زيارته إلى لبنان، لن ينسى روح التوحيد والتجديد التي بثها في اللبنانيين وبخاصة في الشباب. فقد دعا إلى توحُّد المسيحيين في ما بينهم، وتوحد المسيحيين والمسلمين، وتضامن المسيحيين مع العالم العربي، وحمَّلهم رسالة الانفتاح على الإسلام والمسلمين.

أصرّ حتى آخر أيامه أن يطلّ على الجماهير المحتشدة، إلا أنه في المرة الأخيرة، لم يقدر أن يرفع يده ليبارك الجموع، ولم تخرج الكلمات من فمه، فنظرت إليه تلك الجماهير مذهولة، وهو يلفظ أنفاسه.

بمسيرته ومساره وسحره، بخطبه ورسائله وروحانيته، بات يوحنا بولس الثاني في نظر معظم المسيحيين، وأنا واحد منهم، أكثر من بابا، فهو رسول على غرار القديس بولس الذي لم يدرك يسوع الناصري بالجسد، بل أدركه بالإيمان والكلمة.

* * *

في أوائل ٢٠٠٥، زارني طوني حرب وربيع معلولي، وهما ناشطان من «التيار الوطني الحر» برفقة بشير مراد، أحد المسؤولين في مصلحة طلاب الكتائب، وسألاني بلا مقدمات إذا كنت على استعداد لأساهم في عودة الجنرال عون إلى لبنان.

تعجبت وسألتهما: «لماذا تتوجهان إلي والأمر أكبر مني؟». أجاب حرب: «أنت قادر أن تساعد مع الرئيس لحود ومع السوريين فتسرّع رجوعه». استمهلت بعض الوقت للتفكير، وقررت خوض غمار هذه التجربة على صعوبتها.

رسمت خطة تبدأ بمفاتحة إميل لحود الذي التقيته في الرابع من شباط ٢٠٠٥ وأطلعته على اجتماعي مع طوني حرب وربيع معلولي، وأنهيت عرضي بالقول: «افضل ما يمكنك أن تفعله في سبيل المصالحة الوطنية هو ان تُعيد عون من منفاه وتُخرج سمير جعجع من سجنه...!».

نظر إلي لحود ملياً وقال: «ما تطلبه ليس بالأمر السهل، ولستَ أول من يفاتحني بالأمر... سمير جعجع في السجن بموجب حكم قضائي مبرم وقد تعهدت عند تسلُّمي مقاليد الرئاسة أن لا أوقع على أي عفو خاص لأحد... أما ميشال عون فمشكلته مع القضاء...».

استفسرت عمن فاتحه بالأمر، فسميّ لي الوزير طلال أرسلان وابنه إميل لحود. سألته: «ماذا دفع بابنك أن يتدخل في موضوع عون؟»، أجابني: «في الجامعة كان إميل يدرس على يد كمال اليازجي وهو أحد الناشطين في التيار العوني». قلت له: «ما دام الموضوع مطروحاً فللحديث صلة».

خرجت من هذا اللقاء بانطباع أن موضوع عون قابل للبحث عند رئيس الجمهورية، أما موضوع جعجع فهو مؤجل في الوقت الراهن على الأقل، وكنت مقتنعاً بأن عودة عون ستفتح الطريق أمام لافراج عن سمير جعجع.

اتصلت حالاً بطوني حرب واقترحت عليه أن يتم توحيد جهود كل العاملين في هذا الإطار، وأن نعقد اجتماعاً يضمه وربيع معلولي وكمال اليازجي والنائب إميل لحود في مكتب الأخير لنتبادل المعلومات والاقتراحات. وصغتُ بهذه المناسبة ورقة عمل شكّلت أساساً لحركتنا تحت عنوان «مبادرة لعودة الجنرال ميشال عون». غير ان اغتيال الحريري جمّد حركتنا بعض الوقت.

نصّت المبادرة التي لم يتم نشرها من قبل على أن «يسهر رئيس الجمهورية بالتفاهم مع دمشق على إقفال كل الملفات والدعاوى القضائية المقامة ضد الجنرال عون ورفيقيه الجنرال عصام أبو جمرة والجنرال إدغار معلوف وسائر الضباط الموالين له، وتسديد التعويضات المستحقة لهم، وحماية أمن الجنرال الشخصي حين عودته في لبنان».

من جهة أخرى «يتعهد الجنرال ميشال عون الدفاع عن موقع رئاسة الجمهورية، والقبول بتأجيل الانتخابات النيابية إلى ما بعد إتمام الانسحاب الكامل للجيش السوري من لبنان، وإصدار قانون جديد للانتخابات افساحاً في

المجال لخوض انتخابات حرة ونزيهة في مناخات ديمقراطية، وتسوية مسألة سلاح «حزب الله» بالحوار معه ومن دون اللجوء إلى استخدام القوة، والتأكيد على ضرورة تحسين العلاقات اللبنانية - السورية المميزة». وأشرت إلى أنه يمكن إشراك «التيار الوطني الحر» في الحكومة.

ختمت مبادرتي باقتراح الآلية الآتية: «عند الاستحصال على الموافقة المبدئية من قبل الرئيس إميل لحود والجنرال ميشال عون، يلتقي إميل إميل لحود وكريم بقرادوني بالجنرال عون في باريس لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ». واشترطت في النهاية، لإنجاح هذه المبادرة، الحفاظ على «السرية المطلقة».

حرصت في صياغة النص على مراعاة عقلية عون ولحود على السواء. ما يهم عون هو تسهيل عودته من دون أي قيد ولا شرط سياسي إن لجهة خطابه أو حركته أو تحالفاته. وما يهم لحود هو توافر قوة مسيحية شعبية قادرة على تعديل التوازنات القائمة.

سلمتُ نص المبادرة إلى ابن الرئيس لحود، إميل إميل لحود، الذي حملها إلى دمشق وعرضها على صديقه ماهر الأسد الذي استوضح الملابسات والخلفيات، واستمهل إلى حين عودة شقيقه من الخارج. وقبل أن يصل لحود إلى بيروت اتصل به ماهر ليخبره أن الرئيس بشار عاد لتوه ووافق على المبادرة «شرط أن يكون «حزب الله» شريكاً في العملية، وأن تحصل بإشراف مباشر من الرئيس لحود...».

أخذت على عاتقي إطلاع رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي استمع اليّ بتأن، ولفتني إلى أن الموضوع الأدّق يتعلق بسلاح «حزب الله» الذي إذا ما وافق عليه عون، فإنه شخصياً سيرحب بعودته دون تحفظ. شجعني في نهاية الاجتماع على إكمال الخطوة «رغم كل المطبات».

في ١٦ نيسان ٢٠٠٤ عرضتُ النص على السيد حسن نصر الله الذي علق بالقول: «إننا لا نطلب من الجنرال عون أن يؤيد امتلاكنا السلاح - إذا فعل

نكون له من الممتنين - كل ما نطلبه أن يوافق على مبدأ الحوار وسيلة لمعالجة موضوع السلاح بعيداً عن استخدام القوة، وفي ضوء المصلحة الوطنية». أجبته: «المشكلة هي مشكلة ثقة، إذا توافرت بين الطرفين تحل كل المشكلات».

طال الاجتماع لساعة وأكثر، قال لي الأمين العام في نهايته: «أنا موافق، ولكن لا أريد أن يطّلع أحد على هذا الأمر حتى نتجنب الحساسيات عندكم وعندنا. موضوع عون يخلق حساسيات كثيرة علماً أن قاعدتنا الحزبية ترتاح له بالنظر لمواقفه المتقدمة من إسرائيل». اقترحت عليه مادام موافقًا أن يستقبل على عجل موفدين من قبل عون، فحدد لهما موعداً عند الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم نفسه.

اجتمع طوني حرب وكمال اليازجي بأمين عام حزب الله(*) الذي أوضح لهما أنه موضوع في أجواء ترتيبات عودة الجنرال، وأنه أجرى اتصالاً مع بشار الأسد لهذه الغاية، وهو يدرك أن العديد من الأصدقاء والحلفاء ينظرون إيجاباً إلى هذه العودة. شدد نصرالله على أن قاعدة «حزب الله» تتلقف أي تقارب مع «التيار الوطني الحر» بكثير من الارتياح والسرور بسبب مواقف الجنرال عون من إسرائيل بخلاف الآخرين «كالقوات اللبنانية» وبعض شخصيات «لقاء قرنة شهوان» ووليد جنبلاط.

لم يغرق نصرالله كعادته في التفاصيل السياسية، وطرح جانباً آخر له علاقة «بأخلاقية العمل السياسي». لفت إلى أن «التيار» و«الحزب» لم يكونا يوماً في موقع السلطة ولم يتلوثا بموبقاتها، وبمقدورهما أن يشكّلا «تحالفاً قوياً لمحاربة الفساد». وطمأن حرب واليازجي إلى أن كل العراقيل أمام عودة الجنرال «سوف تذلّل»، وسيتخذ «حزب الله» بالتنسيق مع الجيش التدابير اللازمة «للحماية والامن» على طول طريق المطار وحيثما يلزم، وأنهى كلامه: «أنا سأكون في

(*) أخذتُ محضر هذا الاجتماع عن رسالة وجهها طوني حرب إلى ميشال عون بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٥.

غاية السعادة لاستضافة الجنرال عون على فنجان قهوة إذا قرر زيارة بلدته حارة حريك، وقد قرأت له كلاماً إيجابياً عن الرئيس الإيراني محمد خاتمي، وأنا على استعداد لتأمين استقبال لائق له في إيران إذا ما رغب في ذلك».

تخطى اجتماع نصرالله وممثلي عون كل ما تصورت. وبعد أن تأكد لي أن مختلف الفرقاء الأساسيين موافقون على مبادرتي، أرسلت نصها إلى عون الذي علّق بالقول: «تسلمت عروضاً أسخى، ولكن قد يكون عرض كريم أكثر جدية...».

جرى تحديد موعد لي ولإميل إميل لحود وكمال اليازجي عند الثالثة من بعد ظهر الجمعة ٨ نيسان ٢٠٠٥ في منزل عون في «بارك مونسو» بباريس. وكان من المفترض أن يرافقنا طوني حرب غير أنه استحال عليه السفر لاكتشافه متأخراً ان جواز سفره لم يعد صالحاً.

حفاظاً على سرية تحركي حجزت غرفة في أحد الفنادق الصغيرة في الحي اللاتيني بباريس الذي كنت أتردد عليه وأنا طالب في العام ١٩٦٨، والذي لا يأتيه اللبنانيون. واتفقت مع إميل إميل لحود وكمال اليازجي أن نلتقي مباشرة في الوقت المحدد أمام شقة الجنرال الباريسية.

عند وصولنا لمح اليازجي لبنانياً يخرج من البناية فحاول حجبنا عن رؤيته، غير أن جريدة «النهار» الصادرة في ١١ نيسان عنونت في صدر صفحاتها الأولى: «تحضيرات ناشطة لعودة عون ومعلومات استقباله إميل إميل لحود وبقرادوني وموريس الصحناوي».

دخلنا على ميشال عون في الوقت المحدد. بادره إميل إميل لحود بالقول: «بيسلم عليك الوالد». هزّ عون برأسه ولم يقل شيئاً. كان يرتدي بنطلوناً ومعطفاً باهتي اللون، وكانت الشقة التي يسكنها من الشقق الباريسية القديمة. بدا لي شاحباً بعض الشيء فقلت له ممازحاً: «على التلفزيون تظهر وكأنك

خَتْيَرت (هرمتَ)»، فأجابني: «أنا لا أُخَتْيِر ولكن تلفزيون LBC يحب أن يظهرني ختياراً».

شرح لحود الابن لعون تفاصيل المبادرة والخطوات التي تمت تسهيلاً لعودته، ونقل له حرص والده على أمنه وسلامته، واقترح عليه أن يختار مجموعة من الضباط والجنود الذين يرتاح إليهم لفصلهم على سبيل الحماية. عند هذا الحد ارتسمت على وجه عون ابتسامة خفية وقال: «أنا أثق بكل الضباط والجنود اللبنانيين بغض النظر عن انتمائهم المناطقي أو الطائفي. في كل حال أنتم تعرفونهم مثلي. اطلبوا من جورج خوري (مدير المخابرات) أن يعرض عليّ بعض الأسماء فأختار منهم ما نحتاجه».

عندما انتهى لحود من عرضه ردّ عليه عون أن لعودته شقين: شقاً مالياً لإحقاق الحق وهو ليس مستعجلاً عليه وتنفيذه قد يستغرق بعض الوقت، وشقاً قضائياً يقتضي حله بسرعة تسهيلاً للعودة، وقال: «أنا حريص أن لا أتحدى القضاء، فعند وصولي إلى بيروت ستكون جماهير غفيرة في استقبالي، ولن يجرؤ أحد على توقيفي ولا على توقيف أحد من الذين سيعودون معي، ولكن هذا يعني أني أكون قد تجاوزت القوانين، وأنا لا أريد أن أتجاوزها. ساعدوني على تقديم مواعيد جلسات المحاكمات وإصدار الأحكام قبل وصولنا إلى بيروت. من جهتي سأكلف المحامي جان سلوان تقديم طلب تقريب موعد جلسة الدعوى الجزائية المقامة ضدي بسبب شهادتي أمام الكونجرس الأميركي».

ولإظهار أن ما يطلبه ليس بالأمر العسير، أخبرنا عون أن المحامي خضر حركة قال له: «يا جنرال انسَ الموضوع، كل يوم يجري تقديم أو تأخير موعد الجلسات»، وأضاف عون وهو يبتسم: «في مطلق الأحوال فإن كل ملفات الدعاوى المقامة عليّ وعلى المنضوين إلى «التيار» ليس فيها مستند واحد أو نصف دليل».

أخرج من جيبه ورقة بمطالبه وسلّمها لي، وهي تتضمن معالجة الدعاوى والأحكام المتعلقة به وبكل من بيار رفول وحبيب فارس وفايز كرم وبيار عطالله، إضافة إلى تصحيح التعويضات العائدة إلى الضباط، واتفقنا أن يتابعها المحامي وليد داغر الذي تفانى في عمله.

ألقيت نظرة على الورقة المعنونة: «لعودة العماد ميشال عون»، فطمأنته أن كل المواضيع الواردة فيها قابلة للمعالجة بتوجيهات رئيس الجمهورية «لأن عودتك هي لدواعي المصلحة العليا»، وقلتها بالفرنسية "Raison d'Etat".

رحنا نستذكر بعض أحداث الماضي فقال لي عن «حرب الإلغاء» التي وقعت في العام ١٩٨٩ بين الجيش اللبناني و«القوات اللبنانية»: «كل من يسألني عنها أقول له راجع كتاب كريم بقرادوني «لعنة وطن»».

سألته إن كان التقى الرئيس أمين الجميل وقد أقاما في مدينة باريس في آن واحد ولمدة طويلة، فأجابني بالنفي دونما تعليق. وعندما تطرقنا إلى وليد جنبلاط قال لي على طريقته الساخرة: «إنه يشبه سائق «السرفيس» يبدل اتجاهه بحسب الزبائن...!».

بعد أن استنفدنا البحث في تفاصيل العودة والذكريات، رأيت من الضروري أن أفهم مقاربته السياسية، فقلت له: «ان الوضع في لبنان يشبه المستنقع، ولا معنى لعودتك إن لم تحمل معك مشروعاً إصلاحياً لمكافحة الفساد». أجابني على الفور: «عند عودتي أول ما سأطالب به هو القيام بتدقيق حسابي وإداري يشمل كل الأموال التي جرى صرفها في ظل حكومات الطائف».

علقت على اقتراحه بالقول: «للمرة الأولى منذ ثلاثين سنة لا يعاني لبنان من الاحتلال الإسرائيلي باستثناء مزارع شبعا، ولا من الوجود العسكري السوري، وبات اللبنانيون أكثر قدرة على حكم أنفسهم وإصلاح نظامهم». هزّ عون رأسه موافقاً وعلق قائلاً: «هذا بالضبط مضمون الكتاب الذي وجهته إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في أن مشكلة لبنان هي في الأساس مشكلة

سيادة». اجبته: «مشكلتك انك خرجت من لبنان نتيجة توافق أميركي - سوري، وستعود إليه نتيجة خلاف أميركي - سوري».

حاولت في نهاية الاجتماع أن أفهم ردة فعله الأولية على الورقة التي سلَّمتها له، وكان على علم بمضمونها قبل اجتماعنا، فقلت له: «لا أستبعد أنك تتلقى الكثير من الآراء حول طريقة عودتك، وتسمع العديد من النصائح. ولا أستبعد أن تواجه بعض العراقيل للحيلولة دون عودتك أو على الأقل تأخيرها...».

قاطعني عون وهو يبتسم: «أنت تقول إني سأواجه بعض العراقيل، والواقع أن هذه العراقيل قد بدأت بالفعل. وأذكر على سبيل المثال أني طلبت بعض المواعيد لأودع أصحابي في الإدارة الفرنسية فلم يتم تحديد أي موعد لتاريخه، علماً بأنهم تعوَّدوا في السابق أن يلبوا طلبي للاجتماع بهم بعد أقل من ٤٨ ساعة! أكثر من ذلك، وصلتني نصائح صريحة بأن أبقى في فرنسا إلى ما بعد الانتخابات النيابية حفاظاً على حياتي...»، وأنهى كلامه قائلاً: «أنا على علم بكل التفاصيل، وأعرف أن العديد من أركان المعارضة يعملون جاهدين لدى الفرنسيين لمنعي من العودة قبل الانتخابات النيابية...!».

وفيما كان يودعنا على باب منزله قلت له: «ننتظرك في بيروت...». رفع يديه الاثنتين فاتحاً أصابعه الخمس من يده اليمنى واصبعين من اليسرى ليشير إلى الرقم ٧، ففهمت أنه قرر العودة في السابع من أيار ٢٠٠٥.

في المساء اتصل بي كمال اليازجي وحوّل لي الجنرال الذي أخبرني أن جبران تويني اتصل به ليتحرى عن زيارتي، فأجبته: «كل العالم يزورني ولا أصرح، اسألوا الناس في بيروت...».

لم أعلق بشيء، لأني كنت مهتماً أكثر بما سيقولونه لي عن الورقة التي سلمته إياها قبل الظهر، فقال: «أريد أن أحصر الاتصال في شأن عودتي بك وبإميل... أنا راجع مبدئياً في ٧ أيار ولكن لن أعلن الموعد قبل أن أتلقى

جوابكما. لا أريد أن تكون عودتي تحدّياً لأحد. أنا موافق مبدئياً على مجمل ما ورد في الورقة التي سلّمتها لي. غير أني لا أرى ضرورة للمشاركة في الحكومة في الوقت الراهن، ومستعد أن أشارك بعد الانتخابات النيابية على أساس مشروع إصلاحي. ما في مشكلة مع سوريا ما دامت قد انسحبت من لبنان، والمشكلة مع «حزب الله» قابلة للحل عن طريق الحوار معه. أما فيما يتعلق برئيس الجمهورية فأنا لا أقبل إطاحة أي رئيس، والعماد لحود في نظري ابن عائلة سياسية محترمة وابن المؤسسة العسكرية...».

أجبته: «تقول لي كل ذلك ولدي شعور بأنك لستَ مرتاحاً، ولم تكن كذلك أثناء اللقاء...». ردّ قائلاً: «شعورك في محله. كلنا في ورطة. اتركوني «أسوق الماكينة» (أدير العملية) على مهل «فلا تَطقّ» (تنكسر)... لا أريد أن ألجأ إلى لعبة الكلام المبطن واللعبة المزدوجة... (وقالها بالفرنسية: double jeu)، أريد أن أكون صريحاً وواضحاً مع الناس من البداية، فهم يثقون بي...».

في ١٣ نيسان ٢٠٠٥، وبعدما استحال على عمر كرامي تشكيل حكومة اتحاد وطني، كما كان يأمل، بسبب رفض المعارضة التعاون معه، وتعذر تشكيل حكومة من الموالاة بسبب المطالب والشروط التي وضعها عليه حلفاؤه، اعتذر عن تشكيل الحكومة، وهو يشعر كمن تعرض لخديعة سياسية، وأن «قطبة مخفية» حالت دون تشكيل حكومته وحملت مختلف الأطراف على القبول بنجيب ميقاتي بديلاً منه، وهو خصمه السياسي في طرابلس.

كان خروج كرامي صعباً وقاسياً. أما دخول ميقاتي فكان سهلاً، إذ شكّل خلال أيام حكومة حيادية وغير سياسية لا تضمّ أي وزير مرشح للانتخابات بمن فيه رئيسها، وتعهد في بيانه الوزاري إجراء انتخابات نيابية نزيهة وحرة في أيار المقبل.

ترافق تشكيل حكومة ميقاتي مع ثلاثة أحداث: الأول متوقع تمثّل بإنهاء انسحاب الجيش السوري في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥، والثاني غير متوقع تمثّل باستقالة مدير عام الأمن العام جميل السيد، والثالث شبه متوقع لكنه سيفاجىء الجميع بتداعياته وتمثّل بعودة الجنرال عون من المنفى.

بعد اكتمال انسحاب الجيش السوري، وفي خطوة غير متوقعة قدّم مدير عام الأمن العام اللواء جميل السيّد كتاب استقالة ربط فيه خطوته بالتطورات السياسية، فأشار إلى أن التغيير الذي حصل في السياسة يستدعي تغييراً في المواقع الأمنية.

مع استقالة جميل السيّد الذي يعدّ الحلقة الصلبة في المنظومة الأمنية، بدا أنه لم يعد في وسع قادة الأجهزة الأمنية مجابهة الضغوط الدولية التي ربطت نجاح التحقيق الدولي بتنحيهم عن وظائفهم.

كرّت سبحة الاستقالات الأمنية والقضائية، فجرى تعيين العميد سعيد سعيد مديراً عاماً للأمن العام محله، واللواء أشرف ريفي محل علي الحاج مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، والعميد جورج خوري محل ريمون عازار مديراً للمخابرات العامة في الجيش، والقاضي سعيد ميرزا محل عدنان عضوم مدعياً عاماً تمييزياً. أما مصطفى حمدان، قائد لواء الحرس الجمهوري، فترك أمر القرار في شأنه لرئيس الجمهورية الذي سيعين لاحقاً نائبه بالوكالة وليس بالأصالة، إصراراً منه على براءة حمدان.

في السابع من أيار كانت عودة عون تاريخاً في الذاكرة اللبنانية. وكان الاستقبال الشعبي الحاشد مفاجأة في حجمه وتنظيمه، رغم أن حركتي ٨ و١٤ آذار غابتا عنه. مجرد عودته خلطت كل أوراق اللعبة القائمة.

بقدومه انفجر الشارع المسيحي ليعبّر عن افتقاده زعيماً يترجم مشاعر الكبت والقهر التي يعانيها. ولم يكد يطأ أرض المطار حتى تصرف على ما ينتظره منه

مناصروه والشعب اللبناني. زار أولاً ضريح الجندي المجهول، بعده ضريح رفيق الحريري.

* * *

يحلو لميشال عون أن يقدّم نفسه كإبن التنوّع اللبناني. ولد في ١٨ شباط ١٩٣٥ في الشياح، وترعرع في حارة حريك بضاحية بيروت الجنوبية، وهي منطقة مختلطة تفصل بين بيروت وجبل لبنان، وهو من عائلة عاشت على الخط الفاصل بين الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة، وقد تلقى دروسه في مدارس عديدة خاصة ومدرسة رسمية، قبل أن ينتقل إلى المدرسة الحربية.

بعد الشهادة الابتدائية توقف مضطراً عن الدراسة لمدة عامين بسبب أوضاع عائلته المالية الصعبة، لكنه نجح لاحقاً في تعويض عام منها بفضل تفوقه. لا ينسى قساوة المعلمة ياسمين جبور التي كانت تضرب الأولاد على أصابعهم بطرف المسطرة في مدرسة العازارية، ولا الراهبة الأخت ماري - مادلين التي كانت تفرض حضورها ويتهيّبها التلامذة.

ذكريات الطفولة والشباب في حارة حريك لا تفارقه. كان يقف أيام الآحاد والأعياد أمام عتبة المنزل يراقب المؤمنين الذين يئمون الكنيسة بأعداد غفيرة وهم يتبادلون التحيات، ويلتقون بعد القداس «للصبحية» وتناول القهوة. عند الغداء كان الأهل يدعون المارة لمشاركتهم الطعام، وإذا وافق أحدهم يسارعون لإحضار صحن له ويتدبرون كرسياً ليجلس بينهم. التقيت الجنرال يوماً من أيام ربيع ٢٠٠٧، وكان الفرح ظاهراً على محياه، فسألته عن صحته، فأخبرني أن بعض أصدقائه القدامى من حارة حريك أتوه في الصباح فاستعاد معهم ذكريات الصبا، وقال لي: «أنا اليوم سكران أشمّ رائحة الذكريات الطيبة».

كان يريد في الأصل أن يصبح مهندساً، غير أن الضائقة المالية حالت دون تحقيق رغبته فالتحق بالجيش رغم أنه كان من بيئة تدين بالولاء لحزب الكتلة الوطنية بزعامة ريمون إده في زمن كان الحكم لحزب الكتلة الدستورية بزعامة

بشارة الخوري، وكان الصراع على أشده بين الكتلتين، غير أن الجيش كان المؤسسة الوحيدة التي بقيت في منأى عن التجاذب السياسي بدليل قبوله داخل صفوفها.

بقيت صورة الجيش البعيد عن السياسة وعن ألاعيب السياسيين تحفر في وجدانه. يذكر أن فؤاد شهاب سلّمه السيف عند تخرجه من المدرسة الحربية في ٣٠ أيلول ١٩٥٨ برتبة ملازم في سلاح المدفعية. وتأخر هو وزملاؤه عن الالتحاق بدورة المدفعية في فرنسا ليتسنى لفؤاد شهاب تسلم مقاليد رئاسة الجمهورية وتسليمهم السيوف.

تزوج عون من فاديا الشامي المرأة الهادئة والمبتسمة التي هي عن حق «ناطورة المفاتيح»، ورزق منها ثلاث بنات: ميراي التي يصفها عون بأنها «عقله»، وكلودين «عضله»، وشانتال «قلبه».

يلفت عون أنه حمل وثلاثة عسكريين غيره مهام رئاسة الجمهورية وهم على التوالي: فؤاد شهاب وإميل لحود وميشال سليمان. غير أنهم لم ينظموا انقلابات، ولم يستولوا على السلطة بالقوة، ولم يحكموا وفق النمط العسكري بإعلان حالة طوارئ أو تعليق الدستور، بل حافظوا على الأحزاب والحياة السياسية وانصاعوا للعبة الديموقراطية.

وبالسؤال عن العسكري الذي تأثر به أكثر من غيره، يضحك ولا يجيب كأنه لم يتأثر بأحد، غير أنه يستطرد بعد هنيهة: «تأثرت بطريقة إدارة فؤاد شهاب وعدم توريطه الجيش في النزاعات الداخلية».

تسلم مهام عسكرية عدة في مختلف مناطق لبنان من بيروت إلى صيدا إلى طرابلس، غير أنه يحنّ إلى المجتمع الطرابلسي الذي كان في حينه مختلطاً ومتسامحاً، وعندما ينظر إلى ما آل إليه بعضه من تطرف يصاب بأكثر من الحزن وينتابه «أسى معنوي» على حد تعبيره.

في كانون الأول ١٩٨٠ تسلم ما كان يعرف بخطوط التماس الممتدة من مرفأ بيروت إلى عين الرمانة. وقد وافق بشير الجميل على سحب قواته من هذه الخطوط شرطِ إحلال الجيش محلها بإمرة ميشال عون، وبرر بشير موقفه بالقول: «هذا الضابط أثق به، وإذا سلمناه خطوط التماس فإنه بالتأكيد يدافع عنها».

بعد وصول أمين الجميل إلى سدة الرئاسة في العام ١٩٨٢ وتعيينه ابراهيم طنوس قائداً للجيش، عرض جوني عبده على عون أن يتسلم مديرية المخابرات محله، فأجابه: «لا أريد أن أنهي حياتي ضابط مخابرات، أفضّل أن أبقى ضابطاً عملانياً». أما السبب الحقيقي لرفضه فلشعوره باستحالة قيامه بمهامه في ظل أمين الجميل وإبراهيم طنوس.

عند تسلمه قيادة الجيش في العام ١٩٨٤ من الجنرال ابراهيم طنوس المستقيل، بحضور رئيس الجمهورية أمين الجميل ووزير الدفاع عادل عسيران، وجه كلمة إلى «رفاق السلاح» ختمها بالقول: «علينا أن نختار بين أن نكون جنود وطن وهوية أو أن نكون مرتزقة في لعبة دولية، وخيارنا بالطبع هو الوطن».

ينطلق من هذه النقطة ليستفيض في الشرح أن الجيش ليس مؤسسة مستقلة عن السلطة السياسية، لكن التركيبة الطائفية في لبنان «تفرض عليه أن يحافظ على شيء من الحياد، وإلا يصبح مهدداً بالانقسام، وتصبح البلاد مهددة بحرب أهلية». ويشدد على أن هذا المبدأ ليس نتاج النظام الطائفي في لبنان فحسب، بل هو ساري المفعول في معظم أنحاء العالم، «فإذا نشب صراع داخلي في أي دولة يصعب على الجيش أن يتدخل لصالح فئة من الشعب، وإذا أراد التدخل فليلعب دور الحكم».

حدد بوضوح مهمة الجيش للضباط والجنود عندما كان قائداً ما بين الأعوام ١٩٨٤ و١٩٨٨: «الجيش مؤسسة وطنية يحمي الحدود والمواطنين، ولا يحمي النظام بالقوة، ولا يسمح بتغيير النظام بالقوة، إنه جيش الوطن وليس جيش النظام».

يوصي عون كل قائد جيش أن يحافظ على وحدة الجيش، ويحدد مفهومي العدو والصديق كالآتي: «إذا كان النزاع بين لبناني ولبناني فهناك معتدٍ وآخر معتدى عليه، فعلى الجيش أن يحمي المعتدى عليه دون أن ينتظر أوامر أو تعليمات يتلقاها ليتدخل. أما إذا كان النزاع بين لبناني وغير لبناني على أرض لبنان، فالجيش مع اللبناني بلا تحفظ وعلى الغريب أن يلتزم. وإذا كان النزاع بين لبناني وأي معتدٍ خارجي فمبرر وجود الجيش أن يقف ضد أي عدوان خارجي. وإذا كان النزاع بين العرب وإسرائيل فهو إلى جانب العرب دون تردد».

شخصيته مركبة، وله وجهان: رجل الزاوية عندما يقرر أن ينتظر، ورجل الضوء عندما يقرر أن يقتحم. كانت أزمة انتخاب رئيس جمهورية لخلافة أمين الجميل في ذروتها صيف ١٩٨٨ عندما سألته: «ماذا تنتظر؟»، أجابني: «أنتظر وقتي».

وبالفعل جاء وقته في اليوم الأخير من عهد أمين الجميل، في ٢٢ أيلول ١٩٨٨، عندما عُين رئيساً لحكومة انتقالية تشكلت، بناء على اقتراحه، من الأعضاء الستة الذين يؤلفون المجلس العسكري، غير أن ضغوط سوريا وحلفائها من اللبنانيين حملت الضباط المسلمين الثلاثة على تقديم استقالاتهم فور إعلان الحكومة السداسية.

عارض اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩، ورفض الاعتراف بشرعية رئيسين للجمهورية: رينيه معوض والياس الهراوي، وقاد حربين قاسيتين عليه وعلى المناطق المسيحية: «حرب التحرير» ضد الجيش السوري في ١٣ آذار ١٩٨٩، و«حرب الإلغاء» ضد «القوات اللبنانية» في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠.

أثناء حربي التحرير والإلغاء قال لي: «لا يمكن لسوريا أن تحسم ضدي إلا إذا اتفقت مع الولايات المتحدة، والمؤشر إلى حصول الاتفاق هو أن تسمح إسرائيل للطائرات السورية بأن تحلّق في سماء لبنان». وفي ٣١ تشرين الأول ١٩٩٠ حلّق الطيران السوري فوق القصر الجمهوري، فاستنتج الجنرال أن

الاتفاق قد حصل. اتصل بالسفير الفرنسي وقال له: «الهجوم السوري شامل، أريد تجنب حمام دم وإنقاذ ما يمكن إنقاذه»، وبصوت مخنوق أضاف: «أعتبر أنني انهزمت».

انتقل الجنرال إلى السفارة الفرنسية في بيروت، وطلب من وحداته أن يوقفوا النار ويلتحقوا بقيادة إميل لحود عملاً بالشروط التي فُرضت عليه، وبقي في السفارة إلى حين جرى الاتفاق بين باريس ودمشق وبيروت على شروط مغادرته إلى فرنسا في ٢ آب ١٩٩١.

أقام في مرسيليا لغاية شباط ١٩٩٣، وانتقل بعدها وعائلته إلى منطقة لاهوت ميزون على بعد خمسين كيلومتراً من العاصمة الفرنسية، ومن ثم إلى باريس في أيار ١٩٩٩. يعلق عون على فترة نفيه من لبنان فيقول: «عندما كنت في السفارة الفرنسية كنت أعمل على الخروج منها، وعندما كنت في فرنسا كنت أعمل على العودة إلى لبنان».

ركّز جهوده خلال النفي الذي استمر خمس عشرة سنة على أمرين: تأمين جهوزية شعبية داخل لبنان ترفض الأمر الواقع، والعمل على تبديل السياسة الدولية تجاه الوضع اللبناني، وكان يكرر: «عندما يتأمن هذان الشرطان نعود إلى الوطن».

على صعيد التعبئة الداخلية حرص على التواصل باستمرار مع مؤيديه بكل الوسائل المتوافرة، سواء الهاتف أو الكاسيت أو الاجتماع المباشر. أما على الصعيد الخارجي فتوجه عام ٢٠٠٢ إلى الولايات المتحدة لصياغة قرار يتعلق بسيادة لبنان. اكتشف عون في واشنطن أن هناك «حساباً جارياً» بينها وبين دمشق، فاقترح أن يُصدر مجلس الأمن قراراً جديداً يدعم تنفيذ القرار ٥٢٠ الذي ينص على خروج الجيش السوري من لبنان، ففوجئ بصدور القرار ١٥٥٩ الذي يحتوي على غير وأكثر مما طالب به.

تضمن القرار ١٥٥٩، إضافة إلى المطالبة بالانسحاب السوري، ثلاث

مسائل: تسليم سلاح «حزب الله» والسلاح الفلسطيني وعدم التمديد للحود. قال لي: «شعرت في قرارة نفسي أن هذا القرار على النحو الذي صدر به، ولا سيما في ما يتعلق برئاسة الجمهورية، يشكل تدخلاً في شؤوننا، علماً بأني كنت ضد التمديد لإميل لحود». فهم عون لاحقاً أن رفيق الحريري كان له اليد الطولى في صدور القرار ١٥٥٩ بصيغته الأخيرة.

وَقَعَ عون في حيرة من أمره وراح يحسب الأمر لبنانياً. رأى أن القرار ١٥٥٩ لا يؤلب سوريا على لبنان فحسب، بل يؤلب أيضاً «حزب الله» والمنظمات الفلسطينية. كان يتحفظ عنه في سره، لكنه كان من المستحيل أن يتنكر له في العلن، فيبدو كأنه ضد الانسحاب السوري.

دعا إلى لقاء كبير في باريس لمناسبة عيد الاستقلال، في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤، لإعادة صياغة الموقف اللبناني بعد الانسحاب السوري. وتقرر خلال اللقاء دعوة كل الأطراف اللبنانيين للتلاقي في مكان آمن يوافقون عليه بغية التحادث حول مرحلة ما بعد الانسحاب. كما وجّه دعوة خطية إلى سوريا لحضور هذا المؤتمر.

تعمد عون أن يصارح الرئيس السوري برؤيته في كتاب خطي قال له فيه أن القرار ١٥٥٩ سينفذ، وأن انسحاب الجيش السوري بات أمراً مفروغاً منه، ومن المصلحة اللبنانية - السورية المشتركة التوصل إلى «حل مشرّف» يزيل الهواجس اللبنانية والسورية، ولا يشكل خطراً على أمن سوريا ولا على أمن لبنان.

صيغ الكتاب إلى بشار الأسد «بأسلوب بارد لكنه لائق»، وتضمن الدعوة إلى إتمام الانسحاب وتبادل العلاقات الديبلوماسية.

لم يتم هذا اللقاء الوطني كما أراده الجنرال، وسرعان ما اغتيل رفيق الحريري، فترنح لبنان، ولم تنجح حركة «١٤ آذار» في أن تتلقف الوضع الناشئ، فنظم الأميركيون محضر فشل بحقها وقّعه الفرنسيون.

كانت الأمور متداخلة تدور في فراغ حين عاد الجنرال، فشكلت عودته انطلاقة جديدة أو أملاً جديداً بإمكان الخروج من الدوامة التي لا تنتهي.

منذ عودته إلى الوطن يوم ٧ أيار ٢٠٠٥، ثابر عون على الدعوة إلى تحرير لبنان من الاقطاعية السياسية والطائفية والمالية واعتماد المساءلة والمحاسبة، بعدما جرى تحريره من الوجود العسكري السوري. وألمح أكثر من مرة أن معركة تحرير الإنسان ومكافحة الفساد هما أصعب من معركة تحرير الأرض، وتتطلب قواعد جديدة في العمل.

في هذا السياق خاض الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ بعد ما قاطعها في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠، فاكتسح المناطق المسيحية، وترأس كتلة نيابية هي «كتلة التغيير والإصلاح»، الذي يفوق عددها العشرين نائباً. كما وقّع مع السيد حسن نصرالله في ٦ شباط ٢٠٠٦ «وثيقة التفاهم» بين الحزب والتيار، لقطع دابر الفتنة الطائفية وفتح كوة نور على طريق الوحدة الوطنية.

هادن سوريا على قاعدة أن الخلاف معها مرده احتلالها للبنان، وعندما انسحبت انتهى الخلاف. زار إيران في تشرين الأول ٢٠٠٨ غير آبه بما توفر مثل هذه الزيارة لأخصامه من مادة سهلة لتحريض الشارع المسيحي ضده. لكن زيارة سوريا ما بين ٣ و٧ كانون الأول ٢٠٠٨ شكلت تحولاً في السياسة اللبنانية - السورية وفي العلاقات المسيحية - السورية، وأعادت للمسيحيين تألقهم ودورهم الريادي في لبنان وسوريا والمنطقة. حرص عون على إنهاء زيارته إلى سوريا بقداس أقيم في مدفن القديس مار مارون في منطقة براد، شمال حلب، حيث تقرر إقامة كنيسة في هذا المكان.

يأخذ عون على كل من حكموا لبنان أنهم لم يحملوا معهم رؤية وبرنامجاً، وخاضوا لعبة السلطة بمعزل عن قرار الشعب ومشاركته. المعالجات كانت ظرفية والمواقف ارتجالية. رأى أن مشكلة لبنان هي في حكامه، وأنه لم يتوافر

للدولة قيادة سياسية، انطلاقتها وطنية ونهجها علمي، تفقه الأسس التي يقوم عليها لبنان، وتأخذ في الاعتبار مصالحه وترسم السياسة الملائمة له.

في رأيه أن بشارة الخوري كان ذا منحى استقلالي، لكنه كان «يتأثر بهمس الخارج»، وكان شقيقه «السلطان» سليم يعيث فساداً في الدولة. كان كميل شمعون يملك «نظرة مستقبلية»، وظل محافظاً على روح الشباب رغم بلوغه السابعة والثمانين من العمر، لكنه تعثر في إدارة علاقات لبنان الخارجية. أما فؤاد شهاب فحمل «فكرة المؤسسات»، وحاول أن يُصلح النظام الطائفي والاقطاعي، غير أن عمليته بقيت محدودة. أعجبته في شارل حلو «ثقافته وسعة أفقه ورحابة صدره»، لكنه أخذ عليه توقيعه اتفاق القاهرة. رأى في الياس سركيس «رجلاً عصامياً» وصل إلى الرئاسة دون الاعتماد على إرث عائلي أو حزبي، لكنه لم يكن صاحب قرار فاتبع سياسة الانتظار. أما بشير الجميل «فجسّد التغيير وحرّك الطاقات والمجتمع غير أنه سقط شهيداً قبيل تسلمه سدة الرئاسة». يحتار بوصف أمين الجميل، ولا يتكلم عون عن رؤساء ما بعد اتفاق الطائف لأنه يرى أن رئيس الجمهورية فَقَدَ جوهر سلطته بعد ذلك الاتفاق.

خلال مساره الطويل، تميز بمواقفه الوطنية العالية السقف ومحاربته الاقطاع والمال والفساد. غير أن المشكلة التي رافقته طوال حياته السياسية هي اضطراره، على حد قوله، أن يختار بين الوقوف على الحياد وترك لبنان المريض يموت وهو يتفرج عليه، أو أن يقوم بعمليات جراحية موجعة وخطرة لإبقاء شعلة الحياة في عروق الوطن، فيقول: «كنت أقوم بالعملية، لأن عدم المبادرة يُفضي إلى الموت حتماً، وكنت على الدوام أختار طريق الخلاص». ويشرح مفهوم الخلاص: «معروف في الدين المسيحي أن طريق الخلاص هو طريق المعاناة والآلام». يتوقف لحظة ليتطلع إلى السماء: «بهذا المعنى أعتبر نفسي نجحت، وأني للمرة الثانية أمثل فرصة للمسيحيين وللبنان.»

سر نجاحه أنه يصارح شعبه بالحقائق ويتحمل تبعات قراره فلا يكذب على أحد ولا يتلطى وراء أحد. عندما ينجح يشعر الناس العاديون أنهم نجحوا معه، وعندما يفشل لا يحمّل الشعب المسؤولية. يجمع بين الثقة بالنفس وثقة الناس به، إضافة إلى ثقافة واسعة تسمح له بإيجاد حلول ملائمة للمشاكل الصعبة وللأحداث الطارئة والضاغطة. يتعامل مع التطورات بموضوعية، ومع الأشخاص بكثير من التسامح. يعرف تاريخ الأديان والفلسفات والآداب ويخوض غمار البحث بها بمتعة وشوق. إنه الجنرال الجريء، ولكن قبل كل شيء هو الجنرال المثقف الذي يقود ولا ينقاد.

* * *

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية أخفقت المعارضة في تشكيل لوائح موحدة، ولم تعرف أن توظف انتصارها في عملية إعادة تكوين السلطة والدولة. وأبدت الأوساط الفرنسية والأميركية «خيبتها» من حركة «١٤ آذار»، وانتقدت ميشال عون لتفاهمه مع «حلفاء سوريا» كميشال المر وحزب الطاشناق. أما لحود فوجه في ٣ أيار رسالة إلى مجلس النواب عملاً بالمادة ٥٣ من الدستور طالب بإجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها الدستورية، غير أنه حذّر من مغبة إجراء هذه الانتخابات في ظل قانون العام ٢٠٠٠، المعروف «بقانون غازي كنعان»، الذي «لا يساوي بين المناطق في تقسيماته الانتخابية»، مما قد يؤدي إلى «نشوء حالة عدم استقرار سياسي»، و«حدوث خلاف سياسي حاد بين فئات الشعب».

ما إن عاد عون إلى الوطن حتى وجد نفسه أمام مفترق: إما أن يسير مع المعارضة المتمثلة بـ «١٤ آذار» التي أرادت أن يلتحق بها ولم تقرّ بحجمه التمثيلي، أو أن يتحالف مع قوى «٨ آذار» وهو غير متفاهم معها، فقرر أن يكون رقماً صعباً خارج حركتي ١٤ و٨ آذار على السواء. خاض الانتخابات النيابية منفرداً بقواه الذاتية فحقق مفاجأة لم يتوقعها أحد سواه.

وبعيداً عن الانتخابات والتنافس السياسي، زار عون سمير جعجع في سجنه بوزارة الدفاع بعد ١٦ عاماً من الخصومة والقطيعة. وكان المشهد مؤثراً «ووجدانياً» كما وصفه لي عون: «المنفي يعود ليزور خصمه السجين».

تخلل اللقاء الكثير من كلمات الود. اهتمّ عون بالاطمئنان إلى صحة جعجع ومعنوياته والكتب التي يقرأها. وردّ جعجع بالسؤال عن صحة عون، وعما فعل أيام المنفى في باريس. قال عون لجعجع: «كل حرب لها نهاية». وافقه جعجع القول والتقيا على طي صفحة الماضي، وعدم التوقف عنده إلا «لنتعلم العبر كي لا تتكرر الأخطاء في المستقبل».

كنت واثقاً من أن الموجة الشعبية المؤيدة لعون ستكتسح كل دوائر جبل لبنان باستثناء دائرة بعبدا - عاليه حيث يملك «حزب الله» الصوت الوازن والمرجح وهو متحالف مع وليد جنبلاط في مواجهة ميشال عون.

التقيتُ الأمين العام حسن نصرالله مرتين قبل موعد انتخابات بعبدا - عاليه في محاولة مني لعقد تحالف بين «حزب الله» وعون لتشكيل لائحة توافقية، فكان جوابه أنه اتفق وجنبلاط وهو لا ينكث باتفاق، وأنه لا يفهم لعبة التحالفات، ولا يريد أن يبدّل في آخر لحظة «ما اتفق عليه مع إخوانه».

من جهته كان لحود يدرك مخاطر القرارات المنوي اتخاذها، فأبلغ فريق الحكم من مغبة إصدار قانون عفو يشمل الموقوفين بأحداث الضنية، كما حذّر المعارضة من الاستعجال بإجراء الانتخابات في مناخ يسوده الانفعال والتعصب، غير أن الأمور سارت بعكس ما أرادها لحود.

في مطلع حزيران ٢٠٠٥، خرق اغتيال الصحافي سمير قصير الهدوء الأمني الذي ساد منذ ١٤ شباط، وكان أول اغتيال سياسي بعد إتمام الانسحاب السوري، لكن المعارضة على عادتها وجهت أصابع الاتهام إلى سوريا من خلال الربط بين الاغتيال ومقالات قصير المناهضة لها. أبدت فرنسا اهتماماً

خاصاً بهذا الاغتيال لاستهدافه شخصية تحمل الجنسية الفرنسية إضافة إلى أنها تحمل القلم ورأياً حراً.

يوم الأحد ١٢ حزيران ٢٠٠٥ حمل بين طياته انقلاباً يوازي في مفاعيله انقلاب ١٤ آذار. فازت لوائح ميشال عون في كل دوائر جبل لبنان المسيحية باستثناء دائرة بعبدا - عاليه. كما فاز حليف عون إيلي سكاف في زحلة، فدخل عون إلى البرلمان على رأس كتلة من ٢١ نائباً، وهي أكبر كتلة نيابية عرفها المسيحيون، فطوّبه البطريرك زعيماً سياسياً حين أعلن أن المجموعات الطائفية تساوت في لبنان، «فأصبح لكل منها زعيمها الذي يستقطب مجمل قواها».

أنهى عون عملياً دور «لقاء قرنة شهوان»، وأسقط الأحزاب والزعامات التقليدية، «كالكتلة الوطنية» و«حزب الوطنيين الأحرار» و«حزب الكتائب اللبنانية»، وأظهر محدودية تمثيل «القوات اللبنانية» الشعبي، واطلق مرحلة مختلفة كلياً عما سبقها.

صدقت توقعات جنبلاط أن عون سيشكل «تسونامي» في جبل لبنان، فجاء الرد المضاد في ١٩ حزيران عبر انتخابات محافظتي الشمال اللتين خيّم عليهما الشحن الطائفي والمذهبي.

انتقل سعد الحريري إلى طرابلس وأقام فيها لمدة أسبوع في حركة صاخبة ومدعومة بقدرات مالية لا تضاهى. استنهض العصبيات السياسية والمذهبية، وصوّر المعركة أنها لوقف مشروع «عودة سوريا إلى لبنان من بوابة الشمال»، كما لعب على الوتر المذهبي تحت عنوان: «السنة وقادتهم في خطر».

في ظل قانون الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٠، كان من الطبيعي أن يتحكم الناخبون السنّة بنتائج الانتخابات في الشمال خصوصاً إذا ما توافر لهم حليف مسيحي، وهذا ما أتيح للحريري عبر «القوات اللبنانية»، فيما لم يتح لسليمان فرنجيه التفاهم مع أي كتلة سنيّة قوية فخسر، رغم أنه سجل رقماً قياسياً في الوسط المسيحي فحاز على أكثر من ٧٠٪ من أصوات المقترعين المسيحيين.

استقرت صورة مجلس نواب ٢٠٠٥ على ثلاثة تكتلات كبيرة: تكتل أكثري يقوده الحريري وجنبلاط مؤلف من ٧٢ نائباً، وتكتل معارض بقيادة «أمل» و«حزب الله» مؤلف من ٣٥ نائباً، وكتلة عون من ٢١ نائباً. وكان اللافت في هذه النتائج أن الطائفة السنيّة انقادت لسعد الحريري، والطوائف المسيحية لميشال عون الذي سجل منفرداً اختراقاً نوعياً فريداً. بات واضحاً أن الحريري لن يقدر على إطاحة إميل لحود، كما يأمل ويعمل، إلا إذا تفاهم مع ميشال عون الذي حسم هذا الموضوع باتجاه الدفاع عن موقع الرئاسة، فرفض إسقاط رئيس الجمهورية بالقوة، واشترط على المعارضة أن تتفق على اسم الرئيس البديل قبل إسقاط الرئيس الحالي، علماً أن عون لم يكن يخفي رغبته بالترشح للرئاسة.

أقفلت الانتخابات ملف استقالة أو إقالة إميل لحود، على خلاف ما كانت تبغيه المعارضة بإعادة تكوين سلطة جديدة. وخاب ظن الحريري بحلفائه المسيحيين. واعترف جنبلاط أنه لولا أصوات «حزب الله» لما استطاع أن يربح معركة بعبدا - عاليه. لم تسفر أول انتخابات نيابية بعد الانسحاب السوري عن الإتيان برئيس جديد للجمهورية، بل عن صعود تكتل «التغيير والإصلاح» بقيادة عون المرشح الأكثر شعبية لرئاسة الجمهورية.

وكما سبق الانتخابات النيابية اغتيال سمير قصير، فقد لحقها مباشرة اغتيال جورج حاوي الذي قاد الحزب الشيوعي اللبناني حقبة طويلة، ووقف خلال حرب لبنان إلى جانب كمال جنبلاط، وتحالف مع المنظمات الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات. أدار حاوي شبكة من العلاقات العربية والدولية، وبخاصة أيام الاتحاد السوفياتي والمنظومة الشيوعية. وبرز بعد حرب لبنان بوجه جديد، فأتقن لغة التفاهم والحوار مع أخصامه، وحمل قبل اغتياله بأسابيع مشروع مصالحة وطنية دار به على كل الأفرقاء بلا استثناء.

عرفته خلال الحرب مناضلاً شيوعياً من الطراز الأول يتمتع بقدرة واسعة

على الحركة والمناورة والانفتاح، وشكَّل مع قادة شيوعيين أمثال كريم مروة ونديم عبد الصمد وخليل الدبس وسعد الله مزرعاني ظاهرة لافتة في الحركة الشيوعية.

مع انتهاء الانتخابات النيابية، برز استحقاقان: الاستحقاق الأقرب هو انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب، والاستحقاق الثاني تمثَّل بتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة نجيب ميقاتي التي أصبحت في حكم المستقيلة.

ما إن دعا رئيس السن النائب إدمون نعيم مجلس النواب لانتخاب رئيسه حتى برز موقف دولي معارض لعودة نبيه بري إلى رئاسة مجلس النواب، عبّر عنه صراحة السفير الأميركي في بيروت جيفري فيلتمان. لكن لم يكن أمام جنبلاط والحريري إلا تزكية بري لما يحظى به من غطاء شيعي واسع، وبات إبعاده كأنه موجّه ضد طائفة بكاملها وليس ضد شخص أو حزب. بالنتيجة جرى التجديد لبري رئيساً لمجلس النواب في ٢٨ حزيران ٢٠٠٥ رغم التحفظات الأميركية، وتحولت الأنظار إلى تشكيل الحكومة الجديدة.

قبل يوم من انتخاب بري، قام سعد الحريري بزيارة لسمير جعجع في سجنه، ساهم في ترتيبها جورج عدوان. واكتسبت اهمية استثنائية في توقيتها السياسي، إذ جاءت عقب انتخابات نيابية خاضها «تيار المستقبل» و «القوات اللبنانية» متحالِفين.

دامت هذه الخلوة حوالي الساعة استهلها جعجع بتقديم التعازي لزائره باستشهاد والده. ردّ الحريري سائلاً عن صحة جعجع وطمأنه أن مسألة التصويت على قانون العفو عنه وخروجه القريب من السجن باتا بحكم المنتهيين، وأن الامرين المعجلين هما انتخاب رئيس مجلس النواب وتشكيل حكومة جديدة.

اقترح الحريري على جعجع انتخاب بري لرئاسة مجلس النواب. عارض

جعجع الفكرة وأبلغ حليفه أنه طلب من كتلته النيابية التصويت بورقة بيضاء تعبيراً عن اعتراضه. أما في موضوع تشكيل الحكومة فترك جعجع الأمر للحريري، وشدد على التسريع في إصدار قانون العفو عنه.

أكمل الحريري حركته السياسية، فأعاد فتح خطوط التواصل مع عون ودعاه إلى المشاركة في الحكومة، فربط عون مشاركته بحجم تمثيله النيابي، وطالب بأربعة مقاعد وزارية منها وزارة سيادية أو وزارة اساسية.

أحجم سعد الحريري عن رئاسة الحكومة بناء على نصائح عديدة تلقاها من وليد جنبلاط في الداخل، وجاك شيراك من الخارج، بالنظر إلى الوضع السياسي المكشوف أمنياً والملتبس سياسياً، بعد أن تراجعت احتمالات إطاحة إميل لحود، ولم تنجل الحقيقة حول اغتيال والده، فقرر سعد الحريري دعم فؤاد السنيورة لرئاسة الحكومة على حساب بهيج طبارة، فحظي السنيورة بشبه إجماع وطني.

وفي سياق بعيد عما يجري في لبنان لكنه سينعكس على الوضع اللبناني، انتخب، في ٢٤ حزيران ٢٠٠٥، محمود أحمدي نجاد رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي رفع الصوت عالياً ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، ودعم «حزب الله» وكل مقاومة ضد الاحتلال، وثابر على تحسين العلاقات الإيرانية – اللبنانية.

٢- استشهاد بيار الجميل وأنطوان غانم وقمة الخرطوم

صحيح أن النواب أجمعوا على تكليف السنيورة رئاسة الحكومة، لكن الرئيس المكلف لم يشكِّل حكومة وحدة وطنية، ولم يلبِّ مطالب «التيار الوطني الحر»، واكتفى بتشكيلة هي أقرب إلى «التحالف الرباعي» المؤلف من حركة «أمل» و«حزب الله» وكتلتي الحريري وجنبلاط الذي خاض مجتمعاً الانتخابات النيابية.

اتخذ لحود موقف المراقب الذي يدرك أن اللعبة في المحصلة هي في يده، فلا يمكن تشكيل حكومة بلا توقيعه، وهو لن يوقع على حكومة تفرض عليه فرضاً، ومما قاله لي في هذا السياق: «صحيح أن دستور ما بعد الطائف فرض على رئيس الجمهورية أن يسمي رئيس الحكومة الذي تريده الأكثرية بعد استشارات برلمانية ملزمة، لكن الطائف لم يعط صلاحية اصدار تشكيل الحكومة لرئيسها بمفرده، بل فرض عليه أن يتفاهم مع رئيس الجمهورية لإصدار مرسوم التشكيل. ولن أقبل أن يتفرد رئيس الحكومة بتشكيل الحكومة فأسجل سابقة لا تجوز!».

لمست أن لحود مستعد لتسهيل مهمة السنيورة بالنظر لخطورة المرحلة، لكنه ليس مستعداً للسير بأي حكومة. وأتبع القول بالفعل فرفض تشكيلة حكومية عرضها عليه السنيورة لا تضم ممثلين عن كتلة عون، وأفهمه أنه لا يستطيع أن يحكم لبنان بمنطق الأكثرية والأقلية، وأن لبنان لا يحكم إلا بمنطق التوافق والتوازن.

وفيما كان الاهتمام منصباً على التشكيلة الحكومية وقعت محاولة اغتيال وزير الدفاع الياس المر في منطقة الرابية والتي استهدفت للمرة الأولى شخصية موالية ومسؤولاً يشكِّل جزءاً من النظام الأمني. أعلن المر أنه كان على علم بأن «جماعات أصولية متطرفة» متمركزة في مخيم عين الحلوة كانت تخطِّط لاغتياله، وقد تلقى تهديدات مباشرة إثر وفاة اسماعيل الخطيب، أحد الموقوفين في السجن، وهو ينتمي إلى تلك الجماعات.

ذهب وليد جنبلاط كعادته إلى أبعد فأدرج محاولة اغتيال المر لامتلاكه معلومات حول اغتيال الحريري، غير أن المر نفى حديث جنبلاط وقال: «لو كنت أملك معلومات لكنت سلمتها إلى القضاء لأجل حماية نفسي وتسهيل عملية كشف الحقيقة».

سرّعت محاولة اغتيال المر تشكيل الحكومة في ١٩ تموز ٢٠٠٥، غير أنها لم تستوف مواصفات حكومة الوحدة الوطنية لعدم تمثيل كتلة ميشال عون.

آلت حصة عون إلى رئيس الجمهورية الذي عزّز موقعه بتعيين ثلاثة وزراء مقربين منه: صهره الياس المر نائباً لرئيس الحكومة وزيراً للدفاع الذي سينقلب عليه لاحقاً، وصديقه شارل رزق وزيراً للعدل الذي سينتقل بدوره إلى صفوف الحريري، ومحافظ بيروت يعقوب الصراف وزيراً للبيئة، وهو الوحيد الذي سيبقى وفياً له.

تمثّلت «القوات اللبنانية» للمرة الأولى بجوزف سركيس وزيراً للسياحة. غير أن الوجه الماروني الأبرز كان بلا منازع النائب بيار الجميل الذي تسلّم مهام وزارة الصناعة.

ما استرعى الانتباه في الخارج أن الحكومة ضمّت للمرة الأولى ممثلاً عن «حزب الله» هو النائب محمد فنيش، عضو كتلة الوفاء للمقاومة، إضافة إلى مقرب من الحزب بشخص وزير العمل طراد حمادة، والسفير فوزي صلوخ، وزيراً للخارجية والمغتربين، الذي تم الاتفاق عليه بين «حزب الله» وحركة «أمل» التي احتفظت أيضاً بمحمد خليفة وزيراً للصحة، وسمّت طلال الساحلي وزيراً للزراعة، فانحصر التمثيل الشيعي بالحزب والحركة.

جاءت مشاركة «حزب الله» في إطار قرار استراتيجي اتخذه بالدخول في مؤسسات الدولة وإدارتها بعد انسحاب الجيش السوري. غير أن هذه المشاركة لم تَرُقْ الولايات المتحدة فأعلنت الخارجية الأميركية أنها ما زالت تنظر إلى «حزب الله» كمنظمة إرهابية، وأنها لن تجري اتصالات مع الوزير فنيش حتى لو أقامت علاقات مع سائر أعضاء الحكومة.

أَقنع شارل رزق لحود بالادلاء بحديث إلى المحطة الإخبارية الواسعة الانتشار LCI صيف ٢٠٠٥، وطمأنه أن هذه المقابلة ستكون لصالحه لأن كبير المراسلين الذي سيحاوره هو صديق لرزق. صدم لحود عندما بادره الصحافي

الفرنسي بالسؤال: «الأوساط الإعلامية تتهمك أنت والرئيس السوري باغتيال الحريري، فما هو ردك؟». تمالك لحود نفسه وقال: «إن اغتيال الحريري أكبر خسارة للعهد ولسوريا بدليل أن الأمن اختلّ في لبنان والجيش السوري انسحب». سأله الصحافي: «من قتل الحريري إذن؟» أجاب: «إسرائيل والأصولية المتطرفة». استغرب السائل: «كيف يمكن الجمع بين الأصولية وإسرائيل؟»، وكان الجواب: «أن مصدر التمويل واحد». أهم ما استوقف لحود أن المراسل الفرنسي أخبره في نهاية المقابلة أن شيراك هو الذي أوحى بهذه الأسئلة.

في هذه الأثناء استمرت التفجيرات المتنقلة في المناطق المسيحية والتي أسفرت عن قدر كبير من التوتر والبلبلة مع أقلّ قدر من الخسائر البشرية. كما ثابر بشار الأسد على نفي ضلوع سوريا أو أي سوري في اغتيال الحريري في حديث أدلى به إلى صحيفة «نيورك تايمز»، وقال: «إن الاغتيالات كثيرة في لبنان والحريري رجل مال دولي لا يعرف أحد الكثير عن علاقاته». وأضاف أنه يشجع قيام التحقيق الدولي، «وإن اراد العالم أن يعرف من اغتال رفيق الحريري فعليه أن يجد الإجابة عن سؤالين هما: من هو صاحب المصلحة في التآمر على لبنان وسوريا؟ ومن هو صاحب المصلحة برمي الموضوع على سوريا؟».

من جهته أكد وزير الداخلية السورية غازي كنعان، العارف كل التفاصيل اللبنانية، في حديث إلى صحيفة «الأنباء» الكويتية، أن رفيق الحريري كان «صديق سوريا» التي ساعدته في العام ١٩٩٢ ليكون رئيس حكومة لبنان، وساعدته بعد انتخابات العام ٢٠٠٠ للعودة إلى رئاسة الحكومة من منطق تثبيت عملية التوازن في لبنان، وهو «صديق الرئيس بشار الأسد»، وكان يعرف أن سوريا هي التي أنقذت لبنان، وكان «شريكاً» في اتفاق الطائف ويعرف دور سوريا فيه، وهو «عمل جاهداً على تكريس العلاقات اللبنانية - السورية وتعزيزها».

وأرفقت سوريا مواقفها السياسية بإجراءات لضبط الحدود مع العراق، فأعلنت عن توقيف خلايا إرهابية آتية من العراق عبر سوريا إلى لبنان، كما اكتشفت أسلحة ومتفجرات مهربة من لبنان إلى سوريا، وباشرت عمليات تضييق على قوى المعارضة في الداخل.

في ٢٦ تموز ٢٠٠٥، خرج سمير جعجع من السجن بموجب قانوني عفو عن ملفات «القوات اللبنانية» ومتهمي مجدل عنجر والضنية. ظنّ كثيرون أنه بات من الماضي، لكن خروجه بدّل المشهد السياسي، وعرفت الساحة المسيحية ثنائية عون - جعجع على أنقاض «لقاء قرنة شهوان».

أثبت جعجع قدرته على الصمود والتكيّف مع المحاكمات والأوضاع الصعبة في السجن، ونجحت زوجته ستريدا في الحفاظ على قاعدته الشعبية رغم اعتقاله طوال إحدى عشرة سنة.

انتقل جعجع من السجن إلى المطار بناء على ترتيبات تمّ الاتفاق عليها قبل الافراج عنه، فاستقبل مجموعة من السياسيين والأصدقاء والأهل وفق لائحة اسمية نظمها بعناية، والقى خطاباً وجدانياً كتبه بخط يده، حدد فيه حلفاءه وهم المنضوون إلى حركة «١٤ آذار»، كما حدَّد أولويته للمرحلة المقبلة، وهي إعادة تأهيل البيت الداخلي اللبناني بروح مختلفة عن سنوات الحرب.

لم يأت على ذكر اتفاق الطائف ولا رئيس الجمهورية، وهاجم سوريا و«حزب الله» من دون أن يسميهما، وخصّ البطريرك صفير بالتحية الأولى، وخاطب والديه وزوجته ورفاقه بمشاعر رقيقة.

صافح مستقبليه فرداً فرداً، وكان العناق الأكثر حرارة مع أمين الجميل ونديم بشير الجميل وفارس سعيد وإدمون رزق، وغادر لبنان للنقاهة وإجراء بعض الفحوص الطبية تاركاً وراءه انطباعاً واحداً وهو أنه «لم يتغيّر».

في منتصف آب ٢٠٠٥، اتخذ مجلس الوزراء قراراً لافتاً بتشكيل «الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية» المؤلفة من ١٢ عضواً يتمتعون بكثير

من العلم والصدقية برئاسة الوزير المقتدر والمحترم فؤاد بطرس الذي سيقترح ليس فقط قانوناً انتخابياً يجمع بين النظامين الأكثري والنسبي، بل مجموعة من التدابير لتنظيم الإعلام والمال والرقابة توصلاً إلى انتخابات نزيهة وشفافة.

وما كادت تطوى صفحة الأزمة الوزارية والعفو عن جعجع حتى أُثيرت أزمة جديدة إثر إدلاء رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس إلى صحيفة «الفيغارو» الفرنسية بتصريح أعلن فيه أن قائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان هو أحد المشتبه بهم في جريمة الحريري بسبب تعليمات أعطاها لتنظيف ساحة التفجير بعد حصوله، وأنه عازم على استجواب رئيس جهاز الأمن السوري السابق العميد رستم غزالي قريباً، وأنه استحصل من إسرائيل على معلومات وصفها «بالجيدة».

في ٣٠ آب حدث ما لم يكن يخطر على بال، فقد أوصى رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس المحقق اللبناني الياس عيد بتوقيف الضباط جميل السيّد، وريمون عازار، وعلي الحاج ومصطفى حمدان على ذمة التحقيق للاشتباه بهم في جريمة اغتيال الحريري، بناء على شهادة السوريين محمد زهير الصديق وهسام هسام، علماً أن الأول سيناقض لاحقاً أقواله قبل أن يلجأ إلى فرنسا، والثاني سيهرب إلى دمشق ليعقد مؤتمراً صحافياً يتراجع فيه عن إفادته.

انبرى لحود منذ اللحظة الأولى يطالب المحققين أن يثبتوا ضلوع الضباط بالجريمة وعدم الاكتفاء بالاشتباه بهم، وأعلن على التلفزيون أنه إذا ثبت أنهم مذنبون فلتعلق مشانقهم ولكن لا يمكن سجنهم لمجرد الاشتباه، أو لمجرد الأخذ بأقوال شهود مشكوك بأمرهم، وأعرب عن قناعته بأنهم أبرياء.

كان لحود يكرر على مسمع من يريد أن يسمع أن «مصطفى حمدان عالي النبرة لكنه لا يتعدى على أحد، وريمون عازار لا يقوم بهذا العمل الذي ليس من طبيعته، وعلي الحاج لا يؤذي أحداً، أما جميل السيّد فهو على علاقة وثيقة بالحريري رغم كل الخلافات السياسية، وهو أذكى من أن يتورط في هذه

الجريمة». وكان ينهي دفاعه عن الضباط الأربعة بالقول: «زدْ على كل ذلك أن الخلاف كان على أشدّه فيما بينهم، فلا يثق أحدهم بالآخر، فكيف يجتمعون لتنفيذ أخطر وأكبر جريمة؟!». وبقطع النظر عن مجريات التحقيق، فإن مجرد توقيف الضباط، لاسيما مصطفى حمدان، أصاب لحود بضرر معنوي وسياسي فادح.

ذهب ديتليف ميليس في تقريره إلى أبعد من الاشتباه ببعض المسؤولين الأمنيين، فعكس شكوكاً بالجسم القضائي اللبناني برمته، وزعم أن العديد من الشهود الذين جرى الاستماع إليهم اشترطوا عليه عدم إطلاع السلطات القضائية والأمنية على شهاداتهم، وخلص في تقريره الإجرائي إلى أن المحاكمة في لبنان غير ممكنة، واقترح إقامة محكمة دولية خاصة خارج لبنان. كما تضمن التقرير بعض الإشارات إلى احتمال تورط سوريا، فقامت حملة عربية ودولية عشوائية ضدها.

والواقع أن توقيف الضباط كان له من البداية وظيفة سياسية. فعند التوقيف في أيلول ٢٠٠٥ كان الهدف حمل لحود على تقديم استقالته. وفي العام ٢٠٠٦ كان الهدف الضغط لتشكيل المحكمة الدولية. وفي العام ٢٠٠٧ بات الهدف الحفاظ على حظوظ أكثرية «١٤ آذار» في كسب الانتخابات النيابية العام ٢٠٠٩. للمرة الأولى في تاريخ لبنان تصنف هيئة الاعتقال التعسفي التابعة للأمم المتحدة لبنان «دولة تمارس الاعتقال التعسفي للحريات».

ترأس فؤاد السنيورة جلسة مجلس الوزراء في ٥ أيلول ٢٠٠٥ وهو في غاية الانشراح لتوقيف الضباط فاستهل الجلسة بالقول: «كان يفترض بهؤلاء الأشخاص أن يكونوا حماة الأمن، فهم يتآمرون علينا، مما يحمل الإنسان على ان يصاب باليأس...». أعلن دعمه لجنة التحقيق الدولية التي «تتصرف بدرجة عالية من الحرفية، وليس ما يدعو إلى التشكيك بعملها، إنما بالعكس، كل ما نشهده يؤكد أنها جديرة بالثقة...».

نوه وزير العدل شارل رزق «بالتعاون بين القضاء اللبناني والقضاء الدولي وإتمام عملية الاشتباه، ثم الادعاء، ومن بعده التوقيف، بشكل يحترم كرامة الجميع».

لكن الخلاف دار حول مكان توقيف الضباط الأربعة. وكان التدبير المعروض على مجلس الوزراء يقضي بتوقيفهم في مكان «تحت الأرض» في مديرية قوى الأمن الداخلي. اعترض لحود بشدة وطالب بمعاملتهم وفق الأصول وتبعاً لرتبهم العسكرية. استحوذ الأمر جلستين لمجلس الوزراء إلى أن جرى الاتفاق على توقيفهم «فوق الأرض» كما طالب لحود.

انقسم اللبنانيون بين متريث يطالب باكتمال التحقيق قبل طرح موضوع رئيس الجمهورية، ومستعجل يدعو إلى رحيل لحود فوراً. دافع نصر الله على مسمع من جنبلاط عن لحود ووصفه بـ«الرئيس الدستوري والشرعي» الذي جرى انتخابه والتمديد له وفق الأصول القانونية والدستورية، وهو يتصدى بلا هوادة للمشروع الأميركي - الإسرائيلي الذي يستهدف نزع سلاح «حزب الله»، وإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وتطبيق القرار الدولي ١٥٥٩. كما أكد عدم جواز إصدار الاحكام النهائية على الضباط الأمنيين و«تسييس» التحقيقات الجارية. لم يتلق نصر الله من جنبلاط أي جواب عن سؤاله الاستطرادي: «هل ثمة اتفاق على اسم رئيس بديل لتطالبوا برحيل لحود؟».

غير أن السنيورة قرر الانقطاع عن الاجتماع بلحود ظناً منه أن التواصل معه يعومه، وعدم التواصل يسقطه، فعمد إلى وقف جلسات مجلس الوزراء بحضور رئيس الجمهورية، ورفض أن يكون في عداد الوفد الذي يترأسه لحود إلى نيويورك، ووجه أكثر من رسالة نصحه فيها بعدم التوجه إلى الأمم المتحدة. أصيب السنيورة بشيء من الغرور، وبات يتصرف كأنه الحاكم بأمره يوزع النصائح والمهمات. كَبُرَ حجمه من دون أن يكبر فعله.

لم يكترث لحود لرسائل السنيورة وسافر إلى نيويورك حيث ألقى خطابين:

الأول في ١٦ أيلول أمام القمة العالمية التي انعقدت خصيصاً لإحياء مرور الذكرى الستين على تأسيس الأمم المتحدة، والآخر في ١٩ أمام جمعيتها العمومية، وكان قد سبقه إليها الحريري والسنيورة بناء على نصيحة شيراك.

أثناء انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة في أيلول طغى الملف اللبناني على باقي ملفات المنطقة، وكثرت النقاشات حول مضمون التحقيق الدولي، واستكمال بنود القرار الدولي ١٥٥٩ في شأن نزع سلاح «حزب الله». وسرت شائعات عن لوائح تتضمن أسماء شخصيات سياسية بارزة معرضة للاغتيال، فوصل القلق إلى اقصاه، واتخذت تدابير احترازية في كل أرجاء بيروت.

وفيما كانت الأمم المتحدة تباشر أعمالها، بدأ ميليس بالاستماع إلى مسؤولين سوريين أمنيين بصفة شهود بعد مفاوضات عسيرة فرضت فيها دمشق عدداً من الشروط ومنها: أن يجري التحقيق في أحد الفنادق في منطقة الزبداني في سوريا وليس في لبنان، وأن يستدعي الشهود وفق جدول معروف مسبقاً بالأسماء والمواعيد، وأن لا يتم توقيف أي من الشهود في حال الاشتباه به، وأن تتم الاستجوابات بحضور مسؤولين أمنيين وديبلوماسيين سوريين.

ومن مآسي المرحلة تعرُّض الإعلامية مي شدياق لمحاولة تفجير أفقدتها بعض أعضائها من دون ان تفقدها الحياة، وهي بنت الحياة بابتسامتها وإطلاتها ووجهها المحبب عند الناس.

استغلّ الياس المر الحالة العاطفية التي ولدتها محاولة اغتيال مي شدياق ليصفي حسابات قديمة مع رستم غزالي. والواقع أن المر بدأ يأخذ مسافة من لحود وسوريا على مرحلتين: المرحلة الأولى حين لم يؤتَ به وزيراً في حكومة عمر كرامي، والمرحلة الثانية حين بدأ النفوذ السوري بالانحسار فانتقل إلى ضفة ١٤ آذار متهماً رستم غزالي بمحاولة اغتياله.

من حق المر أن يتنقل من موقع سياسي إلى آخر، لكنه أخطأ في تبرير هذه النقلة وناقض ذاته بذاته، فهو الذي اتهم جماعات إسلامية خرجت من

المخيمات في محاولة اغتياله، وهو الذي عاد واتهم رستم غزالي بالعملية عينها عندما اختلف معه!؟.

في خضم هذه التطورات الدرامية، كانت جهودي منصبّة على حزب الكتائب اللبنانية التي انتسبت إليه في العام ١٩٥٩، ولعبتُ فيه أدواراً متعددة في الحرب والسلم، وتبوأت مواقع متقدمة إلى أن جرى انتخابي رئيساً له في العام ٢٠٠٠. لمستُ بالممارسة ان الحزب بات على شفير الانهيار نتيجة الانقسامات التي أصابته منذ العام ١٩٨٦ إثر غياب المؤسس الشيخ بيار الجميل في العام ١٩٨٥[*].

عقدت العزم أن أسلّم الحزب موحداً بعدما تسلمته مشرذماً. وقد ساهم معي وشجّعني في عملية التوحيد العديد من الكتائبيين وغير الكتائبيين، أذكر منهم بخاصة بيار غانم وجوزف أبو خليل وفادي الصفدي: الأول من قدامى الكتائبيين الذين يحنون إلى رؤية الكتائب تعود إلى مجدها الغابر، والثاني هو مثال المناضل الكتائبي الذي أفنى حياته لإعلاء شأن الحزب، والثالث صديق شخصي لي ولأمين الجميّل، وكان من المقرّبين لياسر عرفات وداني شمعون، وقام خلال حرب لبنان بوساطات عديدة كان لها تأثيرها. ولا أنسى في هذا المجال التشجيع الذي لقيته من قبل الصديق جورج غانم، وهو إلى كونه إعلامياً بارزاً فإنه صاحب رأي صائب ومعلومات لا تنضب. كما أشير إلى أن سعيد غريب فاجأني خلال برنامجه التلفزيوني «مختصر مفيد» فسألني: «هل تهنئ بيار الجميل إذا ما عين وزيراً؟» أجبته: «بالطبع». وهذا ما فعلت، فكانت هذه التهنئة أول اتصال جرى بيني وبين بيار بعد طول انقطاع.

أما الجهد الأوفر فقد بذله كريم سركيس، وهو ابن شقيق رئيس الجمهورية السابق الياس سركيس الذي تربطه صداقة حميمة ببيار أمين الجميل وبابني

(*) أترك الحديث عن تجربتي الطويلة داخل حزب الكتائب اللبنانية إلى كتاب آخر، اذا قُدِرَ لي أن أفعل.

جهاد، فشكّلوا بالإضافة إلى ميشال مكتف، صهر بيار الجميل، «الدينامو» الذي بث الحرارة في مشروع توحيد الحزب.

التقيتُ بيار الجميل مرتين على انفراد في منزل كريم سركيس بالحازمية في آب ٢٠٠٥. في المرة الأولى كانت جلسة «جسّ نبض»، توصّلنا خلالها إلى نقطة جوهرية، وهي أن الكتائب المنقسمة على ذاتها هي على طريق الزوال، وإن خلاصها هو في إعادة توحيدها لتكون «القوة الثالثة» الصاعدة إلى جانب «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية». اهتمّ بيار كثيراً بفكرة «القوة الثالثة»، وراح يستوضح شروط تحقُّقها، غير أنه طلب مني في نهاية الاجتماع أمراً واحداً: «أتكل عليك لتحل مشكلة الرئيس الجميل»، في اشارة واضحة إلى أن والده يريد أن يكون رئيساً للحزب مكاني. لم أعطه جواباً، واتفقنا على عقد اجتماع ثان بعد أسبوع في المكان عينه.

قررت في الاجتماع الثاني أن أسرّع في الحل، فاقترحت خطة على مرحلتين: تشكيل هيئة عليا انتقالية مؤلّفة من الرئيس أمين الجميل بصفته رئيساً سابقاً للجمهورية، ومني بصفتي رئيساً للحزب، ومن الأمين العام إبراهيم ريشا، ومن نواب الحزب صولانج الجميل وبيار الجميل وأنطوان غانم ونادر سكر، ومن ثمَّ الدعوة إلى مؤتمر عام كتائبي في نهاية العام ٢٠٠٥ يضم جميع المتخاصمين تحت شعار «التوحيد والتجديد»، يتم في ختامه انتخاب قيادة كتائبية جديدة تمثِّل مختلف الأفرقاء.

وافق بيار على الاقتراحين، لكني شعرت أنه لا يزال غير مرتاح فقلت له: «في الحزب رئيس حزب، وفيه أيضاً رئيس جمهورية سابق، وهي حالة لم نعرفها من قبل، وعلينا أن نبتكر لها حلاً. أقترحُ إطلاق تسمية «الرئيس الأعلى» على الرئيس الجميل بصفته رئيساً سابقاً للجمهورية، وإبقاء سائر الهيكليات الحزبية على ما هي عليه». أُعجب بيار بالفكرة، ونظر إلي قائلاً: «إذا أنت توافق نكون حللنا المشكلة». عندها أخرجت من جيبي مفتاح غرفة رئيس

الحزب في البيت المركزي وقلت له: «أعطِ هذا المفتاح للرئيس الجميل، ولينزل إلى مكتب والده متى شاء». ما إن سمع بيار كلامي حتى هبّ من مكانه يقبّلني بحرارة، وهو يردد فرحاً: «انحلت... انحلت...».

توحّدت الكتائب، وكثرت الأسئلة حول الخفايا والتداعيات، ومنها سؤال كان على كل شفة ولسان: هل عادت العائلة إلى الحزب أم عاد الحزب إلى العائلة؟.

في ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٥، أدلى وزير الداخلية السورية غازي كنعان بتصريح إلى إذاعة «صوت لبنان» أعلن فيه تمسُّكه بالنظام السوري أشخاصاً وخيارات، وتعرض لتلفزيون «الجديد» كأنه يضع الملامة عليه فيما آل إليه وضعه، وقال في تصريحه: «أعتقد أن هذا آخر تصريح ممكن أن أعطيه». وكان بالفعل آخر تصريح إذ سارع بعده إلى الانتحار.

فور الإعلان عن انتحار الرجل الذي حكم لبنان قرابة العشرين عاماً تضاربت التحليلات والتأويلات حول وفاته. وأغرب ما في الأمر أن الذين التقوه يوم انتحاره لم يلاحظوا عليه أي أمر غير عادي. وعلمت من العارفين في شؤونه أنه شّيد قبل فترة قبراً كبيراً في مسقط رأسه، وكان كثيراً ما يذهب إليه ويجلس أمامه طويلاً.

كان مزاجياً إلى أبعد الحدود في حياته كما في موته، والانتحار هو أعلى مرتبة في سلّم مراتب المزاجية. بغيابه طويت أسرار وخفايا كان يكتزنها حول لبنان وسوريا.

في اليوم الثاني على حادثة غازي كنعان، استهل فؤاد السنيورة جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٥ مع بعض التأخير فقال: «أهم موضوع هو خبر اغتيال غازي كنعان...»، قاطعه ممثل «حزب الله» الوزير محمد فنيش فقال له: «انتحار لا اغتيال». أكمل السنيورة كلامه:

«انتحار أم اغتيال لا أعرف»، ثم توجّه إلى أمين عام الجلسة سهيل بوجي قائلاً: «اشطبها واكتبْ وفاة غازي كنعان».

في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٥ سلّم ميليس تقريره إلى أعضاء مجلس الأمن وإلى الحكومة اللبنانية وفيه بعض الإشارات إلى تورط الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية في اغتيال الحريري، دون أن تكون هذه الإشارات مستندة إلى أدلة وقرائن دامغة، فتحوَّل التقرير إلى مادة صراع سياسي بين فريق المعارضة الذي اندفع إلى المطالبة باستقالة لحود، وفريق أهل الحكم الذين شككوا بصحة التقرير لافتقاره إلى الأدلة الحسية الثابتة ودعوا إلى انتظار نتائج المحاكمات. في كل حال وضع التقرير الأسد في حالة إحراج وأوجد الأرضية الملائمة لمواصلة الحملة عليه.

كان الأسد أمام امتحان عسير: إما أن يتمثّل بمعمر القذافي فيتخلى عن السيادة والقرار مقابل البقاء على رأس النظام، وإما أن يتمثّل بصدام حسين فيندفع في مغامرة هوجاء بما تحمله من أخطار محدقة بنظامه. لم يقبل أن يتحول إلى معمر قذافي أو صدام حسين، ولا أن تتحول سوريا إلى ليبيا ثانية أو عراق آخر، فشقّ لنفسه طريقاً خاصاً به.

اختار الأسد المواجهة، ورأى أن التخلي عن أحد أركان النظام يوازي التخلي عن النظام بكامله. لم يمتثل للمطالب الدولية التي دعته لتسليم مسؤولين أمنيين وأركان بارزين في نظامه، كما فعل القذافي. ولم يفسح المجال لإشعال نيران الحرب، كما فعل صدام حسين. برهن الأسد عن براعة وقدرات لم يكن يُحسب لها حساب. وأظهر فهماً لقواعد اللعبة الدولية التي تبدلت نتيجة الانتقال من زمن «الحرب الباردة» إلى زمن «الحرب على الإرهاب».

أصدر مجلس الأمن الدولي في أواخر تشرين الأول ٢٠٠٥ قراراً حمل الرقم ١٦٣٦، وهو امتداد للقرار ١٥٥٩ وأزود. فردّ الأسد على هذا القرار، في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٥، من على مدرج جامعة دمشق. وخلافاً لكل

التوقعات كانت نبرته عالية وصلت إلى تخوم التحدي، في حين أن العديد من السياسيين كانوا يتصوّرون أن لهجته ستكون تصالحية.

شدد الأسد بداية على أن «إرادة الصمود والتحدي تراث وطني ينتقل من جيل إلى جيل، وعصرنا كما هو شأن كل العصور هو عصر الأقوياء ولامكان فيه للضعفاء...». أبدى اعتزازه بالشعب السوري وأشار إلى أن المأخذ الأساسي على سوريا أنها «ترفض المساومة على الاستقلال مقابل التبعية، وعلى السيادة مقابل الخضوع، وعلى الكرامة مقابل الاستسلام». واستغرب أن تبرر بعض المراجع الخارجية «سبب غضبها» عليه لأنه وعد بالإصلاح ولم ينفّذه على ما يقولون، وكأن سوريا «مزرعة من مزارعهم».

فضح لعبة الولايات المتحدة التي ترفع شعار «الإصلاح» بقصد إضعاف الأنظمة، وتعمل عبر ما تطرحه من «إصلاح اقتصادي» على الإمساك بكل مقدرات العالم.

شبّه لبنان بـ«الساحة المضطربة» التي تريد بعض القوى تحويلها إلى «ساحة تصفية حسابات» مع سوريا التي تدعم المقاومة وسلاحها. ولفت في خطابه إلى أن معظم المحافل الدولية والعربية كانت تظن أنه «لا يمكن لسوريا أن تخرج من لبنان، وإذا خرجت تسقط الدولة في سوريا، فقررنا الانسحاب ولم يسقط أحد». وأضاف بلهجة مزج فيها الأسى بالتهكّم: «نسمع هجوماً على سوريا تحت عنوان عهد الوصاية... ولكن الابن البار في عهد الوصاية لم يكن سوى الحريري نفسه!».

استغرب الأسد أن يتهم البعض سوريا بدم الحريري ويبرىء إسرائيل وكأنه يوحي أن الحريري لم يكن على علاقة جيدة مع سوريا وكان على حالة جيدة مع إسرائيل، و«هذا كلام غير صحيح»، وتساءل: «لماذا يخونونه بعد موته؟»، وختم قائلاً: «الحقيقة أن المطالبين بالثأر للحريري هم تجار دم عملوا

من دم الحريري بورصة، وهذه البورصة تحقق لهم أموالاً ومكاسب ومناصب...».

روى الأسد تفاصيل استقباله السنيورة، وأنه طلب منه أمراً واحداً «أن لا يكون لبنان ممراً لأي مؤامرة على سوريا»، فوعد السنيورة بشكل حاسم، ولكن «ما نراه اليوم أن لبنان ممر ومصنع ومصدر لكل المؤامرات...»، واستنتج أن السنيورة «إما لم يتمكن من الالتزام، أو لم يسمح له بالالتزام، فهو عبد مأمور لعبد مأمور...».

ستفعل هذه الجملة الصغيرة فعلها الكبير في مختلف أرجاء العالم العربي. وجاءت الردود انفعالية ومتفاوتة. غير أن الخطاب حقق غايته الأساسية وهي استنفار المشاعر الوطنية السورية في وجه التهديدات الخارجية. وكان الأسد على يقين من «أن الولايات المتحدة لن توجه ضربة عسكرية إلى سوريا وستكتفي بفرض عقوبات اقتصادية، وقد تعوّدت سوريا هذه العقوبات».

رفعت لجنة التحقيق الدولية وتيرة ضغوطها، فأصرت على استجواب الضباط الأمنيين خارج سوريا. فاوض الأسد طويلاً قبل أن يقبل أن يُستجوب خمسة من الضباط في مقر تابع للأمم المتحدة، بعدما حصل على ضمانات بعدم توقيفهم وهم: رستم غزالي المسؤول السابق لجهاز الأمن في لبنان، ومساعده جامع جامع، وعبد الكريم عباس مسؤول المخابرات العسكرية، وظافر عباس مسؤول قسم الكومبيوتر، وسميح القشعي مسؤول سابق للمخابرات في المتن الشمالي في لبنان. وكان الأسد قد رفض بصورة قاطعة فكرة استجواب شقيقه ماهر وصهره آصف شوكت.

عشية سفر المسؤولين السوريين الخمسة إلى فيينا لاستجوابهم، تحوَّل الحدث الإعلامي إلى دمشق، حين ظهر المواطن السوري هسام هسام في مؤتمر صحافي، وهو ينقض الاعترافات السابقة التي أدلى بها أمام لجنة التحقيق الدولية والتي اعتمدها ميليس أساساً للتقرير الذي تقدم به.

اتهم هسام هسام سعد الحريري وأجهزة الأمن اللبنانية بأنها جنّدته للشهادة زوراً في التحقيق بغية توريط المسؤولين السوريين. وأعلن أنه أدلى بشهادته المزورة «تحت الضغط»، وسمّى بالاسم فارس خشان، الصحافي في جريدة «المستقبل»، الذي أدّى دوراً رئيساً لإقناعه بالإدلاء بشهادة كاذبة، كما سمّى وزير الداخلية حسن السبع الذي عرض عليه مبلغ مليون وثلاثمئة ألف دولار مقابل المهمة التي كلف بها. وأشار إلى تسلمه سيارتين من نوع «نيسان» و«تويوتا» من دون أن يوضح مصدرهما.

روى هسام أنه شاهد في المونتفردي حيث تجري التحقيقات العديد من الشخصيات السياسية منها وليد جنبلاط ومروان حمادة وجبران تويني وغازي العريضي. والتقى بهية الحريري التي قال إنها لم تكن على علم بأنه شاهد زور، بل كانت مصدقة أنه شاهد حقيقي.

شخصية هسام هسام الغامضة مازالت مدار تساؤلات لا تنتهي. من جهتها تعاملت معه قوى الأمن الداخلي بشكل مستغرب، فوزعت رسماً مطابقاً له إثر اغتيال جورج حاوي، ووزعت صورته مشاركاً في جنازته! اتصل هسام هسام بتلفزيون «الجديد» وقال: «أنا ميت ميت، إذا لم يقتلني السوري فسيقتلني اللبناني». نجح تلفزيون «الجديد» في استدراجه لأخذ صورته وتسجيل صوته، فكان السبق كبيراً.

رغم غموض شخصيته أو بسببه، رسمت شهادته عدداً من نقاط الاستفهام حول النتائج التي خلص إليها تقرير ميليس الذي اعتذر عن متابعة المهمة، وشكّل اعتذاره نقطة تحول في مسار التحقيق وحدثاً سياسياً في لبنان والخارج، مما حمل بشار الأسد على التساؤل في حديث لمحطة «فرانس ٣»: «أنا لا أفهم لماذا تلقي باريس بكل ثقلها في التحقيقات التي يجريها ميليس؟!».

وفيما كان ميليس المتنحي يقدّم تقريره الأخير إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٥، دوى انفجار كبير في منطقة المكلس

استهدف الصديق جبران تويني الذي كان قد وصل لتوه لبنان، بعد أن مكث شهرين في الخارج خوفاً من أن يتعرض لعملية اغتيال. وجاءت هذه العملية لجهة التقنيات المستخدمة فيها شبيهة بعملية اغتيال إيلي حبيقة.

* * *

اعترف الأخصام قبل الأصدقاء أن جبران تويني عاشق للحرية يستمع إلى الرأي الآخر ويحترمه، مع تمسكه الشديد بالقناعات والقيم التي نشأ عليها وآمن بها.

رأى فيه نبيه بري «صديقاً لدوداً وكاتباً مشاكساً متحدياً بطبعه». ووصفه أمين الجميل بأنه «لم يتقن فن المسايرة السياسية الفارغة وتدوير الزوايا». أما ميشال عون فقال فيه: «جبران دفع ثمن شهادته للحقيقة لأنه قالها في آنيتها. وهذا هو الفرق بين البطل الذي يدفع حياته ليسجل الحقيقة والمؤرخ الذي يكتبها». وكان جبران الاثنين معاً.

عرفتُ جبران عن كثب في العام ١٩٨١ حين عاد من فرنسا حيث حصّل شهادة من المدرسة العليا للدراسات الدولية، وكان يطمح لأن يكون في عداد فريق عمل بشير الجميل. عام ١٩٨٦ صار عضواً في «القوات اللبنانية» و«الجبهة اللبنانية» وبعدها في «لقاء قرنة شهوان».

شغل منذ العام ٢٠٠٠ وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لجريدة «النهار». وكان قد تدرب في «النهار العربي والدولي» قبل أن يتسلم إدارتها ثم أصدر «نهار الشباب» ومجلة «نون» الشهرية باللغة الفرنسية، وكتب الافتتاحيات فيها جميعها، رغم أنه لم يكن يتقن اللغة العربية، ولا أحبّها.

منذ صغره كان مغامراً ومقداماً، لم يترك تظاهرة إلا وشارك فيها. كان كريم النفس وسهل المعشر. تَعَوّدَ دعوة أصحابه ومعارفه إلى مطعم «البرمكي»

قرب المبنى السابق «للنهار» في شارع الحمراء. لم يكن معه ثمن الوجبة فكان يرسل الفاتورة إلى والده «الأستاذ غسان»، ومع الوقت صار يرسلها مباشرة إلى جريدة «النهار».

كان يفخر بوالده وبوالدته الشاعرة المرهفة ناديا حماده تويني، غير أنه لم يكن يطيق أن يعامله الناس على انه ابن فلان أو فلانة.

يروي صديقه نديم الحكيم أنهما نالا علامة ٢ على ٢٠ في الفيزياء فدخلا بخجل على غسان تويني الذي كان آنذاك وزيراً للتربية الوطنية، فأخبراه بالأمر فكان جوابه: «ماذا أقول لكما كنت أنا آخذ ٢ تحت الصفر في الفيزياء وعملت وزيراً للتربية!».

فرض جبران حضوره في المدرسة والشارع والصحافة والسياسة والنيابة. في المدرسة يجادل المعلمين ويُتعبهم. في الشارع يقود المتظاهرين ويخطب فيهم. في الصحافة ينتقد بشدة ويدعو إلى التغيير بشجاعة. في السياسة يخاصم سوريا وينادي بالحرية والاستقلال. وفي مجلس النواب حركة لا تهدأ لكنها انطفأت باكراً وسريعاً.

في وجهه ابتسامة الطفولة والرجولة. تحمّل برباطة جأش المآسي التي عصفت به من موت شقيقته نايلة وهو في الخامسة من العمر، إلى غياب والدته إثر صراع طويل مع المرض، وانتهاء بموت شقيقه مكرم نتيجة حادث سير. عواطف ضائعة ومتكسرة.

جسّد جيل الحرب، وطرح أفكاراً تجددية وثورية. التقط نبض الشباب، وكان قريباً من قلقهم ومشاكلهم، فلقي منهم التأييد والحماسة.

سيادي حتى الاستشهاد. رفض التسويات والمناورات والمواقف الرمادية. أحب تشي غيفارا من دون ان يكون ماركسياً، واستهواه جون كيندي الرئيس المجدد، ودعم بشير الجميل كقوة تغيير، وتحمس لميشال عون إبان «حرب التحرير»، فأقام في «قصر الشعب» مع آلاف من اللبنانيين، وأسس «حركة دعم

التحرير» التي قادت مظاهرة ضخمة ضد السفارة الأميركية. وكان في كل حركته يحمل أيقونة لا تفارقه.

لفّ العلم اللبناني على عنقه، وأطلق في ١٤ آذار ٢٠٠٥ قَسَم «انتفاضة الاستقلال» الذي لا يزال يحتل رأس الصفحة الأولى من جريدة «النهار»: «نقسم بالله العظيم مسلمين ومسيحيين أن نبقى موحدّين إلى أبد الآبدين دفاعاً عن لبنان العظيم».

كان صوت الناس والشباب، وبقي في الذاكرة «صوتاً يودّي».

* * *

استنكرت دمشق اغتيال جبران تويني بسرعة وشدة، وأبدت استياءها من توقيته الذي جاء عشية مناقشة مجلس الأمن تقرير ميليس، مما يزيد من حدة الضغوط عليها ويصب في مصلحة أخصامها. أفاد السنيورة من الجو الذي تركه هذا الاغتيال فطرح موضوع المحكمة الدولية على التصويت في مجلس الوزراء ونالت الأكثرية.

وقع وزراء «حزب الله» وحركة «أمل» في الإحراج. لا هم قادرون على الاستمرار في موقفهم الرافض للمحكمة الدولية تحت الضغط السياسي والشعبي نتيجة اغتيال تويني، ولا هم موافقون على إنشائها عن طريق تصويت أكثرية الوزراء خلافاً للنظام اللبناني التوافقي الذي يفترض ثلثي الأصوات على الأقل في المسائل الاساسية.

قرر وزراء الحزب والحركة تعليق مشاركتهم في مجلس الوزراء دون الاستقالة من الحكومة، في موقف هو أكثر من مجرد اعتراض وأقل من الاستقالة.

أقفل العام ٢٠٠٥ على انقلاب ناقص: الانسحاب السوري لم يحمل نهاية النفوذ السوري، الانتخابات النيابية لم توصل أكثرية جديدة قادرة على الحكم،

الاستقرار مهتز، والمجتمع الدولي مستنفر، والحكومة فريقان: فريق الأكثرية الجديدة التي لا تمسك بكامل القرار وهي في حالة تراجع، وفريق المعارضة الشيعية التي تملك حق الفيتو، وهي على طريق استعادة زمام المبادرة.

أما العام ٢٠٠٦ فحمل مطلعُه أخباراً سارة لدمشق بفوز حركة «حماس» في الانتخابات الفلسطينية، وإصابة أرييل شارون بنزف حاد في الدماغ أنهى حياته السياسية.

على الصعيد اللبناني استمر انكفاء الوزراء الشيعة عن المشاركة في الحكومة واشترطوا للعودة أمرين: التفاهم على عدم اللجوء إلى التصويت داخل مجلس الوزراء في الشؤون الأساسية، وتعهّد الحكومة الإعلان أن «حزب الله» هو «مقاومة وليس ميليشيا»، فلا يعود معنياً بتطبيق القرار ١٥٥٩ الذي ينص على وجوب نزع سلاح الميليشيات. وافق السنيورة على النقطة الأولى، لكنه لم يقبل بالثانية، فاستمرت الأزمة مفتوحة.

وفجأة وبلا مقدمات، فتح وليد جنبلاط النار على «حزب الله» لمجرد أن الحزب لم ينجح في إعادة وصل ما انقطع بينه وبين دمشق. وتخطى زعيم المختارة كل الحدود المعهودة في التخاطب السياسي حين وصف سلاح «حزب الله» بأنه «سلاح الغدر».

فاتح نصرالله أخوانه في القيادة انه يوم تكلم جنبلاط مارس على ذاته أعلى درجات ضبط النفس وامتنع عن التعليق، وقال: «كان يوماً عصيباً لم يمرّ عليّ مثله إلا يوم حوادث جسر المطار في ١٣ أيلول ١٩٩٠ عندما أطلق الجيش النار على المتظاهرين والمتظاهرات».

في المقابل ارتفعت وتيرة «الغزل المتبادل» بين ميشال عون و«حزب الله». أشاد السيّد «بثبات عون ووضوحه»، وأشار الجنرال إلى أن الحزب هو «الأقرب إليه لبنانياً في موضوع الإصلاح ومكافحة الفساد». لم تكن هذه المواقف عابرة،

بل كانت تدّل على تقدم في المفاوضات الجارية بين «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» لصياغة اتفاق سيُعرف لاحقاً بـ«ورقة التفاهم».

وفي إشارة إلى تدهور كبير في العلاقات الأميركية - السورية جمّدت وزارة الخزانة الأميركية الأموال والأصول الأميركية العائدة إلى رستم غزالي وآصف شوكت وغيرهما.

في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٦، ألقى بشار الأسد كلمة سياسية شاملة أمام مؤتمر المحامين العرب خصّ فيها لبنان بحيز واسع من كلامه. وصف مطالبة الحكومة اللبنانية بترسيم الحدود ابتداء من مزارع شبعا بأنه «طلب إسرائيلي» لا يضرّ سوريا ولا يضرّ لبنان، ولا يفيد سوريا ولا يفيد لبنان، لكنه "يضرّ المقاومة ويفيد إسرائيل»، ولاحظ: «يقولون أن على سوريا أن تثبت ملكية مزارع شبعا... فكيف نعطي وثائق لشيء لا نملكه؟».

وعن اغتيال الحريري رأى أنه ذهب ضحية خطة خبيثة لإحداث انقلاب سياسي في المنطقة، عن طريق استهداف سوريا ولبنان، كجزء من مشروع متكامل لنسف هوية المنطقة، «وكانت نقطة البدء هي صدور القرار ١٥٥٩».

وحول التحقيق الدولي أكد الأسد «أن مصلحة سوريا تلتقي مع مصلحة التحقيق عندما يكون نزيهاً وحيادياً». غير أن بعض الأطراف الدوليين واللبنانيين تريد تشكيل «لجنة إدانة وليس لجنة تحقيق... ولستُ قلقاً بالنسبة إلى العلاقات السورية - اللبنانية... القلق هو من بعض المسؤولين اللبنانيين الذين يرون قوتهم ونفوذهم بخراب لبنان، أو يرون مصلحة لبنان عبر مصالحهم السياسية أو المالية».

وأنهى كلمته بالقول: «لا دولة قوية من دون شعب صامد... ولا دولة تحافظ على كرامة شعبها من دون شعب يأبى الذل ويرفض الخونة ويتمسك بهويته ويعتز بتاريخه وتراثه. فاسمحوا لي أن استغل هذا المنبر لأحيي الشعب العربي السوري لأنه يجسد كل هذه المعاني». بهذه الكلمات أصاب عمق أعماق السوريين الذين تلاقوا حوله أكثر من أي وقت مضى.

في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٦ توفي نائب بعبدا - عاليه إدمون نعيم عن ثمانية وثمانين عاماً، وكان علاّمة في القانون وعلامة فارقة في السياسة. شغل وظيفة أستاذ في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، ثم عيّن عميداً للكلية ليصبح في العام ١٩٧٠ رئيساً للجامعة، وفي العام ١٩٨٥ حاكماً للبنك المركزي حتى العام ١٩٩١.

انتسب إلى «الحزب التقدمي الاشتراكي» في العام ١٩٥٢ ثم غادره في مطلع ١٩٦٣ ليتفرغ للبحث والدراسات، وله عدة كتب ومحاضرات. أطل مجدداً على السياسة من باب المحاماة عندما وافق على الدفاع عن قائد القوات اللبنانية سمير جعجع في منتصف التسعينيات، وانضم إلى لائحة وليد جنبلاط في انتخابات ٢٠٠٥ كمرشح عن «القوات اللبنانية»، هو في الذاكرة معلم قانون قبل أن يكون سياسياً والقانون بالنسبة إليه هو أساس السياسة.

احتدمت معركة خلافة إدمون نعيم بين عون وجعجع وانتقلت شرارتها إلى صدامات في الجامعات فاستاء البطريرك صفير لتلكؤ الزعيمين عن إيجاد مرشح توافقي. حدد عون موقفه على أساس قبول بيار دكاش مرشحاً توافقياً، وحكمت ديب لخوض المعركة. أما جعجع فكان يدعم مي شدياق مرشحة توافق ودوري شمعون أو صلاح حنين للمواجهة.

لم تكن الانتخابات مجرد تنافس على مقعد نيابي، بل معركة سياسية تحدد حجوم الزعماء المسيحيين. جعجع يريد أن يثبت تراجع شعبية عون الذي يريد بدوره أن يثبت أنه لا يزال الأقوى والأكثر تمثيلاً. في النهاية لن تقع المعركة، وستوافق «القوات» على تزكية بيار دكاش.

رتّب بري عودة الوزراء الشيعة إلى المشاركة في مجلس الوزراء بعد انكفاء شهرين، عبر اتصالات أجراها مع الحريري والسنيورة ونصرالله، ولم يُشرك فيها وليد جنبلاط ولا سمير جعجع.

وما إن تجاوزت الحكومة قطوع انكفاء الوزراء الشيعة حتى وقعت في

بقطوع أحداث ٥ شباط، حين انقلبت تظاهرة احتجاج على رسوم كاريكاتورية تمس بالإسلام والنبي محمد نشرت في صحيفة دانماركية، إلى أعمال شغب وحرق وتكسير استهدفت السيارات والمحالّ وحتى الكنائس في المناطق المسيحية من بيروت.

أَحرجت هذه الأعمال تحالف ١٤ آذار، ولا سيما سعد الحريري لظهوره بمظهر العاجز عن كبح مجموعات من المتشددين خرجت عن سيطرته وعن سيطرة قوى الأمن الداخلي التي تأتمر بوزير الداخلية حسن السبع، وهو من صلب تيار «المستقبل»، فسارع الأخير إلى تقديم استقالته تطويقاً للمضاعفات.

غداة هذه الحوادث التي اتخذت طابعاً طائفياً مقيتاً، حصل لقاء غير مألوف وغير مسبوق، فاجتمع ميشال عون وحسن نصرالله في كنيسة مار مخايل.

كل شيء كان استثنائياً في هذا اللقاء. انطوى المكان على الكثير من الرموز والمعاني. كانت الكنيسة في الحرب خط تماس بين الميليشيات المتقاتلة، وصارت ما بعد الحرب الحد الفاصل بين المنطقتين المسيحية والشيعية، بهذا اللقاء تحوَّلت إلى رمز للتلاقي. ومما زاد من رمزية المكان انه حصل في «كنيسة» غداة الاعتداءات على الكنائس في الأشرفية.

أما في المضمون فقد انبثقت عن اللقاء «ورقة تفاهم» أظهرت أن هذا الاتفاق ليس تقارباً ظرفياً، ولا اصطفافاً طائفياً ، بل هو مشروع تحالف وطني مفتوح على الجميع ويقدم الأجوبة حول المواضيع الاختلافية: من موضوع سلاح «حزب الله» والقرار ١٥٥٩ واستراتيجية الدفاع الوطني، إلى العلاقات اللبنانية - السورية ومكافحة الفساد وقانون عصري للانتخابات.

قال لي نصرالله إن «أهم ما في هذا التفاهم أننا لسنا بحاجة إليه، لأني على ثقة أن الجنرال عون يتصرف تجاه المقاومة بأحسن من أي اتفاق». أما ميشال عون فقال: «لست بحاجة للاجتماع بـ«السيد» لنتفق. فمواقفنا تأتي متناسقة بشكل تلقائي». بدا لي هذا التفاهم أعمق مما يتصور الكثيرون.

شنّ لقاء «١٤ آذار» هجوماً مركزاً على تفاهم «التيار» و«الحزب»، وحاول أن يؤلب ضده كل الأوساط المسيحية لإحراج عون وإفقاده بعض شعبيته. وفي الواقع استغرب الرأي العام المسيحي في البداية هذا التفاهم، خصوصاً أنه جرى الإعلان عنه قبل التسويق له. أما الأوساط الديبلوماسية الغربية فتعاملت معه بحذر شديد، وقد انتقده صراحة مساعد وزير الخارجية الأميركية ديفيد ويلش، وذكّر أنه يتعارض ومواقف عون السابقة من القرار ١٥٥٩ ومن دور سوريا في لبنان، وأن المستفيد الأول هو «حزب الله» الذي حصل على غطاء مسيحي لسلاحه. كان هذا الاتفاق خطأ من المنظار الأميركي، لكنه شكّل في الداخل اللبناني ركيزة أساسية من ركائز الوحدة الوطنية، وأعاد خلط أوراق اللعبة السياسية.

حشد فريق «١٤ آذار» كل قواه بمناسبة إحياء الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٦. واغتنم الرئيس الفرنسي نجاح هذه المناسبة للاتصال بنظيره الأميركي وحضّه على الاهتمام بلبنان، بعد أن أثبتت «قوى الديمقراطية والتغيير فيه حيوية وحضوراً»، واقترح عليه أن تلتقي وزيرة الخارجية الأميركية خلال جولتها في الشرق الأوسط فريق «١٤ آذار». وافق بوش على اقتراح شيراك ولفته إلى خطورة الأوضاع في العراق، وقلق واشنطن من الملف النووي الإيراني.

اختلاف الأولويات بين فرنسا والولايات المتحدة واضح: اهتمام شيراك منصّب على لبنان، وهمّ بوش الحرب في العراق والحالة الإيرانية.

وصلت كوندوليزا رايس إلى بيروت في مهمة لدعم حكومة السنيورة وقوى «١٤ آذار»، وتعمَّدت تجاهل رئيس الجمهورية وعدم تضمين برنامجها الاجتماع بعون لمعرفتها المسبقة أنه لن يبدل موقفه. في المقابل خصّت جنبلاط بلقاء استثنائي في منزله، ووجهت إليه دعوة لزيارة واشنطن.

حملت رايس لازمتها السياسة التي تؤكد فيها أن نجاح «ثورة الأرز» سيغير الكثير من الأوضاع ليس فقط في لبنان بل في الشرق الأوسط بأسره ، وأكدت

مجدداً ضرورة تكثيف الجهود لتطبيق القرار ١٥٥٩، ودعت فريق «١٤ آذار» إلى الاستمرار في التحرك بمختلف الوسائل، وطمأنته إلى أن الولايات المتحدة ستواصل ضغوطها على دمشق لوقف تدخلها في لبنان، وأنهت كلامها كما بدأته بالقول: «لا تخافوا إمضوا في ثورة الأرز».

فيما كانت رايس تعطي الضوء الأخضر لقوى الأكثرية كي تنزل جماهيرها إلى الشارع مطالبة برحيل لحود، كان نبيه بري يكثف اتصالاته مع الأكثرية والمعارضة لعقد طاولة حوار في مجلس النواب، وقد قطع خطوات متقدمة في هذا الشأن، وبقي الاتفاق على جدول الأعمال. جنبلاط وجعجع يطالبان بإدراج موضوع استقالة لحود وانتخاب رئيس جديد، في حين أن أقطاب المعارضة، وفي مقدمهم عون، يقولون: «إن إسقاط رئيس الجمهورية في الشارع سابقة خطيرة».

من جهته علّق لحود على هذه التطورات، فقال لي: «بوش غارق في رمال العراق المتحركة وغير مهتم بلبنان. أما شيراك فإني أراهن أنه سيترك رئاسة الجمهورية في فرنسا قبلي، وسيمثل أمام القضاء للتحقيق معه في مخالفات ارتكبها عندما كان رئيس بلدية باريس».

سألت لحود عن الأسباب التي حملت رايس على مقاطعته فأجابني: «لم تقاطعني تضامناً مع «١٤ آذار» أو مع الحريري، بل هي تقاطعني لأني رفضت نزع سلاح المقاومة وعارضت إرسال الجيش إلى الجنوب. ليست المقاطعة بسبب جريمة اغتيال الحريري، بل بسبب الخط السياسي الذي أنتهجه. باتت رايس تعرف أني لن أنزع سلاح المقاومة، وقد قلت لها بصريح العبارة أن هؤلاء المقاتلين أعادوا لنا الأرض والكرامة. وما إن سَمِعَت كَلامي حتى قالتْ: ما دمت تفكر هكذا فقد انتهى الاجتماع، وفَهِمَتْ أني لن أبدل موقفي».

وأبعد من موقف بوش وشيراك، اصطدمت محاولات إسقاط لحود بثلاث عقبات: الأولى برلمانية وهي عدم توافر أكثرية الثلثين في مجلس النواب لتعديل الدستور وتقصير مهلة رئيس البلاد، والثانية سياسية وتتمثل بعدم توافر الحد

الأدنى من الإجماع الوطني حول موضوع البديل عن لحود، والثالثة محض دستورية إذ أن المستشار القانوني لرئيس الجمهورية وعضو المجلس الدستوري سليم جريصاتي وضع دراسة خلص فيها إلى أن تعديل الدستور لإقالة رئيس الجمهورية هو عمل «يلفظه الدستور اللبناني».

كانت جلسة مجلس الوزراء في الأول من آذار ٢٠٠٦ عاصفة وعصيبة، امتزجت فيها معاناة الأشخاص بالأوضاع السياسية الملتهبة. استهلّ رئيس الحكومة الجلسة فاستنكر أحداث الشغب التي استهدفت الكنائس وبعض المناطق المسيحية في العاصمة. وكانت للوزير الياس المر مداخلة طويلة كشف خلالها عما يجول في خاطره منذ محاولة اغتياله، وناشد رئيس الجمهورية «أن يتخذ موقفاً تاريخياً كبيراً. . . وأن يعود جدّاً يحتضن أولاده الثلاثة».

استمع لحود بهدوء إلى كل المداخلات وردّ عليها مطولاً، فذكّر أن همه الدائم، سواء في قيادة الجيش أو رئاسة الجمهورية، هو بناء الدولة، وأنه غير متمسك بكرسي الرئاسة، وليس سعيداً بأن يُشهّر به وبأولاده، وردّ كل مشاكله إلى «عدم انصياعه لطلبات مادلين أولبرايت وإقفال الخط بوجهها، ورفضه نزع سلاح «حزب الله» وإرسال الجيش إلى الجنوب».

وحول اغتيال رفيق الحريري قال: «لماذا نتناسى ما حصل في الملهى الألماني حين اتهموا سوريا وليبيا بالتفجير، ليتبين بعد ١٤ سنة أن الموساد الإسرائيلي كان وراء العملية».

ردّ للمرة الأولى بالاسم على سمير جعجع فقال: «يتهمني بأني خرّبت البلاد وهو الذي حُكم عليه بجريمة قتل رئيس الوزراء، وجُرّم بقتل داني شمعون وإيلي الزايك، وهو حدد هذا الشهر موعداً لتطيير رئيس الجمهورية، وقد سمعناه في الماضي يقول «حالات حتماً»(*) ورأينا النتيجة».

(*) رفع سمير جعجع شعار «حالات حتماً» خلال حرب لبنان حين كان عازماً على إقامة مطار في هذه البقعة من المنطقة المسيحية، ولم يتم له ذلك.

في ٢ آذار ٢٠٠٦، وبحنكة ما بعدها حنكة، جمع نبيه بري تحت قبّة البرلمان الأضداد الذين لم يجتمعوا من قبل، فخلط بين التمثيل الطائفي والتمثيل السياسي ليصنع تركيبة من ١٤ شخصية تجتمع للمرة الأولى: حسن نصر الله ونبيه بري عن الشيعة، سعد الحريري وفؤاد السنيورة ومحمد الصفدي عن السنة، وليد جنبلاط عن الدروز، ميشال عون وأمين الجميل وسمير جعجع وبطرس حرب عن الموارنة، ميشال المر وغسان تويني الذي انتخب نائباً بالتزكية محل ابنه جبران عن الأرثوذكس، الياس سكاف عن الكاثوليك، وتمثل الأرمن على التوالي بواحد من الأحزاب الأرمنية، بدءاً بالنائب هاغوب بقرادونيان عن حزب الطاشناق. وسُمح لكل شخصية باصطحاب نائبين مساعدين.

سجّل بري إنجازاً سياسياً لمجرد أنه نقل الأزمة من الشارع إلى طاولة الحوار، وعرف أن يحيّد نفسه عن المشادات فتصرف على أساس أنه الحَكَم البديل من رئيس الجمهورية بعد أن استحال على الأخير أن يكون حَكَماً.

تضمن جدول أعمال الحوار أربع نقاط: التحقيق الدولي، رئاسة الجمهورية، سلاح المقاومة، العلاقة مع سوريا.

افتتح بري الاجتماع بكلمة قال فيها: «المطلوب أن نتفق على كل شيء. وإذا حصل الاتفاق فيكون من حظنا جميعاً. أما الأمور التي تبقى محل خلاف فنتفق على تنظيم اختلافنا حولها».

جرى الاتفاق بسرعة على بند التحقيق الدولي والمحكمة الدولية، كما أُتفق على ضرورة تسليم السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وتنظيمه داخلها من دون تحديد آلية معينة.

تحدّث جعجع ليؤكد أنه كان على الرئيس لحود أن يرحل مع الانسحاب السوري، وأن «شرعيته موضع شك وتمثيله موضع شك»، ودعا إلى حسم

الوضع «احتراماً لموقع الرئاسة». أيّد الجميل موقف جعجع مطالباً بتنحّي رئيس الجمهورية.

ردّ حسن نصر الله باقتراح واحد من مخرجين: المخرج السريع انتخاب ميشال عون بديلاً من لحود الذي أعلن أنه مستعد للتنحي لعون دون سواه، والمخرج الآخر هو الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة ينبثق منها مجلس نواب جديد ينتخب مبكراً رئيس جمهورية فيسلمه لحود الامانة.

من جهته اقترح بري الأخذ برأي البطريرك صفير في هذا الشأن. وعندما سئل البطريرك متى سيطالب باستقالة لحود أجاب: «حتى يعلن لحود أنه عازم على مغادرة قصر بعبدا!».

لم يحقق المتحاورون أي تقدُّم في موضوع رئاسة الجمهورية، وبقي كل فريق على موقفه، فانتقل البحث إلى سلاح «حزب الله»، وتبيَّن أن الهوة واسعة بين الأفرقاء، وقد اتسعت أكثر أثناء الحوار.

أصرّ فريق الأكثرية على نزع سلاح «حزب الله»، وإرسال الجيش إلى الجنوب، وإحياء اتفاق الهدنة مع إسرائيل. في المقابل، رفض فريق المعارضة تطبيق القرار ١٥٥٩ واشترط إخضاعه للحوار الداخلي، واقترح البحث في منظومة دفاعية تحت عنوان الاستراتيجية الدفاعية.

أما النقاش الأكثر حدّة فقد جرى حول موضوع العلاقة مع سوريا، فانقسم المتحاورون ثلاثة اتجاهات: اتجاه يقوده وليد جنبلاط ويراهن على سقوط النظام السوري، واتجاه يتزعمه سعد الحريري ويطالب بتجميد العلاقة مع سوريا إلى حين جلاء الحقيقة في شأن اغتيال والده، واتجاه ثالث يمثّله «حركة أمل» و«حزب الله» ينادي بضرورة استئناف العلاقات مع سوريا وترميمها دون انتظار نتائج التحقيق. وأحلى ما قيل في هذا السياق جاء على لسان غسان تويني: «لبنان لا يحكم من سوريا ولا يحكم ضد سوريا»، وذهبت هذه المقولة مذهب المثل.

سبق انعقاد طاولة الحوار اجتماع طويل بين حسن نصر الله وسعد الحريري مما أثار حفيظة حلفاء الأخير وبالتحديد جنبلاط وجعجع.

قبل سفره إلى واشنطن جاهر جنبلاط أن الجبهة السورية «قوية أكثر مما كان يتوقع»، وأن «ثورة الأرز» أُجهضت «لمجرد عدم التوصل إلى إسقاط لحود»، وهو غير مقتنع بالحوار بين فريق أعزل و«حزب الله» الذي يحتفظ بكامل سلاحه لا بل يزيد من تسلّحه. وبسؤال أحد انصاره عن الدعم الأميركي المرتجى، ابتسم جنبلاط وقال له بسخريته المعهودة: «لبنان نقطة صغيرة في بحر المصالح الأميركية في المنطقة».

إذا كان نبيه بري الرابح الأول من انعقاد طاولة الحوار، فإن نجمها كان بلا شك حسن نصر الله الذي شكّل مجرد خروجه من معقله ومشاركته الشخصية حدثاً ومغامرة.

التقيته لاحقاً وسألته عن رأيه الموضوعي بالمتحاورين الأساسيين، خصوصاً أنه التقى بعضهم للمرة الأولى. تحفظ عن إبداء رأيه غير أنه عاد ووافق على سبيل المذاكرة. واخترت للأمانة القدر اليسير مما قاله في هذا السياق، وفي كل اجتزاء تحريف غير مقصود.

وصف سمير جعجع بأنه «منهجي» يطرح فكرة كثيراً ما تكون خاطئة، لكنه يدعمها بأدق الحجج ليصل إلى خلاصات منطقية لكنها كثيراً ما تكون خاطئة بدورها، ولاحظ: «أنه كان يحاول أن يقارعني من الندّ للندّ، وفي الواقع كنا على تناقض في كل شيء». قال عن أمين الجميل: «إنه مجرّب ولا تنقصه الحنكة، غير أن مواقفه يشوبها شيء من الضبابية، ويغرق في التفاصيل».

وصف ميشال عون بأنه «يسمع أكثر مما يتكلم، وعندما يتكلم يصيب الهدف مباشرة. إنه «مدفعي» بامتياز وشفاف إلى أقصى الشفافية». رأى أن وليد جنبلاط «عصبي المزاج والحركة، يعبر عما يريد بإيجاز وبلا مطولات. يعرف ما يريد والى أين هو ذاهب».

لم يشأ إعطاء رأيه في سعد الحريري، وبالسؤال عن نبيه بري أجاب وهو يبتسم: «إنه عن حق أستاذ كما ينادونه».

❋ ❋ ❋

لم يولد ليحكم قومه، فلم يرث زعامة ولا مالاً، لكنه اجتهد وجاهد وقاوم وحكم، وعلّم الآخرين كيف تحكم الأقوام. سألتُ صديقه جان عبيد كيف تصف نبيه بري؟ أجابني إنه «معاوية لبنان».

برز اسمه رئيساً للاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في العام ١٩٦٣ حين تعرفت عليه وأحببته منذ تلك المرحلة، وخضنا جنباً إلى جنب معركة توحيد الجامعة اللبنانية، الذي ما كان ليتم لولا الضغط الذي مارسه الاتحاد على السياسيين وفي الشارع.

منذ أيام الجامعة كان يجيد التحاور وإدارة الحوارات، وفي كلامه نسمة شعرية اكتسبها من مسقط رأسه تبنين. يستطيب الشعر ويحب الشعراء، ويترأس مؤتمراتهم وندواتهم، ويتحسر لأنه لم يتسنَ له الوقت ليكتب في الشعر والأدب والسياسة، وقال لي أكثر من مرة: «أحسدك لأنك تجد الوقت للكتابة».

خاض غمار السياسة أواخر الستينات من القرن الماضي إلى جانب الإمام موسى الصدر الذي كان يكلفه القيام بالمهام الصعبة ومنها التواصل مع دار الفتوى بعد إنشاء المجلس الشيعي الأعلى، ومع ياسر عرفات بعدما وقفت «حركة المحرومين» في وجه التجاوزات الفلسطينية في الجنوب.

بعد تغييب الإمام الصدر في ٣١ آب من العام ١٩٧٨، عيّن حسين الحسيني أميناً عاماً للحركة ونبيه بري أميناً عاماً مساعداً، ولكن سرعان ما تسلم الأمين العام المساعد القيادة وبسطت حركة «أمل» سيطرتها على الجنوب وبيروت والضاحية الجنوبية، وانتخب بري رئيساً لها في العام ١٩٨٠ وما زال.

واجه الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وشارك في «جبهة الخلاص

الوطني» لإسقاط أمين الجميل واتفاق ١٧ أيار الذي وقعته الدولة اللبنانية مع إسرائيل. قاد انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤ فاضطر الجميل إلى إلغاء اتفاق ١٧ أيار وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقّع في نهاية ١٩٨٥ اتفاقاً ثلاثياً مع وليد جنبلاط وإيلي حبيقة، غير أن الاتفاق لم يعمّر طويلاً. أدار معركتين ندم عليهما في ما بعد: واحدة ضد المخيمات الفلسطينية، وأخرى ضد «حزب الله». ثم سارع إلى التقاط فرصة إنهاء حرب لبنان فساهم في إنجاح مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩.

عُين وزيراً في حكومة رشيد كرامي عام ١٩٨٤، وفي حكومة سليم الحص عام ١٩٨٩، وفي حكومة عمر كرامي عام ١٩٩٠، وفي حكومة رشيد الصلح التي أشرفت على الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢.

عرف طعم الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ عندما حقق فوزاً كاسحاً في الجنوب في وجه الزعامات الشيعية التقليدية والاقطاعية. انتخب للمرة الأولى رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٩٢، وأعيد انتخابه مرة ثانية عام ١٩٩٦، ومرة ثالثة عام ٢٠٠٠، ومرة رابعة عام ٢٠٠٥، وهو باقٍ إلى السنة ٢٠٠٩ على الأقل. كما انتخب في حزيران ٢٠٠٣ رئيساً للاتحاد البرلماني العربي، وعام ٢٠٠٤ رئيساً لمجلس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

شارك في انتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٩ والتمديد له ثلاث سنوات، كما رشّح إميل لحود لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٨، غير أن العلاقة تأزمت بينهما ابتداء من ٢٠٠١ وكادت أن تنفجر أكثر من مرة لولا تدخل سوريا للتهدئة. اختلف مع لحود على موضوع المحاصصة فقال: «إذا لا أحد يريد شيئاً أنا لا أريد شيئاً. أما إذا كان أحد يريد حصة، فأنا أريد أول حصة لي». كما اختلف معه لتكبيره دور جميل السيّد في الحكم، وانتقاده أعمال مجلسي النواب والجنوب اللذين يشرف عليهما ويديرهما.

بعد انسحاب إسرائيل في العام ٢٠٠٠ كان بري السبّاق إلى المطالبة بتحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وإلى تأكيد حق لبنان باستمرار المقاومة إلى حين

تحرير كامل أراضيه. دعا إلى «طاولة الحوار» عام ٢٠٠٦ فجمع ١٤ شخصية ما كان أحد يتصور أنها تلتقي يوماً من الأيام.

دعم «حزب الله» في حرب تموز وحرّك برلمانات العالم لتأييد لبنان ومقاومته. بدّل تسمية «طاولة الحوار» بـ«طاولة التشاور» لتتناول موضوعات محددة، من دون أن يبدّل في الأشخاص. وفي ظل انسداد أفق الحوار الموسع لجأ إلى الحوار الثنائي مع سعد الحريري. وحين لمس أن الحوارات اللبنانية لا تفيد، شجع المبادرات العربية والفرنسية، وكان أنجعها مبادرة قطر التي نجحت في عقد مؤتمر الدوحة في العام ٢٠٠٨، وتعبيد الطريق أمام انتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة اتحاد وطني. وما إن انتخب رئيس الجمهورية حتى سلمه مفاتيح الحوار ليعود هو إلى موقع الفريق الذي يستعد لخوض الانتخابات النيابية سنة ٢٠٠٩.

صعب المراس والطباع، داهية ومحنّك، قضى على كل الزعامات الشيعية التقليدية والإقطاعية من آل الأسعد والزين وحمادة والخليل، ورسّخ زعامته الشعبية، وهو في الواقع زعيم فريد من نوعه. يجمع في شخصه المتناقضات، فهو صلب وليّن، جريء ومتواضع، متحكّم ومحاور، لاذع ومحب، وفوق ذلك مرح وسريع البديهة وحاضر النكتة.

يأخذ عليه أخصامه والأصدقاء أنه مناور، أما هو فيرى أن المناورة جزء من الحركة السياسية. لا يطيق الحرمان الذي عاشه في طفولته، والاحتلال الذي عاناه منذ العام ١٩٧٨.

واثق من نفسه ومن دعم الناس له، وأكثر ما يهمه في الآخرين الوفاء له، وهو يتحمل في المقابل كل ما يطلب منه. يحافظ على تفاؤله في أكثر المراحل تشاؤماً. يبحث عن الممكن في مأزق المستحيلات. يتمسك باتفاق الطائف، وبحقوق المسيحيين فيه، لأن لبنان لا معنى له بلا مسيحييه كما يقول، ويصرّ على حضورهم الفاعل، وبخاصة في جنوب لبنان. قال لي مرة: «أنا قادر أن

أتعامل مع كل الخيارات السياسية، باستثناء الطائفية، ويسرّني أن أساعد مسيحيي صور أكثر من شيعة النبطية». وجّه في تشرين الأول ٢٠٠٨ نداء ناشد فيه الزعماء المسلمين والعرب ومرجعياتهم الروحية «كي يرفعوا الصوت استنكاراً لما يصيب مسيحيي العراق».

لا يهوى الحسم إلا مع إسرائيل والمتطرفين الإسلاميين، أما خصومه السياسيون فحسبه أن يربح عليهم بالنقاط. لا يتبرم بنتيجة التعادل إذا حصلت في بلد يقوم على التوازنات، وهو الأعرف بها وبكيفية إدارتها والإفادة منها. يتقن الغمز واللمز، ويتحاشى الأذى المباشر والتصادم الموجع.

قريب من القلب والعقل، يتصرف بتواضع رغم أنه مكابر، ويتكلم بصوت خافت رغم أنه جَهْوري وفاجر إذا اقتضى الأمر. يقولب حلاً لكل مشكلة. يستعين على المسيحيين بالبطريرك وأحياناً بفرنسا، وعلى السنّة بالسعودية ومصر، وعلى الدروز بعلاقة تبدو مستقرة مع وليد جنبلاط، أما الشيعة فهو الكفيل بهم بالتفاهم مع السيد حسن نصرالله. وفي كل حركته يستند إلى ثابتة لا تتركه ولا يتركها هي سوريا.

المشاركة سلوكه ومطلبه، بدونها يتهدد لبنان صراعان: صراع سني - شيعي يرى أنه «محرّم حصوله»، وصراع إسلامي - مسيحي ممنوع العودة إليه. وحده الصراع العربي - الإسرائيلي هو المشترك الذي لا مكان للتردد فيه: «ما في خونة في لبنان، ولكن هناك خطاب تخويني يوحي كأن الجميع باتوا خَوَنَة».

لم يخلِ الساحة السياسية منذ خمسة وأربعين عاماً، وكان له خلالها حضور مشاغب حيناً، وهو يهوى المشاغبة، ومهدئ أحياناً، وهو يهوى التوسط بين المتخاصمين. يمسك العصا في الوسط، وإذا اقتضى الأمر يستخدمها. قادر أن يلعب مع الجميع وبالجميع، ولا تستقيم لعبة في غيابه.

أمسك بزمام حركة «أمل» دون منازع، وخرّج منها خلال الثلاثين عاماً الماضية عشرات الوزراء والنواب والسفراء والمديرين العامين ورؤساء مجالس

الإدارة، وجعلها سلطة سياسية يحسب لها ألف حساب في الداخل والخارج. وأثبت أكثر من مرة أن كل من تسوّل له نفسه مقارعته مصيره محتوم. إنه «الأستاذ» الذي حكم قومه والذي لا يستغنى عنه في كل زمن وحال.

* * *

مع انطلاقة طاولة الحوار الوطني في لبنان، أدلى الرئيس السوري يوم ٥ آذار بحديث مطول في افتتاح المؤتمر العام للأحزاب العربية الذي انعقد في دمشق تحت عنوان: «دعم سوريا ولبنان».

استهل كلامه فأبدى أسفه لسوء فهم الدول الخارجية والعربية لمواقف سوريا، رغم أنه سمع العديد من المسؤولين العرب يقولون له: «كانت سوريا على حق». بالطبع هذا الكلام يسرّه لكنه لا يسعده «لأننا نكون دفعنا الثمن في المكان الخاطئ وبالمقدار الخاطئ وقد لا نقدر أن نعوض هذا الثمن... وعندما لا نرى الأحداث بشكل صحيح لن نفهم الموقف السوري بشكل صحيح».

دخل على الموضوع اللبناني من باب مقولة إسرائيل حول «الأمن مقابل السلام» بدل «الأرض مقابل السلام»، ليخلص إلى أن إسرائيل بقيت عند هذا الشعار تحتل لبنان من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٠ فلم تحقق الأمن ولا السلام.

وصف القرار ١٥٥٩ بـ«عملية ابتزاز». روى أنه فور صدوره بدأ المسؤولون الأوروبيون والاجانب يأتون إلى سوريا يساومونها على أساس أنهم لا يريدون من الجيش السوري أن ينسحب بشكل عاجل من لبنان شرط أن يتعهد نزع سلاح المقاومة وسلاح المخيمات، أجبناهم: «هذا الموضوع لا يعنينا... قوموا أنتم به... بالنسبة إلينا نحن ننسحب من لبنان بتوقيتنا وضمن قناعاتنا ومصالحنا...».

أضاف الأسد أن المساومات استمرت إلى ما قبل أيام قليلة من اغتيال

الحريري الذي ولّد صدمة كبيرة، فانقلب قسم من الشارع اللبناني ضد سوريا بفعل التحريض العاطفي والطائفي، «راقبنا الوضع زهاء ثلاثة أسابيع وأعلنا بعدها سحب الجيش السوري من لبنان وأتممناه خلال شهرين»، وعلّق قائلاً: «عندما ينقلب قسم من الشعب اللبناني ضد سوريا، لا يمكنها أن تبقى يوماً واحداً في لبنان».

أشار الأسد إلى أن أطرافاً كثيرين عرباً وغير عرب وقعوا في خطأ الاعتقاد أن النظام في سوريا سيسقط إذا خرج من لبنان، وأن سوريا متمسكة بلبنان لأسباب اقتصادية، فتبين في الواقع أن الجيش السوري خرج من لبنان دون أن يتأثر سياسياً، وأن هذا الخروج أوصل سوريا إلى نهوض اقتصادي لم تعرفه من قبل.

وعن التحقيق الدولي رأى أنه اعتمد على «الاستنتاجات» بدل الأخذ بالأدلة. وأشار على سبيل المثال إلى أن التحقيق اعتمد على فكرة رائجة وهي «أنه لا يمكن أن تحصل عملية في لبنان دون معرفة سوريا»، غير أنه لم يقدم في هذا الشأن أي إثبات أو قرينة. ويضيف الأسد أن «من المضحك أنهم سجنوا ضباطاً على أقوال شاهد زور».

بعد انفضاح هشاشة التحقيق، استدار البعض للانتقام من لحود بدل التفتيش عن الحقيقة، على حد قول الرئيس السوري الذي أضاف: «لن أدخل في الدفاع عن الرئيس لحود الذي هو أكثر رئيس دعم المقاومة. وقد بدأت اللعبة منذ العام ١٩٩٨ حين جرت محاولات لإبعاده عن رئاسة الجمهورية بقصد إبعاد لبنان عن سوريا وعن التوجّه العربي...»، واستخلص الأسد أننا «نقع في الخطأ إذا اعتقدنا أن المشكلة بدأت مع التمديد...».

وتوقّف أمام ما يظن أنه لبّ المشكلة، فقال: «المشكلة ليست بين لبنان وسوريا. المشكلة هي لدى تيار في لبنان يعاني مشكلة مع سوريا لأنه قرر أن يضع نفسه بإمرة الآخرين ليتآمر على سوريا»، وأضاف: «إن معركتنا ليست مع

هذا التيار لأنه أداة والدول لا تقاتل أدوات... هذا التيار لا يشكل بالنسبة إلينا شيئاً، والأكثرية في نظرنا ليست أكثرية الأموال ولا أكثرية المقاعد النيابية التي أتت في ظل ظرف عاطفي معيّن وفي تسويق معيّن وفي خداع للشارع بطريقة معيّنة، الأكثرية هي الأكثرية الوطنية التي تدعم المقاومة والعلاقة مع سوريا».

أنهى خطابه بالقول أن «لاسلام في المدى المنظور»، لأن إسرائيل بكل فئاتها تبتعد عن السلام يوماً بعد يوم، «ولأن الولايات المتحدة باتت تمنع إسرائيل من أن تخطو خطوة واحدة نحو السلام، هذا إذا فكر أي إسرائيلي في السلام ولو كبالون اختبار، في حين أن واشنطن كانت في السابق هي التي تدفع إسرائيل للتقدم باتجاه السلام». أثبت الأسد أنه يفهم اللعبة أكثر من الذين يدّعون الخبرة والفهم.

وفيما كان الحوار يدور في حلقة مفرغة أطلق وليد جنبلاط موقفاً مدوياً من واشنطن بعد لقائه كونداليزا رايس فقال: ان الهدف من زيارته هو الطلب من الأميركيين المساعدة على انتخاب رئيس لبناني جديد «قادر على تطبيق القرار ١٥٥٩»، و«منع عودة سوريا إلى لبنان»، «وإكمال الضغوط حتى إسقاط نظام بشار الأسد.» هاجم من واشنطن «حزب الله» واصفاً إياه بأنه «خصم هائل» يتحالف مع سوريا التي أقامت «دولة بوليسية» في لبنان، ويدافع عن استراتيجية «إيران النووية»، ويريد الاحتفاظ بسلاحه خدمة «لأجندة غير لبنانية...!».

في ١٦ آذار، صدم التقرير الأول الصادر عن رئيس لجنة التحقيق الدولية البلجيكي سيرج براميرتز قوى «١٤ آذار» لمجرد إعلانه عن تجاوب سوريا مع التحقيق الدولي، مما يعني وقف الضغوط والعقوبات ضد النظام السوري، ولمجرد القول إنه بصدد مراجعة الأدلة والمعلومات، مما يعني أيضاً أن تقرير سلفه ديتليف ميليس لم يكن ثابتاً ولا مبرراً.

كما سقط الحصار الخارجي الذي كان مضروباً على لحود ، فتسلّم على

التوالي ثلاث دعوات للأشهر الستة المقبلة: الدعوة الأولى من السودان لحضور القمة العربية في ٢٨ آذار، والدعوة الثانية من مصر لحضور المنتدى الاقتصادي في شرم الشيخ في أيار، والدعوة الثالثة من كوبا لحضور قمة حركة عدم الانحياز بهافانا في أيلول.

وفي سياق آخر له دلالته أيضاً، تحدّث قائد الجيش ميشال سليمان إلى جريدة «الشرق الأوسط»، فأكد أن عقيدة المؤسسة العسكرية لم تتغير مع انتقال السلطة إلى المعارضة، وعدّد خمسة ثوابت هي: الجيش في الداخل على مسافة واحدة من الجميع وهو في الخارج على عداء مع إسرائيل، المقاومة حق للشعب اللبناني مستغرباً تفسير العداء لإسرائيل بأنه عداء لقوى «١٤ آذار»، المؤسسة العسكرية حريصة على عدم التورط في أي خلاف مع الولايات المتحدة بسبب سوريا والعكس صحيح، الجيش اللبناني ليس تابعاً للجيش السوري، الحوار الوطني أراح الجيش لأنه أخرج الخلاف من الشارع وخفّف الضغط عن العسكريين.

لاقى كلام سليمان ارتياحاً عند الناس وعند لحود الذي كان يستعد للسفر إلى الخرطوم للمشاركة في القمة العربية.

شهدت قمة الخرطوم التي انعقدت في «قصر الصداقة» يوم ٢٨ آذار ٢٠٠٦ مواجهة حامية بين لحود والسنيورة في الجلسة المغلقة التي عقدها الرؤساء العرب لإقرار البيان الختامي، وفق ما جاء في محضر الاجتماع الذي نظمه الجانب اللبناني.

عرض لحود، بصفته رئيس الدولة ورئيس الوفد اللبناني، صياغة الفقرة المتعلقة بالمقاومة اللبنانية كالآتي: «التأكيد أن المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق عن حق الشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والأطماع الإسرائيلية». وقد ارتكزت هذه الفقرة على الصيغة الواردة في البيان الوزاري للحكومة التي يترأسها السنيورة.

فوجىء لحود بالسنيورة يقترح التعديل الآتي: «التأكيد على حق الشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والأطماع الإسرائيلية». لحود يربط بين المقاومة والتحرير، أما السنيورة فيشير إلى التحرير دون ذكر المقاومة.

تصدّى لحود للسنيورة وسأله: «هل تريد إسقاط عبارة «المقاومة اللبنانية»؟ أجابه السنيورة: «الموضوع لا يزال قيد الدرس على طاولة الحوار الوطني، وإلاّ نكون نضع موقفاً أمام هذا الحوار». استغرب لحود: «شو دخل الحوار؟ واقع الحال أن الأرض محتلة والمقاومة حق مشروع لاسترجاع كرامتنا، فهل يقول الحوار عكس ذلك؟».

حاول السنيورة الإيحاء أن لا فارق بين حق الشعب اللبناني وحق المقاومة، فرأى لحود ان يضع النقاط على الحروف بلهجة قوية، فذكّر أن لبنان هو الدولة العربية الوحيدة التي حررت أراضيها بفعل المقاومة، وما يحصل هو أنهم يريدون أن ندفع ثمن هذا التحرير لأن إسرائيل لن تنسى «الكف الذي أكلته»، وأضاف: «التحرير حصل بفضل المقاومة فلماذا نختبىء وراء إصبعنا ونقول الشعب اللبناني؟». أخيراً حذَّر لحود من أن حذف عبارة «المقاومة» سيحدث انقساماً في الرأي العام اللبناني.

أصرّ السنيورة على موقفه على أساس أن لا أحد ينكر دور المقاومة، ولكن الحوار جارٍ في لبنان حول هذا الموضوع، فإذا حسمت القمة هذا الموضوع يعني أنها تدفع في اتجاه معين إلى جانب مجموعة معنية من اللبنانيين.

أكد لحود أن لبنان ممثل بوفد واحد وليس بوفدين: «أنا رئيس الوفد، وهذا موضوع يخصّ لبنان، وأتمسك بالقرار كما ورد». أجاب السنيورة: «أنا أمثل الحكومة». ردّ لحود: «هذه قمة رؤساء وليست قمة حكومات».

اقتنع الرئيس السوداني عمر حسن البشير بوجهة نظر لحود وقال للسنيورة: «اذا أصدرنا القرار كما هو واتفق اللبنانيون على أي شيء آخر، فقرارات

الجامعة خاضعة لقرار الشعب اللبناني». عارض السنيورة مشيراً إلى أن لبنان «ميزان دقيق»، ولا يجوز أن تستبق القمة قرار اللبنانيين، أجابه لحود: «لا يجوز أيضاً ان تسقط القمة المقاومة».

اقترح مندوب الأردن استخدام كلمة «المقاومة» من دون عبارة «اللبنانية»، كما اقترح المندوب الليبي عبارة «حق الشعب اللبناني في المقاومة...»، ورأى مندوب البحرين استخدام عبارة «روح المقاومة». أصرّ لحود على موقفه، فتدخل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مطولاً ليؤيد موقف لحود لافتاً إلى أن النص يقول «إن المقاومة هي تعبير صادق»، ولا يقول إنها «التعبير الصادق».

لم يأخذ السنيورة بالحسبان كل ما سمع، وهدد المجتمعين بأنهم إذا وافقوا على النص الذي اقترحه لحود «فقد يؤدي الأمر إلى وقف الحوار في لبنان»، وتبدو القمة العربية كأنها «وقفت مع فريق دون الآخر». أجابه بوتفليقة: «نحن في الجزائر فخورون بالمقاومة ونشيد بانجازاتها».

تدخل البشير مجدداً ليعلن أن ما حققته المقاومة اللبنانية فشلت في تحقيقه كل الدول العربية، وهو إنجاز لا يُمَّحي مهما ابتدعنا من صيغ، ولو قال الشعب اللبناني غداً إن المقاومة غلط، فلا شيء يمنع القمة أن تقول شيئاً مختلفاً. واقترح اعتماد القرار كما هو وارد.

تشبث السنيورة بموقفه واستمرّ يردد: «رح تعملوا لنا مشكلة»، أجابه لحود: «هذا ابتزاز»، ردّ السنيورة: «أرجوك فخامة الرئيس، هذا القرار لا يعبِّر عن رأي الحكومة».

حسم البشير الموضوع فقال: « نحن هنا نعبر عن رأي القمة العربية، ولا نعبِّر عن رأي الرئيس اللبناني أو الحكومة اللبنانية. هذا هو موقف القمة».

حاول السنيورة أن يتكلم فقاطعه رئيس القمة: «خلص خلص... بعد هذا النقاش المثمر والمفيد ننتقل إلى بند القمة العربية التشاورية».

خسر السنيورة مرتين: مرة أمام لحود، ومرة أمام الرأي العام العربي. غير أنه صمّم على نقل الخلاف إلى الداخل اللبناني.

يوم ٣٠ آذار عقد مجلس النواب جلسة كرر فيها رئيس الحكومة موقفه في قمة الخرطوم. تصدى له رئيس مجلس النواب ووصف تصرفه في قمة الخرطوم بأنه «أكثر من خطأ إنه خطيئة»، لافتاً «أن موضوع المقاومة لم يعد على طاولة الحوار... والمقاومة باقية، باقية، باقية».

ذكّر بري السنيورة أنه يحكم بموجب بيان وزاري وقال له بلهجة حاسمة: «أنك لا تملك الحق أن تغيِّره وحدك، ولا من حق مجلس الوزراء أن يبدل في البيان الوزاري، فإذا أردت أن تخرج عنه، عليك أن تمثل مجدداً أمام مجلس النواب». ورفع بري الجلسة دون أن يتيح للسنيورة مجال الردّ.

كان المشهد أكثر سخونة على مستوى مجلس الوزراء، فقد حاولت الأكثرية تطيير الجلسة. طلب الوزير مروان حمادة الكلام بالنظام بحضور الصحافيين داخل القاعة فقال له لحود: «لا يمكن الكلام بالنظام أو غيره قبل خروج الصحافيين، فمداولات مجلس الوزراء لا تكون أمام الكاميرات». أصرّ حمادة على الكلام وباشر به، فنهره رئيس الجمهورية بقوله: «اقعدْ واسكتْ نحن لسنا في مسرحية».

تدخل الوزير أحمد فتفت فوقعت مشادة مع رئيس الجمهورية، غادر في اثرها وزراء الأكثرية الاجتماع مشياً على الأقدام إلى أحد المقاهي المجاورة، وصرّح فتفت: «أنه تلقى تهديداً مباشراً من لحود وأنه أبلغ لجنة التحقيق الدولية بهذا الأمر».

أما لحود فوصف عند خروجه ما حصل بأنه «عيب»، فبدل أن يهتم الوزراء بشؤون المواطنين بدءاً بضمان الشيخوخة مروراً بوسيط الجمهورية وانتهاء بوقف الفساد، فإن «الأكثرية الوهمية» تعمدت تعطيل الجلسة، وأضاف: «لم يعودوا يسألون عن الحقيقة في اغتيال الحريري، بل يريدون رأس المقاومة ووضع يدهم

على السلطة، ليسمحوا لنا، هذه الأكثرية الوهمية لن تستطيع أن تفعل شيئاً معنا . . .».

خسر «فريق ١٤ آذار» معركة إسقاط لحود، وبات «حزب الله» أكثر تمسكاً به في ضوء ما حدث في قمة الخرطوم. فصارح نصرالله السنيورة قائلاً: «كان يجب ألا تثيروا قضية المقاومة كما فعلتم، فانتم تطالبون بتنحي الرئيس لحود وأنتم تقوونه».

وقعت الأكثرية بين فكيّ كماشة: انتخاب عون أو الإبقاء على لحود، فاختارت التعايش القسري مع لحود لاقل من سنتين حتى نهاية ولايته، بدل انتخاب عون لست سنوات.

وفي محاولة لرفع معنويات الأكثرية النيابية المضعضعة، استقبل جورج بوش في منتصف نيسان فؤاد السنيورة استقبال رؤساء الدول، فحظي بمعاملة استثنائية حين أقام له الرئيس الأميركي مأدبة غداء، ونظّم له مؤتمراً صحافياً مشتركاً، «وتمشى» معه في حديقة البيت الأبيض، وراح يربّت على كتفه كعلامة صداقة. ظهر السنيورة كأنه رجل أميركا الأول لا في لبنان فحسب، بل في المنطقة أيضاً.

أبدى السنيورة في واشنطن عداءً مستحكماً لسوريا، فأعلن أن «الرئيس رفيق الحريري تلقى تهديدات سورية عشية التمديد للرئيس لحود». فجاءَه الرد من الرئيس السوري مباشرة في مقابلة مع محطة «بي.بي. اس»: «ان الحريري لم يتعرض للتهديد من قبل أي سوري، لا مني ولا من غيري».

في الخامس من أيار ٢٠٠٦ ، توفي الوزير والنائب السابق جورج إفرام الذي عرفته رجلاً صناعياً وإنساناً خيّراً أكثر منه رجلاً سياسياً. أحب الصناعة فكان رائداً في تأسيس الشركات الإنتاجية في عزّ أيام الحرب. وكان يردد أمام سامعيه وسائليه: «لست محتاجاً لأن أربح المزيد من المال، فالله كفاني، أنا أعمل لإبقاء الشباب اللبناني في أرضه». وكان يوزع سنوياً الكثير من

المساعدات الاجتماعية والتربوية بعيداً عن الأضواء. انتخب نائباً عن كسروان غير أن المرض حمله على اعتزال السياسة والانعزال في بيته. ترك أثراً كبيراً في السياسة في وقت قصير جداً.

في الجولة الثامنة من الحوار الوطني سلّم فريق الأكثرية بعجزه عن إزاحة إميل لحود، واعترف ضمناً بأنه باق إلى نهاية ولايته. وأعلن نبيه بري باسم المتحاورين أن موضوع رئاسة الجمهورية لم يعد موضوع بحث، وأنهم لم يتفقوا في شأنها، وانتقلوا إلى موضوع سلاح المقاومة.

أعطى بري الكلام للأمين العام حسن نصرالله الذي أحضر معه ملفاً ضخماً يتعلق بالمقاومة وضرورة استمرارها. عرض خلال سبعين دقيقة نظرته في شأن الاستراتيجية الدفاعية. بهر المشاركين بمنهجيته ودقته وتماسكه، وأسهب في تبيان مميزات المقاومة من حيث المرونة، والانضباطية، والسرية، والسرعة في اتخاذ القرار، كما بيّن ميزات الجنوب جغرافياً وملاءمته لحركة المقاومة، وكشف نقاط ضعف العدو.

استمع المشاركون إلى هذه المطالعة «كأن على رؤوسهم الطير» لدرجة أن بعض «كتبة المحاضر» توقّفوا عن الكتابة وساد إصغاء عميق. لم تكن المطالعة مجرد دراسة نظرية أو تحليلية، بل كانت حصيلة تجربة كتبت بالدم والجهد والكفاءة والعقل.

أكد نصرالله بدايةً وجود عدو اسمه إسرائيل يطمع بالأرض والمياه من النيل إلى الفرات، غير أن المقاومة أجبرته على الانكفاء وبناء السور العازل والانسحاب من أراض احتلها ليس فقط في لبنان، بل حتى في فلسطين. أشار أن الهدف من الاستراتيجية الدفاعية هو حماية لبنان من عدو يهدده ، وهذا التهديد متأت عن أطماع ورغبة في التوسع نتيجة الطبيعة العدوانية لإسرائيل التي «اعتادت حل مشاكلها الداخلية بفتح حروب خارجية».

أكمل مطالعته غير المكتوبة فقال: في العلم العسكري لا يمكن مواجهة

جيش معتدٍ الا بجيش يوازيه قدرة لتحقيق التوازن. بهذا المعنى نحن نقدّر تضحيات الجيش اللبناني وبطولاته وشجاعته لكنه يحتاج إلى تجهيزات وأعتدة تكلف الدولة غالياً، واذا توافرت الأموال «فلن يبيعنا أحد في العالم السلاح الذي نستطيع من خلاله التفوق على السلاح الإسرائيلي».

أضاف نصر الله: «استطعنا أن نهزم الإسرائيليين لأننا أحسنّا استخدام ميزات المقاومة كحركة وميزات الجنوب كجغرافيا، إضافة إلى استغلالنا نقاط ضعف اكتشفناها بالممارسة لدى العدو».

لفت نصر الله الانتباه إلى أن هذا الأمر تحقق لأنه «ارتكز أيضاً على تنسيق كامل مع الجيش الوطني اللبناني، وعلى احتضان شعبي خصوصاً في منطقة الجنوب، وعلى الصدق والجدية والانضباطية التي مارستها المقاومة ضد الاحتلال». ثم عدّد بكل شفافية ترسانة السلاح التي يملكها «حزب الله»، ورأى أن المقاومة يجب أن تبقى لان الجيش اللبناني بقدراته العسكرية المتواضعة لا يمكنه أن يواجه الجيش الإسرائيلي الذي لم يتمكن العرب مجتمعين من إلحاق الهزيمة به.

في نهاية مداخلته، شدد نصر الله على أنه «لا يمكن للبنان تحقيق التوازن مع العدو إلا من خلال مقاومة شعبية، وهذه المقاومة تحتاج إلى تنسيق مع الجيش اللبناني يتيح لها الفاعلية والقدرة على التحرك دون أن تتحمل الدولة أية مسؤولية». ختم نصر الله قائلاً: «إن نجاح تجربة المقاومة جعلها نموذجاً لكل مقاومة تريد إحداث توازن مع عدو يتفوق عليها بجيشه النظامي».

بعد انتهاء «السيّد» من إلقاء مطالعته، سأل بري الحاضرين عمن يريد الكلام ، فأجاب جعجع: «هذا كلام مهم وكبير نريد وقتاً لنردّ عليه». طرح رئيس الجلسة رفعها إلى المساء، فاعترض جنبلاط وقال: «سمعنا كلاماً استراتيجياً والتأجيل إلى المساء لا يكفي، نحن نحتاج إلى وقت أطول». اتفق الحاضرون على تحديد ٨ حزيران موعداً لتردّ فيه الأكثرية على طرح نصر الله.

في هذه الأثناء صدر تقرير براميرتز الذي لم يلقِ أية مسؤولية على عاتق سوريا، كما كان يأمل فريق «١٤ آذار»، بل على العكس سجّل ارتياحه للتعاون السوري، وأرجأ إنهاء التحقيقات إلى سنة لتبدأ بعدها المحاكمة.

من جهتها نجحت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، في منتصف حزيران، في توقيف عناصر شبكة لها صلات مباشرة بالموساد، ولها خلايا في عدة مناطق، وتستخدم أساليب تقنية متطورة. وكبرت الأسئلة حول احتمال أن يكون لمثل هذه الشبكة علاقة بالاغتيالات التي وقعت في العام ٢٠٠٥. علّق لحود أمامي فقال: «لم يصدقني أحد عندما قلت إن اغتيال الحريري هو من صنع إسرائيلي أو من فعل تنظيمات إسلامية يديرها الموساد مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وهو ليس من فعل سوريا على الإطلاق».

في ١١ حزيران ٢٠٠٦ أطلق سليمان فرنجية حزب «تيار المردة» في مهرجان جماهيري حاشد دلّ إلى تعاظم شعبية فرنجية في الشمال بخاصة، وفي لبنان بعامة، رغم اخفاقه في الانتخابات الأخيرة، فأثبت أن الزعامة الحقيقية هي التي تستمر رغم الخسائر وتظهر مدى تجذرها في القلوب والأرض. تحولت ثنائية عون - جعجع عند المسيحيين إلى رباعية عون وفرنجية مقابل جعجع والجميل.

من جهته وجّه بشار الأسد رسالة إلى طاولة الحوار حول كل ما يمت بصلة إلى العلاقات اللبنانية - السورية، بدءاً بتبادل التمثيل الدبلوماسي وانتهاء بالترحيب بزيارة ميشال عون إلى دمشق. ذكّر الأسد بأنه هو الذي طرح موضوع السفارة، وذلك في آذار ٢٠٠٥ في اجتماع اللجنة العليا السورية - اللبنانية، وقال: «نحن، لا مشكلة لدينا إذا كنتم تعتقدون أن هناك حاجة إلى سفارة. ادرسوها ولنرَ ما هو التعارض بينها وبين المجلس الأعلى السوري - اللبناني. نحن في المبدأ لا نرفض السفارة، ومن غير المنطقي أن نرفض. بل كنا نقول إنها ليست أمراً ضرورياً بالنظر إلى أن المسافة التي تفصل بيروت عن دمشق هي

أقرب من المسافة بين دمشق وحمص. وفي الواقع لا يوجد أي اعتراض على إقامتها، شرط ألا تأتي نتيجة أي فرض محلي أو إقليمي أو دولي». وسينفذ الأسد كلامه عندما سيبادر في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٨ إلى إصدار مرسوم بفتح سفارة سورية في لبنان.

وحول ترسيم الحدود ذكّر الأسد بأن السنيورة تلقى جواباً من رئيس الوزراء السوري بموافقة دمشق على ترسيم الحدود ولكن المشكلة هي في مزارع شبعا التي لا يمكن تحديدها الآن وهي تحت الاحتلال، فقلنا: «عليك أن تبدأ من الشمال أولاً، أو من أي مكان آخر، ولكن ليس من مزارع شبعا».

وبالسؤال حول ما إذا كانت الأوراق التي بيد سوريا قد قلّت بعد انسحابها من لبنان، أجاب: «بالعكس، كنا نتحمل كل السلبيات حتى لو لم تكن لنا علاقة بها. الآن بات واضحاً أين هي المشكلة ؟».

وبسؤال آخر حول ما إذا كانت ليلة اتخاذ قرار الخروج من لبنان صعبة؟ أجاب: «لا. القرار لم يكن صعباً، وإنما الظروف كانت قاسية. فعندما تكون فئة واسعة من الشعب اللبناني تتخيل أنك سبب المشكلة، أو أنك خلف اغتيال الحريري، أو أنك محتل، أو كل هذه الاتهامات مجتمعة، فهذا يسبب بكل تأكيد حرجاً لكل سوري من دون استثناء».

ورداً على السؤال إذا ما كانت سوريا «تحنّ للعودة إلى لبنان»، أجاب: «لو سألت العسكريين السوريين سيقولون لك قبل غيرهم كلا لان المهمة كانت صعبة، وكانت المسؤولية فيها كبيرة، ولم تكن مجرد نزهة. لكن الحنين شيء ومساعدة لبنان في ظرف معين شيء آخر. ليست مسألة حنين. كانت لدينا مهمة، وستبقى سوريا حريصة على تحمّل مهامها في المستقبل وفي أي ظرف».

وعن التواصل مع الرئيس لحود قال: «التواصل لم يتوقف. وهو رجل لا يمكن أن تهبط معنوياته تحت أي ظرف من الظروف». وحول رئيس الجمهورية المقبل قال: «الحوار يحسم الأمور في لبنان رغم الشرخ الطائفي الموجود قبل

وجود سوريا وخلال وجودها وبعده، ونراه يكبر الآن... ولا أعتقد أن أحداً يستطيع من الآن أن يحدد من هو الرئيس اللبناني المقبل».

وعن احتمال إقامة علاقات مع ميشال عون شبيهة بتلك القائمة مع لحود كونهما عسكريين، أجاب: «كان الرئيس لحود من أصعب الاشخاص الذين يمكن أن تتعامل معهم، على عكس ما يعتقد الآخرون. وهو أكثر من أتعبنا. صلب لا يتراجع عن مواقفه بسهولة، ولا يقوم بعمل غير مقتنع به. هذه هي الميزة الأولى للرئيس لحود، والميزة الثانية أنه وطني، والثالثة أنه غير طائفي، والرابعة أنه يؤمن بالعلاقة العربية وبلبنان العربي. كل هذه الأمور أساسية لاستقرار لبنان. أي رئيس يأتي بهذه المواصفات سنتعامل معه بالحد الأقصى. اما بالنسبة للعماد عون، فأنا لا أعرفه شخصياً، ولكن لو أجرينا مقارنة بين من كانوا يدّعون صداقة سوريا وهم يتآمرون عليها الآن والعماد عون الذي كانت علاقتنا معه غير جيدة وصدامية في بعض الأحيان، فلا بدّ من الإقرار أنه لم يحاول الانتقام من سوريا أو الإساءة إليها، على العكس هو يدافع عنها، وأبواب دمشق مفتوحة له متى يشاء».

وهل باب العلاقات مقفل مع وليد جنبلاط، قال الأسد: «هو من أقفله، أقفله سياسياً وأخلاقياً. تجاوز كل حدود. ولا يوجد أي اتصال على الاطلاق».

وعن «ندية» العلاقات بين لبنان وسوريا، قال: «عندما تكون العلاقات ندية لا يعود لبنان بحاجة «لأمهات حنونات»، أي يصبح عربياً. هم يريدون من سوريا أن تؤمن باستقلال لبنان، فهل يؤمنون عن حق باستقلاله؟ هل هم نديّون مع فرنسا أو مع أميركا؟ أنهم يأخذون الأوامر من السفراء. قضية الندية كذبة وقناع. كان يقال الرئيس السوري لا يزور لبنان لأن السوريين لا يعترفون به، فقمت بزيارة في العام ٢٠٠٢، ووصلتُ خصيصاً بالطائرة، ووقفت أستمع إلى النشيد الوطني، وبحثنا في حينه موضوع التبادل الديبلوماسي، فقلنا لهم: نحن لا نخسر من وجود سفارة، ولكن ربما سيقولون غداً ليتنا لم ننشئها».

في السابع من تموز ٢٠٠٦ توفي رئيس الجمهورية السابق الياس الهراوي، وهو في الثمانين من العمر. شارك في المأتم كل الرؤساء والمسؤولين إلى جانب حشد من السياسيين المقربين من سوريا، وقاطعته بأشكال مختلفة المعارضة المسيحية: أمين الجميل عزّى دون أن يحضر المأتم، ميشال عون تمثّل بنائب زحله سليم عون، أما سمير جعجع فغاب وكل «القوات اللبنانية» غياباً كاملاً.

عرفت الياس الهراوي عن كثب عام ١٩٨٠، أثناء حصار الجيش السوري لمدينة زحلة. تمكن بحنكته وحركته فك الحصار عن مدينته وإخراج القوات اللبنانية منها بالحيلة. تقرب من بشير الجميل، وابتعد عن أمين الجميل، وانتخب رئيساً للجمهورية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩.

أقام في بداية عهده بثكنة أبلح في البقاع، ثم في الرملة البيضاء في بيروت، قبل أن ينتقل لاحقاً إلى قصر بعبدا. أعاد توحيد العاصمة، وحلَّ الميليشيات، واقرّ العديد من المعاهدات مع سوريا. أولى الإعمار اهتمامه فأطلق يد رفيق الحريري طوال عهده الممدَّد ثلاث سنوات إضافية. أحب السياسة والمال، وكانت مصلحته الشخصية تعلو على كل المصالح. كان ينشرح عندما يشبهونه بكميل شمعون الذي هو مثاله.

شخصيته مثيرة للجدل. التفاهم معه صعب والخلاف معه متعب. كنت على علاقة طيبة معه قبل انتخابه رئيساً للجمهورية وساءَت بعدها لأسباب أجهلها. حَقَدَ على جورج سعادة لأنه ترشح ضده لرئاسة الجمهورية، وقطع علاقته به وبحزب الكتائب وكنت أمينه العام. لا يترك للصلح محلاً. حمّله المسيحيون مسؤولية الخلل الوطني عبر سوء تطبيق اتفاق الطائف، وإقرار مرسوم التجنيس، وإبعاد زعمائهم عن الحكم، وإرساء علاقات غير متكافئة مع دمشق. غير أنه رغم كل هناته نجح في أمر أساسي عندما نقل لبنان من حالة الحرب إلى السلم، ومن الدويلة إلى الدولة.

في ٢٩ حزيران سارت جلسة الحوار الوطني على مشاهد العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة بسبب أسر الجندي جلعاد شاليت على أيدي المقاومين الفلسطينيين، فردّت إسرائيل بتدمير كل شيء، واعتقال ثمانية وزراء أي ربع أعضاء الحكومة، فضلاً عن ٢٤ نائباً من حركة «حماس» أي ما يمثّل أيضاً ربع المجلس التشريعي، كما اعتقلت جمعاً من رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية.

أدان المتحاورون بالإجماع العدوانية الإسرائيلية المتمادية التي «تمثل أعلى درجات إرهاب الدولة». وتسلّم نصر الله مذكرات خطيّة تقدم بها بطرس حرب ووليد جنبلاط وأمين الجميّل حول الاستراتيجية الدفاعية. وسجلت الجلسة حواراً هادئاً دون التوصل إلى رؤى متقاربة.

وفيما كان أمين الجميل يعرض الورقة التي أعدّها، توقف عند عبارة «الجيش الوطني» التي استخدمها نصر الله في مطالعته، فسأله: «ماذا تعني بالجيش الوطني، وهل لم يكن الجيش وطنياً أيام اللواء جميل لحود وميشال عون؟». ردّ نصر الله أن المقصود «بالوطني» الجيش البعيد عن الطائفية والمذهبية، وأضاف: «كل طائفة صار لها جهازها الأمني: الأمن العام لطائفة، المخابرات العسكرية لطائفة، المعلومات لطائفة. يجب الانتهاء من ازدواجية الأجهزة، وأنا لا مشكلة لدي في إلغاء طائفية كل الأجهزة».

٣- عاصفة «حزب الله» تهب على إسرائيل

عند الساعة التاسعة وخمس دقائق من يوم الأربعاء ١٢ تموز ٢٠٠٦، فجّرت وحدة من «حزب الله» عبوة ناسفة عند مرور دورية عسكرية إسرائيلية في خراج عيتا الشعب، دارت على اثرها اشتباكات عنيفة تمكّن المقاومون خلالها من قتل سبعة جنود إسرائيليين وأسر اثنين.

قررت إسرائيل أن تطبق في لبنان أسلوب «العقاب الجماعي» الذي تعمل به في غزة، فقصفت البلدات الحدودية ودمرت الجسور لقطع الطريق على انسحاب المقاومين. ردت المقاومة بقصف عدد من المستوطنات بصواريخ الكاتيوشا، فاندلعت ما سيعرف بـ«حرب تموز».

بعد ساعات عقد الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصرالله مؤتمراً صحافياً استهله بمخاطبة وجدانية وجهها إلى «المجاهدين الأبطال» الذين وفوا بالوعد في أسر جنود إسرائيليين لمبادلتهم بالأسرى في السجون الإسرائيلية، فأطلق على العملية تسمية «الوعد الصادق».

أعلن نصرالله استعداده لوقف إطلاق النار والتفاوض غير المباشر لتبادل الأسرى وقال: «إن الأسيرين موجودان ولو جاء الكون كله فلن يستطيع ردهما إلا بالتفاوض غير المباشر والتبادل». وأضاف: «إذا أراد الإسرائيلي التفكير في أي عمل عسكري وكان هدفه استعادة الأسيرين فهو واهم، وواهم، وواهم». وكرر: «نحن جاهزون للتهدئة ولا نريد التصعيد في الجنوب، وهذه ليست نيتنا. ولا نريد أخذ لبنان والمنطقة إلى حرب. وما زلنا نمارس ضبط النفس ونتصرف بردود فعل محسوبة ومدروسة. أما إذا أرادوا المواجهة فعليهم أن يستعدوا للمواجهات، وأن يتوقعوا منا المفاجآت».

منذ اليوم الأول للحرب، أبدى لحود اقتناعاً راسخاً أن «حزب الله» سيربح المعركة، وأن اللبنانيين الذين واجهوا إسرائيل في العام ٢٠٠٠، هم «ثابتون في مواقفهم الوطنية ونضالهم في مقاومة العدوان واستكمال مسيرة التحرير»، وأضاف بحزم: «على إسرائيل أن تدرك أن سياستها لن تحقق لها نتيجة، وأن تعميم نموذج غزة في جنوب لبنان لن يكون ممكناً».

دعا لحود مجلس الوزراء إلى الانعقاد في اليوم ذاته، فبادره مروان حمادة عند وصوله: «انظر ما يفعل أصحابك، الآن ستجتاح إسرائيل لبنان». أجابه لحود: «من الآن أقول لك إن المقاومة ستربح الحرب، لأن الإسرائيليين لا

يقدرون أن يمسكوا بها، ولا يعرفون أين مواقعها ومواقع صواريخها. ما تراه ليس ابن ساعته، وليس بسبب خطف الجنود، إن الإسرائيليين أعدوا لهذه الحرب منذ زمن طويل. أنا عسكري، وأحدثك كعسكري، لا يمكن جيشاً، بما فيه الجيش الإسرائيلي، أن يعمل ردة الفعل التي حصلت لو لم يخطط لها من قبل».

حضر قائد الجيش ميشال سليمان جلسة مجلس الوزراء فسأله بعض الصحافيين أثناء دخوله إذا كان يدعم عمليات المقاومة فرد بكلمة واحدة: «طبعاً». شرح خلال الجلسة باختصار ووضوح الوضع العسكري، وأبلغ مجلس الوزراء أن الجيش أعدّ خطتين: واحدة عسكرية للردّ ومواجهة أي إنزال إسرائيلي محتمل، وخطة لاستيعاب المدنيين في حال تهجيرهم. توقع مدير المخابرات جورج خوري أن يمتد القصف الإسرائيلي إلى العمق اللبناني والبقاع والشمال. أما نائب رئيس الأركان للعمليات حسن محسن فأكد أن تعزيزات عسكرية أرسلت إلى الجنوب، وأن أفواج من الوحدات الخاصة تستعد لحرب عصابات عند الحاجة، فهي تحضر الأفخاخ على المحاور المحتملة لتقدم العدو. بعدها طلب وزير الدفاع الياس المر اقتطاع مبلغ ٣٦ مليون دولار من احتياطي الموازنة لتأمين خمس وحدات نار لخمسة أيام كاشفاً أن الجيش لا يملك إلا وحدة نار واحدة ليوم واحد، كما طلب تخصيص ١١ مليار ليرة لتأمين المازوت.

بعد خروج قائد الجيش ومساعديه، أعرب السنيورة، وفق ما جاء في محضر الاجتماع، «عن قلقه وقلق اللبنانيين» من جراء حادث اليوم الذي «لم تكن الحكومة على علم به ولا تتحمل مسؤوليته». وأبدى استعداد الحكومة للتفاوض مع إسرائيل عبر الأمم المتحدة، والمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية العرب بعد ثلاثة أيام.

سأله ممثل «حزب الله» في الحكومة الوزير محمد فنيش: «على ماذا تريد

ان تتفاوض عبر الأمم المتحدة؟». أجابه السنيورة: «حول موضوع الأسرى».
أكد فنيش: «أسرى الطرفين بالطبع».

السنيورة محتداً: «نحن تفكيرنا قومي، وأتمنى ألا نزايد بعضنا على بعض. لدينا مشكلة بالساعات. الحكومة الإسرائيلية ليس لديها خيار سوى القيام بعمليات انتقامية. يا أخوان، غزة مُسحت ولا أحد يتكلم عن القتلى والأسرى، ولا عن النواب والوزراء المعتقلين، بل العالم كله يتكلم فقط عن الأسير الإسرائيلي!».

فنيش: «الحق على إسرائيل فهي التي رفضت تبادل المعتقلين، وهي تتحمل المسؤولية، فلماذا لا نُحمّلها المسؤولية، ونعلن بوضوح أن قضية المعتقلين تسببت بردات الفعل هذه؟».

السنيورة متوجّهاً إلى فنيش: «قضية المعتقلين مرّ عليها ثلاثون سنة، وهي لا تقنع أحداً. ما فعلناه اليوم أننا أخذنا القضية اللبنانية وأدخلناها في القضية الفلسطينية، وأدخلنا البلد في آتون حرب، وجعلنا لبنان بلداً مقاتلاً... فلنتخذ قراراً بالقتال ولنتحمل المسؤولية، ولنتبع سياسة الأرض المحروقة».

فنيش: «لا أشك في إرادتك بالمقاومة، غير أني لا أدعو إلى تحويل لبنان بلداً مقاتلاً، ولا إلى اعتماد سياسة الأرض المحروقة. جلّ ما أطلبه هو ألا تحمّلنا الحكومة المسؤولية إذا اشتدت الأزمة، في حين أن إسرائيل وحدها هي المسؤولة عما يجري في لبنان، بعدما رفضت حل قضية المعتقلين والأسرى عبر الأمم المتحدة والوسطاء».

تدخل على التوالي معظم الوزراء إلى أن استلّ رئيس الحكومة من جيبه مشروع بيان قرأه على الحضور يقول فيه: «إن الحكومة لم تكن على علم بهذه العملية ولم تكن لتوافق عليها».

اعترض فنيش قائلاً: «أنا أفهم أن تقول أن الحكومة «لم تكن على علم»، وأن تقول إذا اقتضى الأمر أنها «ليست مسؤولة»، ولكن لا أفهم أن تقول أنها

«لم تكن لتوافق»، فهذا موقف سياسي يستدل منه أن الحكومة باتت على خلاف مع المقاومة!».

بعد نقاش طويل جرى إبدال العبارة التي اقترحها السنيورة : «ان الحكومة لم تكن لتوافق» بعبارة «إن الحكومة لاتتحمل مسؤولية ما جرى ويجري». أما لحود فطلب من مستشاره الإعلامي رفيق شلالا أن يدعو التلفزيون الأميركي «سي.إن.إن» ليشرح له أسباب الهجوم الإسرائيلي وخلفياته.

أدار لحود طوال هذه الحرب معركة إعلامية عبر الصحافة والإذاعات والتلفزيونات أكد فيها بمختلف الأشكال أمرين: أن إسرائيل لن تقدر أن تتغلب على «حزب الله»، وأن الجيش الإسرائيلي كان سيشن حربه على «حزب الله» سواء حصل خطف الجنديين أم لم يحصل. وكان يعلق أمامي: «هلّق عم يقولوا لحود مجنون، بكرا لمن منربح الحرب لح يصدقوني، كما حصل معنا في أيام التحرير».

في ١٣ تموز، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً استمع فيه إلى تقارير ميشال سليمان وجورج خوري ووزير الصحة جواد خليفة وأمين عام الهيئة العليا للإغاثة يحيى رعد. شرح وزير الأشغال العامة محمد الصفدي أن المطار أصيب بـ ١١ صاروخاً، عشرة انفجرت، وصاروخ واحد لم ينفجر وما زال على المدرج، وقد تعطلت بالكامل حركة الإقلاع والهبوط، ويمكن إصلاح بعض الأقسام، لكن المتعهدين يتخوفون من العمل على أرض المطار. اقترح الياس المر عدم إصلاح أي مدرج إلى أن تنتهي هذه المرحلة بالكامل. ردّ السنيورة والصفدي أن هناك خمس طائرات تعود إلى الشركة الوطنية، «الميدل إيست»، موجودة في المطار ولا بدّ من إخراجها.

بعدها أطلع السنيورة مجلس الوزراء على الاتصالات الخارجية التي أجراها، وقد تلقى خلالها «نصائح» من سفراء الدول الكبرى، وبعض الدول العربية بضرورة اتخاذ مجموعة مواقف. عرض مشروع بيان يطرح فيه دور الدولة

في الأمن والدفاع، ويقترح إرسال الجيش اللبناني إلى الحدود ونزع سلاح «حزب الله». تساءل فنيش: «من طلب هذا البيان؟ وما هي الخطوات التي تليه؟»، ورأى أن هذه الأمور تحتاج إلى «نقاش مسبق»، وحذّر من أن «تُدْخِلنا هذه المواقف في خلاف داخلي»، وطلب تأجيل الجلسة لدرس البيان المقترح.

تدخل لحود ليؤكد أن «المدافع لا تؤثر علينا، ولكن ما يؤثر فينا هو أن نختلف فيما بيننا». وتعليقاً على النص الذي عرضه السنيورة قال: «إنهم يريدون أن يأخذوا منا الآن ما لم يقدروا أن يأخذوه من قبل، وهو إرسال الجيش إلى الشريط الحدودي». وذكّر أن الجيش كان في السابق على الشريط، وكانت إسرائيل تستهتر به وتدخل إلى لبنان عندما يخطر لها حتى حصل اجتياح ١٩٨٢، وأضاف: «الآن الإسرائيليون يهدّدون لكنهم لن يدخلوا خشية الاصطدام بالمقاومة، فلا يجوز أن نسلمهم هذا السلاح، ونشتبك فيما بيننا، ونحوّل الجيش إلى بوليس إشارة، وندخل بعضنا ببعض، فتحتفل إسرائيل».

أجاب السنيورة أن الهدف من اقتراحه هو أن لا تستمر جهة بأخذ البلد حيث تريد دون استشارة الآخرين. «أما الباقي فلم يخطر على بالي». كرر فنيش أن ما طرحه السنيورة «لا يحل المشكلة، لا بل يدخلنا في مشكلة أكبر»، واقترح إحالة هذا الموضوع على طاولة الحوار.

كاد الموضوع أن ينتهي عند هذا الحد لولا مداخلة مروان حمادة التي أعادت الأمور إلى نقطة الصفر أو نقطة التصادم فقال: «إن رسالة الحكومة إلى اللبنانيين والعالم يجب أن تكون واضحة، وهي أن الدستور اللبناني وضع القرار بيد مجلس الوزراء، وليس في أي مكان آخر»، وتوجّه إلى الوزير فنيش قائلاً: «لا يوجد فريق يمكن أن يأخذ لبنان إلى الدمار، وأتكلم بصراحة يا محمد (فنيش) لا أحد مقتنع بما قمتم به».

أكمل السنيورة ما بدأه حمادة فأشار إلى أنه جرى الاتفاق على طاولة

الحوار أن تتم «عمليات تذكيرية»، ما معناه أن يتم «إطلاق ضربين» من وقت إلى آخر، وفجأة «أخذتم البلد إلى أخطار غير محسوبة، بل إلى أخطار أكيدة».

احتدم النقاش من جديد وأيدّ بيان رئيس الحكومة الوزراء نايلة معوض وميشال فرعون وأحمد فتفت وغازي العريضي الذي قال إنه لا يجوز أن يكون لفريق حقان: «ما يريده يقرره منفرداً، وما لا يريده يمارس إزاءه حق الفيتو». وتناوب على الحديث الرئيس لحود والوزراء فنيش وطراد حمادة وطلال الساحلي. وانقسمت الحكومة بين فريق لا يريد إرسال الجيش إلى الحدود خشية أن يصطدم بالمقاومة، وفريق يريد ارساله لتبرير سحب السلاح من «حزب الله». تشعب البحث وأرجئت الجلسة إلى السادسة مساءً للتداول في بيان السنيورة.

قبل الاجتماع المسائي جرت اتصالات أسفرت عن إدخال بعض التعديلات على بيان السنيورة ووزّعت نسخ منه على الوزراء، وافق فنيش عليه وسجل في المحضر ملاحظتين فحواهما: أن الكلام عن «الخط الأزرق» والقرارات الدولية لا يتعارض مع حق المقاومة في تحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وأن ارسال الجيش إلى الجنوب لا يعني حكماً إلى الشريط الحدودي. تساءل أحمد فتفت وبيار الجميل ونايلة معوض عن الهدف من هذا البيان، وهل يساعدنا في وقف العدوان؟ وبعد نقاش استمر ساعة ونصف الساعة وافق الوزراء على البيان المعدَّل، وقرروا عقد اجتماعات يومية لمجلس الوزراء.

في ١٤ تموز حاصرت إسرائيل لبنان جواً وبحراً وبراً، وواصلت عدوانها على مختلف المناطق، ووسعت نطاق غاراتها فشملت العاصمة وتلفزيون «المنار» التابع لـ«حزب الله»، وتمادت في تدمير الجسور.

بدا أن التصعيد الإسرائيلي بلا سقف زمني وبلا خطوط حمراء، وأن العمليات العسكرية مستمرة إلى حين إطلاق الجنديين الأسيرين قبل الدخول في أي مفاوضات وتسويات. وكشف أولمرت «أن بعض الدول العربية على علم بما يجري وهي موافقة عليه».

حمّلت السعودية «حزب الله» المسؤولية عندما أعلنت في تصريح لافت أنه «لا بدّ من التفرقة بين المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن وراءَها دون الرجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها، ودون التشاور أو التنسيق مع الدول العربية».

هاجم حسني مبارك والملك عبد الله الثاني «حزب الله»، ووصفا عمليته بـ«المغامرات والأعمال التصعيدية غير المسؤولة». أما جورج بوش الذي كان يزور ألمانيا فلم يرَ فيما حدث إلا اليد السورية وحمّلها المسؤولية، ودعا إلى محاسبتها والضغط عليها لتعمل على إطلاق الجنديين الإسرائيليين.

اتسعت حركة نزوح اللبنانيين من الجنوب، فلاقوا الكثير من التضامن في باقي المناطق اللبنانية، وبرز ناشطو «التيار الوطني الحر» في مقدم العاملين على إيواء النازحين واحتضانهم، وواكب عون الحرب بمواقف يومية داعمة ومؤيدة لما يقوم به «حزب الله».

أكد عون أن نصر الله اتصل به يوم ١٢ تموز ليعلمه أن «سقف العملية هو تبادل الأسرى». ورأى في تصريح آخر أن الإسرائيليين يريدون القضاء على «حزب الله»، لكن ذلك غير ممكن «لأن الحزب شعب ولا يمكن القضاء على شعب».

أما رئيس مجلس النواب نبيه بري فتابع التطورات، وأجرى اتصالاً بالملك السعودي وأطلعه على تفاصيل العدوان، وأبرق إلى رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس برلمانات دول منظمة المؤتمر الاسلامي، والى الاتحادات البرلمانية القارية والدولية، والى رؤساء مجالس النواب والشيوخ في الدول الخمس يشرح تفاصيل العدوان. أكد في اتصالاته أن خطف الإسرائيليين هو مجرد ذريعة، وما يحصل «جريمة مدبرة»، وانتقد الأمم المتحدة التي قال عنها «إنها تركع كالعادة»، واستغرب الموقف «المريب» لجامعة الدول العربية التي لا تحرك ساكناً لمساعدة لبنان.

كان ١٤ تموز، ثالث أيام الحرب، يوماً مشهوداً. قصفت البوارج الحربية الإسرائيلية مقر الأمانة العامة لـ«حزب الله» ومنزل حسن نصر الله بالذات. فشاع خبر عن إصابته.

بعد أقل من نصف ساعة على إعلان إسرائيل استهدافها مقره ومنزله، أطلّ نصر الله من التلفزيون ليعلن بدء المفاجآت التي وعد بها، ودعا أهل بيروت إلى مشاهدة البارجة الحربية «حانيت» التي تعتدي على العاصمة والضاحية «وهي تحترق وتغرق». وأكد للإسرائيليين أن «الحرب ستكون مفتوحة كما أردتموها، وستصل إلى حيفا وما بعد حيفا وما بعد بعد حيفا». وتوجه إلى الحكام العرب قائلاً: «نعم، نحن نغامر منذ العام ١٩٨٢، يومها قلتم عنا أننا مجانين فاثبتنا لكم اننا عقلاء». وتوجه إلى الشعب اللبناني والشعوب العربية فقال: «اطمئنوا، استعدنا المبادرة وسنقاوم وحدنا وننتصر».

مشهد السيّد يتكلم والباخرة الإسرائيلية تحترق سيترك أثره طويلاً في الذاكرة الجماعية. نجح «حزب الله» في استيعاب الموجة الأولى من الضربات، وهي الأخطر، وباشر بالرد، وأعلن عن معادلة رعب جديدة تقضي بقصف العمق الإسرائيلي كلما قُصف العمق اللبناني. تحوّلت إطلالات نصر الله من التلفزيون حرباً نفسية تهز أعماق الإسرائيليين أكثر من الحرب العسكرية.

كان لحود متيقناً من النتيجة، لكنه كان يتوقع أن تستشرس إسرائيل في ضرب الأهداف المدنية بقدر ما تفشل في إصابة مواقع «حزب الله» العسكرية، فوجه نداء إلى العالم قال فيه: «المجتمع الدولي يتفرج وأولادنا يذبحون، ولا أحد يقوم بشيء ، ولا شيء يتحرك».

تابع لحود المعركة الإعلامية، ولم يكفّ عن التأكيد أن لبنان يقاتل من أجل استرداد حقه، وأن الحرب لم تندلع بسبب خطف الجنديين الإسرائيليين، بل بسبب رغبة جامحة عند الإسرائيليين في القضاء على «حزب الله». وقام بجولات ميدانية على الوحدات العسكرية، وزار الملاجئ حيث كان يختبئ

المواطنون، وكان إيمانه لا يتزعزع بنتائج المعركة، وكان يكرر: «لا يجوز أن نترك المقاومة تقاتل لوحدها».

التقيت لحود في القصر الجمهوري فقال لي: «الإنسان الذي معه حق ومستعد لأن يموت من أجل أرضه هو الذي سيربح في نهاية المطاف. غداً ستدرس المعاهد العسكرية في العالم الحربين اللتين خضناهما ضد إسرائيل في العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٦، وسيعلّمون كيف استطاع بلد صغير كلبنان أن يتغلب على أعظم جيش في الشرق الأوسط وخامس جيش في العالم».

توقف لحود قليلاً ثم قال: «ما يحدث في لبنان أهم بكثير مما حدث في فيتنام. كان السوفيات داعمين الفيتكونغ مباشرة. أما عندنا فالدعم الإيراني أو السوري لـ«حزب الله» هو غير مباشر. ما يصنع الفارق في هذه المعركة ان مقاتلي «حزب الله» مستعدون ان يستشهدوا في حين أن الإسرائيليين غير مستعدين أن يُصاب إصبعهم الصغير بأي وجع».

دان ميشال عون الضربات العسكرية الإسرائيلية ضد أهداف مدنية لبنانية، وقال: «قام «حزب الله» بعملية محض عسكرية، نفهم أن يكون الرد بعمليات عسكرية، ولكن لا نفهم أن تضرب إسرائيل البنية التحتية اللبنانية». وأضاف: «أن ضرب البنى التحتية أمر مخالف لكل قواعد الحرب التي تطبقها الدول المنتمية إلى الأمم المتحدة، ولا سيما اتفاقية جنيف».

في المقابل، كشف جنبلاط عن حقيقة موقفه فأعلن صراحة أن «توقيت عملية أسر الجنديين كان خاطئاً»، وأن «حزب الله» لا يستطيع أن يتفرد بقرار الحرب والسلم ويقول لنا كدولة وشعب: أنا موجود وعليكم أن تتحملوا ما أفعل».

جارت قوى فريق «١٤ آذار» وليد جنبلاط في موقفه، وحمّلت المقاومة المسؤولية واتهمتها بتنفيذ «أمر عمليات سوري - إيراني»، ظناً منها أن إسرائيل

ستنتصر كالعادة، وأن المقاومة سرعان ما ستنهار، مما أعطى الجيش الإسرائيلي مبرراً إضافياً للإمعان في التدمير وارتكاب شتى الجرائم والمجازر.

ردّ سليمان فرنجية على موقف «١٤ آذار» فأكد أن «المقاومة أقوى بكثير مما يفكر البعض، وأن الذي يراهن على هزيمتها سيأخذ تأشيرة هجرة»، ووصف ما تقوم به إسرائيل «بالمشروع المدروس وليس مجرد ردة فعل».

مجرد استمرار «حزب الله» في إطلاق الصواريخ وإصابته الباخرة «حانيت» أثار غضب العسكريين الإسرائيليين الذين رموا بكل ما لديهم من حقد قذائفهم في كل الاتجاهات، فانتقلوا من الحصار إلى التدمير، ومن التدمير إلى المذابح والمجازر، فما كان من «حزب الله» إلا أن نفذ تهديده بقصف حيفا والجوار.

في ١٥ تموز خرج نصر الله بخطاب يشبه خريطة طريق للمستقبل القريب والبعيد. أعلن جهاراً أن المقاومة قصفت المواقع العسكرية فقط غير أن إسرائيل استهدفت منذ اليوم الأول البلدات والقرى والمدنيين والبنى التحتية، «فلم يكن أمامنا مجال سوى أن نفي بوعد قطعناه فقمنا بقصف مدينة حيفا، لكننا تعمدنا تحييد المصانع الكيميائية وهي على مرمى صواريخنا، حرصاً منا على تجنب كارثة كبرى وعدم دفع الأمور إلى المجهول».

أتبع نصر الله هذا الموقف بتهديد واضح: «إذا استمر العدو يمارس عدوانه بلا حدود وبلا خطوط حمراء، فسنمارس تصدينا له بلا حدود وبلا خطوط حمراء». وخاطب قادة إسرائيل ليعلمهم أن لديهم «معلومات خاطئة» عن ترسانة «حزب الله» وأن ما أُطلق منها «هو القليل، وقدرتنا على إطلاق الكثير الكثير لاتزال قائمة، وأي تقدم بري سيكون بشارة سارة للمقاومين الذين يشتاقون إلى الالتحام معكم».

تعهد إعادة الإعمار فقال: «لدينا أصدقاء قادرون على مساعدتنا بمال طاهر نقي وشريف وبلا شروط لإعادة إعمار بلدنا. لا تقلقوا على ما يمكن أن تدمره

هذه الحرب، نحن نتمنى فقط الشفاء للجرحى وطول العمر للأحياء وأن تكونوا في سلامة وعافية».

توجه إلى شعوب العالمين العربي والإسلامي: «نحن لا نطلب شيئاً على المستوى المالي ولا على المستوى السياسي والإعلامي والعسكري، ولا نخاطبكم لنقول لكم أنجدونا، بل نحن نحملكم مسؤولية ما تشهدونه من عجز عربي، وما يخرج عن جامعة الدول العربية، فأنتم معنيون بأن تتخذوا موقفاً من أجل آخرتكم إن كنتم تؤمنون بالآخرة، ومن أجل دنياكم ومصيركم وكرامتكم ومستقبلكم ومستقبل أولادكم».

وختم خطابه بالقول: «نحن نحاول أن نقدم نموذجاً للصمود والتصدي في معركة هي في المادة والمعدات غير متكافئة فهي لمصلحة العدو، ولكن في الروح والمعنويات والإدارة والعقل والحكمة والتخطيط وفي التوكل على الله سبحانه وتعالى هي غير متكافئة أيضاً، ولكن لمصلحتنا».

في أثر هذا الخطاب عمّت التظاهرات الجامعات والشوارع العربية والإسلامية حاملة صور نصر الله الذي بات اسمه مرادفاً لـ «وعد الله». وقد ساهم بعض الإعلام اللبناني والعربي، ولا سيما تلفزيون «الجديد» الذي يشرف عليه تحسين خياط وتلفزيون «الجزيرة» بشخص مدير مكتبه في لبنان غسان بن جدو، إسهاماً مباشراً في رفع معنويات المقاتلين والناس من خلال حرب إعلامية ناجحة وهادفة.

حذّر ميشال سليمان في جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في ١٨ تموز من أن إسرائيل تضرب مراكز الجيش لا لأهداف عسكرية، بل «لشق الصف الداخلي، وتحريض العسكريين بعضهم على بعض، أو على فئة من الناس»، وعنى بها المقاومة الوطنية، وأضاف: «إننا نتصدى لمنع كل فتنة داخل الجيش، أو ما بين الناس». وأسف لعدم تزويد الجيش بالصواريخ والدبابات وقال: «نحن نعمل الآن كإغاثة...».

ذكر مدير المخابرات في الجيش جورج خوري أنه يتوقع أن تضرب إسرائيل الطرقات وخزانات المياه ومحطات البنزين، وفي مرحلة ثانية محطات الكهرباء، وتقطّع أواصر المناطق استعداداً لعملية إنزال.

كان اليوم الثامن من الحرب هو الأكثر همجية، فقد فاق عدد الضحايا اللبنانيين ٧٠ شهيداً ، واستبسل رجال المقاومة في القرى الأمامية على خط الجبهة المشتعلة. ففي ٢٠ تموز دارت المواجهة البرية الأولى بين الجيش الإسرائيلي و«حزب الله» في مارون الراس من منزل إلى منزل. ووصف الإسرائيليون هذه المعركة بـ«فيتنام لبنانية» تكبد خلالها الجيش الإسرائيلي خسائر في الأرواح إضافة إلى تدمير أو إعطاب دبابات وإسقاط مروحية ومحاصرة مجموعة من الجيش الإسرائيلي ضلت طريقها. «أبكت هذه المعركة جنود العدو وأربكت قادته»، على قول الصحافة الإسرائيلية.

في معركة وادي الحجير التي بدأت يوم ٢٨ تموز واستمرت حتى آخر لحظة من الحرب، اعترف الإسرائيليون بمقتل ٣٣ جندياً بينهم ضباط وقادة سرايا، وبتدمير ما يقارب ٥٠ دبابة ميركافا بينها ١٦ دبابة في يوم واحد. أطلقت على هذه المعركة تسمية «مقبرة الميركافا» أو «موقعة جهنم» كما اسماها الإسرائيليون، وقد استقال من جرائها قائد المنطقة الشمالية أوري آدم لإخفاقه في الوصول إلى نهر الليطاني.

كان لبنت جبيل، عاصمة «حزب الله»، كما يصفها الإسرائيليون، القسط الأوفر من التدمير انتقاماً من «خطاب النصر» الذي ألقاه حسن نصر الله فيها عام ٢٠٠٠، فتحولت إلى «ستالينغراد جديدة». أعلن الجيش الإسرائيلي غير مرة سيطرته عليها ليتبين في كل مرة أن المقاومة ما زالت تقاتل في داخلها. جاء الإسرائيليون للانتقام فغادروا حاملين، بحسب اعترافاتهم، ٣٥ قتيلاً وعشرات الجرحى وبضع دبابات معطلة ومدمرة. كشفت معركة بنت جبيل ثبات «حزب الله» وقدرته على القتال والصمود، وأظهرت أن التوغل البري الإسرائيلي ليس

بالأمر اليسير، وقال جندي نجا من الموت: «لوهلة شعرنا أن الزيتون يطلق النار علينا، وأن خلف كل حجر يختبئ مقاتل».

مع مرور الأيام لم يحقق الجيش الإسرائيلي أي تقدم يذكر، في حين استمرت صواريخ «حزب الله» تتساقط على التجمعات السكنية المجاورة للحدود وفي العمق الإسرائيلي. بدأ الجيش الإسرائيلي يشك بنفسه، وبدأ المجتمع الإسرائيلي يشك بجيشه، بعدما اضطّر مليون ونصف مليون إسرائيلي، وللمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، أن يعيشوا في الملاجئ وأن يغادر البعض منهم منازلهم إلى مناطق أكثر أماناً.

بعد ١٢ يوماً من اندلاع الحرب، كشف تقرير إسرائيلي أن القيادة أخفقت في تحقيق أهدافها في حين كانت تتوقع إنجاز مهامها خلال أربعة ايام. وسجل التقرير أن الجيش لم يحقق أي تقدم أساسي على طول الحدود، وأن الجنديين الأسيرين لم يعودا، وأن غالبية صواريخ «حزب الله» أصابت أهدافها، وأن تطور المواجهة يحمل في كل يوم مفاجآت غير سارة للقادة الإسرائيليين السياسيين والعسكريين على السواء.

في ٢٢ تموز، عرض قائد الجيش ميشال سليمان تصوره حول تطورات الحرب على مجلس الوزراء، فأشار إلى أن إسرائيل تعمل على إدامتها والإمعان في تدمير البنى التحتية العائدة إلى الاتصالات والمواصلات، ولا سيما التلفزيونات والخلوي، لعجزها عن تحقيق إنجازات عسكرية واضحة. وتوقع رغم القصف المريع ألاّ تحقق إسرائيل أياً من أهدافها. أكد رئيس المخابرات جورج خوري بدوره أن إسرائيل لم تنجح في التقدم براً، وأن المعارك ما زالت تدور في مارون الراس، وهي أول قرية حدودية، كما في اليوم الأول من الحرب، وأن المشكلة الأصعب على الدولة تتمثل بالنازحين وأوضاعهم الاجتماعية وما يمكن أن يسبّبوه من مشكلات. وجواباً على سؤال أكد أن عدد القتلى في الجانب الإسرائيلي بلغ ٣٣، إضافة إلى عدد كبير من الجرحى. كانت

أخبار الصمود تفرح البعض، وتغضب البعض الآخر، وتحمل البعض الأخير على إعادة حساباته.

بعد خروج قائد الجيش ومساعديه، تدخَّل مروان حمادة بحدة ليقول أن مجلس الوزراء ليس هيئة عليا للإغاثة، وأنه يريد أن يفهم ماذا يجري على المستوى السياسي، وقال: «الفوضى عارمة والشعب يبصق علينا. كفى تبجحاً بالبطولات، فكل ما فعلناه أننا نجحنا فقط بتدمير البلد... فأين تقودنا المقاومة؟».

مرة أخرى بدا حمادة عازماً على تظهير الخلافات داخل مجلس الوزراء، في حين أن محمد فنيش كان يتحاشى الخوض في جدل عقيم معه مراعاة لمقتضيات المعركة التي تتطلب التركيز على الأوضاع الميدانية، فاكتفى بجواب مقتضب رداً على حمادة: «أنت تسأل أين تقودنا المقاومة، ونحن نسأل أين تقودنا إسرائيل؟».

علت الأصوات والنبرات وقدم الوزير بيار الجميّل مطالعة طويلة طلب بنتيجتها من الحكومة أن تعطي رئيسها هامش مناورة ليتفاوض مع المجتمع الدولي من أجل وقف «الدمار الشامل المحتم»، واقترح وضع «خطة سياسية» يناقشها ويقرها مجلس الوزراء «كي لا يتسبَّب التهجير بتفجير الأوضاع». ردّ السنيورة أن الدول الخارجية متعاطفة مع لبنان لكنها تطرح سؤالين: متى يتم تسليم الجنديين؟ ومتى ينتشر الجيش اللبناني على كل الأراضي اللبنانية بما فيها الحدود؟.

لفت الوزير طراد حمادة إلى أن الموضوع بات أكبر من إطلاق الأسرى ونشر الجيش على الحدود، فقد جاءت كونداليزا رايس خصيصاً إلى تل أبيب لتطرح مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وطلبت من إسرائيل الاستمرار في الحرب حتى تحقيق هذا الهدف، وأضاف: «نواجه حرب إبادة، وما حدث في الضاحية الجنوبية من دمار لا يشبه برلين ولا ستالينغراد ولا هيروشيما»، وأصرّ

على الحكومة أن تطرح بوضوح ثلاث نقاط: تبادل الأسرى، تحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، والحصول على خريطة الألغام.

بعد نقاش طويل اتفق مجلس الوزراء على النقاط الثلاث التي اقترحها طراد حمادة، وطلب السنيورة من الوزراء أن يظهروا على المحطات التلفزيونية، وبخاصة على شاشتي «سي. إن. إن» و«فوكس نيوز» الأميركيتين، ليؤكدوا «أننا مظلومون وأننا نُدمّر».

في ٢٤ تموز، زارت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بيروت والتقت نبيه بري وفؤاد السنيورة وأقطاب «١٤ آذار» ولم تلتقِ رئيس الجمهورية.

في السراي استقبل رئيس الحكومة رايس أمام المدخل الرئيسي مع وزير الخارجية فوزي صلوخ والمستشارين، وكانت المصافحة حارة بين رايس والسنيورة. استمر اللقاء زهاء ساعتين امتدحت رايس بعده السنيورة «الشجاعته وصموده»، وأصرّت على إبلاغه أن الولايات المتحدة حريصة على تعزيز حكومته، واقترحت عليه «سلة» من الحلول. خرجت رايس من اجتماعها بالسنيورة على اقتناع «أن الولايات المتحدة ورئيس حكومة لبنان في موقف واحد ويعملان لبلوغ الهدف ذاته»، لكنها تدرك أن الحكومة ضعيفة وتواجه صعوبات جمة.

كان الاجتماع التفاوضي الحقيقي مع نبيه بري بصفته رئيس مجلس النواب ورئيس حركة «أمل» والقناة التفاوضية المعتمدة والموثوقة لدى قيادة «حزب الله». استمر الاجتماع ساعة طرحت خلاله رايس «سلة الحلول» التي تتضمن إقامة منطقة عازلة في جنوب لبنان ونزع سلاح «حزب الله» منها، نشر الجيش اللبناني على الحدود، إنشاء قوة دولية معززة وتوسيع صلاحياتها، تبادل الأسرى وعودة النازحين، إيجاد حل لمزارع شبعا من خلال الأمم المتحدة، مساعدات دولية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب. لم تذكر صراحة نزع سلاح «حزب الله» بالكامل، وأكدت ثلاث مرات، بناء على إصرار بري، «أن مزارع شبعا لبنانية».

رفض بري «السلة الواحدة» واقترح على رايس حلاً على مرحلتين: تتضمن المرحلة الأولى وقف إطلاق النار وعودة النازحين وتبادل الأسرى عبر تفاوض غير مباشر، وفي المرحلة الثانية يصار إلى التداول في المسائل الأخرى وهي «شاملة ومعقدة» وقابلة للنقاش ضمن الأطر اللبنانية، سواء على طاولة الحوار أو ضمن آليات أخرى.

استنتج بري أن رايس لا تطرح مبادرة لحل بل شروطاً لوقف الحرب من ضمن أولويات إسرائيلية في مقدمها الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين ووقف إطلاق الصواريخ، وأبلغها بوضوح أنه و«حزب الله» يرفضان أي بحث سياسي في ظل إطلاق النار.

وصف بري اجتماعه مع رايس بـ«المتوتر»، ورأى أن شروطها تهدد وحدة لبنان، وأنها لم تقبل بأولوية وقف إطلاق النار كي لا تقدّم «نصراً لحزب الله»، وهي تسعى لإطالة الحرب بغية إنهاك «حزب الله» لهدفين: عدم العودة إلى الوضع الذي سبق ١٢ تموز، وإتاحة المجال أمام حكومة السنيورة لفرض شروطها على الحزب.

كان الاجتماع بأفرقاء «١٤ آذار» يتوخى دفعهم إلى التحرك إعلامياً وسياسياً لتحميل «حزب الله» مسؤولية الحرب والخراب الذي نتج، وأعربت رايس عن رأيها أن هذه الحرب «فرصة ثمينة قد لا تتكرر» لتحقيق كل أهداف «ثورة الأرز»، ووعدتهم بالإجهاز على «حزب الله».

عرض أمين الجميل تجربته المخيبة للأمل مع الإدارة الاميركية يوم كان رئيساً للجمهورية، وانتقد وليد جنبلاط عرض القوة الذي تقوم به إسرائيل في تدمير لبنان. وبالسؤال عن مصير مزارع شبعا، أجابت رايس بلا تردد: «أزيلوا من رأسكم حل هذا الموضوع الآن، إنه مؤجل في إطار حل لاحق».

يوم ٢٦ تموز، شارك فؤاد السنيورة في «مؤتمر روما» حول لبنان الذي ضم وزراء خارجية ١٤ دولة منها الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا

وروسيا وتركيا ومصر والسعودية والأردن. طغى موضوع «أمن إسرائيل» على ما عداه، وبرز تباين بين فرنسا والولايات المتحدة في مقاربة الحل: باريس ترى أن وقف إطلاق النار أولوية لتحريك المسار السياسي توصلاً إلى إرسال قوة دولية، وواشنطن ترى أن وقف إطلاق النار يجب أن يأتي ضمن رزمة واحدة لوقف الحرب. لم ينتهِ المؤتمر بالمطالبة بوقف إطلاق النار، بل اكتفى بالدعوة إلى «العمل من أجل التوصل بشكل عاجل إلى وقف إطلاق النار».

طرح السنيورة أمام المجتمعين في روما خطة «لإنهاء الحرب في لبنان ومعالجة أسبابها وذيولها» كما سماها، على قاعدة «وقف نار فوري وشامل وإعلان اتفاق يرتكز على النقاط السبع» الآتية:

١ - التعهد بإطلاق الأسرى اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

٢ - انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.

٣ - التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى يُنْجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضي، علماً أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة أمام اصحاب الأملاك اللبنانيين. كما أن على إسرائيل تسليم كل خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

٤ - بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على أراضيها كاملة عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية، مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نصت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

٥ - تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة والعاملة في جنوب لبنان

وزيادة عديدها وعتادها وتوسيع مهماتها ونطاق عملها وفقاً للضرورة، بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب، ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

٦ - اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الأفرقاء المعنيين الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقّعه لبنان وإسرائيل في العام ١٩٤٩، وتأمين التزام بنود هذا الاتفاق، إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

٧ - التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كل الصعد ومساعدته في مواجهة العبء الكبير الناتج من المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها البلد، وبخاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني».

وأعلن السنيورة «أن لبنان سيقاضي إسرائيل ويطالبها بتعويضات عن الدمار الذي تعرض له شعبه». وأكد أنه «يجب إطلاق خطة مارشال جديدة لمساعدة لبنان في استعادة عافيته في أسرع وقت ممكن».

عند عودته من روما، أشار السنيورة في مجلس الوزراء المنعقد يوم ٢٧ تموز إلى نقطة أساسية وهي «ان لدى المجتمع الدولي وجهات نظر لا تتطابق مع وجهة نظرنا»، وقد جرى البحث في إرسال قوة دولية قادرة أن تدافع عن نفسها سموها بالإنكليزية، «robust»، تنتشر في جنوب لبنان، على أن توضع مزارع شبعا تحت سلطة الأمم المتحدة، وقال: «بالنسبة إلي لن أضع إصبعي في أي نقاش إذا لم تكن مزارع شبعا مشمولة بالاتفاق». واختصر الموقف الاوروبي والاميركي كالآتي: العمل على وقف إطلاق نار شرط ألا تتكرر الاعتداءات على إسرائيل، وتكون الدولة هي صاحبة السلطة الوحيدة على كل الأراضي اللبنانية وبيدها السلاح حصراً.

انتقد لحود زيارة السنيورة لروما في الشكل لأنه أعلن عن النقاط السبع من

دون موافقة مجلس الوزراء عليها، ولأنه تفاوض حولها دون معرفة رئيس الجمهورية الذي يعود له حق التفاوض وتوقيع الاتفاقات والمعاهدات. أما في الأساس فأشار إلى النقطة الثالثة التي تنص على استعادة مزارع شبعا من دون الإشارة إلى المياه، ومن ثم إلى النقطة الرابعة التي يجري الكلام فيها عن تسليم سلاح «حزب الله» من دون ربطه بالنقطة الثالثة، يعني الإنسحاب الإسرائيلي وإعادة الأرض والمياه، وكرر ما قاله في السابق: «يريدون منا أن نعطيهم تحت القصف ما لم يقدروا أن يأخذوه من قبل».

همس السنيورة في أذن لحود أن نبيه بري موافق على النقاط السبع، فالتفت لحود إلى وزراء «حزب الله» و«حركة أمل» وسألهم رأيهم. قيّم محمد فنيش إيجاباً موقف السنيورة في روما، غير أنه تحفّظ عن عرضه وضع مزارع شبعا تحت وصاية الأمم المتحدة ونشر قوات دولية، وهما أمران لم يُناقشا على طاولة مجلس الوزراء. وحذّر ممثل «حزب الله» من أن إسرائيل تحاول نقل المشكلة إلى الداخل اللبناني عن طريق تركيز الأنظار على موضوع «بسط سيادة الدولة»، بدل البحث في موضوع «الانسحاب من مزارع شبعا».

شرح السنيورة أن مزارع شبعا تُعدّ في نظر القانون الدولي سوريَّة وخاضعة للقرار الدولي ٢٤٢ وليس للقرار ٤٢٥، وذلك ما لم ترسل سوريا إلى الأمم المتحدة كتاباً خطياً تعترف فيه بلبنانية المزارع، وبالتالي فإن وضعها تحت وصاية دولية هو الحل حتى يتم تحديد هويتها بالاتفاق بين لبنان وسوريا.

أجابه فنيش: «أوافق على توسيع مهام القوات الدولية الحالية. لكن إذا كان القرار إنشاء قوات دولية جديدة فهذا يحتاج إلى نقاش».

ردّ السنيورة: «إما أن توافقوا دون تحفظ وإما لا توافقون، ولا أقبل الموافقة بتحفّظ».

اقترح لحود أن يعقد مجلس الوزراء اجتماعات مفتوحة لدرس ورقة النقاط السبع «بنداً بنداً»، وختم الجلسة بالقول: «لا يجوز أن نظهر أمام الرأي العام

الداخلي والخارجي أننا مختلفون والحرب مشتعلة، فلن يفهم أحد فحوى خلافاتنا، وبالتالي علينا أن نركز في تصريحاتنا على نقاط التفاهم، لا على نقاط الخلاف».

بعد عشر سنين على ارتكابها المجزرة الأولى في العام ١٩٩٦، صعدّت إسرائيل اعتداءاتها، وارتكبت مجزرة ثانية في قانا في ٣٠ تموز، ذهب ضحيتها ٥٠ شهيداً جلّهم من الأطفال. فقد استهدف الطيران الإسرائيلي ما بعد منتصف الليل مبنى من ثلاث طبقات في حي الخريبة كان يختبىء في ملجئه مدنيون مع عوائلهم.

لم توقف مجزرة قانا الثانية العدوان، كما حدث في مجزرة قانا الأولى، غير أنها وحدّت الصف اللبناني الداخلي وأتاحت الفرصة أمام نبيه بري للتقريب، ولو لفترة من الزمن، بين رئيس الحكومة و«حزب الله».

عقد بري والسنيورة مؤتمراً صحافياً مشتركاً أعلنا فيه تعليق كل المفاوضات وإعطاء الأولوية لوقف فوري وشامل وغير مشروط لإطلاق النار وفتح تحقيق دولي في هذه الجريمة. وأعلن بري: «بعدما حصل في قانا فإن شروط تبادل الأسرى قد تغيرت». ولم يفصح عما تغير.

في أعقاب المجزرة اهتزّ العالم من أقصاه إلى أقصاه، فدعا الرئيس الفرنسي والحبر الأعظم إلى وقف فوري لإطلاق النار وأجمعت الدول العربية على تأييد الموقف اللبناني. اضطرت رايس إلى تأجيل زيارتها لبيروت بعدما أبلغها السفير الأميركي جيفري فيلتمان أن الحكومة اللبنانية ترفض التفاوض قبل وقف النار.

أربكت المجزرة رايس، وعبّرت عن ارتباكها في مؤتمرها الصحافي في القدس حيث أعلنت أن «الوقت حان لوقف إطلاق النار»، ثم سارعت إلى التصحيح فقالت: «إن هناك حاجة لوقف نار يضمن الاستقرار». ردّت إسرائيل

بإعلان هدنة جوية لمدة ٤٨ ساعة، بناء على إيعاز أميركي، بقصد تنفيس الاحتقان الذي تسبَّبت به مجزرة قانا.

بعد ثلاثة أسابيع من الحرب التدميرية، صمد مقاتلو «حزب الله» في قرى الجنوب فلم يتزحزحوا رغم كثافة النيران، وحافظوا على إيقاعهم في إطلاق الصواريخ. نظموا صفوفهم بشكل لافت، وحفروا الإنفاق، وحموا السلاح، ونجحوا في كسب الناس إلى جانبهم. تحوَّل «حزب الله» إلى كابوس يقضّ مضاجع إسرائيل جيشاً ومجتمعاً.

قرّرت حكومة إسرائيل المصغّرة، في اجتماع لها استمر إلى ساعات الفجر الأولى في الأول من آب ٢٠٠٦، أن تعطي الجيش الإسرائيلي الضوء الأخضر ليشن هجوماً برياً في عمق جغرافي بين ٥ كيلومترات كحد أدنى، وصولاً إلى مجرى الليطاني كحد أقصى. وُصف هذا الهجوم بأنه «أكثر من توغل وأقل من اجتياح». كان الهدف العسكري منه تدمير منظومة صواريخ «حزب الله» بعدما تبين أن العمليات الجوية لم تفِ بالغرض، والهدف السياسي تحقيق إنجاز واضح المعالم لأن عدم انتصار الجيش الإسرائيلي يُعدّ هزيمة، ومجرد عدم هزيمة «حزب الله» يُعدّ نصراً له.

باشر الجيش الإسرائيلي عملياته البرية، غير أنه واجه مقاومة لم تكن في الحسبان. لم يحسن «لواء غولاني» الذائع الصيت التقدم على محور عيتا الشعب. كما أن المقاومة والجيش أفشلا إنزالاً إسرائيلياً في بعلبك، مما حدا قائد الجيش ميشال سليمان على القول: «إن دماء العسكريين والمقاومين التي امتزجت معاً ستشكل صمام أمان وحدة الوطن». اتصل لحود بسليمان منوهاً بصمود الجيش ومعزياً بشهدائه.

هدَّدت إسرائيل بقصف بيروت فرد حسن نصر الله في كلمة متلفزة يوم الثالث من آب: «إذا قصفت إسرائيل بيروت فستقصف المقاومة تل أبيب». حمى بيروت لمجرد إعلانه عن معادلة رعب جديدة، فلم تجرؤ القيادة

الإسرائيلية على امتحان قدراته. أكد لحود أن إسرائيل لن تتمكن من القضاء على المقاومة التي هي من صلب الشعب اللبناني وليست مستوردة من سوريا ولا من إيران، كما يحاولون الإيحاء.

في ٦ آب أصيب الجيش الإسرائيلي بصدمة لم يستفق منها بسهولة حين تكبد خسائر بشرية غير مسبوقة في مستوطنة كفارجلعادي، فسقط له ١٢ قتيلاً عسكرياً ومدنيان وأصيب مئتان بجروح متفاوتة جرّاء صاروخين أطلقهما «حزب الله»، فتحول هذا اليوم إلى «يوم أسود مشؤوم» في تاريخ الجيش الإسرائيلي.

اليوم الثلاثون للحرب كان «يوم الميركافا»، حين تمكّنت المقاومة من قتل ١٨ ضابطاً وجندياً إسرائيلياً وتدمير ١٥ دبابة ميركافا في مختلف المحاور، ولا سيما في محور سهل الخيام - مرجعيون. وبين القتلى الإسرائيليين سقط أربعة داخل إحدى دبابات الميركافا التي كان يتخيل الجنود الإسرائيليون أنها حصن آمن لا يُمس.

وفي اليوم الثالث والثلاثين، وهو اليوم الأخير من الحرب، صعّدت إسرائيل عملياتها العسكرية على نحو أشد وحشية وبصورة عشوائية، غير أنها عجزت عن إحراز أي تقدم بري، فتحوَّل الاجتياح الإسرائيلي ملحمة من ملاحم «حزب الله»، مما اضطر حكومة تل أبيب إلى تلقُّف مشروع القرار الأميركي - الفرنسي المقدَّم إلى مجلس الأمن وقبوله.

للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي تركن إسرائيل إلى القرارات الدولية لتحقيق أهدافها، في حين أنها كانت على الدوام تصل إلى ما تريد بقواها العسكرية وتترك للديبلوماسية مهمة التفاوض. عبّر وزير البنى التحتية وعضو الحكومة الإسرائيلية المصغرة بنيامين بن اليعازار عن دهشته عندما قال: «لا أحد في الحكومة تصور أن تلك العملية ستستغرق كل هذا الوقت، وأن «حزب الله» يتمتع بهذا النفس الطويل».

وساعة إعلان وقف النار، هبّ النازحون الجنوبيون، وقفلوا عائدين إلى قراهم وبلداتهم المهدمة دون انتظار إشارة أحد، وهم يرفعون شارات النصر.

وتمهيداً للقرار ١٧٠١، كان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعاً طارئاً عند الساعة الثامنة من مساء ٧ آب في إطار جلساته الاستثنائية المفتوحة، أعلن أثره أن الحكومة اللبنانية «تؤكد استعدادها لإرسال قوة من الجيش قوامها ١٥٠٠٠ جندي وانتشارها في منطقة الجنوب، وذلك مع انسحاب الجيش الإسرائيلي».

فوجئ لحود بحضور قائد الجيش ومدير المخابرات من دون أن يتلقيا دعوة منه. استهل السنيورة الاجتماع بالقول أن الجيش جاهز لتطبيق القرار ١٧٠١. اعترض لحود عليه على أساس أنه يقتضي قبل إعطاء التعليمات أن يناقش مجلس الوزراء مضمون القرار الدولي، وطلب من قائد الجيش ومدير المخابرات أن ينتظرا إلى حين الانتهاء من النقاش السياسي.

لجأ السنيورة خلال الجلسة إلى لغة التطمين والتشدد في آن، فقال أن الجيش «ليس ذاهباً إلى الجنوب للتنكيل ولا للدهم»، وفي الوقت نفسه ليس الجيش «أذناً من طين وأذناً من عجين»، كما يقول المصريون، ما معناه أنه لا يسمع ولا يرى.

لاحظ فنيش «أن القرار ١٧٠١ غير منصف، ولا عادل، ولا موضوعي، فهو يبرِّىء المجرم الإسرائيلي ولا يدينه». لم يغب عن ذهنه أن القرار عندما يتكلم عن الأسيرين الإسرائيليين ينص على «إفراج غير مشروط»، وعندما يتحدث عن الأسرى اللبنانيين ينص على أنه «يشجع على بذل الجهود».

كان فنيش في غاية الصراحة عندما تناول موضوع سلاح المقاومة فقال إنه «مرتبط بالحل النهائي لموضوع مزارع شبعا». غير أنه وافق في نهاية حديثه على القرار رغم الثغر التي تعتريه والتحفظات التي أبداها.

ارتاح السنيورة وقال: «هذا العالم ظالم ويطيّر العقل، وأسوأ ما حصل أننا وقعنا ضحية المنافسات: الفرنسي لديه مشروع، والأميركي لديه مشروع،

والإنكليزي يقترب من الروسي الذي لديه مشروع. صدقوني، مثل قصص الدواوين وحكي النسوان».

قاطعه أمين عام مجلس الوزراء سهيل بوجي ممازحاً: «سأسجل اعتراضاً باسم الوزيرة معوض»، أجابه السنيورة: «أنا عم أحكي عن النسوان البشعين لا عن النسوان الحلوين».

وكان لبيار الجميل مداخلة لافتة قال فيها إنه كان من المعترضين على العملية التي قام بها «حزب الله»، إنما «علينا أن نعترف ان هذه المقاومة قامت بعمل بطولي ولكن لبنان دفع فاتورة غالية، فهي قادرة أن تتحمل والوطن لا يقدر». وناشد الحكومة أن توافق على القرار ١٧٠١ وترسل الجيش إلى الجنوب، وأضاف: «إسرائيل نفسها تعترف بأنها خسرت، ومضى عليها شهر ولم تقدر أن تدخل، ولم يعد الجنوب نزهة، والفرصة متاحة للمرة الأولى لكي نخرج منتصرين ميدانياً وسياسياً بقبولنا القرار الدولي».

توجَّه السنيورة إلى فنيش وقال له: «هذا القرار يعني أنه لا يكون هناك سلاح غير سلاح الجيش اللبناني». سأله فنيش: «أين أصبحت مزارع شبعا؟». أجابه: «الانسحاب بعد شهر».

فنيش: «هل هناك وقف إطلاق نار وانسحاب إسرائيلي؟».

السنيورة: «وقف نار ولكن على قواعد».

فنيش: «يعني أن الإسرائيلي لن ينسحب إلا بعد أن يجمع «اليونيفيل» والجيش السلاح».

السنيورة: «لن ينسحب الإسرائيلي إذا بقي السلاح».

فنيش: «لا يفرض القرار الدولي سحب السلاح».

السنيورة: «القرار يقول لا سلاح. فماذا ستفعل بسلاحك؟ هل تسحبه إلى شمال الليطاني أم تسلمه إلى الجيش ام تخفيه؟».

طراد حمادة: «متفقون».

السنيورة: «كلا لسنا متفقين، ويجب أن نكون واضحين: أي سلاح يوجد سيصادر».

فنيش: هل سيفتش الجيش المنازل؟ كل الناس في عيتا الشعب مسلحون، فهل سينزع الجيش سلاح عيتا الشعب؟».

السنيورة: «أنا لا أطلب منك أن تعطيني لوائح».

فنيش: «إن المقاومة تتعهد تسهيل تنفيذ القرار، وتسهيل عمل الجيش، وتسهيل ما تقوم به «اليونيفيل»، ولن نكون عقبة أمام بسط الدولة سيطرتها، وكل ما تبقى يدخل في التفاصيل العسكرية». كان «حزب الله» مصمماً على وقف القتال لشعوره بأنه خرج منتصراً وان المشكلة صارت داخل إسرائيل.

شرح وزير الدفاع الياس المر ان القول بمنطقة خالية من السلاح لا يعني خالية من الرشاشات والبنادق، فكل الناس لديها رشاشات وبنادق، بل يعني أنها خالية من السلاح الثقيل.

اقترح خالد قباني أن يوافق مجلس الوزراء بالإجماع على القرار ١٧٠١ «رغم بعض الملاحظات التي أبدتها الحكومة في شأن بعض بنوده». بعد نقاش لم يخلُ من بعض الحدة، تراجع مروان حمادة ونايلة معوض عن تحفظهما عن القرار الدولي، فوافق عليه مجلس الوزراء بالإجماع، وأرجئ البحث في موضوع سلاح «حزب الله» جنوب الليطاني. قال لحود لفنيش عند انفضاض الجلسة: «أن القرار متخذ بنزع سلاح «حزب الله» فعليكم ألا تحضروا اجتماعات مجلس الوزراء حتى يتم سحب موضوع السلاح من التداول». وهذا ما حصل.

سلّطت الحرب الأضواء على حسن نصر الله الذي تولى قيادة أصعب وأشرس مواجهة مع إسرائيل، وأقرّ بصراحة المؤمن انه «لو علمنا أن ردة فعل

إسرائيل ستكون بهذا الحجم لما كنّا قمنا بعملية ١٢ تموز»، غير أنه أدار وقيادته الحرب عسكرياً وإعلامياً بشكل متقن.

ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى انفجرت أزمة عنيفة داخل إسرائيل كما كان متوقعاً لها أن تنفجر، وقد ظهرت معالمها قبل وقف إطلاق النار. حذّر وزير الدفاع السابق موشيه ارينز من مغبة خروج «حزب الله» غير مهزوم من المعركة بعدما ألقى بآلاف الصواريخ على بلدات إسرائيلية، «فهذه نتيجة كارثية على إسرائيل في المستقبل». كما اعترف مسؤول سابق في الموساد: أن «حزب الله» قد يكون «أفضل قوة مسلحة عربية واجهناها في تاريخنا».

انتقد الإسرائيليون إدارتهم العسكرية والسياسية القاصرة، وركزوا على الإخفاق المخابراتي في تقدير قوة «حزب الله»، وأظهروا مدى الخسائر الكبيرة التي مُني بها الجيش والمجتمع، وشككوا بجدوى قرار الحرب وجديته، واستعر الخلاف بين الجنرالات والسياسيين، وبين إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني التي باتت الأكثر شعبية بين أهل الحكم. بدّل «حزب الله» المعادلة فلم يعد الجيش الإسرائيلي هو الذي «لا يُقهر»، بل بات «حزب الله» هو الحزب الذي لا «يُخرق».

أجمع الإسرائيليون على مطلب تشكيل لجنة تحقيق إسرائيلية لمحاكمة المسؤولين عن الأخطاء والمخالفات، وفي مقدمهم رئيس الأركان دان حلوتس الذي باع محفظته الاستثمارية بعد ساعات من اختطاف الجنديين الإسرائيليين قبل أن تهبط الأسهم في البورصة. أثارت هذه المسألة عاصفة من الانتقادات داخل الجيش، وعجّلت في سقوط دان حلوتس ووزير الدفاع عمير بيرتس ولاحقاً إيهود أولمرت.

اعترف الجميع بأن إسرائيل تلقّت «صفعة»، على قول كبار المحللين العسكريين زئيف شيف في جريدة «هآرتس». اعترف ضباط شاركوا في الحرب بأن الجيش الإسرائيلي أطلق على لبنان ١٨٠٠ قذيفة تحتوي على مليون ومئتي

ألف قنبلة، وكشف ضابط آخر أن الجيش استخدم قنابل فوسفورية، وقال: «ما قمنا به كان جنونياً ووحشياً».

أقام «حزب الله» مهرجان النصر في الضاحية الجنوبية في ٢٢ أيلول ألقى خلاله حسن نصرالله «خطاب النصر»، فكان استعراضاً لقوة الحزب الشعبية وتحدياً لإسرائيل التي كانت تدعو علناً إلى اغتيال الأمين العام، وتدّعي أنه لن يجرؤ على الخروج من مخبئه.

أسهب نصر الله في قراءة نتائج الحرب، وحدّد رؤيته للمرحلة الجديدة، ووجه رسائل في اتجاهات عدة: رسائل تحدٍّ لإسرائيل والولايات المتحدة، ورسائل نصح للقوات الدولية والجيش اللبناني، ورسائل تحذير للحكومة وفريق «١٤ آذار».

أكدّ أن الحرب كانت «أميركية» سلاحاً وتخطيطاً وإدارة، وأظهر التناقض في السياسة الأميركية التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان وتغطي في الوقت عينه الجرائم والمجازر.

هاجم الحكام العرب وانتقدهم بشدة لأنهم «بين عروشهم وشعوبهم» يختارون عروشهم، وأخذ عليهم أنهم لم يقاطعوا إسرائيل، ولم يستخدموا سلاح النفط والمال، ومنعوا الناس من التظاهر، وأقروا ضمناً بعجزهم عن الحرب وعن التسوية «التي تحتاج إلى وقفة رجال». قدّم المقاومة نموذجاً يلهم أحرار العالم، وأعلن عن نهاية عصر الهزائم والخنوع في العالم العربي.

خصّ بالتحية إيران وسوريا، وحضّ الشعب العراقي على عدم الوقوع في الفتنة، وأعلن دعمه الشعب الفلسطيني لتجديد «المعجزة الالهية على أرض فلسطين»، وذكّر أن «الدموع لا تحمي أحداً»، في إشارة إلى دموع السنيورة التي ذرفها في اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت.

طالب نصرالله بـ«الدولة القوية والقادرة» التي تحمي الوطن، ودعا إلى حكومة وحدة وطنية متوازنة. طرح موضوع سلاح «حزب الله» بكل أبعاده،

فأكد أن الحرب لم تؤثّر على ترسانته الصاروخية التي لا يزال فيها أكثر من عشرين الف صاروخ. نصح للمراهنين على إنهاء المقاومة بالضغوط والقوة أن يتوقفوا عن الإمعان في أوهامهم. رأى أن دور القوات الدولية محصور في مساعدة الجيش، وليس من مهامها نزع سلاح «حزب الله». ركّز على أن معالجة موضوع هذا السلاح لا تتم إلا بالطرق السياسية، وقال بجرأة متناهية: «ليس منطقياً أن يبقى هذا السلاح إلى الأبد، ولا بدّ من خاتمة ونهاية له. والسلاح هو لبناني وليس شيعياً وهو ليس للداخل بل ضد إسرائيل»، وأضاف: «إن أي حديث عن نزع أو تسليم السلاح غير وارد وغير ممكن في ظل هذه الدولة وهذه السلطة وهذا الوضع القائم». بدّل المعادلة السابقة التي كانت تربط تسليم السلاح باستعادة مزارع شبعا وعودة الأسرى، وأطلق معادلة جديدة ربط فيها موضوع السلاح بقيام دولة قوية يطمئن إليها ويثق بها.

في نهاية خطبته مدّ يداً قوية لمصافحة كل اللبنانيين، «فقدرنا ومصيرنا وقرارنا أن نعيش معاً وسوية في دولة واحدة»، وأهداهم النصر حين قال: «لا نريد حذف أو شطب أو إلغاء أحد... وندعو الجميع لنحمي ونبني وندافع معاً... إن النصر ليس لفئة إنما هو انتصار لكل لبنان».

لم يعجب خطاب نصر الله وليد جنبلاط وسمير جعجع وسعد الحريري الذين أعلنوا أن «زمن المسايرة والمهادنة قد ولّى».

في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦ نجح «المايسترو» نبيه بري في عقد جلسة «لطاولة التشاور» التي حلّت محل «طاولة الحوار»، وأدرج على جدول الأعمال بندين: حكومة الوحدة الوطنية وقانون الانتخابات.

لم يحضر نصر الله هذا الاجتماع لأسباب أمنية، وناب عنه محمد رعد. وأظهرت الحوارات الهوة التي تفصل الأكثرية التي دعت إلى انتخابات رئاسية مبكرة وتأليف حكومة ومن ثمّ انتخابات نيابية في موعدها، بينما طالب ميشال عون بإجراء انتخابات نيابية مبكرة، وتأليف حكومة ومن ثم إجراء الانتخابات

الرئاسية. أما «حزب الله» فاقترح توسيع الحكومة بتعيين وزراء لميشال عون وضمان الثلث المعطل للمعارضة.

عبّر جعجع عن رأي الأكثرية فقال موجهاً كلامه إلى فريق المعارضة: «عندكم رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب والآن تريدون الثلث المعطل في الحكومة، إذا اعطيناكم ما تريدون نكون أغبياء!»

الصراع على السلطة لم يمنع استمرار الحوار والتشاور، لكن الخلاف على المحكمة الدولية هو الذي سيغلق كل أبواب الحلول والتسويات، وقد بدأ التجاذب حوله منذ باشر وزير العدل شارل رزق إجراء المفاوضات في شأنه مع الأمم المتحدة.

رغم أن رزق كان في الأصل من فريق لحود الوزاري، فإن العلاقة مع رئيس الجمهورية تدهورت إلى حد الانقطاع التام. أخذ لحود على وزير العدل أنه أخفى عنه تفاصيل المفاوضات التي كان يديرها مع الأمم المتحدة حول صيغة المحكمة الدولية، علماً أن الدستور ناط برئيس الجمهورية صلاحية التفاوض قبل إبرام المعاهدات الدولية، وأن لحود كان من أول المطالبين بقيام هذه المحكمة.

وقعت القطيعة بين لحود ورزق حين عاد رئيس مجلس النواب من الخارج وقد تسلّم نسخة عن مسودة مشروع الاتفاق بين لبنان والأمم المتحدة، وأبلغ لحود بها، فسأل لحود رزق عن المشروع فوعده بإرسال نسخة عنه لكنه لم يفعل.

اغتاظ لحود إلى أقصى الحدود وقطع كل اتصال بوزير العدل، ووجه كتاباً في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦ إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان أشار فيه إلى أن المادة ٥٢ من الدستور اللبناني تولي رئيس الجمهورية صلاحية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وأنه في الواقع لم يتم مجرد إعلامه بمضمون مشاريع الاتفاقات العائدة إلى المحكمة

الدولية، مما يشكّل خللاً في تطبيق الآلية الدستورية لإنشاء هذه المحكمة. وأرفق لحود كتابه بمجموعة ملاحظات ومذكرات صاغها بحرفية وعناية فائقتين مستشار الرئاسة للشؤون القانونية سليم جريصاتي.

في المقابل توافق بري والسنيورة على إفساح المجال للتشاور بين الأطراف اللبنانيين حول مشروع المحكمة قبل عرضه على مجلس الوزراء. غير أن السنيورة سارع إلى تعيين جلسة استثنائية لمجلس الوزراء يوم الإثنين ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦ أقرّ فيها مشروع المحكمة، بدل انتظار الجلسة العادية ليوم الخميس. شعر بري بأن السنيورة يمارس سياسة الأمر الواقع، فقرر و«حزب الله» أن يقدم الوزراء الخمسة الشيعة استقالاتهم وانضمّ إليهم الوزير الأرثوذكسي يعقوب الصراف.

فور استقالة الوزراء من الحكومة، طالب لحود باستقالة حكومة السنيورة بعد أن باتت فاقدة الشرعية الميثاقية والدستورية استناداً إلى مقدمة الدستور التي تنصّ على «أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». وأضاف لحود أن رئيس الجمهورية الماروني لا يسعه إلا الحفاظ على مشاركة كل الطوائف في الحكم وأوضح: «أنا حافظت على حقوق أصغر الطوائف، فالأحرى أن أحافظ على حقوق الطائفة الشيعية، وهي واحدة من الطوائف الثلاث الكبرى التي يقوم عليها الميثاق الوطني». واستمر على موقفه حتى نهاية ولايته.

يوم ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ كانت صدمتي كبيرة حين اتصل بي ابني جهاد ليخبرني أن بيار الجميل تعرّض لإطلاق رصاص، وقد نُقل إلى مستشفى مار يوسف. وفيما كنت في طريقي إلى المستشفى اتصل بي الجنرال عون وسألني: «شفت بيار؟» قلت له: «أنا على باب المستشفى»، أجابني بأسى وصوته يختنق: «بيار استشهد»، وأقفل الخط.

ما إن ولجت الباب الخارجي لمستشفى مار يوسف حتى عادت بي الذاكرة

إلى ١٤ أيلول ١٩٨٢ حين دخلت مستشفى أوتيل ديو حيث كان بشير الجميّل جثة ممزقة.

وقع نظري على جورج غانم وشقيقه مرسيل وكريم سركيس وولديّ جهاد وجواد الذين أكدوا لي أن بيار توفي. سألت عن الرئيس الجميل فقادوني إلى صالون واسع حيث كان يجلس وحيداً وهو يبكي. عندما رآني قال لي: «راح يللي كان يحبك». عانقته وجلست إلى جانبه يداً بيد، وكان يكرر بين الفنية والأخرى: «شو عملنا لله؟ ليش دايماً نحن؟ ليش بيار؟ ما بحياتو أذى حدا! ليش بدنا ندفع دم؟ من بشير وأمين أسود وهلق بيار...!» وكان يصمت إلي حين ثم ينظر إليّ ليقول: «كان بيار يطمّني ويقللي: أنا متفاهم مع كريم وعم يساعدني بكل شي...».

بعد فترة دخلت علينا الراهبة الأخت أرزة، شقيقة أمين، وهي تشع حنيناً وصلابة، وجلست إلى جانب شقيقها ممسكة بيده تكلمه بصوت منخفض. التقط أمين أنفاسه بسرعة ووقف برباطة جأش يستقبل الأهل والأصدقاء والمناصرين الذين توافدوا عليه. كنت أتهيب لحظة حضور جويس، الوالدة الثكلى، التي تحملت تقلبات الدهر وتجارب الحياة، والزوجة المفجوعة باتريسيا التي ستتحمل بجلد وشجاعة مصابها، وترعى بحنان الأم واهتمام الأب ولديها: أمين وألكسندر.

* * *

عصر يوم السبت ٢٣ أيلول ١٩٧٢، وفيما كان حزب الكتائب يعقد مؤتمره السنوي العام في بارك أوتيل شتورة، أخبر أحدهم رئيس الحزب الشيخ بيار الجميل أن ابنه أمين رُزق صبياً. لم يتمالك نفسه من الفرح وتوجه إلينا قائلاً: «صار عندنا بيار الصغير». رفعت الجلسة، واحتفل المؤتمرون بالمولود الجديد.

نشأ بيار وكبر في الظلال: في ظل هالة جدٍّ مهاب، وفي ظل عمه بشير البطل والشهيد، وفي ظل والده رئيساً للجمهورية في أحلك أيام الجمهورية،

غير أنه عرف أن يحافظ على تميز شخصيته واستقلالية رأيه وحركته. الإرث عنده ليس وراثة يستفيد منها، بل هداية يهتدي بها.

أصرّ عام ١٩٩٢ على إكمال دراسته في لبنان بعيداً عن العائلة لتعذر مجيء والده إلى لبنان لاعتبارات سياسية، غير أنه لم يكن يحب الدرس والمدرسة، ويفضل محاكاة الناس وتلمس همومهم وأحلامهم. وما إن نال إجازة الحقوق من معهد الحكمة عام ١٩٩٥ حتى باشر العمل السياسي، فدأب على جمع الأصدقاء والمناصرين والمحازبين، وتعرض للكثير من المضايقات.

عام ١٩٩٩ تزوج من باتريسيا الضعيف التي ما إن التقاها حتى أحبها وعلقت هي في شباكه. بقي زواجه في قبرص حرقة في قلبه، وكان يصفه بـ«عرس الغربة». كان يرى الفارق كبيراً بين عرس في فندق مجهول في قبرص وعرس في دارة آل الجميل في بكفيا.

أحب السياسة والناس، وكان ينجح في ما يحب. نجح في السياسة وأحبه الناس. أحدث المفاجأة حين فاز بالنيابة منفرداً في انتخابات المتن الشمالي في مواجهة لائحتين مكتملتين. صنع من نفسه نائباً وهو في الثامنة والعشرين، ووزيراً وهو في الثالثة والثلاثين. كان يحمل على الدوام هاتفين خلويين يرد عليهما مباشرة ليلبي طلبات الناس التي كانت تنهال عليه ليل نهار. وقد شاهدته مراراً وهو يحكي على الهاتفين معاً في وقت واحد.

سألته يوماً ماذا سيفعل بالحزب؟ أجابني: «جدي أسسه وأنا سأعيد تأسيسه». كان الجواب يدل على مدى طموح هذا الشاب للجمع بين الإرث وإرادة التطوير.

حافظ على ابتسامة الطفل التي لم تفارقه. كما حافظ على روح البراءة التي تميزه، إضافة إلى كاريزما طبيعية وذكاء فطري وسجل نظيف.

سهل المعشر، يدخن باستمرار ويتحرك باستمرار. وكثيراً ما يفاجئك بأسئلة بديهية لا تجد لها جواباً. طلبني مرة من وزارة الصناعة ليطرح علي سؤالاً لم

أقدر أن أجيب عنه، قال: «ما معنى المثل الشائع «فات الحابل بالنابل»؟ شو الحابل وشو النابل؟». ضحكت طويلاً وقلت له: «أنا مثل كل الناس أستعمل هذا المثل ولا أسأل عن معنى الكلمات تحديداً».

جاءني في أواخر أيلول ٢٠٠٦ ليقول لي: «أنا التزمتُ المصالحة الكتائبية معك، ومشيت بها رغم انتقادات أقرب المقربين. في البداية تصورت أنه يكفي توحيد الحزب لينهض، وتبين لي بعد مرور ما يقارب السنة أن النهضة لم تحصل. أنا مستعد أن أوكل إلى غيري معظم مهام وزارة الصناعة كي أتفرغ للحزب. أريد نصيحتك ومساعدتك».

أجبته على الفور: «أنت وزير ونائب وعضو مكتب سياسي واسمك بيار الجميّل، فماذا تريد أكثر؟». فكر لحظة: «أريد موقعاً حزبياً يسمح لي أن أتواصل مباشرة مع الأقاليم والمحافظات الكتائبية». قلت له: «يمكن إنشاء مجلس للأقاليم والمحافظات وتعيينك رئيساً عليه». لمعت عيناه واتسعت ابتسامته وقال لي: «متى تقدر أن تعيّني؟» أجبته: «الأسبوع المقبل». هبّ من مكانه وشدّ على يدي وقال: «سأترك كل شيء وأتفرغ للحزب وسترى النتائج خلال شهرين». عقّبت على كلامه: «هذا أحسن قرار تتخذه، أنت بحاجة لتتعرف إلى القاعدة الكتائبية قبل ان تتسلّم زمام القيادة».

في ٢ تشرين الأول، عرضت على المكتب السياسي الكتائبي، إنشاء هيئة تسمى «مجلس المحافظات والأقاليم»، واقترحت بيار رئيساً لها.

فور تسلُّمه مهامه الجديدة شرع يقوم بجولات يومية على الأقاليم والأقسام ليطّلع على مشاكلها وتطلعاتها. حقق نتائج قياسية في فترة زمنية قصيرة بفضل موهبتين: سهولة الكلام وسرعة الحركة.

عَقَدَ أكثر من مئة اجتماع في ٥٥ يوماً. شكّل فريق عمل لم يميز فيه بين كتائبي وكتائبي، وكان همه كسب كل الكتائبيين واستنهاض الكتائب.

كان يصادق بلا حدود، ويخاصم بلا ضغينة. صريح ومباشر، لا يخفي

عواطفه، ولا يحب الخبث ولا الخبثاء. بث الحياة في عروق الحزب، وأدخل فيه روح الشباب. وقد لمست مدى تأثيره على الجيل الطالع حين رأيت ولَدَيّ جهاد وجواد يعملان إلى جانبه بشغف واندفاع.

مؤمن يرى أن لا لبنان بلا تعايش، وأن دور المسيحيين هو في تنمية ثقافة التعايش، وأن الكتائب حزب تعايشي إذا فقد هذه الميزة فَقَدَ مبرر وجوده.

بعد توحيد الكتائب كان كثيراً ما يتردد عليّ ليستمع إلى رأيي في السياسة، ويقارنه برأي صديق له حميم هو النائب فارس سعيد، فيخلص إلى استنتاجات هو وحده يملك سرّها. وإذا ما غاب بعض الوقت كانت زوجتي منى التي تملك حدساً لا يخطىء في السياسة والسياسيين تسألني عنه وتقول لي إنه «الأحب على قلبي من جميع الكتائبيين».

قبل أسبوع من استشهاده زارني على عادته، وقبل أن يغادر نظر إلى منى وقال لها: «أنا بحب الأكل عندك، جهزّي لنا عشاء طيباً في الأسبوع المقبل وادعِ إليه الشيخ أمين». لم يتم هذا العشاء لأن صاحب الدعوة غادر في السفر الطويل.

معه كبرت الطموحات، ولا سيما طموحات الكتائبيين، وثمة من كان منهم على ثقة تامة أنه سيكون رئيس الكتائب في العام ٢٠٠٧، ورئيساً للجمهورية في الاستحقاقات المقبلة. سقط الوعد وهو يحلّق. إنه في البال قوس قزح.

* * *

أحدث اغتيال بيار الجميل دوياً سياسياً هائلاً في الوسط المسيحي الذي شهد توتراً بين «حزب الكتائب» و«التيار الوطني الحر» إلى درجة حالت دون حضور الجنرال عون للتعزية رغم وساطات عديدة شارك في بعضها سليمان فرنجية. أسف عون لموقف آل الجميل، ولم يكتم مرارته وغضبه من الإشارات التي كانت تصدر عنهم وتحمله المسؤولية عن هذا الاغتيال الذي استنكره وأدانه بشدة.

كان الحشد كبيراً في وداع بيار الجميّل، وكانت المشاركة الدولية والعربية واللبنانية كبيرة ومعبِّرة. ترأس البطريرك الماروني القداس والجناز، وكان حضوره خرقاً للبروتوكول هو الثالث من نوعه بعد ترؤسه جنازة ريمون إده والسيدة جنفياف الجميل والدة أمين بصفته رئيساً سابقاً للجمهورية.

على صعيد آخر، سرّعت جريمة الاغتيال إقرار المحكمة الدولية في مجلس الأمن الدولي، مما أدى إلى تكريس الطلاق بين الحكومة والوزراء المستقيلين.

وفي الأول من كانون الأول ٢٠٠٦، أعطى حسن نصر الله إشارة البدء بالتظاهر والاعتصام في وسط بيروت عبر رسالة وجهها إلى اللبنانيين شدّد فيها على «سلمية» التحرُّك حتى إسقاط الحكومة. وباشر «حزب الله» إقامة الخيم الضخمة في وسط العاصمة استعداداً لمواجهة توقع لها أن تكون طويلة.

دخل لبنان النفق والمأزق: الأكثرية لا تريد أن تعطي شيئاً رغم اعتصام المعارضة في الشارع، والمعارضة لن تضع حداً للاعتصام إلا إذا أخذت شيئاً. ما عاد بإمكان طرف أن يتراجع ولا أن يتقدّم.

في ٧ كانون الأول ٢٠٠٦، توجَّه نصر الله إلى المعتصمين ومن خلالهم إلى اللبنانيين ليعلن حرصه على عدم وقوع فتنة سنيّة - شيعية، ويؤكد أربع لاءات: لا للفتنة والحرب الأهلية، لا للخروج من الشارع قبل إسقاط الحكومة، لا لاستخدام السلاح في الداخل، لا للوصاية الخارجية.

لم تكن اللاءات الأربع وحدها الجانب المهم من الخطاب، بل فاجأ الجميع بثلاثة أمور: أولها أن شخصيات لبنانية طلبت رسمياً من جورج بوش ونائبه ديك تشيني شن الحرب على لبنان لأنه لا سبيل آخر لإنهاء «حزب الله»، ثانيها أن رئيس الحكومة فؤاد السنيورة أعطى أمراً للجيش اللبناني بقطع الإمداد عن المقاومة ومصادرة سلاحها الذي يُنقل إلى الجنوب، وثالثها أن جهازاً أمنياً رسمياً كان يبحث خلال حرب تموز عن أماكن إقامة قياديي «حزب الله»، بما فيها «المكان الذي كنت موجوداً أنا فيه».

يوم ١١ كانون الأول، أعلن مجلس الوزراء اللبناني أن مشروع قانون الاتفاق مع الأمم المتحدة في شأن المحكمة الدولية بات نافذاً بعدما انقضت المهلة الدستورية لتوقيع رئيس الجمهورية عليه، فأوفد وزير العدل القاضيين شكري صادر ورالف رياشي للتوقيع مع الأمم المتحدة على المشروع بالأحرف الأولى، وأحال مجلس الوزراء قضية اغتيال بيار الجميل على المجلس العدلي.

وفي رابع تقرير رفعه رئيس لجنة التحقيق الدولية سيرج براميرتس إلى الأمم المتحدة يوم ١٢ كانون الأول، كشف أن اللجنة تعمل على عدة افتراضات للدوافع التي أدت إلى اغتيال رفيق الحريري بينها أن الحريري كان ضحية مجموعة متطرفة اغتالته لارتباطه بدول غربية، أو لتأييده الضمني للقرار ١٥٥٩، أو للحيلولة دون نجاحه المتوقع في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥، أو لتسليط الضوء على جهة محدّدة يسهل اتهامها بارتكاب الجريمة، وكان يعني سوريا من دون أن يسميها، وأضاف التقرير: «أن مستوى التعاون السوري مرضٍ».

وقبل أن يطوي العام ٢٠٠٦ أيامه الأخيرة قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى موسكو هي الثانية، بعدما تمت تسوية مشكلة الديون الروسية المستحقة على سوريا والتي كانت تحول دون تحسُّن العلاقات بين البلدين.

أقنع بشار الأسد نظيره الروسي فلاديمير بوتين بصوابية الموقف السوري في النزاعات والملفات الإقليمية المطروحة، وأسسّ لمرحلة من التعاون خرق بها العزلة الدولية التي تعيشها سوريا: دمشق تحتاج إلى موسكو على الصعيد الدولي وبخاصة في مجلس الأمن، وموسكو ترى في دمشق بوابة عبورها إلى الشرق الأوسط.

اتخذت محادثات بوتين - الأسد طابعاً استراتيجياً، فتناولت، إضافة إلى العلاقات الثنائية، المواضيع التي تشغل الشرق الأوسط. كان الملف النووي الإيراني هو الموضوع الأول الذي تعمّد بشار الأسد تداوله مع نظيره الروسي ودافع فيه عن وجهة نظر طهران. والموضوع الثاني هو الحرب في العراق حيث

تتطابق مواقف الطرفين من ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسيادته، وضرورة انسحاب الجيش الأميركي في أسرع وقت. والموضوع الثالث يتعلق بلبنان، فتعهد الرئيس الروسي الحيلولة دون استخدام المحكمة الدولية لأغراض سياسية او لممارسة الضغوط على النظام السوري، في مقابل تعاون سوريا مع لجنة التحقيق الدولية.

خرج الأسد من اجتماعه ببوتين مرتاحاً إلى أقصى الحدود وبمعنويات مرتفعة عبّر عنها في مؤتمره الصحافي، فأبدى استعداده للحوار مع الولايات المتحدة، لكنه رفض رفضاً قاطعاً «الإملاءات الأميركية». وقال بكثير من الثقة: «من يسعى إلى عزل سوريا سيجد نفسه معزولاً عن قضايا الشرق الأوسط».

استعاد الأسد دور سوريا الإقليمي كممر إجباري لكل التسويات في المنطقة بعدما أطاح المتربصين به في الداخل، واجتاز قطوع اغتيال الحريري في الخارج.

أكثر عمرو موسى من تنقلاته بين دمشق وبيروت في إطار المبادرة العربية التي كانت تراوح مكانها، فلا أقنع الأكثرية بإجراء انتخابات نيابية مبكرة، ولا أقنع المعارضة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وفي إحدى المرات سأله لحود: «هل استقالتي من الرئاسة هي الحل؟» فأجابه موسى: «الموضوع غير مطروح والصيغة المقترحة تلحظ بقاءكم حتى نهاية الولاية». علق لحود: «إذاً لماذا تطرحون الانتخابات الرئاسية المبكرة ما دمت باقياً حتى نهاية الولاية؟ فهل وجود رئيس منتخب ورئيس ممارس هو الحل؟». لم يكن جواب عمرو موسى على ملاحظة لحود بالأمر الهيّن.

مع نهاية ٢٠٠٦ نفّذت الحكومة العراقية حكم الإعدام بالرئيس العراقي السابق صدام حسين في أول عيد الأضحى محوّلة إياه ضحية بدل أن يكون مداناً. وفي بداية العام ٢٠٠٧ قدّم رئيس الأركان الإسرائيلي دان حالوتس استقالته استباقاً لصدور نتائج تحقيقات «لجنة فينوغراد».

في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٧ دعت المعارضة إلى إقفال البلد مطالبة بسقوط الحكومة التي فوجئت بحجم التحرك الذي شلّ كل المرافىء والقطاعات. غير أن «القوات اللبنانية» تصدت للإضراب في المناطق المسيحية، فكاد الوضع أن يجنح إلى مواجهات مسيحية -مسيحية لولا تدخل الجيش في الوقت المناسب، مما حمل المعارضة على تعليق تحركها مكتفية بيوم إقفال واحد.

أما الحكومة فانتقدت موقف الجيش اللبناني لأنه لم يقمع المتظاهرين ولم يفتح الطرقات. وكان مستغرباً أن تنتقد الحكومة مؤسسة تابعة لها، في حين أن المواطنين أيدوا موقف قائد الجيش ميشال سليمان الذي التزم الخط الذي اتبعه منذ شباط ٢٠٠٥ بتحييد المؤسسة العسكرية وإبعادها عن النزاعات الداخلية، ووضعها على مسافة واحدة من الجميع، فلا هي أداة قمع بيد الحكومة، ولا هي أداة تواطؤ مع المعارضة.

ردّ ميشال سليمان ببيان أكد فيه أن الجيش أدى مهماته كاملة رغم الظروف الحرجة التي يعرفها الجميع، وقد تصدى للمخلين بالأمن، وأوقف ١٣٢ شخصاً، وصادر كمية كبيرة من الأسلحة كانت في حوزتهم، وأحالهم على القضاء المختص.

في ٥ شباط ٢٠٠٧، وجّه رئيس الجمهورية إلى الأمين العام المعيَّن جديداً للأمم المتحدة بان كي مون رسالة يعلمه فيها أن المفاوضات التي جرت مع سلفه كوفي أنان حول إنشاء المحكمة الدولية لم تتم وفق الأصول الدستورية المعمول بها في لبنان. وقال لحود في رسالته إنه نُمي إليه أن رئيس الحكومة اللبنانية «الفاقدة الشرعية الدستورية والميثاقية» وجّه إلى الامانة العامة للأمم المتحدة كتابين، في ٨ و٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٧، «دون علمي ومواربة»، وهما يتضمنان «مغالطات واقعية ودستورية مضللة».

عدّد لحود المغالطات التي شابت قرار إنشاء المحكمة فذكر أنه لم يطّلع على مجرى المفاوضات التي كان من المفترض أن يتولاها مباشرة عملاً بالمادة

٥٢ من الدستور اللبناني، وأنه أبدى ملاحظات على مشروع المحكمة لم يؤخذ بها. وقد صدر مرسوم الموافقة على المحكمة الدولية غير مذيل بتوقيعه، ونُشر في الجريدة الرسمية وأحيل على مجلس النواب خلافاً للمادة ٥٣ من الدستور.

طلب لحود في ختام رسالته من الأمين العام للأمم المتحدة أن يهمل الكتابين الصادرين عن رئيس الحكومة اللبنانية «الساقط شرعياً»، وحذّر من مغبة إنشاء المحكمة الدولية بصيغتها «الهشة والخطيرة»، مما يهدِّد السلم الأهلي والأمن في لبنان.

رغم هذا التحذير الصريح، وقّع الوكيل القانوني للأمين العام نيكولا ميشال والمدير العام لوزارة العدل عمر الناطور مسوَّدة معاهدة إنشاء المحكمة الدولية، على أن تحال على السلطات اللبنانية المختصة، أي مجلس النواب، لإقرارها. أما رئيس المجلس فرأى أن إحالة هذا المشروع لم تحصل وفق الأصول الدستورية، ولا يمكن عرضه على المجلس.

يوم الجمعة في الثاني من شباط ٢٠٠٧ التقيت كالعادة لحود في القصر الجمهوري، وكان في حالة غضب ومرارة. لم يترك لي مجالاً لأطرح عليه أي سؤال إذ انفجر قائلاً: «أنا أعرف اين مشكلتي، يريدون مني أن أضرب «حزب الله»، وأن أشاركهم في السرقات، وأن أغضّ النظر عن توطين الفلسطينيين».

وأضاف بحدة: «ضرب المقاومة يعني تقديم خدمة مجانية لإسرائيل وإشعال حرب أهلية لبنانية، والقبول بنهب الدولة يعني الانهيار الاقتصادي عاجلاً أم آجلاً وإنفاذ مخطط التوطين. أنا مصمم على منع الحرب الأهلية، ولن أقبل أن أشتري وأبيع وأتاجر وأسرق ولن أترك أحداً يسرق، ولن أقبل بتوطين الفلسطينيين وإلا انتهى لبنان»، وتابع يقول: «أنا نقيضهم لأني لا أقبض ولا أخون ولا أعمل زلمة أحد».

هدأ بعض الشيء ليخبرني أن البطريرك أرسل إليه كتاباً بواسطة المطران رولان أبو جودة، يطلب منه فيه أن «يُحكّم ضميره». قرأ الكتاب بحضور حامله

وسأله: «هل أنت موافق على مضمونه؟»، أجابه المطران: «بشارة الخوري، أبو الاستقلال، استقال...». قاطعة لحود: «ضميري لا يسمح لي بأن أستقيل، خصوصاً أن التمديد كان دستورياً وقانونياً، وليس على يدي نقطة دم ولا في جيبي مال حرام، ولن أسجل سابقة أن يسقط رئيس الجمهورية تحت ضغط فئة من الفئات. يقدرون أن يقتلوني لكنهم لن يقدروا الحصول على توقيعي. أنا لن أستقيل، وباقٍ حتى الدقيقة الأخيرة من ولايتي».

في ١٤ شباط ٢٠٠٧، أقيم مهرجان شعبي بمناسبة الذكرى الثانية لاستشهاد رفيق الحريري تميز بمشاركة ١٧ خطيباً وكان الأبرز ثلاثة: سمير جعجع طالب بإسقاط رئيس الجمهورية كمدخل للحل، وليد جنبلاط طالب بإسقاط النظام السوري، وسعد الحريري طالب بإنشاء المحكمة الدولية.

في ٢٨ شباط توقع سمير جعجع أن يستقيل لحود في مهلة أقصاها نهاية شهر آذار، وإلا فإنه سيتم إخراجه من القصر بالقوة. طلب لحود إبلاغ البطريرك وقائد الجيش أنه لن يسمح لأي كان أن يتلاعب بهذا الموضوع، «وإذا فكّر ابني دخول القصر عنوة فإني مستعد لإطلاق النار عليه».

في مطلع آذار التقى نبيه بري وسعد الحريري نتيجة جهود بذلتها السعودية، حرصاً منها على التوصل إلى تسوية في لبنان قبل انعقاد القمة العربية في الرياض أواخر آذار الجاري. لكن الاجتماع لم يسفر عن أي اتفاق.

خرج بري عن صمته في ٢٠ آذار فأحرج الأكثرية وأنعش المعارضة. روى في مؤتمره الصحافي بالوقائع والأرقام تفاصيل الاتصالات والمبادرات التي قام بها والتي توقّفت عند نقطة تقضي بأن توافق الأكثرية على تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ١٩ وزيراً للأكثرية و١١ وزيراً للمعارضة، مقابل إقرار المعارضة بالمحكمة الدولية مع بعض التعديلات التي جرى الاتفاق عليها، غير أن الأكثرية لم توافق على الصيغة الحكومية المقترحة.

حمّل بري الأكثرية مسؤولية إطالة الأزمة، وناشد السعودية إعطاء الحوار

جرعة دفع إضافية إنجاحاً لقمة الرياض. لاقى موقف رئيس المجلس استحسان سفير السعودية في لبنان عبد العزيز خوجة الذي وصف كلام بري بأنه «صادر عن رجل دولة يعرف أبعاد كل ما يقوله».

قبل أسبوع من انعقاد قمة الرياض في ٢٨ آذار ٢٠٠٧، كان لحود يعقد الآمال على تشكيل حكومة وحدة وطنية وتشكيل وفد واحد لأن «الذهاب بوفدين يلحق ضرراً بالدولة».

حصل ما تخوَّف منه لحود. فقد علم أن حكومة السنيورة تقدَّمت إلى وزراء الخارجية العرب بمشروع بيان يتضمن ذكر النقاط السبع في عدة فقرات مختلفة منه تحت عنوان: «التضامن مع الجمهورية اللبنانية».

هدَّد لحود بأنه سيعلن عند افتتاح القمة رفضه هذه الورقة التي أرسلت من دون التشاور معه في مواضيع تعود إلى رئيس الجمهورية بمقتضى الدستور اللبناني، كما أنها تتضمن النقاط السبع التي سبق له أن عارضها.

صبيحة الافتتاح جاءَه عمرو موسى، وكان حاضراً فوزي صلوخ ويعقوب الصراف ورفيق شلالا. أصرّ لحود على أن يتم سحب كل إشارة تتعلق بالنقاط السبع. لفت موسى نظر الرئيس اللبناني أن كل الدول العربية وافقت على النص المقترح. اتصل لحود بالأسد ليلفته أن موافقته تعني قبوله أن يسترجع لبنان مزارع شبعا بلا المياه، وأن يتم نزع سلاح «حزب الله». أجابه الرئيس السوري: «أنا فهمت أن الوفد اللبناني وافق على النص، أما وأنك أبلغتني اعتراضك فأرى أنك على حق وأنا داعم موقفك».

أجرى عمرو موسى اتصالات انتهت باقتراح يقضي بالإشارة مرة واحدة إلى النقاط السبع. رفض لحود هذا العرض، فجاء وزير الخارجية السعودي طالباً منه التساهل إنجاحاً للمؤتمر وإكراماً للملك عبد الله. أصرّ لحود على موقفه لقناعة لديه أن النقاط السبع تصب في مصلحة إسرائيل وتُقيدّ «حزب الله»،

وعلق أمامي بالقول: «لو كنت قبضت مرة واحدة من السعودية لما كان بمقدوري أن أرفض لها طلباً».

ألقى لحود في القمة كلمة شدد فيها على حق العودة، وعلى انتصار المقاومة في حرب تموز، واستخلص منها أن «الشعب الذي يقف إلى جانب حقه قادر على مواجهة أي عدو مهما تعاظمت قوته». أسف للانشقاق الحاصل في صفوف اللبنانيين، وأشار أنه يريد المحكمة ذات الطابع الدولي شرط أن تكون «عادلة وغير خاضعة للتسييس والتهويل والابتزاز»، ويتطلع إلى حكومة وحدة وطنية «بلا تفرد ولا استئثار حفاظاً على الديمقراطية التوافقية» التي كانت ولا تزال «علة وجود لبنان وضمان استقراره». كان الخطاب مكثفاً صريحاً وواضحاً.

لم تسفر القمة عن تسوية حول الملف اللبناني، لكنها أسفرت عن مصالحة الملك السعودي عبد الله والرئيس السوري بشار الأسد، وتكليف السعودية تولي إدارة الأزمات العربية طوال العام، بما فيها الأزمة اللبنانية.

أمام انسداد الأفق السياسي كبرت مخاوف لحود من احتمال عدم الاتفاق على اسم رئيس جمهورية لخلافته، واضطراره إلى تشكيل حكومة انتقالية، فتتكرر تجربة الحكومتين التي عاشها لبنان عند نهاية ولاية الرئيس السابق أمين الجميل. قال لي: «لن أسلّم حكومة السنيورة مقاليد السلطة فهي في نظري غير دستورية وغير شرعية، ولا أريد تشكيل حكومة انتقالية في اللحظة الأخيرة واترك البلاد بحكومتين».

باشر لحود مساعيه لتشكيل حكومة وحدة وطنية، واقترح عقد مؤتمر وطني يضم كل الأفرقاء للاتفاق على حكومة جديدة لاستحالة إقالة حكومة السنيورة بعد أن سحب اتفاق الطائف هذه الصلاحية من رئيس الجمهورية. لم يخفِ لحود أنه يفكر «بحل توافقي يقضي بتشكيل حكومة مدنية برئاسة قائد الجيش ميشال سليمان».

لم يستجب الأفرقاء إلى فكرة عقد مؤتمر وطني، كما لم تستجب المعارضة إلى فكرة تشكيل حكومة من الأقطاب المعارضين لتواجه حكومة السنيورة المدعومة من الخارج.

اصطدم لحود بحسابات حلفائه قبل أخصامه. أصرّ بري على عدم جواز اقتراح فكرة الحكومة الانتقالية إلا عند انتهاء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد حتى «لا نبدو كأننا نعلن مسبقاً أن الانتخابات الرئاسية لن تحصل». من جهته لم يتحمس ميشال عون للفكرة في وقت كان يدعو فيه كل الأطراف لتأمين النصاب وانتخاب رئيس للجمهورية، ولا سيما أنه أعلن ترشيحه للرئاسة.

إزاء هذه المواقف أبلغ لحود إلى جميع حلفائه أنه حدد تاريخ ١٥ تموز ٢٠٠٧ موعداً أخيراً لتشكيل الحكومة، وإن هم لم يرغبوا بتشكيلها قبل هذا التاريخ «فاعلموا أني لن أشكل حكومة ثانية بعد هذا التاريخ، ولا تحاولوا أن تطلبوا مني تشكيلها لاحقاً».

في مطلع نيسان ٢٠٠٧ سلّم وفد من الأكثرية النيابية برئاسة سعد الحريري ممثل أمين عام الأمم المتحدة في لبنان عريضة وقّعها ٧٠ نائباً تدعو إلى اتخاذ كل الإجراءات التي يلحظها ميثاق الأمم المتحدة لضمان قيام المحكمة الدولية. اعترض بري على هذه الخطوة خشية أن «تجر البلاد إلى التدويل»، ورأى أن الأكثرية ما عادت تريد المحكمة بل تريد «التحكم بالبلد».

في ٩ نيسان نعى حسن نصر الله في خطاب حازم وصريح حكومة الوحدة الوطنية، ودعا إلى انتخابات نيابية مبكرة وإلا انتظار موعد الانتخابات النيابية سنة ٢٠٠٩، وانتقل من تأييد المحكمة الدولية مع بعض الملاحظات والتعديلات إلى «التحفُّظ عن المحكمة ورفضها لانها تنطوي على غايات سياسية وأحكامها معلبة وجاهزة»، على ما ظهر من خلال توقيف الضباط الأربعة الذين أطلق عليهم وصف «المعتقلين السياسيين».

أثار هذا الخطاب عاصفة من ردود الفعل كان أعنفها رد سمير جعجع

الذي اتهم نصر الله بأنه لا يريد المحكمة الدولية، وهو يزوّر الكثير من الوقائع، رغم أن نصر الله كان حريصاً على دعم أقواله بالوقائع والمعطيات.

تفاقم الجدل بين الأكثرية والمعارضة، ولا سيما بين تيار «المستقبل» و«حزب الله»، حول مكان إجراء الانتخابات الرئاسية وزمانها. فأعلن بري أن جلسة الانتخاب الأولى سيكون موعدها في ٢٥ أيلول، ولا انتخاب خارج البرلمان، ولا نصاب خارج الثلثين، وإذا لم يتوافر النصاب «سأدعو إلى جلسات مفتوحة»، وقد نكون «محكومين في نهاية المطاف بالتوصل إلى رئيس تسوية لا من ١٤ آذار ولا من ٨ آذار».

التقيت عون في منزله قبل ظهر الأحد ٢٩ نيسان وكان في لباس الرياضة، وأمامه على الطاولة نسخة من كتابه «رؤيتي للبنان»(*). كان يقلّب صفحاته بشغف، وأخبرني أنه تعمد أن يعرض في الفصل الأول منه مفهومه للمسيحية وللبنان الرسالة.

أصرّ أن يقرأ علي نص الرسالة التي وجهها إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في تشرين الأول ١٩٨٩، وقال: «كان ميتران يفهم جوانية الكلمات ويعطيها معناها الحقيقي». كما قرأ نص الكتاب الذي أرسله في حزيران 1989 إلى وزير الخارجية الأميركية جيمس بايكر وأظهر فيه تعارض السياسة الأميركية والواقع اللبناني.

بعد ساعة من تبادل الأفكار، عرّجنا بسرعة على الوضع السياسي، فرأى عون أن لبنان يمر في مرحلة من «الوقت الضائع» إلى حين اقتراب موعد الاستحقاق الرئاسي، وأنه سيعكف في هذه المرحلة على تنظيم «التيار الوطني الحر» وإطلاق تلفزيون «او.تي.في.». كان في حالة وجدانية شفافة. وعندما ودعته قبّلني على غير عادته، وقال لي: «هذه هي الجلسات التي أحبها».

(*) ميشال عون: «رؤيتي للبنان»، حاوره فريديرك دومون، نقلته إلى العربية بتصرف هدى يمّين، مكتبة صادر، أيلول ٢٠٠٧.

في السادس من أيار انتخب الفرنسيون نيكولا ساركوزي، رئيساً سادساً للجمهورية الخامسة، وهو يتحدر من أصول غير فرنسية. والده مجري مهاجر، ووالدته تنتمي إلى أصول يهودية. حلم بالوصول إلى رئاسة الجمهورية وحوّل بذكائه والمثابرة حلمه إلى واقع. نادى بالتغيير أسلوباً وبرنامجاً، وأعرب عن عزمه على جعل فرنسا معه غير ما كانت قبله.

مغادرة شيراك رئاسة فرنسا أفقدت عائلة الحريري صديقاً حميماً وسنداً سياسياً لا يعوَّض، وبدا ساركوزي مهتماً بلبنان، لكن من خلال سياسة أكثر براغماتية وأقل عاطفية.

التقيت لحود بعد أيام على انتخاب ساركوزي فبادرني بالقول: «أنا قلت لك إن شيراك سيذهب قبلي من سدّة الرئاسة. والآن أقول لك إنه سيحال على المحاكمة للتحقيق معه في فضائح الفساد والرشاوى، بما فيها قبضه أموالاً من رفيق الحريري».

أحكمت المعارضة قبضتها على الوضع السياسي والحركة في الشارع، ولجأ السنيورة إلى الحماية الدولية في مواجهتها. كرّر طلبه إلى مجلس الأمن إقرار المحكمة الدولية، ووجه رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة أشار فيها إلى عدم إمكان اجتماع مجلس النواب لإقرار المحكمة وحمّل نبيه بري المسؤولية، وطالب باتخاذ قرار ملزم لوضع المحكمة موضع التنفيذ. لم يطلب العمل بالفصل السابع، لكن ما طلبه يدخل في نطاقه.

يوم ١٩ أيار ٢٠٠٧، أثر عملية سلب وسطو مسلح على فرع بنك البحر المتوسط في أميون، تعقَّبت القوات الأمنية مجموعة مسلحة واشتبكت معها داخل شوارع طرابلس. ومع اندلاع الاشتباكات، كمنت مجموعة من «فتح الإسلام» لعناصر من الجيش في القلمون وتلة المحمرة، وأجهزت على ١٤ جندياً جرى قطع رؤوس البعض منهم، كما حدث في معركة الضنية مطلع العام ٢٠٠٠.

رداً على اغتيال الجنود، اقتحمت وحدة من الجيش مراكز «فتح الإسلام» في أحياء طرابلس وأحكمت الطوق على قائد هذا التنظيم شاكر العبسي داخل مخيم نهر البارد. لم يعترض أحد على ما قام به الجيش، وبات تنظيم «فتح الإسلام» ظاهرة بحكم المنتهية سياسياً. كان واضحاً للجميع أن قيادة الجيش عازمة على وضع حد نهائي لهذه الظاهرة، وأنها لن تفاوض مباشرة أو بصورة غير مباشرة في شأنها، ولا مجال لأي حل سوى استسلام كل عناصره طوعاً أو بالقوة.

حاولت الأكثرية، وفي مقدمها السنيورة، التنصل من مسؤوليتها تجاه «فتح الإسلام» وتوجيه أصابع الاتهام إلى دمشق. لكن تبين بالوقائع أن شاكر العبسي هو في صراع مفتوح مع سوريا، ويعمل على قلب النظام الحاكم في دمشق، وسيعترف لاحقاً بعض أعضاء «فتح الإسلام» أن تيار «المستقبل» كان يمدّهم بالمال.

من جهته رأى «حزب الله» في «فتح الإسلام» تنظيماً إرهابياً مضراً بالإسلام، غير أن الأمور اتّخذت إعلامياً منحى آخر بعد خطاب ألقاه أمين عام الحزب أعلن فيه أن الجيش والمخيم كليهما «خطّان أحمران». جاء كلام السيد على سبيل النصح ليحذر من مغبة انسياق الجيش إلى معركة داخل مخيم نهر البارد فتقع كارثة إنسانية يدفع ثمنها أبرياء لا علاقة لهم «بفتح الإسلام».

لم تصل رسالة السيد كما أراد لها أن تصل، فعلق في ذهن الناس أن المخيم هو خط أحمر، واستغل أخصامه كلامه ليظهروه مظهر من يريد حماية «فتح الإسلام»، مما حمل مسؤولين من «حزب الله» على إجراء اتصالات واسعة بالجيش الحليف الاستراتيجي، وبالعماد عون الحليف السياسي، لشرح الدوافع التي حملت أمين عام الحزب على إطلاق مثل الكلام الذي قاله.

في ٣٠ أيار ٢٠٠٧ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٥٧ بإنشاء المحكمة الدولية. لم يصدر القرار بالإجماع بل بأكثرية عشرة أصوات وامتناع خمس دول هي روسيا والصين وقطر وأندونيسيا وجنوب أفريقيا. واقترن الامتناع بحيثيات متماسكة رأت في القرار تدخلاً في شؤون لبنان الداخلية، ومساً بسيادته الوطنية، وتهديداً لاستقراره وأمنه، وسابقة خطرة تفتح الباب أمام استعانة الحكومات بمجلس الأمن لتتجاوز مؤسساتها الدستورية والتشريعية.

بعد إنشاء المحكمة الدولية انحصرت المعركة بالاستحقاق الرئاسي: المعارضة تمسك بورقة النصاب لكنها لا تقدر أن تضمن الأكثرية لانتخاب مرشحها ميشال عون، والأكثرية تمسك بورقة الانتخاب ولا تقدر تأمين النصاب لانتخاب بطرس حرب أو نسيب لحود.

اندفعت فرنسا باكراً لرسم خريطة طريق إلى الانتخابات الرئاسية، وعكف وزير الخارجية الفرنسية المعيَّن جديداً برنار كوشنير على التحضير لعقد مؤتمر «غير رسمي» لبناني - لبناني في سان كلو يضم شخصيات من الصف الثاني وممثلين عما اصطلح تسميته «المجتمع المدني». لبست باريس ثوب «الوسيط النزيه»، خلافاً لما كانت عليه في عهد شيراك، وحرصت الديبلوماسية الفرنسية على التشاور والتنسيق مع السعودية وإيران.

في ١٣ حزيران أودى انفجار في منطقة المنارة بنائب بيروت وعضو كتلة «المستقبل» وليد عيدو مع ابنه خالد ومرافقيه وعدد من المارة. هو النائب الخامس الذي يسقط اغتيالاً بعد رفيق الحريري وباسل فليحان وجبران تويني وبيار الجميل.

ردَّت قوى «١٤ آذار» على عادتها باتهام النظام السوري، لكن ما اختلف هذه المرة أن الحكومة سارعت للدعوة إلى إجراء انتخابات فرعية في دائرتي بيروت الثانية والمتن الشمالي لملء المقعدين اللذين شغرا نتيجة الاغتيالين.

وبعيداً عن هاجس الانتخابات، تمكّنت الديبلوماسية الفرنسية بعد جهود مضنية أن تعقد، من ١٤ إلى ١٦ تموز ٢٠٠٧، مؤتمراً في سان كلو ضمّ ممثلين عن الشخصيات الأربع عشرة التي شاركت في طاولتي الحوار والتشاور في مجلس النواب(*)، بالإضافة إلى خمس شخصيات مثّلت المجتمع المدني.

كاد هذا المؤتمر أن ينفرط قبل انعقاده، عندما وصف الرئيس الفرنسي نيكولا سركوزي «حزب الله» بالإرهابي، إثر لقائه عوائل الجنديين المخطوفين ألدو ريغيف وإيهود غولدفيسر، فردّ الحزب بقرار عدم المشاركة في مؤتمر سان كلو، وتضامن معه بري وعون.

اتصل السفير الفرنسي برنار إيمييه بمسؤول العلاقات الخارجية في «حزب الله» نواف الموسوي الذي اشترط لعودة الحزب عن قرار عدم المشاركة أن يصدر عن قصر الأليزيه بالذات بيان يصحح كلام الرئيس الفرنسي. بعد تبادل العديد من الصيغ، أعلن المتحدث الرسمي باسم قصر الإليزيه: «أن «حزب الله» ليس مدرجاً على لائحة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية، وفرنسا لا تطالب بوضعه على هذه اللائحة... وهو طرف أساسي مهم في لبنان، وأحد مكوّنات الحوار الوطني، وتحت هذا العنوان دعي إلى الحوار في سان كلو». وأضاف الناطق باسم الرئاسة الفرنسية: «أن الرئيس ساركوزي يرغب أن يصبح «حزب الله» حزباً سياسياً كاملاً يمارس السياسة على نحوها الديمقراطي».

(*) محمود بري وعلي حمدان عن رئيس مجلس النواب، ميشال فرعون ومحمد شطح عن رئيس الحكومة، نواف الموسوي وحسين الحاج حسن عن «حزب الله»، سليم الصايغ ووليد فارس عن أمين الجميل، مروان حمادة وأكرم شهيب عن وليد جنبلاط، أحمد فتفت ونبيل دو فريج عن سعد الحريري، ابراهيم كنعان وسيمون ابي رميا عن ميشال عون، جورج عدوان وجوزف نعمه عن سمير جعجع، هاغوب بقرادونيان وهاغوب قصارجيان ويغيا جرجيان عن الكتلة الأرمنية، محمد كبارة عن التكتل الطرابلسي، جواد بولس عن بطرس حرب ونايلة معوض والياس عطالله، وميرنا المر أبو شرف عن ميشال المر.

هذه الدعسة الناقصة الفرنسية جعلت «حزب الله» نجم مؤتمر سان كلو، والرابح الأكبر من انعقاده، بعدما حصل على اعتراف رسمي من باريس بأنه ليس منظمة إرهابية. على صعيد آخر، فاجأ ممثل التكتل الطرابلسي محمد كبارة المجتمعين عندما أعلن أن انتخاب رئيس الجمهورية يجب أن يتم في موعده وبنصاب الثلثين وبالتزامن مع تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولّى وضع قانون جديد للانتخابات النيابية تمهيداً لإجراء انتخابات مبكرة تشرف عليها حكومة حيادية من غير المرشحين. خرج ممثل التكتل الطرابلسي عن موقف الأكثرية التي تدّعي أن الانتخابات الرئاسية يمكن أن تتم بنصاب النصف زائد واحد، وترفض التبكير بإجراء الانتخابات النيابية.

استخلصت باريس، عبر اتصالاتها مع الأفرقاء اللبنانيين وبعد انعقاد مؤتمر سان كلو، أن إيران قوة مساعدة جنّبت المؤتمر الفشل، وأن دمشق هي القوة المؤثرة القادرة أن تسهّل الحلول او تعطّلها، فقررت أن توفد إلى دمشق خبيرها في الشؤون السورية جان كلود كوسران.

منتصف ليل ٢٠ تموز ٢٠٠٧ أقفل باب الترشُّح في دائرتَي بيروت والمتن الشمالي. في بيروت حُسمت المعركة لصالح مرشح «تيار المستقبل» محمد أمين عيتاني ليحل محل وليد عيدو دون كثير عناء. أما المعركة في المتن فشَهدت مواجهة قاسية بين أمين الجميّل ومرشح التيار الوطني الحر كميل خوري على المقعد الذي كان يشغله بيار الجميل.

لا أخفي أني كنت ألحّ على الجميل وعون معاً بضرورة تجنب المعركة. ورغم المناخات المشدودة والمواقف التصادمية، راهنت على نجاح وساطة حزب الطاشناق والبطريرك صفير الذي أوفد المطارنة رولان أبو جودة وبولس مطر وسمير مظلوم لإبلاغ الفريقين رغبته بتفادي المعركة.

ولكن رغم كل المساعي الخيّرة وقعت المعركة في ٥ آب ٢٠٠٧. التف

كل كتائبيي المتن حول أمين الجميل، من رئيس الحزب السابق منير الحاج إلى قائد القوات اللبنانية السابق فؤاد أبو ناضر مروراً بأعضاء المكتب السياسي السابقين، جورج قسيس وعادل أبو حبيب وغيرهما.

كان الأحد الخامس من آب يوماً انتخابياً طويلاً وعصيباً انتهى بإعلان وزير الداخلية حسن السبع فوز كميل خوري على أمين الجميل بفارق ٤١٨ صوتاً. كان سقوط الجميل الضربة الثانية التي حلّت بالكتائب وآل الجميل بعد اغتيال بيار الجميل. صحيح أن المعركة انتهت برابح وخاسر، لكنها كانت لزوم ما لا يلزم.

عشية المعركة، انفعل أمين الجميل ضد الأرمن بسبب تجييشهم الأصوات لمرشح عون فوصفهم بأنهم «طارئون ومن خارج النسيج السياسي والاجتماعي اللبناني». ردّ عليه نائب المتن الشمالي هاغوب بقرادونيان، باسم حزب الطاشناق، فذكّره بأن الأرمن لبنانيون، وأن حزب الطاشناق حزب لبناني يحق له إقامة التحالفات التي تقررها قيادته، وكان في السابق حليف الكتائب في دائرتي بيروت والمتن الشمالي، ومعروف أن محازبيه وأنصاره يلتزمون قرار القيادة التزاماً كاملاً، ويصبون «صبّة واحدة». من جهة أخرى أدلى غبريال المر، الشقيق اللدود لميشال المر، بصفته مرشح «١٤ آذار» في المتن الشمالي، بتصريح هو الأعنف، فردت عليه كتلة نواب الأرمن محتفظة بحقها بالادعاء عليه أمام القضاء.

لم تحجب انتخابات المتن النظر عن حركة الديبلوماسيين المعتمدين في لبنان الذين زاروا لحود خلال شهر آب، ومنهم سفراء فرنسا وهولندا وبلجيكا والقائم بالأعمال الألماني.

في الثاني من آب قام السفير الفرنسي في بيروت برنار إيمييه بزيارة وداعية للحود. استهل السفير كلامه بإبلاغ رئيس الجمهورية أنه يغادر لبنان «وهو حزين»، لكنه لن يذهب بعيداً فهو منقول إلى تركيا، و«العلاقات بين تركيا

وفرنسا جيدة، وفي تركيا مشاكل مماثلة لمشاكل لبنان، وهناك يلعب الجيش دوراً مهماً»، وفق ما جاء في محضر الاجتماع.

التقط لحود ملاحظة السفير الفرنسي في ما يتعلق بالجيش ليذكر بأن سياسة دمج الألوية التي اعتمدها حين كان قائداً له هي التي أتاحت للجيش أن يؤدي دوره الحالي في الجنوب، وأن ينتصر على «فتح الإسلام» في الشمال، وأن يشرف على حسن سير الانتخابات في المتن، وهو عازم على تكليفه الحفاظ على الأمن إذا تعذّر انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

شرح لحود أنه قبل القرار الدولي ١٧٠١ ما كان ليوافق على إرسال الجيش خوفاً من أن تنقضّ عليه إسرائيل كما حصل في الماضي، ولكن بعد صدور القرار صار الجيش قادراً أن يؤدّي مع القوات الدولية دوره، «ولعل إجماع اللبنانيين حوله هو الذي يسهّل هذا الدور».

أثار لحود موضوع الانتخابات الرئاسية فلفت إلى أنه إذا تعذر إجراؤها قبل انتهاء ولايته، فإن الدستور ينص على أن صلاحياته تناط بالحكومة مجتمعة، «ولكن في الواقع نصف اللبنانيين لا يقبلون الحكومة الراهنة ويعتبرونها طرفاً». أكمل لحود: «أما الجيش فهو مقبول ويمكن أن يترأس قائده حكومة مدنية مدة معينة من الزمن حتى يتم الاتفاق على رئيس».

لم يبدِ السفير رأياً في ما طرحه لحود واكتفى بالقول إن فرنسا تتمسك بالحوار وسيلة للاتفاق بين اللبنانيين على الحل. غير أن لحود أصرّ على الإشارة إلى أن انتخاب رئيس الجمهورية بالنصف زائد واحد مخالف للدستور، وشدّد على موضوع رفض التوطين ورفض إعطاء الفلسطينيين جوازات سفر وإقامة وحق العمل، لئلا يصبح مسيحيو لبنان «مثل أقباط مصر».

أجاب السفير أن كل هذه المواقف باتت معروفة، لكن فرنسا مهتمة بما يرد من معلومات حول تسليح المخيمات الفلسطينية، وباريس تعلم أن هذه الأسلحة

«لا تصل من البحر ولا من إسرائيل بل عبر الحدود السورية»، وأضاف: «إن تحسين أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية، كما تفعل حكومة الرئيس السنيورة، أمر جيد ولا يعني بقاءَهم في لبنان». وقال: «نحن مندهشون بالمجتمع المدني اللبناني وقدرة اللبنانيين على التلاقي والتضامن والنهوض ببلدهم. مئات آلاف من الجنوبيين نزحوا ثم عادوا إلى أرضهم فور وقف العمليات، غير أن ما يصدمنا هو استمرار محاصرة وسط بيروت واحتلاله...».

بدوره لم يجب لحود على ملاحظات السفير، وطرح ضرورة التوصل إلى قانون انتخابي عادل، وأيدّ ما خلصت إليه لجنة فؤاد بطرس، واقترح تعديل بعض مواد الدستور، ولفت إلى أهمية تطبيق قانون وسيط الجمهورية، وقانون ضمان الشيخوخة، والبطاقة الصحية.

في نهاية الاجتماع أبلغ السفير الفرنسي تحيات زوجته إلى السيدة الأولى، وأكد أنه سيعود إلى لبنان كسائح «ليتمتع بجماله وروعته». كان الحديث بين لحود والسفير الفرنسي أقرب إلى حوار الطرشان.

في ٦ آب التقى لحود القائم بالأعمال الألماني الجديد هانس يورغ هابر. دار البحث حول الانتخابات الرئاسية. ميّز لحود بين الديمقراطية التوافقية في لبنان والديمقراطية الألمانية التي تقوم على قاعدة حكم الأكثرية. ففي لبنان ثلاث طوائف رئيسية: السنّة والشيعة والموارنة، إلى جانب الطوائف الأخرى. «فعندما ينسحب ممثلو إحدى الطوائف الثلاث تصبح الحكومة فاقدة للشرعية الميثاقية والدستورية كحال الحكومة الحاضرة. ولو بقيت تتمتع بالأكثرية العددية». أنهى لحود مداخلته بالتأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية في «موعدها الدستوري الذي لم يعد بعيداً».

لاحظ القائم بالأعمال أن «لا أحد يريد أن يتفاهم مع الآخر، فما العمل؟»، أجاب لحود: «الكل مجمع على الجيش الوطني. أنا لست مع نظام

عسكري، ولكن إذا لم يتم الاتفاق على رئيس للجمهورية سأحذو حذو بشارة الخوري حين استقال من رئاسة الجمهورية في العام ١٩٥٢، فعيّن قائد الجيش آنذاك فؤاد شهاب رئيس حكومة انتقالية، سأفعل ما يتطابق والدستور، ولكن لن أسلم السلطة إلى حكومة السنيورة».

سأل القائم بالأعمال الألماني لحود حول توقعاته في شأن حظوظ إجراء الانتخابات الرئاسية، أجاب لحود: «بصراحة، إذا استمر الوضع على حاله من الخلافات والتباعد أخشى ألا نتمكن من انتخاب رئيس جديد».

وحول المبادرة الفرنسية قال لحود أنها جيدة لكنها قد لا تصل إلى نتيجة في الوضع الحالي. وعن انتخابات المتن الشمالي رأى لحود أنه: «بصرف النظر عن دستوريتها أو قانونيتها، فإن أمين الجميل كان عازماً على استخدامها للوصول إلى رئاسة الجمهورية، لكنه خسر».

في ٢١ آب استقبل لحود سفير هولندا جيرار فان إيبن في زيارة وداعية. لاحظ إيبن «أن الخلاف على أشده بين المسيحيين في حين نرى الطوائف الأخرى موحدة. فهل يمكن في هذه الحال التوصل إلى مرشح توافقي؟». وافقه لحود أن المسيحيين منقسمون، وهو على اتصال مع البطريرك الماروني في هذا الشأن، لكن الواقع «أن ميشال عون لديه الأكثرية بين المسيحيين ولا يمكن تجاهل هذا الواقع». وفي حال تعذر انتخاب رئيس جمهورية يكون الحل بترؤس قائد الجيش حكومة انتقالية من خمسة أعضاء مدنيين حياديين «غير طامعين بالكرسي»، يعدّون قانوناً للانتخابات النيابية ويجرون الانتخابات ليتقرر من هي الأكثرية.

التقى لحود سفير بلجيكا ستيفان دولوكير في ٢٣ آب في زيارة وداعية، وتناول البحث فيها الحرب الدائرة في مخيم نهر البارد وتنظيم «القاعدة». شرح الرئيس للسفير أن «بعض المقاتلين جاءوا من السعودية. وهناك تمويل من

جماعات سعودية. ولا أريد أن أدخل في الأسماء. أنا قلت على الدوام إن للبنان عدوين هما: المتطرفون الإسلاميون وإسرائيل».

سأل السفير البلجيكي لحود رأيه في ما تتداوله الأوساط الديبلوماسية عن علاقة سوريا بـ«فتح الإسلام» فأجابه: «الأصوليون المتطرفون هم من أشدّ أعداء النظام السوري الذي يشن بدوره عليهم حرباً شرسة».

علق السفير البلجيكي أنه لا يشاطر لحود الرأي، وسأله إذا ما كان لسوريا مرشح لرئاسة الجمهورية؟ قال لحود: «سوريا معنية بالوضع في لبنان، وأي رئيس جمهورية يعادي سوريا يكون بالنتيجة هو الخاسر».

السفير البلجيكي: «لماذا لا تقيم سوريا علاقات ديبلوماسية مع لبنان؟»

لحود: «المرة الأولى التي زار فيها رئيس سوري لبنان كانت في عهدي، وقد اتفقنا مع الدكتور بشار الأسد على إقامة علاقات ديبلوماسية بين لبنان وسوريا، ولكن الاضطرابات حصلت وانقسم اللبنانيون».

السفير: «تشكيل حكومة برئاسة قائد الجيش يعني قيام حكومتين».

لحود: «لا أريد حكومة ثانية تقسم البلاد بل أصرّ على قيام حكومة واحدة برئاسة قائد الجيش. كما لا أريد أن ينقسم الجيش الموحد».

السفير: «هل تبقى في القصر الجمهوري بعد انتهاء ولايتك؟».

لحود: «كلا».

السفير: «لماذا تتحدث كثيراً عن حرب أهلية؟ أين ترى المشكلة؟ وكيف ستبدأ؟».

لحود: «البلاد منقسمة بين ١٤ آذار و ٨ آذار. ولا بدّ من الاتفاق حول رئيس وإلا تبدأ المشاكل».

السفير: «لدينا انطباع أن الإيرانيين يريدون إبقاء «حزب الله» سليماً ولا يريدون أن يدخلوه في مواجهة سنيّة - شيعية، لكن رأينا في موضوع سوريا مختلف فهي لا تسهل وتريد أن تعرقل».

لحود: سوريا قلقة من أن يأتي رئيس ضدها».

السفير: «هل تغلق سوريا الحدود إذا انتخب رئيس لا تريده؟»؟».

لحود: «تغلق سوريا الحدود إذا انتشرت قوات دولية على حدودها مع لبنان. وقد عارضتُ هذا الموضوع في مجلس الوزراء، وقلتُ إن القوات الدولية توضع عندما تكون الدولتان في حالة حرب، لكن إذا أُنتخب رئيس ضدها فلا أعرف ماذا ستفعل؟».

كان لحود يتابع يوماً بيوم وبالتفصيل سير المعارك في نهر البارد، ويقدم النصح بما لديه من خبرة عسكرية إلى الأيام الأولى من شهر أيلول حين انهار مقاتلو «فتح الإسلام» أمام حصار الجيش اللبناني، ولجأوا إلى الفرار الجماعي عبر محاولة لاختراق خطوط الجيش فسقط منهم نحو الستين بين قتيل وجريح وأسير، غير أن قائدهم شاكر العبسي تمكن من الإفلات.

خرج الجيش بانتصار مشرف ومكلف من مخيم نهر البارد، حيث خاض معركة غير عادية بوسائل عادية، وواجه تنظيماً إرهابياً مدرباً ومحترفاً. ورغم خسارة ١٥٢ شهيداً وأكثر من ألف جريح، بينهم عشرات المعوقين، وهي خسارة باهظة لم يتكبدها الجيش من قبل، كسب تأييداً شعبياً ملحوظاً، وجسّد الوحدة الوطنية رغم الانقسامات السياسية والطائفية والمذهبية التي تعصف بالبلاد.

ظهر الجيش علامة مضيئة في سماء مكفهرة، فاندفع الناس إلى الشوارع يبتهجون به، كما ظهر اسم قائد الجيش ميشال سليمان مرشحاً جدياً لرئاسة الجمهورية.

استشعر بعض أطراف قوى «١٤ آذار» هذا الاحتمال، فأعلنوا رفضهم وصول العماد سليمان إلى قصر بعبدا، وأعلن النائب السابق فارس سعيد، منتصف آب، في حديث إذاعي «أن الظروف لن تفرض وصول العماد سليمان إلى رئاسة الجمهورية، وليس وارداً وصول عسكري إلى الرئاسة».

التقيت ميشال سليمان في ٦ كانون الأول ٢٠٠٧ في مكتبه بقيادة الجيش، فكانت مناسبة استذكر فيها أهم المحطات التي مرّ بها أثناء توليه مهام قيادة الجيش بدءاً بمعركة الضنّية في العام ٢٠٠٠ مروراً بزلزال ٢٠٠٥ وانتهاء بمعركة مخيم نهر البارد. أخبرني أنه أراد من اليوم الأول من معركة الضنّية التوجه بالطوافة إلى ارض المعركة فقيل له: «اتجاه الريح غير مساعد». جلس بعض الوقت لكنه ما عاد يتمالك نفسه فقال لهم: «أنا ذاهب إلى واجبي ولن أبقى بعيداً عن المعركة مهما تكن الأحوال».

ثم عرّج على موقفه أثناء التظاهرات والصدامات التي حصلت ما بين ٢٣ و٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧، فقال لي: «يللي عم نعملو هو اقصى ما يمكن ان نعمل»، وأضاف: «أعطينا التوجيهات بأن يحافظ العسكريون على أعصابهم ويضبطوا عواطفهم، لان بالي على الدوام مشغول أن يفتح أحد عناصر الجيش النار ويسقط قتلى وجرحى من المدنيين، وأشكر الله في كل مرة تمر الأمور على سلامة». وأنهى حديثه: «يعني عم نقول للعسكري تحمّل القتل ولا تتركهم يتقاتلون...».

لكن معركة مخيم نهر البارد كانت الأقسى عليه. أصيب في الأيام الأولى بحالة من الاكتئاب الشديد جراء سقوط الشهداء والجرحى من الجيش، وقد ازداد اكتئابه لصعوبة الحسم والتكلفة العالية، وشعر أنه وحيد بلا غطاء ولا دعم. غير أنه كان يدرك في قرارة نفسه ان «الهروب من المعركة هو موت أكيد ومخزٍ، في حين أن خوض المعركة، مهما تكن الشدائد والمصاعب، يتيح للإنسان فرصة الموت بشرف على الأقل».

تبدل مزاجه بالكامل عندما ذهب للمرة الأولى كي يعزي بشهيد. كان يتوجس من ردة فعل الأهل ويخشى أن يعاتبوه أو يحمّلوه المسؤولية، وما إن وصل حتى استقبله الحضور بالقبلات والزغاريد والورود، وتكرر المشهد في كل مكان، عند المسيحيين والشيعة والسنّة والدروز على السواء، وقد تأثر بوالدة شهيد من إقليم الخروب تقول له: «نحن فقدنا ابناً واحداً أما أنت ففقدت ١٥٠».

ختم كلامه لي بالقول: «لم أستمد قوتي من السياسيين ولا من الساسة ولا من الدعم الخارجي، بل من الناس الطيبين الذين كانوا بعفويتهم يزيدونني إيماناً بأن المعركة رابحة لا محالة».

إيمانه بالله كبير، يتوكل عليه في كل شيء ويتعقل في كل شيء. وحين هممت بالخروج، قلت له: «عندما تراودك الذكريات...»، فقاطعني وأكمل: «اتصل بك...».

اغتنم نبيه بري إحياء الذكرى السنوية لغياب الإمام موسى الصدر في ٣١ آب ٢٠٠٧ ليطلق من بعلبك مبادرة تتضمن نقطتين: تخلي المعارضة عن مطلب قيام حكومة وحدة وطنية في مقابل قبول الأكثرية انتخاب رئيس توافقي في جلسة بنصاب الثلثين. وكرر الدعوة لعقد جلسة لمجلس النواب في ٢٥ أيلول لانتخاب رئيس الجمهورية، وتعهد بالحوار مع بكركي ومع أقطاب مؤتمر الحوار الوطني من أجل التوافق على اسم رئيس الجمهورية بما يوصل إلى انهاء الاعتصام ووأد الفتنة وإبعاد «الشر المستطير» الذي يتربص بلبنان.

كان يكرر في هذه الآونة ضرورة تحقيق معادلة «س.س.» التي تعني أن الحل مرتبط بتحسن العلاقات السورية - السعودية، والعكس صحيح. وأبدى بري ارتياحه لحجم الدعم الدولي الذي حظيت به مبادرته، لكنه كان يرتاب بموقف «١٤ آذار» الذي «يبدو متردداً وينقصه الحسم والوضوح». تابع باهتمام المواقف الايجابية التي تبرز عند البطريرك وعند بعض أقطاب الأكثرية مثل أمين

الجميل ومحمد الصفدي وبطرس حرب وغسان تويني من مسألتي الرئيس التوافقي ونصاب الثلثين، وكان يقول «لن أدخل القاعة ولن أطرق بمطرقتي معلناً افتتاح جلسة انتخاب رئيس الجمهورية إلا بوجود ٨٦ نائباً، وهذا النصاب لا تستطيع الأكثرية تأمينه وهي مضطرة إلى التوافق مع المعارضة على اسم الرئيس».

وأكثر ما كان يشغل باله هو ما يجري داخل مثلث الحريري - جنبلاط - جعجع، ويعوّل على الحريري في هذا المجال. وقد هيأ نفسه في حال جاء رد الأكثرية ناقصاً أو ملتبساً أو مشروطاً أن يعلق مبادرته مكتفياً بالقول: «اللهّم إني قد بلغت».

في ٦ أيلول زار ميشال عون نبيه بري بشكل مفاجىء في محل إقامته بعين التينة، في أول لقاء بين الرجلين وفي حضور علي حسن خليل ومحمود بري وجبران باسيل.

استهلك الجانب الشخصي القسم الأكبر من الوقت، فتبدلت «صورة الجنرال» في ذهن بري، «وصورة الأستاذ» في ذهن عون. كان يتصور كل واحد انه نقيض الآخر، فاكتشفا أنهما أقرب بعضهما إلى الآخر مما كانا يتصوران.

في ١٢ أيلول التقت الأكثرية بدارة أمين الجميل في بكفيا، وردّت ببيان أذاعه سعد الحريري على مبادرة بري فوافقت على «الدعوة إلى الحوار والتوافق»، ورفضت أن يكون الحوار مشروطاً بالتخلي عن ورقة نصاب النصف زائد واحد. وكان لافتاً أن الأكثرية على مستوى شخصيات الصف الأول تعقد للمرة الأولى اجتماعاً خارج قريطم، مما يعني أن اختيار المكان كان متعمداً، والمقصود منه إعطاء مسيحيي الأكثرية الدور الأول في إدارة الملف الرئاسي. عبّر بري عن خيبته من هذا الرد الذي كان دون المستوى المطلوب، وعكس رفضاً ضمنياً لمبادرته وأفرغها من مضمونها الحقيقي.

في ١٩ أيلول ٢٠٠٧، أُصبتُ بصدمة أخرى عندما أدى تفجير سيارة

مفخخة إلى استشهاد النائب الكتائبي أنطوان غانم ومرافقيه وخمسة مدنيين وسقوط عدد من الجرحى، إضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة. لم أفهم لماذا تدفع الكتائب الثمن شهيداً وراء شهيد، ولماذا أنطوان غانم؟

عرفته محامياً متدرجاً في مكتب المرحوم الأستاذ أنطوان جزار حيث كنت أمارس مهنة المحاماة في مطلع السبعينيات. كان حلمه ان يكون نائباً عن دائرة بعبدا. وكان يعمل جاهداً بمفرده بلا مال وبلا دعم، يخدم الناس بما قدِّر له من إمكانات بوصفه محامياً يلاحق مشاكلهم أمام المحاكم المدنية والعسكرية.

انتسب إلى الكتائب في العام ١٩٦٣ وكان لم يناهز بعد العشرين من العمر. عين عضواً في اللجنة التنفيذية لإقليم بعبدا الكتائبي، ثم رئيساً لهذا الإقليم، وفاز بعضوية المكتب السياسي في العام ١٩٨٦. كان يتمتع بخاصيتين: طلاقة الكلمة والنفس الطويل في ملاحقة الخدمات.

حقق طموحه بالوصول إلى المجلس النيابي مرتين: في العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٥. كان عضواً مثابراً في كتلة «اللقاء الديموقراطي» النيابي برئاسة وليد جنبلاط، وعضواً مؤسساً في «لقاء قرنة شهوان» منذ العام ٢٠٠٠. تصرف على الدوام كرجل من الشعب، أحب الناس وسعى إلى حب الناس له.

أنهكه التعب فضعف قلبه ولكن لم تضعف حركته، ولم يمتنع عن التدخين رغم تحذيرات الأطباء له. كانت أسعد أوقاته عندما يصالح متخاصمَيْن أو عندما يدخن سيجارة.

ما غاب مرة عن واجب وواظب على التواصل مع جميع الأفرقاء. كان متواضعاً إلى حد التماهي مع الآخر. لا يدعي المعرفة مع أنه كان مطلعاً، ولا يدعي الزعامة مع أنه كان محبوباً.

كان من نتائج اغتيال أنطوان غانم أن أقام زهاء أربعين نائباً في فندق فينيسيا، واتخذت احتياطات استثنائية لحمايتهم: ستائر غرف النوم مغلقة، لقاء أفراد العائلة والأصدقاء خاضع لإجراءات مشددة ومواعيد مسبقة، عدم مغادرة

الفندق إلا في حالات اضطرارية وعدم تلبية الدعوات الاجتماعية. كان النواب يشعرون أنهم في سجن ذهبي.

قبل أن يتوجه لحضور افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك عاش إميل لحود ذروة سروره في ٢٠ أيلول عندما قام بتدشين «سد شبروح» للمياه، الذي رأى فيه أهم إنجاز في عهده، وكان يكيل المديح لمدير عام وزارة الطاقة والمياه فادي قمير الذي «لولاه لما كان هذا الإنجاز قد تحقق».

لم تنعقد جلسة مجلس النواب في ٢٥ أيلول، بينما انعقدت في اليوم عينه الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وكان لبنان حاضراً فيها على كل شفة ولسان.

شدد الأمين العام بان كي مون على أن «زمن الإفلات من العقاب في لبنان قد ولّى»، مشيراً إلى إنشاء المحكمة الدولية قريباً. ودعا جورج بوش إلى «دعم الديموقراطية الناشئة في لبنان». وأكد نيكولا ساركوزي «أن فرنسا ستقف إلى جانب لبنان في كل الأوقات والحالات».

مساء ٢٥ أيلول استقبل بان كي مون في نيويورك رئيس الجمهورية اللبنانية وأعرب له، وفق ما جاء في المحضر، عن سعادته لمشاركته في اجتماع الجمعية العمومية رغم «انشغالكم بالاستحقاق الذي أتصور أنكم تعلقون أهمية قصوى على حصوله لتتخلصوا من الحمل الثقيل الذي على اكتافكم». تمنى الأمين العام أن يُنتخب الرئيس الجديد وفق الدستور «لأن لا أحد يستطيع أن يتخيل عدم التقيد بالدستور». وأبدى ارتياحه للتنسيق القائم بين الجيش اللبناني واليونيفيل في جنوب لبنان، وأكد متابعته الضغط على إسرائيل لوقف خرقها الخط الأزرق وحرمة الأراضي اللبنانية، ولتطبيق القرار ١٧٠١ تطبيقاً كاملاً، وأنهى كلامه بالقول: «أُقدر دوركم رغم الصعوبات السياسية التي مرّ بها لبنان، وآمل أن يتم الإسراع في إيجاد الحلول التي تعزز الديموقراطية والأمن في وطنكم».

شكر لحود لبان كي مون جهوده من أجل السلام في العالم وفي لبنان خصوصاً، وشاطره الأمل أن يتوصل اللبنانيون إلى حل مشاكلهم عبر الحوار رغم الاغتيالات والاضطرابات، وأضاف: «يجب ان تتم الانتخابات الرئاسية رغم اغتيال الحريري وما أعقبه من جرائم، أما بالنسبة لي فقد وصلت إلى نهاية المطاف وكل ما أريد هو أن يستعيد لبنان أيامه الحلوة».

أثار لحود موضوعي المعتقلين والأسرى اللبنانيين في إسرائيل واسترداد مزارع شبعا أرضاً ومياهاً. كما تكلم عن بقعة النفط التي سببّها العدوان الإسرائيلي والتي تؤثر على البحر المتوسط. وقدم وزير البيئة يعقوب الصراف الذي كان برفقة لحود دراسة إلى الأمين العام تتضمن الشروح اللازمة في شأنها.

أشار بان كي مون إلى أن هناك رساماً خاصاً لمزارع شبعا، وأن العمل جار لتعيين قضاة المحكمة الدولية وتأمين التمويل. وتدخل نيكولا ميشال ليقول: «إننا نجري المقابلات لاختيار أفضل القضاة اللبنانيين والدوليين والأكثر خبرة، وسيكونون مهنيين وحياديين».

أيّد لحود الإسراع بانعقاد المحكمة لأن هناك موقوفين منذ سنتين، وبينهم أربعة ضباط من دون أي اتهام أو ادعاء، «وهذا أمر غير قانوني».

في إطار آخر، نجح رجل الأعمال جوزف غصوب في جمع أمين الجميل وميشال عون أواخر تشرين الأول ٢٠٠٧ في منزل الياس أبي صعب، وهو مدير الجامعة الأميركية في دبي، لإنهاء الخلاف المزمن بينهما.

أبدى عون أثناء اللقاء استعداده الضمني للتوافق على رئيس للجمهورية يُنتخب على أساس نصاب الثلثين. أما الجميل فرأى ضرورة انتخاب الرئيس بالإجماع، وصدر في نهاية اللقاء بيان تضمن «التزام الأطر السياسية والوسائل

الديموقراطية لحل أي خلافات قائمة بين اللبنانيين... ووقف مسلسل التهميش الحاصل بحق المسيحيين واستعادة دورهم الفعلي في ملء سدة الرئاسة».

امتعض مسيحيو «١٤ آذار»، وفي مقدمهم سمير جعجع، من هذا اللقاء ومن البيان الصادر عنه. وردّ سمير جعجع على دعوة الجميل إلى انتخاب رئيس بالإجماع فقال: «أُفضّلُ رئيساً من ٨ آذار على رئيس توافقي». أما سليمان فرنجية فكان يشجع على مثل هذه اللقاءات ويقول: «رتبوا العلاقة بين الرئيس الجميل والجنرال ولا مشكلة لدي».

في ٢٣ تشرين الأول تأجلت مرة أخرى جلسة مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية، فحدد نبيه بري موعداً آخر في ١٢ تشرين الثاني. وفي ٣١ تشرين الأول التقى عون والحريري في باريس في محادثات ماراتونية اتسمت بالود والصراحة، واتفق الطرفان على أمرين: عدم انتخاب الرئيس بالنصف زائد واحد، وعدم قيام حكومة ثانية، غير أنه لم يتم الاتفاق على اسم رئيس الجمهورية.

في ١١ تشرين الثاني ألقى حسن نصر الله خطاباً رأى فيه أن الاستحقاق الرئاسي هو نقطة تحول بين مرحلتين، وليس مجرد انتقال من عهد إلى عهد، ولا يقتصر على تسمية شخص، بل يتجاوزه للتوافق على ترتيبات المرحلة المقبلة. رفع في هذا السياق جزئياً المسؤولية عن كاهل المسيحيين، وقذف بالكرة جزئياً إلى خارج ملعبهم، فقال: «إن الدور المسيحي ليس هو الدور المُقَرِر، وليسوا وحدهم المشكلة حتى يجدوا وحدهم الحل».

حدد ثلاثة شروط أو مطالب من الرئيس العتيد: حكومة شراكة وطنية مع الثلث المعطل للمعارضة، دعم المقاومة وعدم الإتيان على ذكر القرار الدولي ١٥٥٩، الاحتفاظ بالقيادة الحالية للجيش.

أبلغ «حزب الله» من يعنيهم الأمر أن «تخليه عن عون غير وارد على

الإطلاق لا الآن، ولا في المستقبل»، وبخاصة بعد موقف الجنرال في حرب تموز، وقد سمعت الأمين العام يقول: «إن ما قدمه ميشال عون ابان حرب تموز وما قبلها وما بعدها هو دين في عنقي وعنق جمهور المقاومة إلى يوم القيامة». وأضاف: «مرشح «حزب الله» للرئاسة هو ميشال عون أو من يرتضيه عون».

سأل مرة ميشال عون برنار كوشنير الذي كان يدعوه لتسهيل مهمة البطريرك: «أنا مرشح، ولدي برنامجي للحل، وكلكم تعرفون أن المشكلة الرئيسية تتعلق بملف «حزب الله» وسلاحه، فإذا كان لدى غيري حل يوافق عليه الحزب فأنا لست عقبة، ولكن أعطوني الحل. أما أن يُرفض ترشيحي من دون تبرير وفقط لأن هناك من لا يقبل بي، فهذا ليس بموقف جدي».

أما سليمان فرنجيّه فكان يبلغ كل محاوريه أو المتصلين به أن مرشحه هو ميشال عون لأنه يمتلك «أكبر تمثيل مسيحي شعبي ونيابي»، ونصح لكوشنير أن يبحث في الحل مع عون شخصياً، «فهو صاحب القرار وما يقرره نمشي به».

أبدى لي عون انزعاجه الشخصي من كون معظم الذين يزورونه يأتون إليه ليطلبوا منه الانسحاب دون أن يشرحوا له الأسباب: «أنا أريد أن أبقى في منزلي، أهتم بأحفادي وأزرع حديقتي، وأترك لهم إيجاد الحل». كان في كلامه الكثير من المرارة وخيبة الأمل.

في الأسبوع الأخير من ولاية لحود، وضعت فرنسا ثقلها في الميزان، وتحرك كوشنير وكوسران بين دمشق وبيروت، وبين بكركي وبري. وبعد إلحاح سلّم البطريرك لائحة بأسماء المرشحين الذين يقترحهم لتولي رئاسة الجمهورية. وكانت هذه اللائحة خضعت لكثير من التجاذبات فرست أخيراً، وفق ما نشره الإعلام، على سبعة أسماء: ميشال عون، بطرس حرب، نسيب لحود، روبير غانم، ميشال الخوري، ميشال إده، وأضيف اليها اسم سابع هو رياض سلامة.

وكان روبير غانم وميشال إده هما الأوفر حظاً. الأول قريب من «١٤ آذار» ومقبول من المعارضة، والثاني قريب من «٨ آذار» ومقبول من الأكثرية.

سارعت الأكثرية إلى استبعاد ميشال أده واعتبرته على علاقة جيدة بـ«حزب الله» وسوريا وصلاته ضعيفة بأفرقاء «١٤ آذار»، وردت المعارضة برفض روبير غانم واعتبرته من فريق «١٤ آذار»، وليس توافقياً. وفي اللحظة الأخيرة برز اسم حاكم المصرف المركزي رياض سلامة لكنه تبين، بناء على استشارة بهيج طبارة، أنه يحتاج إلى تعديل دستوري.

دفعت باريس إلى اجتماع الفرصة الأخيرة بين عون والحريري في الرابية في بيت نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري، غير أن الاجتماع لم يسفر عن نتيجة.

وفي خطوة تنطوي على الكثير من الفروسية التي يتوخاها عون في تصرفه العام والخاص، سحب ترشيحه في إطار مبادرة من خمس نقاط: أولاً يسّمي عون مرشحاً لرئاسة الجمهورية من خارج تكتله وتياره ويكون ملتزماً «وثيقة التفاهم» مع «حزب الله»، وفي المقابل، يسّمي سعد الحريري رئيس حكومة توافقياً من خارج تيار «المستقبل» ويكون ملتزماً المحكمة الدولية، ثانياً تتشكل حكومة وحدة وطنية تتوزع حقائبها على الموالاة والمعارضة بنسبة تمثيل كل منهما في المجلس النيابي (٥٥ ٪ للمولاة و٤٥٪ للمعارضة) مع حقيبتين سياديتين لكل منهما، ثالثاً يُقرّ قانون الانتخابات النيابية على أساس القضاء وتجرى الانتخابات في موعدها، رابعاً يبقى قائد الجيش في موقعه. وفي حال شغور هذا الموقع تعود تسمية القائد الجديد استثنائياً إلى رئيس الجمهورية الجديد، خامساً تعطى أولوية مطلقة لملف المهجرين وإعادة النظر في نظام المجلس الدستوري ومشاركة المسيحيين والمسلمين مناصفة في كل مناصب الدولة. بات ميشال عون الممر الإجباري لأي تسوية، فلا توافق مسيحياً - مسيحياً من دونه، ولا توافق لبنانياً - لبنانياً في غيابه.

رفع عون عن كاهله المسؤولية بإعلان انسحابه، لكن فريق «١٤ آذار» المجتمع في فندق فينيسيا رفض مبادرة عون رفضاً مطلقاً، ولم يسجّل له ولو إيجابية انسحابه من معركة الرئاسة.

فور إذاعة بيانه اتصلتُ بعون لأقول له: «لو كنا في أي بلد غير لبنان لكنتَ رئيساً للجمهورية بلا نقاش. أما ونحن في لبنان فأنت المرشح الأقوى ولكن حظوظك هي الأقل». هنأته على خطوته عسى أن تفتح كوة لانتخاب رئيس توافقي قبل انتهاء ولاية لحود، غير أن الأمور سارت باتجاه معاكس.

طلبت المعارضة في الأسابيع الأخيرة من دمشق أن تتدخل لحمل لحود على القبول بتشكيل حكومة انتقالية، فكان جواب دمشق: «لا أحد يؤثر عليه، حتى الضغوط الأميركية في السابق لم تنفع معه».

شرح لحود موقفه أمام رئيس تحرير مجلة «الأفكار» وليد عوض فيما كان يقلده وسام الأرز الوطني تقديراً لسياسته الوفاقية فقال له: «أنا دافعت عن وحدة لبنان طوال حياتي، فلن أختم عهدي بخطوة تقسيمية، ولن أبقى دقيقة واحدة بعد الثانية عشرة من ليل الجمعة ٢٣ تشرين الثاني الجاري».

في الأسبوع الأخير من ولايته التقيت لحود في القصر الجمهوري، فكانت مناسبة سانحة ليستعرض حصيلة ولايته فقال: «أفخر بكل ما قمتُ به في قيادة الجيش ورئاسة الجمهورية. عند تسلمي قيادة الجيش وبعدها رئاسة الجمهورية اعتمدت أربع ثوابت لم أحِدْ عنها وهي: حماية المقاومة، التعاون والتنسيق مع سوريا، رفض التوطين، والاستقامة في الحكم. كنت أدرك أن هذه الثوابت ستسبب لي الكثير من الخصومات والعداوات والمطبات والمصاعب داخل لبنان وخارجه».

أضاف: «كان مطلوب مني أن أضرب المقاومة فحميتها، وأن أخاصم سوريا فصادقتها، وأن أسهّل توطين الفلسطينيين في لبنان فناديت بحق العودة،

وأن أتساهل في المال العام فوقفتُ ضد الفساد ودون استباحة الدولة من قبل الشركات ومن وراءها. يعيب علي البعض أني كنت طرفاً. والواقع أني لم أقدر أن أبقى على الحياد بين الحق والباطل، وبين مصلحة الوطن ومصلحة المستفيدين من الوطن. اتخذتُ هذه المواقف لأحفظ الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار والسلم الأهلي. أردت بناء لبنان القوي والدولة القوية القادرة على الوقوف في وجه إسرائيل. رفضت مقولة: «العين لا تقاوم المخرز»، ووقفت إلى جانب المقاومة، وعززت الجيش، فمنعت اجتياح لبنان كما حصل في العام ١٩٨٢. ارتضيت أن أحمي الشعب ولو على حساب شعبيتي، وأحفظ وحدة الوطن والدولة ولو على حساب زعامتي».

استعرض الصعوبات والخلافات التي واجهها طوال تسع سنوات ليجزم بشكل قاطع أن خطه السياسي هو الخط الوحيد الذي يفترض بكل رئيس للجمهورية أن يعمل به مع اختلاف الأسلوب والمقاربات، وإلاّ دخل لبنان أتون النزاعات القاتلة والمدمرة، «وسقط في قبضة أصحاب المال والنفوذ المتحالفين مع أهل الطائفية والمذهبية»، وقال: «تمكنتُ من أن أساهم في تحرير الأرض، وأن أُجبر إسرائيل على الانسحاب بلا مفاوضات ولا اتفاقات ولا مقابل، وتمسكت بلبنانية مزارع شبعا، ورفضت التوطين بكل أشكاله. اغتاظت تل أبيب وألبّت عليّ العديد من القوى الدولية والاقليمية وبعض القوى الداخلية، ونصبت لي الكمائن الأمنية والسياسية للثأر من انسحابها المذلّ من لبنان سنة ٢٠٠٠، فكان قانون محاسبة سوريا، والقرار الدولي ١٥٥٩، ومسلسل الاغتيالات الذي لم يتوقف. والمشكلة أن جورج بوش كان ينظر إلى المنطقة من منظار حربه في العراق، وجاك شيراك ينظر إلى لبنان من زاوية علاقاته برفيق الحريري. لم تقاطعني كوندوليزا رايس لصدور القرار الدولي ١٥٥٩ أو نتيجة اغتيال الحريري، بدليل أنها زارتني بعد صدور القرار وحصول الاغتيال. والحقيقة أنها قاطعتني لرفضي مطالبها، كما رفضتُ مطالب كولن باول من قبل، وهي ثلاثة: نزع سلاح «حزب الله»، سحب الجيش السوري من لبنان، وإرسال الجيش

اللبناني إلى خطوط التماس مع إسرائيل. أما أنا فكان همي أن أحفظ وحدة لبنان واستقلاله، وأكبر وسام على صدري أن يطلق علي البعض وصف «الرئيس المقاوم». قوة لبنان بقوته ومقاومته، وليس قوته بضعفه واستسلامه».

أنهى الشق السياسي من الحديث فقال: «المؤامرات على الوطن والدولة استطاعت أن تهزّ الأمن والاستقرار، لكنها لم تقدر أن تهزّ قناعاتي، فثابرت على مواقفي وثوابتي لا أتزحزح عنها حتى اللحظة الأخيرة، وسأبقى متمسكاً بها بعد نهاية عهدي، إيماناً مني أنها السبيل الوحيد لحماية استقلال لبنان وسلامته ودور اللبنانيين لاسيما المسيحيين منهم».

أنتقل إلى الشق الاجتماعي فقال: «ما كنت أتصور أن المسائل الشخصية تطغى إلى هذا الحد على المسائل الوطنية. أنا أفهم أن يسعى البعض لتحقيق مكاسب شخصية، ولكن لا أفهم أن توظف كل السلطات للبيع والشراء وكسب الأموال غير المشروعة. لم أوافق أن تكون المكاسب الشخصية على حساب الإصلاح وقانون الشيخوخة ووسيط الجمهورية والبطاقة الصحية. اصطدمت بالطاقم السياسي الذي عرقل كل المشاريع التي لا تدرّ عليه كسباً شخصياً».

وفي نظرة موضوعية إلى النتائج التي تحققت خلال تسع سنوات من رئاسته قال: «في قلبي حسرة لأني لم أنجز ما كنت أحلم به لوطني، وتعثرت مشاريعي ولم تطبق». وأضاف: «تمكنتُ بعد جهد جهيد من إصدار قانون ضمان الشيخوخة غير أنه اصطدم بخلاف نشب بين رفيق الحريري الذي أصرّ على إناطته بإحدى شركات التأمين وإيداع الأموال في صندوق خاص، ونبيه بري الذي اقترح إلحاق المشروع بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما أشرفتُ على مشروع الخطة العشرية للسدود، غير أنه لم يتم تنفيذ إلا سدّ شبروح، علماً أن الجميع يقرون أن المياه أغلى من النفط. أما مشروع وسيط الجمهورية الذي يعني بملاحقة وتسهيل معاملات المواطنين في الادارات والمؤسسات العامة،

فقد لقي رفضاً من رفيق الحريري ومن معظم السياسيين الذين يهمهم أن يبقى المواطن مرتهناً لهم في تسيير أموره مع الدولة».

يرى لحود أن العلة ليست في اتفاق الطائف، بل في بعض بنوده وفي كيفية تطبيقه بعدما صار بإمكان رئيس الحكومة أو أي وزير أن يتمنع عن تنفيذ قرار مجلس الوزراء، في حين أن رئيس الجمهورية ملزم بالتوقيع خلال مهلة ١٥ يوماً: «كنت أعني كل كلمة قلتها في خطاب القسم، وكنت أتصور أن ما فعلته لبناء الجيش قادر أن أفعله لبناء الدولة، غير أنه اعترضتني عقبة أساسية تمثلت بالطبقة السياسية التي تمسك بخناق الوطن والمواطن وتحول دون أي مشروع إصلاحي يمس بمصالحها».

واستطر يقول: «لا إصلاحاً إدارياً، ولا مكافحة للفساد بلا وسيط الجمهورية، ولا عدالة اجتماعية بلا ضمان الصحة والمدرسة والشيخوخة، ولا تنمية وتقدماً بلا استثمار المياه والغاز. والمياه هي حياة لبنان، والغاز أهم ثروة طبيعية فيه».

وما إن لفظ كلمة «الغاز» حتى تذكر أنه قبل عام ٢٠٠٥ تنامى له أن مركباً فرنسياً يجوب الشواطئ اللبنانية من دون علم السلطات اللبنانية، فاستدعى قائد المركب والسفير الفرنسي يسألهما عن سبب تواجد المركب في المياه الاقليمية اللبنانية، فأجابه الجانب الفرنسي أنه اتفق مع رفيق الحريري على التفتيش عن الغاز. راجع لحود الحريري الذي قال له: «لا تحكي مع أحد لأني أعدّ العدة مع شركات أجنبية لاستثمار موضوع الغاز». استغرب لحود وقال: «موضوع الغاز مادة استراتيجية لا يجوز تسليمها إلى الشركات».

ختم بجملة تختزل كل شخصيته: «من أراد إرضاء الجميع لا يُرضي أحداً. يكفيني أني أرضيتُ ضميري، وعملت بقناعاتي. أنا مؤمن بما فعلته ومستعد لتكرار التجربة ذاتها لأن ضمير الإنسانَ لا يخضع لتبدل الأحداث والأحوال، ومن يعمل وفق ضميره لا يركع أمام أحد وهو الرابح في نهاية المطاف».

مساء اليوم الأخير من ولاية لحود، أذاع رفيق شلالا الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بياناً أكد فيه أن الحكومة مفتقرة إلى الشرعية الميثاقية والدستورية منذ تاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، فلا يسعها ممارسة السلطة الإجرائية، وأعلن «تحقق إخطار حالة الطوارئ في جميع أراضي الجمهورية اللبنانية اعتباراً من تاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧»، وكلف الجيش صلاحية ضبط الأمن، ووضع جميع القوى المسلحة تحت إمرته، على أن تعرض كل التدابير التي ستتخذها قيادة الجيش على أول مجلس الوزراء فور تشكيل حكومة تتوافر فيها الشرعية الميثاقية والدستورية.

قفز اسم ميشال سليمان إلى الواجهة واتفقت المصادر السياسية والديبلوماسية على أن الأحداث تجاوزت لائحة البطريرك صفير، كما تجاوزت أسماء المرشحين التوافقيين الذين كانوا موضع تداول، وباتت الأوضاع تتطلب نمطاً جديداً من المرشحين «الأقوياء» لإحداث صدمة إيجابية تخرج اللبنانيين من شعور الخيبة والإحباط. أما ميشال سليمان فلم يخرج عن تحفظه الطبيعي وبقي يتصرف بروية وهدوء.

صفة «المرشح القوي» تنطبق على قلة من الموارنة لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، غير أن صفة «المرشح القوي والتوافقي» لا تنطبق إلا على واحد منهم هو ميشال سليمان الذي يحظى بتأييد واسع واحترام كبير على الصعيدين المحلي والخارجي، وقد حظي بدعم مباشر وشخصي من العماد عون بعدما سحب الأخير ترشيحه للرئاسة، وقال في اجتماع تكتله النيابي: «أنا ابن المؤسسة العسكرية أفنيت فيها عشرات السنوات من عمري، وهي تعرضت وتتعرض للكثير من التجاذبات. وقد صدر كلام جارح بحقها من قوى السلطة. أن تعديل الدستور لصالح قائد الجيش هو نوع من إعادة الاعتبار لي ولقائد الجيش وللمؤسسة. ميشال سليمان كان تلميذي، وأنا أعتز بمناقبيته وأخلاقه وتضحياته، وأعزّ شيء على قلب الإنسان أن يرى ابنه في أعلى المراكز». غير أنه لن يتم

انتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية إلا في ٢٥ أيار ٢٠٠٨، بعد فراغ رئاسي لستة أشهر.

وفي آخر اتصال أجريته مع لحود في قصر بعبدا قبل ساعتين من انتهاء ولايته قال لي إنه يسهر مع العائلة وبعض الأصحاب، وعلق ضاحكاً: «أنا قلت بدي أبقى حتى آخر دقيقة، ولح ابقى لآخر دقيقة، ويمكن أبقى دقيقة واحدة إضافية عن قصد». إنه مفطور على غريزة البقاء والقدرة على الصمود.

الخاتمة: السهرة الأخيرة

في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٧، عشية ذكرى الاستقلال، ودّع لحود وزوجته جميع موظفي القصر الجمهوري من مدنيين وعسكريين، الذين عملوا معه خلال ولايته، ومنهم مدير عام رئاسة الجمهورية العميد المتقاعد سالم أبو ضاهر، ورئيس التشريفات والمراسم مارون حيمري، وقائد لواء الحرس الجمهوري بالوكالة العميد خليل المسنّ، ومدير مكتب رئيس الجمهورية العميد غابي رعيدي، وعدد من الضباط المتقاعدين الذين عملوا إلى جانب الرئيس منذ كان قائداً للجيش، إضافة إلى الناطق باسم رئاسة الجمهورية رفيق شلالا الذي القى باسم الحضور كلمة توجه فيها إلى رئيس الجمهورية فقال: «معك أدركنا كم يكبر الوطن عندما يرتضي المسؤول الأول فيه أن يكون أصغر منه. معك أحسسنا كم تقوى الدولة عندما يكون رأسها مؤمناً بها وعاملاً على تحصينها وحمايتها. معك ذقنا طعم النصر ولذة الانتصار، فكان تحرير الأرض بعد طول انتظار. معك كان للصمود ثمن غالٍ فيما الآخرون جعلوه شعاراً باهتاً لا لون له ولا قيمة. معك تعلمنا كم ان الدفاع عن الحق واجب ولو كان الثمن حصاراً ومقاطعة وعزلاً وتهميشاً».

وخاطب شلالا السيدة الأولى أندريه لحود فقال: «كنتِ لنا، كما للكثيرين من اللبنانيين، الأم والأخت والصديقة، تمسحين دمعة طفل، وتنقذين حياة صغار، وتصححين مسيرة يافع، وتعطين من حنانك دفئاً لعجزة انتظروا سنوات من يرعى شيخوختهم».

بلغ التأثر مداه حين ختم شلالا كلمته بالقول: «هذا القصر سيشتاق إليك ونحن أهل القصر سنشتاق إليك أيضاً».

كادت أن تدمع عينا لحود وهو يتسلم هدية تذكارية هي نمر من البلور الصافي، ولم يكتم عواطفه حين شكر كل الذين عاونوه في أصعب الظروف لتفانيهم وتضحياتهم وقال ما خلاصته: أكملوا واستمروا كما أنتم. كونوا أصحاب حق ومحقّين. لا تخافوا أحداً، وتذكروا أن أعظم قوة في العالم، الولايات المتحدة الأميركية، لم تقدر علينا لأننا كنا على الدوام مصرّين على الحق، واستطرد: «لن أشتغل بالسياسة، بل سأكمل في الشأن الوطني العام، ولبنان أمانة في أعناقنا. صحيح أني لا أسلّم رئيساً للجمهورية، لكني على ثقة بأن الجمهورية ستَسْلم، والوطن باق».

يوم الجمعة ٢٣ تشرين الثاني، كان اليوم الأخير من الولاية. لم يحدد لحود مواعيد رسمية، واستقبل من رغب في زيارته، وكان بينهم نواب من المعارضة جاؤوا يحاولون إقناعه بتشكيل حكومة انتقالية في الربع الساعة الأخير، لكنه ظل متمسكاً بموقفه الرافض لوجود حكومتين في البلاد كما حصل في العام ١٩٨٨. بعدها وزّع أوسمة على معاونيه، وأخذ صوراً تذكارية مع البعض منهم. بحث في ترتيبات المغادرة، وأراد أن تتم بلا مراسم ولا تشريفات. أقنعه معاونوه بعد جهد بضرورة إتمام مراسم الوداع وفق الأصول والتقاليد المعمول بها، وأعطيت التعليمات لإعداد التحضيرات وفقاً للبروتوكول الرئاسي، لا سيما وأنه يغادر القصر من دون أن يكون هناك رئيس يسلمه الأمانة.

أما السهرة التي لن تنساها عائلة لحود فكانت في المساء وضمّت الأولاد والأحفاد وعدداً محدوداً من الأصدقاء ومن الذين عملوا معه أثناء توليه الرئاسة، علماً بأن كثيرين طلبوا منه أن يقضوا السهرة الأخيرة معه، غير أنه كان يردد: «بدي اطلع آخر نهار متل ما جيت أول نهار».

استهلّ لحود السهرة بالاستماع إلى حديث تلفزيوني لمستشاره القانوني سليم جريصاتي الذي شكر الرئيس لأنه «لم يضعه يوماً في حرج مع ضميره أو علمه».

وصفتْ أندره لحود السهرة الأخيرة أنها كانت «سهرة فرح» لشعور المشاركين أنهم أتموا المهمة، رغم الزلازل والعواصف التي ضربت لبنان طوال الأعوام الماضية. كان الكل يلهو ويضحك ويستمتع بهذه اللحظات التي يدركون في قرارة أنفسهم أنها لن تتكرر.

لم تشعر أندره لحود طوال مدة إقامتها في القصر الجمهوري «أنها في بيتها». لم تألف هذا القصر، فهو «بلا دفء ولا روح»، وتفضل عليه «جمعية عناية ورعاية شؤون الطفولة» التي أسستها. أما إميل لحود فما كان يطيق البقاء في القصر طويلاً، وكان يتحين الفرص ليخرج منه كلما سنحت الظروف.

لم تخلُ هذه السهرة من بعض الوجوم حين وقف إميل إميل لحود يشرب نخب والده ويقول له: «يا هيك والد كبير يا بلا».

لاحظ سليم جريصاتي أن لحود كان ينظر طوال السهرة إلى ساعته بشكل عفوي كأنه يحسب الدقائق التي تمر. وعند انتهاء العشاء بدأ الاهل والاصدقاء بمغادرة القصر تباعاً من باب المنزل الذي يستعملونه عادة والمعروف بالرقم ٣٧، وجلس لحود ينتظر الدقيقة الأخيرة.

قبيل منتصف الليل طلب إليه مارون حيمري أن يستعد للمغادرة، نظر لحود إلى ساعته وقال له مداعباً: «بعد أمامي خمس دقائق، وأنا قلت إني باق حتى الدقيقة الأخيرة».

خصّ لحود مدير مكتب «الجزيرة» غسان بن جدو بالتقاط الصور الأخيرة له داخل غرف القصر، ونزل إلى الباحة حيث تحلق أكثر من ٣٠٠ صحافي ومراسل من كل أنحاء العالم، سأله أحدهم بالإنكليزية: «كيف سيكون لبنان في المستقبل؟»، أجابه لحود: «ما زلت على اقتناعي أن المقاومة ستنتصر، وأن لبنان سينتصر معها، وأن الحكومة غير الشرعية ستذهب ولو كانت مدعومة من الولايات المتحدة وإسرائيل، وستحل محلها حكومة شرعية ودستورية وقانونية،

ولا أستبعد أن تتغير الأوضاع والدول، ولكن الثابت في كل حال هو الحق الذي لا يعلو عليه أحد».

على وقع هذه الكلمات، صافح مودعيه من كبار موظفي القصر. وقف أمام العلم فيما موسيقى الجيش تعزف لحن التعظيم ثم النشيد الوطني اللبناني. عرض كتيبة من لواء الحرس الجمهوري وحيا قائدها، كما استعرض حرس الشرف، وتمت مراسم الوداع كما يوم بدأ ولايته قبل تسع سنوات.

كانت عقارب الساعة تشير إلى منتصف الليل عندما رفع يده اليمنى وقال لمن حوله: «بخاطركم»، فأجابوه: «الله معك». صعد إلى سيارته وتوجه مع حراسه إلى منزله في بيروت. من يصنع الحدث لا يتطلع إلى الوراء.

بيروت في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨

السلسلة السياسية

صدر منها:

- **مؤلفات محمد حسنين هيكل:**
  - **الحل والحرب**
  - **بين الصحافة والسياسة**
  - **حديث المبادرة**
  - **خريف الغضب**
  - **زيارة جديدة للتاريخ**
  - **عند مفترق الطرق**
  - **قصة السويس**
  - **لمصر لا لعبد الناصر**
  - **وقائع تحقيق سياسي**
  - **السلام المستحيل**
  - **آفاق الثمانينات**
- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيارسالينجر وإريك لوران
- **حرب الخليج** - بيار سالينجر واريك لوران
- **عاصفة الصحراء** - بيار سالينجر واريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **الأسد** - باتريك سيل
- **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - الرئيس حسين الحسيني
- **الشرق الأوسط** - د. معين حداد
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف 1989 - 1998** - محمود عثمان
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **الضوء الأصفر** - عبد الله بو حبيب
- **المال إن حكم** - هنري إدة
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- **رؤية للمستقبل** - جوزيف أبو خليل
- **فرنسا والموارنة ولبنان** - اللواء ياسين سويد
- **لبنان لماذا؟** - جوزيف أبو خليل
- **لبنان وسوريا مشقة الأخُوة** - جوزيف أبو خليل
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **ثمن الدم والدمار** - كمال ديب
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د.محمد فاضل الجمالي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **الحصاد** - جون كوولي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلر
- **اللوبي** - إدوارد تيفنن
- **الماسونية دولة في الدولة** - هنري كوستون
- **بالسيف** - ستيفن غرين
- **قصة الموارنة في الحرب** - جوزيف أبو خليل
- **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين
- **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- **طريق أوسلو** - محمود عباس
- **الخداع** - بول فندلي
- **ويلات وطن** - روبرت فيسك
- **من يجرؤ على الكلام** - بول فندلي
- **لا سكوت بعد اليوم** - بول فندلي
- **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد

- **أبي لافرنتي بيريا** ـ سيرغو بيريا
- **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** ـ د. عبد السلام المجالي

o مؤلفات د. عصام نعمان:

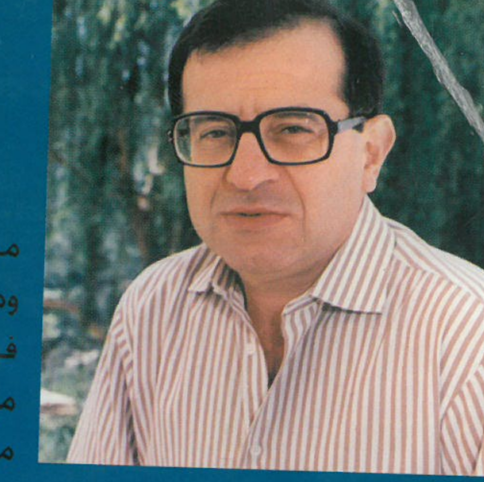
- **العرب على مفترق**
- **هل يتغير العرب؟**
- **أميركا والإسلام والسلاح النووي**

- **التشكيلات الناصرية** ـ شوكت اشتي
- **الديبلوماسية على نهر الأردن** ـ د. منذر حدادين

o مؤلفات الرئيس سليم الحص:

- **للحقيقة والتاريخ . تجارب الحكم ما بين** 1998 . 2000
- **محطات وطنية وقومية**
- **عصارة العمر**
- **نحن والطائفية**
- **صوت بلا صدى**
- **تعالَوا إلى كلمة سَواء**
- **سلاح الموقف**
- **في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً**
- **ما قلّ ودلّ**

- **الوجه الآخر لإسرائيل** ـ سوزان نايثن
- **النفط** ـ هاني حبيب
- **مشكلة المياه بين تركيا وسوريا** ـ وليد رضوان
- **العلاقات العربية التركية** ـ وليد رضوان
- **تركيا بين العلمانية والإسلام** ـ وليد رضوان
- **تواطؤ ضدّ بابل** ـ جون كولي
- **دارفور حرب وإبادة** ـ جولي فلنت وألكس دي فال
- **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة** ـ روبرت فيسك
- **العلاقات اللبنانية ـ السورية** ـ د. غسان أحمد عيسى
- **على خط النار** . مذكرات الرئيس الباكستاني برويز مشرف
- **أصوات قلبت العالم** . كيري كيندي
- **سوكلين وأخواتها** ـ غادة عيد
- **تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح ـ (جزآن)** ـ عمر زين
- **قراصنة أميركا الجنوبية . أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية** . طارق علي
- **قرارات مصيرية:** . حياتي في دهاليز السياسة غيرهارد شرودر
- **بلاكووتر** . جيريمي سكاهيل
- **النفط والحرب والمدينة** . د. فيصل حميد
- **كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب** . ستانلي ميسلر
- **عزيزي الرئيس بوش** . سيندي شيهان
- **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية** . جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت
- **نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار** . الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- **رؤساء الجمهورية اللبنانية** . شادي خليل أبو عيسى
- **تعتيم** . بقلم: آمي جودمان وديفيد جودمان
- **بالعطاء... لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم** . بيل كلينتون
- **الخلوي أكبر الصفقات** . غادة عيد
- **ستالين الشاب** . سيمون سيباغ مونتيفيوري
- **سنوات بلير** ـ ألستير كامبل وريتشارد سكوت
- **حروب الأشباح . السجل الخفيّ** لِـ «السي.آي.إيه.»، لِـ «أفغانستان» ولِـ «بن لادن» ـ ستيف كول
- **امرأة في السلطة** . كارل برنستين
- **قضيّة سامّة** . يوست ر. هيلترمان
- **المصالحة** . الإسلام والديموقراطية والغرب ـ بنازير بوتو
- **الولايات غير المتّحدة اللبنانية** . شادي خليل أبو عيسى
- **ما قلّ ودلّ** . سليم الحص
- **حقيقة العصر** . عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- **لعنة وطن** . كريم بقرادوني
- **السنوات الطيبة** . شكري نصرالله
- **لبنان بين ردَّة وريادة** . ألبير منصور
- **...؟! أساس الملك** . غادة عيد
- **صدمة وصمود** . كريم بقرادوني



من هو العماد إميل لحود؟
وماذا عن عهده المحفوف بالزلازل الأمنية والسياسية؟
فيمَ كان يحلم؟ كيف تعامل مع ألدّ الأصدقاء والأعداء؟
من غدر بمن؟ من انقلب على من؟
من هو البريء الحقيقي ومن هو المدان الحقيقي؟

في هذا الكتاب يضع المؤلف النقاط على الحروف،
ويعطي كل ذي حق حقّه بعد أن شهدت السنوات الثلاث
الأخيرة من عهد لحود خلطاً عجيباً للأوراق وطمساً غريباً للحقائق.
لقاءات ثنائية لم تنقطع بين المؤلّف وفخامة الرئيس لحود طوال عهده
أرّخت لأحداثٍ ووقائع ظلت طي الكتمان لفترة طويلة.
و تناولت قضايا التوطين، ودعم المقاومة، والعلاقة
مع سوريا، والسعي إلى الإصلاح وما جرّ عليه ذلك من حرب إعلامية
وسياسية داخلية وخارجية عثرت خطاه وعرقلت مشروعاته.
إضاءات على شخصيات لبنانية وعربية وأجنبية كان لها دور في ما جرى ويجري
حين يؤتى على ذكرها في سياقها، كحسن نصر الله ونبيه بري
وميشال عون وأمين جميل وسليمان فرنجية وريمون اده ورفيق الحريري
وصائب سلام وبشار الأسد وياسر عرفات ...
وقفة مع حرب تموز ٢٠٠٦ وما شهدته من انتصارات ومكائد ونيات مبيّتة
وآراء متضاربة.
مرافعة بقلم محام ماهر وباهر حاولت انصاف إميل لحود الذي عُرف بوطنيته
ونظافة كفه.

ISBN 978-9953-88-232-1



شارع جان دارك ـ بناية الوهاد
ص.ب. : ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٨٧٢ – ٣٥٠٧٢٢ ١ ٩٦١+
تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ – ٣٥٣٠٠٠ – ٣٤١٩٠٧ ١ ٩٦١+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر